



اسلامی شوریہ ایران
ISLAMIC CONSULTATIVE ASSEMBLY OF IRAN

العروة الوثقى

كتاب

الشيعة الإمامية عند الإمام علي بن أبي طالب

والتعليق عليها

الجزء الخامس

(الأحكام الأموات أحكام التيمم)

المجلد

مكتبة الإمامية في طهران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروة الوثقى والتعليقات عليها

كاتب:

مؤسسه جهانى سبطين عليهما السلام

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه السبطين (عليه السلام) العالميه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	العروه الوثقى والتعليقات عليها المجلد ٥
٢٢	اشاره
٢٣	اشاره
٣١	فصل: فى أحكام الأموات
٣١	وجوب التوبه وحقيقتها
٣٢	ما يجب فعله عند ظهور علامات الموت
٣٤	الوصيه بأداء الواجبات من صوم وصلاه وحج ونحوها
٣٥	تمليك غير الوارث
٣٥	هل يجب الإعلام بمال لا يعلمه الوارث؟
٣٦	هل يجب نصب القيم على الأطفال؟
٣٧	فصل: فى آداب المريض
٤٠	فصل: فى استحباب عياده المريض وآدابها
٤٠	اشاره
٤٠	آداب العياده
٤٢	فصل: فيما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير
٤٢	اشاره
٤٢	الأول: توجيه الميت إلى القبله
٤٣	هل يجب أن يوجه المحتضر نفسه؟
٤٣	فروع فيما يتعلق بتوجيه الميت
٤٦	الثانى والثالث: استحباب تلقين الميت الاعتقادات الحقه وتلقينه كلمات الفرج
٤٦	الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع
٤٦	الخامس: قراءه القرآن سيّما بعض السور
٤٧	فصل: فى المستحبات بعد الموت

٤٨	فصل: فى المكروهات
٤٩	فصل: فى حكم كراهه الموت
٥١	فصل: فى أنّ وجوب تجهيز الميت كفاي
٥١	كفاييه وجوب التجهيز وشرطيّه إذن الولي
٥٢	إذا امتنع الولي سقط اعتبار إذنه
٥٤	عدم اعتبار الصراحه فى إذن الولي
٥٤	سقوط وجوب المبادرة بالعلم بمباشره الغير
٥٥	الظنّ بمباشره الغير
٥٥	العلم بصدور الفعل عن الغير والشك فى صحته
٥٥	الكلام فى تجهير الصبي المميّز وكفايته عن البالغين
٥٦	فصل: فى مراتب الأولياء
٥٦	الزوج أولى بزوجه والمالك أولى بممولكه
٥٨	بعض المرحجات فى الأولويه وفروعها
٦٣	وصيّة الميت لغير الولي
٦٥	دعوى الولايه على الميت
٦٧	إذا غسل الميت أو صلّى عليه عن إجبار
٧٠	فصل: فى تغسيل الميت
٧٠	وجوب تغسيل كلّ مسلم
٧٠	كيفيه تغسيل المخالف
٧١	حرمه تجهيز الكافر وما ألحق به
٧٢	حكم أطفال المسلمين وأطفال غيرهم
٧٣	تجهيز الأسير واللقيط والسقط
٧٥	فصل: فى ما يتعلق بالنّيّه فى تغسيل الميت
٧٥	وجوب قصد القربه فى غسل الميت
٧٥	كفايه نيّه واحده للأغسال الثلاثه
٧٦	جواز تعدّد من يغسل الميت

٧٧	فصل: في اعتبار المماثلة بين المغتسل والميت
٧٧	اعتبار المماثلة في الذكوريه والأنوئيه إلآ في موارد
٧٧	الأول: الطفل الذي لم يتجاوز الثلاث سنين
٧٨	الثاني: تغسيل الزوج زوجته وبالعكس
٧٨	إلحاق المنقطعه ونحوها بالدائمه
٧٨	تغسيل المطلق مطلقته وبالعكس
٧٩	حكم التغسيل بعد انقضاء العده
٨٠	الثالث: المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهره
٨١	ما قيل باشتراطه في تغسيل المحارم
٨٢	الرابع: المولى والأمه على إشكال
٨٣	حكم الخنثى المشكل
٨٤	حكم الميت أو عضوه المشتبه بين الذكر والانثى
٨٤	تغسيل الكتأبى المماثل للمسلم
٨٧	إذا حضر المسلم المماثل بعد تغسيل الكتأبى
٨٨	انحصار التغسيل بالمخالف المماثل
٨٩	إذا فقد المماثل في غير موارد الاستثناء المتقدمه
٨٩	شرائط المغتسل
٩١	فصل: في موارد سقوط غسل الميت
٩١	اشاره
٩١	الأول: الشهيد ومن قتل في حفظ بيضه الإسلام
٩٢	المدار في سقوط التغسيل وعدمه في الشهيد
٩٣	الثاني: من وجب قتله برجم أو قصاص
٩٣	الأمر بالاغتسال للقصاص والرجم قبلهما
٩٤	ما يعتبر في غسل وتكفين المرحوم والمقتص منه
٩٥	اعتبار استناد الموت إلى الرجم أو القصاص
٩٧	الحكم بجواز تكفين الشهيد فوق الثياب

الحكم بجواز تكفين الشهيد فوق الثياب	٩٧
ما يجوز وما لا يجوز نزعهُ من الشهيد	٩٨
الشك في شهادته من وجد ميتاً في المعركة	١٠١
من لايجرى عليه حكم الشهيد	١٠٢
إذا اشتبه المسلم بالكافر	١٠٣
حكم مسّ الشهيد والمقتول بالقصاص	١٠٤
حكم القطعه المبانه من الميت	١٠٧
جريان أحكام الميت لو بقى عظماً بلا لحم	١٠٩
حكم العضو المردد بين الذكر والأنثى	١١٠
فصل: في كيفية غسل الميت	١١١
ما يُعتبر في غسل الميت	١١١
غسل الميت كغسل الجنابه على كلام في الارتماسى	١١١
إزاله النجاسه عن بدن الميت قبل التغسيل	١١٢
ما يعتبر في الصدر والكافور	١١٢
الوضوء مع غسل الميت	١١٣
مقدار الماء الذى يغسل به الميت	١١٣
حكم تعذر أحد الخليطين أو كليهما	١١٤
بدليته التيمم عن تغسيل الميت	١١٥
كفايه الماء لغسل واحد	١١٦
حكم من تعذر تغسيله لجرح أو حرق ونحو ذلك	١٢١
الميت المحرم لا يُمسّ بالكافور	١٢٢
حكم ارتفاع العذر عن الغسل أو الخليط	١٢٤
كيفية التيمم بالميت	١٢٤
حكم مسّ الميت الميمم	١٢٥
فصل: في شرائط الغسل	١٢٧
اشتراط الغسل بما اشترط في الوضوء	١٢٧

الغسل بالمغصوب نسياناً أو جهلاً	١٣٠
أفضليه تجريد الميت حين التغسيل أو أفضليته من وراء الثياب	١٣٠
إجزاء غسل الميت عن غيره	١٣١
تغسيل الميت قبل برده	١٣١
حرمه النظر إلى عوره الميت	١٣١
واجبات الميت التي يجوز النباش لأجل تداركها	١٣٢
أخذ الأجره على تغسيل الميت	١٣٣
استعمال الميسور من الصدر والكافور عند تعذره	١٣٦
تنجس بدن الميت بعد الغسل أو أثناءه	١٣٦
طهاره الآلات بعد كل غسل	١٣٧
فصل: في آداب غسل الميت	١٣٨
فصل: في مكروهات الغسل	١٤٤
فصل: في تكفين الميت	١٤٧
اشاره	١٤٧
وجوب التكفين بالأثواب الثلاثة: المنزروالقميص والإزار	١٤٧
حكم تعذر بعض أثواب الكفن	١٤٩
نتيه التكفين	١٥٠
اعتبار حصول الستر بتمام الأثواب أو بكل واحد منها	١٥٠
التكفين بجلد الميتة أو بالمغصوب اضطراراً	١٥١
ما لا يجوز التكفين به اختياراً	١٥٢
صور الدوران بين أفراد ما لا يجوز التكفين به اختياراً	١٥٣
حكم التكفين بالحريز غير الخالص	١٥٧
يلزم إزاله ما لو تنجس من الكفن بغسله أو بقرضه	١٥٧
حكم تجهيز الزوجه وشرايطه	١٥٨
تجهيز غير الزوجه من واجبي النفقه	١٦٥
القول في مالكيه الكفن	١٦٦

١٦٧	فروع فى التجهيز
١٦٩	خروج مؤنه التجهيز من التركة
١٧٠	حكم الزائد عن الواجب فى التجهيز
١٧٢	هل يقدم الكفن على الحقوق المتعلقة بالتركة كحق الرهن؟
١٧٥	هل يجب على المسلمين بذل الكفن؟
١٧٦	تكفين المحرم كغيره
١٧٧	فصل: فى مستحبات الكفن
١٧٩	فصل: فى بقيه المستحبات
١٨٥	فصل: فى مكروهات الكفن
١٨٧	فصل: فى الحنوط
١٨٧	اشاره
١٨٧	تحنيط المساجد السبعه بالكافور
١٨٨	ما يستحب مسحه بالكافور من أعضاء الميت
١٨٩	محل التحنيط
١٨٩	شروط الكافور
١٩٠	يجب تحنيط كل ميت ماعدا المحرم
١٩١	نتيه التحنيط
١٩١	مقدار الحنوط الواجب والمستحب
١٩٣	سقوط الحنوط بتعذر الكافور
١٩٣	فروع فى مكروهات التحنيط ومستحباته
١٩٦	تقديم التمسيل بالكافور على التحنيط فى مورد التزام
١٩٦	تقديم الجبهه على سائر المواضع فى التحنيط
١٩٦	فصل: فى الجريدتين
١٩٦	استحباب وضعهما مع كل ميت
١٩٧	أولويه جريده النخل مع الإمكان
١٩٧	اعتبار الرطوبه فى الجريده

١٩٨	بقية مستحبات الجريده
١٩٨	كيفيه وضع الجريدتين فى القبر
١٩٩	لو تترك وضع الجريدتين جعلت على القبر
١٩٩	الكتابه على الجريدتين
٢٠٠	فصل: فى التشيع
٢٠٠	اشاره
٢٠٠	استحباب الإعلام بموت المؤمن
٢٠١	استحباب التشيع
٢٠١	آداب التشيع
٢٠٣	مكروهات التشيع
٢٠٥	فصل: فى الصلاه على الميت
٢٠٥	وجوب الصلاه على كل مسلم
٢٠٥	حرمة الصلاه على كل كافر
٢٠٥	الصلاه على الطفل
٢٠٦	الصلاه على من لا يعلم إسلامه
٢٠٧	شروط الصلاه على الميت
٢٠٧	صلاه الصبي المميز على الميت
٢١٠	اشتراط تأخر الصلاه عن التكفين
٢١٠	الصلاه عند تعذر الكفن
٢١٠	عدم سقوط سائر الواجبات بتعذر الكفن
٢١١	جواز تعدد الصلاه على الميت مع الكلام فى النتيه
٢١٢	حكم الصلاه على بعض الميت
٢١٣	الصلاه قبل الدفن
٢١٣	اعتبار الاستئذان من جميع الأولياء
٢١٦	حكم ما إذا كان الولي إمرأه
٢١٦	تعيين الميت من يصلّى عليه

٢١٨	مشروعيه صلاه الميت جماعه
٢١٨	شروط إمامه صلاه الميت
٢٢٠	إمامه المرأة للنساء في صلاه الميت
٢٢٠	صلاه العراه على الميت
٢٢١	فروع في الصلاه جماعة على الميت
٢٢١	حضور المرأة جماعه الرجال
٢٢٤	من حضر أثناء صلاه الجماعه على الميت
٢٢٦	فصل: في كيفية صلاه الميت
٢٢٦	وجوب الإتيان بخمس تكبيرات
٢٢٧	صوره الأذكار بين تكبيرات الصلاه
٢٢٩	الاتيان بالناقص عن الخمس تكبيرات
٢٢٩	كيفية الأدعيه بين التكبيرات
٢٣٠	اعتبار العربيه في الأدعيه بالقدر الواجب
٢٣٠	ما لا يعتبر في صلاه الميت ممّا يعتبر في الصلاه
٢٣١	الشك في ذكوريه الميت
٢٣١	الشك بين التكبيرات
٢٣٣	فصل: في شرائط صلاه الميت
٢٣٣	اشاره
٢٣٣	الأول: كون الميت مستلقياً
٢٣٣	الثاني: اتجاه رأسه إلى يمين المصلّي
٢٣٣	الثالث: وقوف المصلّي خلف الميت محاذياً له
٢٣٣	الرابع: الحضور عند الميت
٢٣٤	الخامس: عدم الحائل بين المصلّي والميت
٢٣٤	السادس: عدم الإفراط في البعد عن الميت
٢٣٤	السابع: عدم العلوّ المفرط بين المصلّي والميت
٢٣٤	الثامن: استقبال القبلة عند الصلاه

التاسع: القيام حال الصلاة	٢٣٤
العاشر: تعيين الميت	٢٣٤
الحادى عشر: قصد القربه	٢٣٤
الثانى عشر: إباحه المكان	٢٣٤
الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات والأدعيه	٢٣٤
الرابع عشر: الاستقرار حال الصلاة	٢٣٤
الخامس عشر: تأخر الصلاة عن الغسل والكفن	٢٣٤
السادس عشر: أن يكون الميت مستور العوره	٢٣٤
السابع عشر: إذن الولي	٢٣٤
ما يعتبر فى صلاه الميت	٢٣٧
ما يلزم فى شرطيه القيام والاستقرار	٢٣٨
حكم الصلاة عند اشتباه القبله	٢٣٨
غصبيه مكان الميت دون المصلّى	٢٣٩
صلاه غير المأذون من الولي	٢٤٠
إذا دفن الميت ولم يصلّ عليه	٢٤٠
التيمّم لصلاه الجنازه	٢٤١
الكلام بغير الصلاه أثناء صلاه الجنازه	٢٤١
الإشكال فى صلاه العاجز مع وجود من يستطيع القيام	٢٤٢
انكشاف وجود القادر بعد الصلاه من العاجز	٢٤٣
الشك فى صلاه الغير	٢٤٣
الصلاه على الميت مع العلم بطلانها تقليلاً أو اجتهاداً	٢٤٤
الصلاه على المصلوب	٢٤٥
تكرار الصلاه على الميت	٢٤٦
لو تركت الصلاه قبل الدفن	٢٤٧
الصلاه على المصلّى عليه قبل الدفن	٢٤٨
استحباب المبادره إلى صلاه الجنازه	٢٤٩

٢٥٠	الصلاه على الجنائز أثناء الفريضة اليوميه
٢٥١	كيفية الصلاه إذا تعددت الجنائز
٢٥١	إذا تواردت جنازه أثناء أخرى
٢٥٣	فصل: في آداب الصلاه على الميت
٢٥٨	فصل: في الدفن
٢٥٨	ما يعتبر في وجوب مواراه الميت
٢٥٩	شرطيه الاستقبال في الدفن
٢٦٠	حكم الموت في السفينه
٢٦١	حكم الجنين من مسلم إذا مات في بطن كافر
٢٦٢	فروع في واجبات الدفن وأحكامه
٢٦٨	موت الجنين في بطن الحامل أو حياته وموتها
٢٧٠	فصل: في المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده
٢٧٠	المستحبات المتعلقة بالدفن
٢٧٣	كيفية التلقين
٢٧٤	بقية مستحبات الدفن
٢٨٠	صلاه ليله الدفن
٢٨٣	فصل: في مكروهات الدفن
٢٨٣	أحكام القبور
٢٨٧	فروع تتعلق بالميت
٢٩٤	حرمة نبش قبر المؤمن
٢٩٧	مستثنيات حرمة نبش القبور
٣١٠	تخريب القبور وفروع تتعلق بالدفن
٣١٧	فصل: في الأغسال المندوبه
٣١٧	اشاره
٣١٧	الأغسال الزمانيه
٣١٨	استحباب غسل الجمعه

٣١٩	مبدأ غسل الجمعة ومنتهاه
٣٢٠	نيه الغسل بعد زوال الجمعة
٣٢٠	قضاء غسل الجمعة
٣٢١	تقديم غسل الجمعة
٣٢٢	فروع في وقت الجمعة وقضائه
٣٢٩	صحته غسل الجمعة من الجنب والحائض
٣٣٠	التييم بدل غسل الجمعة
٣٣١	أغسال ليالي شهر رمضان
٣٣٥	غسل يومي العيدين ووقته
٣٣٦	غسل يوم الترويه
٣٣٦	غسل يوم عرفه
٣٣٦	غسل أيام من رجب
٣٣٧	غسل يوم الغدير
٣٣٨	غسل يوم المباهله
٣٣٨	بقية الأغسال الزمانيه
٣٤٠	فصل: في الأغسال المكانيه
٣٤٣	فصل: في الأغسال الفعلية
٣٤٣	اشاره
٣٤٣	أقسام الأغسال الفعلية
٣٥٢	بعض الأغسال المسنونه
٣٥٣	إجزاء الأغسال و كفايه غسل واحد
٣٥٤	تداخل الأغسال و كفايه غسل واحد
٣٥٦	الكلام في استحباب الغسل نفساً
٣٥٧	بدليه التيمم في المقام
٣٥٨	فصل: في التيمم
٣٥٨	مستوغات التيمم

الأول: عدم وجدان الماء	٣٥٨
وجوب الطلب ومقداره	٣٥٨
محققات الطلب ومسقطاته	٣٦١
لو ترك الطلب متعمداً صحّت صلاته وإن عصى	٣٦٩
إذا أخطأ الماء أو اعتقد ضيق الوقت فتبين العكس	٣٧٠
حكم إراقه الماء بعد الوقت وقبله أو إبطال الوضوء	٣٧٤
حكم الطلب عند الخوف أو الحرج أو اختلاف الأرض	٣٧٦
الثاني: عدم الوصوله إلى الماء	٣٧٦
أنحاء تحصيل الماء	٣٧٧
الثالث: الخوف من استعمال الماء	٣٧٨
حكم الطهارة المائيّه مع الضرر والحرج	٣٨٠
التيقّم أو الوضوء باعتقاد الضرر أو خوفه وتبين الخلاف	٣٨٢
الإجتناب عمداً مع العلم بالتضرر باستعمال الماء	٣٨٦
حكم إبطال الوضوء أو الجماع مع عدم التمكن من الماء	٣٨٨
الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو استعماله	٣٨٩
الخامس: الخوف على نفسه أو غيره من العطش لو توضأ بالماء	٣٩٠
وظيفة من كان معه ماءان: طاهر ونجس	٣٩٧
السادس: إذا عارض الوضوء أو الغسل واجب أهم	٤٠٠
لو قدم الطهارة الحديثية على الخبيثية	٤٠١
تعين تقديم الطهارة الحديثية لو فقد التراب	٤٠٣
دوران الأمر بين صرف الماء للوضوء أو إزاله بعض الخبث	٤٠٤
الدوران بين الترك في الوقت أو شرب النجس	٤٠٧
دوران الأمر بين تحصيل الماء وتحصيل الساتر	٤١١
الدوران بين تحصيل الماء أو قبله	٤١٢
السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء	٤١٥
لو ضيق الوقت على نفسه بالاختيار	٤١٥

الشك في ضيق الوقت وسعته	٤١٧
ضيق الوقت عن تحصيل الماء الموجود	٤٢٠
من ضاق وقته عن استعمال الماء فخالف واستعمله	٤٢١
التيقّم لصلاه أو غايه ضاق وقتها لا يبيع غيرها	٤٢٣
المدار ضيق الوقت عن الواجبات لا مع المستحبات	٤٢٧
حكم ضيق الوقت في المستحبات	٤٢٨
التيقّم باعتقاد السعه فتبتين الضيق أو العكس	٤٢٩
الثامن: العجز عن استعمال الماء لمانع شرعى	٤٣١
حكم من كان جنباً مع عدم الماء إلّا في المسجد	٤٣٣
موارد مشروعيه التيقّم مع وجدان الماء	٤٣٥
خط المطلق بالمضاف	٤٣٧
فصل: في بيان ما يصحّ التيقّم به	٤٣٨
جواز التيقّم على مطلق وجه الأرض	٤٣٨
حكم التيقّم بالجص والتوره والطين قبل الإحراق وبعده	٤٣٩
حكم التيقّم بالمعادن ونحوها ممّا خرج عن اسم الأرض	٤٤٠
جواز التيقّم بالغبار ومع فقده فبالطين	٤٤١
وظيفه من فقد الأرض والغبار والطين	٤٤٣
حكم التيقّم بالثلج	٤٤٣
تعين الطهاره المائيه لو أمكن إذابه الثلج	٤٤٥
الأحوط الترتيب بين أنواع الأرض بحسب الإمكان	٤٤٦
من لا يجد إلّا الجص المطبوخ أو الآجر أو الخزف أو الرماد	٤٤٨
جواز التيقّم على الحائط من الطين ونحوه مما لا يخرج عن اسم الأرض	٤٤٩
وجوب إزاله ما لصق باليد من الطين عند التيقّم	٤٤٩
حكم التيقّم بالتراب الممزوج بغيره	٤٥١
وجوب شراء ما يتيقّم به	٤٥٢
حكم التيقّم على الأرض النديّه	٤٥٢

٤٥٣	حكم التيمم بما لا يصح التيمم به جهلاً
٤٥٣	تحديد المراد من الطين
٤٥٤	فصل: في شرائط ما يتيمم به
٤٥٤	اشتراط الطهارة والإطلاق والإباحة
٤٥٨	حكم التيمم حال الجهل بالغصبية أو نسيانها
٤٥٩	التيمم بالتراب في أنه الذهب والفضة
٤٦٠	اشتباه التراب النجس بغيره والمباح بالمغصوب
٤٦١	العلم الإجمالي بغصبية الماء أو التراب أو نجاسه أحدهما أو إضافته
٤٦٥	التيمم بما يشك في كونه تراباً
٤٦٧	حكم تيمم المحبوس في مكان مغصوب ووضوئه بمائه
٤٧١	إذا كان التراب لا يكفي لضرب الكفين معاً
٤٧٢	مستحبات التيمم وما يتيمم به ومكروهاته
٤٧٤	فصل: في كيفية التيمم
٤٧٤	إشاره
٤٧٤	الأول: ضرب باطن اليدين معاً اختياراً وبما تيسر مع الاضطرار
٤٧٦	الثاني: مسح الجبهة والجبينين
٤٧٧	الثالث: مسح ظاهر كل من الكفين بباطن الأخرى
٤٧٨	شرائط التيمم
٤٧٨	الأول: النية
٤٧٩	الثاني: المباشرة مع الاختيار
٤٧٩	الثالث: الموالاة ولو كان بدلاً عن الغسل
٤٧٩	الرابع: الترتيب، بمسح الوجه ثم اليد اليمين ثم اليسرى
٤٧٩	الخامس: الابتداء بالأعلى الأعلى ومنه إلى الأسفل في الوجه واليدين
٤٧٩	السادس: عدم الحائل بين الماسح والممسوح
٤٧٩	السابع: طهاره الماسح والممسوح مع الاختيار
٤٨١	لو بقي في الممسوح ما لم يمسح عليه

مسح اللحم الزائد	٤٨١
حكم الجبيره على الماسح أو الممسوح	٤٨٢
جواز الاستنابه مع تعذر المباشره	٤٨٣
حكم ما لو كان باطن اليدين نجساً	٤٨٤
حكم الأقطع في التيمم	٤٨٥
لو كان على الباطن نجاسه لها جرم ولا يمكن إزالتها	٤٨٨
الخاتم حائل يجب نزعه	٤٨٩
تعيين المبدل عنه ولو إجمالاً عند تعدد التيمم	٤٨٩
كفايه قصد ما في الذمه من الغايات	٤٩٠
حكم ما لو قصد غايه فانكشف عدمها أو غيرها	٤٩١
شرطيه إمرار الماسح على الممسوح	٤٩٣
كفايه ضربه واحده للتيمم بدلاً عن الوضوء والغسل	٤٩٥
الشك بعد الفراغ أو في الأثناء من التيمم	٤٩٧
حكم التيمم إذا علم فوات جزء منه بعد الفراغ	٥٠٠
فصل: في أحكام التيمم	٥٠١
حكم التيمم قبل الوقت	٥٠١
الصلاه بالتيمم السابق لصلاه دخل وقتها	٥٠٤
حكم التيمم في سعه الوقت	٥٠٤
البدار إلى صلاه أخرى لمن تيمم لصلاه سابقه	٥٠٧
المراد من آخر الوقت	٥٠٨
التيمم للصلاه القضائيه والنافله	٥٠٩
التيمم بتخيل ضيق الوقت	٥١٢
إجزاء التيمم عمّا صلاّه لو زال العذر	٥١٤
موارد استحباب إعاده الصلاه لو زال العذر	٥١٤
المتيمم لغايه بحكم الطاهر تشرع له الغايات الآخر	٥١٦
غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم	٥١٧

٥٢١	إغناء تيقم الجنب عن الوضوء
٥٢٢	فى نواقض التيقم
٥٢٢	الأول: الحدث
٥٢٣	وجدان الماء فى زمان لا يسع الوضوء أو الغسل
٥٢٣	وجدان الماء أثناء الصلاة قبل الركوع أو بعده
٥٢٥	وجدان الماء أثناء غير الصلاة من العبادات
٥٢٦	زوال العذر غير فقدان
٥٢٧	وجدان الماء بعد الركوع ثم فقدانه
٥٢٩	بعض فروع وجدان الماء بعد الركوع
٥٣٢	صحته صلاه من أتمها مع وجوب قطعها
٥٣٣	وجدان المتيقم تيقمين ما يكفى لأحدهما
٥٤١	إذا وجد ماء يكفى الغسل أو الوضوء وهو محدث بغير الجنابه
٥٤٢	هل ينقض التيقم بدل الغسل بالحدث الأصغر
٥٤٤	التداخل فى التيقمات
٥٤٥	التيقم بدل أغسال عديده أو غسل معين إذا انكشف غيره
٥٤٦	إذا تزاخم جنب وميت ومحدث بالأصغر على الماء
٥٤٨	التيقم لصلاه منذوره
٥٤٩	استئجار من وظيفته التيقم للصلاه عن الميت
٥٤٩	المجنب المتيقم مع كون الماء فى المسجد
٥٥١	لو أمكن الجمع فى سائر الفروض تعين
٥٥٢	لو علم بعدم وجدان ما تيقم به بعد الوقت
٥٥٣	التيقم لمسى القرآن
٥٥٥	وجوب إزاله الحاجب عن مواضع التيقم
٥٥٦	الأحوط فى موارد الحدث الأكبر غير الجنابه
٥٥٦	نقش لفظ الجلاله على العضو
٥٦٣	فهرس المحتويات الجزء الخامس من كتاب

عنوان قراردادى : عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور : العروه الوثقی تالیف آیه الله العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره والتعلیقات علیها / اعداد مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه.

مشخصات نشر : قم: مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه، ۱۴۳۰ق. = ۱۳۸۸ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۰-۴ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۲۷-۶ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۴-۲ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۳ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۶۲-۷ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۴ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۵ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۸۰۰۰۰ ریال : ج. ۶ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۸۲-۵ ؛ ۹۰۰۰۰ ریال : ج. ۷ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۵-۵ ؛ ج. ۸ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ج. ۱۰ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۰۷۰-۰۷-۹ ؛ ج. ۱۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۰۷۰-۱۱-۶ ؛ ج. ۱۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۰۷۰-۱۴-۷ ؛ ج. ۱۳ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۰۷۰-۱۶-۱ ؛ ۲۶۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۴ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۰۷۰-۱۸-۵ ؛

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۲-۴ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق. = ۱۳۸۹).

یادداشت : ج. ۷ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق. = ۱۳۹۰) (فیا).

یادداشت : ج. ۸ و ۹ و ۱۱ (چاپ اول: ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳) (فیا).

یادداشت : ج. ۱۰ (چاپ اول: ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳).

یادداشت : ج. ۱۲ و ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. - ۱۳۹۴) (فیا).

یادداشت : ج. ۱۴ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵) (فیا).

مندرجات : ج.۱. الاجتهاد والتقليد - الطهارة (نهايه الماء المستعمل).- ج.۲. الطهارة (الماء المشكوك- طرق ثبوت التطهير).- ج.۳. الطهارة (حكم الاواني- حكم دائم الحدث).- ج.۶. الصلاه (فضل الصلوات اليوميہ - شرائط قبول الصلاه).- ج.۸. واجبات الصلاه و اركانها - مبطلات الصلاه.- ج.۱۰. الصوم والاعتكاف.- ج.۱۱. (الزكاة - الخمس).- ج.۱۲. كتاب الخمس و كتاب الحج (فضله و ثوابه - شرائط وجوب حجه الاسلام).- ج.۱۳. كتاب الحج (الحج الواجب بالندر و ... كيفيه الاحرام) و كتاب الاجاره (اركانها- ما يكفى فى صحه الاجاره)

موضوع : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى . شرح

شناسه افزوده : موسسه جهانى سبطين (ع)

رده بندى كنگره : BP۱۸۳/۵ ي ۴۰۳۸۳ ۱۳۸۸

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره كتابشناسى ملي : ۱۱۶۱۴۵۹

ص: ۱

اشاره

اعلم أنّ أهمّ الأمور وأوجب (١) الواجبات (٢) التوبه من المعاصى، وحقيقتها: الندم (٣)، وهو من الأمور القلبيّه (٤)، ولا يكفى مجرّد قوله: «أستغفرالله»، بل لا حاجه إليه مع الندم القلبيّ وإن كان أحوط (٥). ويعتبر (٦) فيها: العزم (٧) على ترك العود إليها. والمرتبّه الكامله

ص: ٩

١-١. وجوبها الشرعى مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).

٢-٢. عقلاً؛ تحصيلاً للأمن من الضرر الأخرى. (السيستانى).

٣-٣. الّذى مآله الرجوع إليه تعالى. (المرعشى). * الظاهر أنّه لا يكفى مطلق الندم فى تحقق التوبه؛ حتّى يبلغ إلى مرتبه يتراجع معها العبد عمّا اقترف وتنزجر نفسه عن فعله، وهذا معنى العزم على ترك العود إلى المعصيه. أمّا الاستغفار: فهو من مظاهر التذلل والخضوع الذى يبدو على العبد المذنب فى هذا المجال. (زين الدين).

٤-٤. الاختياريه، فإنّه تحصل وتتحقق بعد التدبر فى آثار الذنب وعواقبه فى الدنيا والآخره حاله الندامه فى النفس المولّده للعزم على ترك العود إلى الذنب. (مفتى الشيعه).

٥-٥. لا يترك. (حسين القمى، عبدالله الشيرازى، محمد الشيرازى).

٦-٦. على الأحوط. (تقى القمى).

٧-٧. اعتباره محلّ تأمل. (أحمد الخونسارى، حسن القمى). * وكذا لا يبعد اعتبار إصلاح ما أفسده _ مع الإمكان _ فى ترتب الأثر عليها، كما هو الحال فى العزم المذكور. (السيستانى).

منها ما ذكره أميرالمؤمنين (الوسائل: باب ٨٧ من أبواب جهاد النفس، ح ٤). عليه السلام (١).

ما يجب فعله عند ظهور علامات الموت

(مسألة ١): يجب (٢)...

ص: ١٠

١- ١. وهو ما يشتمل على ستّة معان: أوّلها: الندم على ما مضى. والثاني: العزم على ترك العود إليه أبداً. الثالث: أن توءدّى إلى المخلوقين حقوقهم حتّى تلقى الله أملس وليس عليك تبعه. الرابع: أن تعتمد إلى كلّ فريضه عليك ضيّعتها فتوءدّى حقّها. الخامس: أن تعتمد إلى اللحم الذى نبت على السحت فتذيبه بالأحزان، حتى يلصق الجلد بالعظام وينشأ بينهما لحم جديد. والسادس: أن تذيق الجسم ألم الطاعة كما أذقته حلاوه المعصية. (الفيروز آبادى). * وقد نقله عنه سيّدنا الشريف الرضى فى النهج (نهج البلاغه: ٥٤٩، الحكمه ٤١٧). وغيره فى غيره. (المرعشى). * وهو مذكور فى نهج البلاغه، واستفادوا من كلامه الشريف اعتبار الأمور العديده فى التوبه، منها: الندم، ومنها: العزم على ترك العود، ومنها: أداء حقوق الناس، ومنها: أداء حقوق الله، ومنها: إذابه اللحم، ومنها: إذاقه ألم الطاعة للجسم وإزاله حلاوه المعصية، وجمله من الأمور المذكوره شرط فى تحقّقها، وجمله منها شرط فى كمالها كالآخرين. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. إذا أدّى تركه إلى الإخلال فى الحقوق الواجبه، وكذا فى الأمانات إذا عُيّد تفريطاً. نعم، هو أحوط مطلقاً، وإلاّ فالواجب عليه حفظها بالوصيه والإشهاد بحيث لا يعتريه خلل الأداء فى الأمانات وغيرها. (الجواهرى). * مع عدم العلم برضا صاحب الدين والحقّ بالتأخير. (محمدرضا الكليپايگانى). * مع العلم بالرضا بالتأخير لا يجب حتّى مع ظهور الأمارات، ومع العلم بعدم الرضا أو الشكّ فيه يجب الأداء ولو مع عدم ظهورها. (تقى القمى).

عند ظهور (١) أمارات الموت أداء حقوق الناس (٢) الواجبه (٣)، وردّ الودائع (٤) والأمانات التي عنده مع الإمكان (٥)، والوصيّه (٦) بها مع عدمه (٧)، مع الاستحكام على وجه لا يعتريها الخلل بعد موته.

ص: ١١

- ١ - ١. فلو لم يؤدّ كان مفوّتاً لحقّ غيره الّذي عليه، وليس بمعذور حينئذ. (المرعشي). * بل عند عدم الاطمئنان بالبقاء أيضاً. (الخوئي). * الظاهر التخيير بين الأداء والوصيه والإشهاد مع الاطمئنان من الأخيرين. (محمد الشيرازي).
- ٢ - ٢. نعم، قد يكون مخيراً بين الأداء والإيداع والإيصاء إذا علم من صاحب الحقّ الرضا بينها. (مفتي الشيعة).
- ٣ - ٣. يتعيّن في الوديعة وفي الحقوق الفوريه ردّها إلى أهلها مع الإمكان، وكذا في الحقوق والأموال الأخرى إذا لم يطمئنّ بإيصالها إلى أهلها من وصيّه أو وارثه، ويتخيّر في ما سوى ذلك بين ردّها والوصيه المحكمه بها، والأحوط الردّ مع الإمكان مطلقاً. (زين الدين). * التي يتضيّق وقت أدائها بذلك، وأمّا غيرها فالديون الحالّه المطالب بها وما يشبهها يجب أدائها فوراً غير مقيّد بظهور أمارات الموت، والديون المؤجلّه _ التي تحلّ بالموت _ وما يماثلها لا يتعين أدائها فعلاً بل يتخيّر بينه وبين الاستيثاق من أدائها بعد وفاته. (السيستاني).
- ٤ - ٤. إن كان طريق الوصول منحصراً به، وإلاّ فيجوز له الإيصاء بإيصاله إلى صاحبه مع السكون والطمأنينه بذلك. (المرعشي). * تقدّم الردّ على الوصيه مبنيّ على الاحتياط، وفي حكم الردّ إعلام المالك أو وليّه والإيداع عند غيره إذا كان مأذوناً في ذلك. (السيستاني).
- ٥ - ٥. بل يتخيّر بينه وبين الإيصاء مع العلم أو الاطمئنان بإنجازها. (الخميني). * مع عدم العلم برضا أربابها بالبقاء عند الورثه والوصيه بها. (حسن القمي).
- ٦ - ٦. هذا الترتيب غير ظاهر في بعضها وإن كان أحوط. (الحكيم). * إذا كان تركه تضييعاً له. (صدر الدين الصدر).
- ٧ - ٧. إذا كان مطمئناً بوصولها إلى صاحبه بالوصيه فيجوز الوصيه بها حتى مع إمكان الأداء، إلاّ مع مطالبه صاحب الحقّ فعلاً، ومعها وإمكان الأداء يجب، سواء ظهرت عليه أمارات الموت أم لا. (البجنوردی). * العبره بالاستيثاق من وصولها إلى أصحابها بعد وفاته، سواء حصل ذلك بالوصيّه أم غيرها. (السيستاني). * والظاهر جواز الوصيّه مع الإمكان أيضاً. (اللكراني).

(مسألة ٢): إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة (١) حال الحياة (٢) كالصلاه والصوم والحج (٣) ونحوها وجب (٤) الوصيه بها إذا كان له مال (٥)، بل مطلقاً (٦) إذا احتمل وجود متبرّع، وفيما على الولي (٧) كالصلاه والصوم التي (٨) فاتته لعذر (٩) يجب إعلامه،

ص: ١٢

- ١- ١. بل وما تقبل النيابة إذا لم يقدّم الوصيه بوظيفته حال الحياة حتّى ظهرت عليه أمارات الموت. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. بل وإن كانت قابله ولم يسع زمان الحياة لها. (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. هذا إذا كان قبل أشهر الحج، وأمّا إذا كان فيها فتجب عليه الاستنابه إذا كان عالماً باستمرار عذره إلى الموت. (الخوئي).
- * في عدّ الحج منها مسامحه، فلو كان متمكناً من استنابه غيره لأدائه عنه قبل وفاته لزمه ذلك. (السيستاني).
- ٤- ٤. لا- تجب الوصيه بالصلاه والصوم على الأقوى، بل الواجب عليه التوبه والاستغفار، وكذا لا يجب عليه إعلام الولي وإن كان الأولي، والأحوط ذلك كلّ. (الجواهرى). * إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط. (تقى القمي).
- ٥- ٥. العبره هنا أيضاً _ مع الإمكان _ بالاستيثاق من أدائها عنه بعد موته، ومنه يظهر الحال في إعلام الولي. (السيستاني).
- ٦- ٦. على الأحوط. (الخميني).
- ٧- ٧. في وجوب قضاء فوائت الميّت على وليه كلام سيأتى في محله. (السيستاني).
- ٨- ٨. بل مطلقاً، كما يأتى في محله. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٩- ٩. بل مطلقاً. (الفيروز آبادى، الإصطهباناتى، الميلانى، مفتى الشيعة). * بل عن عمدٍ أيضاً على الأحوط. (الشاهرودى، حسن القمي).
- * سيأتى _ إن شاء الله _ عدم الاختصاص بما فاتته لعذر. (الخميني). * بل مطلقاً على الأحوط. (الآملّى، محمد الشيرازى). * بل مطلقاً على الأحوط ما لم يكن عن طغيان. (السبزواري). * بل على الأحوط مطلقاً. (تقى القمي). * بل مطلقاً، كما سيأتى في محله. (الروحانى). * بل مطلقاً كما يأتى. (اللكراني).

أو الوصية باستئجارها(١) أيضاً.

تمليك غير الوارث

(مسألة ٣): يجوز له تمليك ماله(٢) بتمامه لغير الوارث، لكن لا يجوز له تفويت شيء منه على الوارث بالإقرار كذباً؛ لأنّ المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقَرَّ به لغيره كذباً فَوَّت عليه ماله(٣).

هل يجب الإعلام بمال لا يعلمه الوارث؟

نعم، إذا كان له مال مدفون في مكان لا يعلمه الوارث يحتمل(٤) عدم وجوب(٥) إعلامه(٦)،

ص: ١٣

١- ١. أو الاستئجار الآن لأدائها بعد وفاته. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. ولكن إذا كان ذلك في مرض الموت _ كما هو مفروض المقام _ لا ينفذ بالنسبة إلى ما زاد على الثلث، إلاّ بإجازه الورثة على تفصيل مذكور في محله. (السيستاني).

٣- ٣. إذا قصد بإقراره الوصية ولم يكن المقرّ به أكثر من الثلث لم يكن به بأس. (الخوئي). * إذا كان إقراره في مرض الموت وكان متّهماً فيه، فحيث إنّهُ لا يخرج حينئذٍ من الأصل بل من الثلث، فلو كان متصرفاً فيه بالوصية بإخراجه لم يكن مفوّتاً على الوارث ماله. (السيستاني).

٤- ٤. لا يخلو من قوّه، وكذا في الدين. (الجواهرى). * الظاهر وجوبه، للزوم تركه الإتلاف والإسراف. (الفيروز آبادي).

٥- ٥. لكنّه بعيد. (الكوه كمرئي).

٦- ٦. الظاهر يجب الإعلام؛ لأنّ تركه يستلزم الإتلاف والإسراف. (مفتى الشيعة).

لكنه أيضاً مشكل، وكذا إذا كان له دين (١) على شخص، والأحوط الإعلام، وإذا عدّ عدم الإعلام تفويتاً فواجب يقيناً.

هل يجب نصب القيم على الأطفال؟

(مسألة ٤): لا- يجب عليه نصب قيم على أطفاله، إلا إذا عدّ عدمه تضييعاً لهم أو لمالهم، وعلى تقدير النصب يجب أن يكون أميناً، وكذا إذا عيّن على أداء حقوقه الواجبه شخصاً، يجب أن يكون أميناً (٢).

نعم، لو أوصى بثلثه في وجوه الخيرات غير الواجبه، لا يبعد (٣) عدم وجوب كون الوصى عليها أميناً (٤)، لكنه أيضاً لا يخلو من إشكال (٥)،

ص: ١٤

١- ١. ولا- يجب الإعلام _ هاهنا _ وإن كان الدين بمقدار الثلث ولم يكن زائداً عليه، أو أراد كونه له: تملكاً أو إبراءً. (الفيروز آبادي).

٢- ٢. فلو لم يكن أميناً يكون المكلف ظالماً بتضييع حقوقهم وأموالهم. (مفتي الشيعة).

٣- ٣. إذا كانت الوصية عهديه، وأما التمليكية فيجب. (الخميني).

٤- ٤. عدم الوجوب لا يخلو من قوه، [و] لو كان ما وصى به راجعاً إلى الفقراء. (الجواهرى). * اعتبار الأمانه فيه لا يخلو من قوه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل يعتبر أن يكون أميناً على الأحوط إن لم يكن أقوى. (زين الدين). * فيما لم يستلزم محرماً آخر، كما إذا جعل غير الأمين وصياً على جواريه، وهو يعلم تقربهن للزنا، أو على دكاكينه وهو يعلم إيجاره لها في الخمر ونحو ذلك. (محمد الشيرازي).

٥- ٥. اعتبار الأمانه والاطمئنان به في العمل على مقتضى الوصية لا يخلو من قوه. (جمال الدين الكلبيگانی). * والأقوى اعتبار الأمانه أيضاً. (صدر الدين الصدر). * لكنه موهون. (تقي القمي). * بل يعتبر أن يكون أميناً؛ لعدم الفرق بين الوجوه الخيرية وغيرها، وبين أن يكون الموصى له فقيراً أو غنياً. (مفتي الشيعة).

خصوصاً (١) إذا كانت راجعه إلى الفقراء (٢).

فصل: في آداب المريض

وما يستحبّ عليه (٣)

وهي أمور (٤):

الأول: الصبر والشكر لله تعالى.

ص: ١٥

١-١. لا وجه للخصوصية. (تقي القمي). * لا خصوصية للفقراء. (اللكراني).

٢-٢. الخصوصية غير ظاهره. (الحكيم).

٣-٣. أكثر الأمور المذكورة منصوصه بالنص الخاص. (مفتي الشيعة).

٤-٤. اللازم الإتيان بها برجاء المطلوبية؛ لابتناء بعضها على قاعده التسامح، وهي غير ثابتة. (الحكيم). * لا بأس بالإتيان بها وبما يتلوها من الفصل الآتي رجاء. (الخميني). * لا بأس بالعمل بجميعها رجاء، وأمّا المشروعية فهو مبنى على قيام الحجّة عليها، وإتمامها في كثير منها نظر؛ لضعف سند كثير من رواياتها، وقاعده التسامح عندنا غير تامّة، واتّكال المشهور مع احتمال كونه لجريهم على طبق العادة غير صالح للجبر، وحيث فلا وجه لإتيانها، فلا محيص من إتيانها رجاء، كما هو الشأن في غالب المستحبات، والله العالم. (آقاسية). * أقول: هي أكثر ممّا سرده هنا، ومن رام الوقوف عليها فعليه بكتب الآداب والسّنن، وكثير منها لا يمكن أن يجعل مستنداً في المقام؛ للخلل في الصدور أو لظهورها في الإرشاد. (المرعشي). * يأتي بها رجاء لعدم ثبوت الاستحباب الشرعي في بعضها، وكذلك في الفصل التالي. (حسن القمي).

الثاني: عدم الشكايه من مرضه إلى غير الموء من (١)، وحدّ الشكايه أن يقول (٢): ابتليت بما لم يُبتَل به أحد، أو أصابني ما لم يُصَب أحدًا، وأما إذا قال (٣): سهرت البارحه، أو كنت محمومًا فلا بأس به.

الثالث: أن يخفى مرضه إلى ثلاثة أيّام.

الرابع: أن يجدّد التوبه (٤).

الخامس: أن يوصى بالخيرات للفقراء من أرحامه وغيرهم.

السادس: أن يُعلم الموء منين بمرضه بعد ثلاثة أيّام.

السابع: الإذن لهم في عيادته.

الثامن: عدم التعجيل في شرب الدواء ومراجعه الطبيب، إلّا مع اليأس (٥) من البرء (٦) بدونهما.

التاسع: أن يجتنب ما يحتمل (٧)...

ص: ١٦

١-١. بل مطلقاً ولو إليه، إلّا أن لا يصدق الشكايه، كأن قصد في إظهاره ذلك اقتضاء الدعاء منه. (المرعشى).

٢-٢. في العبارة مسامحه، ومثل هذه الشكايه لا تجوز حتّى للمؤمن؛ لما تشتمل عليه من الكذب. (زين الدين).

٣-٣. قد مرّ أنّ المعيار عدم صدق الشكايه بأيّ تعبير كان. (المرعشى).

٤-٤. لا يختصّ هذا بالمريض. (زين الدين).

٥-٥. أو إلى ثلاثة أيّام، كما في بعض الروايات (الوسائل: باب ٣ من أبواب الاحتضار، ح ٣ وغيره من أحاديث الباب). (المرعشى).

٦-٦. نعم، قد يجب شرب الدواء والرجوع إلى الطبيب لو تضرّر بدونهما، سواء يئس من البرء أم لا. (مفتى الشيعة).

٧-٧. لعلّه لم يُرد مطلق الاحتمال. (حسين القمّي). * فيه إشكال، وإن كان هو الأحوط. (عبدالله الشيرازي).

العاشر: أن يتصدّق هو وأقرباؤه بشيء، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «داووا مرضاكم بالصدقة»(الوسائل: باب ٢٢ من أبواب الاحتضار، ح ١).

الحادى عشر: أن يقرّ(٢) عند حضور الموءمنين بالتوحيد والنبوّه والإمامه والمعاد وسائر العقائد الحقّه.

الثانى عشر: أن ينصب قيماً أميناً(٣) على صغاره(٤)، ويجعل عليه ناظراً.

الثالث عشر: أن يوصى بثلث ماله إن كان موسراً.

الرابع عشر: أن يهيئ كفنّه، ومن أهمّ الأمور: إحكام أمر وصيّته(٥)، وتوضيحه، وإعلام الوصى الناظر بها.

الخامس عشر: حسن الظنّ بالله عند موته، بل قيل بوجوبه فى جميع الأحوال، ويستفاد من بعض الأخبار(الوسائل: باب ٣١ من أبواب الاحتضار). وجوبه حال النزاع.

ص: ١٧

١-١. لا يختصّ هذا بالمريض. (زين الدين). * بل قد يجب إذا كان الاحتمال ممّا يعتنى به العقلاء. (مفتى الشيعة).

٢-٢. ويُشهدهم على ما أقرّ به من المعتقدات الحقّه. (المرعى).

٣-٣. بل يجب إذا كان تركه موجباً لتضييع حقوقهم. (مفتى الشيعة).

٤-٤. تقدّم فى المسأله الرابعه من الفصل المتقدّم، وليس هذا من المستحبات. (زين الدين). * بل قد يجب إذا كان تضييعاً

لهم، كما تقدم، وكذا فى الرابع عشر _ إحكام أمر وصيته إلى آخره _ قد تجب أيضاً. (محمد الشيرازى).

٥-٥. بل قد يجب إحكام أمر الوصيه؛ لحفظ الحقوق الواجبه عليه. (مفتى الشيعة).

عياده المريض (١) من المستحبات الموء كده، وفى بعض الأخبار أنّ عيادته عياده الله تعالى، فإنّه حاضر عند المريض الموء من (الوسائل: باب ١٠ من أبواب الاحتضار، ح ١٠ و ١١ وقد نقله فى المتن بالمعنى). ولا تتأكد (٢) فى وجع العين والضررس والدمل، وكذا من اشتد مرضه (٣) أو طال. ولا فرق بين أن تكون فى الليل أو فى النهار (٤)، بل يستحب فى الصباح والمساء، ولا يشترط فيها الجلوس، بل ولا السوءال عن حاله.

آداب العياده

ولها آداب (٥):

أحدها: أن يجلس عنده، ولكن لا يطيل الجلوس إلا إذا كان المريض طالباً.

الثانى: أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض.

الثالث: أن يضع يده على ذراع المريض (٦) عند الدعاء له أو مطلقاً.

ص: ١٨

١-١. لا ريب فى أصل استحبابها، وأمّا آدابها من الأمور المذكوره فالأولى أن يأتى بها بقصد الرجاء. (مفتى الشيعة).

٢-٢. بمعنى أكديه غيرها. (الفانى).

٣-٣. لم أقف على دليل له فى اشتداد المرض. (زين الدين).

٤-٤. نعم، ينبغى ترك العياده فى وقت خاص جرت العاده على تركها فيه. (مفتى الشيعة).

٥-٥. هى أكثر ممّا نقله. (المرعشى).

٦-٦. أو يضع يده على المريض ولو على غير ذراعه. (زين الدين).

الرابع: أن يدعو له بالشفاء، والأولى أن يقول(١): «اللهم اشفِ بشفائك، وداوه بدوائك، وعافِه من بلائك»(الوسائل: باب ١١ من أبواب الدعاء، ح ٢).

الخامس: أن يستصحب هديّه(٢) له من فاكهه أو نحوها ممّا يُفرحه ويريحه.

السادس: أن يقرأ عليه فاتحه الكتاب سبعين، أو أربعين مرّه، أو سبع مرّات، أو مرّه واحده، فعن أبي عبد الله عليه السلام: «لو قرأت الحمد على ميت سبعين مرّه ثم ردت فيه الروح ما كان ذلك عجباً»(الوسائل: باب ٣٧ من أبواب قراءه القرآن، ح ١). وفي الحديث: «ما قرئت الحمد على وجع سبعين مرّه إلّا سكن بإذن الله، وإن شئتم فجزّبوا ولا تشكّوا»(المصدر السابق: ح ٦ و ٧). وقال الصادق عليه السلام: «من نالته علّه فليقرأ في جيبه الحمد سبع مرّات»(المصدر السابق: ح ٦ و ٧). وينبغي أن ينفذ لباسه بعد قراءه الحمد عليه.

السابع: أن لا يأكل عنده ما يضرّه ويشتهيّه(٣).

الثامن: أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيق خلقه.

التاسع: أن يلتمس منه الدعاء؛ فإنّه ممّن يُستجاب دعاؤه(٤)، فعن الصادق صلوات الله عليه: «ثلاثه يُستجاب دعاؤههم: الحاجّ والغازي والمريض»(الوسائل: باب ١٢ من أبواب الاحتضار، ح ٢، وفيه: «ثلاثه دعوتهم مستجابة:....»).

ص: ١٩

١-١. وغيرها من الدعوات المأثوره عن الأئمه عليهم السلام . (مفتى الشيعة).

٢-٢. واستصحب الفاكهه أكد. (المرعشي).

٣-٣. لعلّه من الآداب العرفيه للمجامله. (زين الدين).

٤-٤. وفي بعض الأخبار: أنّ المريض أسير الله ومسجون، ودعاء الأسير المؤمن مستجاب. (المرعشي).

فصل: فيما يتعلّق بالمحتَضَر (١) ممّا هو وظيفه الغير

وهي أمور (٢):

الأول: توجيه الميّت إلى القبلة

الأول: توجيهه إلى القبلة، بوضعه على وجهه لو جلس كان وجهه إلى القبلة، ووجوبه لا يخلو من قوّه (٣)

ص: ٢٠

١- ١. وهو الذي حصل له حال النزاع وزهوق الروح عن بدنه. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. هي أكثر ممّا نقله. (المرعشي).

٣- ٣. فيه تأمّل، أحوطه ذلك. (الجواهري). * بل هو أحوط. (محمد تقى الخونسارى، الشريعةمدارى، الأراكى). * فيه تأمّل، وكذا ما بعده. (الحكيم). * الأدله التي استدّلوا بها فى المقام على الوجوب لا تخلو من مناقشه، نعم هو الأحوط فلا يترك. (الجنوردى). * فى وجوبه على الغير فضلاً عن وجوبه على نفس المحتَضَر إشكال، نعم هو أحوط، والأحوط أيضاً أن يكون ذلك بإذن الولي. (الخوئي). * على الأحوط فيه وفى ما بعده. (زين الدين). * إذا أشرف على الموت إشرافاً قريباً، لا مطلق الاحتضار وإن طال كثيراً. (محمد الشيرازى). * فى القوّه إشكال، والحكم مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * بل هو الأقوى، وكذلك يجب على المحتَضَر نفسه إن تمكّن منه، بل لا يبعد تقدّمه على غيره. (الروحانى). * بل على الأحوط. (مفتى الشيعة). * فى القوّه تأمّل، والأظهر عدم وجوبه على المحتَضَر نفسه وإن كان أحوط. (السيستانی).

هل يجب أن يوجّه المحتضر نفسه؟

بل لا يبعد (١) وجوبه (٢) على المحتضر نفسه أيضاً، وإن لم يمكن بالكيفية المذكورة فبالممكن (٣) منها (٤)،

فروع فيما يتعلق بتوجيه الميت

وإلا فتوجيهه جالساً (٥) أو مضطجعاً (٦) على الأيمن، أو على الأيسر مع تعذر الجلوس. ولا فرق (٧) بين الرجل والامراه والصغير والكبير، بشرط أن يكون مسلماً (٨)، ويجب أن يكون ذلك (٩) بإذن

ص: ٢١

- ١-١. وجوبه محلّ إشكال، نعم، هو أحوط، والأحوط للغير أن يستأذن منه إن أمكن. (حسن القمّي). * بل يبعد. (تقى القمّي).
- ٢-٢. بل الأحوط وجوب ذلك على المحتضر إن أمكن، بل لا يبعد تقدّمه على غيره. (مفتى الشيعة).
- ٣-٣. يأتي به وبما بعده احتياطاً ورجاءً. (الخميني).
- ٤-٤. لا يجب ذلك ولا بقيه الكيفيات، نعم، يؤتى بها رجاءً. (السيستاني). * رجاءً، وكذا ما بعده. (اللكراني).
- ٥-٥. يراعى هذا الترتيب بقصد الرجاء. (حسين القمّي).
- ٦-٦. في جوازه تأمّل فضلاً عن وجوبه. (الفيروزآبادي). * مع عدم تأذيه بالجلوس والاضطجاع. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * على الأحوط. (مفتى الشيعة).
- ٧-٧. في عموم الحكم إشكال. (تقى القمّي).
- ٨-٨. بل مؤمناً. (محمد تقى الخونساري، الأراكي، الروحاني، السيستاني).
- ٩-٩. مبني على الاحتياط. (حسين القمّي). * الأقرب عدم وجوبه، نعم، لو منع الولي لغرض صحيح كفّ عنه. (مهدي الشيرازي). * وجوبه غير معلوم. (الشاهرودي). * عدم وجوبه لا يخلو من قوّه، خصوصاً فيما يعلم رضا المحتضر نفسه. (الميلاني). * الأقوى عدم الوجوب وإن كان أولى. (المرعشي). * على الأحوط. (محمد الشيرازي، تقى القمّي). * على الأحوط إلاّ إذا علم برضا المحتضر نفسه به ولم يكن قاصراً فإنّه لاجاهه إلى الاستئذان من الولي حينئذٍ. (السيستاني). * الظاهر عدم الوجوب مطلقاً. (اللكراني).

١ - ١. فيه تأمّل، بل منع. (صدر الدين الصدر). * عدم وجوب الاستئذان منه لا- يخلو من قوّه. (البروجردى). * الأ-حوط الاستئذان من المحتَضَر مع الإمكان، ومع عدم الإمكان يستأذن من وليه ومن الحاكم الشرعي معاً. (الحكيم). * بل يأذن نفسه مع الإمكان؛ لأنّ الأولياء لا- ولا-يه لهم فى حال الحياه، ولكن بناءً على وجوبه لادليل على أن يكون ذلك بإذنه أو إذن وليه بعد الموت أو إذن الحاكم. (البجنوردى). * عدم لزوم الاستئذان لا يخلو من قوّه. (أحمد الخونسارى). * توجيه المحتَضَر إلى القبلة لا يعدّ تجهيزاً للميت. (الفانى). * الأقوى عدم الوجوب، نعم، هو الأولى والأحوط. (الخمينى). * وجوب الاستئذان فيه غير معلوم، لكنّ مراعاته _ حتى الإمكان _ لا تُترك. (محمدرضا الكلپايگانى). * على الأحوط. (السبزوارى، زين الدين، مفتى الشيعة). * الأظهر عدم اعتبار إذنه. (الروحانى).

٢ - ٢. ولكن يجوز تركه. (الفيروزآبادى). * لاجاهه إلى الاستئذان من الحاكم. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا يحتاج إلى الإذن من الحاكم فى أمثال هذه الأمور. (الكوه كَمَرئى). * الأقوى عدم الحاجه إلى الاستئذان. (المرعشى). * لا بأس بتركه وترك ما بعده. (الخوئى). * لا يحتاج فى هذه الأمور إلى الاستئذان من الحاكم، نعم، هو أحوط. (مفتى الشيعة). * استجباً، وكذا فيما بعده. (السيستانى).

والأحوط (١) مراعاة الاستقبال (٢) بالكيفية المذكورة في جميع الحالات (٣) إلى ما بعد الفراغ من الغسل وبعده، فالأولى وضعه بنحو (٤) ما يوضع حين الصلاة عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه (٥) إلى المغرب (٦) ورجله إلى المشرق (٧).

ص: ٢٣

١-١. استجباً. (محمد تقى الخونسارى، الكوه كَمَرْنَى، الأراكى، عبدالهادى الشيرازى). * حال وضعه على الأرض، لا مطلقاً. (صدر الدين الصدر). * الأولى. (الفانى). * لا يترك. (المرعشى). * بل الأولى. (محمد الشيرازى). * بل الأظهر ذلك بعد الموت. (تقى القمى).

٢-٢. وإن كان الأقوى عدم الوجوب، نعم، لا يترك ما لم ينقل عن محلّ الاحتضار. (الخمينى). * الأقوى عدم الوجوب. نعم، يجب إبقاؤه كذلك إلى ما بعد الموت فى أقلّ زمان. (الروحانى). * لا ينبغى ترك هذا الاحتياط إلى ما بعد الفراغ من الغسل. (مفتى الشيعة).

٣-٣. أى حالات كونه على الأرض، لا مطلقاً. (السيستانى).

٤-٤. بل الأحوط. (حسين القمى).

٥-٥. فى البلاد التى قبلتها طرف الجنوب تقريباً. (صدر الدين الصدر). * هذا إذا كانت قبله البلد طرف الجنوب. (الخوئى).

٦-٦. أى إلى يمين القبلة ورجله إلى يسارها. (الميلانى). * فيما تكون قبلته فى نقطه الجنوب، والضابط جعل رأسه إلى يمين المصلّى ورجليه إلى يساره، كما سيجىء. (السيستانى).

٧-٧. إن كانت القبلة إلى الجنوب. (الحكيم). * بل منحرفاً فى آفاقنا بحيث تقع جنبه اليمنى إلى القبلة. (الخمينى). * يعنى إذا كانت القبلة للجنوب. (زين الدين). * إن كانت القبلة إلى الجنوب كأمثال بلادنا. (محمد الشيرازى).

الثاني والثالث: استحباب تلقين الميت الاعتقادات الحقه وتلقينه كلمات الفرج

الثاني: يستحب تلقينه (١) الشهادتين، والإقرار بالأئمة الاثنى عشر، وسائر الاعتقادات الحقه على وجه يفهم، بل يستحب تكرارها إلى أن يموت، ويناسب قراءه العدليه (٢).

الثالث: تلقينه كلمات الفرج، وأيضاً هذا الدعاء: «اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك، واقبل مني اليسير من طاعتك» (الوسائل: باب ٣٩ من أبواب الاحتضار، ح ١ و ٣)، وأيضاً: «يا من يقبل اليسير ويعفو عن الكثير، اقبل مني اليسير واعف عني الكثير، إنك أنت العفو الغفور» (المصدر السابق، ح ٣)، وأيضاً: «اللهم ارحمني فإنك رحيم» (مستدرک الوسائل: باب ٢٩ من أبواب الاحتضار، ح ٦) (٣).

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع بشرط أن لا يوجب (٤) أذاه.

الخامس: قراءه القرآن سيما بعض السور

الخامس: قراءه سوره يس (٥) والصفات لتعجيل راحته، وكذا آيه

ص: ٢٤

١- ١. يلزم الإتيان به برجاء المطلوبيه لما سبق. (الحكيم).

٢- ٢. الصغرى المأثوره عنهم عليهم السلام، وأمّا الكبرى فهي من إنشاء بعض العلماء، كما قاله بعض المحققين (حاشيه مستدرک الوسائل: ١/٩٣ (طبعه حجرية).)، حيث لا يقصد بقراءتها الورود. (المرعشى). * بل يستحب؛ لأنها مأثوره عن الصادق عليه السلام. (محمد الشيرازي).

٣- ٣. والأولى أن يزيد (ورحمان) كما في بعض الروايات. (المرعشى).

٤- ٤. وأن لا يكون نقله سبباً لتعجيل موته. (الشاهرودي).

٥- ٥. قراءه القرآن مستحبّه خصوصاً ما ذكره. (المرعشى).

الكرسى إلى «هم فيها خالدون(١)»(البقرة: ٢٥٧)، وآية السخره وهى: «إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»(الأعراف: ٥٤). إلى آخر الآيه، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة: «لله ما فى السموات وما فى الأرض» إلى آخر السوره(البقرة: ٢٨٤)، ويقرأ سورة الأحزاب، بل مطلق قراءه القرآن.

فصل: فى المستحبات بعد الموت

وهى أمور(٢):

الأول: تغميض عينيه وتطبيق فمه.

الثانى: شد فكّيه.

الثالث: مدّ يديه إلى جنبه.

الرابع: مدّ رجليه.

الخامس: تغطيته بثوب.

السادس: الإسراج فى المكان الذى مات فيه إن مات فى الليل.

السابع: إعلام الموءنين ليحضرُوا جنازته.

ص: ٢٥

١- ١. الأقوى أنّ آخرها قوله تعالى: «و هو العلى العظيم». (المرعى).

٢- ٢. الكلام فيها كما سبق. (الحكيم، حسن القمى). * هى أكثر ممّا نقله. (المرعى). * بعض مستحبات هذا الفصل مبنى على قاعده التسامح، فلا بدّ من أن يكون الإتيان بها برجاء المطلوبيه. (زين الدين).

الثامن: التعجيل (١) في دفنه (٢)، فلا- ينتظرون الليل إن مات في النهار، ولا- النهار إن مات في الليل، إلا إذا شكَّ في موته (٣) فينتظر حتى يقين، وإن كانت حاملاً مع حياه ولدها فإلى أن يشقَّ جنبها الأيسر (٤) لإخراجه ثم خياطته.

فصل: في المكروهات

وهي أمور (٥):

الأول: أن يمسَّ (٦) في حال النزح (٧) فإنه يوجب أذاه.

الثاني: تثقيب بطنه (٨) بحديد أو غيره (٩).

ص: ٢٦

-
- ١-١. التعجيل الذي تركه يُعدّ في العرف تأخيراً للتجهيز واجب. (الفيروز آبادي).
 - ٢-٢. وهو واجب إذا عدّ تركه في نظر العرف تأخيراً في تجهيز الميت. (مفتي الشيعه).
 - ٣-٣. أو كان التأخير لمقاصد عقلانيه شرعيه، كالتوقيف في تشييعه لتعظيم الشعائر ونحوه. (المرعشي).
 - ٤-٤. هذا بالنسبه إلى العصر السابق، وأما في عصرنا الحاضر فيمكن الرجوع إلى الأطباء المتخصصين العارفين بكيفيه الشقّ. (مفتي الشيعه).
 - ٥-٥. هي أكثر ممّا ذكره. (المرعشي).
 - ٦-٦. ويحتمل حرمة. (الميلاني). * الأحوط تركه وترك تثقيب بطنه. (حسن القمي).
 - ٧-٧. الأحوط تركه، وكذا الثاني. (الحكيم). * بل الأحوط تركه. (زين الدين).
 - ٨-٨. لا دليل على كراهته سوى فتوى الفقهاء. (الروحاني).
 - ٩-٩. الأحوط تركه. (زين الدين).

الثالث: إبقاؤه وحده، فإنّ الشيطان يعبث في جوفه.

الرابع: حضور الجنب والحائض عنده حاله الاحتضار.

الخامس: التكلّم زائداً عنده.

السادس: البكاء عنده.

السابع: أن يحضره عمله الموتى (١).

الثامن: أن تخلّي عنده النساء وحدهنّ خوفاً من صراخهنّ عنده.

فصل: في حكم كراهه الموت

لا تحرم كراهه الموت، نعم يستحبّ عند ظهور أماراته أن يحبّ لقاء الله تعالى.

ويكره تمنّي الموت (٢) ولو كان في شدّه وبليّته، بل ينبغي أن يقول: «اللهمّ أحيّني ما كانت الحياه خيراً لي، وتوفّني إذا كانت الوفاه خيراً لي» (الوسائل: باب ٣٢ من أبواب الاحتضار، ح ٢). ويكره طول الأمل (٣)، وأن يحسب الموت بعيداً عنه، ويستحبّ

ص: ٢٧

-
- ١- ١. هذا وما قبله وما بعده إن أوجب أذاه أو تعجيل مميّته كان حراماً، وإلاّ فلا دليل على كراهته. (زين الدين).
 - ٢- ٢. بل حبّه لأجل الدخول في رضوان الله تعالى مشتاقٌ إليه الأولياء، ونعم ما قيل: (أعاننا الرحمان عند السّوق حتّى نحبّ الموت حبّ الشوق) رزقنا الله ذلك بحق أوليائه الطاهرين. (المرعشي).
 - ٣- ٣. وكفى في ذمّه ما قاله مولانا أمير المؤمنين روى له الفداء: «إنّ أخوف ما أخاف عليكم اثنان: اتّباع الهوى، وطول الأمل...» (الوسائل: باب ٢٤ من أبواب الاحتضار، ح ٦). (المرعشي).

ويجوز الفرار (٢) من الوباء (٣) والطاعون، وما في بعض الأخبار من أنّ الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد (الوسائل: باب ٢٠ من أبواب الاحتضار، ح ١، ٣). مختصّ بمن كان في ثغر من الثغور لحفظه. نعم، لو كان في المسجد ووقع الطاعون في أهله يكره الفرار منه (٤).

ص: ٢٨

-
- ١- ١. لكن لا إلى حدّ يصرفه عن القيام بوظائفه الاجتماعية والشخصية. (المرعشي).
 - ٢- ٢. ومن أحسن ما دُوّن في هذا الشأن كتاب «مسكّن الشُّجُون في حكم الفرار عن الوباء والطاعون» للعلامة السيّد المحدث الجزائري قدس سره، فإنّه أتى فيه بما هو المراد وأجاد. (المرعشي).
 - ٣- ٣. قد يكون الفرار حراماً، كما إذا استلزم شيوعه في الأمكنة الأخرى بين المسلمين، بل يجب على الحاكم الشرعي المنع من الفرار إذا استلزم الفاجعه الكبرى في البلاد. وقد يحرم في مورد نزول الوباء ميدان القتال مع أعداء الدين من جهة سقوط البلاد الإسلامية في أيادي الأعداء. وقد يجب الفرار بعنوان ثانوي يلزم تحصيله. وقد يكره الفرار، كما يستفاد من مرسله أبيان الأحمر (المصدر السابق)، وقد استفاد بعض الفقهاء الحرمة، وقيد إطلاقه بمسجده الذي يصلّي فيه. (مفتي الشيعة).
 - ٤- ٤. إذا لم يكن البقاء من إلقاء النفس في التهلكه، وإلاّ وجب الفرار. (محمد الشيرازي).

فصل: فى أن وجوب تجهيز الميت كفاً

كفاً وجوب التجهيز وشرطه إذن الولي

الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت: من التمسيل والتكفين والصلاه والدفن من الواجبات الكفاً (١)، فهى واجبه على جميع المكلفين، وتسقط بفعل البعض، فلو تركوا أجمع أثموا أجمع، ولو كان ممّا يقبل صدوره عن جماعه كالصلاه إذا قام به جماعه فى زمان واحد اتّصف فعل كل منهم بالوجوب (٢).

نعم، يجب (٣) على غير الولي الاستئذان (٤) منه، ولا ينافى

ص: ٢٩

١- ١. كونها منها لامن وظائف الولي غير ثابت، فالأحوط لزوماً عدم تصدى الغير إلا مع إذنه، وبه يظهر الحال فى بقيه المسأله (الروحاني). * بل لا يبعد وجوبها على الولي مباشرة أو تسبياً، ويسقط مع قيام غيره بها بإذنه، بل مطلقاً فى الدفن ونحوه، ومع فقدان الولي تجب على سائر المكلفين كفاً، وكذا مع امتناعه عن القيام بها بأحد الوجهين ويسقط حينئذ اعتبار إذنه ومما ذكر يظهر النظر فى بعض ما ذكره قدس سره . (السيستاني).

٢- ٢. بل إذا كان فيهم الولي أو المأمور من قبله اتّصفت صلاته بالوجوب وصاله غيره بالاستحباب، وفى اشتراط صحه صلاه الغير حينئذ بالاستئذان منه نظر. (السيستاني).

٣- ٣. على الأحوط، بل لا يخلو من قوه؛ لأنّ هذا حقّ له فيكون أولى الناس بالقيام، و له أن يأذن لغيره بالقيام. (مفتى الشيعة).
٤- ٤. على الأحوط وإن كان عدم وجوبه لا يخلو من قوه. نعم، لا يجوز لغير الولي مزاحمه الولي فيما إذا أراد بنفسه المباشرة، أو عين شخصاً معيناً لها. (الإصفهاني). * على الأحوط؛ من جهه أنّ الأدله لا تدلّ على أزيد من أحقيه الولي وأولويته، فلا يجوز مزاحمته ولا مزاحمه من أمره بإيجاد تلك الأعمال أو ببعضها، وأمّا كون إذنه أو الاستئذان منه شرطاً لصحّ عمل غيره فلا دليل عليه عدا شهرته بين أرباب الفتوى، وبناءً على هذا فلا يجب الاستئذان من الحاكم ومن الرتبة المتأخره عند امتناع الرتبة المتقدمه بطريق أولى. (البجنوردى). * على الأحوط. (الخوئى).

وجوبه (١) وجوبها على الكل؛ لأن الاستئذان منه شرط (٢) صحه الفعل (٣)، لا شرط وجوبه.

إذا امتنع الولي سقط اعتبار إذنه

وإذا امتنع الولي من المباشرة والإذن يسقط اعتبار إذنه. نعم، لو أمكن للحاكم (٤) الشرعي إجباره (٥) له أن

ص: ٣٠

١-١. بل ينافيه، والتفصيل لا يسعه المقام. (الإصفهاني).

٢-٢. الأقوى وجوب الاستئذان، وفي كونه شرطاً للصحة تأمل، أحوطه ذلك، وأقربه العدم. (الجواهرى).

٣-٣. ليس الاستئذان شرطاً لصحة العمل، وإنما وجوب الاستئذان باعتبار ولايه الولي على العمل المجعوله له تشريعاً. (الفاني).

٤-٤. بامتناعه يسقط اعتبار إذنه ولا حاجة إلى إجباره. (الكوه كمرئي). * لا حاجة إلى إجبار الحاكم؛ لأن حقه يسقط بامتناعه.

(الشريعتمداري). * الأقوى سقوط حقه بالامتناع من دون حاجة إلى إجبار الحاكم إيّاه. (المرعشي).

٥-٥. لا يحتاج إلى إجباره؛ لأن حقه يسقط بامتناعه، خصوصاً إذا كان امتناعه لغير الأمور الشرعية والأغراض الصحيحة، فيجب

على غيره القيام من دون إذن منه، ولا من الحاكم، ولا من المرتبة المتأخره أيضاً. نعم، الأحوط الاستئذان منه ومن المرتبة

المتأخره، بل إذا لم يتيسر الحاكم الشرعي فلا يبعد ثبوت الولاية لعدول المؤمنين. (مفتي الشيعة). * من باب الأمر بالمعروف مع

تحقق شرائطه، ولا خصوصيه للحاكم. (السيستاني).

يجبره (١) على أحد الأمرين (٢)، وإن لم يمكن يستأذن من الحاكم (٣)، والأحوط (٤) الاستئذان من المرتبه المتأخره أيضاً.

ص: ٣١

١-١. الأقوى سقوط الحق بالامتناع، وجواز التولّى للغير من غير حاجه إلى الإيجاب والاستئذان من الحاكم أو المرتبه المتأخره. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل هذا الحق يسقط بالامتناع. (الفانى). * لا وجه للإيجاب، ولا لما ذكر بعده. (الخوئى). * فيه إشكال. (تقى القمى). * الأظهر سقوط الولايه على فرض ثبوتها بالامتناع، وجواز تصدّى الغير بلا توقفٍ على إذن أحد. (الروحانى).

٢-٢. ولا يبعد سقوط حقّه بالامتناع، فلا يبقى موضوع للإيجاب حينئذٍ، خصوصاً إن كان امتناعه بغير الأمور الشرعيه والأغراض الصحيحه. (السبزوارى). * الظاهر السقوط بالامتناع، ولا يجب الاستئذان من غيره وإن كان أحوط. (محمد الشيرازى).

٣-٣. لا يجب الاستئذان منه. (الفيروز آبادى). * الظاهر عدم الحاجه إلى إذنه والأحوط الاستئذان من الطبقة المتأخره. (الكوه كمرئى). * على الأحوط. (السبزوارى، تقى القمى). * على الأحوط الأولى فيه وفيما بعده. (السيستانى).

٤-٤. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائنى، جمال الدين گليايگانى). * لا- يُترك. (الإصطهباناتى، البروجردى، الشاهرودى، الميلانى، عبدالله الشيرازى، الفانى، اللكرانى). * بل لا يخلو من قوّه. (عبدالهادى الشيرازى). * لا يبعد وجوبه. (الرفيعى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (محمدرضا الكليايگانى).

(مسألة ١): الإذن أعم من الصريح (١) والفحوى وشاهد الحال القطعي (٢).

سقوط وجوب المبادرة بالعلم بمباشرة الغير

(مسألة ٢): إذا علم بمباشرة بعض المكلفين يسقط وجوب المبادرة (٣)، ولا يسقط (٤) أصل الوجوب إلا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره، فمع الشروع في الفعل أيضاً لا يسقط الوجوب، فلو شرع بعض المكلفين بالصلاة يجوز لغيره الشروع فيها بتيه الوجوب (٥). نعم، إذا أتم

ص: ٣٢

- ١- ١. أعميته كذلك إنما هو مع صدقه عرفاً في الأخيرين بأن كان هناك مظهر من قول أو فعل، وإلا فلا يكفي مجرد الرضا وإن حصل به العلم. (حسين القمي). * إذا عد عرفاً أنه إذن وتعيين منه، وإلا ففيه تأمل. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. أو الاطمئنان. (تقي القمي، مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. فيما ثبت وجوبها، كما لو كان الميت في معرض الفساد. (السيستاني).
- ٤- ٤. بل يبقى مراعى. (المرعشي).
- ٥- ٥. بل يقصد القربة المطلقة. (حسين القمي). * بل بتيه القربة المرذدة بين الوجوب والاستحباب. (الحكيم). * إذا علم أنه يتمها قبله، وإلا فينوى القربة المطلقة. (الميلاني). * الأحوط أن يدخل فيها بقصد القربة المطلقة من جهة احتمال سقوط الأمر بالنسبة إلى تلك القطعة التي أتى بها، وذلك من جهة أن سقوط الأمر أيضاً مثل فعليته تدريجي، نعم، سقوطه عن تلك القطعة مشروط بتعقبها بالبقية؛ لأن الواجب ارتباطي. (الجنوردي). * تيه الوجوب مع العلم بأن الشارع فيها أولاً يتمها قبله، محل نظر. (المرعشي). * إذا علم أن غيره يتم الصلاة قبله لا يجوز له ذلك. (الخوئي). * بل ينوى القربة المطلقة. (حسن القمي). * إذا علم بإتمام الغير قبله يشكل قصد الوجوب، فالمتعين احتياطاً أن يأتي بها رجاءً مطلقاً، ولا يقصد الوجوب والاستحباب. (تقي القمي). * نعم، إذا علم أن الغير يتم الصلاة قبله لا يجوز له ذلك. (مفتي الشيعة). * إذا أحرز أنه يتم قبله لم يجز له ذلك، بل ينوى الاستحباب أو القربة المطلقة، وهكذا الحال في المتقدم شروعا. (السيستاني).

الأول يسقط الوجوب عن الثاني فيتمها بتيه الاستحباب(١).

الظن بمباشره الغير

(مسألة ٣): الظن بمباشره الغير لا يسقط(٢) وجوب المبادرة(٣) فضلاً عن الشك.

العلم بصدور الفعل عن الغير والشك في صحته

(مسألة ٤): إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه وإن شك في صحته، بل وإن ظن البطلان(٤) فيحمل فعله على صحته، سواء كان ذلك الغير عادلاً أو فاسقاً.

الكلام في تجهيز الصبي المميز وكفايته عن البالغين

(مسألة ٥): كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطاً بقصد القربة: كالتوجيه إلى القبلة والتكفين والدفن يكفي(٥) صدوره من كل من كان: من البالغ العاقل أو الصبي أو المجنون، وكل ما يشترط فيه قصد القربة كالتغسيل والصلاة يجب صدوره من البالغ العاقل، فلا يكفي صلاه الصبي عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته، بل وإن قلنا بصحتها(٦)، كما هو الأقوى

ص: ٣٣

١- ١. لا يعتبر قصد الوجوب والاستحباب في شيء من الموارد. (الفاني).

٢- ٢. إلا- إذا كان الميت بين أهله أو غيرهم من المسلمين مع علمهم به. (الشريعتمداري). * إلا- إذا حصل الاطمئنان. (المرعشي).

٣- ٣. إلا- مع حصول الاطمئنان من القرائن. (السبزواري). * إلا- مع حصول الاطمئنان من القرائن؛ لكون الميت بين أهله أو بين المؤمنين الذين يهتمون بأمر الدين. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. ما لم يبلغ حد الاطمئنان. (حسين القمي).

٥- ٥. مشكل. (تقي القمي).

٦- ٦. لا- يخفى أنه بناءً على صحه عمل المميز من غير البالغ وكون المطلوب طبيعه العمل كما هو الأقوى يكفي صدوره عن الصبي المميز، فيسقط خطاب الوجوب بحصول المطلوب وإن لم يتحقق الامتثال مـين كان طرفاً لخطاب الإيجاب. (الفيروزآبادي). * قد مرّ الكلام في عباده الصبي. (حسين القمي).

على الأحوط (١)، نعم، إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعاً لجميع الشرائط لا- يبعد كفايتها (٢)، لكن مع ذلك لا- يترك الاحتياط (٣).

فصل: في مراتب الأولياء

الزوج أولى بزوجه والمالك أولى بمملكته

(مسألة ١): الزوج أولى (٤) بزوجه من جميع أقاربها، حرّة كانت أم أمه (٥)، دائمه أم منقطعه (٦)، وإن كان الأحوط (٧) في المنقطعه (٨) الاستئذان

ص: ٣٤

- ١- ١. الأقوى الصحة. (الحكيم). * بل الأظهر الكفاية. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. بل يبعد. (الميلاني). * بل هو أقوى. (الفاني). * بل هي بعيدة. (الخوئي).
- ٣- ٣. بل لا يخلو من قوة. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الإصطهباناتي).
- ٤- ٤. على الأحوط فيه وفيما بعده. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. في الأمه إشكال، بل لا يبعد ولايه سيدها. (محمدتقی الخونساری، الأراكي). * في الأمه إشكال، بل الظاهر ولايه سيدها عليها. (اللكراني).
- ٦- ٦. على إشكال فيما إذا انتهت مدّتها قبل الغسل. (آل ياسين).
- ٧- ٧. بل لا يبعد ذلك مع قصر مدّتها جداً. (حسين القمّي). * لا يترك مع قصر مدّه الانقطاع. (مهدى الشيرازي). * لا ينبغي تركه. (الشاهرودي).
- ٨- ٨. لا يترك خصوصاً إذا كانت المدّة قصيرة. (عبدالله الشيرازي). * الأقوى عدم الحاجة إلى الاستئذان عن غير زوجها، وهي زوجه يترتب عليها ما يترتب على غيرها من الأحكام، إلّا ما خرج بالدليل: كالتوارث ووجوب النفقه وحقّ القسم. (المرعشي). * لا يترك مع قصر مدّتها أو انتهت قبل الغسل. (حسن القمّي).

من المرتبة اللاحقه أيضاً. ثم بعد الزوج المالك (١) أولى (٢) بعده أو أمته من كل أحد، وإذا كان متعدداً اشتركوا في الولاية. ثم بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإرث: فالطبقه الأولى وهم الأبوان والأولاد (٣) مقدّمون على الثانيه وهم الإخوه والأجداد، والثانيه مقدّمون على الثالثه وهم الأعمام والأخوال. ثم بعد الأرحام المولى (٤) المعتيق، ثم ضامن الجريه، ثم الحاكم الشرعى (٥)، ثم عدول الموءمنين (٦).

ص: ٣٥

- ١-١. الظاهر أنّ المالك أحقّ من كلّ أحد حتّى الزوج. (الخميني). * تقديم المالك على سائر الطبقات وإن كان هو الأظهر، لكن لا يخلو من إشكال، فيعمل بما يقتضيه الاحتياط. (حسين القمّي).
- ٢-٢. ينبغي مراعاة الاحتياط مع المرتبة اللاحقه. (عبدالله الشيرازي).
- ٣-٣. في تقدّم ولد الولد على الجدّ إشكال، والأحوط الاستئذان منهما. (عبدالله الشيرازي).
- ٤-٤. على الأحوط فيه وفي ضامن الجريه، بل وفي الحاكم الشرعى. (الخميني).
- ٥-٥. على الأحوط فيه وفي عدول الموءمنين. (الجواهري، زين الدين). * على الأحوط، والأظهر عدم ثبوت الولاية له ولعدول الموءمنين. (الخوئي). * ثبوت الولاية له غير ثابت، وكذا لعدول المؤمنين. (الروحاني). * على الأحوط؛ لإطلاق الدليل الدالّ على ولايته، سواء كان الموردان من موارد المال أم الحق أو لا؛ فإنّه وليّ من لا وليّ له، فإذا لم يتيسّر الحاكم الشرعى فلا يبعد ثبوت الولاية لعدول المؤمنين. (مفتى الشيعة). * على الأحوط، والظاهر عدم الولاية للعدول. (حسن القمّي). * ثبوت الولاية له ولمن بعده محلّ إشكال، بل منع. (السيستاني).
- ٦-٦. لا ولاية لهم في ذلك، ولا يعتبر إذنه على الأقوى. (البروجردى). * ولا يثبت اعتبار إذنه غير معلوم. (مهدي الشيرازي). * الظاهر عدم ولايتهم في المقام. (الحكيم). * لم تثبت ولايتهم. (الشاهرودى). * قد يستأنس لولايتهم ببعض الأخبار، فلا يترك الاحتياط. (الرفيعي). * لم تثبت ولاية الحاكم، إلّا أنّ الاستئذان منه مهما أمكن أحوط، وأمّا عدول المؤمنين فلا ولاية لهم ولا استئذان منهم على الأقوى. (الميلاني). * على الأحوط في كليهما. (أحمد الخونساري). * لا ولاية لهم على الأقوى، وفي ثبوت الولاية للحاكم إشكال، وإن كان الأحوط مراجعته. (عبدالله الشيرازي). * لا يعتبر إذنه على الأقوى. (الشريعتمداري). * لا دليل على ولايتهم. (الفاني). * الظاهر عدم ولايتهم، ولا يعتبر إذنه. (الخميني). * لم تثبت الولاية لهم في ذلك. (الآملی). * على الأحوط، وإن كان لا تبعد كفايه الثقة مطلقاً. (محمد الشيرازي). * الظاهر عدم ثبوت الولاية لهم، فلا يعتبر إذنه. (اللكراني).

(مسألة ٢): في كل طبقه (١) الذكور (٢) مقدّمون (٣) على

ص: ٣٦

- ١- ١. الأحوط الاستئذان من جميع من في المرتبه الواحده من أى طبقه، ولو من وليّ من لم يكن منهم ببالغ أو عاقل أو حاضر. (الإصطهباناتي). * الأحوط الاستئذان من الجميع حسب مراتب الإرث. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. في جملته ممّا ذكره: تقدّم بعض الأولياء على بعض نظر، فلا بدّ من ملاحظه الاحتياط فيها. (الكوه كمرئي). * في جملته ممّا ذكر في هذه المسأله نظر وتأمّل، فلا بدّ من مراعاة الاحتياط. (الشريعتمداري). * إن كان اختلاف في البين من جهة الإذن وعدمه فالأحوط الاستئذان ممّن هو وارث فعلاً مطلقاً. (السبزواري).
- ٣- ٣. فيه إشكال؛ لعدم وفاء دليل به. (آقاضياء). * تقدّم الذكور، وإن لا يخلو من وجه، لكنّ الاحتياط لا ينبغي تركه. (الخميني). * مع عدم مزاحمه من في طبقته من الورثه لهم، وإلاّ فالأحوط اعتبار رضا الجميع. (مهدي الشيرازي).

ومن مَتَّ إلى الميت (٣) بالأب والأم أولى مَمَّن مَتَّ بأحدهما (٤)، ومن انتسب إليه بالأب أولى مَمَّن انتسب إليه بالأم، وفي الطبقة الأولى الأب مقدّم على الأم (٥) والأولاد (٦)، وهم

ص: ٣٧

- ١-١. الأحوط الاستئذان من جميع مَن هو وارث بالفعل. (حسين القمّي). * الظاهر اشتراك الإناث مع الذكور في الولاية. (زين الدين). * تقدم الذكور المتقربون بالأم محلّ تأمل. (حسن القمّي). * الأحوط الاستئذان من جميع مَن هو وارث بالفعل، وممّا ذكرنا يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (تقى القمّي). * في تقدّمهم نظر، بل منع. (الروحاني).
- ٢-٢. وفي ثبوت الولاية للصبي والغائب محلّ تأمل، نعم، الأحوط الاستئذان منهما، بل الأحوط الاستئذان من الطبقة المتأخّره. (مفتى الشيعة). * الأظهر عدم ثبوت الولاية لغير البالغ مطلقاً. (السيستاني).
- ٣-٣. الأحوط العمل على الاشتراك في الولاية فيه وفيما بعده، وفي الجدّه، والإخوه وفي العمّ والخال. (الحكيم).
- ٤-٤. فيه إشكال، وكذا في أولويه مَن انتسب بالأب مَمَّن انتسب بالأمّ، وأولويه الأب من الأولاد والجدّ من الأخ والعمّ من الخال، فلا يُترك مراعاة الاحتياط في جميع هذه الموارد. (السيستاني).
- ٥-٥. الظاهر اشتراك الجميع في الولاية. (زين الدين). * تقدّم الأب على الأولاد لادليل عليه، وكذا تقدّم الجدّ على الإخوه في الطبقة الثانية. (الروحاني).
- ٦-٦. في تقدّمه على الأولاد تأمل، وكذلك في تقدّم الجدّ على الإخوه. (حسن القمّي). * ففي تقديم الأب في الطبقة الأولى على الأولاد، والجدّ على الأخ، والأخ من الأبوين على الأخ من أحدهما، والأخ من الأب على الأخ من الأمّ، والعمّ على الخال تأمل وإشكال، فلا يُترك الاحتياط بالاستئذان من الطرفين. (مفتى الشيعة).

مقدّمون على أولادهم. وفي الطبقة الثانيه الجدّ (١) مقدّم (٢) على الإخوه، وهم مقدّمون على أولادهم. وفي الطبقة الثالثه العمّ (٣) مقدّم على الخال، وهما على أولادهما.

(مسأله ٣): إذا لم يكن في طبقه ذكور فالولايه للإناث (٤)، وكذا إذا لم يكونوا بالغين أو كانوا غائبين (٥)، لكنّ الأحوط (٦) الاستئذان (٧) من

ص: ٣٨

- ١-١. فيه نظر أيضاً؛ لما تقدّم من عدم تماميه الدليل عليه. (آقاضياء). * فيه تأمل، وإن لا يخلو من وجه. (الخميني). * يشكل تقدّم الجدّ على الإخوه، ويمنع تقديم العمّ على الخال. (زين الدين).
- ٢-٢. محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٣-٣. بل كلّ متقرّب بالأب مقدّم على المتقرّب بالأُم؛ لروايه الكناسي (الوسائل: باب ١ من أبواب موجبات الإرث، ح ٢). المعروفه. (آقاضياء).
- ٤-٤. تقدّم أنّ الظاهر اشتراكهنّ مع الذكور. (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأظهر عدم تقدّم الذكور على الإناث. (الروحاني).
- ٥-٥. أو كانوا مجانين. (تقى القمي). * بحيث لا يتيسّر إعلامهم وتصديّهم بأحد الوجهين المتقدمين. (السيستاني).
- ٦-٦. بل الأقرب. (حسين القمي) * لا- يترك إذا كانوا غائبين، بل لا يخلو من وجه. (الخميني). * هذا الاحتياط لا يترك. (مفتي الشيعة). * لا يترك فيما إذا كانوا غائبين. (اللكراني).
- ٧-٧. بل الأحوط الاستئذان من الطبقة المتأخره. (الكوه كمرئي). * لاجاهه إلى استئذان الحاكم عن غير البالغين. (زين الدين).

الحاكم (١) أيضاً في صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين.

(مسألة ٤): إذا كان للميت أم وأولاد ذكور فالأم أولى (٢)، لكن الأحوط (٣) الاستئذان من الأولاد أيضاً.

ص: ٣٩

- ١- ١. بل الأحوط الاستئذان من الطبقة المتأخرة في صورته عدم الإناث وكون الذكور غائبين. (الشريعتمداري).
- ٢- ٢. محل إشكال، لا- يُترك الاحتياط. (الخميني). * في تقديم الأم نظر، وكذا في الجد في الطبقة اللاحقة، كما يأتي في آخر الفصل. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * ليس دليل على أولوية الأم، بل ظاهر قولهم: «إن الذكور في كل طبقة مقدّمون على الإناث» يدل على خلاف هذا، وكونها أمسّ رحماً من الأولاد غير معلوم، فالاحتياط بالاستئذان من الأولاد لا يُترك. (البجنوردي). * يمنع تقديم الأم على الأولاد، سواء كانوا ذكراً أم إناثاً. (زين الدين). * في تقديم الأم نظر، بل منع. (الروحاني). * بل الأولوية لهم. (السيستاني).
- ٣- ٣. لا- يبعد تقديم الأولاد في الولايه على الأم. (الجواهرى). * الأولى. (الفيروز آبادي). * لا- يُترك. (حسين القمي، البروجردى، الحكيم، أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، الخوئي، حسن القمي، اللكراني). * لا- يُترك الاحتياط. (الكوه كمرئي، مفتي الشيعة). * بل لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * هذا الاحتياط لا يُترك إذا كانوا كباراً. (الشاهرودي). * بل لا يخلو من الوجه. (الميلاني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشريعتمداري). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الفاني). * لا يُترك إذا كانوا كباراً. (الأملي). * لا يُترك مع كبرهم ومزاحمتهم لها. (السبزواري).

(مسأله ٥): إذا لم يكن في بعض المراتب إلا- الصبى أو المجنون أو الغائب فالأحوط (١) الجمع (٢) بين إذن الحاكم والمرتب المتأخره، لكن انتقال الولاية إلى المرتبة المتأخره لا يخلو من قوه (٣)، وإذا كان للصبى ولّى فالأحوط الاستئذان منه أيضاً (٤).

(مسأله ٦): إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية (٥) فلا بد من إذن الجميع (٦)، ويحتمل

ص: ٤٠

- ١ - ١. لا- يُترك الاحتياط بالجمع بينهما بضمّ إذن الولي أيضاً؛ لعدم وجود مرجح لاحتمالات الباب بعضها على بعض. (آقاضياء). * لا يُترك. (نقى القمى). * لا يُترك في الغائب كما مرّ. (اللكراني)
- ٢ - ٢. لا- يُترك. (حسين القمى، الآمل، حسن القمى). * لا- وجه له. (الكوه كمرئى). * لا- يُترك في الغائب، بل لا يخلو من وجه. (الخميني) * بل الأحوط استئذان ولّى القاصر. (محمد الشيرازى). * الأظهر سقوط الولاية، وجواز التصدى لكل شخص بلا توقّف على إذن أحد. (الروحانى).
- ٣ - ٣. فى قوته نظر. (آل ياسين). * فيه نظر. (الميلانى). * فيه نظر، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين). * لاقوه فيه. (نقى القمى). * بل هو الأقوى، وقد مرّ التفصيل فى الغائب. (السيستانى).
- ٤ - ٤. الظاهر أنّه لا وجه للاستئذان من الحاكم فى هذه الصوره، بل التعرّض للاستئذان منه فى مفروض الكلام يعدّ من الغرائب. (نقى القمى).
- ٥ - ٥. ولا يبعد ثبوتها لكل واحد منهم مستقلاً، فلا حاجة إلى تحصيل موافقه الجميع فى القيام بتجهيز الميت وإن كان ذلك أحوط. (السيستانى).
- ٦ - ٦. كفايه الإذن من بعضهم مالم يزاحمه غيره لا يخلو من قوه. (الميلانى). * كفايه إذن أحدهم لاستقلال كل واحد منهم فى الولاية لا يخلو من قوه، نعم، فى الأولاد الذكور أكبرهم مقدّم. (عبدالله الشيرازى). * الأقوى كفايه إذن البعض إذا لم يمنع الآخرون. (زين الدين). * الأظهر كفايه إذن أحدهم. (الروحانى).

وصيّة الميت لغير الولي

(مسأله ٧): إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم: عدم نفوذها إلا بإجازة الولي، لكن الأقوى (٢).

ص: ٤١

١- ١. لكنّه استحسان لا وجه له. (الكوه كمرئي). * احتمالاً بعيداً. (صدر الدين الصدر). * الاكتفاء بإذنه فيما إذا لم يزاحمه غيره لا- يخلو من قوّه. (البروجردى). * بل لا- يخلو من قوّه ما لم يزاحمه أحد من طبقته. (عبدالهادي الشيرازي). * لكنّه ضعيف. (الحكيم). * ولكنّه ضعيف مع مزاحمه غيره. (الشاهرودي). * لا وجه لهذا الاحتمال، والتمسك بوجوب القضاء على أسن الأولاد قياس باطل. (البجنوردى). * بل ينبغي. (الفانى). * مشكل. (الخميني). * بل يقوى مع عدم مزاحمه غيره له. (السبزواري). * وهو احتمال ضعيف. (محمد الشيرازي). * لكنّه فى كمال الضعف. (تقى القمى). * هذا الاحتمال الذى منشؤه الاستحسان ضعيف جداً. (مفتى الشيعة). * احتمالاً فى غايه الضعف، خصوصاً مع مزاحمه غيره له. (اللكراني).

٢- ٢. فى القوّه نظراً لعدم اقتضاء دليل الوصيّة نفوذ أزيد ممّا كان لنفس الموصى فى زمان حياته، وثبوت السلطنه له إلى تجهيزه نفسه بعد موته أوّل الكلام. (آقاضياء). * الأقوائيه ممنوعه، والأحوط الاستئذان منهما. (الخميني).

١- ١. ويجوز له المباشرة بدون إذن الولي. (الكوه كمرئي). * فيه إشكال، بل عدم نفوذها إلا- بإجازه الولي لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * فإن أدله الولايه إنما تدل على أولويه الأقرب من القريب، لا على أولويته من الميت نفسه، فلا يحتاج إلى إجازه الولي. (الشريعتمداري). * الأظهر عدم نفوذها. (الروحاني).

٢- ٢. لحكومته أدله نفوذ الوصية على أدله الولايه، وليس للولي مزاحمته. نعم، الاستئذان من الولي احتياط استحبابي. (مفتي الشيعة).

٣- ٣. لا يترك. (البروجردى، أحمد الخونساري، محمدرضا الكلپايگاني، اللكراني). * لا يترك الاحتياط. (الفيروزآبادي).
٤- ٤. لا يترك. (حسين القمي، الإصطهباناتي، الشاهرودي، الميلاني، الآملي، السبزواري، حسن القمي، تقى القمي). * في المسألة وفروعها إشكال، فلا يترك الاحتياط فيها. (زين الدين). * بل الأولى. (محمد الشيرازي).

٥- ٥. إذا كان الموصي حياً وبلغه الرد. (حسين القمي). * حال حياه الموصي، وأما بعد الموت فلا بد له من العمل بالوصية. (صدر الدين الصدر). * في غير موارد وجوب قبول الوصية. (مهدي الشيرازي). * الظاهر وجوب القبول، إلا إذا رد في حياه الموصي وبلغه الرد. نعم، إذا أوصى بمباشرة التجهيز من غير الولي لم يجب عليه القبول مطلقاً. (الحكيم). * الظاهر أن المراد صورته الوصية بالفعل بأن أوصى أن يباشر بتجهيزه شخص معين. (أحمد الخونساري). * إن كان الموصي حياً وبلغه الرد، وإلا فلا يترك الاحتياط. (حسن القمي). * إذا قلنا بصحة الوصية فالظاهر أن حكمها كبقية الموارد، فعدم الوجوب يتوقف على الرد في حال الحياه وبلوغ الرد إلى الموصي. (تقى القمي). * بمباشرة تجهيزه، وأما الوصية بتوليئه التجهيز فالأحوط قبولها ما لم يكن حرجياً إلا إذا ردها في حياه الموصي وبلغه الرد وكان متمكناً من الإيصاء إلى غيره. (السيستاني).

كان أحوط (١).

(مسأله ٨): إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام، وكذا إذا تبدل الولي بأن صار غير البالغ بالغاً أو الغائب حاضراً أو جُنَّ الولي (٢) أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره.

(مسأله ٩): إذا حضر الغائب، أو بلغ الصبي، أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاه مثلاً، ليس له الإلزام (٣) بالإعادة.

دعوى الولاية على الميت

(مسأله ١٠): إذا ادعى شخص كونه ولياً أو مأذوناً من قبله أو وصياً فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله (٤) ما لم يعارضه

ص: ٤٣

- ١- ١. إلّا مع الردّ حال حياه الموصى وبلوغ الخبر إليه. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. في هذه الصورة يجوز للمأذون إتمام العمل. (الروحاني).
- ٣- ٣. في إطلاق الحكم تأمّل، بل منع في بعض موارد. (حسين القمّي). * فيه إشكال بل الأحوط عليه الإلزام في بعض الصور. (تقي القمّي).
- ٤- ٤. إذا كان له يد، كما لا يخلو من وجه. نعم، هو كذلك مع الاطمئنان العقلاني. (حسين القمّي). * فيه تأمّل، بل منع. نعم، لو قام مدعى الولاية بالعمل المشروط بالإذن أمكن حمله على الصحة فيسقط عن الباقي. (آل ياسين). * فيه تأمّل وإشكال. (صدر الدين الصدر). * إن حصل الاطمئنان بصدقه. (البرجودي، السبزواري). * فيما كان زائداً عليه، أو حصل الاطمئنان بصدقه. (مهدي الشيرازي). * لو كان الميت في تصرفه، أو حصل الاطمئنان بقوله. (عبدالهادي الشيرازي). * إذا كان هناك ظاهر يدلّ على دعواه، وإلّا فلا. (الحكيم). * مع حصول الاطمئنان بصدقه. (الشاهرودي). * مع حصول الاطمئنان بصدقه في دعواه. (الرفيعي). * إذا كان يلي أمر الميت ويصدّقه ظاهر الحال. (الميلاني). * بناءً على قبول دعوى المدعى الذي هو بلا معارض، ثم على تقدير المعارض و عدم وجود البيّنه لوجه للاحتياط، خصوصاً في صورة ادعاء الإذن، ووجهه واضح. (البجنوردي). * مع حصول الاطمئنان. (أحمد الخونساري). * إذا حصل الاطمئنان بقوله. (الفاني). * فيه إشكال، بل منع، نعم إذا كان الميت في يده قبل قوله فيه. (الخوئي). * إن حصل الاطمئنان بقوله أو كون الميت في يده. (الآملی). * إذا كان الميت في يده، أو كانت قرنيه تدلّ على صدقه، وإلّا فلا يكتفى بقوله، نعم، إذا غسل الميت هو أو كفّنه أو صلّى عليه حُمل فعله على الصحة وسقط عن غيره. (زين الدين). * إن كان الميت في تصرفه، وإلّا ففيه إشكال. (حسن القمّي). * هذا فيما يكون بيده الأمر ظاهراً، وإلّا ففيه إشكال. (تقي القمّي). * إذا كان الميت تحت يده، أو حصل الاطمئنان من قوله. (الروحاني). * إذا حصل الاطمئنان بصدقه، أو كان بمنزله ذو اليد بالنسبه إلى الميت. (مفتي الشيعه). * فيه إشكال. نعم، تثبت الولاية أو الإذن لمن كان متولياً لأمواره بحيث يُعدّ ذا اليد عليه عرفاً، وكذا لمن أقرّ له بذلك ما لم ينه عن نفسه، ولا يتوقف في الموردين على الادعاء، كما لا عبره بقول المعارض ما لم يثبت بطريق شرعي. (السيستاني).

غيره (١)،

وإلا احتاج إلى البينه، ومع عدمها لابد

ص: ٤٤

١ - ١ . ولم يكن للميت ولي آخر ولو في المرتبه المتأخره، وكان معتبراً إذنه عند تعذر الأولي، وإلا- ففيه إشكال. (عبدالله الشيرازي).

إذا غُسل الميت أو صلى عليه عن إجبار

(مسألة ١١): إذا أكره الولي أو غيره (٢) شخصاً على التغسيل أو الصلاة

على الميت فالظاهر صحّحه العمل (٣) إذا حصل منه قصد القربة (٤)؛ لأنه

ص: ٤٥

١- ١. في وجوب الاحتياط إشكال. (عبدالهادي الشيرازي).

٢- ٢. مع إذن الولي. (الإصطهباناتي، عبدالله الشيرازي). * لكن يعتبر فيها إذن الولي فيما إذا كان المكروه غيره. (البروجردی). *
مع رضا الولي. (مهدي الشيرازي). * مع إذن الولي بناءً على شرطيته. (البجنوردی). * مع إذنه من الولي لو كان. (الخميني). *
بإذن الولي. (محمد رضا گلپایگانی، السبزواری). * المأمور من قبل الولي إن كان، والتعليل الآتي محل نظر. (السيستاني). * أي
المأذون من قبل الولي. (اللكراني).

٣- ٣. فيه إشكال. (أحمد الخونساري). * إن كان الولي هو المكروه أو المكروه، وإلا ففي الصحّحه إشكال. (عبدالهادي الشيرازي).
* مع إذن الولي فيما إذا كان المكروه غيره. (الآملی). * إن أذن الولي لو كان المكروه غيره. (الروحاني). * يعتبر في صحّحه عمله _
إذا كان المكروه غير الولي _ إذن الولي. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. لكن الإشكال في إمكان ذلك. (الحكيم). * ولكن كيف يحصل منه قصد القربة مع فرض تحقق الإكراه؟ ولو كان الأمر
الشرعي داعياً على العمل فلا يكون إكراه الغير سبباً وداعياً فعلاً، فصدق الإكراه مع حصول القربة متنافيان. (الشريعتمداري). *
لا يعقل اجتماع قصده مع الإكراه، إلا أن تطرأ عليه الغفلة حين الشروع في الفعل وكان غير متوجّه إلى أمر المكروه، وفيه تأمل.
(المرعشي). * ولكن الشأن في إمكان تحقق الفرض. (زين الدين). * في تحقّقها مع الإكراه تأمل. (مفتي الشيعة).

(مسأله ١٢): حاصل (١) ترتيب (٢) الأولياء (٣): أن الزوج مقدّم على غيره، ثم المالك، ثم الأب، ثم الأم (٤).

ص: ٤٦

- ١-١. قد عرفت أن هذا الترتيب في جملة مما ذكره مورد إشكال. (الكوه كمرئى). * تقدّم ما هو مقتضى الاحتياط في المسأله الثانيه. (تقى القمى). * مرّ الإشكال في بعضها. (اللكراني).
- ٢-٢. مرّ الإشكال في بعضها. (الخميني).
- ٣-٣. قد تقدّم. (حسين القمى). * تقدّم الكلام في بعضها، والأحوط في الجدّه والأخ إذنهما جميعاً. (الميلانى). * قد تقدّم الإشكال في بعضها. (البجنوردى). * قد مرّ الإشكال في تقدّم بعضهم على بعض. (عبدالله الشيرازى). * يراجع فيه ما تقدّم. (زين الدين). * ولا يبعد ولا يه مجموع الورثه في طبقه واحده، إلّا في الزوج فهو وحده ولى، و الزوجه فلا ولا يه لها، وعدول المؤمنين فيكفى الثقه كما تقدّم. (محمد الشيرازى). * في هذا الترتيب إشكال تقدّم بعضها. (حسن القمى). * قد تقدّم المنع في بعض ما ذكره. (الروحانى). * مع ملاحظه الحواشى السابقه. (مفتى الشيعه). * قد ظهر الحال في بعضه مما تقدّم. (السيستانى).
- ٤-٤. مرّ أن الذكور من الأولاد أولى من الأم. (الجواهرى). * تقدّم الأم على الذكور من الأولاد محلّ نظر، ولا يبعد التساوى. (كاشف الغطاء). * تقدّم الأم على الذكور من الأولاد محلّ تأمل. (البروجردى). * تقدّم قوّه لزوم الاستئذان من الأولاد أيضاً. (عبدالهاده الشيرازى). * مرّ الإشكال في تقدّمها عليه. (الشاهرودى). * مرّ الاحتياط فيه في المسأله (٤). (الفانى). * يشكل تقدّم الأم على الذكور من الأولاد. (الآملى). * الترتيب المذكور بعد الأب محلّ تأمل، فلا يترك الاحتياط بالاستئذان من المجتمعين في طبقه واحده. (محمدرضا الكلبايگانى). * إن لم يزاحمها غيرها ممّن يكون في طبقته، ويجزى إذن واحد من المتعدّدين في الطبقه الواحده مع عدم مزاحمه البقيه، وأمّا معها فالأحوط الاستئذان من الجميع. (السبزوارى). * تقدّم الأم على ذكور الأولاد محلّ نظر، كما تقدّم. (مفتى الشيعه).

ثم الذكور (١) من الأولاد البالغين، ثم الإناث البالغات، ثم أولاد الأولاد، ثم الجدّ، ثم الجدّه، ثم الأخ (٢) ثم الأخت، ثم أولادهم، ثم الأعمام، ثم الأخوال (٣)، ثم أولادهم، ثم المولى المعتق، ثم ضامن الجريه، ثم الحاكم (٤)، ثم عدول الموءنين (٥).

ص: ٤٧

- ١-١. تقدّم أنّ الذكور في كلّ طبقه مقدّمون على الإناث. (الحكيم).
- ٢-٢. لا يبعد أنّ الأخ أولى من الجدّه. (الجواهرى). * في تقدّم الجدّه على الأخ إشكال، بل لا يبعد تقدّمه عليها، وقد تقدّم المنع في بعض ما ذكر هنا. (الخوئي).
- ٣-٣. تقدّم الإشكال في التقديم المذكور. (الحكيم).
- ٤-٤. لم تثبت ولايته هنا. (الفيروز آبادي).
- ٥-٥. تقدّم عدم ثبوت ولايتهم. (الشاهرودي). * مرّ عدم ولايتهم. (الفاني).

يجب كفايه (١) تغسيل كل مسلم، سواء كان اثنى عشرىاً أو غيره (٢)، لكن يجب (٣) أن يكون (٤) بطريق المذهب

ص: ٤٨

١-١ . تقدّم الكلام فيه. (السيستاني).

٢-٢ . على الأحوط؛ لأنّه لادليل عليه إلّا الإجماع المدعى فى المقام، مع مخالفه جمع كثير، اللهم إلا أن يقال: إنّ الإجماع تقديرى، والمخالفون على تقدير أن يقولوا بإسلامهم لا ينكرون وجوب غسلهم. (البجنوردى). * على الأحوط، كما أنّ الأحوط الجمع بين طريقتنا وطريقتهم. (الخمينى). * لكنّه إذا غسل غير الاثنى عشرى مثله على طريقته سقط الوجوب عن الاثنى عشرى. (الخوئى). * وإن غسله مشاركّه فى المذهب على طريقتهم سقط التكليف عنه. (المرعشى). * على الأحوط، وإذا غسله أهل مذهبه على طريقتهم سقط الوجوب بذلك، بل عدم الوجوب لا يخلو من قوّه. (زين الدين). * إذا غسله مثله على طريقته يسقط عن الاثنى عشرى. (حسن القمى). * الأظهر عدم وجوب تغسيل غير الاثنى عشرى، و على فرض القول بالوجوب الأقوى سقوطه إذا غسل غسلهم. (الروحانى). * التعميم أمر مسلم، والتشكيك فى العموم غير مرضى عند الفقهاء، ومنافٍ لسيره المتشرّعه القطعيه المؤيده بالأحاديث الصحيحه، ولو غسل أهل السنّه والجماعه على طبق مذهبهم سقط التكليف، ولا يجب على الإمامى إعادته. (مفتى الشيعة).

٣-٣ . والأحوط الجمع بين الطريقتين. (اللكراني).

٤-٤ . ولكن إذا غسل غير الاثنى عشرى من يوافقه فى المذهب لم يجب على اثنى عشرى إعادته تغسيله، إلا أن يكون هو الولّى. (السيستاني).

حرمة تجهيز الكافر وما ألحق به

ولا- يجوز تغسيل الكافر (٢) وتكفينه ودفنه بجميع أقسامه (٣): من الكتابى، والمشرک، والحربى، والغالى (٤)، والناصبى، والخارجى (٥) والمرتد

ص: ٤٩

١- ١. الأحوط الجمع. (حسين القمى). * ولو غُسل المخالف مثله على مذهبه يحكم بالصحة. (عبدالهادهى الشيرازى). * فيه إشكال. (الحكيم). * فى غير مورد التقيه، ومعها يكفى طريقتهم. (محمدرضا الكلپايگانى). * ولكن لو غُسلوا أمواتهم بطريق مذهبهم يسقط عتبا، وكذا سائر التجهيزات، وافقت مذهبنا أم لا- (السبزوارى). * فى تغسيل المخالف لا يبعد التخيير بين الطريقتين. (محمد الشيرازى). * غير الاثنى عشرى إذا غُسل مثله على طريقتة يسقط عن الاثنى عشرى. (حسن القمى).

٢- ٢. مَرَّ تعيين الموضوع فى النجاسات. (الخمينى). * تشريعاً، وأما ذاتاً ففيه نظر، بل منع. (السيستانى).

٣- ٣. تقدّم الكلام حولها فى النجاسات. (السيستانى).

٤- ٤. هذا هو المشهور، إلا أنه مشكل؛ لصدق أهل القبله عليهم، ومعه لا وجه لترك تجهيزهم إلا دعوى الانصراف إلى من هو محكوم بالإسلام، أو التشكيك فى الصدق. (الأملى).

٥- ٥. مع صدق أهل القبله على الثلاثة المزبوره يشكل ترك تجهيزهم؛ لما ورد بمثل هذا العنوان فى باب الصلاه عليه الملحق غيره به بعدم القول بالفصل، (ولكنّ) المشهور إلحاقهم بالكفار فى ذلك، ولا وجه له إلا توهم كون المنصرف من أهل القبله من كان محكوماً بأحكام المسلمين، وفيه نظر. وتوهم كونهم (كذا فى الأصل). متنفياً منه منظور فيه؛ لمنع كونه من باب تشكيك دلالة اللفظ فى مقام التخاطب، ومن غير تلك الجبهه لا يضرّ ذلك بالإطلاق. (آقاضياء).

الفطري (١)، والملّي إذا مات بلا توبه (٢).

حكم أطفال المسلمين وأطفال غيرهم

وأطفال المسلمين بحكمهم (٣). وأطفال الكفار بحكمهم.

وولد الزنا (٤) من المسلم بحكمه (٥) ومن الكافر بحكمه.

والمجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم، وإن وصف الكفر كافر. وإن اتّصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل في لحوقه بأبيه أو أمّه. والطفل الأسير (٦)

ص: ٥٠

١-١. بناءً على عدم قبول توبته. (تقى القمّي).

٢-٢. في وجوب تغسيل المرتدّ الفطري بعد التوبه تأمّل، والأقرب العدم. (الجواهرى).

٣-٣. إن لم يكونوا مميزين، وإلاّ- فحكمهم حكم البالغين. (الروحانى). * إذا كان الطفل مميزاً واختار الكفر أو الإسلام كان محكوماً به أصالةً، كما تقدّم في المطهّرات، ومنه يظهر الحال في بعض ما ذكره بعده. (السيستانی).

٤-٤. يعنى في حال صغره، وأمّا بعد بلوغه فحكمه حكم المجنون غير المتصل جنونه بصغره، في كون المناطق في كلّ منهما إسلام نفسه أو كفره. (الإصطهباناتى). * في حال صغره وإلاّ فهو مستقلّ في نفسه. (عبدالله الشيرازى). * في حال صغره على الأحوط. (المرعشى). * إذ دليل نفى الولد يختصّ باب الإرث، وليس له إطلاق يشمل هذه الأحكام، فإطلاق «إسلامه إسلام ولده» (الوسائل: باب ٤٣ من أبواب الجهاد، ح ١، وفيه: «إسلامه إسلام لنفسه وولده الصغار وهم أحرار...»). يشملها. (الآملّى).

٥-٥. في جريان التبعية تأمّل، وإن كان الأقوى ثبوته؛ لأنّ دليل نفى الولد مختصّ باب الإرث، وليس له إطلاق يشمل هذه الأحكام، فإطلاق «إسلامه إسلام ولده» يشملها. (آقاضياء). * على الأحوط، فيغسل ولا تُرتب آثار الطهارة عليه. (آل ياسين). * على الأحوط. (زين الدين).

٦-٦. فيه إشكال وكذا في لقيط دار الكفر. (السيستانی).

تابع (١) لآسره إن لم يكن معه أبوه أو أمه، بل أو جدّه أو جدّته.

تجهيز الأسير واللقيط والسقط

ولقيط (٢) دار الاسلام بحكم المسلم (٣)، وكذا لقيط (٤)

ص: ٥١

١- ١. في تبعيّة الأسير نظر، وقيام السيره ممنوع. (آقاضياء). * فيه إشكال، أحوطه ذلك، وأقواه العدم. وكذا في لقيط دارالكفر إن كان فيها مسلم احتُمِل تولّده منه. (الإصفهاني). * على إشكال، لا يُترك معه مراعاة الاحتياط. (آل ياسين). * على الأحوط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى، مفتى الشيعة، اللكرانى). * لا يخلو من تأمّل وإشكال. (الكوه كمرئى). * على الأحوط فيه وفى لقيط دار الكفر الآتى. (الإصطهباناتى). * فيه إشكال. (الحكيم). * على الأحوط، وكذا في لقيط دار الكفر الآتى. (عبدالله الشيرازى). * فيه تأمّل، فلا- يُترك الاحتياط. (الشريعتمدارى). * عدم التبعيّة لا- يخلو من قوّه، وإن كان الأحوط هاهنا التبعيّة. (الخمينى). * فى التبعيّة إشكال، ودعوى السيره ممنوعه. (الآملى). * فيه إشكال، لكن لا- يُترك الاحتياط. (محمدرضا الغلپايگانى). * يعنى إذا كان الأسر مسلماً فيغسل الطفل الأسير إذا مات على الأحوط. (زين الدين). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (تقى القمى).

٢- ٢. على الأحوط. (المرعشى).

٣- ٣. على الأحوط فيه وفيما بعده، وإن كان عدم الوجوب لا سيّما فى الثانى لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * على الأحوط فيه وفى ما بعده. (زين الدين).

٤- ٤. على الأحوط. (محمد تقى الخونسارى، الشريعتمدارى، الأراكى، السبزوارى، حسن القمى). * على الأحوط؛ لعدم دليل على إسلامه، أو كونه تابعاً لهم بصرف احتمال تولّده من مسلم. (البجنوردى). * لا يكفى الاحتمال، نعم الأحوط ذلك. (الفانى). * فيه إشكال، لعدم الدليل عليه، إلّا توهم السيره وهى ممنوعه، نعم، هى ثابتة فى لقيط دار الإسلام. (الآملى).

دار الكفر (١) إن كان فيها مسلم يحتمل (٢) تولّده منه. ولا فرق في وجوب تغسيل المسلم بين الصغير والكبير، حتّى السقط إذا تمّ له أربعة أشهر (٣)، ويجب تكفينه ودفنه على المتعارف، لكن لا يجب الصلاة عليه، بل لا يستحبّ (٤) أيضاً، وإذا كان للسقط أقلّ من أربعة أشهر (٥) لا يجب غسله (٦)، بل يُلفّ في خرقة (٧) ويدفن.

ص: ٥٢

- ١-١. فيه إشكال؛ لعدم وفاء دليل به إلّا توهم السيره، وهو ممنوع في المقام، وإن كانت ثابتة في لقيط دار الإسلام. (آقاضياء).
- * على الأحوط. (البروجردى، الشريعتمدارى، الخمينى، محمد رضا الكلپايگانى، السبزوارى، حسن القمى، اللنكرانى). * فيه نظر. (الحكيم).
- ٢-٢. على الأحوط. (الكوه كمرئى، مفتى الشيعة).
- ٣-٣. الأحوط جريان الأحكام المذكورة إذا استوت خلقتة وإن لم يتمّ له أربعة أشهر. (السبزوارى). * أو استوت خلقتة. (الروحانى). * بل وإن لم تتمّ له إذا كان مستوى الخلقة على الأحوط. (السيستانى).
- ٤-٤. إذا تولّد ميتاً. (محمد رضا الكلپايگانى). * لا يجب غسله إن لم تلجه الروح، وإلّا فيكون مثل ما إذا تمّ له أربعة أشهر على الأحوط اللازم. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥. ولم يكن مستوى الخلقة. (السيستانى).
- ٦-٦. إن لم تستو خلقتة قبل ذلك، وإلّا فلا يبعد إلحاقه بمن تمّ له أربعة أشهر. (محمد رضا الكلپايگانى).
- ٧-٧. على الأحوط. (المرعشى، حسن القمى، السيستانى). * وجوب اللّف مبنّى على الاحتياط. (الخوئى). * على الأحوط فيه. (زين الدين). * اللّف بالخرقة والدفن مبنّى على الاحتياط. (تقى القمى).

فصل: فى ما يتعلق بالتيه فى تغسيل الميت

وجوب قصد القربه فى غسل الميت

يجب فى الغسل نيه القربه (١) على نحو ما مرّ فى الوضوء،

كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثة

والأقوى كفايه (٢) نيه واحده (٣) للأغسال الثلاثة، وإن كان الأحوط (٤) تجديدها (٥)

ص: ٥٣

١-١. وقد مرّ تفصيلها فى باب الوضوء. (المرعشى).

٢-٢. إذا كان بنحو الأعمّ من الجزئيه والاستقلالتيه، وإلاّ فالأحوط تجديدها بالأعمّ منها. (عبدالله الشيرازى).

٣-٣. لا- أثر للتزاع فى كفايتها بعد كون النيه عباره عن الداعى، ولزوم استناد صدور كلّ جزء من أجزاء الواجب إليها. (الخوئى).

٤-٤. لا وجه له بناءً على كون التيه هى الداعى، لا الإخطار. (اللكراني).

٥-٥. هذا الاحتياط لا يترك، لكن من دون تعرّض للجزئيه وعدمها. (الإصفهاني). * بل الأحوط الجمع بينهما. (حسين القمى). * لا يترك، لكن بقصد القربه المطلقه من دون قصد الجزئيه وعدمها. (الإصطهباناتى). * بل لا يخلو من قوّه. (البروجردى). * إذا كانت التيه بمعنى الداعى لا مجال لفرض التجديد إلاّ بمعنى تجديد الاستحضار. (الحكيم). * على القول بأنّ التيه هى الداعى لا يتصور التجديد إلاّ برفع اليد عن الغسل، ثم البناء عليه. (الشاهرودى). * لا يترك جدّاً، بل لا يبعد وجوبه. (الرفيعى). * لا يترك، بأن ينوى أوّلاً جميعها، ثم عند كلّ واحدٍ منها، والخطب هين، فإنّ التيه هى الداعى. (الميلانى). * تجديدها بمعنى الالتفات إلى كونها أغسلاً متعدده لها أثر واحد، وإلاّ فكفايه بقاء الداعى القربى لأعمال متعدده كتبه صوم الشهر واضح جدّاً. (الفانى). * لا وقع لهذا الاحتياط، بناءً على ما هو الأقوى من أنّ التيه هى الداعى. (الخمينى). * على الأقوى إن اعتبر الإخطار، و لكن قد مرّ أنّ الداعى كافٍ على الأقوى. (المرعشى). * لا يتصور التجديد على مسلك كون التيه بمعنى الداعى، وهو واضح. (الآملى). * بل الأحوط نيه التكليف الفعلى الأعمّ من الاستقلال والجزئيه. (السبزوارى). * مع بقاء الداعى لا وجه للتجديد، ومع عدمه يجب. (الروحانى). * بناءً على أنّ التيه عباره عن الداعى فكل واحد من الأجزاء يصدر عن الداعى ويستند إليه، فلا- يحتاج إلى تجديدها. (مفتى الشيعة).

عند كلِّ غسل.

جواز تعدّد من يغسل الميت

ولو اشترك اثنان يجب على كلّ منهما التّيه. ولو كان أحدهما مُعيناً والآخر مغسلاً وجب على المغسّل التّيه، وإن كان الأحوط تّيه المُعين أيضاً. ولا يلزم اتّحاد المغسّل، فيجوز توزيع الثّلاثه على ثلاثه، بل يجوز في الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب، ويجب حينئذٍ التّيه على كلّ منهم.

ص: ٥٤

فصل: فى اعتبار المماثلة بين المغسل والميت

اعتبار المماثلة فى الذكوريه والأنوثيه إلا فى موارد

يجب المماثلة (١) بين الغاسل والميت فى الذكوريه والأنوثيه، فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة (٢)، ولا العكس، ولو كان من فوق اللباس ولم يلزم لمس (٣) أو نظر (٤)، إلا فى موارد:

الأول: الطفل الذى لم يتجاوز الثلاث سنين

أحدها: الطفل (٥) الذى لا يزيد سنُّه عن ثلاث سنين (٦)، فيجوز لكلِّ منهما (٧) تغسيل مخالفه ولو مع التجرد، ومع وجود المماثل، وإن كان الأحوط (٨) الاقتصار (٩) على صورته فقد المماثل.

ص: ٥٥

١-١. فى غير مقام الضروره، وفيه كلام سيأتى. (المرعى).

٢-٢. ولكن سيأتى منه قدس سره أنَّ الأحوط جوازه فى الضروره. (الشريعتمدارى).

٣-٣. سيأتى أنَّ الأقرب جوازه فى حال الضروره. (الكوه كمرئى). * نعم، يجوز فى حال الضروره. (مفتى الشيعة).

٤-٤. اعتبار المماثلة حتى فى المورد ممنوع. (الفيروز آبادى).

٥-٥. مقتضى موثقه عمّار (الوسائل: الباب ٢٣ من أبواب غسل الميت، ح ٢). جواز تغسيل الصبى بلا تقيد بشىء، وأمّا الصبيّه فإذا لم تكن امرأه تغسلها يلزم أن يكون مغسلها الأولى بها، ولا خصوصيه لثلاث سنين، بل الميزان عنوان الصبيّه. (تقى القمى).

٦-٦. على الأحوط، والأظهر كفايه كونه غير ممّيز. (السيستانى).

٧-٧. الأحوط عدم النظر فى حال الاختيار. (مفتى الشيعة).

٨-٨. بل يجوز مطلقاً، ولا بأس بترك الاحتياط. (الكوه كمرئى). * لا يُترك فى الصبيّه العاريه. (محمد الشيرازى).

٩-٩. خصوصاً فى تغسيل الرجل الصبيّه. (حسين القمى).

الثانى: تغسيل الزوج زوجته وبالعكس

الثانى: الزوج والزوجه، فيجوز لكلّ منهما تغسيل الآخر، ولو مع وجود المماثل ومع التجرد، وإن كان الأحوط الاقتصار (١) على صورته فقد المماثل، وكونه (٢) من وراء الثياب. ويجوز (٣) لكلّ منهما (٤) النظر (٥) إلى عوره الآخر (٦) وإن كان يكره (٧).

إلحاق المنقطعه ونحوها بالدائمه

ولا فرق فى الزوجه بين الحرّه والأمه، والدائمه والمنقطعه (٨)، بل والمطلّقه الرجعيّه (٩)،

تغسيل المطلق مطلقته وبالعكس

وإن

ص: ٥٦

١- ١. هذا الاحتياط ضعيف. (صدر الدين الصدر).

٢- ٢. لا يُترك بالنسبه إلى تغسيل الرجل زوجته. (تقى القمى).

٣- ٣. بل لا ينظر الرجل إلى عوره امرأته احتياطاً. (تقى القمى).

٤- ٤. الأحوط تركه. (حسين القمى). * الأقوى عدم جواز النظر اختياراً. (جمال الدين الكلبيگانى).

٥- ٥. الأحوط ترك النظر إلى عوره الزوجه. (الفيروز آبادى). * وعدم الجواز لا يخلو من قوه. (الرفيعى).

٦- ٦. محلّ تأمل. (الشاهرودى).

٧- ٧. وقد ورد المنع عنه فى بعض الروايات. (الميلانى).

٨- ٨. على إشكال فيما إذا صادف الغسل انقضاء مدّتها، بل العدم لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * مشكل. (محمد رضا الكلبيگانى).

٩- ٩. تغسيل الزوج لزوجته المطلّقه والعكس غير معلوم، خصوصاً بعد انقضاء عدّه الطلاق، أمّا بعد انقضاء عدّه الوفاه فلا يجوز قطعاً. (كاشف الغطاء). * تغسيل المطلّقه للمطلّق وعكسه كلاهما محلّ إشكال، خصوصاً الأوّل، وخصوصاً إذا كان بعد انقضاء عدّه الطلاق، وأمّا بعد انقضاء العدّتين فلا إشكال فى عدم الجواز. (البروجردى). * مع بقاء عدّه الطلاق، وأمّا مع انقضائها فلا يُترك الاحتياط، بل عدم الجواز أقوى، وأمّا بعد العدّتين فلا إشكال فى عدم الجواز. (الخمينى). * قبل انقضاء عدّه الطلاق، وأمّا بعد انقضاء العدّه الأولى فلا يُترك الاحتياط، وبعد الثانيه فعدم الجواز ممّا لا ريب فيه. (المرعشى). * مع كون الموت فى زمان العدّه. (السبزوارى).

كان الأحوط (١) ترك (٢) تغسيل (٣) المطلقة (٤) مع وجود المماثل (٥)، خصوصاً إذا كان (٦)

حكم التغسيل بعد انقضاء العده

بعد انقضاء

ص: ٥٧

- ١- ١. هذا الاحتياط لا يترك، بل الأحوط ترك تغسيل المنقطعه أيضاً. (الإصفهاني). * لا يترك فيها في العده، وأما بعد العده فلا يجوز قطعاً، وكذا لا يترك في المنقطعه. (عبدالله الشيرازي). * لا يترك. (محمد رضا الكلبيكاني، تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا يترك فيها وفي المنقطعه. (حسين القمّي). * لا يترك فيه وفي عكسه، خصوصاً إذا كان بعد انقضاء عده الطلاق، وأما بعد انقضاء العدتين فلا شبهه في عدم الجواز. (اللكراني).
- ٣- ٣. ينبغي ملاحظه هذا الاحتياط سيما بعد خروج العده. (الكوه كمرئي). * لا يترك فيها مطلقاً وفي المنقطعه. (مهدي الشيرازي). * لا يترك. (محمد الشيرازي).
- ٤- ٤. الأظهر جوازه وإن كان بعد انقضاء العده، بل وإن تزوّجت بغيره. (الروحاني).
- ٥- ٥. لا يترك الاحتياط، ولا سيما في الفرضين اللاحقين. (زين الدين).
- ٦- ٦. لا يترك الاحتياط في هذه الصورة. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * لا يترك الاحتياط في كلتا الخصوصيتين، بل لا يخلو من قوه. (صدر الدين الصدر). * لا يترك الاحتياط في هذه الصورة. (جمال الدين الكلبيكاني). * لا يترك الاحتياط في هذه الصورة، خصوصاً إذا تزوّجت بغيره. (الشاهرودي). * عدم جواز التغسيل بعد انقضاء العده وبعد التزوج بالغير لا يخلو من قوه، وإن كان الموت في أثناء العده. (الميلاني). * الأقوى عدم جواز تغسيلها له بعد انقضاء عدتها؛ لصيرورتها أجنبيّه عنه بعد ذلك، خصوصاً إذا كان بعد عده الوفاه، وبالأخص بعد ما تزوّجت، والحاصل: إنّ أدله جواز تغسيل كلّ واحد من الزوجين الآخر منصرف إلى من كانت زوجه حال الوفاه، أو تكون بمنزله الزوجه بشرط عدم انقضاء عدتها. (البجنوردی). * لا يترك في هذه الصورة وفي المنقطعه التي انتهت مدتها قبل الغسل. (حسن القمّي).

العدّه (١)، وخصوصاً إذا تزوّجت بغيره إن فرض بقاء الميّت (٢) بلا- تغسيل إلى ذلك الوقت. وأمّا المطلّقه بائناً فلا إشكال في عدم الجواز فيها.

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهره

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع (٣)، لكنّ الأحوط (٤) بل الأقوى (٥)

ص: ٥٨

١- ١. فيما إذا فرض موت الزوج وهى فى العدّه وحصل سبب التأخير فى الغسل إلى يوم آخر، أو إلى آخر اليوم فخرجت عن العدّه. (الفيروز آبادى). * لا يُترك الاحتياط فى هذه الصوره. (النائنى). * الأقوى بعد الانقضاء عدم تغسيلها؛ لعدم إجراء حكم الزوجه عليها، فيشمّله عموم اعتبار المماثل الحاكم على الاستصحاب. (آفاضياء). * بل الجواز فى هذه الصوره محلّ تأمل، بل منع. (آل ياسين). * يعنى التغسيل، وأمّا الموت فيجب أن يكون فى العدّه. (الحكيم). * لا يُترك الاحتياط فيه. (الشريعتمدارى). * لا يُترك الاحتياط فى هذا الفرض. (الخوئى). * الأقوى عدم جواز التغسيل فى هذا الفرض؛ لانقضاء الزوجيّه، فيشمّله اعتبار عموم المماثل الحاكم على الاستصحاب. (الآملى).

٢- ٢. راجع إلى كلتا الخصوصيتين، والاحتياط فيهما بل مطلقاً لا يُترك. (الإصطهباناتى). * ينبغى مراعاة الاحتياط فى هذه الصوره والصوره السابقه. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. أو مصاهره. (محمدتقى الخونسارى، عبدالهاده الشيرازى، الأراكى، مفتى الشيعة، السيستانى).

٤- ٤. بل لا يخلو من قوّه. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. ليس بأقوى. (الفيروز آبادى). * لم يثبت كونه أقوى، نعم، هو أحوط. (الكوه كمرئى). * لا قوّه فى الثانى، نعم، هو الأحوط. (الإصطهباناتى). * الأقوائيه غير ثابتة، نعم، هو أحوط. (الشريعتمدارى). * فى الأقوائيه تأمل، نعم، لا يُترك الاحتياط. (الخمينى). * فى القوّه بالنسبه إلى كونه من وراء الثياب إشكال، نعم، هو أحوط. (الخوئى). * القوّه ممنوعه، و ينبغى أن لا يُترك الاحتياط فى الشرطين. (محمد الشيرازى). * فى الأقوائيه تأمل، نعم، لا يُترك الاحتياط. (حسن القمى). * فى إطلاق الأقوائيه نظر. (تقى القمى). * الأقوائيه ممنوعه، و الأظهر عدم اعتبار كونه من وراء الثياب. (السيستانى). * لم تثبت الأقوائيه، نعم، هو أحوط، وكذا ما بعده. (اللنكرانى).

اعتبار فقد المماثل وكونه من وراء الثياب(١).

ص: ٥٩

١- ١. على الأولى. (الجواهرى). * الأقوى عدم لزوم كونه من وراء الثياب. (الفيروز آبادى). * الظاهر وجوب ستر العوره فقط. (الحائرى). * الأقوى عدم لزومه، لظهور النص فيه. (آفاضياء). * فى اعتبار ذلك إشكال، أحوطه ذلك، وأقواه العدم. (الإصفهانى). * الأقوى كفايه ستر العورتين. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * على الأحوط. (الكوه كمرئى، زين الدين). * الظاهر عدم اعتبار ذلك. (الحكيم). * فى غير العوره استحبابه لا يخلو من قوه. (عبدالهادى الشيرازى). * لاقوه فيه. (الأملى). * على الأحوط، والأقوى الكراهه بدونه، نعم، يجب ستر عورته. (محمد رضا الكلپايگانى). * الأظهر عدم وجوب ذلك. (الروحانى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى ترك العورتين. (مفتى الشيعه).

الرابع: المولى والأمه، فيجوز للمولى تغسيل أمته (١) إذا لم تكن مزوّجه، ولا فى عدّه الغير (٢)، ولا مبعّضه ولا مكاتبه (٣). وأمّا تغسيل الأمه مولاها: ففيه إشكال (٤)، وإن جوّزه بعضهم (٥) بشرط إذن الورثه، فالأحوط تركه (٦)، بل الأحوط الترك (٧) فى تغسيل المولى أمته أيضاً.

ص: ٦٠

١-١. فيه إشكال، والأحوط الترك كما ذكره أخيراً. (الحائرى). * لاوجه له يركن إليه إلّا ما ادّعى من الإجماع، فلا يُترك الاحتياط فى هذه الصورة، وأمّا فى صورته كون الميت هو المولى فالأقوى عدم جواز تغسيلها له، لعدم الدليل عليه، حتى ذلك الإجماع الذى ادّعى فى صورته الأولى. (الجنوردى). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخوئى). * الأحوط الترك مع وجود المماثل. (زين الدين).

٢-٢. ولا محلّله. (مفتى الشيعة).

٣-٣. ولا محلّله للغير. (صدرالدين الصدر).

٤-٤. ولا يخلو عدم الجواز من قوّه إلّا فى تغسيل أمّ الولد سيّدها. (الجواهرى). * الأظهر الجواز. (الفيروزآبادى). * لا إشكال فيه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأقوى جوازه مع إذن مالكها، وإن كان تركه أحوط. (جمال الدين الكلپايگانى). * والمنع أظهر. (الفانى). * الأقوى عدم الجواز، وروايه وصيّته السجّاد عليه السلام بتغسيل أمّ الولد ضعيفه صدوراً. (المرعشى). * الأقوى المنع. (الروحانى).

٥-٥. ولا يخلو من قوّه. (الكوه كمرئى، عبدالهادى الشيرازى).

٦-٦. لا يُترك، وكذا ما بعده مع المماثل، وبدونه فمن وراء الثياب بدون النظر. (محمدرضا الكلپايگانى).

٧-٧. الأولى. (الفيروزآبادى). * لا يُترك؛ لضعف المستند من التعدّى عن الزوج إلى المولى، فيرجع إلى قاعده اعتبار المماثل. (آقاضياء). * لا يُترك فى صورته وجود المماثل، ومع عدمه يغسلها رجاءً من غير لمسٍ ولا نظر. (حسين القمى). * لا بأس بتركه. (عبدالهادى الشيرازى). * لا يُترك؛ لضعف المستند للتعدّى من الزوج إلى المولى، فترجع إلى قاعده المماثل. (الآملى). * لا يُترك مع وجود المماثل، ومع عدمه يغسلها رجاءً. (حسن القمى). * لا يُترك. (تقى القمى، السيستانى).

(مسألة ١): الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين (١) فلا إشكال فيها، وإلا فإن كان لها محرم (٢) أو أمه _ بناءً على

ص: ٦١

١-١. تقدّم أنّ العبرة بعدم كونه مميّزاً. (السيستاني).

٢-٢. بناءً على جواز تغسيل المحارم اختياراً، وإلاّ فالأحوط تغسيل كلّ من الرجل والمرأة إياها من وراء الثياب، وأن يكون أحدهما محرّماً مع الإمكان، واحتمال الرجوع إلى القرعة ضعيف غايته. وهذا الاحتياط يجرى في المسألة التالية أيضاً. (آل ياسين). * أو مماثل له. (جمال الدين الكلبيكاني). * بناءً على ما تقدّم من اعتبار فقد المماثل في جواز تغسيل المحارم لا بدّ من أن يكون المغسّل رجلاً وامرأة من محارم الخنثى. (الخنثي). * لعلّ الأقوى وجوب تغسيل الخنثى مره واحده من قبل الرجال أو النساء المحارم، وإلاّ فمن غيرهم. أمّا اشتراط المماثلة فالمستفاد من دليلها أنّها إنّما اعتبرت في الغسل شرعاً من حيث حرمة النظر واللمس إذا غسّله غير المماثل، ومن الواضح أنّ حرمة النظر واللمس إنّما تؤثر ذلك إذا كانت منجّزه على المكلف؛ ولذلك يحكم بصحة الغسل إذا غسّله باعتقاد أنّه مماثل، أو أنّه من المحارم ثمّ انكشف بعد الغسل خلاف ذلك، ومن الواضح كذلك أنّ حرمة النظر واللمس للخنثى غير منجّزه عليه؛ لعدم العلم بأنّه غير مماثل. نعم، الأحوط تغسيل كلّ من الرجل والمرأة إياها من وراء الثياب في المحارم، وفي غير المحارم، مع فقدها. (زين الدين). * يجب الاحتياط بالجمع في هذه الصورة أيضاً على الأحوط. (السيستاني).

- ١ - ١ . بتغسيل كل من الرجل والمرأه من محارمها لها من وراء الثياب. (حسين القمى). * بتغسيل كل من الرجل والمرأه من محارمها. (حسن القمى).
- ٢ - ٢ . بل لا- يخلو من قوه، وكونه من وراء الثياب أولى، وفي الرجوع إلى القرعه تأمّل، بل منع. (الجواهرى). * لا- يُترك الاحتياط، وإن كان له محرم أو أمه. (الحائرى). * لا يُترك. (الإصفهاني، محمدرضا الكلپايگانی). * لا يُترك حتى في صوره وجود المحرم والأمه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بناءً على جواز نظر كل من الرجل والمرأه إلى الخنثى يكفى غسل واحد من أحدهما على الأقوى، وتغسيل كل واحد منهما احتياط، وأمّا لو قيل بعدم جواز نظرهما إليه فحكمه حكم صورته فقد المماثل، وسيأتى ان شاء الله. (الكوه كمرئى). * وإن كان الأقوى كفايه غسل أحدهما له من وراء الثياب. (صدر الدين الصدر). * لا- يُترك، والرجوع إلى القرعه بعيد. (الإصطهباناتى). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازى، السبزوارى). * الأقوى. (الفانى). * بناءً على ما هو المقرّر عندهم من تنجّز العلم الإجمالى، ومما ذكره يظهر الحال فى المسأله الآتیه. (تقى القمى). * بل الأظهر. (الروحانى). * بل الأقوى، والرجوع إلى القرعه بعيد. (السيستانى). * بناءً على جواز نظر كل من الرجل والمرأه إليها يكفى غسل واحد، وبناءً على عدم يجرى عليه حكم فقد المماثل الذى سيأتى. (اللكراني).

١-١. يكفى الغسل من أحدهما. (الفيروز آبادى).

٢-٢. والأحوط ترك المسّ أيضاً، وكذا فى المسأله الآتیه. (عبد الهادى الشيرازى). * لا يعتبر ذلك على الأظهر، وكذا فى المسأله التالیه. (السيستانى).

٣-٣. بل يبعد. (الفانى). * بل محلّ منع. (مفتى الشيعه). * بل بعيد جداً. (اللكراني).

٤-٤. لكنّ الأقوى خلافه. (حسين القمى). * بل بعيد. (صدر الدين الصدر). * فيه تأمل. (مهدى الشيرازى). * فيه إشكال. (الرفيعى). * لا وجه للرجوع إلى القرعه مع عدم عمل الأصحاب بها فى مورد الخنثى و فى إرثه، وقد حُقّق فى مقدار حجّيه هذه القاعده أنّه لا يجوز الأخذ بعمومها، إلّا فيما عمل الأصحاب بها. (البجنوردى). * الأقوى عدم جواز الرجوع إلى القرعه فى أمثال المقام؛ لعدم الجبر بعد كثره التخصيص فى عموماتها، فلا بدّ من الجمع بين القرعه و التغسيل من وراء الثياب. (الآملى). * بعيد جداً. (حسن القمى). * بل يبعد. (تقى القمى).

٥-٥. أقول: مرجعيه القرعه فى أمثال المقام محلّ نظر؛ لعدم الجبر بعد كثره التخصيص فى عموماتها. (آقاضياء). * بل هو بعيد. (الحكيم). * إن لم يمكن تغسيل كلّ منهما. (الميلانى). * ليس أمثال المقام مصبّ القرعه، فلا يُترك الاحتياط المذكور. (الخمينى). * الأحوط ما أفاده فى المتن، ولكنّ طريقتى الجمع أو القرعه يتّمان بناءً على عدم كونها طبيعه ثالثه، وإلّا فلا مساغ لهذين الوجهين. (المرعشى). * بل هو بعيد، ولا بدّ من الاحتياط بالجمع. (الخوئى). * على الأحوط. (محمد الشيرازى).

حكم الميت أو عضوه المشتبه بين الذكر والانثى

(مسألة ٢): إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبهاً بين الذكر والانثى (١) فيغسله كل من الرجل (٢) والمرأه (٣) من وراء الثياب.

تغسيل الكتابي المماثل للمسلم

(مسألة ٣): إذا انحصر (٤) المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب، أمر المسلم المرأه (٥) الكتابيه، أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أولاً (٦)، ويغسل الميت بعده، والامر ينوي (٧)

ص: ٦٤

- ١-١. الحكم في هذه المسأله هو الحكم في مسأله الخنثى المتقدمه سواء بسواء. (زين الدين).
- ٢-٢. ما ذكرناه في الخنثى جارٍ في المقام أيضاً. (الكوه كمرئي). * على الأحوط، كما مرّ في الخنثى. (السبزواري). * على الأحوط. (محمد الشيرازي). * حكمه حكم الخنثى المذكور في المسأله المتقدمه. (اللكراني).
- ٣-٣. يكفي التغسيل من أحدهما. (الفيروز آبادي).
- ٤-٤. ولم يكن أحد من المحارم. (صدر الدين الصدر).
- ٥-٥. في لزوم أمره وحضوره وثبته إشكال؛ إذ عمدته النظر فيه إلى كونه من باب التسيب من قبل المسلم الميسور من حفظ إسلام الغاسل في العباده المزبوره، ولا يخفى ما فيه، مضافاً إلى إطلاق النصّ على خلاف هذه القيود. (آقاصياء). * في جواز تغسيل الكافر عندي نظر. (الكوه كمرئي). * لا موضوعيه للأمر بالاغتسال مطلقاً، وللاّمر بالتغسيل إذا لم يكن المسلم هو الولي، وفي اعتبار قصد القربه في تغسيل الكتابي إشكال، بل منع، والأحوط الأولى أن يقصد كل من المغسل إذا تمشّى منه والامر إن كان. (السيستاني).
- ٦-٦. ويراعى عدم تماسّ البشريتين. (المرعشي).
- ٧-٧. بل المغسل على الأولى. (الجواهري). * فيه إشكال، بل الأقوى اعتبار بنيه المأمور، والأحوط توليها معاً. (الإصفهاني). * فيه إشكال، والأحوط بنيه كل من الأمر والمأمور، وإن كان لا يبعد الاكتفاء بنيه الثاني. (الحكيم). * الأحوط الجمع إن أمكن. (الرفيعي). * الأحوط توليها، وإن كان في تحقق التيه الصحيحه من الكافر إشكال؛ لعدم الإيمان. (عبدالله الشيرازي). * مع عدم تمشّى التيه من المباشر، وإلاّ فالظاهر كفايه بنيه، والأحوط الجمع بينهما مع الإمكان. (الخميني). * الأحوط يتيها إن تمشّى القصد من الكافر. (المرعشي). * على الأحوط، وكذلك المغسل. (تقى القمي).

التيه(١)، وإن أمكن أن لا يمسّ الماء وبدن الميت تعين(٢).

إذا حضر المسلم المماثل بعد تغسيل الكتابي

كما أنه لو أمكن

ص: ٦٥

١-١ . والمغسّل أيضاً. (حسين القمّي، مهدي الشيرازي، السبزواري، حسن القمّي). * الأحوط نيّ كليهما. (الإصطهباناتي). * يشكل ذلك بأنّ ظاهر النصّ والفتوى أنّ المغسّل هو الكافر، والمعتبر نيّ الفاعل لا-غيره، والآمر لو نوى التقرب ينوي بأمره، لا بالغسل الصادر من غيره. (الشريعتمداري). * لا- دليل على وجوب حضوره فضلاً عن وجوب نيّته، إلّا كونه ميسوراً من كون الغاسل مسلماً، ولا يخفى ما فيه، فالأحوط نيّ الأمر والمأمور. (الآملي). * بل ينوي المغسّل وإن كان كافراً، والأحوط نيتهما معاً. (زين الدين). * الأحوط نيّ كلّ من الأمر والمأمور. (محمد الشيرازي). * والأحوط نيّ كليهما. (اللنكراني). * والأحوط وجوباً أن ينوي كلّ من الأمر والمغسّل. (مفتي الشيعة).

٢-٢ . على الأحوط فيه وفيما بعده. (آل ياسين). * الأقوى عدم مباشره الكتابي لماء الغسل، والتحرّز عن مباشره بدن الميت بعد الغسل مع الرطوبة، وفي حال غسله أيضاً بأن يكون المقلّب مسلماً أو مسلماً من وراء الثياب. (جمال الدين الكلّيايگاني). * على الأحوط. (الخميني، حسن القمّي). * احتياطاً، وكذلك فيما بعده. (تقي القمّي). * ولا يخفى أنّ تعين تغسيله في الكرّ أو الجارى مبنى على الاحتياط، ولو قلنا بطهاره أهل الكتاب فلا موجب لتعين الماء المعتصم. (مفتي الشيعة). * بناءً على نجاسه الكتابي، كما هو المشهور، وقد تقدم أنّ الأقرب طهارته، ومنه يظهر الحال فيما بعده. (السيستاني). * على الأحوط، وكذا ما بعده. (اللنكراني).

التغسيل في الكرّ أو الجارى تعين (١). ولو وجد المماثل بعد ذلك أعاد (٢)،

انحصار التغسيل بالمخالف المماثل

وإذا انحصر في المخالف (٣) فكذلك، لكن لا يحتاج إلى اغتساله (٤) قبل التغسيل، وهو مقدّم على الكتابي على تقدير وجوده.

ص: ٦٦

-
- ١ - ١ . على الأ-حوط لو استلزم الغسل بالقليل التلوّث. (الخميني). * على الأ-حوط، والأ-حوط أن يكون التغسيل فيهما ترتيباً. (حسن القمّي).
- ٢ - ٢ . الإعادة أولى وأحوط، وعدم وجوبها لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * على الأحوط. (محمدتقى الخونسارى، عبدالهاده الشيرازى، أحمد الخونسارى، الخميني، محمدرضا الكلپايگانی، الأراكى، السيستانى). * احتياطاً. (اللكراني).
- ٣ - ٣ . وينبغي تخصيصه بغير النواصب. (جمال الدين الكلپايگانی). * غير الناصب. (الرفيعى). * غير المحكوم بالكفر. (المرعشى).
- ٤ - ٤ . فيه إشكال، والأ-حوط الاغتسال. (الحكيم). * ولا- إلى عدم مسّ الماء وبدن الميت، ولا إلى الاغتسال بالكر والجارى. (الخميني). * لا يترك الاحتياط باغتساله. (زين الدين). * وإن كان هو الأحوط. (مفتى الشيعة).

(مسألة ٤): إذا لم يكن (١) مماثل حتى الكتابي والكتائيه سقط الغسل، لكنّ الأحوط (٢) تغسيل غير (٣) المماثل من غير لمس ونظر من وراء الثياب، ثمّ تشيف بدنه (٤) قبل التكفين؛ لاحتمال بقاء نجاسته.

شروط المَغْسَل

(مسألة ٥): يشترط في المَغْسَل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشر (٥)، فلا يجزى تغسيل الصبيّ _ وإن كان مميّزاً (٦) وقلنا بصحّه عباداته _ على الأحوط (٧)، وإن كان لا يبعد (٨) كفايته (٩) مع العلم بإتيانه

ص: ٦٧

١-١. ولم يكن أحد من المحارم أيضاً. (صدر الدين الصدر).

٢-٢. لا يُترك الاحتياط، بل لا يخلو من قوه. (الفيروز آبادي). * لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازي).
* لا يبعد أن يكون الأحوط ترك الغسل ودفنه بثيابه. (الخميني). * لا يُترك فيما لم يستلزم تغسيه للمس، وإلا فيدفن بلا غسل. (المرعشي). * في كونه أحوط تأمل، بل منع. (السيستاني).

٣-٣. لا يُترك هذا الاحتياط إذا أمكن الغسل من غير نظر ولمس، ومع عدمه يدفن بلا غسل. (الكوه كمرئي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * بل الأقوى. (الفاني).

٤-٤. لئلا يتنجس كفته. (المرعشي).

٥-٥. إلا في المخالف، فيجزي لو غسله المخالف على مذهبه. (عبدالهادي الشيرازي). * على المشهور. (السيستاني).

٦-٦. بل يجزي فيه. (الفيروز آبادي).

٧-٧. لا- يُترك. (البروجردى، الشاهرودي، الرفيعي، الخميني، الآملي، محمد الشيرازي، اللنكراني). * بل الأقوى. (النائيني، جمال الدين الكلبيگاني).

٨-٨. فيه نظر جداً. (مهدى الشيرازي).

٩-٩. في كفايه [فعل] الصبيّ المميّز عن فعل الغير _ حتى على الشرعيّه على الوجه المختار من مبنى الأمر بالأمر _ كمال إشكال؛ للشكّ في وفائه بالغرض المأمور بتحصيله البالغون كفايه. (آقاضياء). * فيه نظر. (حسين القمي، حسن القمي). * بل يبعد. (الميلاني). * بل هو قوى جداً. (الفاني). * بل هي بعيدة. (الخوئي).

على الوجه الصحيح، ولا- تغسيل الكافر، إلا إذا كان كتابياً (١) في الصورة المتقدمه، ويشترط أن يكون عارفاً (٢) بمسائل (٣) الغسل، كما أنه يشترط المماثله، إلا في الصور المتقدمه.

ص: ٦٨

- ١-١. قد عرفت أن فيه نظراً. (الكوه كمرئى).
- ٢-٢. أى حين التغسيل ولو بتعليم الغير تدريجاً. (الميلانى). * المناط صدور العمل صحيحاً، سواء كان عارفاً أم صدر بتعليم الغير. (السبزواري). * المدار هو الغسل الصحيح ولو بتعليم غير المغسل حين العمل. (تقى القمى).
- ٣-٣. المدار على أن يغسله صحيحاً ولو بتعليم الغير له تدريجاً. (حسين القمى، حسن القمى). * المدار على تغسيله غسلًا صحيحاً ولو بتعليم غيره تدريجاً. (الحكيم). * يكفى تغسيل غير العارف إذا أوقعه صحيحاً، كما إذا علمه العارف تدريجاً. (زين الدين).

قد عرفت سابقاً وجوب تغسيل كلّ مسلم، لكن يستثنى من ذلك طائفتان:

الأول: الشهيد ومن قتل فى حفظ بيضه الإسلام

إحداهما: الشهيد المقتول فى المعركة عند الجهاد مع الإمام عليه السلام (١) أو نائبه الخاص، ويلحق به كلّ من قتل فى حفظ بيضه الإسلام فى حال الغيبه، من غير فرق بين الحرّ والعبد، والمقتول بالحديد أو غيره، عمداً أو خطأ، رجلاً كان أو امرأة أو صبيّاً أو مجنوناً، إذا كان الجهاد (٢) واجباً عليهم (٣) فلا- يجب تغسيلهم، بل يدفنون كذلك بشياهم، إلّا- إذا كانوا عراة فيكفّون ويدفنون.

ص: ٦٩

١- ١. أى من هو قدوه للناس منصوب من قبل الله تعالى، فيشمل النبى صلى الله عليه و آله بالأولويه. (المرعى).

٢- ٢. فى اعتباره إشكال. (الحكيم، الأمل).

٣- ٣. فى اعتبار وجوبه عليهم تأمل. (الخميني). * أى على المسلمين، وأمّا الشهيد فيكفى لسقوط الغسل عنه صدق المقتول فى سبيل الله عليه وإن كان رضيعاً. (محمدرضا الكلپايگانى) * يشترط أن يكون فى جهاد شرعى كما تقدم، ولا يشترط أن يكون الجهاد واجباً على المقتول. (زين الدين). * لا يشترط ذلك، فالمجنون والرضيع المقتولان فى سبيل الله فى ساحه الحرب أيضاً يسقط الغسل عنهما. (محمد الشيرازى). * التقيد به غير ظاهر الوجه. (السيستانى).

ويشترط (١) فيه (٢) أن يكون (٣) خروج روحه قبل إخراج (٤) من المعركة، أو بعد إخراج (٥) مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الإخراج بلا

ص: ٧٠

١-١. يشترط خروج روحه في المعركة حال اشتعال الحرب، أو في غيرها قبل إدراكه المسلمون حيّاً. وأمّا لو عثروا عليه بعد الحرب في المعركة وبه رمق يجب غسله وكفنه على الأحوط إن خرجت روحه فيها، وأمّا إن خرجت روحه خارجها فالظاهر وجوب غسله، (الخميني).

٢-٢. إن كان خروج روحه بيد العدو في المعركة حال العراك واشتعال الحرب فلا يجب غسله، من دون فرق بين ما إذا أدركه المسلمون حيّاً وبين غيره، وإن كان في تلك الحال في غير المعركة فالظاهر شرطية الإدراك، كما أنّه إذا كان في المعركة بعد انقضاء الحرب الأحوط التغسيل إذا أدرك وبه رمق إن خرج روحه فيها، وأمّا إن خرج خارجها فالظاهر الوجوب. (اللكراني).

٣-٣. بل يشترط فيه أن لا يدركه المسلمون وفيه قوّة الحياه. (الخوئي). * بل يشترط أن لا يدركه المسلمون وفيه رمق، وإلاّ وجب تغسيله. (السيستاني).

٤-٤. بل قبل أن يدركه المسلمون وبه رمق، أمّا إذا أدركه وبه رمق فمات قبل إخراج ففى سقوط غسله إشكال. (الحكيم). * أي قبل أن يدركه المسلمون، وإلاّ فإن أدركه وبه رمق ثمّ مات فالأوجه أنّه يغسل ويكفّن ويحنّط. (الميلاني). * بل قبل أن يدركه المسلمون وبه رمق، أمّا إذا أدركه وبه رمق فمات قبل إخراج ففى سقوط غسله إشكال. (الآملی). * بل قبل أن يدركه المسلمون وبه رمق، وإلاّ ففى السقوط إشكال. (حسن القمّي). * بل يشترط أن لا يدركه المسلمون وبه رمق الحياه، وهذا هو الميزان في وجوب الغسل وعدمه. (تقی القمّي).

٥-٥. الظاهر ثبوت الغسل لو أدركه المسلمون وبه رمق وإن كان مع بقاء المعركة. (الحائري). * مشكل. (حسين القمّي). * الظاهر في هذه الصورة ثبوت الغسل. (محمد تقی الخونساری، الأراکی). * الظاهر ثبوت الغسل في هذه الصورة. (الكوه كمرّئي). * لا- يخلو من إشكال. (الحكيم). * إجراء حكم الشهيد عليه في هذه الصورة خلاف ظاهر الأدله، فمراعاة الاحتياط لازم. (البجنوردی). * فيه إشكال، والظاهر لزوم الغسل في هذا الفرض. (المرعشي). * فيه تأمل. (الآملی). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (محمدرضا الكليايگانی). * يشكل الحكم في هذه الصورة. (زين الدين).

فصل، وأما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب (١) فيجب تغسيله (٢) وتكفينه.

الثاني: من وجب قتله برجم أو قصاص

الأمر بالاغتسال للقصاص والرجم قبلهما

الثانية (٣): من وجب قتله برجم أو قصاص، فإن الإمام عليه السلام أو نائبه أو الخاص أو العام — يأمره أن يغتسل (٤) غسل الميت مره بماء

ص: ٧١

١-١. وقبله إن أدرك ومات في المعركة على الأحوط، وإن مات في خارجها على الأقوى. (الفيروزآبادي). * يشكل الحكم إذا كان خروج روحه في المعركة، كما في قصه سعد بن الربيع (سير أعلام النبلاء: ٣/١٩٨). في أحد. (زين الدين). * بمدّه طويله. (محمد الشيرازي).

٢-٢. مطلقاً، سواء مات في المعركة أو خارجها. (الفيروزآبادي). * لا يخلو من إشكال. (الحكيم).

٣-٣. لا يترك الاحتياط بأن يعامل معه بما في المتن، وبعد القتل يعامل معه معاملة الميت العادي. (تقي القمي).

٤-٤. وجوب الأمر على الإمام أو نائبه الخاص أو العام طريقاً، وفيما إذا لم يقدم هو من عند نفسه. (البجنوردی). * اعتبار الأمر في صحته الغسل وكون غسله كغسل الميت مبنيان على الاحتياط. (الخوئي). * على الأحوط، والأقوى عدم وجوب أمره. نعم يجب من باب إرشاد الجاهل أو الأمر بالمعروف إذا تحقّق موضوعهما، ولا يختص بالإمام أو نائبه. (زين الدين). * على الأحوط في لزوم الأمر وكون غسله كغسل الميت. (حسن القمي).

السدر(١)، ومَرّه بماء الكافور(٢)، ومَرّه بالماء القراح،

ما يعتبر فى غسل وتكفين المَرجوم والمقتص منه

ثمَّ يَكْفَنُ كتكفين المَيّت، إلّا أنّه يلبس وصلتين(٣)

ص: ٧٢

١-١ . على الأحوط فيه وفى ماء الكافور. (محمدرضا الغلپايگانى).

٢-٢ . على الأحوط فيهما. (السيستانى).

٣-٣ . بل الوصلات الثلاث. نعم، الظاهر أنّه يُترك فى المقتصّ منه موضع القصاص ظاهراً. (الإصفهاني). * فى هذه الخصوصيّة تأمل. (حسين القمّي). * بل تمام القطعات الثلاث، نعم، الظاهر أنّه [فى] المقتصّ منه يُترك موضع القصاص ظاهراً. (الإصطهباناتى). * الظاهر أنّه يلبس الثلاث بنحو لا ينافى الحدّ أو القصاص. (الحكيم). * بل الثلاث على الأظهر. (الميلانى). * لا وجه لترك الوصلة الثالثة _ أى اللّفافه _ إلّا منافاته للقصاص أو الرجم، ومعلوم أنّه لا تنافى بينها وبينهما، وعلى فرض وجوده كما هو المحتمل فى القصاص يُترك موضع المنافاه. (البجنوردى). * الظاهر فى المَرجوم أن يلبس بالثلاثه، بل فى المقتصّ أيضاً، إلّا أنّه يُترك موضع القصاص، ثم يلفّ بعد القتل. (عبدالله الشيرازى). * بل يلبس جميع الكفن، وإن كان لما ذكره وجه غير معتدّ به. (الخمينى). * إن كان لبسه تمام الوصلات مانعاً من القصاص، وإلّا فالأقوى وجوب لبسه تمامها. (المرعشى). * بل تمام القطعات الثلاث على نحو لا ينافى الحدّ أو القصاص. (الآملى). * بل تمام القطعات ويُترك موضع الاقتصاص. (السبزوارى). * بل يلبس الكفن الواجب كلّ على نحو لا يمنع من الحدّ أو القصاص. (زين الدين). * بل يلبس الثلاث بنحو لا ينافى الحدّ أو القصاص. (حسن القمّي). * بل الوصلات الثلاث. (السيستانى).

اعتبار استناد الموت إلى الرجم أو القصاص

وهما: المِثْرَر والثوب قبل القتل، واللفافه بعده (٢)، ويحْتَظ قبل القتل كحنوط الميت، ثم يقتل فيصلى عليه ويدفن بلا تغسيل، ولا يلزم غسل (٣) الدم من كفنه، ولو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادته الغسل (٤)، ويلزم أن يكون موته بذلك السبب، فلو مات أو قتل

ص: ٧٣

-
- ١ - ١. بل الوصلات الثلاث. (الفانى). * بل الوصلات الثلاث، نعم، فى المقتضّ يكشف موضع القصاص. (محمدرضا الكلبايگانى). * بل الثلاث كلّها ويترك موضع القتل. (محمد الشيرازى). * الأظهر أنّه يكفّن كتكفين الميت. (الروحانى). * بل تمام القطعات الثلاث، نعم، فى المقتضّ منه يُترك موضع القصاص. (اللكراني).
 - ٢ - ٢. الظاهر أنّه يلبس جميع الوصلات قبل القتل. (الخوئى).
 - ٣ - ٣. الأحوط غسله. (المرعشى).
 - ٤ - ٤. الأحوط إعادته الغسل إن صار جنباً قبل القتل. (الفيروز آبادى). * لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمى). * سواء كان الحدث فى أثناء الغسل أم بعده، وسواء كان بالحدث الأصغر أم الأكبر. نعم، لا يصح له الإتيان بعمل مشروط بالطهاره حتى يتوضأ فى الأول ويغتسل فى الثانى. (زين الدين).

١- ١. فيه نظر، بل الظاهر أنَّ ثيَّته من المأمور، وإن كان الأحوط ثيَّته الأمر أيضاً. (الإصفهاني). * بل منهما معاً على الأحوط. (آل ياسين). * بل منه. (الكوه كمرئي). * الأولى بل الأحوط أن ينوى الأمر والمأمور كلاهما. (الإصطهباناتي). * بل من المغتسل على الأقوى، وإن كان الأحوط الجمع. (البروجردى). * بل من المأمور. (الحكيم، الروحاني، حسن القمي). * الأحوط الجمع، وإن كان الأقوى كفايه ثيَّته المغتسل. (الشاهرودي). * لا وجه لكون الثيَّته منه أصلاً، بل قلنا: إنَّه لا يحتاج إلى الأمر إذا أقدم هو من عند نفسه. (البجنوردى). * يجرى فيه ما تقدّم من أنَّ المعتبر ثيَّته الفاعل وهو المغتسل دون الأمر، فلا يكفي ثيَّته الأمر، مع أنَّه لو صحَّ ما ذكره لم تكفِ الثيَّته من المقتول، وقد أفتى فيه بالكفايه. (الشريعةمداري). * بل من المغتسل، وإذا احتاط الأمر كان حسناً. (الفاني). * بل من المأمور، والأحوط ثيَّته الأمر أيضاً. (الخميني). * الأقوى أنَّها من المأمور المباشر للفعل، والأحوط الجمع. (المرعشي). * بل هي من المأمور. (الخوئي). * بل من المأمور، والأحوط أن ينوي معاً. (الآملی). * بل من المأمور، وثيَّته الأمر أيضاً أحوط. (محمد رضا گلپایگانی). * بل من المغتسل، والأحوط أن ينوي معاً. (السبزواری). * بل من المغتسل والأحوط ثيَّتهما معاً. (زين الدين). * بل من المأمور فقط. (محمد الشيرازي). * بل من المأمور، والأحوط أن يكون من الأمر أيضاً. (مفتي الشيعة). * بل من المغتسل. (السيستاني). * بل من المغتسل، والأحوط الجمع. (اللنكراني).

هو (١) أيضاً صح (٢). كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفى، وإن كان الأحوط إعادته (٣).

الحكم بجواز تكفين الشهيد فوق الثياب

(مسألة ١): سقوط الغسل عن الشهيد والمقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمة لا الرخصة، وأما الكفن: فإن كان الشهيد عارياً وجب تكفينه، وإن كان عليه ثيابه فلا بيع د (٤).

الحكم بجواز تكفين الشهيد فوق الثياب

جواز (٥)

ص: ٧٥

- ١-١. هذا هو المتعين. (مهدى الشيرازي). * بل الأقوى من المغتسل، وإن كان الأحوط توليها، والإشكال السابق لا يكون هنا. (عبدالله الشيرازي).
- ٢-٢. بل الأقوى أن ينوى هو، وأما نية الأمر فمبنيته على الاحتياط. (حسين القمي). * لا يُترك الاحتياط بنية ولو نوى الأمر. (عبدالهادي الشيرازي). * الأقوى أنه يجب أن ينوى هو. (الميلاني). * بل هو المتعين. (تقي القمي).
- ٣-٣. لا يُترك. (حسين القمي، عبدالله الشيرازي). * لا يُترك في صورتين. (الإصطهباناتي).
- ٤-٤. فيه تأمل وإشكال، إلا إذا لم يقصد الورود. (صدرالدين الصدر). * بل يبعد. (الميلاني، حسن القمي، تقي القمي). * فيه إشكال، بل منع، فلا يُترك الاحتياط بتركه. (الخميني). * محل تأمل وإشكال، ومقتضى الاحتياط الترك. (اللكراني).
- ٥-٥. لم يظهر له وجه وجيه، فلو أراد أن به رجاء. (حسين القمي). * الأحوط عدم التكفين من مال الصغار، بل مطلقاً. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * فيه تأمل وإشكال. (الكوه كمرئي). * رجاء مع كبر الوارث وإذنه إذا كان من تركته. (الإصطهباناتي). * بل الأحوط تركه. (مهدى الشيرازي). * في مشروعيتها إشكال. (الحكيم). * فيه إشكال، والأحوط تركه. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك الاحتياط بتركه. (الفاني). * والأحوط استرضاء الورثة في هذه الزيادة. (المرعشي). * في مشروعيتها إشكال. (الأملي).

تكفينه (١) فوق ثياب الشهادة (٢)،

ما يجوز وما لا يجوز نزع من الشهيد

ولا يجوز نزع (٣) ثيابه وتكفينه،

ص: ٧٦

- ١- ١. في مشروعيته تأمّل، نعم، لا- بأس به رجاء إذا كانت الورثة كباراً ورضيت به، وإن لم يخل من إشكال أيضاً، حيث إنّه تضييع مالٍ لم تثبت شرعيته. (الإصفهاني). * الأحوط الترك. (عبدالهادي الشيرازي، محمد الشيرازي). * تبرّعاً أو من ماله مع إذن الوارث الكبير في حصه من الإرث. (الرفيعي). * تكفينه بعنوان الورود تشريع، كما أنّه لو كان إسرافاً وتضييعاً للمال حرام. (البجنوردي). * فيه إشكال، بل منع. (الخوئي). * إن لم يكن من الإسراف، ومع ذلك يحتاج إلى إذن كبار الورثة من سهامهم. (السبزواري). * بل هو بعيد، والأظهر عدم الجواز. (الروحاني). * إن كان هنا غرض عقلائي ولم ينطبق عليه عنوان حرام: كالإسراف أو عدم رضا الورثة. (مفتي الشيعة). * بل هو بعيد، نعم، لا بأس بتغطيته برداء أو نحوه. (السيستاني).
- ٢- ٢. لكنّ كونه تكفيناً مشروعاً يحتاج إلى دليل، وقوله عليه السلام: «يُكْفَنُ بَثْيَابَهُ» (الوسائل: باب ١٤ من أبواب غسل الميت، ح ١). ظاهر في الانحصار بها، وعليه فيلزم إذن الوارث فيه مع كبره إذا كان من التركة. (الشريعتمداري). * يشكل جواز ذلك، بل يمنع، إلا إذا كانت ثيابه لا تكفي لستر بدنه فيتّم ستره حين ذلك. (زين الدين).
- ٣- ٣. لكن لو نزعت أجزاء تكفينه. (صدرالدين الصدر).

ويستثنى (١) من عدم جواز نزع ما عليه، أشياء يجوز نزعها (٢): كالخُفِّ والنَّعل والحِزام (٣) إذا كان من (٤) الجلد (٥) وأسلحه الحرب، واستثنى بعضهم الفرو، ولا يخلو من إشكال (٦)،

ص: ٧٧

- ١-١. والمدار في الاستثناء على عدم صدق الثوب، وعليه فخرج الأشياء المذكورة تخصّص لا تخصيص. (الفاني).
- ٢-٢. بل يجب من جهة كونه تضييعاً للمال من دون مجوّز شرعي. (الإصفهاني). * بل لا- يبعد وجوبه. (الإصطهباناتي، اللنكراني). * بل يجب إذا كان دفنه سِرْفاً وتضييعاً للمال. (الحكيم). * بل الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * وربما يجب؛ لعدم رضا الورثة، أو كونهم صغاراً، وإن كان الأ-حسن رضا الكبار بدفنه على ما عليه من أمثال تلك الأشياء. (الفاني). * لا يبعد وجوبه. (الآملی). * وقد يجب إن كان الترك إسرافاً وكان الورثة صغاراً. (السبزواری). * لا- دليل معتبر عليه، بل الميزان في الجواز وعدمه عدم صدق الثوب وصدقه. (تقی القمّي).
- ٣-٣. والمنطقة والمنطق والمنطقه والنطاق: كلّ ما شدَّ به وسطه، وهو شبه إزار فيه تكه. لسان العرب: ١٤/١٨٨ (ماده نطق). (مفتی الشیعه).
- ٤-٤. بل إذا كانت من غير الثياب. (الحكيم).
- ٥-٥. كى يخرج عن صدق اللباس. (المرعشى). * ونحوه ممّا لا يُعدّ من الثياب عرفاً. (زين الدين). * بل مطلقاً إذا لم يُعدّ من ثيابه. (السيستاني).
- ٦-٦. ضعيف. (الحكيم). * بل ينزع عنه، سواء أصابه دم أم لا، وكذا مطلق الجلود والخاتم، وعلى الجملة: يجب أن يبقى عليه ما صدق عليه أنّه من الثياب، سواء أصابه دم أم لا- وينزع عنه غير الثياب، سواء أصابه دم أم لا، بل ويجب نزع غير الثياب إذا كان فيه تضييع للمال. (زين الدين).

خصوصاً (١) إذا أصابه دم. واستثنى بعضهم مطلق الجلود (٢)، وبعضهم استثنى الخاتم (٣).

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «يُنَزَعُ من الشهيد: الفُرو والخُفُّ والقُلنسوة والعِمَامَةُ والحِزام والسِّراويل» (الوسائل: باب ١٤ من أبواب غسل الميت، ح ١٠)، والمشهور لم يعملوا بتمام الخبر (٤)، والمسألة محل إشكال (٥)، والأحوط (٦) عدم نزاع (٧) ما يصدق عليه

ص: ٧٨

١-١. وفيه قوّه. (الرفيعي).

٢-٢. قد يصدق الثوب على ما يتخذ من الجلود. (الفاني).

٣-٣. وهو الأقوى. (الإصفهاني، المرعشي). * والأقوى ذلك. (الكوه كمرئي).

٤-٤. بل لم يعملوا به أصلاً؛ لضعفه غير المنجبر، وما وافق من فتاويهم بعض جملة-ته فهو ليس من باب الاستناد إليه، بل اعتمدوا فيه على أدله أخرى، كما يظهر من خلال كلماتهم. (المرعشي). * المذكور في الخبر يجوز نزعه، وغير ذلك إن صدق عليه الثوب فلا يجوز نزعه، وإلاّ جاز، بل قد يجب إذا كان مصداقاً للتurf ونحوه. (محمد الشيرازي).

٥-٥. الأقوى الاقتصار في عدم جواز النزاع على ما يصدق عليه الثياب. (المرعشي). * من جهة عدم وجود دليل معتبر، وفي بعض الروايات: «إذا أصابه دم يُترك ولا ينزع». (مفتي الشيعة).

٦-٦. كما أنّ الأحوط نزاع ما لا يصدق عليه، بل لا يبعد وجوبه. (الخميني).

٧-٧. بل الأحوط في كلّ ما شكّ في استثنائه عدم نزعه. (صدر الدين الصدر). * بل الأقوى ذلك. (الميلاني). * قد عرفت أنّه الأقوى، كما أنّ الأقوى وجوب نزاع ما لا يصدق عليه الثياب؛ حذراً من التبذير والإتلاف. (المرعشي). * يعني أنّ الأحوط للوارث أن يرضى بذلك. (حسن القمّي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (مفتي الشيعة).

الشك في شهادته من وجد ميتاً في المعركة

(مسألة ٢): إذا كان ثياب الشهيد للغير ولم يرضَ بإبقائها تُنزع (٢)، وكذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونه (٣) عند الغير ولم يرضَ بإبقائها عليه (٤).

(مسألة ٣): إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم أنه قتل شهيداً أم لا، فالأحوط (٥) تغسيله (٦).

ص: ٧٩

- ١-١. يعني أنّ الأحوط للوارث أن يرضى بذلك. (آل ياسين). * بل الأقوى. (الحكيم).
- ٢-٢. على إشكال فيما إذا أذن الغير بلبسها لمن هو في معرض الشهادة. (آل ياسين).
- ٣-٣. مع إمكان فكّ الرهن من ماله لا يبعد وجوبه وتدفينه بها. (الخميني). * الأحوط في صورته إمكان الفكّ وجوبه وعدم جواز النزاع. (المرعشي).
- ٤-٤. ولم يمكن فكّ الرهن من ماله مع فرض كونه رهناً لدينه. (السيستاني).
- ٥-٥. بل الأقوى إذا لم يكن عليه أماره القتل من الجرح ونحوه. (الإصفهاني). * لا يُترك، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * مع عدم أمارات القتل كالجرح فالظاهر وجوب تغسيله وتكفينه، ومعها لا يبعد إجراء حكم الشهيد عليه. (الخميني). * لا يُترك إذا لم يكن عليه أماره الشهادة. (محمدرضا الكلبايگانی).
- ٦-٦. بل الأقوى إذا لم يكن عليه علامه القتل. (مهدي الشيرازي). * لا يُترك. (الشاهرودي، الآملی). * الأقوى وجوبهما إذا لم يوجد فيه أثر القتل. (الميلاني). * بل الأقوى إلّا في صورته الاطمئنان بشهادته. (الفاني). * لا يُترك، بل الأقوى ذلك، سيما إذا لم توجد به جراحه. (المرعشي). * بل الأقوى، إلّا إذا كان عليه أثر القتل. (السيستاني).

وتكفينه (١)، خصوصاً (٢) إذا لم يكن فيه جراحه (٣)، وإن كان لا يبعد (٤) إجراء حكم الشهيد (٥) عليه (٦).

من لايجرى عليه حكم الشهيد

(مسأله ٤): مَنْ أُلِّقَ عَلَيْهِ الشَّهِيدُ (٧) فِي الْأَخْبَارِ مِنَ الْمُطْعُونِ، وَالْمَبْطُونِ، وَالْغَرِيقِ، وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِ، وَمَنْ مَاتَ عِنْدَ الطَّلُقِ، وَالْمُدَافِعِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ لَا يَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الشَّهِيدِ؛ إِذِ الْمُرَادُ: التَّنْزِيلُ فِي الثَّوَابِ.

ص: ٨٠

- ١-١. لا يُتْرَكُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى ذلك، إلا إذا قامت أماره على شهادته. (زين الدين). * إن كان عليه أثر القتل لا يغسل، وإلا فيجب تغسيله وتكفينه. (الروحاني).
- ٢-٢. إذا لم يكن فيه جراحه في هذه الصورة لا يخلو من القوه. (الإصطهباناتي).
- ٣-٣. لا يُتْرَكُ الْإِحْتِيَاظُ فِيمَنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ جَرَا حَهُ. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٤-٤. بل يبعد. (حسين القمي، حسن القمي). * بل بعيد. (صدر الدين الصدر). * إذا كان فيه أثر القتل. (الحكيم). * بل هو بعيد. (الخوئي). * فيه تأمّل. (تقي القمي). * بعيد، إلا أن يوجد فيه أثر القتل. (مفتي الشيعه). * فيما إذا كان عليه أثر القتل. (اللنكراني).
- ٥-٥. في عدم وجوب غسله، لا في سائر أحكامه. (الكوه كمرئي).
- ٦-٦. فيه إشكال مع الشكّ المزبور؛ للأصل غير الحاكم عليه ظهور كونه في المعركة في كونه شهيداً، فتدبر. (آقاضياء).
- ٧-٧. وهم أكثر ممّا سرده، فمنهم من مات في طلب علم الدين، ومن زار في يوم عاشوراء مولانا الحسين عليه السلام، ومن مات على حبّ آل محمّد الطاهرين، والنفساء إذا ماتت في نفاسها، إلى غير ذلك. (المرعشي).

(مسألة ٥): إذا اشتبه (١) الـ مسلم بـ الكافر (٢): فإن كان مع العلم

ص: ٨١

١- ١. الظاهر عدم ارتباط هذه المسألة بالشهيد، فالمراد من المسلم هو المسلم غير الشهيد. (اللكراني).

٢- ٢. الظاهر أن المراد من المسلم هو غير الشهيد، بقرينه ذكره وجوب الاحتياط بالتغسيل والتكفين، وغيرهما بالنسبة إلى الجميع، مع العلم الإجمالي بوجود مسلم في البين، فإنه لو كان المراد هو الشهيد لم يكن وجه لوجوب الاحتياط، إلا بالنسبة إلى ماعدا التغسيل والتكفين والتحنيط؛ للعلم بعدم وجوبها حينئذٍ واقعاً رأساً، وذكر هذه المسألة في أثناء المسائل المتعلقة بالشهيد لا يصير قرينه على إرادته الشهيد منه؛ لعدم اختصاص جميع مسائل هذا الفصل بالشهيد وإن كان في بدو النظر موهماً لذلك. (الإصطهباناتي). * المراد المسلم غير الشهيد؛ إذ لو كان المفروض الشهيد لم يكن وجه في الاحتياط بالتغسيل والتكفين. (الشريعتمداري). * في غير مورد المقتولين في المعركة، وإلا فلا- أمر بالتغسيل والتكفين على أي حال. (الفاني). * أي غير الشهيد، بقرينه ذكر التغسيل ونحوه. (المرعشي). * إن كان الاشتباه بين الشهيد المسلم والكافر فمع عدم التجرد لا يجب الغسل والتكفين، ويجب باقى التجهيزات مع العلم الإجمالي بوجود المسلم، ومع التجرد وجب التكفين أيضاً، ولا يجب شىء مع عدم العلم الإجمالي، وإن كان الاشتباه بين المسلم غير الشهيد والكافر فمع العلم الإجمالي بالمسلم وجب الاحتياط بتمام التجهيزات، ومع عدمه لا يجب شىء، وأما التمييز بما في المتن فمحل إشكال. (السبزواري). * إذا اشتبه الشهيد المسلم في المعركة بالقتيل الكافر ولم يتميز - سواء كان واحداً أم أكثر - لم يجب تغسيل الجميع ولا تكفينهم، سواء علم بوجود الشهيد المسلم فيهم أم لا، فإن علم بوجود الشهيد المسلم فيهم وجبت الصلاة على الجميع ومواراتهم، وينوى بصلاته على الجميع الصلاة على المسلم الموجود فيهم، والأولى أن يجمع الجميع في صلاة واحدة وينوى بها الصلاة على المسلم، وإذا لم يعلم بوجود المسلم فيهم لم تجب الصلاة ولا المواراه، ولا اعتبار بصغر الآله وكبرها، وإذا اشتبه الميّت المسلم غير الشهيد بالميّت الكافر: فإن علم إجمالاً بوجود المسلم فيهم فالحكم كما في المتن وجوب تجهيز الجميع والصلاة عليهم ودفنهم، والأمر في الصلاة كما تقدم، وإن لم يعلم إجمالاً بوجود المسلم فيهم لم يجب شىء من ذلك. (زين الدين). * المراد غير الشهيد، وإلا فلا مجال للتغسيل والتكفين. (محمد الشيرازي). * الظاهر أن المسلم في مفروض المسألة هو المسلم غير الشهيد، كما لا يخفى. (الروحاني).

- ١-١ . غير الشهيد، وإلا فلا وجه للاحتياط بالنسبة إلى غير الدفن والصلاه، كما هو واضح. (السيستاني).
- ٢-٢ . الظاهر أنّ مراده غير الشهيد، وإلا فلا وجه للاحتياط بالتغسيل والتكفين ونحوهما ممّا يستثنى الشهيد منها. (الخميني). *
- بناءً على ما هو المقرّر عندهم من تنجيز العلم الإجمالي. (تقى القمّي).
- ٣-٣ . بالصلاه والدفن، لا التغسيل والتكفين؛ لعدم وجوبهما قطعاً، إمّا لكونه شهيداً، وإمّا لكونه غير مسلم، اللهم إلا أن يكون مورد الاشتباه في غير القتل في المعركة، لكنّه خلاف الفرض. (الجنوردي). * إذا لم يكن في المعركة، وأمّا فيها مع التردّد بين الشهاده والقتل، فلا وجه للاحتياط بالنسبة إلى غير الدفن والصلاه. (عبدالله الشيرازي).
- ٤-٤ . إذا كان مورد هذا العلم الإجمالي المقتولين في المعركة — كما هو مفروض المسأله — بحيث يكون كلّ واحد منهم مردّداً بين كونه شهيد المسلمين أو قتل الكفار لا وجه لوجوب الاحتياط بالنسبة إلى غير الدفن والصلاه، حيث إنّ غيرهما من الغسل والتحنيط والتكفين ساقط عنه على كلّ حال. (الإصفهاني). * في فرض كون المسلم شهيداً لاوجه للتغسيل. (حسين القمّي). * في مفروض المسأله، وهو دوران أمر من وجد في المعركة بين المسلم والكافر يتعين الصلاه والدفن. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * في فرض كون المسلم شهيداً لاوجه لهذا الاحتياط. (مهدي الشيرازي). * مورد الكلام غير صورته كون المسلم المحتمل شهيداً، وإلا فلا وجه للتغسيل. (الحكيم). * في فرض كون المسلم شهيداً لاوجه للتغسيل والتكفين والتحنيط. (حسن القمّي).

والتكفين وغيرهما للجميع، وإن لم يعلم ذلك لا يجب شيء من ذلك (١)، وفي روايه (٢): «يُمَيِّز بين المسلم والكافر بصغر الآله وكبرها» (الوسائل: باب ٦٥ من أبواب جهاد العدو، ح ١، وباب ٣٩ من أبواب الدفن، ح ٣)، ولا بأس بالعمل بها (٣) في غير (٤) صورته العلم الإجمالي، والأحوط

ص: ٨٣

- ١ - ١. في إطلاقه تأمّل، وكذا في نفى البأس عن التمييز. (الميلاني). * لا- يبعد الوجوب، ولا- اعتبار بصغر الآله وكبرها. (الخوئي). * إن لم يكن عليه أماره الإسلام، ولم يكن في بلاد الإسلام. (محمد رضا الكلپايگانی). * لا يبعد الوجوب. (الآملي). * بل يجب. (تقي القمي). * بالنسبه إلى من لم تكن أماره على إسلامه. (السيستاني).
- ٢ - ٢. غير قابله للأخذ. (الفاني). * الروايه معتبره، ولكنّها مجمله من جهاتٍ شتّى فيقتصر في العمل على موردّها، بل الأولى العمل بالاحتياط في صورته عدم العلم الإجمالي أيضاً بالتغسيل والتكفين في الأفراد المشتبهه. (مفتي الشيعه). * لا عبره بهذه الروايه مطلقاً. (السيستاني).
- ٣ - ٣. فيه إشكال. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی، الآملي). * احتياطاً، ولا يرتّب آثار الطهاره عليه. (آل ياسين).
- ٤ - ٤. محلّ إشكال. (الشاهرودي). * إن كانت حجّه فيجب العمل بها حتى في مورد العلم الإجمالي، وإلا فلا وجه للعمل بها ولو في غير موردّه، والظاهر أنّها ليست بحجّه للاطمئنان بكذب مضمونها خصوصاً في ذلك الوقت، فإنّ بعض الإخوه في ذلك الزمان كانوا مسلمين، وبعضهم الآخر لم يسلموا، فالفرق بينهما بما ذكر في الروايه بعيد جداً. (البجنوردي). * مشكل، فإنّ حكم الروايه الوارده قضيه في واقعه. (الشريعتمداري). * لو جاز العمل بها لجاز في موردّه أيضاً، لكنّه محلّ تأمّل. (الخميني). * الروايه غير صالحه للاعتماد عليها، فهي مطروحه أو مؤوّه. (المرعشي). * محلّ إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي). * فيه تأمّل. (الروحاني).

إجراء (١) أحكام المسلم (٢) مطلقاً بعنوان الاحتمال، وبرجاء كونه مسلماً.

حكم مسّ الشهيد والمقتول بالقصاص

(مسألة ٦): مسّ الشهيد (٣) والمقتول بالقصاص (٤) بعد العمل بالكيفية السابقة لا يوجب الغسل (٥).

ص: ٨٤

-
- ١-١. بل الأوجه. (حسين القمّي). * لا يُترك. (المرعشي، حسن القمّي).
 - ٢-٢. فيما إذا علم أو احتمل عدم كونه شهيداً على تقدير كونه مسلماً، وإلاّ فلا مجال للاحتياط بالنسبة إلى غير الدفن والصلاه؛ لما عرفت من سقوطه عنه يقيناً على كلّ حال. (الإصفهاني).
 - ٣-٣. يجب الغسل بمسّه. (الفاني).
 - ٤-٤. لا يُترك الاحتياط بالغسل بمسّه. (الفاني).
 - ٥-٥. وجوبه ولا سيما في مسّ الشهيد أظهر وأحوط. (الخوئي). * وإن كان أحوط بالنسبة إلى المقتول قصاصاً. (السبزواري).
- * فيه إشكال. (حسن القمّي). * الأحوط وجوبه فيهما. (تقي القمّي). * بل يوجب على الأحوط. (السيستاني).

(مسألة ٧): القطعه (١) المبانه من الميت (٢) إن لم يكن فيها عظم لا- يجب غسلها، ولا غيره، بل تُلفّ في خرقة (٣) وتدفن، وإن كان فيها عظم وكان غير الصدر تُغسل (٤) وتُلفّ (٥) في خرقة وتدفن، وإن كان الأحوط (٦)

ص: ٨٥

- ١- ١. المستفاد من النصّ (الوسائل: باب ٣٨ من أبواب صلاه الجنازه، ح ٥): أنّه إذا كان المطروح العظم يغسل ويكفن، ويصلّى عليه ويدفن، وإذا كان نصفين صلّى على ما فيه القلب، وبقية ما ذكره في المتن مبني على الاحتياط. (تقى القمي).
- ٢- ٢. جملة من مندرجات هذه المسألة محلّ تأمل، ولكنه أحوط. (آل ياسين، حسن القمي). * أكثر ما ذكر في هذه المسألة مبني على الاحتياط. (الخوئي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الحكيم، الخميني). * الأظهر عدم اعتبار الشرائط المقرّرة في الكفن فيها سوى الإباحه، وإن كانت الرعايه أولى. (المرعشي). * على الأحوط فيه، وفي أكثر ما ذكر في هذه المسألة. (زين الدين). * وجوب اللّف بها فيه وفيما بعده مبني على الاحتياط. (السيستاني).
- ٤- ٤. على الأحوط فيه وفي العظم المجرد. (الحكيم). * على الأحوط، وكذا إذا كان عظماً مجزّداً. (الروحاني). * الأظهر عدم وجوب الغسل فيه وفي العظم المجرد. (السيستاني).
- ٥- ٥. و تحنّط إن كان فيه موضع الحنوط. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * على الأحوط. (الكوه كمرئي). * على ما جزم به الأصحاب. (الفاني). * يأتي فيه ما ذكرناه في الحاشيه السابقه، بل في كلّ مورد اكتفى فيه بالخرقه اللّفافه. (المرعشي).
- ٦- ٦. لا يترك. (حسين القمي). * بل الأقوى. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

تكفينها بقدر ما بقي من محلّ القطعات الثلاث، وكذا إن كان عظماً مجزّداً (١)، وأما إذا كانت مشتملة على الصدر (٢) وكذا الصدر وحده فتغسل وتكفن ويصلى عليها وتدفن، وكذا بعض الصدر إذا كان مشتملاً على القلب (٣)، بل وكذا عظم الصدر (٤) وإن لم يكن معه لحم.

وفى الكفن يجوز الاقتصار على الثوب واللفافه، إلّا- إذا كان بعض محلّ المئزر أيضاً موجوداً (٥)، والأحوط القطعات (٦) الثلاث مطلقاً، ويجب حنوطها (٧) أيضاً.

ص: ٨٦

١- ١. فى وجوبه إشكال، بل عدمه لا يخلو من قوّه. (الخميني). * محلّ إشكال. (اللكراني).
٢- ٢. الظاهر أنّه لا يجب ترتيب هذه الأحكام المذكورة فى المتن إلّا إذا كانت القطعة مشتملة على القلب، أو الصدر واليدين، أو عظام الميّت الشامله لعظام النصف الأعلى، أو صدق عليها أنّه إنسان ولو بقيد أنّه مقطوع الأطراف. (الروحاني). * العبره فى وجوب الغسل والتكفين والصلاه بوجود القسم الفوقانى من البدن، أى الصدر وما يوازيه من الظهر، سواء وجد معه غيره أم لا، ويلحق به فى ذلك ما إذا وجد جميع عظام هذا القسم، أو معظمه على الأحوط لزوماً، وأمّا فى غير ذلك فلا- تجب الأمور المذكوره على الأظهر. (السيستاني).

٣- ٣. بل ولو لم يشتمل عليه فعلاً وكان محلاً له. (الخميني).

٤- ٤. على الأحوط، والأقوى ثبوت هذه الأحكام إذا كانت مشتملة على القطعة الفوقانيه من البدن عرفاً. (الكوه كمرئى).

٥- ٥. فيجب التكفين به أيضاً على الأحوط. (السيستاني).

٦- ٦. لا يترك فى مواضعها، والحنوط فى مواضعه. (مهدى الشيرازى). * لا يترك. (المرعشى).

٧- ٧. إذا كان معها بعض المساجد فيحطّ ذلك البعض. (الإصفهاني). * إن كان فيها شيء من المساجد السبعة. (البروجردى).

* إذا كان فيها موضع الحنوط. (الحكيم). * إذا كانت مشتملة على مواضع السجود أو بعضها. (أحمد الخونسارى). * إذا كان

بعض المساجد معها فيجب ذلك البعض، وإلّا فهو الأحوط الموضع (كذا فى الأصل، والظاهر الأصحّ (وإلّا فالأحوط الموضع).

القريب من موضع السجود. (عبدالله الشيرازى). * لو كان معها بعض المساجد. (الشريعتمدارى). * مع بقاء موضعه. (الفانى). *

مع بقاء بعض المحال. (الخميني). * إن بقيت تمام محالّه وموارده أو بعضها. (المرعشى). * مع بقاء مواضع الحنوط، وإلّا فغير

معلوم، وإن كان أحوط. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن بقي محلّ الحنوط. (السبزواري). * إذا كانت موضعاً للحنوط. (زين

الدين). * إن كان فيها شيء من مواضع التحنيط. (الروحاني). * إذا كان موضع الحنوط موجوداً. (مفتى الشيعة). * أى فيما إذا

وجد بعض محالّه، والحكم فيه مبنى على الاحتياط. (السيستاني). * مع بقاء المحل. (اللكراني).

(مسأله ۸): إن بقى جميع عظام المیت (۱) بلا لحم وجب (۲) إجراء جميع الأعمال (۳).

ص: ۸۷

-
- ۱- ۱. وكذا لو بقى معظمها بشرط أن يكون من ضمنها عظام الصدر. (السيستاني).
 - ۲- ۲. على إشكال فى التحنيط. (الإصفهاني). * على إشكال فى الحنوط. (الشريعتمداري). * منها التحنيط، لكن بشرط صدق تحنيط المساجد. (المرعشى).
 - ۳- ۳. على الأحوط فى الحنوط. (تقى القمى).

(مسألة ٩): إذا كانت القطعه مشتبّهه (١) بين الذكر والأنثى الأحـوط (٢) أن يغسلها (٣) كلّ من الرجل والمرأه (٤).

ص: ٨٨

- ١-١ . هذه المسألة كالتكرار لما ذكر في المسألة الثانيه فتراجع، وتقدم فيها أنّ الأحوط كونه من وراء الثياب. (الإصطهباناتي).
- ٢-٢ . تقدم في المسألة الثانيه من الفصل السابق: أنّ الحكم في هذه المسألة هو الحكم في مسألة الخنثى المتقدمه عليها سواء بسواء. (زين الدين). * بناءً على ما هو المقرّر عندهم من تنجّز العلم الإجمالي. (تقى القمّي). * يجرى عليها حكم الخنثى. (اللكراني).
- ٣-٣ . حكمها حكم الخنثى. (الكوه كمرئي). * وإن كان الأقوى الاكتفاء بغسل أحدهما من وراء الثياب. (صدرالدين الصدر). * من وراء الثوب. (الميلاني). * الأقوى. (الفاني). * لا يترك الاحتياط في غسله بترك النظر واللمس. (المرعشي). * الفرق بين هذه المسألة وما تقدم من المسألة الثانيه: أنّ الثانيه أعمّ من أن يكون المشتبّه ميّناً أو عضو ميّ، فقال فيها: (أن يغسله كلّ من الرجل والمرأه من وراء الثياب)، وأما في المقام، قال: (الأحوط أن يغسلها كلّ منهما) بدون ذكر وراء الثياب. (مفتي الشيعة). * بل هو الأقوى. (السيستاني).
- ٤-٤ . يكفي أن يغسل واحده منهما. (الفيروز آبادي). * على نحو ما قدّمناه. (حسين القمّي). * حكم الخنثى جارٍ هنا، وقد مرّ. (عبدالهادي الشيرازي). * من وراء الثياب كما تقدّم. (الحكيم). * بعد الفحص واليأس. (محمد الشيرازي).

فصل: فى كىفّيه غسل الميّت

ما يُعتبر فى غسل الميّت

يجب تغسيله ثلاثه أغسال: الأول: بماء الصدر. الثانى: بماء الكافور الثالث: بالماء القراح. ويجب على هذا الترتيب، ولو خولف أُعيد على وجه يحصل الترتيب.

غسل الميّت كغسل الجنابه على كلام فى الارتماسى

وكيفيه كلّ من الأغسال المذكوره كما ذكر فى الجنابه (١): فيجب أولاً (٢) غسل الرأس والرقبه (٣)، وبعده الطرف الأيمن، وبعده الأيسر، والعوره تنصّف (٤) أو تغسل مع كلّ من الطرفين (٥)، وكذا السّرّه. ولا يكفى الارتماسى (٦) على الأحوط (٧) فى الأغسال الثلاثه مع

ص: ٨٩

- ١-١. مع رعايه ما قدّمناه فى غسل الرقبه والعوره والسّرّه. (حسين القمّى). * لكن يجب فى تغسيل الميّت تقديم الجانب الأيمن على الأيسر. (حسن القمّى).
- ٢-٢. الترتيب المذكور فيه واجب، وإن لم نقل به فى غسل الجنابه. (الفانى).
- ٣-٣. تقدّم الاحتياط فى كيفيه غسل الرقبه والسّرّه والعورتين فى غسل الجنابه. (صدرالدين الصدر).
- ٤-٤. من غير فرق بين كونها مائله بحسب الخلقه أو العارض إلى أحد الجانبين أو مستقيمه، كما قدّمناه فى باب غسل الجنابه. (المرعشى). * على الأحوط، ولا يبعد الاكتفاء بغسلها مع أى الطرفين شاء. (مفتى الشيعه).
- ٥-٥. يكفى غسل العوره مع أحد الطرفين. (الجواهري).
- ٦-٦. كفايته لا- تخلو من قوّه. (الجواهري، الكوه كمرئى). * احتمال كفايته لا- يخلو من قوّه، والأحوط تركه. (المرعشى). *
- ٧-٧. الأولى. (الفانى). * بل على الأظهر، حتّى مع عدم التمكن من الترتيب. (الخوئى). * بل على الأظهر. (الروحانى).

التمكّن (١) من الترتيب، نعم. يجوز (٢) في كلّ غسلٍ رمسٌ كلّ من الأعضاء الثلاثة مع مراعاة الترتيب في الماء الكثير.

إزاله النجاسه عن بدن الميت قبل التغسيل

(مسأله ١): الأحوط (٣) إزاله النجاسه (٤) عن جميع جسده قبل الشروع في الغسل (٥)، وإن كان الأقوى (٦) كفايه إزالتها عن كلّ عضو قبل الشروع فيه (٧).

ما يعتبر في الصدر والكافور

(مسأله ٢): يعتبر في كلّ (٨) من الصدر والكافور أن لا يكون في طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته وخروجه عن الإطلاق، وفي طرف

ص: ٩٠

-
- ١-١. لاوجه للتقييد المذكور، والاحتياط يقتضى مع عدم التمكن من الترتيب الجمع بين الارتماس والتيمّم. (تقى القمّي).
 - ٢-٢. الأحوط تركه أيضاً مع التمكن. (البروجردى).
 - ٣-٣. لا يُترك. (البروجردى، تقى القمّي، اللنكرانى).
 - ٤-٤. لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادى). * لا يُترك. (حسين القمّي، عبدالله الشيرازى). * الحكم فيه كما تقدّم في الوضوء وسائر الأغسال. (الخوئى).
 - ٥-٥. لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
 - ٦-٦. ولكنّ الأحوط استحباباً إزاله النجاسه عن جميع بدن الميت قبل الشروع فيه، ولا- تكفى الإزاله بنفس الغسل ولو لم يتنجّس الماء بملاقاه المحلّ. (مفتى الشيعة).
 - ٧-٧. وجوب إزاله النجاسه قبل الشروع في العضو مبنى على الاحتياط. (حسن القمّي).
 - ٨-٨. الأولى إرغاء الصدر أولاً، ثمّ إيقاع الغسل الواجب بماء الصدر الذى في الإناء تحت الرغوه. (المرعشى).

القله يعتبر أن يكون بمقدار يصدق (١) أنه مخلوط بالسدر (٢) أو الكافور (٣)، وفي الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما، وقدّر بعضهم السدر برطل (٤)، والكافور بنصف مثقال تقريباً، لكنّ المناط ما ذكرنا.

الوضوء مع غسل الميت

(مسألة ٣): لا يجب مع غسل الميت الوضوء (٥) قبله أو بعده وإن كان مستحباً (٦)، والأولى أن يكون قبله (٧).

مقدار الماء الذي يغسل به الميت

(مسألة ٤): ليس لماء غسل الميت حد (٨)، بل المناط كونه بمقدار يفي بالواجبات أو مع المستحبات.

نعم، في بعض الأخبار: أنّ النبي صلى الله عليه وآله أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام أن يغسله بستّ قرب (٩)، والتأسي به صلى الله عليه وآله حسن مستحسن.

ص: ٩١

-
- ١-١. بل بمقدار يصدق أنّه غسل بماء وسدر وبماء وكافور. (زين الدين).
 - ٢-٢. ليس للاختلاط ذكر في الأدلة أبداً، والمناط صدق أن يكون فيه شيء من السدر، ولعله مراد الماتن قدس سره. (السبزواري).
 - ٣-٣. المراد هو أن يكون بمقدار يصدق الغسل بماء السدر والكافور. (الروحاني). * فلا بأس أن يكون شيء منهما إذا لم يصدق الخلط. (مفتي الشيعة).
 - ٤-٤. كما أنّ بعضهم قدّره برطل ونصف. (المرعشي).
 - ٥-٥. أي توضؤ الميت. (المرعشي).
 - ٦-٦. الحكم بالاستحباب مشكل. (المرعشي).
 - ٧-٧. بل هو المستحب. (آل ياسين). * بل المتعين ذلك، وإن كان أصل الوضوء مستحباً. (الروحاني).
 - ٨-٨. لزومي، وأما الحد الاستحبابي فالأظهر ثبوته، والأرجح كونه سبع قرب. (السيستاني).
 - ٩-٩. وفي روايه (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب غسل الميت، ح ١): سبع قرب. (الفيروزآبادي). * وفي روايه: بسبع. (زين الدين).

(مسألة ٥): إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره، واكتفى بالماء القراح (١) بدله، ويأتي بالآخرين، وإن تعذر كلاهما سقطا، وغسل بالقراح ثلاثه أغسال (٢)، ونوى بالأول (٣) ما هو بدل السدر، وبالثاني ما هو بدل الكافور (٤).

ص: ٩٢

١ - ١. على الأحوط فيه وفيما بعده. (الإصفهاني). * على الأحوط، والأحوط ضمّ التيمم إليه أيضاً. (أحمد الخونساري). * والأولى أن يتيمم أيضاً بعد كل من الغسلين البدلين رجاءً. (المرعشي). * الأحوط عند تعذر أحد الخليطين أو كليهما أن يجمع بين التيمم والتغسيل بالماء القراح بدل المتعذر، كما أنّ الأحوط عند تعذر الماء القراح أن يجمع بين التيمم والتغسيل بماء السدر أو الكافور بدل التغسيل بالماء القراح. (الخوئي). * على الأحوط فيه وفيما بعده، مع ضمّ التيمم بدلاً عن المتعذر. (حسن القمي). * الاحتياط يقتضي الجمع بين المحتملات، بأن يأتي بالغسل بالمقدار الممكن والتيمم بدلاً عن الغسل، ومما ذكرنا يظهر الحال في المسألة السابعة، وطريق الاحتياط فيها. (تقي القمي). * فيه نظر، والأحوط الجمع بين ما ذكره وبين تيمم واحد في جميع الصور المذكورة. (السيستاني).

٢ - ٢. على الأحوط، والأحوط أيضاً ضمّ التيمم بدلاً عن المتعذر. (آل ياسين). * الأظهر الاكتفاء بغسل واحد إذا تعذر الخليطان، وإن تعذر أحدهما اكتفى بغسلين. (الروحاني).

٣ - ٣. في وجوب نيّة البدليّة تأمل، أقربه العدم. (الجواهري). * لا يعتبر قصد البدليّة. (الفاني). * الأحوط قصد التكليف الواقعي الفعلي، دون البدليّة في الجميع، ويقصد في الثالث على الأحوط التكليف الفعلي الأعم من الثالث، أو ما هو تمام الغسل. (السبزواري).

٤ - ٤. وبالثالث التكليف الفعلي. (حسين القمي، مهدي الشيرازي).

(مسألة ٦): إذا تعدّر الماء يتيمّم ثلاث تيمّمات (١) بدلاً عن الأغسال على الترتيب، والأحوط (٢) تيمّم آخر بقصد بدليّته (٣) المجموع، وإن نوى في التيمّم الثالث (٤) ما في

ص: ٩٣

- ١ - ١. على الأحوط والأفضل، وكفايه الواحد لا. تخلو من قوّه. (الجواهرى). * لا يبعد الاكتفاء بتيمّم واحد بدلاً عن غسل الميت. (الكوه كمرئى). * الأظهر كفايه الواحد، ولكن الاحتياط بالثلاث ممّا لا ينبغي تركه. (الشاهرودى). * على الأحوط. (محمد الشيرازى). * الأظهر الاكتفاء بتيمّم واحد. (الروحانى). * على الأحوط، والأظهر كفايه تيمّم واحد. (السيستانى).
- ٢ - ٢. لا يترك. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، حسن القمى). * لا يترك أحد الأمرين. (حسين القمى، مهدي الشيرازى). * لا يترك، لكن يكفي قصد ما في الذمّة في واحد من الثلاثه. (الميلاني). * لا يترك مع الرجاء في الثلاثه بقصد البدليّته. (عبدالله الشيرازى). * وإن كان الأقوى عدم لزومه. (الخميني). * والظاهر عدم لزومه. (اللكراني).
- ٣ - ٣. لا يعتبر قصد البدليّته، والتيمّم الرابع ساقط من أصله. (الفاني).
- ٤ - ٤. الأحوط أن ينويه في التيمّم الأول. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * وكذا إن نوى في كلّ من الأولين ما في الذمّة كفى في الاحتياط. (الحائري). * لا اختصاص لذلك بالآخر، كما لا يخفى. (آقاضياء). * لا يختصّ ذلك بالثالث. (الحكيم). * الأحوط في كفيّته الاحتياط أن يتيمّم أولاً بدلاً عن مجموع الأغسال، ثمّ الإتيان بالثلاث بدلاً عن الأغسال على الترتيب. (الشاهرودى). * لا اختصاص في حصول الاحتياط فيما إذا نوى كذلك بالتيمّم الثالث، كما هو واضح. (البجنوردى). * أو في الأوّل بقصد ما في الذمّة من بدليه المجموع، أو ماء الصدر. (عبدالله الشيرازى). * لا فرق بين الأولين والثالث في ذلك. (الشريعتمدارى). * أو أحد الأولين. (الخميني). * كما أنّه في الأولين كذلك. (المرعشى). * ويجزى في الاحتياط نيه التكليف الفعلي في أحد التيمّمات. (السبزواري). * لا يترك الاحتياط في المسأله، ويكفي في حصوله أن يأتي بأحد التيمّمات الثلاثه بقصد الأمر الفعلي المتوجّه إليه بذلك التيمّم، ولا يختصّ بالثالث. (زين الدين). * لا فرق في ذلك بين التيمّم الثالث والأولين. (محمد الشيرازى). * لا يختصّ ذلك بالثالث. (حسن القمى). * لا اختصاص للتيمّم بذلك، بل يجرى في أحد الأولين أيضاً. (اللكراني).

الذمه (١) من بدليه الجميع، أو خصوص الماء القراح كفى فى الاحتياط (٢).

كفايه الماء لغسل واحد

(مسأله ٧): إذا لم يكن عنده (٣) من الماء (٤) إلا بمقدار غسل واحد:

ص: ٩٤

- ١-١. تخصيص التيمم الثالث بذلك لتعدد ما فى الذمه فى الأول والثانى، ومجرد الترتيب لا يكفى فى التعيين، نعم، لو قصد ما وجب عليه إتيانه فعلاً ولو من جهة اشتراط الترتيب جاز فى التيمم الأول والثانى أيضاً. (الكوه كمرئى).
- ٢-٢. بل يكفى فى الاحتياط الإتيان بأحد التيممات الثلاثه بقصد الأمر الفعلى، ولا خصوصيه للثالث، وهذا الاحتياط لا يترك. (آل ياسين). * كما أنه يكفى فيه قصد ما فى الذمه فى أحد التيممين الأولين. (الخوئى). * لا اختصاص بالأخير. (الآمل).
- ٣-٣. الحكم فى شقوق المسأله محل تأمل، ويهون الخطب أنها نادره الابتلاء. (حسين القمى). * مر الكلام حوله فى المسأله الخامسه. (تقى القمى).
- ٤-٤. المختار فى هذه المسأله: أنه مع تعدد الخليطين يسقط الغسل بمائهما، فيغسل الميت بالماء القراح، ومع تيسرهما أو تيسر الصدر خاصه يغسل بماء الصدر، ومع تيسر الكافور فقط يغسل بماء الكافور، والأحوط لزوماً ضمّ تيمم واحد إلى الغسل فى جميع الصور المذكوره، ولا حاجه إلى الزائد عليه على الأظهر. (السيستانى).

فإن لم يكن عنده الخليطان (١) أو كان كلاهما أو الصدر فقط (٢)، صرف (٣) ذلك (٤) الماء في الغسل

ص: ٩٥

١-١. لا تخلو جميع هذه الصور من الإشكال. (جمال الدين الكلبي كاني). * الأحوط في هذه الصورة الإتيان بالغسل بتيه ما في الذمه، وبالتيمم مرتين قبله ومرتين بعده. (مهدى الشيرازي). * الأحوط في هذه الصورة أن يبتدئ بالتيمم بدلاً عن الخليطين، ثم يغسله ثم يعيدهما. (الميلاني). * إذا فقد الخليطين معاً فالأحوط له أن ييمم الميت مرتين بدلاً عن الصدر، ثم عن الكافور، ويغسله بعد ذلك بقصد ما في الذمه، ثم ييممه مرتين بدلاً عن الكافور ثم عن القراح، وإذا وجد الخليطين معاً فالأقوى التخير في صرف الماء بين الأغسال الثلاثة، والأحوط أن يصرفه في الصدر وييممه للكافور والقراح، إذا وجد الصدر وحده تخير في صرف الماء في غسل الصدر أو في القراح، الأحوط أن يغسله بالصدر وييممه للآخرين، وإذا وجد الكافور وحده ييممه بدلاً عن الصدر، وتخير في صرف الماء إما في الكافور أو في القراح وييممه للآخر منهما. (زين الدين). * الأحوط في هذه الصورة الإتيان بالغسل بتيه ما في الذمه، وبالتيمم مرتين قبله ومرتين بعده. (حسن القمي).

٢-٢. لا تخلو جميع هذه الصور من الإشكال. (النائني).

٣-٣. ويحتمل قوياً لزوم صرفه في خصوص الغسل الثالث، فيما إذا لم يكن عنده شيء من الخليطين، فيتيمم بدلاً عن الأولين. (اللكراني).

٤-٤. الظاهر أنه إن كان عنده الصدر فقط أو مع الكافور، يصرف الماء في الغسل الأول، وإن كان عنده الكافور فقط يصرفه في الغسل الثاني، وإن لم يكونا عنده يصرفه في الثالث، ويتيمم في الصور الثلاث للآخرين. (محمد تقي الخونساري، الأراكي).

١ - ١. في الصورة الأولى، وفي الغسل بماء السدر في الصورتين الأخيرتين. (الفيروز آبادي). * على الأحوط في الصورتين الأخيرتين، وأما في الأولى فلا يبعد تعيين صرفه في الثالث، والتيمم بدلاً عن الأول والثاني. (الإصفهاني). * الأحوط فيما إذا لم يكن عنده الخليطان أن يأتي بالغسل بقصد الأمر الفعلي، ويؤممه تيممين قبله عن السدر والكافور، وتيممين بعده عن الكافور والقراح احتياطاً في الجميع، وإن كان عنده السدر تعيين صرفه في الأول على الأقوى، ويأتي بالتيمم بدلاً عن الباقي. (آل ياسين). * هذا في الصورتين الأخيرتين لا يخلو من قرب، وأما في الصورة الأولى ففيه إشكال، ولا يبعد لزوم صرفه في الثالث بعد التيمم أولاً، بدلاً عن الأول والثاني. (الإصطهباناتي). * إن كان عنده الخليطان أو السدر فقط، وأما لو كان عنده الكافور فقط صرفه فيه بعد التيمم عن الأول، ومع فقدهما يصرفه في الأخير ويؤممه عن الأولين، والأحوط في الصورة الأخيرة الإتيان بتيممين ثم الغسل بقصد ما في الذمه في الجميع، ثم بتيممين بدلاً عن الكافور والقراح. (عبد الهادي الشيرازي). * هذا هو المتيقن، خصوصاً مع وجود السدر فقط، كما أن مع وجود الكافور فالأحوط إدخاله أيضاً. (الشاهرودي). * صور هذه المسألة أربع: وجود الخليطين، وعدمهما، ووجود السدر فقط، ووجود الكافور فقط. أما الأولى: فيتعين صرفه في غسل السدر، ولا وجه للتخير؛ لأنه عند التراحم المقدم في الوجود مقدم إذا كان الترتيب سريعاً، فيتيمم بدلاً عن الآخرين. وأما الثانية: فالأولى صرفه في غسل بعنوان ما في ذمته؛ لأن ثبوت بدليته الخالي عن الخليط عما هو مع الخليط مع بقاء الترتيب الشرعي، حتى تكون نتيجه صرفه في ما هو البديل عن غسل السدر، لا يخلو من إشكال. أمّا الثالثة: فمثل الأولى، ولا وجه للتخير، وسقوط الترتيب، فيتيمم للآخرين. أما الرابعة: فالأولى صرفه في الغسل الثاني؛ لأن الأمر يدور بين صرفه فيما هو بدل عن الغسل الأول حفظاً للترتيب، أو في الثاني لوجود الخليط، ولكن حيث إن ثبوت البدلية لا يخلو من إشكال - كما تقدم - فالأولى صرفه في الثاني. (البجنوردي). * على الأحوط في الأخيرتين، وأما في الأولى فالأحوط أن يتيمم مرتين بقصد رجاء البدلية عن الأول والثاني. نعم، يأتي بالغسل بقصد ما في الذمه عن الأول والثالث، ثم بالتيمم مرتين بقصد الرجاء عن الثاني والثالث. (عبد الله الشيرازي). * على الأحوط. (الشريعتمداري). * هذا هو الأقوى في تمام الصور الثلاث. (المرعشي). * هذا في الصورتين الأخيرتين، ولا يبعد وجوب صرفه في الصورة الأولى في الغسل الأخير وتيمم للأولين، والأحوط أن يقصد به ما في الذمه، مع تقديم تيممين عليه وتأخير تيممين عنه. (الخوئي). * في غير الصورة الأولى، وأما فيها فلا يترك الاحتياط بقصد ما في الذمه من الأول والثالث، بل لا يخلو الثالث من وجه؛ لأن الأولين هما المتعذران. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل يقصد التكليف الواقعي في الجميع، ويستعمل الخليط في الأخيرين بما لا يوجب سلب صدق الخلو عن الماء. (السبزواري). * الأظهر أنه في صورته فقد الخليطين يتعين صرفه في الأخير، وأما في صورته وجودهما، أو وجود السدر فقط فيحتمل التخير في صرفه في كل من الثلاثة في الأولى، وفي كل من الاثنين في الثانية، ويحتمل تعيين صرفه في الأول فيهما، ولعل الأول أظهر. ولا يجب التيمم في شيء من الصور، وبه يظهر حكم ما إذا كان عنده الكافور فقط. (الروحاني).

الآخرين (١) على الترتيب (٢)، ويحتمل التخيير (٣) في صورتين الأوليين في صرفه في كل من الثلاثة في الأولى (٤)، وفي كل من الأول والثاني في الثانية، وإن كان عنده الكافور فقط فيحتمل (٥) أن يكون الحكم (٦) كذلك، ويحتمل أن يجب صرف (٧) ذلك الماء في الغسل

ص: ٩٨

- ١-١ . يكفى تيمم واحد. (الجواهرى).
- ٢-٢ . بدون قصد التعيين، بل يقصد التكليف منهما. (مفتى الشيعة).
- ٣-٣ . لكنّه بعيد. (الكوه كمرئى). * التخيير في صرفه في كل من الثلاثة هو الأقوى في الصورة الثانية، والأحوط في الأولى صرفه في الأخير، وفي الثالثة يتخير بين صرفه في الأول والأخير، وفي الرابعة يتخير بين صرفه في الثاني والأخير. (الحكيم). * الأحوط صرفه في الغسل الأول؛ لدوران الأمر بين التعيين والتخيير. (أحمد الخونسارى). * لكنّه ضعيف. (الخميني، المرعشى). * فيه بعد. (محمد الشيرازي).
- ٤-٤ . أى في صورته عدم وجود الخليطين عنده؛ لعدم وجود الترجيح فيهما. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥ . صرفه في الغسل الأول هو الأقوى. (الخميني).
- ٦-٦ . ولمّا لم يكن ترجيح لهذا الاحتمال على الاحتمال الثاني كالعكس فلا محيص عن الاحتياط. (الشاهرودي).
- ٧-٧ . هذا هو الأقرب. (الإصطهباناتي). * وهو الأقوى. (الميلاني). * هذا هو الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * وهذا هو الأحوط. (الشريعتمداري). * هذا هو الأقوى. (المرعشى). * وهو الأقرب. (محمد الشيرازي). * وهذا الاحتمال قوى جداً، بل متعين بناءً على اعتبار قصد عنوان الغسل بالسدر والكافور تفصيلاً، فيتيمم أولاً عن الغسل بماء السدر، ثم يغسل بماء الكافور، ثم يتيمم بدلاً عن الغسل بالماء القراح. (مفتى الشيعة). * وهذا هو الأقرب. (اللكراني).

الثاني (١) مع الكافور، ويأتي بالتيمم بدل الأول والثالث، فيتمه أولاً، ثم يغسله بماء الكافور، ثم يتمه بدل القراح.

حكم من تعذر تغسله لجرح أو حرق ونحو ذلك

(مسألة ٨): إذا كان الميت مجروحاً أو محروقاً أو مجدوراً أو نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده يتمم _ كما في صورته فقد الماء _ ثلاث تيممات (٢).

ص: ٩٩

١ - ١. لا يخلو من قوه، لكن يكفيه تيمم واحد بعد الغسل. (الجواهرى). * وهذا هو الأقوى. (الفيروز آبادى). * وليكن ذلك بقصد ما فى الذمه؛ لضعف مستند الترجيح. (آقاضياء). * هذا هو الأحوط. (الإصفهاني). * هذا هو المتعين. (مهدى الشيرازى، حسن القمى). * هذا الاحتمال هو الأظهر. (الخوئى). * بل لا يخلو من وجه. (محمد رضا الكلبيكاني).

٢ - ٢. مَرَّ كفايه تيمم واحد. (الجواهرى). * مع مراعاة الاحتياط المتقدم فى صورته تعذر الماء. (الإصفهاني). * مع مراعاة أن ينوى فى الثالثه بدل ما فى الذمه، كما تقدم. (حسين القمى). * قاصداً بأحدها ما فى الذمه، كما مَرَّ. (آل ياسين). * ويحتمل قريباً الاكتفاء بواحد. (الكوه كمرئى). * لا يترك ذلك، على ما مَرَّ فى بحث التيمم. (جمال الدين الكلبيكاني). * والأحوط تيمم آخر بقصد بدليه المجموع، ويكفى أن ينوى فى التيمم الثالث ما فى الذمه من بدليه الجميع، أو خصوص ماء القراح. (الإصطهباناتى). * مع الاحتياط بضمم الرابع، أو القصد فى الثالث إلى ما فى الذمه، كما مَرَّ. (البروجردى). * مع الاحتياط المتقدم فى المسألة السادسة. (مهدى الشيرازى). * مع مراعاة الاحتياط السابق. (الحكيم). * تقدم ما هو المختار. (الشاهرودى). * على ما تقدم. (الميلانى). * على الأحوط، وأحوط من هذا أن يأتى برابع بدلاً عن المجموع، أو ينوى ما فى الذمه فى أحد الثلاثه، وذلك من جهة احتمال الاكتفاء بواحد؛ لإطلاق قوله صلى الله عليه وآله: «يَمُوه» (الوسائل: باب ١٦ من أبواب غسل الميت، ح ٣)، وأما الثانى لاحتمال الاحتياج إلى قصده البدليه عن المجموع؛ لكونه غسلاً واحداً. (الجنوردى). * مع الاحتياط السابق. (عبدالله الشيرازى). * الأولى أن يضمم الرابع بقصد ما فى الذمه، أو يقصد فى الثالث كذلك. (المرعشى). * مع الاحتياط بضمم الرابع، أو القصد فى أحدهما ما فى الذمه، كما مَرَّ. (الأملى). * مع الاحتياط بقصد ما فى الذمه فى أحدها. (السبزوارى). * ويأتى بأحد التيممات الثلاثه بقصد الأمر الفعلى المتوجه إليه بذلك التيمم، كما تقدم. (زين الدين). * على الأحوط، كما تقدم. (محمد الشيرازى). * مع رعايه الاحتياط المتقدم عند تعذر الماء. (حسن القمى). * الأظهر كفايه تيمم واحد بدلاً عن الأغسال. (الروحانى). * وليس فى غسل الميت جيره، بل هى غير مشروعه. (مفتى الشيعه). * على الأحوط، والأظهر كفايه تيمم واحد، كما تقدم. (السيستانى).

(مسأله ٩): إذا كان الميت مُحَرَّمًا لا يُجعل الكافور(١) في ماء غسله

ص: ١٠٠

١- ١. وهو المراد في قول بعض القدماء: الحرام كالحلال إلا الكافور فلا يقربه. (المرعشى).

- ١- ١. بل إلّا أن يكون فى العمره بعد الإحلال بالتقصير؁ وفى الحجّ بعد الطواف والسعى على الأقوى. (الميلانى). * الميزان فى الجواز خروجه عن الإحرام؁ وهو فى العمره يحصل بالتقصير وفى الحجّ يحصل بالسعى. (تقى القمّى).
- ٢- ٢. بل بعد السعى. (الحكيم). * بل بعد السعى فى الحجّ؁ والتقصير فى العمره. (الخمىنى). * بل بعد السعى فى الحجّ بأقسامه الثلاثه. (المرعشى). * بل بعد السعى فى الحجّ؁ وأمّا العمره فلا استثناء فيها أصلاً. (الخوئى). * بل بعد السعى فى الحجّ؁ وبعد التقصير فى العمره؁ وعلى هذا يجب استعمال الكافور بعدهما. (مفتى الشيعه). * وبعد السعى فى الحجّ؁ والتقصير فى العمره. (اللكرانى).
- ٣- ٣. بل بعد السعى فى الحجّ؁ وبعد التقصير فى العمره. (حسين القمّى؁ مهدي الشيرازى؁ زين الدين). * بل بعد صلاه الطواف والسعى. (محمد تقى الخونسارى؁ الأراكى). * لا يحلّ للمعتمر الطيب إلّا بالتقصير؁ وحينئذٍ يحلّ من إحرامه فلا يكون ممّا نحن فيه. (الحكيم). * بل بعد السعى؛ وذلك لتقييد إطلاق ما يدلّ على جواز استعمال الطيب بعد الطواف بالروايه التى تدلّ على عدم الجواز إلّا بعد السعى؁ وقد عمل جمع من الأصحاب بالمقيّد؁ والأحوط فى العمره أن يكون استعماله بعد التقصير؛ لأنّ شمول الروايات للعمره لا يخلو من تأمل. (البجنوردى). * والأقوى أنّه لا يحلّ الطيب للمعتمر إلى أن يقصّر؁ وبه يخرج عن الاعتمار؁ فلا استثناء فى العمره أصلاً. (المرعشى). * بل بعد السعى؁ وفى العمره لا يحلّ إلّا بالتقصير؁ وحينئذٍ يغسل بالكافور. (السبزوارى). * بل بعد السعى فى الحجّ؁ والإتمام فى العمره على الأحوط. (محمد الشيرازى). * بل بعد السعى فى الحجّ فقط. (حسن القمّى). * بل بعد الحلق فى حجّ الأفراد والقران؁ وبعد الطواف وصلاته والسعى فى حجّ التمتع؁ وأمّا العمره فلا استثناء فيها. (السيستانى).

وكذلك لا يحنط بالكافور، بل لا يقرب إليه طيب آخر (١).

حكم ارتفاع العذر عن الغسل أو الخليط

(مسألة ١٠): إذا ارتفع العذر عن الغسل، أو عن خلط الخليطين، أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن تجب الإعادة (٢)، وكذا بعد الدفن إذا اتفق (٣) خروجه بعده على الأحوط (٤).

كيفية التيمم بالميت

(مسألة ١١): يجب (٥) أن يكون التيمم بيد الحى (٦)، لا بيد الميت، وإن كان الأحوط (٧) تيمم آخر بيد

ص: ١٠٢

١- ١. ولو كان ذلك الأذخر والذريه. (المرعى).

٢- ٢. على الأحوط. (الحائري، محمد رضا الكلپايگانی). * على الأحوط فى ما إذا غسل بالقراح، وعلى الأقوى فيما إذا تيمم. (الخمینی).

٣- ٣. بل مقتضى الاحتياط الإعادة حتى بعد الدفن فيما لا يكون إخراج مستلزماً لهتكه، وإذا كان كذلك يدخل المقام فى باب التراحم. (تقى القمى).

٤- ٤. بل على الأقوى، كما أن الأظهر وجوب النبش إذا لم يستلزم الهتك. (الخوئى). * بل لا يخلو من قوه. (زين الدين، مفتى الشيعة).

٥- ٥. الاحتياط يقتضى الجمع بين الأمرين. (تقى القمى).

٦- ٦. فيه إشكال، بل الأقرب جواز الاكتفاء بيد الميت، ولا يترك الاحتياط بالجمع. (الخمینی). * بل بيد الميت إن أمكن. (الروحانى).

٧- ٧. لا يترك ذلك، على ما مرّ فى بحث التيمم. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانی). * هذا الاحتياط لا يترك. (الإصفهاني، الخوئى، حسن القمى، مفتى الشيعة). * بل لا يخلو من وجه على فرض إمكانه. (حسين القمى). * لا يترك. (آل ياسين، الإصطهباناتى، الآملى، السبزوارى). * لا يترك هذا الاحتياط. (الكوه كمرئى). * لا يترك الاحتياطان. (مهدي الشيرازى). * لا يترك؛ لأن الظاهر أن حقيقة التيمم عبارة عن مسح الوجه، وظاهر الكفين باطن كفّ نفس التيمم، لا شخص آخر، نعم، مع عدم الإمكان ليوسه يد الميت أو لجهه أخرى لا بأس بما ذكره فى المتن. (البجنوردى). * ينبغى عدم تركه، والأولى فى كفيته أن يجلس الحى وراء الميت بحيث يكون جسده متكناً على صدر الحى، ويضرب الحى يدي الميت برفق على ما يصحّ عليه التيمم، ويمسح بهما جبهته، ثم يمسح يديه إن أمكن كلّ ذلك. وثمره رعايه هذا النحو غير خفيه؛ إذ يلاصق باطن كفّه اليمنى الطرف الأيمن من جبهته، وباطن اليسرى على الأيسر منها. (المرعى). * لا يترك مع الإمكان. (محمد رضا الكلپايگانی). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

الميت (١) إن أمكن، والأقوى كفايه (٢) ضربه واحده (٣) للوجه واليدين، وإن كان الأحوط التعدد (٤).

حكم مس الميت الميم

(مسألة ١٢): الميت المغسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما، أو

ص: ١٠٣

-
- ١- ١. لا يترك الاحتياط. (عبدالهادي الشيرازي). * موجب هذا الاحتياط ضعيف. (الشريعةمداري).
 - ٢- ٢. في الأقوائيه نظر. (حسين القمي). * فيه نظر، والأحوط التعدد. (الحكيم). * فيه إشكال، والأحوط التعدد. (الآمل).
 - ٣- ٣. سيأتي المختار في باب التيمم إن شاء الله تعالى. (المرعشي).
 - ٤- ٤. لا يترك. (آل ياسين، الميلاني، عبدالله الشيرازي، تقى القمي، النكراني). * هذا الاحتياط لا يترك. (الإصطهباناتي). *
 - بل لا يخلو من قوه. (البروجردى). * بل الأحوط أن يمسح بالضربه الأولى وجهه ويديه، ثم يضرب الثانيه لليدين. (زين الدين).

- ١-١. قد مرّ الإشكال في الميمّم. (البروجردى). * مرّ أنّ الأظهر وجوبه عند مسّ الميت الميمّم. (الخوئي). * بل الظاهر وجوبه في خصوص الميمّم كما تقدم. (الميلاني). * في سقوط غسل المسّ بعد الأغسال الاضطراريه أو تيمّمه إشكال، كما تقدم في أوّل فصل غسل الميت. (زين الدين).
- ٢-٢. بل لا يخلو من قوّه. (الحائري). * لا يُترك هذا الاحتياط؛ لأنّ سقوط التكليف بالاضطرار لا يجعل الميت طاهراً على وجه لا يجب الغسل بمسّه، بل الاستصحاب يقتضيه. (آقاضياء). * تقدّم الحكم في غسل المسّ. (حسين القمّي). * بل لا يُترك في الميمّم، كما تقدّم. (آل ياسين). * لا يُترك هذا الاحتياط. (صدر الدين الصدر). * بل هو الأقوى في التيمّم. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا يُترك. (الإصطهباناتي، أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، السبزواري). * لا يُترك في التيمّم. (مهدي الشيرازي). * هذا الاحتياط أيضاً لا يُترك، خصوصاً في التيمّم. (الشاهرودي). * لا يُترك؛ لما تقدّم في مسّ الميت إذا كان ميمّماً لأحد الأعذار. (البجنوردي). * هذا الاحتياط لا يُترك خصوصاً في التيمّم؛ إذ سقوط التكليف بالاضطرار لا يجعل الميت طاهراً على حسب جميع الآثار؛ كي لا- يجب الغسل بمسّه. (الآملی). * لا يُترك في الميمّم. (حسن القمّي). * بل هو الأقوى في الميمّم، كما تقدّم. (السيستاني).

فصل: فى شرائط الغسل

اشتراط الغسل بما اشترط فى الوضوء

وهى أمور:

الأول: تيه القربه، على ما مرّ فى باب الوضوء.

الثانى: طهاره الماء.

الثالث: إزاله النجاسه (١) عن كلّ عضو قبل الشروع (٢) فى غسله، بل الأحوط إزالتها (٣) عن جميع الأعضاء قبل الشروع فى أصل الغسل (٤)، كما مرّ سابقاً.

الرابع: إزاله الحواجب (٥) والموانع (٦) عن وصول الماء إلى البشره،

ص: ١٠٥

١-١. قد مرّ الكلام فيه. (المرعى). * تقدّم حكم ذلك. (الخوئى). * تقدم حكمها. (تقى القمى).

٢-٢. على الأحوط. (حسن القمى).

٣-٣. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). * لا- يُترك كما مرّ. (البروجردى). * بل لا يُترك كما مرّ. (عبدالله الشيرازى). * تقدّم الكلام فى ذلك. (الروحانى). * استحباباً. (مفتى الشيعه).

٤-٤. لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٥-٥. هذا وما بعده ليس من الشرائط. (الحكيم). * عدّه من الشرائط ليس فى محلّه؛ لأنّها من المقدّمات الخارجيه، إلّا أن يراد من الشرط المعنى الأعم. (مفتى الشيعه).

٦-٦. وبعبارة أخرى: إيصال الماء إلى البشره، وقد مرّ الكلام فيه. (المرعى). * فى عدّ هذا من الشرائط تأمّل. (زين الدين).

وتخليل الشعر(١)، والفحص عن المانع إذا شك في وجوده(٢).

الخامس: إباحه(٣) الماء وظرفه(٤)، ومصبّه(٥)، ومجرى

ص: ١٠٦

١- ١. بغسله وغسل بشره تحته جميعاً. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. مَرَّ عَدَمَ وَجُوبِ الْفَحْصِ إِذَا شَكَّ فِي أَصْلِ وَجُودِهِ. (الجواهرى). * عَلَى الْأَحْوَطِ فِيمَا كَانَ مَعْرُضاً لِذَلِكَ. (عبد الهادي الشيرازي). * فِي كَوْنِ هَذَا شَرْطاً زَائِداً مُحَلّاً تَأْمِيلٌ، وَالظَّاهِرُ كَفَايَةُ الْوَثُوقِ وَالْإِطْمِنَانِ بِوَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ. (أحمد الخونساري). * خَرَجَ هَذَا الْمُرُودُ وَأَمْثَالُهُ مِنْ عَمُومٍ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْفَحْصَ فِي الشَّبَهَاتِ الْمَوْضُوعِيَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ. (مفتي الشيعة).

٣- ٣. عَلَى الْأَحْوَطِ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرَ، وَقَدْ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ مَا يَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ. (البروجردى). * مَرَّ مَا هُوَ الْأَقْوَى فِي الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِ. (الخميني). * اعْتَبَارُهَا فِيمَا عَدَا السِّدْرَ وَالْكَافُورَ وَالْمَاءَ وَالْفَضَاءَ الَّذِي يَقَعُ الْغَسْلُ فِيهِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْحِصَارِ مَمْنُوعٌ، وَلَكِنَّهُ أَحْوَطُ. (النائيني، جمال الدين الكلبيگاني). * تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ الْإِشْكَالُ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرَ، فَرَأَجَعَ. (الحكيم). * مَرَّ مَا هُوَ الْأَقْوَى فِي الْوُضُوءِ. (اللكراني).

٤- ٤. تَقَدَّمَ الْحُكْمُ فِي الرَّابِعِ مِنْ شُرَاطِ الْوُضُوءِ. (عبد الهادي الشيرازي). * الْكَلَامُ هُنَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ وَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَحُكْمِ السِّدْرِ وَالْكَافُورِ كَحُكْمِ الْمَاءِ. (الخوئي). * حُكْمُ الظَّرْفِ وَالْمَصْبِّ وَالْمَجْرَى وَمَوْقِفُ الْغَاسِلِ وَالْمَيْتِ يَعْلَمُ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي الْوُضُوءِ. (محمد رضا الكلبيگاني). * عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي «حُكْمِ الْأَوَانِي». (محمد الشيرازي).

٥- ٥. عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ. (آل ياسين). * فِي صُورَةِ الْإِنْحِصَارِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَإِلَّا فَالْغَسْلُ بِأَخْذِ الْمَاءِ مِنَ الظَّرْفِ الْغَضَبِيِّ صَحِيحٌ، وَكَذَا مَعَ غَضَبِيهِ الْمَصْبِّ وَمَجْرَى الْغَسَالَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَفْسُ أَفْعَالِ الْغَسْلِ تَصَرُّفاً فِي الْمَغْصُوبِ. (الكوه كَمَرْتِي). * تَقَدَّمَ مَا يَفِيدُكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ. (صدر الدين الصدر). * اعْتَبَارُ إِبَاحَةِ هَذِهِ الْأُمُورِ، مَا عَدَا السِّدْرَ وَالْكَافُورَ وَالْمَاءَ وَالْفَضَاءَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْغَسْلُ، إِنَّمَا هُوَ مَعَ الْإِنْحِصَارِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ. (الشاهرودى). * الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّابِعِ مِنْ شُرَاطِ الْوُضُوءِ. (الميلاني). * إِذَا غَسَّلَ فِيهِ، وَإِلَّا فَمَرَّ تَفْصِيلُهُ فِي الْوُضُوءِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِنْحِصَارِ وَعَدَمِهِ، وَكَذَا الْمَصْبِّ وَالْمَجْرَى. (عبد الله الشيرازي). * عَلَى تَفْصِيلِ تَقَدَّمَ مِمَّا فِي الْوُضُوءِ. (الشريعتمداري). * فِي اشْتِرَاطِ الْإِبَاحَةِ فِي غَيْرِ الْمَاءِ وَالْمَحَلِّ وَالْفَضَاءِ تَأْمِلٌ، بَلْ مَنَعٌ، نَعَمْ، فِي الظَّرْفِ الْمَغْصُوبِ يَصَحُّ الْغَسْلُ إِذَا كَانَ بِنَحْوِ الْإِغْتِرَافِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ حَرَاماً، وَلَا يُتْرَكُ الْإِحْتِيَاطُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السِّدْرِ وَالْكَافُورِ. (الفاني). * قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ، فَلْيَرَأَجَعْ، وَبِالتَّأْمِيلِ يَظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ مَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا كَالْخَلِيطَيْنِ مُلْحَقٌ بِالْمَاءِ هُنَاكَ. (المرعشي). * عَلَى تَفْصِيلِ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ. (السبزواري). * لِتَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي هَذَا الشَّرْطِ وَمَا يَتَّبِعُهُ يَرَأَجِعُ فَصْلُ شُرَاطِ الْوُضُوءِ وَمَبْحَثُ الْأَوَانِي. (زين الدين). * إِذَا صَدَقَ عَرَفَا أَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْغَضَبِ. (محمد الشيرازي). * تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ مَا ذَكَرَ فِي الْوُضُوءِ. (حسن القمّي). * يَظْهَرُ حُكْمُ الْمَقَامِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شُرَاطِ الْوُضُوءِ، فَرَأَجَعَ. (تقي القمّي). * يَظْهَرُ حُكْمُ الْمَقَامِ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ. (الروحاني). * يَجْرَى فِي الْمَقَامِ مَا تَقَدَّمَ فِي الرَّابِعِ مِنْ شُرَاطِ الْوُضُوءِ، وَحُكْمُ الْخَلِيطَيْنِ كَحُكْمِ الْمَاءِ. (السيستاني).

غسلته (١)، ومحلّ الغسل والسّدّه، والفضاء الذى فيه (٢) جسد الميّت،

ص: ١٠٧

١-١. على الأحوط فيهما. (أحمد الخونسارى).

٢-٢. فى شرطيه إباحه الفضاء فى صحّه الغسل نظر. (آقاضياء).

وإباحه السدر والكافور. وإذا جهل بغصبيه أحد المذكورات أو نسيها (١) وعلم بعد الغسل (٢) لا تجب إعادته، بخلاف الشروط السابقة فإنّ فقدما يوجب الإعادة، وإن لم يكن عن علم وعمد.

الغسل بالمغصوب نسياناً أو جهلاً

أفضليه تجريد الميت حين التمسيل أو أفضليته من وراء الثياب

(مسألة ١): يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب، ولو كان المغسّل ممثلاً، بل قيل: إنّه أفضل (٣)، ولكنّ الظاهر — كما قيل (٤): — إنّ الأفضل (٥) التجرد (٦) في غير العوره

ص: ١٠٨

- ١- ١. لو كان الناسى هو الغاصب، أو من لا يبالي بالغصب، ففيه تأمّل. (أحمد الخونسارى).
- ٢- ٢. إذا كان الجهل والنسيان عن عذر وقصور، لا حتى ما إذا كانا عن تقصير على الأحوط. (محمد الشيرازى).
- ٣- ٣. وهو الأظهر. (الميلانى، الروحانى). * وهو غير بعيد. (الخمينى). * فيه تأمّل، والتجرد أحوط لو لم يكن أقوى. (المرعشى). * بل أحوط، نعم، لو أتى بجميع الشرائط ومع ذلك طهر الثوب بعد كلّ غسل لا يبعد كونه من وراء الثياب أفضل. (محمد رضا الكلبايگانى). * وهو قوى. (زين الدين). * بل لا يبعد أن يكون ذلك أفضل من تغسيله مجرداً، بل قيل: هو الأقوى. (مفتى الشيعة). * وهو الأقرب. (السيستانى).
- ٤- ٤. فيه إشكال، بل منع. (الخوئى). * لم يثبت ذلك مع التمكن من الغسل الكامل من وراء الثياب. (السبزوارى). * فيه إشكال. (محمد الشيرازى). * بل الظاهر الأول. (حسن القمى). * لم يثبت ذلك. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. لم يثبت أفضليته إذا تمكّن من الغسل الكامل فى القميص. (الكوه كمرئى).
- ٦- ٦. لكن بقصد الرجاء. (حسين القمى). * فيه إشكال، بل الأفضل أن يكون من وراء الثوب، لروايات (الوسائل: باب ٢ من أبواب غسل الميت، الأحاديث: ١، ٦، ٧). تدلّ على ذلك، مع معاضدتها بادعاء الإجماع [عليه] (الخلافاً: ١/٦٩٢، كتاب الجنائز، المسألة ٤٦٩). (البجنوردى). * الأفضليه ممنوعه. (تقى القمى).

إجزاء غسل الميت عن غيره

(مسألة ٢): يجزى غسل الميت عن الجنابه والحيض، بمعنى أنّه لو مات جنباً أو حائضاً لا يحتاج إلى غسلهما، بل يجب غسل الميت فقط، بل ولا- رجحان (٢) في ذلك، وإن حكى عن العلامة (المنتهى: ١/٤٣٢، كتاب الصلاة: في تغسيل الميت). رجحانه (٣).

تغسيل الميت قبل برده

(مسألة ٣): لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده وإن كان أحوط (٤).

حرمة النظر إلى عوره الميت

(مسألة ٤): النظر إلى عوره الميت حرام، لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله.

ص: ١٠٩

١- ١. بل الظاهر الأول. (الحكيم).

٢- ٢. رجحان إتيانه رجاء لا إشكال فيه. (الإصطهباناتي). * إلا إذا أتى به رجاء. (اللكراني).

٣- ٣. ويستفاد من بعض الأخبار (الوسائل: باب ٣١ من أبواب غسل الميت، الأحاديث: ٥، ٦، ٧، ٨). (الكوه كمرئي). * ويشعر إليه بعض الروايات. (المرعشي). * ويؤيده بعض الروايات، والأولى الإتيان به بقصد الرجاء. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. لا يُترك. (حسين القمي، مفتي الشيعة). * ينبغي عدم تركه. (المرعشي).

(مسألة ٥): إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب نبشه (١) لتغسيله

ص: ١١٠

١- ١. ما لم يستلزم هتكه، وإلا حرم. (آل ياسين). * حيث لا يكون فيه هتك لحرمة، أو ظهور رائحته، أو مشقه بتجهيزه. (كاشف الغطاء). * إن كان جديد الدفن بحيث لا يكون فيه هتك لحرمة، ولا إيذاء الناس برائحته، ولا مشقه في تجهيزه. (البروجردى). * إذا لم يوجب هتك حرمة، ولا وقوعاً في حرج، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * إذا علم بعدم تلاشى الجسد ونحوه. (الرفيعي). * إذا لم تطل المدّة بحيث يوجب هتك الميت، أو إيذاء الناس، أو مشقه في تجهيزه من جهة انتشار رائحته أو تناثر لحمه. (عبدالله الشيرازي). * إن لم يستلزم محذوراً آخر من هتك الميت، أو إيذاء الناس برائحته. (الشريعتمداري). * إذا لم يكن في نبشه محذور، كهتك حرمة الميت بواسطة فساد جثته، أو الحرج على الأحياء بواسطة رائحته أو تجهيزه، هذا في غير غصبيه الكفن، وأما فيها ففي مثل الفرض إشكال، والأحوط للمغصوب منه أخذ قيمة الكفن، نعم، لو كان الميت هو الغاصب فالظاهر جواز النش مع هتكه أيضاً. (الخميني). * بشرط عدم استلزامه محذوراً على الميت كهتكه، وعلى الأحياء كالتأذى من رائحته، وتوجه حرج أو ضرر عليهم. (المرعشي). * ما لم يمض زمان يوجب خروجه هتكه بتفرق أجزائه، أو ارتفاع رائحته، أو تناثر لحمه، وإلا فلا يبعد لزوم التأخير حتى يصير عظماً فيجرى عليه حكمه. (محمد رضا الكلبيكاني). * مع عدم محذور من هتك أو نحوه. (السبزواري). * إذا لم يوجب هتكاً لحرمة الميت، ولم يكن فيه حرج، وكذا في بقيه فروض المسألة. (زين الدين). * إذا لم يكن هتكاً للميت، ولا إيذاء للناس برائحته، ولا عسراً، وكذا في الدفن بلا تكفين أو حنوط، ومع الكفن الغصبي يراعى أهمّ المحذورين. (محمد الشيرازي). * ما لم يستلزم هتكه. (حسن القمي). * سيأتى الكلام في ذلك في المستثنيات من حرمة النش. (الروحاني). * إذا لم يستلزم هتك حرمة الميت، ولا إيذاء الناس برائحته. (مفتى الشيعة). * إذا لم يكن حرجياً ولو من جهة التأذى برائحته، وإلا فلا يجب إلا على من تعمّد ذلك، وكذا لا يجب بل لا يجوز إذا كان مستلزماً لهتك حرمة الميت فضلاً عما إذا كان موجباً لتقطع أوصاله. (السيستاني). * إذا لم يكن فيه هتك لحرمة، ولا موجباً لإيذاء الناس برائحته، ولم تكن مشقه في تجهيزه، وكذا في الفروع الآتية، نعم، في غصبيه الكفن إذا كان الغاصب هو الميت يجوز نبشه وإن كان موجباً لهتكه. (اللكراني).

أو تيمّمه. وكذا إذا ترك بعض الأغسال ولو سهواً، أو تبين بطلانها، أو بطلان بعضها. وكذا إذا دفن بلا تكفين أو مع الكفن الغصبى (١). وأمّا إذا لم يصلّ عليه أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها، بل يصلّى على قبره (٢).

أخذ الأجره على تغسيل الميّت

(مسأله ٦): لا يجوز (٣) أخذ الأجره (٤) على تغسيل الميّت، بل لو

ص: ١١١

-
- ١-١. يراجع المورد الأوّل من مستثنيات حرمة النبش. (زين الدين). * فيه تفصيل سيأتى فى مسوّغات النبش. (السيستانى).
 - ٢-٢. رجاء، كما سيأتى. (السيستانى).
 - ٣-٣. على الأحوط. (الخمينى).
 - ٤-٤. فيه تفصيل لا يسعه المقام، وما ذكر من التفصيل لا يخلو من مناقشه. (صدرالدين الصدر). * إذا لم تترتب عليه فائده راجعه إلى الميّت أو المستأجر، ولو كان نفس سقوط التكليف فى بعض الأوقات، أو صار متعيّناً عليه، وإلاّ ففى جوازه وجه قوى، وإن كان الأحوط الترك. (عبدالله الشيرازى). * بل يجوز وإن كان خلاف الاحتياط الراجح، فينبغى أن تُجعل الأجره بإزاء مقدمات الغسل. (الفانى). * على الأحوط. (حسن القمى، الروحانى، السيستانى). * القاعده تقتضى الجواز، لكنّ الاحتياط لا يترك. (تقى القمى).

كان داعيه على التمسيل أخذ الأجره على وجه ينافي قصد القربه (١) بطل الغسل أيضاً، نعم ، لو كان داعيه (٢) هو القربه وكان الداعى على الغسل (٣) بقصد القربه أخذ الأجره (٤) صح

ص: ١١٢

١- ١. الكلام فى هذه المسأله جوازاً ومنعاً لا يكون من حيث استلزام أخذ الأجره على الواجب انتفاء شرط من شرائطه، فعدم الجواز فى هذه الصوره مستند إلى فقدان قصد القربه. (الفانى).

٢- ٢. وكان ما يبذل له سبباً لأن يستعد نفسه؛ لانقداح هذا الداعى فيها. (الميلانى). * والظاهر أن مراده هو الداعى على الداعى الذى صرح به فى بعض المباحث. (اللكراني).

٣- ٣. تصوير الداعى على الداعى و تصحيح العباده به مشكل، والكلام هاهنا طويل لايسعه المقام. (البجنوردى). * بنحو الداعى على الداعى، أو الالتزام بصحه العمل لو كان الداعى إلى إتيانه أمر الشارع بإباحه أخذ تلك الأجره و غيرهما، و فى تحقيق الوجوه المتصوره فى الباب كلام سيأتى، و كذا فى دفع مناقشه أن المعتبر فى صحه العبادات كونها على وجه قربى بحيث يوجب استحقاق فاعلها المثوبه، و أخذ الأجره يوجب عدم استحقاقه إياها من البارى سبحانه، فكيف يكون هذا العمل قريباً وصحيحاً؟. (المرعشى). * هذا مبنى على كفايه مطلق قصد القربه وتحققه، وإن كان منشأ حصوله أغراض أخرى، فيكون من قبيل الداعى على الداعى، فيأتى بالعمل قرباً إلى الله وداعيه على العمل أخذ الأجره. والإشكال فيه (أولاً: بعدم إمكان فرضه، وثانياً: عدم استحقاقه الثواب من المولى) مردود فى محله. (مفتى الشيعه).

٤- ٤. قصد القربه مع أخذ الأجره لا- يجتمعان، سواء كانت هى الداعى أو داعى الداعى، فإن داعى الداعى فى الحقيقه هو الداعى. (كاشف الغطاء). * لم يظهر لى معنى محصل لذلك. (البروجردى). * يعنى من باب الداعى إلى الداعى، لكن لا يخفى أن هذا لايجدى فى التصحيح؛ إذ عروض العناوين للفعل: من كونه قريباً عبادياً، حسناً أو قبيحاً إنما هو باعتبار الغايه الأخيره المقصوده من الفعل. (الرفيعى). * مراده: تصحيحه بنحو الداعى على الداعى، ولا يبعد ذلك. (الخمينى).

١ - ١ . الظاهر عدم الفرق في منافاه قصد الأجره للعباديه بين الصورتين. (النائني، آل ياسين، جمال الدين الكلپايگاني). * فيه إشكال. (محمد تقى الخونسارى، الإصطهباناتى، الأراكى). * بل بطل، نعم، لو كان الداعى استحقاق الأجره واستحلالها صح، نظير التقرب بطواف النساء بداعى استحلالها. (الحكيم). * لا يخلو من الإشكال. (الشاهرودى). * لأن الأجره من قبيل الداعى على الداعى، فيأتى بالعمل قرباً إلى الله، وداعيه على العمل القربى أخذ الأجره، وفيه _ على فرض إمكان ذلك _ أنه يعتبر في صحه العباده إتيانها بوجه قربى بحيث يستحق الثواب على العمل عقلاً، وإذا أخذ الأجره من الغير فلا يستحق الثواب من المولى، فلا يكون مقرّباً، والحال أنه يعتبر في صحه العباده إتيانها بحيث توجب القرب ويستحق المثوبه. (الشريعتمدارى). * بل مشكل، وعلى الصّحّه لا وجه لحرمة الأجره. (محمد رضا الكلپايگاني). * مع تحقق قصد القربه. (السبزوارى). * الظاهر البطلان في كلتا الصورتين. (زين الدين).

٢ - ٢ . على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى، تقى القمى). * لم يثبت ذلك، وقد ذكروا في وجهه: أن المستفاد من أدله التجهيز المجانيه وكون ذلك حقاً على المكلفين، ولكنّه لم يعلم فرقه مع سائر الواجبات الكفائيه، نظير الصناعات والتجارات وغيرها، واستفاده المجانيه من أدله المسأله غير ظاهره، ربّما يدعى الإجماع على حكم المسأله، وهو غير معلوم، ولكن مع ذلك لا يُترك الاحتياط. (الشريعتمدارى). * لشبهه أن أدله التجهيز داله على أنه حق مملوك للميت على المكلفين، فالمجانيه مأخوذه فيه، فلا مساغ لأخذ الأجره عليه، أو غيره من الوجوه التى للنظر فيها مجال. (المرعشى).

غير الواجبه (١) فإنه لا بأس به (٢) حينئذٍ.

استعمال الميسور من الصدر والكافور عند تعذره

(مسأله ٧): إذا كان الصدر أو الكافور قليلاً جداً بأن لم يكن بقدر الكفايه فالأحوط خلط (٣) المقدار الميسور، وعدم سقوطه بالمعسور.

تنجس بدن الميت بعد الغسل أو أثنائه

(مسأله ٨): إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثنائه بخروج نجاسه أو نجاسه خارجه لا يجب معه إعادته الغسل، بل وكذا لو خرج منه

ص: ١١٤

١- ١. أو الكيفيات غير الواجبه. (الحكيم).

٢- ٢. بل هو الأحوط في المقام. (المرعشى).

٣- ٣. إذا كان بحيث لا يصدق على الماء ماء الصدر والكافور، وكان مستهلكاً لا يجب الخلط. (الكوه كمرئى). * بشرط صدق عنوانى ماء الصدر وماء الكافور، وإلا ففى فرض الاستهلاك وعدم الصدق لا ملزم للخلط، نعم، هو أحوط. (المرعشى). * ولا يُترك الاحتياط أيضاً بالتيمم مرتين: مره بدلاً عن الغسل الأول، ومرّه بدلاً عن الغسل الثانى، بل لا يُترك الاحتياط بتيمم آخر يقصد به ما فى الذمه. (تقى القمى). * الأولى. (الروحانى). * نعم، لو لم يصدق ماء الصدر والكافور من جهه استهلاكه فيه فلا يجب الخلط. (مفتى الشيعه). * فيما إذا لم يكن مستهلكاً بحيث لا يصدق عليه ماء الصدر وماء الكافور أصلاً. (اللكراني).

بول(١) أو منى، وإن كان الأحوط(٢) فى صورته(٣) كونهما فى الأثناء إعادته، خصوصاً إذا كان فى أثناء الغسل بالقراح، نعم، يجب إزاله تلك النجاسه عن جسده ولو كان بعد وضعه فى القبر(٤) إذا أمكن بلا مشقّه ولا هتك.

طهاره الآلات بعد كل غسل

(مسأله ٩): اللوح أو السرير(٥) الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله(٦) بعد كل غسل من الأغسال الثلاثه، نعم، الأحوط(٧) غسله لميت آخر(٨)، وإن كان الأقوى طهارته بالتبع(٩)، وكذا الحال

ص: ١١٥

- ١- ١. لو كان الخارج هو المني فلا يخلو الحكم من تأمل. (الميلانى).
- ٢- ٢. لا ينبغي تركه. (البروجردى، عبدالله الشيرازى). * تقدّم فى غسل الجنابه. (حسين القمى).
- ٣- ٣. إذا كان الخارج متيّاً. (الكوه كمرئى). * هذا الاحتياط لا يترك. (جمال الدين الكلپايگانى). * لا يترك. (الإصطهباناتى، مهدي الشيرازى). * لا يترك، خصوصاً فى المني. (الرفيعى). * لا يترك، خصوصاً لو كان الخارج متيّاً. (المرعشى). * خصوصاً فيما إذا كان الخارج متيّاً. (اللكراني).
- ٤- ٤. على الأحوط فى هذه الصوره. (الخمينى، السيستانى). * سواء كان قبل طّمه بالتراب أو بعده. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. قد تقدّم فى الطهاره التبعية ماله ربط بالمقام. (المرعشى).
- ٦- ٦. لإتمام غسل هذا الميت. (الفيروزآبادى).
- ٧- ٧. لا يترك، وكذا فى الخرقه. (مهدي الشيرازى).
- ٨- ٨. إن أُريد غسل ميت آخر قبل إتمام أغسال الميت الأول فالأقوى وجوب غسله، وإن أُريد بعد الإتمام فالأقوى عدم وجوبه، [والظاهر أنّ المقصود من المتن الوجه الأخير. (الفيروزآبادى). * لا- يترك هذا الاحتياط فى اللوح والخرقه ونحوهما. (مفتى الشيعة).
- ٩- ٩. الطهاره بالتبعيه فيه وفيما بعده محلّ إشكال، فلا يترك الاحتياط حتى يغسله بعد كل غسل. (أحمد الخونسارى). * الطهاره بالتبعيه فيه وفيما بعده محلّ نظر، فلا يترك الاحتياط حتى يغسله بعد كل غسل. (حسين القمى).

فى الخرقة (١) الموضوعه عليه (٢) فإنّها أيضاً تطهر بالتبع، والأحوط غسلها (٣).

فصل: فى آداب غسل الميت

وهى أمور (٤):

الأول: أن يجعل على مكان عالٍ من سرير أو دكّه أو غيرها، والأولى وضعه على ساجه، وهى السرير المتخذ من شجر مخصوص فى الهند، وبعده مطلق السرير، وبعده المكان العالى مثل الدكّه، وينبغى أن يكون مكان رأسه أعلى من مكان رجليه.

ص: ١١٦

١- ١. وغيرها ممّا جرت السيره على عدم غسله. (الميلانى).

٢- ٢. والثوب الذى يكون على الميت فى حال تغسيله، ويد الغاسل. (زين الدين).

٣- ٣. لا يُترك فيها وفى السدّه أيضاً إذا لم تنغسل مع الميت. (آل ياسين). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتى).

٤- ٤. وقد ذكر هنا ثلاثه وعشرين أمراً، واستفاده استحبابها ممّا ورد فى هذا الباب ممّا لا مجال لإنكاره، بل الأحوط عدم ترك بعضها ممّا لا قرينه داخله ولا خارجيه على خلاف ما هو الظاهر من أخبارها من الوجوب. (الشاهرودى). * لمّا كان بعضها غير ثابت لا بأس بإتيانها رجاءً. (الخمينى). * هى أكثر ممّا نقله. (المرعشى). * يؤتى بهذه الأمور برجاء المطلق. (زين الدين).

الثاني: أن يوضع مستقبل القبلة، كحاله الاحتضار، بل هو أحوط (١).

الثالث: أن ينزع قميصه من طرف رجله، وإن استلزم فتقه بشرط الإذن (٢) من الوارث (٣) البالغ الرشيد (٤)، والأولى أن يجعل هذا ساتراً لعورته (٥).

الرابع: أن يكون تحت الظلال من سقف أو خيمه، والأولى الأول (٦).

الخامس: أن يحفر حفيره لغسالته.

السادس: أن يكون عارياً (٧)، مستور العوره.

السابع: ستر عورته، وإن كان الغاسل والحاضرون ممن يجوز لهم

ص: ١١٧

١-١. لا يترك. (حسين القمّي، الحكيم، عبدالله الشيرازي، الآملی، حسن القمّي). * بل لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * استحباباً. (محمد الشيرازي، مفتي الشيعة).

٢-٢. على الأحوط. (الخميني).

٣-٣. بل ممن له الحَبَوَه، وهو الولد الأكبر إن كان، ومع عدمه فمن الورثه، ومع القصور فمن الولي. (السيستاني).

٤-٤. لاحتاجه إلى الاستئذان منه ولا من الولي إذا كان الوارث قاصراً. (زين الدين).

٥-٥. وإن لم ينظر إليها، أو كان الناظر ممن يجوز له النظر إليها. (مفتي الشيعة).

٦-٦. لا خصوصيه للسقف. (زين الدين).

٧-٧. قد تقدّم. (حسين القمّي). * إطلاق استحبابه محلّ نظر. (الكوه كمرئي). * تقدّم أنّ الأفضل أن يكون مستوراً. (الحكيم).

* مرّ ما فيه. (السبزواري). * تقدّم في المسألة الأولى من الفصل المتقدم: أنّ الأفضل تغسيل الميت من وراء الثياب. (زين الدين).

* فيه إشكال وقد تقدّم. (محمد الشيرازي). * بل مستوراً، كما تقدّم. (حسن القمّي).

الثامن: تليين أصابعه برفق، بل وكذا جميع (١) مفاصله (٢) إن لم يتعسر، وإلا تركت بحالها.

التاسع: غسل يديه قبل التمسيل إلى نصف الذراع (٣) في كل غسل ثلاث مرّات، والأولى أن يكون في الأوّل بماء السدر، وفي الثاني بماء الكافور، وفي الثالث بالقراح (٤).

العاشر: غسل رأسه (٥) برغوه السدر أو الخطمي، مع المحافظه على عدم دخوله في أذنه أو أنفه.

الحادى عشر: غسل فرجه (٦) بالسدر أو الأشنان ثلاث مرّات قبل التمسيل (٧).

ص: ١١٨

-
- ١-١. في غير الأصابع تأمل. (عبدالله الشيرازي). * تعميم الاستحباب بالنسبه إلى غير الأصابع مشكل. (المرعشى).
 - ٢-٢. استحباب تليين غير الأصابع غير ثابت. (البرجردى). * فما ذكره بعض أساتذتنا: بأنّ هذا غير معلوم وإنّما الثابت تليين الأصابع، ليس فى محلّه؛ لوجوده فى الروايه المنقوله عن الإمام الصادق عليه السلام . (مفتى الشيعة).
 - ٣-٣. وأفضل منه غسلهما إلى المرافق. (زين الدين).
 - ٤-٤. ينبغى عدم تركه. (المرعشى).
 - ٥-٥. يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).
 - ٦-٦. بلا مماسّه. (الحكيم). * بلا مماسّه ولا نظر. (زين الدين). * من غير مماسّه إذا كانت محرّمه. (السيستانی).
 - ٧-٧. فى خبر الكاهلى (الوسائل: الباب ٢ من أبواب غسل الميت، ح ٥): غسل فرجه قبل كل واحد من الأغسال الثلاثه: فى الأول بماء السدر والحرّض، وفى الثانى بماء الكافور والحرّض، وفى الثالث بماء القراح، والحرّض هو الأشنان . (زين الدين).

والأولى (١) أن يلفّ (٢) الغاسل على يده اليسرى خرقه ويغسل فرجه.

الثاني عشر: مسح بطنه برفق في الغسلين الأولين (٣)، إلا إذا كانت امرأه حاملاً (٤) مات ولدها في بطنها.

الثالث عشر: أن يبدأ في كل من الأغسال الثلاثة بالطرف الأيمن من رأسه.

الرابع عشر: أن يقف الغاسل إلى جانبه الأيمن (٥).

الخامس عشر: غسل الغاسل يديه إلى المرفقين، بل إلى المنكبين ثلاث مرّات في كل من الأغسال الثلاثة.

ص: ١١٩

-
- ١-١. بل الأحوط. (البروجردى، اللنكرانى). * بل الأفضل والأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى). * بل الأحوط لو لم يكن الأقوى لزومه. (الخمينى).
 - ٢-٢. الأولويّه إنّما هى باعتبار اليد اليسرى، وأمّا اللفّ على اليد فالظاهر لزومه. (حسين القمّى). * بل هو المتعين. (الرفيعى). * لزوم أصل اللفّ لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازى). * الأحوط عدم تركه. (المرعشى). * بل الأحوط، ولا يُترك. (السبزوارى). * بل الأحوط عدم مسّ الفرج باليد المجزّده. (محمد الشيرازى). * بل الأحوط فى غير الزوج والزوجه. (الروحانى).
 - ٣-٣. بل قبلهما. (السبزوارى). * أى قبلهما. (مفتى الشيعة).
 - ٤-٤. فيكره مسح، بطنها، كما يأتى فى المكروهات. (مفتى الشيعة).
 - ٥-٥. يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).

السادس عشر: أن يمسح بدنه عند التمسح بيده؛ لزيادته الاستظهار، إلا أن يخاف سقوط شيء من أجزاء بدنه، فيكتفى بصب الماء عليه.

السابع عشر: أن يكون ماء غسله ستّ قَرَب (١).

الثامن عشر: تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف أو نحوه.

التاسع عشر: أن يوضأ (٢) قبل كل (٣) من الغسلين (٤) الأولين (٥) وضوء

ص: ١٢٠

١- ١. أو سبع قَرَب. (الفيروز آبادي، عبد الهادي الشيرازي). * وفي جملة من الروايات: بسبع قَرَب، والأولى الإتيان بذلك رجاءً. (الكوه كَمَرُئي). * لعلّ الأولى سبع قَرَب. (الميلاني). * أو سبع، وقد مرّ أنّ الأولى رعايه هذا الأدب. (المرعشي). * وفي بعض النصوص: سبع قَرَب، كما تقدّم. (زين الدين). * أو سبع قَرَب. (الروحاني). * في جملة من الروايات: سبع قَرَب، والأولى الإتيان بذلك رجاءً. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. الظاهر أنّه قبل الغسل الأول. (الميلاني). * الأرجح اختصاص هذا المستحبّ بما قبل الغسل الأول، وإن لم يخصّ به فالأرجح استحبابه قبل كلّ من الأغسال الثلاثة. (المرعشي). * الأظهر قبل الغسل الأوّل فقط. (اللكراني).

٣- ٣. الاقتصار على وضوء واحد قبل الأغسال الثلاثة أو فوق بظواهر النصوص. (الفاني).

٤- ٤. في الاختصاص بالأوليين تأمل. (عبد الله الشيرازي).

٥- ٥. لا وجه للتخصيص بهما، بل الوجه: إمّا تخصيص الاستحباب بما قبل الغسل الأوّل، أو تعميمه للأغسال الثلاثة، والأظهر هو الأوّل. (البروجردى). * المتيقّن قبل الغسل الأوّل. (مهدي الشيرازي). * بل قبل الشروع في الأوّل منهما. (الحكيم). * بل قبل الغسل الأوّل وحده. (زين الدين). * بل هو مستحب قبل كلّ غسل، أو قبل الشروع في الأغسال الثلاثة؛ لاختصاصه بالأوليين. (مفتي الشيعة).

الصلاه، مضافاً إلى غسل يديه إلى نصف الذراع.

العشرون: أن يغسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة في كل غسل من الأغسال الثلاثة ثلاث مرّات.

الحادى والعشرون: إن كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجليه إلى الركبتين.

الثانى والعشرون: أن يكون الغاسل مشغولاً بذكر الله، والاستغفار عند

التغسيل، والأولى أن يقول مكرراً: «ربّ عفوك عفوك» (الوسائل: باب ٧ من أبواب غسل الميت، ح ٢)، أو يقول: «اللهم هذا بدن عبدك الموءمن، وقد أخرجت روحه من بدنه، وفترقت بينهما، فعفوك عفوك» (الوسائل: باب ٧ من أبواب غسل الميت، ح ١)، خصوصاً في وقت تقليبه. (١)

الثالث والعشرون: أن لا يُظهر (٢) عيباً في بدنه إذا رآه (٣).

ص: ١٢١

١-١. بل الدعاء معلوم في جميع الأحوال. (مفتى الشيعة).

٢-٢. بل يحرم على بعض التقادير. (تقى القمى). * وينبغي مراعاة هذا الأدب، فلا يُخبر بما رآه. (مفتى الشيعة).

٣-٣. إذا كان غيبه أو إهانته حُرّم. (محمد الشيرازي).

فصل: في مكروهات الغسل

الأول (١): إقعاده حال الغسل.

الثاني: جعل الغاسل إياه بين رجليه.

الثالث: حلق رأسه (٢) أو عانته.

الرابع: نتف شعر إبطيه.

الخامس: قصّ شاربه.

السادس: قصّ أظفاره، بل الأحوط تركه (٣) وترك الثلاثة قبله (٤).

السابع: ترجيل شعره.

ص: ١٢٢

١-١. هي أكثر ممّا سرده. (المرعشى).

٢-٢. الأحوط ترك هذا، وما يليه من الرابع والخامس والسادس. (المرعشى).

٣-٣. بل الأوجه. (حسين القمّي). * ينبغي ملاحظه هذا الاحتياط، بل لا يُترك. (الكوه كمرّثي). * لا يُترك. (البروجردى، عبدالهاده الشيرازى، الحكيم، الرفيعى، عبدالله الشيرازى، الخمينى، الآملّى، تقى القمّى، السيستانى، اللنكرانى). * إن لم يكن الأقوى. (الميلانى، حسن القمّي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الفانى). * لا يُترك فيه وفي الثلاثة قبله. (محمد الشيرازى). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لعلّ المنع أظهر. (الروحانى). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط. (مفتى الشيعة).

٤-٤. بل والخمسه قبله والأربعه بعده، بل والستّه بعده. (الشاهرودى). * لا يُترك هذا الاحتياط فيها جميعاً، وفي السابع والثامن، نعم، إذا كثر الوسخ تحت الظفر حتى منع من جريان الماء الواجب وجب تخليله. (زين الدين).

الثامن: تَخْلِيل ظَفْرِهِ (١).

التاسع: غَسَلَهُ بِالماءِ الحَارِّ (٢) بالنار، أو مطلقاً (٣)، إِلَّا مع الاضطرار.

العاشر: التَخَطَّى عَلَيْهِ حين التَّغْسِيل.

الحادى عشر: إرسال غسالته إلى بيت الخلاء، بل إلى البالوعة، بل يستحب أن يحفر لها بالخصوص حفيره، كما مرّ.

الثانى عشر: مسح بطنه إذا كانت حاملاً.

(مسأله ١): إذا سقط من بدن الميت شيء من جلد أو شعر أو ظفر أو سنّ يجعل معه في كفيه (٤) ويدفن، بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب حفظ السنّ الساقط ليدفن معه، كالخبر (الوسائل: باب ٧٧ من أبواب الحمام، ح ٢). الذى ورد: أَنَّ سَنًّا من أسنان الباقر عليه السلام سقط فأخذه، وقال: «الحمد لله»، ثم أعطاه للصادق عليه السلام، وقال: «ادفنه معي في قبري».

(مسأله ٢): إذا كان الميت غير مختون لا يجوز (٥) أن يختن بعد موته.

(مسأله ٣): لا يجوز تحنيط المَحْرَم بالكافور، ولا جعله في ماء غسله، كما مرّ، إِلَّا أن يكون موته بعد الطواف (٦).

ص: ١٢٣

١- ١. إِلَّا إذا كان الوسخ تحته زائداً على المتعارف فيجب إزالته حينئذٍ عمّا يعدّ من الظاهر، مع فرض مانعيته عن وصول الماء إلى البشرة. (السيستاني).

٢- ٢. إِلَّا في البرد فإنّه يوقيه ممّا يوقى نفسه. (محمد الشيرازي).

٣- ٣. ينبغى ترك الغسل به. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. على الأحوط. (الخوئي، حسن القمّي، تقي القمّي). * الأحوط ذلك. (المرعشي).

٥- ٥. على الأحوط. (الخميني).

٦- ٦. مرّ أنّه بعد السعى في الحجّ والتقصير في العمره. (الخميني). * تقدّم الكلام فيه آنفاً. (الخوئي). * بل بعد السعى للحجّ، وأمّا في العمره فبعد التقصير، وحينئذٍ يكون مُحِلًّا، لا مُحْرَمًا كما تقدّم. (الحكيم). * تقدّم الكلام فيه، وأنّ هذا الاستثناء لا يصح إِلَّا بعد السعى في الحجّ، وبعد التقصير في العمره. (الجنوردي). * وقد تقدّم أنّه بعد السعى في الحجّ، وبعد التقصير في العمره. (مفتى الشيعة). * قد مرّ أنّه بعد السعى في الحجّ وبعد التقصير في العمره. (اللكراني).

١ - ١. بل بعد سعى الحج وتقصير العمره. (حسين القمّي، مهدي الشيرازي، تقى القمّي). * بل بعد الطواف والسعى في تمام أنواع الحج، كما تقدّم، وقد مرّ تضعيف ما ذهب إليه بعض من جوّز تطييبه بالذريه. (المرعشي). * تقدّم التفصيل. (السبزواري). * بل بعد السعى في الحج، وبعد التقصير في العمره، كما تقدّم في المسأله التاسعه من فصل كيفيه الغسل للميت. (زين الدين). * بل بعد السعى في الحج فقط. (حسن القمّي).

٢ - ٢. بل بعد الطواف والسعى في الحج خاصه، كما تقدم. (الميلاني). * بعد التقصير والخروج منها، فلا مورد للاستثناء فيها حينئذٍ. (المرعشي). * بل بعد السعى في الحج، والإتمام في العمره على الأحوط، كما تقدّم. (محمد الشيرازي). * تقدم الكلام فيه. (السيستاني).

وجوب التكفين بالأثواب الثلاثة: المتزور والقميص والإزار

يجب تكفينه بالوجوب الكفائى (٢)، رجلاً كان أو امرأه أو خنثى أو صغيراً بثلاث قطع (٣):

الأولى: المتزور، ويجب أن يكون (٤) من السرّه إلى الركبه (٥)، والأفضل من (٦) الصدر إلى القدم.

الثانية: القميص، ويجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق (٧)،

ص: ١٢٥

١-١. وهو واجب كفائى كالتغسيل. (مفتى الشيعة).

٢-٢. مرّ الكلام فيه. (السيستانى).

٣-٣. فى تعينها تأمل، لكنّها أحوط. (تقى القمى).

٤-٤. بل الأقوى فيه وفى القميص كفايه الصدق العرفى، وإن كان الأحوط ما فى المتن إذا لم يكن صغير فى الورثه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأظهر فيه وفى القميص كفايه الصدق العرفى. (الشريعتمدارى). * التحديد المذكور فيه وفيما بعده مبنى على الاحتياط. (السيستانى).

٥-٥. القدر الواجب من المتزور ما صدق مسماه عليه عرفاً، وكذلك القميص، وما زاد فهو مستحب. (زين الدين). * بل الواجب فيه وفى القميص الصدق العرفى، وإن كان الأحوط ما ذكره المصنّف قدس سره. (محمد الشيرازى). * القدر المتيقّن من الواجب ما يسمّى فى العرف متزراً، وكذلك فى القميص. (حسن القمى).

٦-٦. بل الأحوط. (تقى القمى).

٧-٧. من الأمام والخلف. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط. (الخمينى، المرعشى، اللكرانى). * من الطرفين، فما هو المتعارف فى بعض البلاد من جعله من طرف الخلف إلى المنكبين لا وجه له. (محمد رضا الكلپايگانى).

الثالث: الإزار (٣)، ويجب أن يغطى (٤) تمام البدن، والأحوط (٥) أن يكون (٦) في الطول بحيث يمكن أن يشد طرفاه، وفي

ص: ١٢٦

١-١. غير معلوم. (الخميني). * بل الأحوط. (تقى القمي).

٢-٢. بل لا يترك الاحتياط فيه بملاحظه بعض النصوص، وإن كان المشهور خلافه. (آقاضياء). * كما قيل. (الحكيم). * على الأحوط. (المرعشي). * هذا الحكم ليس موجوداً في الدليل، فضلاً [عن] أن يكون أفضل، وإنما الموجود تغطيه الصدر والرجلين بالقميص. (مفتي الشيعة).

٣-٣. الواجب في القطع الثلاث مسماها، واعتبار كون الثاني قميصاً لا- ثوباً يقوم مقامه أحوط. (الجواهرى). * يعبر عنه في كلمات الفقهاء والروايات باللفافه. (مفتي الشيعة).

٤-٤. بل يجب أن يكون طوله زائداً على طول الجسد، وعرضه بمقدار يمكن أن يوضع أحد جانبيه على الآخر ويلفّ عليه بحيث يستر جميع الجسد. (الخميني). * لازم تغطيه تمام البدن في حال الاضطجاع أن يكون الطول أزيد من طول الجسد؛ للزوم تغطيه باطن الرجلين أيضاً، بخلاف حال القيام أو الجلوس، وأما العرض فاللازم أن يكون بمقدار يوضع أحد جانبيه على الآخر. (اللكراني).

٥-٥. بل لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * بل الأقوى حفظاً للساتريه عاده. (آقاضياء).

٦-٦. بل لا يخلو من القوه. (الإصطهباناتي). * لا يترك. (المرعشي).

العرض (١) بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر، والأحوط أن لا يحسب (٢) الزائد (٣) على القدر الواجب (٤) على الصغار (٥) من الورثة (٦)، وإن أوصى به أن يحسب من الثلث.

حكم تعذر بعض أثواب الكفن

وإن لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور (٧). وإن دار الأمر

ص: ١٢٧

- ١-١. بل هو الأقوى فيه وفي الطول. (محمد تقي الخونساري، الأراكي).
- ٢-٢. وإن كان الأظهر كون المقدار المتعارف من أصل المال. (الكوه كمرئي).
- ٣-٣. وإن كان جواز احتسابه من أصل التركة غير بعيد. (الإصفهاني). * لا- فرق في لزوم مراعاة هذا الاحتياط بين الصغار والكبار، إلا- في أن رضا الصغار بالزائد لا- أثر له، بخلاف الكبار فبرضاهم يرتفع المحذور. (البجنوردي). * بل الأقوى جواز احتسابه من أصل التركة. (أحمد الخونساري). * لا- بأس باحتسابه من أصل المال في المقدار المتعارف ولو كان زائداً على الواجب. (الشريعتمداري). * الأظهر إخراج المقدار المتعارف من أصل التركة. (المرعشي). * لكن الأقوى جواز الاحتساب من الأصل بمقدار يستحب. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٤-٤. وإن كان الأقوى جواز احتساب الزائد بالمقدار المتعارف من أصل التركة. (السيستاني).
- ٥-٥. ولا على الكبار إلا برضاهم. (الحكيم). * ويسترضى عن الكبار. (الخميني). * وكذا على الكبار الكارهين. (المرعشي).
- ٦-٦. ولا على من لا يرضى من كبارهم. (الميلاني). * ورضا الكبار بالنسبة إلى سهامهم أيضاً. (السبزواري). * ولا على الكبار إلا برضاهم. (زين الدين). * جواز العمل بما تعارف من المستحبات _ لا مطلقاً _ غير بعيد. (محمد الشيرازي).
- ٧-٧. على الأحوط فيه وفيما بعده. (الخوئي، حسن القمي، الروحاني). * على الأحوط فيه وفي الفروع الآتية في المقام. (تقي القمي).

بين واحده من الثلاث تُجعل إزاراً، وإن لم يمكن فثوباً(١)، وإن لم يمكن إلاّ مقدار ستر العوره تعين(٢). وإن دار بين القُبُل والدُبُر يقدّم الأوّل(٣).

نَيْه التَكْفِين

(مسأله ١): لا يعتبر في التكفين قصد القربه وإن كان أحوط(٤).

اعتبار حصول الستر بتمام الأثواب أو بكل واحد منها

(مسأله ٢): الأحوط(٥) في كلّ(٦) من القطعات أن يكون وحده ساتراً لما تحته، فلا يكتفى بما يكون حاكياً له(٧) وإن حصل الستر بالمجموع(٨).

نعم، لا يبعد(٩) كفايه ما يكون ساتراً من جهه طليه بالنشاء ونحوه لا بنفسه، وإن كان الأحوط(١٠) كونه كذلك بنفسه.

ص: ١٢٨

١ - ١. أى قميصاً. (البروجردى، الخمينى). * أى قميصاً مع الإمكان. (محمد رضا الكلبيغانى). * أى قميصاً، لا- مئزراً. (المرعشى). * يعنى قميصاً. (زين الدين). * أى قميصاً، فإذا دار الأمر بين المئزر والقميص يقدّم القميص. (مفتى الشيعة). * أى قميصاً. (اللكراني).

٢ - ٢. على الأحوط. (آل ياسين).

٣ - ٣. على الأحوط، وإن كان التخيير غير بعيد. (محمد الشيرازى).

٤ - ٤. لا يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). * لا يُترك. (الإصطهباناتى). * لا يُترك جداً. (الرفيعى).

٥ - ٥. لا يُترك. (محمد رضا الكلبيغانى).

٦ - ٦. الأقوى كفايه الستر بالمجموع. (الشاهرودى). * الأظهر كفايه حصول الستر بالمجموع. (الروحانى).

٧ - ٧. الأقوى الكفايه إذا حصل الستر بالمجموع. (زين الدين).

٨ - ٨. الأظهر كفايته. (السيستانى).

٩ - ٩. بل لا يخلو من قوه، ولا وجه يعتدّ به للاحتياط. (مفتى الشيعة).

١٠ - ١٠. لا- وجه لهذا الاحتياط، نعم، الأفضل اختيار القطن. (الشاهرودى). * هذا الاحتياط غير واضح الدليل. (محمد الشيرازى).

(مسألة ٣): لا يجوز التكفين بجلد الميتة (١)، ولا بالمغصوب ولو في حال (٢) الاضطرار (٣)، ولو كُفّن بالمغصوب وجب نزع (٤) بعد الدفن (٥) أيضاً.

ص: ١٢٩

- ١- ١. على الأحوط في الميتة إن لم تكن نجسه، أمّا مع الانحصار فالأحوط التكفين بها وإن كانت نجسه. (حسن القمّي). *
على الأحوط. (تقى القمّي). * حتى مع الانحصار والاضطرار. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. على الأحوط في جلد الميتة في تلك الحالة، وإن كان الجواز فيها لا يخلو من قوّه. (الخميني).
- ٣- ٣. الأحوط التكفين بجلد الميتة في حال الاضطرار. (الحكيم). * راجع إلى المغصوب، لا- إليه وإلى الميتة؛ لأنّه يجب التكفين بالميتة في حال الاضطرار. (البجنوردی). * هذا في المغصوب، وأمّا في جلد الميتة فالأحوط وجوباً التكفين به. (الخوئي). * على إشكال في جلد الميتة. (محمد الشيرازي). * على الأحوط في جلد الميتة. (حسن القمّي). * بل يجب التكفين بجلد الميتة مع صدق الثوب عليه في حال الاضطرار على الأحوط، والأحوط ترك التكفين به في حال الاختيار وإن كان طاهراً. (السيستاني). * في المغصوب، وأمّا في جلد الميتة فالأحوط التكفين به في تلك الحال مع صدق الثوب عليه. (اللكراني).
- ٤- ٤. على المباشر. (الحكيم). * على المباشر، وأمّا وجوبه لغيره محلّ تأمل. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. قبل طمعه أو بعده إن لم يرَضَ المالك ببقائه. (مفتى الشيعة). * فيه تفصيل سيأتي في مسوِّغات النّش. (السيستاني).

(مسألة ٤): لا يجوز اختياراً التكفين بالنجس (١)، حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط (٢)، ولا بالحريير الخالص (٣) وإن كان الميت طفلاً (٤) أو امرأه (٥)، ولا بالمذهب (٦)، ولا بما لا يؤكل لحمه (٧)، جلدًا كان أو شعرًا أو وبرًا

ص: ١٣٠

١- ١. على الأحوط فيه وفيما بعده. (تقى القمّي).

٢- ٢. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * الأتقى. (الحكيم). * إن لم يكن الأتقى. (الميلانى). * بل الأتقى. (الخميني، السبزواري). * لا يترك. (المرعشى). * بل الأظهر ذلك. (الخوئي). * بل هو الأتقى. (زين الدين). * بل الأظهر. (محمد الشيرازي). * بل على الأتقى. (مفتى الشيعة، السيستاني).

٣- ٣. بل وفي غير الخالص، إلّا مع كون الخليط أكثر منه على الأقرب. (حسين القمّي). * بل مطلقاً، إلّا أن يكون خليطه أكثر. (مهدى الشيرازي). * بل وغير الخالص، إلّا بالمخلوط قليلاً على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * وكذا غير الخالص إذا كان الحريير أكثر من الخليط، كما سيأتى. (المرعشى). * على الأحوط فيه وفيما بعده وبعد بعده. (حسن القمّي).

٤- ٤. على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

٦- ٦. على الأحوط. (الخميني). * على الأحوط فيه وفي أجزاء ما لا يؤكل لحمه. (زين الدين). * على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

٧- ٧. على الأحوط. (الجواهرى، الكوه كمرئى، الروحانى). * على الأحوط فيه وفي المذهب. (الخوئي). * على الأحوط فيهما. (محمد الشيرازي). * الحكم فيهما مبنى على الاحتياط. (السيستاني).

والأحوط (١) أن لا يكون (٢) من جلد المأكول (٣)، وأمّا من وبره وشعره فلا بأس، وإن كان الأحوط فيهما (٤) أيضاً المنع، وأمّا في حال الاضطرار فيجوز بالجميع (٥).

صور الدوران بين أفراد ما لا يجوز التكفين به اختياراً

(مسألة ٥): إذا دار الأمر في حال الاضطرار (٦) بين جلد

ص: ١٣١

- ١-١. إذا عمل على نحو يصدق عليه الثوب لا بأس به على الأقوى. (الخميني). * الأولى. (الفيروزآبادي).
- ٢-٢. بل الأولى فيه، وفي الأحوط التالي إذا صدق عليه الثوب. (محمد الشيرازي).
- ٣-٣. لا بأس به إن صدق الثوب عليه. (الكوه كمرئي). * الأقوى كفايته مع صدق الثوب عليه. (الفاني). * بشرط صدق الثوب عليه. (المرعشي). * بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين). * بل أظهر ذلك. (الروحاني). * أظهر الجواز مع صدق الثوب عليه عرفاً. (السيستاني). * الظاهر أنّه لا مانع منه مع صدق الثوب عليه. (اللكراني).
- ٤-٤. لا بأس بتركه. (الكوه كمرئي). * الأفضل. (الفاني). * استحباباً. (مفتي الشيعة).
- ٥-٥. بل يجب وإن كان في التحرير تأمل. (الحكيم). * المراد بالجواز عدم المنع وحصول التكفين، وإلا فيجب في تلك الحالة، لا أنّه يجوز فعله وتركه. (الجنوردي). * لعل المراد (فيجب بالجميع) وهو أحوط في التحرير والجلد بل النجس، وأقوى في الباقي. (زين الدين).
- ٦-٦. الحكم في فروض هذه المسألة محل تأمل، ويمكن القول بلزوم الجمع فيها بين طرفي التردد؛ نظراً إلى العلم الإجمالي بوجوب تكفينه، واحتمال تعيين بعضها بالخصوص. (حسين القمّي). * صور الدوران لا تخلو من إشكال، ومقتضى العلم الإجمالي وجوب الجمع بين المحتملات. (الحكيم). * الحكم في شقوق هذه المسألة محل إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع في صور الدوران. (أحمد الخونساري). * إذا دار الأمر بين المتنّجس وبقيه المذكورات فالأحوط الجمع، وإذا دار بين التحرير وغير المتنّجس قدّم الثاني، وفي غيرهما من الصور لا يبعد التخيير. (الخوئي). * في جميع صور الدوران الأحوط الجمع بين المحتملات. (حسن القمّي).

١- ١. إذا عمل على نحو لا يصدق عليه الثوب لا يقدم على غيره لدى الدوران، وإلا فيجوز حال الاختيار كما مر. (الخميني). *
إذا صدق عليه اسم الثوب جاز التكفين به اختياراً، كما تقدم، وإلا فلا يجوز، بل يقدم غيره عليه. (السيستاني). * بناءً على المنع عنه في حال الاختيار. (اللكراني).

٢- ٢. في لزوم الترتيب المذكور نظر، سيما في تقديم جلد المأكول، بل لا- يبعد تأخيره عن الجميع ولو قلنا فيها بالتخير. (صدرالدين الصدر). * بالشرط المذكور. (المرعشي). * فيما صدق عليه الثوب. (محمد الشيرازي). * بناءً على تنجز العلم الإجمالي يكون مقتضى الاحتياط لزوم الجمع في الفروض المذكورة بين طرفي التردد. (تقي القمي). * بل الحرير يقدم عليه، وكذا يقدم على النجس. (الروحاني).

٣- ٣. بل لا يبعد تقديم غير المأكول، وكذا في الصورة الثانية. (الكوه كمرئي). * جميع ما ذكره في وجوه الترجيح في صور الدوران استحسنات لا اعتبار بها، ومقتضى العلم الإجمالي وإن كان هو الجمع ولكن بعد أن علمنا بأن الشارع لم يوجب الجمع، بل لم يجوز لتضييع المال واكتفى بأحد المحتملات فلا- محاله يكون الحكم هو التأخير في الجميع، إلا- أن يكون هناك ما يحتمل تعيينه من دون تطرق هذا الاحتمال في الآخر، وقلنا بعدم وجود إطلاق في الباب يرفع هذا الاحتمال، فيتعين ذلك حينئذ. (الجنوردي). * ما ذكر من وجوه الترجيح في فروض المسألة محل تأمل، فإن أمكن الجمع وجب، وإن لم يمكن تأخير، إلا أن يعلم أهميه البعض، أو يحتمل فیتعین. (زين الدين). * الأحوط في صورته الدوران الجمع؛ قضاءً لحق العلم الإجمالي. (الآملی).

١- ١. الأقوى تقديم النجس. (الجواهرى). * بل الحرير، خصوصاً إذا كان الميت امرأه. (الفيروز آبادى). * بل لا يبعد تقديم غير المأكول، وكذا فى الصورة الثانية. (الكوه كمرئى). * الأحوط مع إمكان الجمع بينهما الجمع. (الإصطهباناتى). * هذا هو الأقوى. (البروجردى). * فى تقديم النجس على وبر ما لا يؤكل فضلاً عن وبر ما يؤكل تأمل. (الشاهرودى). * بل تقديم غير المأكول أقرب، كما أنه فى صورة الدوران بين الحرير وغير المأكول الأقرب تقديم غير المأكول أيضاً. (الشريعتمدارى). * بلا إشكال فيه. (الخمينى). * بشرط عدم سرايه النجاسه منه إليه، والأحوط الجمع بينه وبين ما قابله. (المرعشى). * وجه الترجيح فيه وفيما بعده غير معلوم. (محمد رضا الكلپايگانى). * وهو الأقوى. (السبزوارى). * التخيير بين الحرير والنجس، وتقديم غير المأكول على النجس والحرير غير بعيد. (محمد الشيرازى). * بل يقدم الحرير فى الفرض الأول، وتقدم أجزاء غير المأكول فى الفرض الثانى، وكذا فى الصورة الآتية، ولو دار الأمر بين النجس والمتنجس قدم الثانى. (السيستانى). * وهذا هو الظاهر، وإن كان الأحوط الجمع مع إمكانه. (اللكرانى).

إشكال(١). وإذا دار بين الحرير وغير المأكول(٢) يقدّم الحرير(٣)، وإن كان لا يخلو من إشكال(٤) في صورته الدوران بين الحرير وجلد غير المأكول(٥). وإذا دار بين جلد غير المأكول وسائر أجزائه يقدّم سائر

ص: ١٣٤

١ - ١. لا- إشكال في تقديمه عليهما مع عدم سرايه النجاسه. (جمال الدين الكلبيكاني). * ضعيف. (الفاني). * قد مرّ أنّ الأحوط الجمع. (المرعشي). * على الأظهر يقدّم النجس مع عدم سرايته، ثم الحرير، ثم أجزاء غير مأكول اللحم، والإشكال ضعيف، وكذا ما يقال، والأحوط هو الجمع. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. بل الوجه التخيير. (الرفيعي).

٣ - ٣. تقديمه غير واضح، ولا يبعد التخيير. (البروجردى). * على الأحوط. (الخميني). * على الأحوط، وسيأتي منه رحمه الله في لباس المصلّي تقديم غير المأكول على الحرير في الصلاة. (السبزواري). * الأقوى التخيير بينهما. (الروحاني). * سيأتي من المصنّف في لباس المصلّي تقديم غير المأكول على الحرير. (مفتى الشيعة). * محلّ إشكال، ولا يبعد التخيير مع عدم الجمع. (اللنكراني).

٤ - ٤. لا- وجه للتقديم، بل الظاهر التخيير بينهما. (جمال الدين الكلبيكاني). * احتمال تقديم الحرير لا- يخلو من قوّه. (المرعشي).

٥ - ٥. والإشكال في غير الجلد أقوى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا إشكال في تقديم الحرير. (الفاني). * الظاهر تقديم الحرير حينئذٍ؛ لأنّ المنع في الجلد من وجهين وفي الحرير من وجه واحد، بناءً على عدم حرمة إلباس الميت الحرير في غير الكفن. (السبزواري).

حكم التكفين بالحرير غير الخالص

(مسألة ٦): يجوز التكفين بالحرير غير الخالص (٢)، بشرط أن يكون الخليط أزيد من الإبريسم على الأحوط (٣).

يلزم إزاله ما لو تنجس من الكفن بغسله أو بقرضه

(مسألة ٧): إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت وجب إزالتها (٤)، ولو بعد الوضع في القبر (٥) بغسل (٦) أو بقرض (٧) إذا لم

ص: ١٣٥

- ١-١. لا يبعد التخيير فيه، وكذا في دوران الأمر بين أجزاء مالا يؤكل لحمه وبين المذهب. (السيستاني). * مع صدق الثوب على الجلد لا وجه للتقديم. (اللكراني).
- ٢-٢. ولا يبعد القول بالإطلاق، سواء كان الخليط أزيد من الإبريسم أم لا؛ لانصراف الدليل إلى المنع بالحرير المحض. (مفتي الشيعة).
- ٣-٣. استحباباً. (السبزواري، مفتي الشيعة). * بل على الأقوى. (السيستاني).
- ٤-٤. على وجه لا يستلزم محذوراً من هتك الميت أو غيره، وإلا لم يجب. (مهدى الشيرازي). * على الأحوط في جميع الخصوصيات المذكورة. (تقي القمي).
- ٥-٥. مع التحفظ على عدم استلزام توهين الميت. (حسين القمي). * قبل طمّه بالتراب أو بعده. (مفتي الشيعة).
- ٦-٦. إن لم يستلزم محذوراً، وإلا فالمتعين القرض. (المرعشي).
- ٧-٧. الأولى اختياره إذا وضع في القبر، وقد يلزم لو لزم من الخروج الوهن. (الخميني). * والأولى اختياره بعد الوضع، بل ربّما يلزم إذا استلزم الإخراج للوهن. (اللكراني).

يفسد الكفن (١)، وإذا لم يمكن وجب تبديله (٢) مع الإمكان.

حكم تجهيز الزوجه وشرائطه

(مسألة ٨): كفن الزوجه (٣) على زوجها ولو مع يسارها، من غير فرق بين كونها (٤) كبيرة أو صغيرة، أو مجنونه أو عاقله، حرّه أو أمه، مدخوله أو غير مدخوله، دائمه أو منقطعه (٥)، مطيعه أو

ص: ١٣٦

- ١-١. نعم، لو كان القرض موجباً لزوال صدق الكفن يتعين التبديل. (مفتى الشيعة).
- ٢-٢. الأقوى عدم وجوب التبديل، وإن كان أولى وأحوط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * ويحتمل جواز دفنه كما هو. (الفانى). * على الأحوط. (تقى القمى).
- ٣-٣. أصل الحكم والفروع المتفرعه عليه كلها مبنيه على الاحتياط. (تقى القمى).
- ٤-٤. الحكم فى المنقطعه القصيره مدتها والناشزه محل تأمل. (حسين القمى).
- ٥-٥. عدم وجوب كفن المنقطعه لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * فى إطلاقه حتى فيما إذا كانت مدّه نكاحها قصيره جداً تأمل، وكذلك فى المطلّقه الرجعيه. (الإصفهاني). * على إشكال، لا سيّما إذا انتهت مدّتها قبل التكفين. (آل ياسين). * فى وجوب كفن المنقطعه والناشزه نظر، أقربه المنع. (كاشف الغطاء). * فيها وفى الناشزه إشكال. (البروجردى). * فى المنقطعه القصيره المدّه والناشزه والمطلّقه تأمل. (مهدى الشيرازى). * فيها إذا كانت المدّه قصيره، وفى الرجعيه، بل وفى الناشزه تأمل. (عبدالله الشيرازى). * فى المنقطعه إذا كانت مدّه نكاحها قصيره، والناشزه والمطلّقه الرجعيه تأمل إشكال. (الشريعتمدارى). * فيها إشكال إذا كانت مدّتها قصيره جداً. (الخمينى). * فى المنقطعه والناشزه إشكال. (محمد رضا الغلپايگانى). * وإشكال بعضهم فيها مطلقاً أو فى صورته قصر مدّه الانقطاع ضعيف لا يعبأ به. (المرعشى). * فى المنقطعه خصوصاً إذا كانت مدّتها قصيره، وكذا فى الناشزه إشكال. (الأملى). * على إشكال مع قصر مدّه الانقطاع جداً. (السبزواري). * يشكل الحكم فى المنقطعه التى تنقضى مدّتها قبل التكفين، وفى المطلّقه الرجعيه التى تنقضى عدّتها قبل التكفين كذلك. (زين الدين). * على الأحوط، وكذا فى الناشزه والرجعيه. (محمد الشيرازى). * على الأحوط فيها إذا قصرت المدّه، أو انتهت قبل التكفين، وكذلك المطلّقه إذا انقضت العدّه قبل التكفين. (حسن القمى). * فيه تأمل، خصوصاً إذا كانت المدّه قصيره. (مفتى الشيعة). * فيها إشكال، خصوصاً إذا كانت المدّه قصيره، وكذا فى الناشزه. (اللكراني).

ناشزه(١)، بل وكذا المطلّقه الرجعيّه(٢) دون البائنه، وكذا فى الزوج لا فرق بين الصغير والكبير، والعاقل والمجنون، فيعطى الوليّ من مال المولّى عليه.

(مسأله ٩): يشترط فى كون كفن الزوجه(٣) على الزوج أمور:

أحدها: يساره(٤)، بأن يكون له ما يفى به أو بيعضه، زائداً

ص: ١٣٧

١- ١. وتخصيص بعضهم بغيرها لا وجه له. (المرعشى). * على الأحوط فى المنقطعه والناشزه. (الخوئى). * على الأحوط فيها وفى المنقطعه. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. على إشكال فيما إذا انقضت عدّتها قبل التكفين. (آل ياسين).

٣- ٣. بل مطلقاً على الأحوط، بشرط الإمكان وعدم الحرج. (تقى القمى). * لا يشترط ممّا ذكره قدس سره إلّا الثانى، نعم، إذا كان بذل الكفن _ ولو بالاستدانه أو فكّ الرهن أو نحوه _ حرجياً على الزوج سقط عنه، وكذا إذا عمل بالوصيه فيما إذا أوصت به فيكون كما إذا تبرّع الغير به. (السيستانى).

٤- ٤. اشتراط اليسار المعتبر فى وفاء الدين محلّ تأمل، نعم، يشترط أن لا يكون حرجياً. (الجواهرى). * بل يكفى تمكّنه منه ولو بقرض ونحوه مع عدم الحرج على الأحوط إن لم يكن أقوى، وعليه فلا- يكون الحجر وتعلّق حقّ الغير بماله مانعاً من كونه عليه مطلقاً. (آل ياسين). * بل مطلق تمكّنه بدون حرج على الأظهر، ومنه يظهر النظر فى بعض ما ذكره من الشرائط. (صدرالدين الصدر). * لا يبعد وجوب بذله ولو بالاستقراض إذا لم يكن حرجياً، وكذا عند فقد الشرط الثالث والرابع. (الحكيم). * الأقوى اعتبار أن لا يكون عليه عسر وحرج فى تحصيله ولو بالاستدانه ومنه يتبيّن الحال فى الثالث والرابع. (الميلانى). * اعتبار اليسار فى غير مورد الحرج لا يخلو من شائبه إشكال. (الخوئى). * يجب عليه بذل كفن زوجته وإن كان معسراً، بالاستقراض ونحوه، إلّا إذا تعدّر عليه البذل أو لزم الحرج، وكذا إذا كان محجوراً عليه أو كان ماله متعلّقاً لحقّ الغير من رهن أو غيره. (زين الدين). * وجوب البذل ولو بالاستقراض غير الحرجى ليس بعيداً، وكذا الكلام فى الشرطين الثالث والرابع. (محمد الشيرازى). * فيه وفى الثالث والرابع إشكال ما لم يستلزم الحرج. (حسن القمى). * الأظهر لزوم الاستقراض مع عدم اليسار، إلّا- إذا تعدّر أو كان حرجياً. (الروحانى).

١- ١. بل عن مقدار يلزم من صرفه العسر والخرج على الأحوط. (حسين القمّي). * إذا تيسر له الاستقراض وكان واثقاً بأدائه من دون مشقّه أمكن القول بوجوبه عليه. (الفانى). * لا- يبعد وجوب بذله ولو بالاستقراض ما لم يكن حرجياً؛ ضروره أنّ هذا التكليف متوجّه إلى الزوج ابتداءً، ولا يكون تحميلاً من الغير كي يسقط عند الإعسار، وكذلك الأمر عند فقد الشرط الثالث والرابع. (الآملی). * مقتضى المرتكزات: أنّ كفن المرأة نحو حقّ على الزوج، فيكون من قبيل الإنفاقات الواجبه، وعليه تُنزل الأدله الشرعيّه، وحينئذٍ يسقط الشرط الأول والثالث والرابع، فيجب عليه حينئذٍ الاستقراض مع عدم الحرج، وعلى الحاكم إجراؤه إن كان محجوراً عليه، ما لم تقسّم أمواله على الغرماء. (السبزواری).

الثانى: عدم تقارن موتها.

الثالث: عدم محجوريه الزوج(٢) قبل موتها بسبب الفلّس.

ص: ١٣٩

١- ١. فى المسأله مجال التأمل. (آقاضياء).

٢- ٢. أقول: مجرّد محجوريته عن التصرف فى ماله لا يوجب سقوط كفنها عن عهده، فيصلر حينئذ حاله حال إعساره، فيجىء فيه إشكال ثبوته على الزوجه؛ نظراً إلى منع كون الزوجه فى هذا التكليف متحمله من قبل الغير، بل هو تكليف متوجه إلى الزوج بدواً، فيعساره أو عدم لزومه عليه من جهة أخرى لا يتوجه التكليف إلى الزوجه، كما لا يخفى. (آقاضياء). * لا يبعد كونه من نفقاته الواجبه التى يجريها له الحاكم من أمواله المحجوره، الممنوع من التصرف فيها. (كاشف الغطاء). * لا يبعد القول بأنه من إنفاقاته الواجبه التى يجب على الحاكم إجراؤها عليه من أمواله، ما لم تقسم على غرمائه، وإن كان هو محجوراً عن التصرف فيها. (البرجردى). * محجوريته لا توجب سقوطه عنه، فينفقه الحاكم من أمواله كسائر إنفاقاته الواجبه. (مهدي الشيرازى). * ويمكن القول بثبوت الكفن على الزوج، وكونه من إنفاقاته الواجبه، أو رضى الديان أو بعضهم فى حصته. (الرفيعى). * لا يبعد القول بأنه من إنفاقاته الواجبه، فما لم تقسم أمواله على غرمائه يخرج الكفن منها، وإن كان هو محجوراً عن التصرف فيها. (أحمد الخونسارى). * فى سقوطه بالمحجوريه إشكال، بل عدم السقوط والتكفين بإذن الحاكم لا يخلو من وجه. (الخمينى). * فيه إشكال، بل لا يبعد كونه كسائر إنفاقاته الواجبه، فعلى الحاكم إجراؤها عليه من أمواله قبل قسمه الأموال بين الغرماء. (محمد رضا الكلبيگانى). * كون مجرّد المحجوريه سبباً لسقوط التكليف أو العهده محل تأمل وإشكال، نعم، هو لا يتصرف فى المال، بل هو وظيفه الحاكم إن قدم. (عبدالله الشيرازى). * احتمال إخراج ماله بإذن الحاكم قبل تقسيمه بين الغرماء لا يخلو من قوه. (المرعشى). * والأحوط وجوباً، بل لا يخلو من قوه فى صورته فقد أحد الشروط الثلاثه المتقدمه وجوب الاستقراض إذا أمكن بدون عسر ومشقه؛ لأن حق الكفن من الحقوق الإنفاقيه، وكذا فى صورته عدم العمل بوصيتها فى الكفن على الأحوط. (مفتى الشيعه). * الظاهر عدم السقوط بالمحجوريه، بل هو من الإنفاقات الواجبه على الحاكم من ماله قبل تقسيمه بين الغرماء، كأصل نفقه الزوجه فى حال الحياه. (اللكراني).

الرابع: أن لا يتعلّق به حقّ الغير (١) من رهن (٢) أو غيره.

الخامس : عدم تعيينها (٣) الكفن (٤)...

ص: ١٤٠

-
- ١-١ . محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * إذا لم يمكن فكّه ببعضه، أو كان في فكّه حرج أو ضرر. (الجواهرى). * هذا لا يمنع عن وجوب البذل إذا تمكّن من الاستقراض. (الروحاني).
- ٢-٢ . إذا لم يمكن فكّه ببعضه، أو كان في فكّه حرج أو ضرر. (الإصطهباناتي). * إذا كان جميع أمواله مرهونه ولا يمكن فكّها بعضها بنحو من الأنحاء فيدخل حينئذٍ في شرط اليسار. (عبدالله الشيرازي).
- ٣-٣ . يعنى فيما يعمل بالوصيّة، وإلا فلا يسقط عن الزوج. (حسين القمّي). * سقوطه عن الزوج بمجرد الوصيّة قبل العمل بها محلّ تأمل، وإن كانت نافذه. (صدرالدين الصدر). * فيما يكون التعيين يترتب عليه العمل. (الميلاني).
- ٤-٤ . الوصيّة لا توجب نفى الحق عن الزوج، نعم العمل بها يوجب انتفاء الموضوع. (الآملی). * بمعنى سقوط الموضوع بالعمل بالوصيّة، لا سقوط الحقّ بمجردّها. (اللكراني).

١-١. إسقاط وصيتها بنفسها لحقها الذي يحدث لها على الزوج بعد موتها غير متجه، نعم، عمل وصيتها بها مسقط له؛ لانعدام موضوعه. (البرجودي). * لا يسقط بمجرد الوصية، إلا أن يعمل بها كما لو تبرع به غيره. (مهدى الشيرازي). * لا يبعد وجوب بذله على الزوج إذا لم يعمل بالوصية. (الحكيم). * بشرط العمل بها، وإلا فلا يسقط عن ذمه الزوج بصرف التعيين بالوصية، والوجه واضح. (البجنودي). * مجرد الوصية لا ينافي اشتغال ذمه الزوج بالكفن، نعم، لو عمل بها سقط عنه؛ لانعدام موضوعه. (أحمد الخونساري). * في سقوط حقها الحادث بالموت بالوصية وتقديمها مع عدم رضا الوارث أو وجود الصغار تأمل وإشكال. (عبدالله الشيرازي). * وجوب العمل بالوصية لا ينافي اشتغال ذمه الزوج بالكفن، فإن لم يعمل بالوصية يجب على الزوج، الكفن، وإن عمل بالوصية فيرتفع شرط الوجوب على الزوج، ويسقط عن ذمته بانعدام موضوعه، لا- بمجرد الوصية. (الشريعتمداري). * مجرد التعيين لا يوجب السقوط، نعم، لو عمل بالوصية يسقط بارتفاع الموضوع. (الخميني). * سقوطه عنه بمجرد الوصية مشكل، نعم، بعد العمل ينعدم الموضوع. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأقوى عدم السقوط عن ذمه الزوج بصرف الوصية، نعم، في صورته فرض العمل بها يسقط التكليف؛ لعدم بقاء المتعلق حينئذ، كما أن الحال في غير صورته الوصية فيما لو تبرع متبرع كذلك أيضاً. (المرعشي). * المدار في السقوط تحقق تكفيها خارجاً، سواء كان بالوصية أم بغيرها، ولا أثر لنفس الوصية من حيث هي. (السبزواري). * يجب على الزوج بذل الكفن، إلا- إذا عمل بوصيتها. (زين الدين). * إن نفذت الوصية، لا بمجرد ها. (محمد الشيرازي). * وعمل بوصيتها، وإلا فالأحوط أن يعطى الزوج. (حسن القمي). * مجرد الوصية لا يسقط الوجوب، نعم العمل بها يسقطه؛ لانعدام الموضوع به. (الروحاني). * إذا عمل بها، وإلا فمجرد الوصية من الزوجه لا يوجب سقوط الكفن، فإذا كُفنت بالوصية أو بالتبرع فحينئذ لا يجب الكفن على الزوج، كما يأتي. (مفتي الشيعة).

(مسألة ١٠): كفن المحلّله على سيّدها (١)، لا المحلّل له.

(مسألة ١١): إذا مات الزوج بعد الزوجه وكان له ما يساوى كفن أحدهما قدّم عليها (٢)، حتّى لو كان وضع عليها فينزع منها (٣)،
إلا إذا كان

ص: ١٤٢

١- ١. على الأحوط. (تقى القمّي).

٢- ٢. فى التقديم إشكال واضح، خصوصاً بعد الوضع عليها. (الفيروز آبادي).

٣- ٣. محلّ تأمل وإشكال. (آل ياسين). * فيه إشكال، بل الأقرب عدم النزاع. (عبدالهادهى الشيرازي). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (أحمد الخونساري). * مشكل جداً، فإنّ كفن المرأة على الزوج بمنزله الدين، وتكفينها بمنزله الوفاء وتعيين الدين، فلا يشمل قوله عليه السلام: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن، ثمّ الدين» (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، ح ١). لمثل ذلك، كما لا يخفى، وجواز تبديل الزوج الكفن بعد التكفين لو سلّم لا يدلّ على شيء؛ لجواز أن يكون ذلك من جهه ولايه الزوج. (الشريعتمداري). * فيه تأمل واضح؛ لاحتمال كون تكفين الزوج زوجته بمنزله أداء دينه بالنسبه إليها، فلا يشمل قوله عليه السلام: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن، ثمّ الدين، ثمّ الميراث» (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب كتاب الوصايا، ح ١). وإن كانت دعوى الانصراف متوجّهه. (المرعشى). * فيه تأمل وإشكال. (حسن القمّي).

بعد الدفن(١).

(مسألة ١٢): إذا تبرّع بكفنها متبرّع سقط عن الزوج(٢).

تجهيز غير الزوجه من واجبي النفقه

(مسألة ١٣): كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه(٣)، وإن كان ممّين يجب نفقته عليه، بل في مال الميّت، وإن لم يكن له مال(٤) يدفن

ص: ١٤٣

- ١-١. وكذا بعد الدفن لو أُخرج من القبر اتفاقاً. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا فرق بين قبل الدفن وبعده إلا من جهة حرمه النّش، وهو ليس بفارق في المقام؛ لإمكان انكشاف بدن الميّت بغيره. (البجنوردی). * وكذا بعده لو فرض خروجها منه بأسباب اختيارية مجوّزه للإخراج أو قهریه. (المرعشی). * فيه تأمل. (تقی القمی). * ولم تخرج منه اتفاقاً. (اللكرانی).
- ٢-٢. سقوطاً مراعىً بفعليه التكفين. (صدر الدين الصدر). * وإنّما يسقط عنه إذا كُفّت بالفعل، وهو مراد الماتن قدس سره. (زين الدين).
- ٣-٣. فما صار إليه بعض مشايخنا قدس سره: من اللزوم عليه؛ لمكان صدق النفقه ضعيف بعيد عن مثله، نعم، الأحوط عليه البذل. (المرعشی).
- ٤-٤. الأحوط ممن عليه نفقته في هذا الحال البذل. (محمد تقی الخونساری، الأراکی). * الأحوط في هذه الصورة البذل ممّن تجب نفقته عليه. (الإصطهباناتی). * لا يُترك الاحتياط في واجب النفقه في هذا الفرض. (زين الدين).

القول فى مالكيه الكفن

(مسأله ١٤): لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة، فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل وبقي الكفن رجع إليه ولو كان بعد دفنها.

(مسأله ١٥): إذا كان الزوج (٢) معسراً كان كفنها (٣) فى تركتها (٤)، فلو

ص: ١٤٤

١- ١. لا يُترك البذل مَمَّن عليه نفقته فى هذه الصورة. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى) * فيه تأمل. (الميلانى). * لا يبعد وجوب بذل الكفن فى هذه الصورة على الذى كان يجب الإنفاق عليه لو كان حيّاً، فإنَّ العرف يفهم ذلك من أدله وجوب الإنفاق. (البجنوردى). * لا يُترك الاحتياط فى واجب النفقه. (الشريعتمدارى). * لا يُترك الاحتياط ببذل الكفن مَمَّن يجب عليه الإنفاق فى هذا الفرض. (الخوئى). * لا يبعد لزوم بذله على من يجب عليه نفقته. (الآملى). * لا يُترك الاحتياط على المنفق فى هذه الصورة. (محمد رضا الكلپايگانى). * ولكنّه خلاف الاحتياط والإنصاف بالنسبه إلى مَنْ وجبت نفقته عليه. (السبزوارى). * بل على المنفق فى هذه الصورة، وإن كان الاحتياط فى غيرها أيضاً حسناً. (محمد الشيرازى). * بل يجب تكفينه من الزكاه إن كان ممكناً، فإنّه من مصاديق سبيل الله. (تقى القمى). * لكنَّ الأحوط على من وجبت نفقته عليه. (مفتى الشيعه). * بل يجب على المسلمين بذل كفنه على الأحوط، ويجوز احتسابه من الزكاه. (السيستانى). * والأحوط بذله مَمَّن تجب عليه نفقته فى هذا الحال. (اللكرانى).

٢- ٢. لا يمكنه تهيئه الكفن بدون حرج. (صدرالدين الصدر).

٣- ٣. تقدّم الإشكال. (حسن القمى).

٤- ٤. تقدّمت الإشارة إلى إشكاله. (آقاضياء). * تقدّم الكلام فيه. (الحكيم). * إذا كان صرفه مستلزماً للعسر والحرج عليه. (أحمد الخونسارى). * تقدّم الإشكال فيه. (الآملى). * يراجع الشرط الأول فى المسأله التاسعه من هذا الفصل، وعلى أى حال فإذا تعذّر عليه البذل، أو لزم منه الحرج، أو ترك الاستقراض له عصيانياً كان الحكم كما فى المتن. (زين الدين).

أيسر بعد ذلك (١) ليس للورثة (٢) مطالبه قيمته.

فروع فى التجهيز

(مسألة ١٦): إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب (٣) عليه مرّه أخرى، بل وكذا إذا كان بعد الدفن على الأحوط (٤).

(مسألة ١٧): ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج (٥) على الأقوى (٦)، وإن كان أحوط (٧).

ص: ١٤٥

- ١- ١. أى بعد الدفن، وأما قبله فلهم الرجوع إلى عين مالهم. (الخمینی، حسن القمى). * تقدّم عدم شرطیه اليسار، وإذا تيسّر للزوج بذل الكفن قبل الدفن فللورثة انتزاع الكفن منها، فيجب على الزوج تكفينها. (السيستانی).
- ٢- ٢. بعد دفنها، وأما قبله فلا إشكال فى جواز الرجوع لهم. (المرعشى). * إلا إذا كان قبل الدفن. (اللكراني).
- ٣- ٣. على الأحوط. (تقى القمى).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الكوه كمرئى، مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. بل عليه على الأقوى. (الكوه كمرئى). * فيه إشكال، فى الزوج الكبير شبهه الإلحاق، نعم، فى الصغير مقتضى الاحتياط أن لا يخرج من ماله؛ لحرمة التصرف فى ماله زائداً عن مقدار ثبوت حق الغير فيه. (الآملی). * والأحوط بل لا يخلو من قوه على الزوج. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخوئى).
- ٧- ٧. بل لا يخلو من قوه. (الجواهرى، الرفعى). * لا يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). * لا يُترك هذا الاحتياط فى الكبير؛ لشبهه الإلحاق بعدم الفصل، وإن كان مثل هذا المعنى لا يجرى فى الصغير، بل الاحتياط على خلافه؛ لحرمة التصرف فى ماله فى الزائد عن مقدار ثبوت حق الغير فيه، كما لا يخفى هذا. (آقاضياء). * بل لا يخلو من وجه. (حسين القمى، الحكيم، الميلانى).
- * لا يُترك. (محمد تقى الخونسارى، عبد الهادى الشيرازى، عبدالله الشيرازى، الشريعتمدارى، محمد رضا الكلپايگانى، السبزوارى، الأراكى، حسن القمى، السيستانی). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوه. (الإصطهباناتى). * لا يُترك؛ لما تقدم من أن العرف يفهم ذلك من أدله وجوب الإنفاق عليها، وأيضاً من دليل كون كفن المرأة على زوجها، وأنه ليس للكفن خصوصيه من بين سائر مؤن التجهيز. (الجنوردى). * ينبغى عدم تركه. (المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من وجه. (زين الدين). * لا يُترك إن لم يكن أقوى. (محمد الشيرازى).

(مسأله ۱۸): كفن المملوك على سيده (۱)، وكذا سائر مؤن تجهيزه، إلا إذا كانت مملوكه مزوجه (۲) فعلى زوجها (۳)، كما مرّ. ولا فرق بين أقسام المملوك. وفي المبعّض يبعّض، وفي المشترك يشترك.

ص: ۱۴۶

-
- ۱-۱. فيه تأمل. (تقى القمّي).
 - ۲-۲. وفي هذه الصورة يكون الكفن بالخصوص على الزوج. (اللكراني).
 - ۳-۳. الواجب عليه هو كفنها، وأمّا سائر المؤن فعلى مالکها. (البروجردی). * في غير الكفن على الأحوط. (عبدالله الشيرازي).
 - * ما على الزوج هو الكفن، وغيره على المولى. (الخميني). * لا- إشكال في صرف الكفن، وأمّا بقيّة المؤن فعلى مالکها. (المرعشي). * ما على زوج الحرّه، وأمّا سائر المؤن فعلى مولاها. (محمد رضا الگپايگانی). * على الأقوى في كفنها، وعلى الأحوط في سائر المؤن. (مفتي الشيعه). * على الأحوط في غير الكفن من سائر مؤن التجهيز. (السيستاني).

(مسألة ١٩): القدر الواجب (١) من الكفن يؤخذ (٢) من أصل التركة في غير الزوجه والمملوك مقدماً على الديون والوصايا، وكذا القدر الواجب (٣) من سائر الموءن من الصدر والكافور وماء الغسل وقيمه الأرض، بل وما يؤخذ من الدفن في الأرض المباحه (٤)، وأجره الحمال والحفار (٥) ونحوها في صورته الحاجه إلى المال، وأمّا الزائد عن القدر الواجب (٦) في جميع ذلك (٧) فموقوف (٨) على إجازته (٩) الكبار (١٠) من الورثه في

ص: ١٤٧

- ١-١. المعتبر أن يكون الكفن لائقاً بحاله، ومنه يظهر حكم ما يليه. (الفاني). * الظاهر خروج ما هو المتعارف اللائق بشأنه، وإن لم يكن الأقل هتكاً له، نعم، مقتضى الاحتياط في هذه الصوره الترك. (اللكراني).
- ٢-٢. مع عدم وجود الثلث، أو عدم إجازته الورثه، وإلاّ يتعين أخذها منه. (جمال الدين الكلبيگانی).
- ٣-٣. ما أفاده تام في موارد جريان المتشّعه، وإلاّ فالتأمل فيه مجال. (تقى القمي).
- ٤-٤. على الأقرب إذا كان يعتاد ويتعارف، لكن لا يترك الاحتياط سيما إذا لم يكن كذلك. (حسين القمي). * يشكل الحكم في خروج مثل هذه الموءن من الأصل، فالأحوط أن تخرج من حصه كبار الورثه برضاهم أو من الثلث. (زين الدين).
- ٥-٥. بإذن كبار الورثه إذا لم يكن له ثلث، وإلاّ فالأحوط احتسابها منه. (الرفيعي).
- ٦-٦. تقدّم الكلام فيه في أول الفصل. (السيستاني).
- ٧-٧. الأقوى جواز إخراج المتعارف بالنسبه إلى ذلك الميّت من الأصل، ولا يحتاج إلى إجازته. (زين الدين).
- ٨-٨. قد مرّ عدم التوقف في المقدار المستحب خصوصاً المتعارف. (محمد رضا الكلبيگانی).
- ٩-٩. الأقوى عدم احتياج المقدار المتعارف بحسب حال الميّت على الإجازته. (الكوه كمرئي).
- ١٠-١٠. لعلّ الأوجه عدم موقوفه ما كان متعارفاً منها، لكن لا يترك الاحتياط. (حسين القمي). * في صورته كونه زائداً على المقدار المتعارف في حقّ مثل ذلك الميّت حسب شأنه وخصوصيّاته، ولو لم يعدّ تركه هتكاً في حقّه. (المرعشي). * الأقرب عدم موقوفه ما كان متعارفاً، وكذا في المسأله العشرين. (محمد الشيرازي). * بل ربّما يجوز ولو بالتصرف في حق الصغار مع إجازته القيم أو الحاكم وتشخيص الموارد موكول إلى نظر الخبير. (تقى القمي).

حَصَّتْهُمْ (١)، إِلَّا مع وصِيَّه المَيِّت بالزائد مع خروجه من الثلث (٢)، أو وصِيَّتْهُ بالثلث من دون تعيين المصروف كلاً أو بعضاً، فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب.

حكم الزائد عن الواجب في التجهيز

(مسألة ٢٠): الأحوط الاقتصار (٣) في القدر الواجب على ما هو أقل

ص: ١٤٨

١-١. ولا يجب ذلك على القصر، وليس للولي الإجازة إلا مع المصلحة. (مفتى الشيعة).

٢-٢. أى فيما يكون الثلث وافياً به ويحسب منه. (الفيروزآبادى).

٣-٣. وإن كان الأقوى جواز المتعارف بالنسبة الى ذلك المَيِّت، ويخرج من الأصل وإن كان أغلى قيمه. (آل ياسين). * بل يجوز المتعارف فى حقّ المَيِّت، وإن لم يكن الأقل هتكاً له. (الكوه كمرئى). * احتساب ما يؤخذ للدفن وأجره الحَقَّار، والحَمَّال من الأصل لا-يخلو من إشكال، نعم، ثمن الأرض المشتره للدفن فى صورته الانحصار يؤخذ من أصل التركة، وأمّا ما تأخذه الحكومه أو غيرها بغير حق فالأ-حوط احتسابه من الثلث، أو من الأصل مع إجازته الورثه الكبار مع التمكن منه. (جمال الدين الكلبايگانى). * والأقوى جواز المتعارف، وإن لم يكن تركه هتكاً. (الشريعتمدارى). * قد عرفت فى المسأله السابقه أنّ المدار على كون الكفن وسائر المؤن لائقاً بحال المَيِّت، فلا-موجب لهذا الاحتياط. (الفانى). * الظاهر خروج ما هو المتعارف اللائق بشأنه من الكفن وسائر التجهيزات من الأصل، وإن كان الاحتياط لا ينبغى تركه فى الزائد على الواجب، مع التحفظ على عدم الإيهانه عليه. (الخمينى).

قيمه(١)، فلو أرادوا ما هو أغلى قيمة يحتاج الزائد إلى إمضاء الكبار في حصّتهم(٢)، وكذا في سائر الموءن، فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج إلى بذل مال أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التي مصرفها أزيد إلاّ بامضائهم(٣)، إلاّ أن يكون ما هو الأقلّ قيمة أو مصرفاً هتكملاً لحرمة الميّت(٤)، فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل(٥) التركة(٦). وكذا بالنسبة إلى مستحبات الكفن(٧)، فلو فرضنا أنّ الاقتصار على أقلّ الواجب هتك لحرمة الميّت تؤخذ المستحبات أيضاً من أصل التركة.

ص: ١٤٩

١-١. بل يلاحظ في جميع ذلك أقلّ ما هو المتعارف بالنسبة إلى مثل الميّت. (صدرالدين الصدر). * ما لم يكن خلاف المتعارف، وإلاّ فلا- وجه لمراعاة الاحتياط. (السبزواري). * وإن كان الأقوى جواز المتعارف بالنسبة إلى ذلك الميّت، ويخرج من الأصل إن كان أغلى قيمة. (زين الدين). * من أفراد المتعارف اللائق بشأنه، وكذا الحال في المستحبات المتعارفه. (السيستاني).

٢-٢. إذا كان بحيث يعدّ خارجاً عن المتعارف، وإلاّ ف- لا يحتاج إلى الإمضاء كما مرّ. (محمد رضا الكليبانى).

٣-٣. فإذا اختار شخص ودفنه وبذل المال فلا يجوز له مطالبته بالمال المبذول من الورثة. (مفتى الشيعة).

٤-٤. تقدّم أنّ الأقوى جواز المتعارف بحسب شأنه، وإخراجه من الأصل وإن لم يكن تركه هتكملاً لحرمة. (المرعشى).

٥-٥. فيه إشكال، وهكذا الأمر في المستحبات. (الآمل).

٦-٦. محلّ إشكال. (البروجردى).

٧-٧. فيه إشكال. (الحكيم). * يؤخذ من أصل التركة إذا كان تركها موجباً لإهانه الميّت. (مفتى الشيعة).

هل يقدم الكفن على الحقوق المتعلقة بالتركة كحق الرهن؟

(مسألة ٢١): إذا كان تركه الميِّت متعلّقاً لحقّ الغير (١) _ مثل حقّ الغرماء فى الفلّس (٢)، وحقّ الرهانه، وحقّ الجنايه _ ففى تقديمه (٣) أو تقديم (٤) الكفن إشكال (٥)، فلا يترك

ص: ١٥٠

١ - ١. الظاهر تقدّم الكفن على حقّ الغرماء، بل حقّ الرهانه وفى الجنايه إشكال وإن كان تقدمها لا يخلو من وجه. (الكوه كمرئى).

٢ - ٢. الظاهر أنّ الكفن مقدّم فيه، وإن كان فى الأخيرين إشكال. (الفيروز آبادى).

٣ - ٣. تقديمه لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).

٤ - ٤. لا يبعد تقديم الكفن خصوصاً فى الأولين. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).

٥ - ٥. وربما يظهر من تقديم حقّ الديان فى المستوعب، كما هو ظاهر إطلاق كلماتهم كون حقّ الكفن مقدّمًا على حقّ الديان، وعليه فلا بأس بالتعدّي منه إلى حقّ الغرماء وحقّ المرتهن، وكذا حقّ الجنايه. (آقاسياء). * لا يبعد تقديم الكفن فى غير الأخير. (الإصفهانى، حسن القمى). * لا يبعد تقدّم الكفن على حقّ الغرماء فى الفلّس، وتقدّم الرهن على الكفن. (كاشف الغطاء). * أقواه تقدّم الكفن على حقوق الغرماء فى الفلّس، وتقدّم حقّ الرهانه والجنايه على الكفن. (البروجردى). * الظاهر تقديمه على حقّ الغرماء. (مهدي الشيرازى). * لا يبعد تقدّم الكفن فى غير الأخير. (الحكيم). * الأقوى تقديم الكفن إلّا فى حقّ الجنايه إذا كانت عن عمد؛ لعدم شمول الدليل لمثله، بخلاف الحقوق المتعلقة بنفس رقبه المال فيكون مقدّمًا عليها للدليل المفقود فى الجنايه العمدية، بل مطلقاً. (الشاهرودى). * الأظهر تقديمه على حقّ الغرماء. (الميلانى). * الظاهر تقديم الكفن من جهة تقديمه على الدين الذى يكون وجوب أدائه منشأ لتلك الحقوق، نعم، فى خصوص حقّ الجنايه حيث إنّه ليس منشؤه وجوب أداء الدين، بل يتعلق ابتداءً بالعبد الجانى، فلا وجه لتقدّم الكفن عليه، بل الظاهر تقدّمه على الكفن؛ لاستصحاب بقاء الحق بعد سقوط دليل كون الكفن من أصل المال، ودليل الحقّ بالمعارضه. (البجنوردى). * الأقوى تقديم الكفن على حقّ الغرماء، وتقديم حقّ الرهانه والجنايه على الكفن. (أحمد الخونسارى). * الأظهر تقديم الكفن على كلّ دين وحقّ مالىّ، حتّى حقّ الجنايه فى مورد العمد؛ إذ حقّ الاستملاك لا يكون إلّا مع بقاء العبد على ملك مالكه، والمالك مات عن مال، والمفروض مخرجه كلّ مال وإن كان محقّقاً للكفن. (الفانى). * الظاهر تقديم الكفن فى غير الأخير، وأمّا فيه فمحلّ إشكال. (الخمينى). * قد مرّ تقدم الكفن على حقّ الغرماء، وأمّا فى حقّ الرهانه والجنايه خصوصاً العمدى منها احتمال تقدّمهما على حقّه قوى. (المرعشى). * أظهره تقديم الكفن على حقّ الغرماء وحقّ الرهانه، وأمّا فى حقّ الجنايه فإنّ أمكن البيع مع بقاء الحقّ فلا إشكال، وإلّا قدّم حقّ الجنايه. (الخوئى). * لا يبعد تقديم الكفن على حقّ الغرماء وحقّ الرهانه، وأمّا فى حقّ الجنايه فالأمر مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (الآملّى). * الأقوى فى غير الأخير تقديم الكفن. (محمد رضا الكلايگانى). * يقدم الكفن على حقّ الغرماء وحقّ الرهانه، ويقدم حقّ الجنايه على الكفن سواء كانت عن عمد أم عن خطأ. (زين الدين). * تقديم الكفن مطلقاً غير بعيد. (محمد الشيرازى). * الأظهر تقديم الكفن على جميع الحقوق غير حقّ الجنايه، وتقديم ذلك الحقّ عليه. (الروحانى). * الظاهر تقديم الكفن على الحقوق المذكوره. (مفتى الشيعه). * والأظهر تقدّم الكفن على الأول، وتقدم الثالث عليه مع المزاحمه، وأمّا فى الثانى: فإنّ كان المال رهناً لدين الميِّت قُدّم الكفن عليه، وإن كان رهناً لدين غيره قُدّم على الكفن مع المزاحمه بينهما،

والعبره باستيعاب ما يفى بالدين لجميع المال، ولا- يكفى تعلّق الحق بجميعه. (السيستاني). * والظاهر تقدّم الكفن على حقّ الغرماء، كما مرّ في الزوجه، بل الظاهر تقدّمه على حقّ الرهانه، وأمّا تقدّمه على حقّ الجنايه فمحلّ إشكال، خصوصاً في الجنايه العمدية. (اللكراني).

هل يجب على المسلمين بذل الكفن؟

(مسألة ٢٢): إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين (٢)؛ لأنَّ الواجب الكفائي هو التكفين، لا إعطاء الكفن، لكنّه أحوط (٣)، وإذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاة فالأحوط (٤) صرفه فيه (٥)، والأولى (٦) بل الأحوط (٧) أن يعطى

ص: ١٥٢

- ١- ١. مع التمكن من تحصيل رضاهم، وإلا فالكفن مقدّم على حقّ الرهانه، وأمّا بالنسبة إلى حقّ الجنايه العمديه فالظاهر تقدّمه على الكفن، وأمّا الجنايه الخطيئه ففي تقديمه على الكفن وتقديم الكفن عليه إشكال. (جمال الدين الكلبيگانی).
- ٢- ٢. بل مستحبّ؛ لظهور الخبر في الاستحباب. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. لا- يُترك. (أحمد الخونساری، محمد الشيرازی). * لا- يُترك مهما أمكن. (حسين القمّي). * لا- يُترك كما مرّ. (السيستاني).
- ٤- ٤. الأقوى جواز تكفينه من الزكاة، بل مطلق تجهيزه. (الجواهری). * بل الأظهر، كما تقدّم. هذا إذا كان من الزكاة ممكناً، وإلا فالأحوط وجوباً أن يكفن كفايه. (تقى القمّي). * استحباباً. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. في جواز تكفينه من سهم سبيل الله إشكال. (السيستاني).
- ٦- ٦. الإعطاء المستحب إن كان بنحو التملك فلا بدّ من استحقاقهم لأخذ الزكاة، فإن كان بنحو توكيل الورثه فلا فرق بين أن يكون الورثه فقراء أو لا. (مفتى الشيعة).
- ٧- ٧. بل المتعين إذا كانوا من مصارف الزكاة وأريد صرفها في كفنه، نعم، إذا لم يكن له من يقوم بأمره جاز احتساب كفنه منها. (السيستاني).

لورثته (١) حتى يكفّوه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميتهم صعباً عليهم (٢).

تكفين المحرم كغيره

(مسألة ٢٣): تكفين المحرم كغيره، فلا بأس بتغطيه رأسه ووجهه، فليس حالهما حال الطيب في حرمة تقريبه إلى الميت المحرم.

ص: ١٥٣

١- ١. إن كانوا مستحقين لها. (البروجردى). * إذا كانوا فقراء. (الحكيم، الخوئي). * مع استحقاقهم للزكاة. (الخميني). * بشرط استحقاقهم للزكاة لو كان المبدول من سهم الفقراء والمساكين، وأما لو كان بعنوان سبيل الله فلا، وظاهر الخبر (الوسائل: باب ٣٣ من أبواب التكفين، حديث: ١). الوارد الأول؛ ولعل حكمه هذا الإعطاء أن لا يتوجه إليهم الذل والمهانة. (المرعشي). * إذا كانوا مستحقين. (الآملی). * إذا كانوا ممن يستحق الزكاة، ولا يعتبر حينئذ أن يكون من سهم سبيل الله. (زين الدين). * مع فرض استحقاقهم للزكاة. (اللكراني).

٢- ٢. بحيث كانوا مستحقين. (عبدالله الشيرازي).

(١)

وهي أمور (٢):

أحدها: العمامه للرجل، ويكفي فيها المسمى طولاً-وعرضاً، والأولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه، ويجعل طرفها تحت حنكه على صدره، الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن من الصدر.

الثاني: المقنعه للامراه بدل العمامه، ويكفي فيها أيضاً المسمى.

الثالث: لفافه لثدييها يشدان بها إلى ظهرها.

الرابع: خرقة يُعَصَّب بها (٣) وسطه، رجلاً كان أو امراه.

ص: ١٥٤

١- ١. لَمَّا كان بعض ما في هذا الفصل والفصل التالي غير ثابت فيأتي بها رجاء، ثم الأولى بل الأحوط أن ما يكتب في كفته من الآيات الكريمه والأسماء المحترمه أن يجنب من الكتب في محال تكون مظان التنجس والتلوّث، وأن يكتب في محال من الكفن لا تكون إهانته عرفاً، بل معها لا يجوز. (الخميني).

٢- ٢. الأولى عدم قصد الورود فيما ذكر في هذه الفصول من المستحبات والمكروهات. (الميلاني). * الأولى في المذكورات في الفصلين، بل الأحوط في عدّه منها أن يؤتى فيها بقصد الرجاء؛ لعدم الظفر بالدليل المطابق لجميعها. (عبدالله الشيرازي). * هي أكثر ممّا أورده هنا، وظهور الأمر في عدّه منها في الإرشاد غير خفي على المتدرب في كلماتهم عليه السلام، ومن أوتى فقه الحديث كما أشرنا إليه مراراً، فالأولى رعايتها رجاءً. (المرعشي). * الأولى أن يأتي بالمستحبات ويترك المكروهات المذكورات رجاءً؛ لعدم ثبوت بعضها وإن ثبت الأكثر. (حسن القمي).

٣- ٣. بعنوان الرجاء. (حسين القمي). * يقصد الرجاء بهذا العمل. (مفتي الشيعة).

الخامس: خرقة أخرى للفخذين تلفّ عليهما، والأولى أن يكون طولها ثلاثة أذرع ونصف، وعرضها شبراً أو أزيد(١)، تشدّ من الحقوين، ثمّ تلفّ على فخذه لفّاً شديداً على وجه لا- يظهر منهما شيء إلى الركبتين، ثمّ يخرج رأسها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن.

السادس: لفافه أخرى فوق اللفّافه الواجبه(٢)، والأولى كونها بُرداً يمانياً(٣)، بل يستحبّ لفافه ثالثة(٤) أيضاً خصوصاً في المرأة.

السابع: أن يجعل شيء من القطن أو نحوه بين رجله(٥) بحيث يستر العورتين، ويوضع عليه شيء من الحنوط(٦)، وإن خيف خروج شيء من دبره يجعل فيه شيء من القطن، وكذا لو خيف خروج الدم من منخريه، وكذا بالنسبه إلى قبل المرأة، وكذا ما أشبه ذلك.

ص: ١٥٥

١-١. إلى نصف الشبر. (حسين القمّي، المرعشي).

٢-٢. أي فوق الإزار الواجب يلفّ بها تمام بدن الميت. (مفتي الشيعة).

٣-٣. والأولى البرود الصنعاّتيه. (المرعشي).

٤-٤. فيه تأمل. (زين الدين).

٥-٥. أي أليّه. (البروجردى). * يعني أليّه. (السبزواري).

٦-٦. بل من الذريه. (البروجردى).

وهى أيضاً أمور(١):

الأول: إجاده الكفن، فإنّ الأموات يتباهون يوم القيامة بأكفانهم، ويحشرون بها، وقد كُفّن موسى بن جعفر عليهما السلام بكفن قيمته ألفا دينار(٢)، وكان تمام القرآن مكتوباً عليه(الوسائل: باب ٣٠ من أبواب التكفين، ح ١). وفيه: «أنّ كفته كان بقيمه ألفى دينار وخمسائه». .

الثانى: أن يكون من القطن.

الثالث: أن يكون أبيض، بل يكره المصبوغ(٣) ما عدا الحَبْرَه، ففى بعض الأخبار: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كُفّن فى حَبْرَه حمراء»(الوسائل: باب ٢ من أبواب التكفين، ح ٣).

الرابع: أن يكون من خالص المال(٤) وطهوره، لا من المشتبهات.

الخامس: أن يكون من الثوب الذى أحرم فيه أو صلى فيه.

ص: ١٥٦

١- ١. لعلّ المراد من المستحبّ: المعنى الأعمّ ممّا ينبغى، لا خصوص الاستحباب الشرعى. (مهدى الشيرازى).

٢- ٢. بل ألفان وخمسائه دينار، كما فى العيون وغيره. (حسين القمى). * وفى روايه: ألفان وخمسائه. (المرعى).

٣- ٣. الذى دلّت عليه النصوص كراهه الأسود(الوسائل باب ٢١ من أبواب التكفين، ح ١ و ٢). (زين الدين).

٤- ٤. وقد ورد عنهم عليهم السلام، «نحن قومٌ أثمان أكفاننا ومهور نسائنا وصروره حجّنا من طهور أموالنا...»(الوسائل: باب ٣٤ من أبواب التكفين، ح ١). الخبر. (المرعى).

السادس: أن يلقي عليه (١) شئ من الكافور والذريره (٢)، وهى على ما قيل: حب يشبه حب الحنطه له ريح طيب إذا دُق، وتسمى الآن «قمحه» (٣)، ولعلها كانت تسمى بالذريره سابقاً، ولا يبعد استحباب التبرك (٤) بتربه قبر الحسين عليه السلام ومسحه بالضريح المقدس، أو بضرائح سائر الأئمه عليهم السلام بعد غسله بماء الفرات (٥)، أو بماء زمزم.

السابع: أن يجعل الطرف الأيمن (٦) من اللغافه على أيسر الميت، والأيسر منها على أيمنه.

الثامن: أن يخاط الكفن (٧) بخيوطه (٨) إذا احتاج إلى الخياطه.

التاسع: أن يكون المباشر للتكفين على طهاره من الحدث (٩)، وإن كان

ص: ١٥٧

-
- ١-١. على كل ثوب منه. (حسين القمى).
 - ٢-٢. وهو نوع خاص من الطيب. (مفتى الشيعة).
 - ٣-٣. هى غير القمحه المعروفه، كما يظهر من المراجعه إلى مظان البحث عن ذلك. (المرعى).
 - ٤-٤. التبرك بما ذكر رجاء فى غايه الحسن. (حسين القمى). * وعليه كانت سيره سلفنا الصالحين، ولكن بحيث تكون مأمونه من التلوث والانتهاك. (المرعى). * بقصد الرجاء والتوسل إلى الله به رجاء. (مفتى الشيعة).
 - ٥-٥. يؤتى بهما برجاء المطلوبيه، أما المسح بالضرائح المقدسه فلا بأس به من باب التبرك على وجه العموم. (زين الدين).
 - ٦-٦. بل الأولى عكس ذلك. (البروجردى). * لعله سهو؛ فإن ما رأيناه من العبائر العكس. (حسين القمى).
 - ٧-٧. بعنوان الرجاء. (حسين القمى). * بقصد الرجاء. (مفتى الشيعة).
 - ٨-٨. يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).
 - ٩-٩. لم نظفر على دليله. (حسين القمى). * لا دليل على استحبابها للتكفين، سواء كانت من الحدث الأصغر أم الأكبر، نعم، يستحب تقديمها من باب المسارعه إلى الخير إذا لم يعارض ذلك استحباب تعجيل تجهيز الميت، ومنه غسل مس الميت قبل تكفينه. (زين الدين).

هو الغاسل له فيستحب أن يغسل يديه إلى المرفقين بل المنكبين (١) ثلاث مرّات، ويغسل رجليه إلى الركبتين، والأولى (٢) أن يغسل كلّ ما تنجّس من بدنه، وأن يغتسل غسل المسّ قبل التكفين (٣).

العاشر: أن يكتب (٤) على حاشيه جميع قطع الكفن (٥) من الواجب والمستحب حتّى العمامه اسمه واسم أبيه، بأن يكتب: «فلان ابن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ عليّاً والحسن والحسين وعليّاً ومحمّداً وجعفرّاً وموسى وعليّاً ومحمّداً وعليّاً والحسن والحجّه القائم أولياء الله وأوصياء رسول الله وأئمّتي، وأنّ البعث والثواب والعقاب حقّ».

الحادى عشر: أن يكتب على كفنه تمام القرآن ودعاء جوشن الصغير والكبير (٦)، ويستحبّ كتابه

ص: ١٥٨

١-١. بل العاتقين على ما فى بعض الأخبار. (حسين القمى).

٢-٢. رجاء. (مفتى الشيعه).

٣-٣. مقتضى ما رأيناه من الأخبار والمنقول من بعض الأصحاب العكس. (حسين القمى).

٤-٤. والأولى أن تكون كتابه الكلمات والشهادات إلى آخرها رجاء. (المرعى). * بقصد الرجاء والتوسّل إلى الله على طبق

سيره المؤمنين المتشرّعين المتمسّكين بما فيه نجاتهم، وبما يرجى فيه الخير لهم. (مفتى الشيعه).

٥-٥. كثير ممّا أورده قدس سره هنا إلى آخر الأمر الحادى عشر ممّا لم يقدّم على استحبابه دليل، فلا بدّ لمن أراد أن يأتى به

برجاء النفع، لا بقصد الورود. (زين الدين).

٦-٦. بقصد الرجاء، والأحوط أن لا يكتب فى المحالّ التى تنافى الاحترام. (مفتى الشيعه).

الأخير(١) في جام بكافور أو مسك ثم غَسَلَهُ ورَّشَهُ على الكفن، فعن أبي عبد الله الحسين عليه السلام: «إنَّ أبي أوصاني بحفظ هذا الدعاء، وأن أكتبه على كفنه، وأن أُعَلِّمه أهل بيتي»(مستدرک الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الكفن، ح ١). ويستحب أيضاً أن يكتب عليه اليتان اللذان كتبهما أميرالمؤمنين عليه السلام على كفن سلمان، وهما:

وفدْتُ على الكريمِ بغيرِ زادٍ من الحسناتِ والقلبِ السليمِ

وحملُ الزادِ أقبحُ كلِّ شيءٍ إذا كان الوفودُ على الكريمِ

ويناسب أيضاً كتابه السند المعروف(٢) المسمّى بسلسله الذهب، وهو: حدَّثنا محمد بن موسى المتوكل، قال: حدَّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يوسف بن عقيل، عن إسحاق بن راهويه، قال: لَمَّا وافى أبوالحسن الرضا عليه السلام نيشابور وأراد أن يرتحل إلى المأمون اجتمع عليه أصحاب الحديث، فقالوا: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله ، تدخل علينا ولا تحدَّثنا بحديث فنستفيد منه؟ وقد كان قعد في العمارية، فأطلع رأسه فقال عليه السلام :

«سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول: سمعت أبي جعفر بن محمد عليه السلام يقول: سمعت أبي محمد بن علي عليه السلام يقول: سمعت أبي علي بن الحسين عليه السلام يقول: سمعت أبي الحسين بن علي عليه السلام يقول: سمعت أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: سمعت جبرئيل يقول: سمعت الله عز وجل يقول: لا إله إلا الله حصني، فمن دخل

ص: ١٥٩

١- ١ . وهذا الطريق أولى من الكتابه. (مفتى الشيعة).

٢- ٢ . أقول: وقفت على عدّه أسانيد لسلسله الذهب في كتب الفريقين، غير هذين السندين اللذين نقلهما الماتن عن حفظه الشيعة شيخنا أبي جعفر الصدوق قدس سره . (المرعشي). * لعلّ المراد كتابه سند المعصومين عليهم السلام منه، لا-جميع الحديث، وكذا الحديث الثاني. (زين الدين).

حصنى أمن من عذابى، فلما مرّت الراحله نادى: أما بشروطها، وأنا من شروطها».

وإن كتب السند الآخر أيضاً فأحسن، وهو: حدّثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدّثنا عبد الكريم بن محمّد الحسينى، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم الرازى، قال: حدّثنا عبد الله بن يحيى الأهوازى، قال: حدّثنى أبو الحسن على بن عمرو، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد بن جمهور، قال: حدّثنى على بن بلال، عن على بن موسى الرضا عليه السلام، عن موسى بن جعفر عليه السلام، عن جعفر بن محمّد عليه السلام، عن محمّد بن على عليه السلام، عن على بن الحسين عليه السلام، عن الحسين بن على عليه السلام، عن على بن أبى طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، عن جبرئيل، عن ميكائيل، عن إسرافيل عليهم السلام، عن اللوح والقلم، قال: «يقول الله عزّ وجلّ: ولايه على بن أبى طالب حصنى، فمن دخل حصنى أمن من نارى» (أمالى الصدوق: ٣٠٦، ح ٩، عنه بحار الأنوار: ٣٩/٢٤٦، ح ١).

وإذا كتب على فصّ الخاتم (١) العقيق الشهادتان وأسماء الأئمة والإقرار بإمامتهم كان حسناً، بل يحسن كتابه كلّ ما يرجى منه النفع من

ص: ١٦٠

١-١. أقول: المحكى عن مولانا جمال السالكين السيد رضى الدين على بن طاووس الحسنى، أنّه قال: أوصى جدّى العلامة الزاهد الشيخ ورّام ابن أبى فراس - صاحب كتاب المجموعه - بأن يجعل فى فمه وتحت لسانه فصّ من العقيق منقوش أو محكوك عليه، ومنقور فيه أسماء الأئمة عليهم السلام رجاءً لسرعه الجواب عن أسئلة المَلَكين، قال: وحيث إنّ الموصى كان شديد المواظبه على العمل بالآداب والسنن الواردة عنهم عليهم السلام، وكثير التتبع فى كلماتهم وسيرهم، فلعلّه وقف على خبر فى الباب، فإنّى وصّيت بوضع عقيق كذلك تحت لسانى. انتهى ما سمعته عن مشايخى (قدس سرهم). (المرعى).

غير أن يقصد (١) الورود. والأولى أن يكتب الأدعيه المذكوره بتربه قبر الحسين عليه السلام (٢)، أو يجعل في المداد شيء منها، أو بتربه سائر الأئمه عليهم السلام ، ويجوز أن يكتب بالطين وبالماء، بل بالإصبع من غير مداد.

الثاني عشر: أن يهَيَّ كفته قبل موته، وكذا الصدر والكافور (٣)، ففي الحديث: «من هَيَّأ كفته لم يكتب من الغافلين، وكلما نظر إليه كتبت له حسنه» (الوسائل: باب ٢٧ من أبواب التكفين، ح ٢، مع اختلاف باللفظ).

الثالث عشر: أن يجعل الميِّت حال التكفين مستقبل القبلة، مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاة (٤).

تتمه: إذا لم تكتب الأدعيه المذكوره والقرآن على الكفن بل على وصله أخرى وجعلت على صدره أو فوق رأسه للأمن من التلوّث كان أحسن (٥).

ص: ١٦١

١- ١. كما هو كذلك في عدّه من الأمور المذكوره قبل هذا الفرع وما بعده، ممّا لم يقدّم دليل على استحبابه. (الشاهرودى). * بل يقصد به الرجاء لأمن الخوف والتحفظ من النار. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. مع كونها مأمونه كما تقدّم. (المرعشى).

٣- ٣. لم نظفر على دليل يدلّ على استحباب تهيئتها. (حسين القمى). * وإن طالّت مدّه ادّخارهما لكن بشرط بقاء اسمهما. (المرعشى). * لم أقف على دليل استحباب تهيئه الصدر والكافور. (زين الدين). * بل الأولى تهيئه سائر الأمور المرغّب إليها للميِّت. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. يحتمل وجوب ذلك بهذا النحو، فلا يُترك. (حسين القمى). * ظاهر بعض النصوص هو الثانى. (زين الدين). * والأولى أن يكون حال الصلاة عليه. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. بل هو الأحوط. (السبزوارى). * والقول بعدم التنجس والتلوّث؛ لكونه من الباطن تعليل عليل. (مفتى الشيعة).

فصل: في مكروهات الكفن

وهي أمور (١):

أحدها: قَطْعُهُ بالحديد (٢).

الثاني: عمل الأكمام والزرور له إذا كان جديداً، ولو كَفَّنَ في قميصه الملبوس له حال حياته قَطَّعَ أزراره ولا بأس بأكمامه.

الثالث: بُلُّ الخيوط التي يخاط بها بريقه (٣).

الرابع: تبخيرُه بدخان الأشياء الطيبة الريح، بل تطيبه ولو بغير البخور، نعم، يستحب (٤) تطيبه بالكافور والدَّيريه كما مرَّ.

الخامس: كونه أسود (٥).

السادس: أن يكتب عليه بالسواد (٦).

ص: ١٦٢

-
- ١- ١. هي أكثر ممَّا نقله، وأكثرها ضعيف صدوراً، فالأولى الرعايه بالرجاء. (المرعشى). * بعض الأمور المذكوره في هذا الفصل لا دليل على كراهته، فيترك برجاء مطلوبيه الترك. (زين الدين).
 - ٢- ٢. لم يستند إلى دليل. (مفتى الشيعة).
 - ٣- ٣. نسب إلى فتوى المشهور. (مفتى الشيعة).
 - ٤- ٤. في غير الميت المحرم على التفصيل المتقدم. (المرعشى).
 - ٥- ٥. بل الأحوط تركه. (زين الدين). * بل مطلق المصبوغ. (مفتى الشيعة).
 - ٦- ٦. والأولى كتابه بالزعفران المخلوط بالتربه المشرفه الحسينيه عليهم السلام ، كما عليه ديدن سلفنا الأبرار. (المرعشى).

السابع: كونه من الكتّان (١) ولو ممزوجاً.

الثامن: كونه ممزوجاً (٢) بالإبريسم، بل الأحوط تركه (٣)، إلا أن يكون خليطه أكثر.

التاسع: المماكسه في شرائه.

العاشر: جعل عمامته بلا حنك.

الحادى عشر: كونه وسخاً غير نظيف.

الثانى عشر: كونه مخيطاً، بل يستحبّ كون كلّ قطعه منه وصله واحده بلا خياطه على ما ذكره بعض العلماء، ولا بأس به.

ص: ١٦٣

١- ١. بل الأحوط تركه، إلا أن يكون ممزوجاً بما يخرج عن اسم الكتّان عرفاً، كما أنّ الأحوط ترك التكفين بالأسود أيضاً. (آل ياسين).

٢- ٢. نسب إلى المشهور. ليس له دليل معهود. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. بل الأقرب، كما تقدّم. (حسين القمى).

تحنيط المساجد السبعه بالكافور

وهو مسح (٢) الكافور (٣) على بدن الميت: يجب مسحه (٤) على المساجد السبعه (٥)، وهى: الجبهه واليدان والركبتان وإبهاما الرجلين، ويستحبّ إضافه طرف الأنف إليها أيضاً، بل هو الأحوط (٦)

ص: ١٦٤

١-١ . تفسيره بأنّه (مسح الكافور) ليس فى محلّه؛ لأنّه اسم للطيب المخصوص، أو كلّ طيب يستعمل فى الميت. نعم، التحنيط هو مسح الكافور. (مفتى الشيعة).

٢-٢ . هذا تفسير للتحنيط، لا للحنوط. (الحكيم).

٣-٣ . هذا تعريف لما هو الواجب على المكلف، أى التحنيط، وإلاّـ فالحنوط اسم لما يحنّط به الميت من طيب أو غيره. (الجنوردي).

٤-٤ . بل وضعه عليها بحيث يجعل مقدار منه فى كلّ من المواضع المذكوره. (محمد رضا الكلپايگانی). * فى وجوب المسح بما هو مسح تأمل، بل الأظهر كفايه مطلق الإمساس مع بقاء شىء فى موضعه. (السيستاني).

٥-٥ . ويراعى بقاء شىء منه على الممسوح. (حسين القمى). * أى بحيث يبقى عليها منه شىء. (الميلانى). * والأحوط بقاء شىء منه على المحالّ. (عبدالله الشيرازى). * والأحوط أن يكون المسح بحيث يبقى منه شىء ما على المواضع الممسوحه، و حُكى عن بعض الأصحاب إضافه المسامع على المساجد، وفيه إشكال. (المرعشى). * فى اعتبار المسح احتياط لا يترك، ولا بدّ من بقاء شىء على الممسوح. (زين الدين).

٦-٦ . لا يترك. (حسين القمى). * لا ملزم له بعد ضعف خبر الدعائم (راجع المستدرک: باب ١٣ من أبواب الكفن، ح ٢). (المرعشى). * استحباباً، ففى كفايه مجرد الوضع تأمل، ولا دليل على المسح بالراحه إلاّ المتعارف العرفى. (مفتى الشيعة).

والأحوط (١) أن يكون (٢) المسح باليد (٣)، بل بالراحه (٤)، ولا يبعد (٥) استحباب (٦) مسح (٧) إبطيه

ص: ١٦٥

- ١-١ . مراعاته غير لازم. (البروجردى). * يجوز تركه. (الحكيم). * لا- بأس بتركه. (الخميني). * لكن لا يجب مراعاته. (محمد رضا الكليايگانی). * الأولى. (اللنكراني).
- ٢-٢ . الأولى. (السيستاني).
- ٣-٣ . احتياطاً غير لازم. (الفاني). * لا- تعتبر مراعاته، لا سيما في الثاني. (زين الدين). * لا تلزم مراعاته. (محمد الشيرازي، الروحاني).
- ٤-٤ . أى باطن الكف. (حسين القمّي). * لا دليل عليه إلا دعوى انصراف المسح إلى المسح باليد، بل الراحه، وهو كما ترى، فيجوز ترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * لا وجه للتخصيص بها. (تقى القمّي).
- ٥-٥ . فيه إشكال، والرجاء نعم المهيح. (المرعشى). * لم يثبت، فيأتى به رجاء، والظاهر أن المراد من الكف غير ما يجب مسحه من الباطن. (اللنكراني).
- ٦-٦ . يؤتى بها بقصد الرجاء. (عبدالله الشيرازي).
- ٧-٧ . يأتى به رجاء، والمراد من الكف ظاهرها ظاهراً، فإن باطنها من المساجد ومسحه واجب. (الخميني). * لم يثبت استحباب مسح غير الكفين منها، نعم، لا بأس به رجاء، وأما الكفان فهما من المساجد ومسحهما واجب. (البروجردى).

وُلِّبَتْهُ (١) ومغابنه ومفاصله وباطن قدميه وكَفِّيه (٢)، بل كلّ موضع من بدنه فيه رائحه كريهه (٣).

محلّ التحنيط

شروط الكافور

ويشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمّم، فلا- يجوز قبله. نعم، يجوز قبل التكفين وبعده وفي أثناءه، والأولى أن يكون قبله. ويشترط في الكافور أن يكون طاهراً (٤).

ص: ١٦٦

١- ١. أي نحره. ومغابنه: أي انتهاء فخذّه. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. ذكر الكفّين هنا لا موقع له؛ لوجوب تحنيطهما. (مهدى الشيرازي). * يعني ظاهرهما. (الحكيم). * معطوف على إبطيه، لا على قدميه، والمراد به هنا ظاهرهما، وإلاّ فمسح باطنهما واجب؛ لكونهما من المساجد السبعة. (الجنوردي). * يعني ظهرهما بقرينه ما سبق. (الفاني). * أي ظاهرهما، أو حواشي الراحتين منهما. (المرعشي). * الظاهر أنّه يريد ظاهر الكفّين، فإنّ الباطن منهما يجب مسحه كما تقدّم. (الخوئي). * يعني ظاهرها. (الآملی). * قد مرّ وجوب مسح الباطن منهما أيضاً. (السبزواری). * يعني ظاهرهما، أمّا باطنهما فهو من المساجد الواجبه التحنيط. (زين الدين). * يعني ظاهرهما. (حسن القمّي). * أي ظاهرهما. (الروحاني). * أي ظاهرهما، وأمّا باطنهما فيجب المسح. (مفتى الشيعة). * الصحيح: وظاهر كفّيه. (السيستاني).

٣- ٣. فيه إشكال. (المرعشي).

٤- ٤. على الأحوط فيه، وفي الثالث والرابع. (تقى القمّي). * حتى إذا لم يوجب تنجّس بدن الميّت على الأحوط. (السيستاني).

مباحاً (١) جديداً، فلا يجزى (٢) العتيق (٣) الذى زال ريحه، وأن يكون مسحاً (٤).

يجب تحنيط كل ميت ماعدا المحرم

(مسأله ١): لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير والكبير، والأنثى والخنثى والذكر، والحر والعبد. نعم، لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف (٥).

ص: ١٦٧

- ١- ١. اشتراط الإباحه بمعنى أنه لو عصى ومسحه يقع باطلاً- غير معلوم. (الخميني). * ولو لم يتمكن من الشروط المذكوره سقط وجوبه. (مفتى الشيعه). * لا دليل على اشتراط الإباحه فى الاجزاء. (اللكراني).
- ٢- ٢. على الأحوط فيه وفيما بعده. (محمد رضا الكليايگاني).
- ٣- ٣. قد مرَّ أنَّ المعتبر فيه وفى الصدر صدق الاسم، وعدم انسلاب الرائحه والأثر. (المرعشى).
- ٤- ٤. على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازى).
- ٥- ٥. بل وبصلواته والسَّعى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * تقدم الكلام فيه، وأنه لا يجوز تطيب الميت المحرم قبل السَّعى فى الحجِّ، وقبل التقصير فى العمره. (البجنوردى). * بل بالسَّعى كما مرَّ. (المرعشى). * مرَّ التفصيل. (السبزوارى). * والسَّعى فى المحرم بالحجِّ، وقبل التقصير فى المحرم بالعمره، كما تقدم. (زين الدين). * بل بالسَّعى إذا كان حاجاً، وقبل الإتمام إذا كان معتمراً، كما تقدّم. (محمد الشيرازى). * بل قبل إتمام السَّعى فى الحجِّ فقط. (حسن القمى). * قد مرَّ حكمه فى المسأله التاسعه من فصل كيفية غسل الميت. (تقى القمى). * على ما تقدم من أنَّ الجواز بعد السَّعى فى الحجِّ، وبعد التقصير فى العمره. (مفتى الشيعه). * بل بالسَّعى فى الحجِّ، وبالتقصير فى العمره، كما مرَّ. (اللكراني).

كما مرّ (١)، ولا يلحق به التي في العده (٢)، ولا المعتكف، وإن كان يحرم عليهما (٣) استعمال الطيب حال الحياه.

نتيجه التحنيط

(مسأله ٢): لا يعتبر في التحنيط قصد القربه، فيجوز (٤) أن يباشره الصبي (٥) المميز (٦) أيضاً.

مقدار الحنوط الواجب والمستحب

(مسأله ٣): يكفي في مقدار كافور الحنوط (٧) المسمى، والأفضل أن

ص: ١٤٨

١-١. بل بالسعي إذا كان حاجاً، كما مرّ. (الحكيم). * مرّ حكم ذلك. (الخوئي). * وقد مرّ الكلام فيه. (السيستاني).

٢-٢. يعني عدّه الوفاه. (الحكيم، محمد الشيرازي). * يعني بها المعتدّه للوفاه. (زين الدين).

٣-٣. على ما هو المذكور في محلّه. (تقي القمي).

٤-٤. التفرع لا يناسب شرعيّه عبادات الصبي، كما هو المشهور. (اللكراني).

٥-٥. فيه إشكال؛ إذ لا ملازمه بين عدم اعتبار قصد القربه والسقوط بفعل غير من وجب عليه، كما حُقق في محلّه. (الخوئي). *

لا- ملازمه بين عدم اعتبار قصد القربه وجواز مباشره الصبي، ولذا استشكل على الجواز جماعه من الفقهاء، وإن كان الجواز لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعه).

٦-٦. هذا إذا قلنا بشمول الإطلاقات للصبي المميز وشرعيّه عبادته، وإلاّ فلا- فرق بينه وبين غير المميز في حصول الغرض وسقوط التكليف بفعل غير من وجب عليه بعد القطع بأنّه لا خصوصيه لصدوره من خصوص المكلفين. (البجنوردي). * وغيره.

(الخميني، السيستاني). * بل وغيره. (المرعشي). * بل وغيره أيضاً. (محمد الشيرازي). * فيه إشكال. (حسن القمي، تقي القمي).

٧-٧. فيه تأمل، فلا يكتفي بأقل من مثقال ونصف مادام الإمكان. (حسين القمي). * الأحوط أن لا يكون أقل من مثقال شرعي، وهو ثلاثه أرباع المثقال الصيرفي. (زين الدين).

يكون ثلاثه عشر درهماً وثلاث، تصير بحسب المثاقيل الصيرفيّه سبع مثاقيل وحمّصتين (١) إلّا خمس (٢) الحمّصه (٣)، والأقوى (٤).
أنّ هذا المقدار لخصوص الحنوط، لا له وللغسل، وأقلّ الفضل (٥) مثقال شرعيّ (٦)،

ص: ١٦٩

١-١. بل سبعة مثاقيل بلا زياده، ولعلّ السهو من الناسخ. (حسين القمّي). * بل السبعة من غير زياده. (الميلاني). * بل السبعة من دون الزياده عليها. (المرعشي). * بل سبعة مثاقيل تماماً. (السبزواري). * بل سبعة مثاقيل صيرفيه تماماً، المعادل ثلاثه عشر درهماً وثلاث الدرهم. (مفتي الشيعه). * مقتضى كون كلّ عشره دراهم سبعة مثاقيل شرعيّه، وكون المثقال الشرعي ثلاثه أرباع الصيرفي أن يكون المقدار الأفضل سبعة مثاقيل صيرفيّه بلا زياده ولا نقصان. (اللكراني).

٢-٢. بل سبعة مثاقيل لا أكثر، ولا يبعد أن تكون الزياده سهواً من قلم الناسخ. (البجنوردي). * هذه الزياده غير لازمه. (الفاني). * بل سبعة مثاقيل فقط. (محمد الشيرازي).

٣-٣. بل سبعة لا غير، وفي بعض النسخ (ضرب عليه). (الحكيم). * بل تصير بحسب المثاقيل الصيرفيّه سبعة مثاقيل بلا زياده ولا نقصان، كما نصّ عليه في الحدائق وطهاره الشيخ قدس سره. (أحمد الخونساري). * بل سبعة مثاقيل بلا زياده. (الخميني، الخوئي). * بل سبعة مثاقيل فقط. (السيستاني).

٤-٤. في القوه إشكال. (تقي القمّي).

٥-٥. الأحوط أن لا يكون أقلّ من ذلك، بل أقلّ من مثقال ونصف مع التمكن. (عبدالله الشيرازي).

٦-٦. الأحوط أن لا يكون أقلّ من ذلك. (البروجردي). * وروى: أنّه أقلّ ما يجزى. (الميلاني). * وأقلّ منه درهم. (الخميني). * وأقلّ منه درهم، كما في المعبر، مع دعوى عدم الخلاف فيه. (المرعشي). * وقد تقدّم أنّه أقلّ ما يجزى على الأحوط. (زين الدين). * بل الأحوط أن لا يكون أقلّ منه. (اللكراني).

والأفضل منه أربعة دراهم (١)، والأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيته.

سقوط الحنوط بتعذر الكافور

(مسألة ٤): إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط، ولا يقوم مقامه طيب آخر (٢)، نعم، يجوز تطيبه بالذريه (٣)، لكنها ليست من الحنوط. وأما تطيبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها ولو بمزجها بالكافور فمكروه، بل الأحوط تركه (٤).

فروع في مكروهات التحنيط ومستحباته

(مسألة ٥): يكره إدخال الكافور في عين الميت أو أنفه أو أذنه (٥).

(مسألة ٦): إذا زاد (٦) الكافور يوضع ...

ص: ١٧٠

- ١-١. بل مثقال ونصف. (الروحاني).
- ٢-٢. حتى عند الضرورة أيضاً، فيدفن بغير حنوط. (مفتي الشيعه).
- ٣-٣. الأحوط تركه في المحرم قبل إتمام السعي. (المرعشي).
- ٤-٤. هذا الاحتياط لا يترك. (آل ياسين، الخوئي). * لا يترك. (البروجردى، الحكيم، حسن القمى، اللكرانى). * إن لم يكن الأقوى. (مهدى الشيرازى). * بل عدم جوازه لا يخلو من وجه. (الميلانى). * بل هو الأظهر. (البجنوردى). * وفعله مشهور بين العامة. (المرعشى). * لا يترك هذا الاحتياط. (الآملى). * هذا الاحتياط ليس بلازم. (مفتي الشيعه).
- ٥-٥. وعلى وجهه. (الحكيم، زين الدين). * بل مطلق وجهه. (مفتي الشيعه).
- ٦-٦. لا يبعد استحباب تحنيط الصدر كغيره مما سبق، ولا يختص بالزائد. (الحكيم). * أى زاد بعد مسح المساجد على المشهور، ويحتمل أن يكون الزائد بعد مسح المفاصل. (مفتي الشيعه).

على صدره (١).

(مسألة ٧): يستحبّ سحق (٢) الكافور باليد (٣)، لا بالهاون (٤).

(مسألة ٨): يكره وضع الكافور على النعش.

(مسألة ٩): يستحبّ خلط الكافور (٥) بشيء من ترابه قبر الحسين عليه السلام (٦)، لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام (٧).

ص: ١٧١

١-١. بل استحباب تحنيط الصدر مطلقاً غير بعيد. (محمد الشيرازي).

٢-٢. في كونه مستحباً شرعاً تأمل. (الإصطهباناتي). * لم يعلم الاستحباب الشرعي فيه وفي الخلط بالترابه. (مهدى الشيرازي). * استحبابه الشرعي غير معلوم، فيؤتى بقصد الرجاء. (عبدالله الشيرازي). * لم نظفر عليه بدليل. (الفاني). * الحكم باستحبابه محلّ نظر. (المرعشي). * استحبابه الشرعي غير معلوم. (حسن القمي). * لم أقف له على مستند. (الروحاني). * في ثبوت الاستحباب تأمل وإشكال. (اللكراني).

٣-٣. ولم يعلم مستنده. (زين الدين).

٤-٤. استحبابه الشرعي غير معلوم. (الإصفهاني). * على ما ذكره. (الحكيم). * استحبابه غير ثابت. (الخميني). * لم يسند إلى خبر من الأخبار. (مفتي الشيعة).

٥-٥. أي بحيث لا يخرج عن الاسم. (حسين القمي). * لكن بمقدار لا يخرج عن صدق اسم الكافور عليه. (المرعشي).

٦-٦. على وجه لا يخرج به عن اسم الكافور. (زين الدين).

٧-٧. كالإبهامين. (مفتي الشيعة).

(مسأله ١٠): يكره إتباع النعش بالمجمرة (١)، وكذا فى حال الغسل.

(مسأله ١١): يبدأ (٢) فى التحنيط (٣) بالجبهه، وفى سائر المساجد مخير (٤).

ص: ١٧٢

١- ١. كما عليه كثير من العامه فتوى وعملاً. (المرعشى).

٢- ٢. بل مخير بين الابتداء بها وبغيرها، نعم لا يبعد استحبابه. (الخميني).

٣- ٣. فى وجوبه تأمل؛ للأصل بعد عدم الدليل، وإن كان بملاحظه الكلمات أحوط. (آقاضياء). * احتياطاً واستحباباً. (الكوه كمرئى). * على الأحوط. (البروجردى، الشاهرودى، الآملى، محمد رضا الكلپايگانى، السبزوارى، حسن القمى، تقى القمى). * فى الوجوب منع. (الحكيم). * على الأحوط، وهكذا بالنسبه إلى تقديم وضع الكافور فى ماء الغسل على التحنيط، وفى تقديم الجبهه على سائر المواضع. (البجنوردى). * لا- دليل عليه ظاهراً إلا ما فى الفقه الرضوى (راجع مستدرک الوسائل: باب ١٣ من أبواب التكفين، ح ١)، فالجزم بوجوبه مشكل. (الشريعتمدارى). * على الأفضل. (الفانى). * لا ينبغى ترك الاحتياط فى رعايه هذه البدأه، ولكن ليس بواجب؛ لضعف مستنده إن كان منحصراً فى الرضوى الثابت عدم اعتباره لدى المحققين. نعم، لا يبعد استفادته من بعض الروايات أيضاً. (المرعشى). * على الأحوط الأولى. (الخوئى، محمد الشيرازى، السيستانى). * الظاهر عدم وجوب ذلك، نعم، هو الأحوط. (زين الدين). * لا- دليل على لزوم ذلك، والأظهر التخير. (الروحانى). * احتياطاً استحبابياً. (اللنكرانى).

٤- ٤. أى لا ترتيب فيها. (مفتى الشيعة).

(مسألة ١٢): إذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل أو يصرف فى التحنيط يقدم الأول(١)، وإذا دار فى الحنوط بين الجبهه وسائر المواضع تقدم الجبهه(٢).

فصل: فى الجريدتين

استحباب وضعهما مع كل ميت

من المستحبات الأكيدة عند الشيعة وضعهما مع الميت، صغيراً(٣) أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، محسناً أو مُسيئاً، كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا، ففي الخبر(٤): «أنَّ الجريدة تنفع الموء من والكافر، والمحسن

ص: ١٧٣

-
- ١- ١. فيه تأمل. (حسين القمى). * لم يظهر لى وجه للتقدم، فلا يبعد التخيير، وكذا الكلام فيما بعده. (أحمد الخونسارى). *
 - على الأحوط فيه وفيما بعده. (الخميني، زين الدين). * الأظهر التخيير فيه وفيما بعده. (الروحاني).
 - ٢- ٢. على الأحوط كما عرفت. (آقازياء). * على الأحوط. (الشاهرودى، المرعشى، حسن القمى، تقى القمى، مفتى الشيعة). *
 - على الأحوط الأولى. (الخنوى، محمد الشيرازى، السيستانى).
 - ٣- ٣. رجاء فيه. (حسين القمى). * يوضع معه رجاء. (الخميني). * استحبابه فيه مشكل، فالأولى فيه قصد الرجاء. (المرعشى).
 - ٤- ٤. تستفاد جمله من المذكورات من مجموع أحاديث الباب(الوسائل: باب ٧ من أبواب التكفين، أحاديث الباب). (تقى القمى).

والمسيء، وما دامت رطبه يرفع عن الميِّت عذاب القبر(١)».

وفى آخر: «أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله مرَّ على قبر يعذب صاحبه، فطلب جريده فشَقَّها نصفين، فوضع أحدهما فوق رأسه، والآخر عند رجله، وقال: يخفَّف عنه العذاب ماداما رطبين».

وفى بعض الأخبار: أنَّ آدم عليه السلام أوصى بوضع جريدتين فى كفنه لأنسه، وكان هذا معمولاً بين الأنبياء، وتُرك فى زمان الجاهليه فأحياه النبيُّ صلى الله عليه وآله .

أولويه جريده النخل مع الإمكان

(مسألة ١): الأولى أن تكونا(٢) من النخل(٣)، وإن لم يتيسر فمن السدر، وإلاّ فمن الخلاف(٤) أو الرمان(٥)، وإلاّ فكلّ عُود رطب.

اعتبار الرطوبه فى الجريده

(مسألة ٢): الجريده اليابسه لا تكفى(٦).

ص: ١٧٤

-
- ١-١. وفى مضمون روايه: «إذا لم يعذب الميِّت أول وضعه فى القبر فلا يعذب بعده». (محمد الشيرازى).
 - ٢-٢. لعلّ الترتيب مع التمكن متعين. نعم، تقديم السدر والخلاف على الرمان لا يخلو من تأمل. (حسين القمى). * هذا الترتيب أحوط. (الحكيم).
 - ٣-٣. يتعين ذلك مع الإمكان. (زين الدين).
 - ٤-٤. شجره معروفه تسمى فى اللغة الفارسيه «بيد». (مفتى الشيعه).
 - ٥-٥. الأولى تقديم الخلاف. (البروجردى). * لا يبعد تقديم الرمان على الخلاف. (الحكيم). * الأولى تأخيرها عن الخلاف. (الخمينى). * لا يبعد أن يكون الرمان مع السدر فى رتبته، فيتخير بينهما إذا لم تتيسر الجريدتان. (زين الدين).
 - ٦-٦. ذهب بعضهم إلى ترطيب اليابسه وبلّها لو لم توجد رطبه، ولا بأس به بعنوان الرجاء. (المرعشى).

(مسألة ٣): الأولى أن تكون في الطول (١) بمقدار ذراع (٢)، وإن كان يجزى الأقل والأكثر (٣). وفي الغلظ كلما كان أغلظ (٤) أحسن (٥) من حيث بطوء يسه.

كيفية وضع الجريدتين في القبر

(مسألة ٤): الأولى في كيفيته وضعهما: أن توضع إحداهما في جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت، ملصقه ببدنه، والأخرى في جانبه الأيسر من عند الترقوه فوق القميص تحت اللقافة إلى ما بلغت. وفي بعض الأخبار (٦): «أن توضع إحداهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى بين ركبتيه، بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق، ونصفها إلى الفخذ» (الوسائل: باب ١٠ من أبواب التكفين، ح ٥).

ص: ١٧٥

- ١- ١. لعل المقدار الكافي: من الشبر إلى الذراع. (حسين القمي).
- ٢- ٢. بل بمقدار عظم الذراع. (البرجودي، النكراني). * أي عظم الذراع. (مهدى الشيرازي). * ودونه بمقدار عظم الذراع، ودونه بمقدار شبر. (الحكيم). * أو عظم الذراع. (المرعشي). * ويجزى الأقل والأكثر أيضاً. (السبزواري). * ودونه في الفضل أن تكون بمقدار عظم ذراع، ودونه بمقدار شبر. (زين الدين). * أو بمقدار عظم الذراع على ما هو المشهور، أو بمقدار شبر، لعل الاختلاف بحسب تفاوت الفضيله، فعلى هذا يجزى الأقل والأكثر من الذراع أيضاً. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. الأولى أن تكون في جانب القلّة إلى شبر، وفي الكثرة إلى ذراع. (الخميني).
- ٤- ٤. أي بحيث لا يخرج عن الاسم. (حسين القمي).
- ٥- ٥. مع بقاء صدق الاسم. (المرعشي).
- ٦- ٦. والأولى رعايه الكيفية الاولى. (المرعشي). * الظاهر أنّ المراد به ما رواه يونس عنهم عليهم السلام. (تقي القمي).

وفى بعض(١) آخر: «توضع كلتاها فى جنبه الأيمن»(الوسائل: باب ١٠ من أبواب التكفين، ح ٣).

والظاهر(٢) تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه فى قبره.

لو ترك وضع الجريدتين جعلت على القبر

(مسأله ٥): لو تركت الجريده لنتسيان ونحوه جعلت فوق قبره(٣).

(مسأله ٦): لو لم تكن إلا واحده جعلت فى جانبه الأيمن.

الكتابه على الجريدتين

(مسأله ٧): الأولى أن يكتب(٤) عليهما اسم الميت، واسم أبيه، وأنّه يشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّ الأئمة من بعده أوصياؤه عليهم السلام، ويذكر أسماءهم واحداً بعد واحد.

ص: ١٧٦

١-١. يمكن أن يكون المراد منه ما رواه جميل. (تقى القمى).

٢-٢. يؤتى بما ذكر رجاء على جميع التقادير. (تقى القمى).

٣-٣. إن كان المراد سطح القبر فبعنوان الرجاء. (حسين القمى). * بأن تُشقّ الجريده نصفين ويجعل نصفها عند رأسه، والآخر عند رجله. (الخميني).

٤-٤. ذكر جماعه كثيره من أصحابنا: أنّه يستحب أيضاً أن يجعل عليهما شىء من القطن، ولا بأس به رجاء. (البروجردى). * هذا، وجمله من الأمور المتقدمه من مندوبات الجريده مبنى على قاعده التسامح، ولم يثبت عند أكثرهم، فالأولى أن يؤتى بها رجاء، كما تقدم. (مفتى الشيعه).

استحباب الاعلام بموت المؤمن

يستحب (٢) لأولياء (٣) الميت إعلام الموء منين بموت الموء من ليحضروا جنازته والصلاه عليه، والاستغفار له، ويستحب للموء منين المبادره إلى ذلك. وفى الخبر (٤): أنه لو دعى إلى وليمه وإلى حضور جنازه قدّم حضورها؛ لأنه مذكّر للآخره، كما أنّ الوليمه مذكّره للدنيا (الوسائل: باب ٣٤ من أبواب الاحتضار، باختلاف في اللفظ).

ص: ١٧٧

- ١- ١. جمله ممّا ذكر فى هذا الفصل من الآداب والمستحبات والمكروهات مبنى على التسامح فى أدله السنن، فلا بدّ وأن يكون الإتيان بها برجاء المطلبية، وكذا فى تركها فى المكروهات. (زين الدين).
- ٢- ٢. بعض ما ذكر من المستحبات فى هذه الأبواب غير ثابتة، إلّا أنّ الإتيان بها رجاء حسن. (حسن القمى).
- ٣- ٣. إنّ جمله من المستحبات المذكوره فى هذه الأبواب غير ثابتة إلّا بناءً على قاعده التسامح، فاللزام الإتيان بها برجاء المطلبية، وكذا الكلام فى المكروهات. (الحكيم). * الأولى أن لا يقصد الورود فى ما ذكر من المستحبات والمكروهات، كما تقدّم فى نظائرها. (الميلانى). * بل ولغيرهم أيضاً. (محمد الشيرازى). * الأخبار الوارده فى فضيله التشيع كثيره، وثوابها خطير، وليس لها حدّ، والتحديد فى بعضها إلى الصلاه أو إلى الدفن لأجل بيان مراتب الفضل، فالأولى أن يؤتى مستحباتها ومكروهاتها بقصد الرجاء. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. يمكن أن يكون المراد منه ما رواه إسماعيل بن أبى زياد. (تقى القمى).

وليس للتشيع حدّ معيّن، والأولى أن يكون إلى الدفن، ودونه إلى الصلاة عليه، والأخبار في فضله كثيرة، ففي بعضها(١): «أوّل تحفه للموءمن في قبره غفرانه وغفران من شيّعه»(الوسائل: باب ٢ من أبواب الدفن، ح ٤، باختلاف في اللفظ).

وفي بعضها(٢): «من شيّع موءمناً لكلّ قدم يكتب له مائه ألف حسنه، ويمحى عنه مائه ألف سيّئه، ويرفع له مائه ألف درجه، وإن صلّى عليه يشيّع حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له إلى أن يبعث»(الوسائل: باب ٢ من أبواب الدفن، ح ٦. إلا أنّ فيه: «مئه ألف ألف»، واختلاف يسير في اللفظ).

وفي آخر: «من مشى مع جنازه حتّى صلّى عليها له قيراط من الأجر، وإن صبر إلى دفنه له قيراطان، والقيراط مقدار جبل(٣) أحد»(الوسائل: باب ٣ من أبواب الدفن، ح ٣، مع تباين باللفظ).

وفي بعض الأخبار: «يؤجّر بمقدار ما مشى معها»(الوسائل: باب ٣ من أبواب الدفن، ح ٥ و ٧، مع اختلاف في اللفظ).

آداب التشيع

وأما آدابه فهي أمور(٤):

أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه: «إنا لله وإنا إليه راجعون، الله أكبر، هذا ما وعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً، الحمد لله الذي تعزّز بالقدره، وقهر العباد بالموت»(الوسائل: باب ٩ من أبواب الدفن، ح ٢). وهذا لا يختصّ

ص: ١٧٨

١- ١. لاحظ ما رواه الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام . (تقى القمّي).

٢- ٢. ما روى عن عقاب الأعمال أكثر من هذا العدد المذكور في المتن، ولا يبعد أنّ جملة من المذكورات فيه مأخوذة من الحديث المشار إليه. (تقى القمّي).

٣- ٣. أي مثل جبل أحد يلقي في ميزانه من الأجر. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. هي أكثر ممّا ذكره قدس سره ، والأولى رعايتها بالرجاء؛ لضعف أكثر مستنداتها. (المرعشي).

بالمشيّع، بل يستحبّ لكلّ من نظر إلى الجنازه، كما أنّه يستحبّ له مطلقاً أن يقول: الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المُختَرَم»^(١)(الوسائل: باب ٩ من أبواب الدفن، ح ١ و٣).

الثاني: أن يقول حين حمل الجنازه «بسم الله وبالله، وصلى الله على محمّد وآل محمّد، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات»(الوسائل: باب ٩ من أبواب الدفن، ح ٤).

الثالث: أن يمشى، بل يُكره الركوب إلّا لعذر، نعم، لا يكره في الرجوع.

الرابع: أن يحملوها على أكتافهم، لا على الحيوان^(٢)، إلّا لعذر كبعد المسافه.

الخامس: أن يكون المشيّع خاشعاً متفكراً متصوّراً أنّه هو المحمول، ويسأل الرجوع إلى الدنيا، فأجيب.

السادس: أن يمشى خلف الجنازه أو طرفيها، ولا يمشى قدّامها^(٣)، والأوّل أفضل من الثاني، والظاهر كراهه الثالث^(٤) خصوصاً في جنازه غير المؤمن.

السابع: أن يلقي عليها ثوب غير مزّين.

الثامن: أن يكون حاملوها أربعة.

التاسع: تربيع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الأربعة، والأولى الابتداء بيمين الميّت يضعه على عاتقه الأيمن، ثمّ موءخرها الأيمن على

ص: ١٧٩

١-١. أي الهالك. (المرعشي).

٢-٢. ونحوه من النواقل كالسيارات. (المرعشي).

٣-٣. كما عليه ديدن أكثر العامّة. (المرعشي).

٤-٤. لا كراهه في المشى أمام جنازه المؤمن، بل يستحب، نعم، المشى معها أفضل منه، والمشي خلفها أفضل من الجميع. (زين الدين).

عاتقه الأيمن، ثم موءَّخرها الأيسر على عاتقه الأيسر، ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعاً له على العاتق الأيسر يدور عليها.

العاشر: أن يكون صاحب المصيبة حافياً واضعاً رداءه، أو يغيّر زيّه على وجه آخر بحيث يُعلم أنّه صاحب المصيبة.

مكروهات التشيع

ويكره أمور (١):

أحدها: الضحك واللعب واللهو.

الثاني: وضع الرداء (٢) من غير صاحب المصيبة (٣).

الثالث: الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار، حتى ورد (٤) المنع عن السلام على المشيع.

الرابع: تشيع النساء (٥) الجنازة وإن كانت للنساء (٦).

الخامس: الإسراع في المشي على وجه ينافي الرفق بالميت، سيما إذا

ص: ١٨٠

١-١. هي أكثر ممّا نقله، والأحرى رعايتها بالرجاء؛ لضعف المدرّك، كما تقدّم في أمثالها مراراً. (المرعشي).

٢-٢. لعلّه فيما يقصد به التشبه بصاحب المصيبة، ولعلّه أيضاً في غير جنازه الأولياء و الصلحاء. (حسين القمّي).

٣-٣. إلّا في موت الأعظم من أهل الدين فإنّ الكلّ أصحاب مصيبة. (محمد الشيرازي).

٤-٤. لم أعرّ على ذلك، نعم، ورد كراهه أن يسلم الماشي مع الجنازة على غيره. (زين الدين). * يمكن أن يكون المراد من

الوارد: مرفوعه محمد بن الحسين (الوسائل: باب ٤٢ من أبواب أحكام العشرة، ح ١)، لكنّ الظاهر من الحديث كراهه تسليم

الماشي على غيره. (تقي القمّي).

٥-٥. في غير الشائبه، وفي جنازه النساء تأمل. (حسين القمّي).

٦-٦. لكنّها للعجوزه، وفي جنازه المرأة أخفّ. (محمد الشيرازي).

كان بالعدو (١)، بل ينبغي الوسط في المشي.

السادس: ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى.

السابع: أن يقول المصاب أو غيره: ارفقوا به، أو: استغفروا له، أو: ترحموا عليه، وكذا قول: قفوا به.

الثامن: إتباعها بالنار ولو مجمره إلا في الليل، فلا يكره المصباح (٢).

التاسع: القيام عند مرورها إن كان جالساً، إلا إذا كان الميت كافراً؛ لثلاً يعلو (٣) على المسلم.

العاشر: قيل: ينبغي (٤) أن يُمنع الكافر (٥) والمنافق والفاسق (٦) من التشيع.

ص: ١٨١

١-١. كما رأيت من فعل العامة. (المرعشي).

٢-٢. لعل المراد به مطلق الضياء. (حسين القمي). * بل مطلق ما يستضاء به. (المرعشي).

٣-٣. ليتة علل الحكم بتعليل آخر. (المرعشي).

٤-٤. لم أقف في حال التحرير على مستنده. (المرعشي).

٥-٥. فيه إشكال. (محمد الشيرازي).

٦-٦. استحباب منع الفاسق من التشيع موضع تأمل أو منع. (زين الدين).

فصل: في الصلاة على الميت

وجوب الصلاة على كل مسلم

تجب الصلاة على كل مسلم (١)، من غير فرق بين العادل والفساق والشهيد وغيرهم، حتى المرتكب للكبائر، بل ولو قتل نفسه عمداً،

حرمه الصلاة على كل كافر

ولا يجوز على الكافر (٢) بأقسامه (٣)، حتى المرتد فطرياً (٤) أو ملئاً مات بلا توبه (٥)،

الصلاة على الطفل

ولا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين. نعم، تستحب (٦) على من كان عمره

ص: ١٨٢

-
- ١- ١. دون من ينتحل الإسلام من الغلاة والخوارج والنواصب، على ما ادّعى الإجماع عليه من عدم جواز الصلاة عليهم. (حسين القمّي). * ممن لم يحكم بكفره. (المرعشي). * كليه الحكم مبنية على الاحتياط. (تقى القمّي).
 - ٢- ٢. قد تقدّم بعض الجهات الجارية في المقام في مسائل الغسل. (آقاصياء). * قد مرّ في النجاسات تعيينه. (الخميني).
 - ٣- ٣. ويشمل من حكم بكفره من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، كالخوارج والنواصب والغلاة. (زين الدين).
 - ٤- ٤. إذا مات بلا توبه، أو قلنا بعدم قبول توبته، ولكن المختار قبولها منه ظاهراً وواقعاً، فإن تاب تجب الصلاة عليه كما في الملى. (المرعشي).
 - ٥- ٥. الأظهر عدم جواز الصلاة على المرتد الفطري وإن تاب. (الجواهرى).
 - ٦- ٦. عندى فيه إشكال. (الكوه كمرئى). * على المشهور، والأحوط الإتيان بها برجاء المطلوبية. (الحكيم). * فيه إشكال، فيأتى بها بقصد الرجاء. (عبدالله الشيرازى). * الاستحباب الشرعى غير معلوم، نعم، لا بأس به إجماعاً. (الشريعتمدارى). * فيه تأمل. (الخميني). * فيه إشكال، ولا بأس بالإتيان بها رجاء. (الخوئى). * لو أتى بها بعنوان الرجاء لكان أحوط وأولى. (السبزوارى). * فيه تأمل، نعم، لا بأس به برجاء المطلوبية. (زين الدين). * فى الاستحباب تأمل وإشكال. (اللكراني).

أقل (١) من ست سنين (٢)، وإن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حيّاً، وإن تولد ميتاً فلا تستحب أيضاً.

الصلاه على من لا يعلم إسلامه

ويلحق (٣) بالمسلم (٤) في وجوب الصلاه عليه من وجد ميتاً (٥) في بلاد المسلمين (٦)، وكذا لقيط دار الإسلام، بل دار الكفر (٧) إذا وجد (٨) فيها مسلم يحتمل كونه منه (٩).

ص: ١٨٣

-
- ١- ١. فيه إشكال، وكذلك وجوب الصلاه على من بلغ الست ولم يعقل الصلاه، فلو عقلها ولم يبلغ الست وجبت الصلاه عليه. (السيستاني).
 - ٢- ٢. استحبابه الشرعي محلّ تأمل، والأولى أن يأتي بها رجاء. (مفتى الشيعة).
 - ٣- ٣. على الأحوط في جميع الأقسام المذكوره. (تقى القمي).
 - ٤- ٤. على الأحوط، وإن كان عدم الوجوب لا سيما في لقيط دار الكفر لا يخلو من وجه. (آل ياسين).
 - ٥- ٥. على الأحوط فيه وفيما بعده. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * على الأحوط فيه وفيما بعده الإتيان رجاء. (مفتى الشيعة).
 - ٦- ٦. قد مرّ الكلام فيه وفي تاليه في باب الغسل. (المرعشي). * على الأحوط فيه وفيما بعده وما يليهما. (زين الدين).
 - ٧- ٧. على الأحوط. (الإصفهاني، البروجردى، الحكيم، الخميني، السيستاني، اللكراني).
 - ٨- ٨. فيه إشكال، والأحوط الإتيان رجاء. (الكوه كمرئي). * على الأحوط. (الإصطهباناتي، مهدي الشيرازي، الشريعتمداري، المرعشي، حسن القمي).
 - ٩- ٩. على الأحوط وإن كان الأقوى العدم. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط. (الشاهرودي، الروحاني). * مجرد الاحتمال لا يكفي في الحكم بالوجوب. (الفاني).

(مسألة ١): يشترط في صحته الصلاة أن يكون المصلي (١) موءماً (٢)، وأن يكون مأذوناً (٣) من الولي على التفصيل الذي مر (٤) سابقاً (٥)، فلا تصح من غير إذنه (٦)، جماعه كانت أو فرادى.

صلاة الصبي المميز على الميت

(مسألة ٢): الأقوى صحة صلاة الصبي (٧) المميز، لكن في إجزائها عن المكلفين البالغين إشكال (٨).

ص: ١٨٤

- ١- ١. على الأحوط. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. وإذا صلى على المخالف أهل مذهبه على طريقتهم سقط الوجوب بذلك، كما تقدم نظيره في الغسل. (زين الدين). *
- على المشهور. (السيستاني).
- ٣- ٣. لو كان غير الإمام عليه السلام، وإلا فهو أحق بالصلاة كما هو المنصوص، ولا يعارضه ما هو الظاهر في خلافه؛ لوجوه لا تخفى، مع كونه قابلاً للحمل على ما لا ينافيه. (الشاهرودي).
- ٤- ٤. وقد مرّ منّا الكلام في ذلك. (الإصفهاني). * على الأحوط. (أحمد الخونساري). * الكلام في الصلاة كما تقدم في الغسل. (الخوئي). * وقد تقدم تفصيل ذلك في [فصل]: مراتب الأولياء. (محمد الشيرازي). * وقد مرّ في فصل: مراتب الأولياء أن الحكم مبني على الاحتياط. (تقي القمي). * قد مرّ ما هو الحقّ عندنا، فراجع. (الروحاني).
- ٥- ٥. وقد مرّ ما يتعلق به. (الإصطهباناتي). * ومّرّ الكلام فيه، ويستثنى من أولويه الولي في الصلاة على الميت ما إذا حضر الإمام جنازته، فإنه يكون حينئذٍ أولى بالصلاة عليه من الولي. (السيستاني).
- ٦- ٦. قد مرّ أن الصحة من دون استئذان لا تخلو من قوّه، وإن وجب الاستئذان. (الجواهرى).
- ٧- ٧. تقدم الإشكال في صحته عباداته (حسين القمي). * قد مرّ الإشكال فيه مراراً. (المرعشى).
- ٨- ٨. لا إشكال فيه بعد المقدمتين السابقتين. (الفيروزآبادي). * أقواه عدم الإجزاء. (النائني، جمال الدين الكليبايگاني). * لا يبعد إجزاؤها عنهم. (الإصفهاني). * لا يبعد الإجزاء عنهم. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * أقربه عدم الإجزاء. (مهدي الشيرازي). * وأظهر الإجزاء. (الحكيم). * أقواه عدم الإجزاء؛ للشك في السقوط بعد القطع بعدم الملازمة بين الصحة في حقّه ندباً - كما هو الأظهر - وبين الإجزاء وسقوط التكليف عن البالغين؛ لأنّ المتيقّن من المسقط هو فعل أحدهم من الجميع. (الشاهرودي). * ولكنّ الأحوط عدم الإجزاء، ولو قلنا بصحة صلاته كما هو الصحيح. (البجنوردي). * لا يبعد إجزاؤها عنهم إذا علمنا بوقوعها صحيحه جامعاً للشرائط. (أحمد الخونساري). * إجزاؤها لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازي). * أظهره الإجزاء مع فرض إتيانه لها صحيحه؛ لأنّ ما أتى به عين ما شرّع في حق غيره بلا تفاوت، إلا من جهه العقوبة على تركه على البالغ دونه. (الفاني). * والأقوى عدم الاجتزاء. (المرعشى). * أظهره عدم الإجزاء. (الخوئي). * أظهره عدم الإجزاء؛ لما تقرّر في محله من عدم الملازمة بين صحته العمل من غير من وجب عليه، وسقوطه عمّن وجب عليه، فلاشتغال محكم. (الآملی). * الأقوى إجزاؤها عنهم مع العلم بإتيانها صحيحاً، ومع الشك في الصحة لا تجزى أصله الصحة في عمله. (محمد رضا الكليبايگاني). *

لا- يبعد الإجزاء. (السبزواری). * لكنّه ضعيف، والأقوى هو الإجزاء. (تقى القمّي). * لا- يبعد دعوى أظهریه عدم الإجزاء.
(الروحانی). * وإن كان الإجزاء عنهم لا يخلو من قوه. (مفتی الشيعه). * وإن كان الإجزاء أقرب. (السيستاني).

اشتراط تأخر الصلاة عن التكفين

(مسألة ٣): يشترط (١) أن تكون بعد الغسل والتكفين، فلا تجزى قبلهما ولو في أثناء التكفين، عمداً كان أو جهلاً أو سهواً.

نعم، لو تعذر الغسل والتميم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلاة، فإن كان مستور العورة (٢) فيصلّى عليه، وإلاّ- يوضع في القبر (٣) وتغطّى عورته بشيء من التراب أو غيره ويصلّى عليه (٤)، ووضعه في القبر على نحو وضعه خارجه (٥) للصلاة، ثمّ بعد الصلاة يوضع على كفيّه الدفن.

الصلاة عند تعذر الكفن

عدم سقوط سائر الواجبات بتعذر الكفن

(مسألة ٤): إذا لم يمكن الدفن لا تسقط سائر الواجبات من الغسل

ص: ١٨٦

١- ١. الجزم بالاشتراط مشكل، وإن كانت السيرة الجارية تقتضيه. (تقى القمّي).

٢- ٢. بثوب ونحوه ممّا يلزم سترها به مع الإمكان. (حسين القمّي). * بثوب ونحوه. (مهدي الشيرازي). * بثوب أو نحوه. (السيستاني).

٣- ٣. وإن أمكن تغطيه عورته في الخارج بالتراب والحجر (في الأصل و(الحبر)، وهو من سهو النساخ والصحيح ما أثبتناه، كما في الرواية). يجوز أن يصلّى عليه في خارج القبر أيضاً. (الكوه كمرئي). * إذا لم يمكن ستر عورته في الخارج أصلاً حتّى بمثل التراب ونحوه، وإلاّ- فيجب السّتر، ثمّ الصلاة عليه في الخارج على الأحوط. (المرعشي). * إذا أمكن ستر عورته بالتراب ونحوه في خارج القبر يجوز الصلاة عليه في خارجه أيضاً. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. وإن أمكن أن تغطّى عورته خارج القبر بالتراب والمدر ونحوهما جاز أن تُستر عورته كذلك، ويصلّى عليه خارج القبر. (زين الدين).

٥- ٥. على الأحوط. (محمد الشيرازي، السيستاني). * بل على نحو وضع المدفون، والاحتياط يقتضي الجمع بين النحويين. (تقى القمّي).

والتكفين والصلاه. والحاصل: كل ما يتعدّر يسقط، وكل ما يمكن يثبت، فلو وجد في الفلاه ميّت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلّي عليه ويخلّي، وإن أمكن دفنه يدفن.

جواز تعدّد الصلاه على الميت مع الكلام في النيّه

(مسأله ٥): يجوز أن يصلّي على الميت أشخاص متعدّدون فرادى في زمان واحد، وكذا يجوز (١) تعدّد الجماعة، وينوى كلّ منهم الوجوب (٢) ما لم يفرغ منها أحد (٣)، وإلاّ نوى بالبقية الاستحباب (٤)، ولكن لا يلزم (٥).

ص: ١٨٧

- ١- ١. على ما سيأتى من التفصيل. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا- تجوز نيّه الوجوب مع العلم أو الاطمئنان بفراغ غيره قبله، كما مرّ. (الخوئي). * إذا لم يعلم أو لم يطمئنّ بفراغ غيره قبله، وإلاّ فلا مسأغ لنيّه كلّ منهما الوجوب. (المرعشي). * ما لم يطمئنّ بفراغ غيره قبله. (حسن القمّي). * يشكل قصد الوجوب فيما يكون المصلّي محرّزاً لفراغ غيره قبله، وطريق التخلّص عن الإشكال في جميع الصور أن يقصد القربه المطلقه. (تقى القمّي). * نيّه الوجوب لمن يعلم بفراغ غيره قبله محلّ إشكال. (الروحاني).
- ٣- ٣. بل ما لم يعلم بأنّه يفرغ قبله أحد. (الميلاني). * تشكل نيّه الوجوب لمن علم أو اطمأّن أنّه لا- يفرغ من الصلاه قبل الآخرين، والأحوط في هذه الصوره أن ينوى القربه، بل الأحوط ذلك مع الشكّ أيضاً. (زين الدين). * في إطلاقه كلام قد تقدّم في المسأله (٢) من فصل: الأعمال الواجبه. (السيستاني).
- ٤- ٤. هذا كلّ قبل الدفن، وأمّا بعده فالتفصيل بين مَنْ صِلّى عليه قبل الدفن ومَنْ دُفن بلا صلاه أوجه، نعم، لا بأس به بعنوان الرجاء. (الشاهرودي). * الأولى أن ينوى الرجاء. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. هذا هو الحق، وعليه فلو قصد الوجوب في مورد الاستحباب، أو العكس قصد ما لا يكون دخیلاً في المأمور به، ولا في امتثال الأمر فلا يضرّ. (الفاني).

قصد الوجوب والاستحباب، بل يكفي قصد القربة (١) مطلقاً.

حكم الصلاة على بعض الميت

(مسألة ٦): قد مرّ سابقاً (٢) أنّه إذا وجد بعض الميت (٣) فإن كان مشتملاً على الصدر، أو كان الصدر (٤) وحده، بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب، أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاة عليه (٥)،

ص: ١٨٨

١- ١. بل لا يترك ذلك تخلصاً عن الإشكال في بعض الصور. (حسين القمّي). * يتعين ذلك مع احتمال التقدّم والتأخّر، ومع العلم بالتأخّر في الفراغ يجوز أن ينوى الاستحباب من الأوّل، كما أنّه مع العلم بالتقدّم يجوز أن ينوى الوجوب. (الحكيم). * بل يلزم ذلك عند احتمال التقدّم والتأخّر، نعم، مع العلم بالتقدّم يجوز أن ينوى الوجوب. (الآملي).

٢- ٢. مرّ الكلام فيه. (الخميني، اللكراني). * وقد مرّ الكلام فيه. (الخوئي). * قد مرّ منّا أيضاً. (حسن القمّي). * وقد مرّ في المسألة الثانية عشره من فصل (تغسيل الميت) تفصيل الحكم. (تقي القمّي). * و مرّ الكلام فيه في المسألة (١٢) من فصل: موارد سقوط غسل الميت. (السيستاني).

٣- ٣. يجب الصلاة على بعض الميت في موارد: أحدها: الصدر مع اليدين، الثاني: الصدر مع القلب، الثالث: مجموع عظام الميت أو عظام النصف الأعلى من جثته، الرابع: ما يصدق معه الإنسان ولو بقيد أنّه مقطوع الأطراف، وفي غير هذه الموارد الأظهر عدم الوجوب، وإن كان ما ذكره أحوط. (الروحاني).

٤- ٤. على الأحوط كما عرفت. (الكوه كمرئي).

٥- ٥. على الأحوط. (آل ياسين). * على الأقوى في بعض هذه الصور، وعلى الأحوط لزوماً في الباقي. (زين الدين).

وإلا فلا، نعم، الأحوط الصلاة (١) على العضو التام من الميت، وإن كان عظماً كاليد والرجل ونحوهما، وإن كان الأقوى خلافه، وعلى هذا فإن وجد عضواً تاماً وصلّى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط (٢) بالصلاة عليه أيضاً إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب، وإلا وجبت (٣).

الصلاة قبل الدفن

(مسألة ٧): يجب (٤) أن تكون الصلاة قبل الدفن.

اعتبار الاستئذان من جميع الأولياء

(مسألة ٨): إذا تعدّد الأولياء (٥) في مرتبه واحده وجب (٦) الاستئذان (٧) من الجميع (٨) على

ص: ١٨٩

١- ١. لا يُترك مع الإمكان، خصوصاً إذا كان مع اللحم. (حسين القمّي).

٢- ٢. استحباباً. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. وكذا إذا فرض كون القلب في عضو غير الصدر، وإذا كان القلب في جانب والصدر في جانب آخر ولا يمكن الجمع بينهما فالأحوط تكرار الصلاة. (حسين القمّي).

٤- ٤. على الأحوط. (محمد رضا الكلپايگانی).

٥- ٥. مرّ الكلام فيه في الغسل. (اللكراني).

٦- ٦. وإن كان الاكتفاء بإذن واحد منهم مع عدم المزاحمة للآخرين لا يخلو من قوه، فالمأذون كنفس الآذن في عدم توقّف التصرف في حقّه على الإذن من سائر الأولياء، كما في صورته اجتماعهم على الصلاة دفعه، ويجوز لغيرهم أيضاً الاقتداء بكل واحد منهم ولو بأن يقتدى بعض ببعض منهم مع فرض الأهلية، وعدم معهوديه تعدّد الجماعة دفعه وفي عرض واحد لا يصلح للدغدغه في مشروعيته أيضاً. (الشاهرودي).

٧- ٧. عند فقدان القرائن والشواهد الدالة على الرضا. (المرعشي).

٨- ٨. لا يبعد كفايه إذن كلّ منهم كتصديّه. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * وجوب الاستئذان من الجميع ينافي جواز صلاه كلّ منهم من غير استئذان من الآخرين، وأوضح منافاة وأشكل منه جواز الاقتداء بكلّ منهم مع عدم الاستئذان من الآخرين، فإنّ مبنى الآخرين على كون كلّ واحد منهم ذا ولاية مستقلة، ومبنى الأوّل - أعني الاستئذان من الجميع - وحده الولاية القائمة بصرف طبيعه الولي فعليه يشكل صلاه كلّ منهم بغير إذن الباقيين. (الشريعتمداري). * يكفي الإذن من واحد إذا لم يمنع الآخرون، كما تقدم في فصل: مراتب الأولياء. (زين الدين). * الأظهر كفايه إذن أحدهم، لا سيّما مع عدم منع الآخرين على فرض اعتبار إذن الولي. (الروحاني). * وجوب الاستئذان من الجميع لا ينافي جواز صلاه كلّ منهم من غير استئذان؛ لأنّ وحده الولاية القائمة بالجميع تلاحظ بالنسبه إلى الغير، وأمّا وجود الولاية المستقلة لكل واحد منهم راجع إلى الولي؛ ولذا لا تحتاج صلاه كلّ منهم إلى أخذ الإذن من الباقي. (مفتى الشيعة). * تقدّم الكلام فيه. (السيستاني).

١-١. وإن كان الأقوى _ بناءً على اشتراط الإذن _ كفايه الاستئذان من البعض إذا لم يزاحمه الآخرون. (الإصفهاني). * بل الأقوى. (الحكيم، السبزواري). * وإن كان الأقوى كفايه الاستئذان من بعضهم، إلّا مع المزاحمه. (الميلاني). * وإن كان كفايه الإذن من البعض لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى، كما مرّ في الغسل. (الخميني). * لا يبعد كون المأذون من أحدهم كالآذن، فلا يحتاج إلى إذن غيره. (محمد رضا الكلبيكاني).

٢-٢. الظاهر أنّ هذا الفرع كسابقه، حيث لم يظهر الفرق بينهما. (حسين القمّي). * إذا لم يمنع الآخر. (الكوه كمرئي). * لا يجوز، بناءً على وجوب الاستئذان من الجميع. (عبدالله الشيرازي). * فيه وفيما بعده إشكال. (حسن القمّي). * لو قلنا بعدم كفايه الاستئذان من واحد يشكل الجواز لكلّ منهم، كما أنّه يشكل جواز الاقتداء بواحد منهم بدون الاستئذان من الآخرين. (تقى القمّي). * مع عدم مزاحمه الآخرين. (مفتى الشيعة).

١- ١. الأحوط الاستئذان. (الإصطهباناتي). * لا مساغ لصلاه بعضهم بدون الاستئذان عن غيره مع وجوب الاستئذان عن الكل، وكون كل ذي ولاية على ما أفاده. نعم، لو كانت الولاية قائمه بصرف الوجود من الولي لكان ما في المتن موجهاً، فالأحوط إذن الاستئذان من البقيه، إلا أن تكون هناك أمارات كما ذكرنا. (المرعشي). * مقتضى الاحتياط على الاستئذان الإشكال في جواز الصلاه لبعض الأولياء من دون استئذان من الآخرين، خصوصاً في اقتداء الغير بهم. (الآملی). * مع عدم مزاحمتهم، وكذا في الجماعه. (السبزواری). * الأحوط فيه وفي الاقتداء الاستئذان أيضاً. (محمد الشيرازی).

٢- ٢. الاحتياط في الفرع السابق مستلزم له في هذا الفرع، خصوصاً في اقتداء الغير بهم. (آقاضیاء). * الأقوى لزوم الاستئذان من الآخرين وكذا المأموم لواحد منهم. (الحكيم). * لم يتضح لي الفرق بين هذا وسابقه، فلا- يُترك الاحتياط بالاستئذان من الآخرين. (أحمد الخونساری). * الظاهر عدم الجواز من غير استئذان عن الجميع، بل الظاهر كذلك في الائتمام أيضاً. (الخمينی). * بناءً على وجوب الاستئذان يشكل جواز الصلاه لبعض الأولياء من دون استئذان من الآخرين. (الخوئی).

٣- ٣. فيه نظر. (المرعشي).

٤- ٤. إن أراد جواز الاقتداء بأكثر من واحد ففيه نظر؛ إذ شرعيه عقد جماعتين على ميت واحد غير ثابتة، نعم، بطلان الجماعه لا يقتضى بطلان صلاه الإمامين. (الروحانی).

(مسألة ٩): إذا كان الولي امرأة يجوز لها (١) المباشرة (٢)، من غير فرق (٣) بين أن يكون الميت رجلاً أو امرأة (٤)، ويجوز لها (٥) الإذن للغير كالرجل من غير فرق.

تعين الميت من يصلى عليه

(مسألة ١٠): إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين (٦) فالظاهر (٧) وجوب (٨) إذن الولي له،

ص: ١٩٢

- ١- ١. الأولى تقديم الرجال، والأحوط في صورته المباشرة قيامها في وسط النساء لو صلّت جماعه. (المرعشي).
- ٢- ٢. مع عدم الرجل، وإلا ففيه إشكال؛ لشبهه اعتبار الذكوريه في الأولياء، والأحوط إذن للرجل في صلاته عليه. (آقاضياء).
- ٣- ٣. كما يجوز للولي أن يأذن للمرأة بلا فرق بين كون الميت ذكراً أو أنثى. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. هذا هو الفارق بين الصلاة والغسل. (الشاهرودي). * كما تجوز لها المباشرة أيضاً إذا أذن لها الولي بالصلاة. (زين الدين).
- ٥- ٥. لكن ينبغي تقديم الرجال، بل هو أحوط. (الخميني).
- ٦- ٦. على فرض اعتبار إذن الولي هذه الوصية غير نافذه، إلا- إذا كان الولي الحاكم الشرعي بناءً على ثبوت الولاية له. (الروحاني).
- ٧- ٧. قد تقدّم وجه الإشكال في نفوذ الوصية في أمثال المقام. (آقاضياء). * الأحوط أن يأذن الولي ويستأذن الوصي. (الخميني). * بل الأحوط كما في الاستئذان. (اللكراني).
- ٨- ٨. لأنّ الظاهر نفوذ الوصية بلا توقف على الإجازة من الأولياء، فحينئذٍ يجب عليهم الإذن لوجوب العمل بالوصية، ويجب على الوصي أيضاً الاستئذان؛ لتوقف صحه العمل عليه بعد القطع بعدم سقوط شرطيه الإذن بسبب الوصية؛ لعدم التناهي بينهما. نعم، لو كان مرجع الوصية إلى إسقاط الحقّ وسقوط شرطيه إذن الوصي فالوصية ساقطة من رأسها، فلا مجال للإجازة أصلاً. (الشاهرودي). * لا دليل عليه، بل نفوذ الوصية محلّ إشكال، وعلى تقدير النفوذ لا معنى لعدم سقوط اعتبار الإذن. (عبدالله الشيرازي). * بمعنى عدم منعه عن ذلك. (الفاني). * ولو امتنع عن الإذن يصلى عليه بإذن الحاكم. (المرعشي). * بل الأحوط. (السبزواري). * لا يترك الاحتياط في المسألة، وقد تقدّم نظيرها في المسألة السابعة من فصل: مراتب الأولياء. (زين الدين). * بل الظاهر أنّ ولاية الأولياء بالنسبة للتجهيزات متأخرة مرتبة عن وصية الميت نفسه، لكنّ مراعاة الاحتياط حسنة من الطرفين. (محمد الشيرازي). * بل الأحوط، وكذلك في عدم سقوط اعتبار إذنه. (حسن القمي). * المفروض ثبوت الولاية للولي، فالوصية بأن يصلى عليه فلا- إذا كانت مع الاستئذان فلا- وجه لوجوب الإذن، وإذا كانت بلا- استئذان منه تكون باطلة؛ لتعلقها بأمر غير مشروع، نعم، لو أوصى بالإذن وقبل الولي يجب عليه، ثمّ إنّه لا- وجه للاحتياط في الاستئذان، بل يجب، فلا يخلو المتن من التدافع. (تقي القمي).

١- ١. بل الأقوى. (الحكيم).

٢- ٢. لا يحتاج إلى الاستئذان. (الكوه كمرئي). * لا يحتاج إلى الاستئذان، فإن أولويه الولي بالإضافة إلى الغير، لا بالنسبة إلى الميت نفسه، ثم إن الاحتياط في الاستئذان من الولي يناقض مع جزمه بعدم سقوط اعتبار إذن الولي في الصورة. (الشريعتمداري). * لا بأس بترك هذا الاحتياط، وإن كان الأولى الاستئذان تشريعاً لمقام الولاية. (الفاني). * بل الأقوى بناءً على ما أفاده قبيل هذا، ولكن الأظهر عدم الاحتياج في هذه الصورة إليه؛ لأن الولي له الأولويه بالنسبة إلى غير الوصي، وأما بالنسبة إليه فلا. (المرعشي). * بل الأقوى. (الآمل).

٣- ٣. فيه تأمل. (صدر الدين الصدر). * قد جزم الماتن بعدم سقوط إذن الولي، ولعل هذا ينافي ما تقدم في مراتب الأولياء، ولا يبعد سقوطه، فلا يحتاج إلى الاستئذان، ولكن عدم السقوط موافق للاحتياط. (مفتي الشيعة).

إذنه(١) بسبب الوصيّه، وإن قلنا بنفوذها ووجوب العمل بها.

مشروعيه صلاه الميت جماعه

شروط إمامه صلاه الميت

(مسأله ١١): يستحبّ إتيان الصلاه جماعه، والأحوط(٢) بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه(٣)، من البلوغ والعقل والإيمان والعداله(٤)، وكونه رجلاً للرجال، وأن لا يكون ولد زنا، بل

ص: ١٩٤

- ١- ١. بل يسقط بناءً على نفوذها، إذ لا- معنى لنفوذها، إلّا أنّه يتعيّن عليه، سواء أذن الوليّ أم لا. (الإصفهاني). * السقوط لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * على الأحوط. (محمد رضا الكلبايگاني، السبزواري). * اعتبار إذن الوليّ الناشئ من كونه حقاً مع الالتزام بنفوذ الوصيّه لا يخلو من تدافع. (آل ياسين). * على الأحوط، ولا يبعد سقوطه. (الخوئي). * بل الظاهر سقوطه. نعم، إذا أوصى إلى الوليّ أن يدعو شخصاً معيناً للصلاه عليه لم يسقط اعتبار إذنه. (السيستاني).
- ٢- ٢. عدم اعتبارها، وكذا عدم اعتبار شرائط الجماعه عدا ما هو دخیل في صدقها عرفاً، كعدم البعد المفرط، والحائل الغليظ غير بعيد. (الخميني). * الأظهر هنا عدم اعتبار اجتماع الشرائط المقرّره في الإمام، ولا في الجماعه، نعم، لا بدّ من صدق الجماعه بأن لا يكون هناك حائل، أو بُعد مفرط، ونحوهما من مقومات الجماعه. (المرعشي).
- ٣- ٣. اعتبار بعضها مبنّى على الاحتياط، والأظهر اعتبار العداله. (السيستاني).
- ٤- ٤. اعتبارها محلّ إشكال، لكنّه أحوط. (آل ياسين، حسن القمّي). * اعتبار العداله مبنّى على الاحتياط، ولا يبعد عدمه. (الخوئي). * عدم اعتبارها أظهر. (الروحاني). * على الأحوط. (مفتي الشيعه).

الأحوط (١) اجتماع (٢) شرائط الجماعة (٣) أيضاً من عدم الحائل، وعدم علوّ مكان الإمام، وعدم كونه جالساً مع قيام المأمومين، وعدم البعد بين المأمومين والإمام (٤)، وبعضهم مع بعض.

(مسألة ١٢): لا يتحمّل الإمام فى الصلاه على الميت شيئاً عن المأمومين.

(مسألة ١٣): يجوز فى الجماعة أن يقصد (٥) الإمام وكلّ واحد من المأمومين (٦) الوجوب (٧)؛ لعدم سقوطه ما لم يتمّ واحد (٨) منهم.

ص: ١٩٥

١- ١. بل الأقوى. (الحكيم). * بل الأظهر. (الجنوردي).

٢- ٢. قد مرّ أنّ كلّ ما له مدخل فى صدق الجماعة فهو معتبر. (المرعشى). * بل اعتبار شرائط الجماعة فيها هو الأقوى كذلك. (زين الدين). * إن لم يكن أقوى. (تقى القمى).

٣- ٣. الأظهر اعتبار ما له دخل منها فى تحقق الائتتمام والجماعة عرفاً دون غيره. (السيستانی).

٤- ٤. وعدم تساويهما على الأحوط. (حسين القمى).

٥- ٥. تقدّم أنّه يقصد القربه المطلقه تخلصاً من الإشكال. (حسين القمى).

٦- ٦. لمّا كان المأموم يتأخّر فى الائتتمام قد تشكل نيّة الوجوب. (الحكيم). * نيّة الوجوب من المأمومين مع فرض العلم بتأخّر فراغهم مشكل. (المرعشى). * تشكل نيّة الوجوب منهم إذ يتأخرون فى الائتتمام طبعاً، فالأحوط أن يقصدوا القربه المطلقه. (الأملى).

٧- ٧. الأحوط نيّة القربه من المأموم من حيث أنّه يعلم أو يطمئنّ بأنّه لا يفرغ من الصلاه قبل الإمام، وقد تقدّم نظيره فى المسألة الخامسة. (زين الدين). * بل يقصد القربه المطلقه تخلصاً من الإشكال فى بعض الفروض. (تقى القمى). * قد ظهر الحال فيه ممّا تقدّم فى فصل: الأعمال الواجبه. (السيستانی).

٨- ٨. نعم، إذا علم المأموم بأنّ الإمام يتمّ قبله لا يجوز قصد الوجوب. (مفتى الشيعة).

(مسألة ١٤): يجوز أن توءم المرأة (١) جماعة النساء، والأولى بل الأحوط (٢) أن تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهن.

صلاة العراه على الميت

(مسألة ١٥): يجوز صلاة العراه على الميت فرادى وجماعه، ومع الجماعة يقوم الإمام في الصف، كما في جماعة النساء، فلا يتقدم (٣) ولا يتبرز (٤)، ويجب عليهم (٥) ستر عورتهم ولو بأيديهم، وإذا لم يمكن (٦) يصلون جلوساً (٧).

ص: ١٩٦

- ١- ١. أى في خصوص الصلاة على الميت، كما لا يخفى. (حسين القمى). * إذا لم يكن أحد أولى منها. (السيستاني).
- ٢- ٢. بل الأقرب ذلك. (حسين القمى). * لا يُترك. (الخميني، حسن القمى، السيستاني). * بل الأظهر. (تقى القمى). * هذا الاحتياط ليس بلازم. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. بل يتقدم. (تقى القمى).
- ٤- ٤. إلا بمقدار يسير يخرج به عن التساوى. (حسين القمى). * إذا لزم من ذلك عدم تستره. (زين الدين).
- ٥- ٥. نعم، إذا أمن من الناظر المحترم فلا يجب الستر، ولو كان في ظلام تصح الصلاة جماعة وفرادى. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. ولم يمكن أيضاً صلاة بعضهم فرادى قائماً مستتراً. (السيستاني).
- ٧- ٧. بل فرادى قياماً مع التحفظ على الستر حتى يسلم من الإشكال. (حسين القمى). * بل فرادى قياماً مع التحفظ على الستر. (مهدى الشيرازى). * الظاهر أن ذلك إذا توقف ما هو الواجب من التستر على الجلوس، وإلا فلو أمكن التستر والصلاة قياماً وفرادى تعين ذلك، بل وكذا لو أمكن الأمن من المطلع، وإن كان الأحوط حينئذ أن يصلّى تارة قياماً وأخرى جلوساً. (الميلانى). * بل يصلّى عليه فرادى مع الفوريّة. (عبدالله الشيرازى). * هذا إذا لم يتمكن من الصلاة فرادى قائماً مستتراً، وإلا لم تجز الصلاة جماعة جلوساً. (الخوانساري). * الأحوط إتيانها قائماً فرادى مستتراً إذا استلزمت الجماعة للجلوس. (محمد رضا الكلبايگاني). * وتتعين عليهم الصلاة فرادى على الأحوط إذا أمكن ولو لبعضهم أن يأتي بها قائماً مستتراً، واستلزمت الجماعة الجلوس. (زين الدين). * الأحوط عدم الاكتفاء بها إن أمكن التستر مع القيام فرادى، أو الأمن من المطلع، وفي صورته الأمن الأحوط إتيانها قائماً وتارة جلوساً. (حسن القمى). * فيه إشكال، ومقتضى القاعده الصلاة قائماً منفرداً. (تقى القمى).

فروع فى الصلاة جماعة على الميت

(مسأله ١٦): فى الجماعة من غير النساء والعراه الأولى أن يتقدم (١) الإمام، ويكون المأمومون خلفه، بل يكره وقوفهم إلى جنبه، ولو كان (٢) المأموم واحداً.

حضور المرأة جماعة الرجال

(مسأله ١٧): إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه (٣)، وإذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم، وإذا كانت حائضاً (٤) بين النساء وقفت فى صف وحدها.

(مسأله ١٨): يجوز فى صلاة الميت العدول (٥) من إمام إلى

ص: ١٩٧

-
- ١-١ . ينبغى رعايته. (المرعى). * بل الأحوط إن لم يكن أظهر. (تقى القمى).
 - ٢-٢ . فى الصورة المفروضة يقف المأموم إلى جنب الإمام كما فى الجماعة. (تقى القمى).
 - ٣-٣ . بل هو الأحوط. (حسين القمى). * الأولى رعايته. (المرعى). * بل يلزم. (تقى القمى).
 - ٤-٤ . وكذا النفساء. (محمد الشيرازى).
 - ٥-٥ . فيه تأمل. (حسين القمى، الإصطهباناتى، النكرانى). * فيه تأمل وإشكال؛ إذ لا دليل على هذا الجواز. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال، فالأحوط ترك العدول. (المرعى). * فيه منع؛ لعدم الدليل على جواز العدول فى المقام. (الآملى). * فى جواز العدول من إمام إلى إمام إشكال، بل منع. (زين الدين). * فيه إشكال. (محمد الشيرازى). * لا دليل عليه. (تقى القمى). * الأولى أن لا يعدل من إمام إلى إمام آخر، إلا إذا عرض للأول ما لا يتمكن معه من الائتمام به. (مفتى الشيعه).

إمام (١) في الأثناء، ويجوز قطعها أيضاً اختياراً، كما يجوز العدول (٢) من الجماعة إلى الانفراد، لكن بشرط أن لا يكون بعيداً عن الجنازة بما يضرّ، ولا يكون بينه وبينها حائل، ولا يخرج عن المحاذاه لها.

(مسألة ١٩): إذا كبر قبل الإمام في التكبير الأوّل له أن ينفرد (٣)

ص: ١٩٨

١ - ١. فيه منع. (الحكيم). * جوازه لا- يخلو من تأمّل، نعم، لو أدرك مع إمام بعض صلاته فأتمّها مع غيره لم يكن فيه بأس. (الميلاني). * في جوازه إشكال، بل منع. (الخوئي). * فيما يجوز فيه العدول في اليوميّه، وأمّا فيما لا- يجوز فيها ففيه تأمّل. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأولى بل الأحوط أن لا يعدل من إمام إلى آخر، إلا إذا عرض للأول ما لا يقدر معه على الإتمام. (السبزواري). * فيه منع. (حسن القمّي). * فيه نظر. (الروحاني). * فيه إشكال. (السيستاني).

٢ - ٢. لا دليل على جواز العدول في المقام. (أحمد الخونساري).

٣ - ٣. مع رعايه ما اعتبر سابقاً من عدم البعد المفطر عن الجنازة، وعدم الحائل، ونحوهما. (المرعشي). * يعني أنّ له أن يتمّ صلاته منفرداً، إلا أنّه يحتاج إلى نية الانفراد، فإنّ صلاته انعقدت فرادى، ولعلّه مراد الماتن قدس سره. (زين الدين).

وله أن يقطع (١) ويجدّده مع الإمام، وإذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوي الانفراد (٢)، وأن يصبر (٣) حتى يكبر الإمام فيقرأ معه الدعاء، لكنّ الأحوط (٤)

ص: ١٩٩

١- ١. وله أن يصبر حتى يكبر الإمام، كما في الصورة الثانية على الأظهر. (الجواهرى). * حصول القطع بمجرد نية القطع غير ظاهر. (الحكيم).

٢- ٢. الأحوط نية الانفراد والصبر رجاءً. (حسين القمى). * مع مراعاة الشرط المذكور، أعنى عدم الفصل وعدم الحائل. (الشريعةمدارى). * الانفراد في هذه الصورة وفي سابقتهما إنما يصحّ إذا تمت شروطه، من عدم البعد، وعدم الحائل، ومن المحاذاه للجنّازة. (زين الدين).

٣- ٣. لكن يأتي بما في المتن رجاءً. (تقى القمى).

٤- ٤. وأولى من ذلك قصد الانفراد. (الكوه كمرئى). * إذا كان تكبيره عن سهو، وإلا صبر حتى يكبر الإمام. (صدر الدين الصدر). * بل الأحوط خلافه. (مهدى الشيرازى). * في غير صورة العمد، ومعه لا يعيد على الأحوط، ولا يضرّ ببقاء القدوة. (الخمينى). * الأولى قصد الانفراد أو القطع، ثمّ الدخول مع الإمام خصوصاً إن كان التقديم عن عمد. (السبزوارى). * هذا الاحتياط مع ما ذكر من التعليل خـلاف الاحتياط، والاتّكال على روايه (الوسائل: باب ١٦ من أبواب صلاة الجنّازة، ح ١). على بن جعفر لإعادته التكبير فى تلك الصلاة مشكل، فالأحوط قصد الانفراد. نعم، مع السهو لا يبعد بقاء الجماعة، ولا يعاد التكبير. (محمد رضا الكلپايگانی). * فيه تأمّل. (الروحانى). * فى صورته التقديم سهوًا، وأمّا فى صورته العمد فالأحوط العدم. (اللكراني).

إعادته (١) التكبير (٢) بعد ما كبر الإمام؛ لأنه لا يبعد (٣) اشتراط (٤) تأخر المأموم عن الإمام (٥) في كل تكبيره، أو مقارنته معه وبطلان الجماعة (٦) مع التقدّم وإن لم تبطل الصلاة.

من حضر أثناء صلاة الجماعة على الميت

(مسألة ٢٠): إذا حضر الشخص في أثناء صلاة الإمام له أن يدخل في الجماعة، فيكبر بعد تكبير الإمام الثاني أو الثالث مثلاً ويجعله أول صلاته وأول تكبيراته، فيأتي بعده بالشهادتين، وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير

ص: ٢٠٠

- ١- ١. لا يبعد بقاء القدوة، وإن تقدّم فإذا أراد أن يكبر ثانياً احتاط بقصد القربة لا بقصد الجزئية. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. إن كان كبر قبل الإمام سهواً، أمّا مع العمد فمشكل؛ لاستلزامه الزيادة العمدية. (كاشف الغطاء). * هذا إذا كان قدّمه على تكبير الإمام سهواً، وأمّا مع العمد فالأحوط عدم إعادته معه، ولا يضّرّ التقديم ببقاء القدوة على الأقوى. (البروجردى). * بل عدم إعادته. (الميلاني). * لا حازه إلى إعادته التكبير، والتعليل المذكور ضعيف، بل إعادته التكبير خلاف الاحتياط. (زين الدين). *
- في صورته السهو، وأمّا في العمد فالاحتياط في ترك الإعادة وفي بقاء قدوته حينئذٍ إشكال. (السيستاني).
- ٣- ٣. بل بعيد. (الحكيم). * هذا من مجرّد الاحتمال. (السبزواري).
- ٤- ٤. الاشتراط محلّ تأمل. (المرعشي).
- ٥- ٥. على الأحوط الاستحبابي؛ لأنّ التقديم لا يضّرّ؛ لبقاء الاقتداء، ولكنّ الأحوط الأولى قصد الانفراد أو القطع ثمّ الدخول مع الإمام، خصوصاً إذا كان التقديم عمدياً. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. بالنسبة إلى الجزء الذي لم يتابع الإمام فيه عمداً أو سهواً. (الفاني).

من الإمام يكبر ويأتى بوظيفته من الدعاء، وإذا فرغ الإمام يأتى البقية فرادى وإن كان مخففاً، وإن لم يمهلوه (١) أتى ببقية (٢) التكبيرات ولأى (٣) من غير دعاء (٤)، ويجوز إتمامها (٥) خلف الجنازة إن أمكن الاستقبال (٦) وسائر الشرائط (٧).

ص: ٢٠١

- ١ - ١. هذا الترتيب غير ظاهر، فلا- يبعد جواز كل منهما بلا- ترتيب، وإن كان الأول أفضل. (الحكيم). * الترتيب بينهما غير واضح، والتخير غير بعيد. (السيستاني).
- ٢ - ٢. يأتى بما ذكر فى المتن إلى آخر المسألة بقصد الرجاء. (تقى القمى).
- ٣ - ٣. الظاهر من الأدلة جواز أن يأتى بالتكبير ولأى، وإن كان الأفضل أن يأتى بالدعاء ولو مخففاً. (زين الدين).
- ٤ - ٤. بل يأتى بالدعاء ولو مخففاً، ولا- بأس بإتمامه على القبر وإن لم يجب؛ لسقوط التكليف بفعل السابقين. (محمد رضا الكلپايگانى). * ينوى فيه رجاءً، وكذا ما بعده. (مفتى الشيعة).
- ٥ - ٥. رجاءً. (حسين القمى). * الأحوط إتمامها بالرجاء. (المرعشى). * والأحوط أن يأتى بالباقي برجاء المطلوبيه. (الآملى). * يستفاد من بعض الروايات جواز إتمامها خلف الجنازة، سواء تمكّن من الاستقبال وسائر الشرائط أم لم يتمكّن. (مفتى الشيعة). * برجاء المطلوبيه، حتى مع التمكن من مراعاة الشرائط. (السيستاني).
- ٦ - ٦. إذا بنى على مشروعيته الإتمام خلف الجنازة فلا- يبعد ذلك، حتى مع انتفاء الشرائط، لكن الإشكال فى المشروعيه، فالأحوط الإتيان بالباقي برجاء المطلوبيه. (الحكيم).
- ٧ - ٧. ظاهر خبر القلانسى (الوسائل: باب ١٧ من أبواب صلاة الجنازة، ح ٥). جواز ذلك وإن لم تحصل الشرائط، وعلى أى حال فإذا أتى به فلا بد أن يكون برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * على الأحوط. (محمد الشيرازى).

وهى أن يأتى (١) بخمس تكبيرات (٢)، يأتى (٣) بالشهادتين (٤) بعد الأولى (٥)، والصلاه على

ص: ٢٠٢

- ١- ١. وإن كان القول بأن صلاه المیت عبارته عن التكبيرات الخمس ودعاء للمیت واقع فى البين غير خالٍ من القوه، لكن الأحوط ما هو المشهور نصاً وفتوى، بل لا ينبغي تركه. (الفانى).
- ٢- ٢. والدعاء للمیت عقيب إحدى التكبيرات الأربع الأول، وأما فى البقيه فالظاهر أنه يتخير بين الصلاه على النبى صلى الله عليه وآله، والشهادتين والدعاء للمؤمنين وتمجيد الله تعالى، وإن كان الأحوط ما فى المتن. (السيستانى).
- ٣- ٣. الترتيب المذكور مبنى على الاحتياط، ومما ذكر يظهر الحال فى المسأله الثانيه. (تقى القمى).
- ٤- ٤. وجوب الأدعيه بين التكبيرات مبنى على الاحتياط اللازم. (محمد الشيرازى).
- ٥- ٥. إتيان جميع هذه الفقرات بعد كل تكبير أفضل. (الكوه كمرئى). * هذا الترتيب أحوط، وأحوط منه أن يأتى بجميع ذلك بعد كل تكبيره. (الحكيم). * على الأحوط الأولى أن يوءتى بهما وبالصلاه على النبى وآله وعلى سائر الأنبياء عليهم السلام، وبالدعاء للمؤمنين وللميت بعد كل تكبيره من التكبيرات الأربع. (الخوئى). * وله أن يأتى بجميع ما ذكر بعد كل تكبيره، بل هو الأولى والأحوط. (السبزوارى). * هذا الترتيب لا بأس به، والأولى أن يأتى بجميع ذلك بعد كل تكبيره. (حسن القمى). * الأفضل الإتيان بالأدعيه الأربعه بين كل تكبيرتين. (الروحانى). * الترتيب المذكور مجزٍ، والأفضل أن يأتى بجميع هذه الفقرات بعد كل تكبيره. (مفتى الشيعه).

النبي صلى الله عليه وآله (١) بعد الثانية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة، والدعاء للميت (٢) بعد الرابعة، ثم يكبر الخامسة وينصرف. فيجزي (٣) أن يقول بعد تيه القربه وتعيين الميت ولو إجمالاً: «الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. الله أكبر، اللهم صل على محمد وآل محمد. الله أكبر، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات. الله أكبر، اللهم اغفر لهذا الميت. الله أكبر».

صوره الأذكار بين تكبيرات الصلاة

والأولى أن يقول (٤) بعد التكبيره الأولى (٥): «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً، صمداً فرداً حياً، قيوماً دائماً أبداً، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون».

وبعد الثانية: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارحم محمد وآل محمد، أفضل ما صليت وباركت وترحمت

ص: ٢٠٣

-
- ١-١ . ويُضيف إلى ذلك الصلاة على جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام على الأحوط. (حسين القمّي). * وعلى جميع الأنبياء والمرسلين عليهم السلام . (مهدي الشيرازي). * وآله عليهم السلام . (المرعشي).
 - ٢-٢ . والأحوط قصد المعنى فيه وفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات. (أحمد الخونساري).
 - ٣-٣ . الأولى أن يُراعى بعد التكبيرات ما نقله الماتن من المأثورات. (المرعشي).
 - ٤-٤ . بل الأولى والأفضل، وهذا أقل ما يجزي من الصلاة، وهو المشهور والموافق لبعض الروايات الصحيحة. (مفتي الشيعة).
 - ٥-٥ . الأولويه إنما هي بالإضافة إلى سابقته. (حسين القمّي).

على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، وصلّ على جميع الأنبياء والمرسلين».

وبعد الثالثة: «اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات، إنك على كل شيء قدير».

وبعد الرابعة: «اللهم إن هذا المسجى قدّامنا عبْدُك وابنُ عبدك، وابنُ أمّتك، نزل بك وأنت خير منزل به. اللهم إنك قبضت روحه إليك وقد احتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عذابه. اللهم إننا لا نعلم منه إلّا خيراً، وأنت أعلم به منّا، اللهم إن كان محسناً فرد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، واغفر لنا وله، اللهم احشره مع من يتولّاه ويحبّه، وأبعده ممّن يتبرأ منه ويُبغضه. اللهم ألحقه بنبّيك وعزّف بينه وبينه، وارحمنا إذا توفّيتنا، يا إله العالمين. اللهم اكتبه عندك في أعلى عليّين، واخلف على عقبه في الغابرين، واجعله من رُفقاء محمّد وآله الطاهرين، وارحمه وإيانا برحمتك يا أرحم الراحمين».

والأولى: أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: «ربّنا آتينا في الدنيا حسنةً، وفي الآخرة حسنةً، وقنا عذاب النار».

وإن كان الميّت امرأه يقول بدل قوله: «هذا المسجى...» إلى آخره: «هذه المسجاة قدّامنا أمّتك، وابنه عبدك وابنه أمّتك» وأتى بسائر الضمائر موءثّاً.

وإن كان الميّت مستضعفاً يقول بعد التكبيره الرابعة: «اللهم اغفر للذين تابوا واتّبعوا سبيلك، وقهم عذاب الجحيم، ربّنا وأدخلهم جنّات عدن التي وعدتهم، ومن صلّح من آبائهم وأزواجهم وذريّاتهم، إنك أنت العزيز الحكيم».

وإن كان مجهول الحال يقول: «اللهم إن كان يحبّ الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه».

وإن كان طفلاً يقول(١): «اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجراً».

الاتيان بالناقص عن الخمس تكبيرات

(مسألة ١): لا- يجوز أقل من خمسه تكبيرات، إلا للتقيّه(٢)، أو كون الميّت منافقاً(٣). وإن نقص سهواً بطلت، ووجب الإعادة إذا فاتت الموالاه، وإلا أتمّها.

كيفية الأدعيه بين التكبيرات

(مسألة ٢): لا- يلزم الاقتصار في الأدعيه بين التكبيرات على المأثور، بل يجوز كلّ دعاء(٤) بشرط اشتمال(٥) الأول على الشهادتين، والثاني

ص: ٢٠٥

١- ١. يأتي به رجاء. (تقى القمّي).

٢- ٢. مع عدم المندوحه ولو يأتيناها إخفاتاً. (حسين القمّي). * إذا لم تكن مندوحه وقلنا بكونها مجزيه، أو تمت قاعده الميسور. (تقى القمّي).

٣- ٣. بأن كان مظهراً للإسلام مبطناً للكفر إن اضطرّ المسلم إلى الصلاه عليه. (البروجردى). * بأن كان مظهراً للإسلام ولا يعتقد في الباطن ويجحده. (عبدالله الشيرازي). * يظهر الإسلام ولا يعتقد سرّاً. (المرعشي). * يكفي فيه أربع تكبيرات، ثم إن المنافق يطلق على من أظهر الإسلام وأخفى الكفر، فلا- يجوز الصلاه عليه إلا في حال الاضطرار. (مفتي الشيعه). * أي مظهراً للإسلام ومبطناً للكفر، ومثله لا يكبر المصلّي عليه إلا أربعاً، ولا يدعو له، بل يدعو عليه. (السيستاني).

٤- ٤. استحباب الدعاء بين التكبيرات لا يخلو من قوه، ولا ينبغي ترك الاحتياط في فعله بالمأثور، وإن كان الأقوى الجواز بغيره مطلقاً. (الجواهري).

٥- ٥. لا يشترط في الدعاء العناوين الخاصه، وعلى فرض رعايتها لا يعتبر الترتيب الخاص، والأحوط [عدم] ترك الدعاء للميّت. (الفيروزآبادي). * لا يجب الاشتمال على هذه الفقرات الأربع، ولا الترتيب بينها. نعم، لا يُترك الدعاء للميّت، والأفضل الدعاء له بعد كلّ تكبير. (الكوه كمرئي). * على الأحوط فيه وفي اشتراط العربيّه في المسأله الآتيه. (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط كما تقدّم. (محمد الشيرازي). * الأظهر عدم اعتبار دعاء مؤقّت سوى الدعاء للميّت، والأفضل ما تقدم. (الروحاني). * على الأحوط الأولى، كما مرّ. (السيستاني).

على الصلاة على محمد وآله، والثالث على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بالغفران، وفي الرابع على الدعاء للميت (١)، ويجوز قراءه آيات القرآن والأدعية الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظة.

اعتبار العربية في الأدعية بالقدر الواجب

(مسألة ٣): يجب العربية (٢) في الأدعية بالقدر الواجب، وفيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسية ونحوها (٣).

ما لا يعتبر في صلاة الميت مما يعتبر في الصلاة

(مسألة ٤): ليس في صلاة الميت (٤) أذان ولا إقامة، ولا قراءه الفاتحة، ولا الركوع والسجود والقنوت والتشهد والسلام، ولا التكبيرات الافتتاحية وأدعيتها، وإن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعه وحراماً (٥).

ص: ٢٠٦

-
- ١-١. على الأحوط. (عبدالله الشيرازي).
 - ٢-٢. على الأحوط في كل الصلاة. (محمد الشيرازي).
 - ٣-٣. الأحوط الترك. (حسين القمي). * الأولى بل الأحوط الترك. (الإصطهباناتي). * محل تأمل. (مهدى الشيرازي). * محل الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال، والأقرب المنع. (زين الدين). * الأولى ترك الدعاء بغير العربية. (مفتي الشيعه).
 - ٤-٤. خلافاً لأكثر العامة. (المرعشي).
 - ٥-٥. وتبطل الصلاة به إذا قصد به الجزئي، أو كان ماحياً لصوره الصلاة. (زين الدين). * لكن لا يوجب ذلك بطلان الصلاة ما لم يوجب فوات الموالاه، أو خللاً فيها من جهة أخرى. (مفتي الشيعه).

الشك في ذكره الميت

(مسألة ٥): إذا لم يعلم أنّ الميت رجل أو امرأة يجوز أن يأتي بالضمائر (١) مذكّره بلحاظ الشخص والنفس والبدن (٢)، وأن يأتي بها موءنته بلحاظ الجثة والجناسه، بل مع المعلوميّة أيضاً يجوز ذلك (٣)، ولو أتى بالضمائر على الخلاف جهلاً أو نسياناً لا باللاحظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاة (٤).

الشك بين التكبيرات

(مسألة ٦): إذا شك في التكبيرات بين الأقل والأكثر بنى على

ص: ٢٠٧

- ١- ١. الأحوط فيما أراد تذكير الضمير أن يقتصر على لحاظ الشخص، وفيما أراد تأنيثها أن يضيف النفس إلى الجثة والجناسه. (الميلاني).
- ٢- ٢. يعنى النفس المضاف إليهما. (الحكيم). * وحيث إنّ الصلاة تحيه إلى نفس الميت وتشريف لبدنه فالأحوط قصد كلاهما، ويجوز تأنيث الضمير باعتبار النفس مطلقاً. (الآمل).
- ٣- ٣. ذكر النفس وتأنيث الضمير باعتبارها مطلقاً خالٍ من الشبهة. (حسين القمّي). * بذكر النفس أولاً، ثم تأنيث الضمائر، لا العكس. (مهدى الشيرازي).
- ٤- ٤. في صورته جهله إشكال ما لم ينته إلى نسيان في مقدّمه من مقدّماته، وإلا فيمكن تصحيحه بعموم «لاتعاد»؛ بناءً على عدم انصرافه عن هذه الصلاة أيضاً، وأنّ اشتغال الاستثناء على الركوع والسجود والطهارة غير مضرّ بالعموم المزبور، وإلا فيشكل أمر الجهل مطلقاً، بل النسيان أيضاً؛ لصدق فوت الجزء في مقدار يكون واجباً فتبطل الصلاة. (آقاياء). * لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمّي). * فيه تأمّل، خصوصاً مع الجهل. (مهدى الشيرازي). * لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساري). * لا يُترك الاحتياط بالإعاده إذا كان في المقدار الواجب. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال. (زين الدين). * إذا كان الاشتباه موجباً لصيروره اللفظ غلطاً كيف يمكن الالتزام بالصحة؟ (تقى القمّي).

الأقل (١). نعم، لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشكّ في إتيان الأولى في الأوّل أو الثانيه في الثاني بنى على الإتيان (٢)، وإن كان الاحتياط أولى (٣).

ص: ٢٠٨

١- ١. وفي الاقتصار بذكره إشكال، بل يجب الاحتياط بالجمع بينه وبين ذكر الأ-كثر المحتمل للعلم الإجمالي بوجوب أحد المذكرين، مع عدم اقتضاء البراءة في التكبيرات تعيّن ذكرها. (آقاضياء). * الأحوط هو الإتيان بوظيفه الأقل والأكثر في الأدعية، فإذا شكّ بين الاثنين والثلاث بنى على الأقل، وأتى بالصلاه على النبي وآله، ودعا للمؤمنين والمؤمنات وكبر ودعا للمؤمنين والمؤمنات ودعا للميت، وكبر ودعا للميت، وكبر رجاء. (الخميني). * يشكل البناء عليه؛ لعدم إحراز وقوع الشهادتين مثلاً عقيب تكبيره يخصّها، فلا يُترك الاحتياط بقطع الصلاه وإعادتها. (الآمل).

٢- ٢. كما هو الأقرب، لكنّ الاحتياط بإتمام الصلاه ثمّ إعادتها لا يُترك البتّه. (حسين القمّي). * بناءً على ثبوت الترتيب بين الأدعية. (الكوه كمرئي). * إذا كان قد اعتاد ذلك الدعاء بخصوصه، وإلا فلا يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة. (الميلاني). * بناءً على المختار من عدم التوقيت في الدعاء لا وجه للبناء على الإتيان، بل يبنى على الأقل في هذا الفرض أيضاً. (الروحاني). * بناءً على وجود الترتيب بين الفقرات كما هو المشهور، وأمّا بناءً على عدم لزوم الترتيب بينها فيبنى على عدم الإتيان. (مفتي الشيعه). * فيه إشكال، بل منع. (السيستاني).

٣- ٣. لا يُترك. (البروجردى، عبدالله الشيرازى، الشريعتمدارى، المرعشى، حسن القمّي). * بالإتمام والإعادة لا يُترك. (مهدي الشيرازى). * بل لا- يُترك. (الحكيم). * هذا الاحتياط لا- يُترك. (الخوئي). * لا- ينبغي تركه. (السبزواري). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * لا يُترك، لعدم تماميه قاعده التجاوز عندنا. (تقى القمّي). * البناء على عدم الإتيان موافق للاحتياط الذي لا ينبغي تركه. (مفتي الشيعه).

(مسألة ٧): يجوز بأن يقرأ الأدعية في الكتاب، خصوصاً إذا لم يكن حافظاً لها.

فصل: في شرائط صلاة الميت

إشاره

وهي أمور (١):

الأول: كون الميت مستلقياً

الأول: أن يوضع الميت مستلقياً (٢).

الثاني: اتجاه رأسه إلى يمين المصلّي

الثاني: أن يكون رأسه إلى يمين المصلّي ورجله إلى يساره.

الثالث: وقوف المصلّي خلف الميت محاذياً له

الثالث: أن يكون المصلّي خلفه محاذياً له، لا أن يكون في أحد طرفيه، إلا إذا طال صفّ المأمومين.

الرابع: الحضور عند الميت

الرابع: أن يكون الميت حاضراً (٣)، فلا تصحّ على الغائب (٤) وإن كان

ص: ٢٠٩

١ - ١. اشتراط بعض هذه الأمور محلّ إشكال، لكنّه موافق للاحتياط. (حسن القمّي). * اشتراط بعض ما ذكر مبنّى على الاحتياط. (تقى القمّي). * اعتبار بعضها مبنّى على الاحتياط. (الروحاني). * شرطيه جملة من هذه الأمور مبنية على الاحتياط. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. على الأحوط فيه وفي كثير من الشرائط الآتى ذكرها. (زين الدين).

٣ - ٣. يغني عنه السادس. (الحكيم).

٤ - ٤. كما يجوزّه أكثر العامة، حتّى ولو كان الميت بعيداً عن المصلّي بفراسخ، ولو راجعت كتب تراجمهم لرأيت هذا التعبير كثيراً فيها «فلان قد صلّى عليه غائباً». (المرعشي).

حاضراً في البلد.

الخامس: عدم الحائل بين المصلّي والميت

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل (١) كستر أو جدار، ولا يضرّ كون الميت في الثابت ونحوه.

السادس: عدم الإفراط في البعد عن الميت

السادس: أن لا يكون بينهما بُعد مُفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده، إلا في المأموم مع اتصال الصفوف (٢).

السابع: عدم العلوّ المفرط بين المصلّي والميت

السابع: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوّاً مفرطاً (٣).

الثامن: استقبال القبلة عند الصلاة

الثامن: استقبال المصلّي (٤) القبلة.

التاسع: القيام حال الصلاة

التاسع: أن يكون قائماً (٥).

العاشر: تعيين الميت

العاشر: تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام، ولو بأن ينوي الميت الحاضر أو ما عيّنه الإمام.

الحادي عشر: قصد القربة

الحادي عشر: قصد القربة (٦).

الثاني عشر: إباحة المكان

الثاني عشر: إباحة المكان (٧).

ص: ٢١٠

١-١. على نحو لا يصدق الوقوف عليه. (السيستاني).

٢-٢. وإلا في المصلّي مع تعدّد الجنائز على ما يأتي بيانه. (زين الدين).

٣-٣. على وجه لا يصدق الوقوف عليه. (مفتى الشيعة).

٤-٤ . حال الاختيار. (مفتى الشيعة).

٥-٥ . فلا تصح صلاه غير القائم إلا مع عدم التمكن من صلاه القائم. (مفتى الشيعة).

٦-٦ . أى النيه على ما تقدّم فى الوضوء من قصد الفعل، وأن يكون الباعث إليه أمر الله تعالى. (مفتى الشيعة).

٧-٧ . على الأحوط. (الإصفهاني، أحمد الخونسارى، الخوئي). * على الأحوط اللازم. (الفاني). * اشتراطها غير معلوم.

(الخميني). * أى مكان المصلّى، أمّا مكان الجنازه فلا يشترط إباحته فى صحّه الصلاه، كما سيصرّح به المصنّف قدس سره .

(محمد الشيرازى). * فلو صلى جهلاً أو نسياناً فى مكان مغصوب فلا إشكال فى صلاته. (مفتى الشيعة). * لا يبعد عدم اعتبارها.

(السيستاني). * لم تثبت شرطيتها. (النكرانى).

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات والأدعية

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات والأدعية على وجه لا تمحو صورته الصلاة.

الرابع عشر: الاستقرار حال الصلاة

الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام، بل الأحوط كونه (١) بمعنى ما يعتبر في قيام الصلوات الآخر.

الخامس عشر: تأخر الصلاة عن الغسل والكفن

الخامس عشر: أن تكون الصلاة بعد التغسيل والتكفين (٢) والحنوط، كما مرّ سابقاً.

السادس عشر: أن يكون الميت مستور العوره

السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذر الكفن ولو بنحو حجر أو لبنه.

السابع عشر: إذن الولي

السابع عشر: إذن الولي (٣).

ص: ٢١١

-
- ١- ١. هذا هو الأوجه. (حسين القمي). * لا يُترك. (الإصطهباناتي). * اعتبار الاستقرار بمعنى الانتصاب والاستقلال المعتبر في الصلوات لا يساعده الدليل، نعم، هو موافق للاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٢- ٢. وقبل الدفن، فلو صلى قبل ذلك أو في أثنائها لا تجزئ، وإن كان ذلك سهواً أو جهلاً. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. بمعنى عدم مزاحمته، كما مرّ. (الإصفهاني). * إلّا إذا أوصى إلى شخص أن يصلي عليه وامتنع الولي من الإذن. (الحكيم). * بالتفصيل المذكور سابقاً. (المرعشي). * والأحوط للولي أن يأذن للحاكم الشرعي بالصلاة على الميت إذا كان الحاكم حاضراً عند الجنازه. (مفتي الشيعة). * تقدّم الكلام فيه. (السيستاني).

(مسألة ١): لا يعتبر في صلاة الميت الطهارة من الحدث والخبث وإباحة اللباس (١) وستر العورة (٢)، وإن كان الأحوط اعتبار (٣) جميع شرائط الصلاة، حتى صفات الساتر، من عدم كونه حريراً أو ذهباً، أو من أجزاء ما لا يوء كل لحمه، وكذا الأحوط (٤) مراعاة ترك الموانع للصلاة، كالتكلم (٥) والضحك والالتفات عن القبلة (٦).

ص: ٢١٢

- ١ - ١. فيه تأمّل جدّاً، بل الأقوى اعتبارها. (آقاصياء). * الأحوط اعتبارها. (الحكيم). * على الأحوط. (أحمد الخونساري). * الأوجه اعتبارها. (الآملی). * لا يُترك الاحتياط فيه وفي ستر العورة. (زين الدين).
- ٢ - ٢. وكذا لا- يعتبر سائر الشرائط وترك الموانع وإن كان الأحوط ذلك، بل لا يُترك في التكلم والقهقهة والاستدبار. (الخميني).
- ٣ - ٣. بل الأوجه اعتبار جميع الشرائط والموانع، ما عدا الطهارة من الحدث والخبث. (حسين القمي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٤ - ٤. لا يُترك. (عبدالهادي الشيرازي، الخوئي). * أي وجوباً. (مفتي الشيعة). * بل يلزم اجتناب ما تنمحي به صورته الصلاة، ولا يُترك الاحتياط بترك التكلم والقهقهة والاستدبار مطلقاً. (السيستاني).
- ٥ - ٥. لا- يُترك الاحتياط في ترك التكلم والسكوت الطويل، ونحوهما ممّا يعدّ ماحياً لصورته الصلاة في نظر المتشرّعه، بل الأقرب البطلان في ما يُعدّ ماحياً لها. (زين الدين).
- ٦ - ٦. والسكوت الطويل ونحوه ممّا يكون ماحياً لصورتها. (مفتي الشيعة).

(مسأله ٢): إذا لم يتمكّن من الصلاه قائماً أصلاً يجوز أن يصلى جالساً (١)، وإذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدّم القيام، وإذا دار بين الصلاه ماشياً أو جالساً يقدّم الجلوس (٢). إن خيف على الميت من الفساد مثلاً، وإلا فلا أحوط الجمع (٣).

حكم الصلاه عند اشتباه القبلة

(مسأله ٣): إذا لم يمكن الاستقبال أصلاً سقط، وإن اشتبه صلى إلى أربع جهات (٤)، إلا إذا خيف عليه

ص: ٢١٣

- ١- ١. لو لم يوجد من يصلى قائماً. (عبدالهادي الشيرازي). * ويكتفى بصلاته إذا لم يكن من يصلى عليه قائماً. (الفاني). *
- يعنى إذا لم يوجد المصلى القادر على القيام، وتراجع المسأله الحاديه عشره والمسأله الثانيه عشره. (زين الدين).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الخوئي، تقى القمى، زين الدين، مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. ينبغى مراعاة هذا الاحتياط، وإن كان التخيير غير بعيد. (محمد الشيرازي). * الأولى. (السيستاني).
- ٤- ٤. على الأحوط، والتخيير مطلقاً لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * تجزئ الصلاه إلى ثلاث جهات على أن يكون الفصل بينها على حدّ سواء، بل لا تبعد كفايه الصلاه إلى جهه واحده. (الخوئي). * على الأحوط، وإن كان لا يبعد كفايه الصلاه إلى جهه واحده مخيراً بينها. (محمد الشيرازي). * على الأحوط. (حسن القمى، زين الدين). * الحكم مبنى على الاحتياط، ويحتمل جواز الصلاه إلى جهه واحده؛ للنص الخاص (الوسائل: باب ٨ من أبواب القبلة، ح ٢). (تقى القمى). * لا يبعد القول بكفايه الصلاه إلى جهه واحده مطلقاً. (الروحاني). * إذا بذل جهده فى معرفه القبلة ولم يحصل له الظن بوجودها فى جهه معينه أجزأه على الأظهر الإتيان بصلاه واحده؛ متوجّهاً إلى الجهه التى يحتمل وجود القبلة فيها. (السيستاني).

الفساد (١) فيختير (٢)، وإن كان بعض الجهات مظنوناً (٣) صلى إليه (٤)، وإن كان الأحوط (٥) الأربع (٦).

غصبه مكان الميت دون المصلي

(مسألة ٤): إذا كان الميت في مكان مغصوب والمصلي في مكان مباح صحت الصلاة (٧).

ص: ٢١٤

- ١-١. سقوط الصلاة بمجرد خوف الفساد مشكل. (أحمد الخونساري).
- ٢-٢. أي يصلي بقدر الإمكان، مع مراعاة جهه القبلة بأن لا تخرج الصلاة عما بين اليمين واليسار. (حسين القمي). * مع مراعاة جهه القبلة مهما أمكن. (مهدي الشيرازي). * والأولى أن يصلي بعد الدفن إلى الجهات الأخر. (الميلاني). * ويحتاط بالصلاة إلى سائر الجهات بعد الدفن إن لم تنكشف القبلة، وإلا فإليها. (محمد رضا الكليايگاني).
- ٣-٣. أي في صورته خوف الفساد، وعليه لا يبقى مجال للاحتياط بالأربع. (اللكراني).
- ٤-٤. ولا يبعد الإجزاء. (صدر الدين الصدر).
- ٥-٥. بل الأقوى في غير صورته خوف الفساد، وفي صورته خوف الفساد لا وجه للاحتياط. (الكوه كمرئي). * لا يترك. نعم، لو خيف عليه الفساد فالجهه المظنونه مقدمه. (الإصطهباناتي). * لا يترك. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى في صورته عدم الخوف على فساده. (المرعشي).
- ٦-٦. إلا مع خوف الفساد؛ فإنه لا معنى لهذا الاحتياط. (الفيروز آبادي). * ما لم يخف الفساد، وإلا فيعمل بالمظنون. (السبزواري). * لا يترك. (مفتي الشيعة).
- ٧-٧. فيما إذا كان مأموراً بإخراجه إشكال. (الإصطهباناتي). * إذا لم يكن مأموراً بإخراج الميت من مكان مغصوب، وإلا فالصحة محل تأمل. (مفتي الشيعة). * ولو كان مأموراً بإخراجه منه. (اللكراني).

صلاه غير المأذون من الولي

(مسأله ٥): إذا صَلَّى على مَيِّتَيْن بصلاته واحده وكان مأذوناً من وَلِيٍّ أحدهما دون الآخر أجزأ (١) بالنسبه إلى المأذون فيه (٢) دون الآخر (٣).

إذا دفن الميت ولم يصلَّ عليه

(مسأله ٦): إذا تَبَيَّن بعد الصلاه أنَّ المَيِّت كان مكبوباً وجبت الإعادته (٤) بعد جعله مستلقياً على قفاه.

(مسأله ٧): إذا لم يُصَلَّ على المَيِّت حتَّى دفن يصلَّى على قبره (٥)، وكذا إذا تَبَيَّن بعد الدفن بطلان الصلاه من جهه من الجهات.

(مسأله ٨): إذا صَلَّى على القبر ثمَّ خرج المَيِّت من قبره بوجه من

ص: ٢١٥

١- ١. على الأحوط. (حسن القمّي).

٢- ٢. إذا لم تكن الصلاه منهياً عنها ولو للتشريع. (حسين القمّي). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي). * فيه تأمل. (الآمل).

٣- ٣. الأقرب الإجزاء بالنسبه إليه أيضاً، كما مرّ. (الجواهرى). * لا- يخلو من شبهه. (الحكيم). * لا منافاه بين عصيان الأمر بالاستئذان وصحّه الصلاه، فالإجزاء بالنسبه إليهما معاً قوى، والاحتياط بالإعادته لهما معاً حسن. (الفانى). * على الأحوط، كما تقدّم. (الخوئي). * على الأحوط. (الروحاني، تقى القمّي).

٤- ٤. على الأحوط. (محمد رضا الكلبيكاني).

٥- ٥. فيه تأمل. (حسين القمّي). * احتياطاً فيه وفيما بعده. (تقى القمّي). * فى مشروعيه الصلاه على القبر إشكال، فلا بدّ من الإتيان بها رجاءً. (السيستاني).

الوجه فالأحوط (١) إعادته الصلاة عليه.

التيمم لصلاة الجنائز

(مسألة ٩): يجوز التيمم (٢) لصلاة الجنائز وإن تمكّن من الماء (٣)، وإن كان الأحوط (٤) الاقتصار على صورته عدم التمكّن من الوضوء أو الغسل، أو صورته خوف فوت الصلاة منه.

الكلام بغير الصلاة أثناء صلاة الجنائز

(مسألة ١٠): الأحوط ترك (٥) التكلم في أثناء الصلاة على

ص: ٢١٦

- ١- ١. لا بأس بتركه. (الكوه كمرئي). * مراعاته غير لازمه. (عبدالهادي الشيرازي). * رعايه هذا الاحتياط حسن. (الفاني). *
- وإن كان عدم لزومها لا يخلو من وجه. (الخميني). * ينبغي عدم تركه. (المرعشي). * يجوز تركه. (اللكراني).
- ٢- ٢. جوازه للمتمكّن من الماء فيما لا يخاف فوات الصلاة محلّ تأمل، نعم، لا بأس به رجاءً. (الميلاني).
- ٣- ٣. الأحوط في هذا الفرض الإتيان به رجاءً. (الخوئي). * يؤتى بالتيمم برجاء المطلوبيه في صورته وجود الماء و إمكان إدراك الصلاة. (زين الدين). * الأحوط حينئذ أن يتيمم رجاءً، كما يأتي منه في باب التيمم. (حسن القمي).
- ٤- ٤. لا يُترك. (تقي القمي). * لا يُترك، نعم، لا بأس بالإتيان به رجاءً. (السيستاني).
- ٥- ٥. بل الأوجه، كما تقدّم. (حسين القمي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (جمال الدين گلپايگانی). * لا يُترك. (الإصطهباناتي، مهدي الشيرازي، الشاهرودي، البجنوردي، عبدالله الشيرازي، الفاني، المرعشي، الخوئي، الآملی، السبزواري، حسن القمي، اللكراني). * لا يُترك هذا الاحتياط. (محمد الشيرازي، مفتي الشيعة). * لا يُترك، كما مرّ. (السيستاني).

الميت (١)، وإن كان لا يبعد (٢) عدم البطلان به.

الإشكال في صلاه العاجز مع وجود من يستطيع القيام

(مسأله ١١): مع وجود من يقدر على الصلاه قائماً في أجزاء صلاه العاجز (٣) عن القيام جالساً إشكال (٤)، بل صحتها أيضاً (٥) محل إشكال (٦).

ص: ٢١٧

١- ١. لا- يُترك. (النائني، الإصفهاني، محمد رضا الكلبيكاني، البروجردى، عبدالهادى الشيرازى، الحكيم). * لا يُترك، بل البطلان بالكلام الكثير الماحى هو الأقوى، وهكذا الضحك ونحوه ممّا هو ماحٍ لصوره العمل في نظر المتشرّعه. (آل ياسين). * لا يُترك، وإن لا يبعد ما ذكر. (الخميني). * لا يُترك هذا الاحتياط في مطلق التكلم، أمّا إذا كان ماحياً لصوره الصلاه فالأقوى البطلان. (زين الدين).

٢- ٢. فيه بعد. (المرعشى).

٣- ٣. الأظهر الصحة وعدم الإجزاء. (الفانى).

٤- ٤. الأقرب فيه عدم الإجزاء. (الجواهرى). * أقواه عدم الإجزاء. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني، عبدالهادى الشيرازى). * بل أقواه عدم الإجزاء. (الإصطهباناتى). * عدم الإجزاء لا يخلو من قوه. (الشاهرودى). * أظهره عدم الاجزاء، بل عدم صحه صلاته. (الجنوردي). * وعدم الإجزاء قوى. (المرعشى). * لا- يبعد إجزاءها عن العاجزين. (محمد رضا الكلبيكاني). * والأقوى عدم الإجزاء. (زين الدين). * والظاهر عدم الإجزاء، وإن كانت صحتها بالإضافة إلى نفسه قويّه. (اللكراني).

٥- ٥. الأقوى صحتها بالنسبه إلى المصلّى، وإن كان سقوطها عن الغير بصلاته محلّ إشكال. (الكوه كمرئى).

٦- ٦. لا إشكال في صحتها، بل في الاجتزاء بها أيضاً، فسقط ما فُرع على عدم الصحه. (الفيروز آبادى). * مع قيام من يقدر على القيام بها. (الإصفهاني). * لا- يبعد الصحه وإن لم يجز عن الواجب. (حسين القمى). * قوى. (الحكيم). * مع قيام القادر بها. (عبدالله الشيرازى). * الأقوى صحتها في حق العاجز، لكن في الاجتزاء به كلام قد مرّ، ولا استبعاد في التفكيك. (المرعشى). * بل منع، إلّا- عند قيام من يقدر على القيام. (الآملی). * والأقوى عدم الصحه. (زين الدين). * الإشكال في صحتها ضعيف. (محمد الشيرازى). * لا إشكال في صحتها بالنسبه إلى المصلّى، وأمّا سقوطها عن الغير بصلاته إشكال. (مفتى الشيعه). * ضعيف. (السيستانی).

انكشاف وجود القادر بعد الصلاة من العاجز

(مسألة ١٢): إذا صَلَّى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكّن من القيام، ثمّ تبين وجوده فالظاهر وجوب (١) الإعادة، بل وكذا إذا لم يكن موجوداً من الأوّل لكن وجد بعد الفراغ (٢) من الصلاة (٣)، وكذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاة فتمّمها جالساً فإنّها لا تجزى عن القادر (٤)، فيجب عليه الإتيان بها قائماً (٥).

الشك في صلاه الغير

(مسألة ١٣): إذا شكّ في أنّ غيره صَلَّى عليه أم لا بنى على عدمها،

ص: ٢١٨

-
- ١-١. الجزم بوجوب الإعادة ينافي التشكيك والترديد في الإجزاء. (تقى القمّي).
 - ٢-٢. على الأحوط. (المرعشي).
 - ٣-٣. الأحوط الإعادة، والإجزاء لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (عبدالهادي الشيرازى). * الحكم مبنى على الاحتياط في هذا الفرع. (الخميني).
 - ٤-٤. على الأحوط، وللإجزاء وجه، لا سيّما في بعض فروض المسألة. (آل ياسين).
 - ٥-٥. ومثله إذا صَلَّى عليها العاجز عن القيام، ثمّ تجددت له قدره قبل الدفن فتجب عليه الإعادة. (زين الدين).

وإن علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وإن كان من صلى عليه فاسقاً. نعم، لو علم بفسادها وجب الإعادة وإن كان المصلي معتقداً للصحة وقاطعاً بها.

الصلاه على الميت مع العلم بطلانها قليلاً أو اجتهاداً

(مسألة ١٤): إذا صلى أحد عليه معتقداً بصحتها _ بحسب تقليده أو اجتهاده _ لا يجب (١) على من يعتقد...

ص: ٢١٩

١- ١. الأوجه وجوبه. (حسين القمي). * بل يجب إتيان الصلاه على ما يوافق اعتقاده اجتهاداً أو تقليداً. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * فيه تأمّل، ولا يُترك الاحتياط. (الكوه كمرئي). * فيه إشكال. (جمال الدين الكلبيگاني، الشاهرودي). * فيه إشكال، والوجوب هو الأحوط. (الإصطهباناتي). * بل الأقرب وجوبه. (مهدى الشيرازي). * بل يجب عليه، لا سيما إذا كان هو الولي. (الميلاني). * فيه نظر وإشكال، بل الظاهر وجوب إتيانها عليه؛ لقيام الحجة عنده على عدم الإتيان بالصلاه الصحيحه. (البجنوردي). * فيه إشكال، والأحوط الإتيان بها. (عبدالله الشيرازي). * بل يجب على المعتقد فسادها إتيانها على وفق مذهبه. (الشريعتمداري). * هذا وإن كان وجهاً لكنّه لا يُترك الاحتياط. (الفاني). * فيه نظر، فالأحوط وجوبه؛ إذ لا فرق بين طرق الإحراز. (المرعشي). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (السبزواري). * بل يجب. (الآملی، تقى القمي، الروحاني). * فيه نظر. (حسن القمي). * بل يجب على الأحوط. (مفتي الشيعة) * فيه إشكال، بل منع، نعم، إذ صلى المخالف على المخالف لم تجب إعادتها على الإمامي مطلقاً، إلا إذا كان هو الولي. (السيستاني). * فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط بالإعادة. (اللكراني).

فسادها(١) بحسب تقليده أو اجتهاده(٢)، نعم، لو علم علماً قطعياً(٣) بطلانها وجب عليه إتيانها، وإن كان المصلّي أيضاً قاطعاً بصحتها.

الصلاة على المصلوب

(مسألة ١٥): المصلوب بحكم الشرع لا يُصلى عليه قبل الإنزال، بل يصلى عليه بعد(٤) ثلاثة أيام بعد ما يُنزل، وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع، لكن يجب(٥) إنزاله فوراً والصلاة عليه، ولو لم يمكن إنزاله يصلى عليه وهو مصلوب(٦)، مع مراعاة الشرائط(٧).

ص: ٢٢٠

١- ١. فى المسألة تأمل. (الجواهرى). * فيه إشكال. (النائنى، الإصفهاني). * فيه نظر جداً؛ لعدم اقتضاء الأمر الظاهرى الاجزاء فى حقّ غيره. (آقاضياء). * الأحوط الوجوب، بل لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). * إلّا- إن كان الوليّ هو المعتقد، فالأحوط الإعادة. (عبدالهادهى الشيرازى) * فيه نظر. (الحكيم). * بل الأقوى وجوبه. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط بالإعادة. (الخميني). * بل يجب عليه؛ إذ لا فرق بين القطع الوجدانى والتعبدى. (الخوئى). * بل يجب كما فى صوره العلم. (محمد رضا الكليايگاني).

٢- ٢. فيه إشكال، بل الأقرب وجوبها عليه. (زين الدين).

٣- ٣. لا فرق بين العلم القطعى بالبطلان والاعتقاد الحاصل من الاجتهاد أو التقليد فى وجوب الإتيان. (الحائرى).

٤- ٤. الظاهر أنّه لا وجه معتبر للتأخير إلى ثلاثة أيام. (تقى القمى).

٥- ٥. على الأحوط. (تقى القمى).

٦- ٦. ويقوم على منكبه الأيمن إن كان وجهه أو منكبه الأيسر إلى القبلة، وعلى منكبه الأيسر إن كان قفاه أو منكبه الأيمن إليها، ولا يستقبله ولا يستدبره، ويراعى جهه القبلة. (الميلانى).

٧- ٧. ملازماً أحد منكبى المصلوب، كما فى الرواية. (كاشف الغطاء). * وملازمه أحد منكبى المصلوب على نحو ما فى روايه أبى هاشم (الوسائل: باب ٣٥ من أبواب صلاة الجنائز، ح ١). (البروجردى). * ووقوف المصلّى على نحو ما فى روايه أبى هاشم. (مهدى الشيرازى). * وفى بعض الأخبار (الوسائل: باب ٣٥ من أبواب صلاة الجنائز، ح ١). تفصيل فى كيفية الاستقبال حينئذٍ، ولا بأس بالعمل به. (الحكيم). * مع ملازمه أحد منكبى المصلوب، على نحو ما فى الخبر. (عبدالله الشيرازى). * لا يبعد لزوم مراعاة ما فى روايه أبى هاشم الجعفرى. (الآملى). * والأحوط رعايه القبلة ومنكب الميّت، فلو كان الميّت مستقبلاً أو مستدبراً يأتى بصلاتين: إحداها- مستقبلاً، والأخرى محاذياً لمنكبه، وينحرف إلى يسار القبلة، لا إلى نقطه المشرق. (محمد رضا الكليايگاني). * وفى بعض الأخبار ملازمه أحد منكبى، على تفصيل فيه. (السبزوارى). * فى بعض الروايات يكون ملازماً فى حال الصلاة لأحد منكبى المصلوب، ويراعى القبلة مع الإمكان، وإلا فيراعى القبلة الاضطراريه وهى ما بين المشرق والمغرب. (مفتى الشيعة).

تكرار الصلاة على الميت

(مسأله ١٦): يجوز تكرار الصلاة(٢) على الميت، سواء اتحد المصلّي أو تعدّد، لكنّه مكروه(٣)، إلّا إذا كان الميت من أهل العلم والشرف

ص: ٢٢١

-
- ١-١. ومع ملازمه أحد منكبى المصلوب، على ما فُصل في روايه أبى هاشم الجعفرى. (زين الدين). * فيه تفصيل يستفاد من حديث أبى هاشم الجعفرى. (تقى القمى).
- ٢-٢. يصلّى رجاءً خصوصاً بعد الدفن. (حسين القمى). * فى إطلاق الحكم إشكال. (تقى القمى).
- ٣-٣. لم تثبت كراهته إذا لم يكن منافياً للتعجيل. (الكوه كمرئى). * فيه تأمّل. (محمد الشيرازى). * لم يثبت ذلك. (السيستانى).

لو تركت الصلاة قبل الدفن

(مسأله ١٧): يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده، نعم، لو دفن قبل الصلاة عرياناً أو نسياناً، أو لعذر آخر، أو تبين كونها فاسده ولو لكونه حال الصلاة عليه مقلوباً (٢) لا- يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يُصلّى على قبره (٣)، مراعيًا للشرائط من الاستقبال وغيره وإن كان بعد يوم وليله، بل وأزيد أيضاً، إلا أن يكون بعد ما تلاشى ولم يصدق عليه الشخص الميّت فحينئذ يسقط الوجوب. وإذا برز بعد الصلاة عليه بنش أو غيره فالأحوط إعادته (٤).

ص: ٢٢٢

١- ١. أو كان حصول التأخير بسبب آخر. (الروحاني).

٢- ٢. الظاهر أنه لا حاجة إلى الإعادة بعد الدفن في هذا الفرض. (الخوئي). * في هذا الفرض لا تجب الصلاة على قبره. (حسن القمّي).

٣- ٣. مَرَّ التأمّل فيه آنفاً. (حسين القمّي). * لكن يأتي بها رجاء في خصوص ما كان مقلوباً رجلاه إلى موضع رأسه. (الميلاني). * وجوب الصلاة على القبر مبنّى، على الاحتياط، والقاعده تقتضى نبش القبر والصلاة على الميّت على النحو المقرّر الشرعي، أو إعادتها، إلا فيما ضلّي عليه مقلوباً. نعم، لو كان النّش موجّباً لهتك الميّت، أو لمحرّم آخر يدخل المقام في باب التزاحم، فلا بدّ من إعمال قانونه. (تقى القمّي). * تقدم الإشكال فيه، ومنه يظهر الحال في المسأله الآتية أيضاً. (السيستاني).

٤- ٤. يجوز تركه. (الكوه كمرئي). * وإن كان الأقوى العدم. (صدر الدين الصدر). * لا بأس بتركه. (المرعشي). * الأولى. (اللكراني).

الصلاه على المصلّى عليه قبل الدفن

(مسأله ١٨): الميّت المصلّى عليه قبل الدفن يجوز الصلاه (٢) على قبره أيضاً (٣)، ما لم يمضَ أزيد من يوم وليله (٤)، وإذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك (٥).

(مسأله ١٩): يجوز الصلاه على الميّت فى جميع الأوقات بلا كراهه، حتّى فى الأوقات التى يكره النافله فيها عند المشهور، من غير فرق بين

ص: ٢٢٣

-
- ١- ١. وهو الأولى. (عبدالهاده الشيرازى). * كما تقدّم فى المسأله الثامنه. (زين الدين).
 - ٢- ٢. لمن فاتته الصلاه عليه. (الميلانى). * لمن لم يدرك الصلاه عليه. (المرعشى). * فيه إشكال، [و] لا بأس [به] رجاء لمن لم يدرك الصلاه قبل الدفن. (الأملى). * لو قصد الرجاء حتّى من لم يُصلّ عليه لكان أولى. (السبزوارى). * رجاء على الأحوط، خصوصاً إن صلّى عليه قبل دفنه، وخصوصاً بعد اليوم والليله. (حسن القمّى). * يؤتى بها رجاء. (تقى القمّى). * لخصوص من لم يُصلّ عليه قبل الدفن. (النكرانى).
 - ٣- ٣. لمن لم يدرك الصلاه عليه قبل الدفن. (البروجردى، الخمينى). * إذا لم يدرك الصلاه عليه. (الحكيم). * فيه إشكال، ولا بأس بالإتيان بها رجاء. (الخوئى).
 - ٤- ٤. لا دليل على هذا التحديد سوى فتوى جمع من الفقهاء. (الروحانى).
 - ٥- ٥. إلّا. أن يؤتى بها بعنوان الرجاء. (حسين القمّى). * والأولى. (الكوه كمرئى). * لا. بأس بالإتيان بها برجاء المطلوبيه. (الحكيم). * إلّا. مع قصد الرجاء. (السبزوارى). * لا. بأس بالإتيان بها برجاء المطلوبيه، خصوصاً قبل مضى ثلاثه أيام. (محمد الشيرازى).

أن تكون الصلاة على الميت واجبه أو مستحبّه.

استحباب المبادرة إلى صلاة الجنازه

(مسأله ٢٠): يستحبّ المبادرة إلى الصلاة على الميت (١) وإن كان في وقت فضيله الفريضة (٢)، ولكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه (٣)، كما أنّ الأولى تقديمها (٤) على النافله وعلى قضاء الفريضة (٥). ويجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافله في سعه الوقت إذا خيف على الميت من الفساد. ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت. وإذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تُقدّم الفريضة (٦) ويصلّى عليه بعد (٧) الدفن (٨). وإذا خيف عليه من تأخير الدفن (٩) مع ضيق وقت الفريضة يُقدّم الدفن (١٠) وتقضى

ص: ٢٢٤

- ١- ١. بل الأفضل تقديم الفريضة الحاضره على صلاه الميت وإن لم تكن في وقت الفضيله. (زين الدين).
- ٢- ٢. فيه تأمّل. (حسين القمّي). * استحباب تقديمها على الفريضة في وقت فضيلتها وعلى القضاء لا- يخلو من إشكال. (الخوئي). * بل الأولى تقديم الفريضة في هذه الصوره. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. فيه تأمّل. (الخميني).
- ٤- ٤. الأولويه غير بعيدة. (حسين القمّي).
- ٥- ٥. يشكل استحباب تقديمها على القضاء. (زين الدين).
- ٦- ٦. إذا لم يمكن الجمع بين الصلاتين مع الاقتصار على أقلّ الواجب فيهما، وحينئذٍ يُصلّى عليه بعد الدفن رجاءً، كما مرّ. (السيستاني).
- ٧- ٧. على الأحوط، كما مرّ. (تقى القمّي).
- ٨- ٨. تأخير الصلاه إلى ما بعد الدفن بمجرد خوف الفساد محلّ تأمّل وإشكال. (أحمد الخونساري).
- ٩- ٩. الفساد الكلّي، لا بمثل تغيير رائحه قليلاً. (محمد رضا الكلبايگاني).
- ١٠- ١٠. فيه تأمّل. (الكوه كمرئي، حسن القمّي، الروحاني). * تختلف مراتب الخوف فيختلف المقدّم. (مهدي الشيرازي). * فيه تفصيل. (تقى القمّي). * إذا فرض أنّ تأخيره ولو بمقدار الإتيان بصلاه الفريضة مع الاقتصار على أقلّ الواجب مستلزم لهتك حرمة المؤمن، وإلاّ- فلا- يبعد لزوم تقديم الصلاه. (السيستاني). * محلّ تأمّل، بل الظاهر تقديم الفريضة مع الاقتصار على أقلّ الواجب. (اللكراني).

الفريضة (١). وإن أمكن أن يصلّي (٢) الفريضة مؤمناً (٣) صلّي (٤)، ولكن لا يترك القضاء (٥) أيضاً (٦).

الصلاه على الجنائز أثناء الفريضة اليومية

(مسألة ٢١): لا يجوز (٧) على الأحوط (٨) إتيان صلاة الميت في أثناء

ص: ٢٢٥

- ١-١. فيه تأمّل. (الإصفهاني). * محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * بل الأقوى تقديم الفريضة مقتصرّاً على أقلّ الواجب. (الخميني). * في إطلاقه إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٢-٢. لا- وجه لعدم إمكانه، فيومئ للفريضة عند الاشتغال بالدفن لو خيف على تلف الميت، وأمّا إذا خيف على مجرد فساده ففي تقديم الدفن على الفريضة تأمّل. (عبدالله الشيرازي).
- ٣-٣. في الفرض المتقدم حال الاشتغال بالدفن. (السيستاني).
- ٤-٤. فيه تأمّل. (تقي القمي).
- ٥-٥. في صورته تعين الإيماء لا- يجب القضاء، وإن كان أحوط. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط الذي لا- ينبغي تركه. (محمد الشيرازي).
- ٦-٦. القضاء أولى، ولكن في وجوبه تأمّل. (الجواهري).
- ٧-٧. لا يبعد الجواز؛ لأنّ المانع المتصور: إمّا وقوع فعل كثير، أو السلام؛ لكونه كلاماً آدمياً، وكلاهما مرتفعان؛ لعدم السلام، وعدم كونه فعلاً كثيراً. (الأملي).
- ٨-٨. وإن كان الجواز غير بعيد. (الخميني، الخوئي). * هذا الاحتياط ينبغي مراعاته. (محمد الشيرازي). * لا يبعد الجواز. (الروحاني). * الجواز لا يخلو من وجه. (السيستاني).

الفريضة (١) وإن لم تكن ماحيه لصورتها، كما إذا اقتصر على التكبيرات وأقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلاً.

كيفية الصلاة إذا تعددت الجنائز

(مسألة ٢٢): إذا كان هناك مِيتان يجوز أن يصلّى على كلّ واحد منهما منفرداً، ويجوز التشريك بينهما في الصلاة، فيصلّى صلاةً واحدةً عليهما وإن كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب، وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنية، هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد، وإلاّ وجب التشريك، أو تقديم من يخاف فساد.

إذا تواردت جنازه أثناء أخرى

(مسألة ٢٣): إذا حضر في أثناء الصلاة على المِيتِ آخر يتخّر المصلّى بين وجوه:

الأوّل: أن يتمّ الصلاة (٢) على الأوّل (٣) ثمّ يأتي بالصلاة على الثاني.

الثاني: قطع الصلاة (٤) واستئنافها بنحو التشريك.

الثالث: التشريك في التكبيرات الباقيه وإتيان الدعاء لكلّ منهما بما يخصّه، والإتيان بقيّة الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الأوّل، مثلاً إذا حضر

ص: ٢٢٦

١- ١. لا بأس به على الأقوى، لعدم وجود مانع فيه، حتى على فرض شمول عمومات المانع، أو فعل الكثير لمثل هذه الصلاة، لمنع صدقه بمثله، ولو لا السلام في سائر الصلوات الذي هو كلام آدمي مبطل لما كان في الصلاة في كلّيه المقامات إشكال، والمفروض أنّ هذا المحذور في المقام غير موجود، كما لا يخفى هذا. (آقاصياء).

٢- ٢. الاقتصار على هذا الوجه لا إشكال فيه. (حسين القمّي).

٣- ٣. الأولى الاقتصار على هذا النحو، إلّا أن يكون في البين خوف على الثاني. (المرعشي).

٤- ٤. لكنّ حصوله بتيه القطع غير ظاهر. (الحكيم).

قبل التكبير الثالث يكبر ويأتى بوظيفه صلاه الأول، وهى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات، وبالشهادتين لصلاه الميّت الثانى، وبعد التكبير الرابع يأتى بالدعاء للميّت الأول، وبالصلاه على النبى صلى الله عليه وآله للميّت الثانى، وبعد الخامسة تتم صلاه الأول، ويأتى للثانى بوظيفه التكبير الثالث، وهكذا يتم بقيه صلاته. ويتخير (١) فى تقديم وظيفه الميّت الأول أو الثانى بعد كلّ تكبير مشترك، هذا مع عدم الخوف على واحد منهما.

وأما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول، وإذا خيف على الثانى يتعين الوجه الثانى، أو تقديم الصلاه على الثانى بعد القطع، وإذا خيف عليهما معاً يلاحظ قلّه الزمان (٢) فى القطع والتشريك بالنسبه إليهما إن أمكن، وإلا فالأحوط عدم القطع.

ص: ٢٢٧

١- ١. الأولى تقديم وظيفه الميّت الأول. (المرعى).

٢- ٢. وهى تحصل بالتشريك؛ لما تقدّم من عدم اختصاص كلّ تكبيره بذكر خاص. (السيستانى).

وهي أمور (٢):

الأول: أن يكون (٣) المصلّي على طهاره من الوضوء أو الغسل أو التيمّم. وقد مرّ جواز التيمّم مع وجدان الماء أيضاً إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء، بل مطلقاً (٤).

ص: ٢٢٨

١ - ١. لعلّ المراد بها الأعمّ من الوظيفة المأثورة. (مهدى الشيرازي). * لَمّا كان بعضها غير ثابت لا بأس بإتيانها رجاءً. (الخميني).

٢ - ٢. ومنها أن يقف الإمام بعد الفراغ من الصلاة حتّى ترفع الجنازه. (صدر الدين الصدر). * بعضها لم يقم عليه دليل إلّا قاعده التسامح، فاللازم الإتيان بها برجاء المشروع. (الحكيم). * هي أكثر ممّا نقله، ولكنّ الشأن في الاستناد إليها؛ لضعف أكثرها صدوراً أو دلالة. (المرعشي). * حيث إنّ دليل إمضاءها ليس إلّا قاعده التسامح، وتقرّر في محلّه الإشكال فيها، فاللازم الإتيان بها برجاء المشروع. (الأملي). * بعض هذه الأمور إنّما يثبت بقاعده التسامح، فلا بدّ من أن يكون الإتيان بها برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * في استحباب بعض المذكورات تأمّل، فالإتيان بها رجاءً أحوط. (حسن القمّي).

٣ - ٣. الأولى رعايه هذا الأدب. (المرعشي).

٤ - ٤. قد مرّ أنّه مع عدم الخوف يتيمّم بقصد الرجاء. (الميلاني). * مرّ أنّ الأحوط عند عدم خوف فوت الصلاة الإتيان به رجاءً. (الخوئي). * إذا أراد التيمّم مع وجود الماء وإمكان إدراك الصلاة أتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * قد مرّ الإشكال فيه. (تقى القمّي). * تقدم الكلام فيه. (السيستاني).

الثاني: أن يقف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل (١)، بل مطلق الذكر، وعند صدر المرأة، بل مطلق الأنثى، ويتخير في الخنثى (٢). ولو شَرَك بين الذكر والأنثى في الصلاة جعل وسط الرجل في قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب (٣) بالنسبة إلى كلٍّ منهما.

الثالث: أن يكون المصلّي حافياً (٤)، بل يكره الصلاة بالحذاء (٥) دون مثل الخُفّ والجورب (٦).

الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأوّل، بل عند الجميع على الأقوى (٧).

الخامس: أن يقف قريباً (٨) من الجنازة بحيث لو هبّت الريح (٩) وصَلَّ ثوبه إليها.

ص: ٢٢٩

-
- ١-١. يمكن القول بتحقيق وظيفه الاستحباب في الرجل بالقيام عند كلٍّ من الوسط والصدر، بل وبينهما، وفي المرأة بالقيام عند كلٍّ من الصدر والرأس، بل بينهما. (حسين القمّي).
 - ٢-٢. لعلّ المراد: الخنثى المشكل. (زين الدين).
 - ٣-٣. رجاء. (حسين القمّي).
 - ٤-٤. الأوجه رعايه هذا المسنون الجارى عليه عمل سلفنا الأخيار. (المرعشى).
 - ٥-٥. الأحوط الترك مهما أمكن. (حسين القمّي).
 - ٦-٦. وإن كان الخفّ لا يخلو من رجحان خصوصاً للإمام عليه السلام. (مفتى الشيعة).
 - ٧-٧. بل الأوجه. (حسين القمّي).
 - ٨-٨. والمعيار فيه نظر العرف. (المرعشى).
 - ٩-٩. لم نظفر على دليل الاستحباب بهذه الخصوصيّة. (حسين القمّي).

السادس: أن يرفع الإمام صوته (١) بالتكبيرات، بل الأدعية أيضاً، وأن يسرّ المأموم (٢).

السابع: اختيار المواضع المعتادة للصلاة التي هي مظانّ الاجتماع وكثره المصلّين.

الثامن: أن لا توقع في المساجد، فإنّه مكروه عدا المسجد الحرام (٣).

التاسع: أن تكون بالجماعة، وإن كان يكفي المنفرد ولو امرأة.

العاشر: أن يقف المأموم خلف الإمام (٤) وإن كان واحداً، بخلاف اليوميّة حيث يستحبّ وقوفه (٥) إن كان واحداً إلى جنبه.

الحادى عشر: الاجتهاد في الدعاء (٦) للميت والموءنين.

الثاني عشر: أن يقول قبل الصلاة (٧): «الصلاة» ثلاث مرّات.

الثالث عشر: أن تقف الحائض (٨) إذا كانت مع الجماعة في صفّ

ص: ٢٣٠

١-١. رجاء. (حسين القمّي). * لكن لا إلى حدّ خارج عن المتعارف. (المرعشى).

٢-٢. ولو كان المصلّي منفرداً يتخيّر بين الجهر والسرّ. (مفتى الشيعة).

٣-٣. على المشهور. (الكوه كمرّئي). * على ما هو المعروف المعمول بين المتشرّعه. (المرعشى).

٤-٤. هذا هو الأحوط هنا. (حسن القمّي).

٥-٥. بل هو الأحوط على ما سيجىء. (الخوئي). * بل يجب احتياطاً. (تقى القمّي).

٦-٦. لم يحضرني الآن فيه نصّ خاصّ، نعم، يساعده العمومات والاعتبار. (حسين القمّي).

٧-٧. لم أقف فيه أيضاً على دليل في الأخبار. (حسين القمّي). * الأولى أن يقولها رجاءً. (المرعشى). * بقصد الرجاء. (مفتى الشيعة).

٨-٨. وكذا النّفساء كما تقدّم. (محمد الشيرازي).

وحدها.

الرابع عشر: رفع اليدين (١) عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء، لكنّه مشكل إن كان بقصد الخصوصية والورود.

(مسألة ١): إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاة على كلّ واحد منفرداً (٢)، وإن أراد التشريك فهو على وجهين (٣):

الأول: أن يوضع الجميع قدام المصلّي مع المحاذاه، والأولى مع (٤) اجتماع الرجل والمرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلّي، حرّاً كان أو عبداً، كما أنّه لو اجتمع الحرّ والعبد جعل الحرّ أقرب إليه، ولو اجتمع الطفل مع المرأه جعل الطفل أقرب إليه إذا كان ابن ستّ سنين وكان حرّاً، ولو كانوا متساوين في الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيله ونحوها من الصفات الدينيه، ومع التساوى فالقرعه (٥)، وكلّ هذا على الأولويّه، لا الوجوب، فيجوز بأيّ وجه اتّفق.

ص: ٢٣١

١-١. لم يثبت استحبابه، والأقوى الإتيان به رجاءً. (مفتى الشيعة).

٢-٢. إذا لم يخش على بعضها الفساد. (مفتى الشيعة).

٣-٣. الأحوط الاقتصار على الأول. (مهدى الشيرازي).

٤-٤. إثبات هذه الأولويات المذكوره لا يخلو من إشكال. (المرعشي).

٥-٥. لعلّ الحكم بالتخير أولى. (حسين القمّي). * في كون المورد محلاً للقرعه إشكال. (الكوه كمرئي). * بل التخير.

(مهدى الشيرازي). * عند التشاح والتنازع. (عبدالهادي الشيرازي). * ليس مثل المقام مصبّ القرعه. (الخميني). * فيه إشكال،

والأقوى التخير. (المرعشي). * شمول إطلاق دليل القرعه لمثل هذا المورد محلّ تأمل. (مفتى الشيعة). * في كون المقام مورداً

للقرعه إشكال، بل الظاهر العدم. (اللكراني).

الثاني(١): أن يجعل الجميع صفّاً واحداً(٢)، ويقوم المصلّي وسط الصفّ بأن يجعل رأس كلّ عند أليه الآخر شبه الدرج(٣)، ويراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تنبيه الضمير أو جمعه وتذكيره وتأنّيته، ويجوز التذكير فى الجميع بلحاظ لفظ الميّت، كما أنّه يجوز التأنّيث(٤). بلحاظ الجنازه.

ص: ٢٣٢

-
- ١-١. فيه إشكال، فالأحوط تركه والعمل بالنحو الأول. (المرعشى).
 - ٢-٢. هذه الكيفيّة محلّ إشكال. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * الأحوط ترك هذا الوجه. (الميلانى). * فى هذا الوجه إشكال. (الشريعتمدارى). * الأحوط ترك هذه الكيفيّة والاقتصار على الأولى. (الخمينى). * فى مشروعيه هذه الكيفيه تأمل. (الروحانى). * هذه الكيفيه محلّ إشكال، والأحوط تركها. (اللكراني).
 - ٣-٣. قد تؤدّى هذه الكيفيه إذا تكثرّت الجنائز إلى أن يكون بعض الجنائز خلف المصلّي، فالأحوط فى هذه الصورة ترك هذه الكيفيه. (زين الدين).
 - ٤-٤. قد مرّ أن تأنّيث الضمير بعد ذكر النفس خالٍ من الشبهه. (حسين القمّى).

ما يعتبر فى وجوب مواراه الميت

يجب كفايه (١) دفن الميت (٢) _ بمعنى مواراته فى الأرض _ بحيث (٣) يوءمن على جسده من السباع، ومن إيذاء ريحه للناس. ولا يجوز وضعه (٤) فى بناء أو فى تابوت ولو من حجر بحيث يوءمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض. نعم، مع عدم الإمكان لأبس بهما (٥). والأقوى كفايه (٦) مجرد المواراه فى الأرض (٧) إذا كان الأمن من الأمرين

ص: ٢٣٣

- ١-١ . تقدّم الكلام فيه. (السيستاني).
- ٢-٢ . أى الميت المسلم، كما يجب غسل الميت المسلم وتكفينه فلا يجوز تغسيل وتكفين الكافر. نعم، يجب دفن الميت غير المسلم لأجل أمر خارجى وعنوان ثانوى. (مفتى الشيعة).
- ٣-٣ . فى إطلاق الحيشه شائبه من الإشكال. (تقى القمى).
- ٤-٤ . على الأحوط. (محمد الشيرازى).
- ٥-٥ . بل يجب. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، عبدالله الشيرازي، الشريعتمداري). * بل يجب أحدهما. (الحكيم، الآملی، زين الدين). * بل يجب أحدهما مع عدم إمكان الدفن تحت الأرض، وإمكانهما أو إمكان أحدهما. (البجنوردی). * بل يجب حينئذٍ. (المرعشى). * أى يجب ما أمكن منهما، ومع إمكانهما يتخير بينهما. (السبزواری). * بل قد يجب ما أمكن منهما، ومع إمكانهما فهو مختير بينهما. (مفتى الشيعة).
- ٦-٦ . الأحوط إن لم يكن أقوى عدم كفايه ذلك. (الكوه كمرئى).
- ٧-٧ . الأظهر عدم الكفايه. (الروحانى).

من جهة عدم وجود السباع، أو عدم وجود الإنسان هناك، لكنّ الأحوط كون الحفيرة (١) على الوجه المذكور (٢)، وإن كان الأمن حاصلًا بدونه.

شرطيه الاستقبال في الدفن

(مسألة ١): يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن، بحيث يكون (٣) رأسه إلى المغرب (٤) ورجله إلى المشرق (٥)، وكذا في الجسد بلا

ص: ٢٣٤

١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي، الشريعةمداري، المرعشي، محمد الشيرازي، اللنكراني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (محمد تقى الخونساري، الأمراكي). * بل لا يخلو من وجه. (الميلاني). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الفاني). * لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. لا يُترك. (عبدالهادي الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من وجه. (زين الدين).

٣- ٣. كما في البلاد التي قبلتها طرف الجنوب، والمناطق أن يكون رأس الميت إلى جانب يمين المصلّي عليه، ورجله إلى يساره. (صدرالدين لصدر).

٤- ٤. في بلادنا ونحوها، والمدار أن يكون رأسه إلى يمين القبلة، ورجله إلى يسارها. (آل ياسين). * يعني إلى يمين المصلّي ويساره. (الحكيم). * الضابط الكلّي لزوم كون الدفن مستقبل القبلة بحيث يكون رأس الميت على طرف يمين مستقبل القبلة ورجله على يساره حتى يعمّ الحكم جميع الأماكن. (أحمد الخونساري). * أي يمين مستقبل القبلة. (الخميني). * أي إلى يمين المصلّي. (المرعشي). * هذا فيما إذا كانت في طرف الجنوب. (الخوئي). * يعني إلى يمين المصلّي. (محمد الشيرازي). * فيما تكون قبلته في نقطه الجنوب، والضابط وضعه على وجه يتحقق به الاستقبال حال الاضطجاع على الجانب الأيمن. (السيستاني).

٥- ٥. أي يمين مستقبل القبلة ويساره. (حسين القمّي). * أي إلى يمين مستقبل القبلة ويساره. (مهدي الشيرازي). * يعني بالمغرب والمشرق: جانبي القبلة في أي جهة كانت. (الميلاني). * هذا ليس ظابطاً كلياً في جميع الأماكن، فالأحسن أن يقال: رأسه يكون إلى يمين مستقبل القبلة في ذلك المكان، ورجله إلى يساره. (البجنوردي). * أي إلى يساره. (المرعشي). * إذا كانت القبلة إلى الجنوب، والمدار أن يكون رأس الميت إلى يمين المصلّي، ورجله إلى يساره. (زين الدين).

رأس، بل فى الرأس (١) بلا جسد (٢)، بل فى الصدر وحده (٣)، بل فى كلّ جزء (٤) يمكن فيه (٥) ذلك.

حكم الموت فى السفينه

(مسأله ٢): إذا مات ميت فى السفينه: فإن أمكن التأخير ليدفن فى الأرض بلا عسر وجب (٦) ذلك، وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع يُغسّل ويُكفّن ويحنّط ويصلّى عليه، ويوضع فى خايه (٧) ويؤكّد رأسها ويلقى فى البحر مستقبل القبلة على الأحوط (٨)، وإن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال، أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه فى رجله ويلقى

ص: ٢٣٥

-
- ١- ١. على الأحوط فيه وفيما بعده. (تقيالقمي).
 - ٢- ٢. على الأحوط فيه وفيما بعده. (السيستاني).
 - ٣- ٣. على الأحوط فيه وفيما بعده. (الخوئي).
 - ٤- ٤. على الأحوط. (الإصفهاني، الحكيم، الفاني، الخميني، المرعشي، الآملي، اللكراني). * إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط. (حسين القمي).
 - ٥- ٥. على الأحوط. (الكوه كمرئي، الإصطهباناتي، البجنوردي، عبدالله الشيرازي، الشريعتمداري، السبزواري، زين الدين، محمد الشيرازي، حسن القمي، الروحاني).
 - ٦- ٦. على الأحوط. (تقيالقمي).
 - ٧- ٧. أو ما يقوم مقام الخايه المانع عن نيل الحيوان البحرى من جسد الميت. (مفتي الشيعة)
 - ٨- ٨. لا يترك مع الإمكان. (حسين القمي). * لا يترك فيه وفيما بعده. (المرعشي).

فى البحر كذلك، والأحوط (١) مع الإمكان (٢) اختيار الوجه الأول (٣) وكذا (٤) إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره وتمثله (٥).

حكم الجنين من مسلم إذا مات فى بطن كافر

(مسألة ٣): إذا ماتت كافر كاتبة أو غير كاتبة ومات فى بطنها ولد من مسلم، بنكاح أو شبهه أو ملك يمين (٦) تدفن (٧) مستدبره للقبلة (٨) على جانبها الأيسر، على وجه يكون الولد فى بطنها مستقبلاً، والأحوط (٩) العمل بذلك فى مطلق الجنين، ولو لم تلج الروح فيه (١٠)، بل لا يخلو من قوه (١١).

ص: ٢٣٦

-
- ١- ١. لا يُترك. (المرعى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الخوئي).
 - ٢- ٢. الأولي. (الفيروزآبادي). * والأولى. (الكوه كمرئي). * لا يُترك. (الشريعةمداري، حسن القمي، تقيالقمي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الأملي). * وجوباً. (مفتي الشيعة).
 - ٣- ٣. وإن كان أظهر التخيير بينهما (الروحاني).
 - ٤- ٤. الجزم بالحكم على نحو الإطلاق مشكل (تقيالقمي).
 - ٥- ٥. أو إحراقه. (مفتي الشيعة).
 - ٦- ٦. بل ولو بزنا على الأظهر. (السيستاني).
 - ٧- ٧. الصنعة تقتضى شق بطن الأم وإخراج الولد، والعمل على طبق الوظيفة المقررة، ولكن هل يمكن الحكم به مع عدم القول به ظاهراً؟ (تقيالقمي).
 - ٨- ٨. على الأحوط. (الفيروزآبادي).
 - ٩- ٩. استحباباً فيما لم تلجه الروح. (السيستاني).
 - ١٠- ١٠. بعد تمام خلقته. (الفيروزآبادي). * إذا كان تماماً أو كالتمام. (عبدالله الشيرازي).
 - ١١- ١١. لم تثبت قوته. (الكوه كمرئي). * القوه ممنوعه. (الخميني، النكراني). * فيه تأميل، بل على الأحوط وجوباً. (مفتي الشيعة).

فروع فى واجبات الدفن وأحكامه

(مسأله ٤): لا يعتبر فى الدفن قصد القربه، بل يكفى دفن الصبى إذا علم أنه أتى به بشرائطه، ولو علم أنه ما قصد القربه.

(مسأله ٥): إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير والآجر ونحو ذلك، كما أن فى السفينه إذا أريد إلقاؤه فى البحر لابد (١) من اختيار مكان مأمون (٢) من بلع حيوانات البحر إياه بمجرد الإلقاء (٣).

(مسأله ٦): موءونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به، أو الخايه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركه (٤)، وكذا فى الآجر والقير والساووج (لم يُعثر عليه فى باب السنين). قال ابن منظور فى اللسان: ٧/٣١٤ ضمن ماده (صرح): الصاروج: النوره وأخلطها التى تُصرَّج بها التُّزل والحياض والحمامات وغيرها. فارسى معرَّب. (فى موضع الحاجه إليها.

(مسأله ٧): يشترط (٥) فى الدفن أيضاً إذن

ص: ٢٣٧

١ - ١ . على الأحوط. (الفيروز آبادى، آل ياسين). * احتياطاً. (محمد الشيرازى). * الجزم باللا- بدّيه مشكل، نعم، الاحتياط يقتضيها. (تقيالقمى).

٢ - ٢ . هذا متّجه فى غير صوره وضعه فى الخايه. (المرعشى). * مع إمكان ذلك على الأحوط. (زين الدين).

٣ - ٣ . الأحوط اختيار التثقيل فى هذه الصوره. (حسين القمى).

٤ - ٤ . الأقوى خروجها من الثلث، أو من الأصل بإمضاء الورثه مع التمكن منه. (جمال الدين الكلپايگانى). * مع الاستئذان من الورثه على الأحوط. (الميلانى).

٥ - ٥ . قد مرّ الكلام حوله. (تقيالقمى).

الولي (١)، كالأصله وغيرها.

(مسألة ٨): إذا اشتبهت قبله يعمل بالظن (٢)، ومع عدمه أيضاً يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير، على وجه لا يضر بالميت ولا بالمباشرين.

(مسألة ٩): الأحوط (٣) إجراء أحكام المسلم (٤) على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين، أو كان أحدهما مسلماً، وأما إذا كان الزنا من أحد الطرفين وكان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

(مسألة ١٠): لا يجوز (٥) دفن المسلم في مقبره

ص: ٢٣٨

- ١- ١. تكليفاً لا وضعاً، كما مرّ. (السيستاني).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الإصفهاني). * مع عدم إمكان تحصيل العلم ولو بالتأخير المذكور في المتن. (الخميني). * على الأحوط إن لم يمكن تحصيل العلم الوجداني أو الاطمئنان. (مفتي الشيعة). * العبرة بتحصيل الاحتمال الأقوى بعد التحري بقدر الإمكان. هذا فيما إذا لم يمكن التأخير إلى حين حصول العلم أو ما بحكمه، وإلاّ تعيّن التأخير. (السيستاني).
- ٣- ٣. بل الأقوى. (الفاني). * بل الأظهر. (الخوئي، السيستاني). * لو لم يكن أظهر. (الروحاني). * قدم تقدّم من الماتن: أنّ ولد الزنا من المسلم بحكم المسلم على الجزم والفتوى. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. بل لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٥- ٥. الصنّاعه تقتضى جواز دفن المسلم في مقبره الكفار، وكذلك العكس، إلاّ فيما يوجب هتك المسلم المؤمن، لكنّ الاحتياط لا يترك. (تقيالقمي).

الكفار (١)، كما لا يجوز العكس أيضاً (٢)، نعم، إذا اشتبه المسلم والكافر يجوز دفنهما (٣) في مقبره المسلمين (٤)، وإذا دفن أحدهما (٥) في مقبره الآخرين يجوز النش (٦)، أمّا الكافر فلعدم الحرمة له، وأمّا المسلم (٧) فلا يُنّ مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار (٨).

ص: ٢٣٩

- ١-١. على الأحوط. (الفيروز آبادي).
- ٢-٢. على الأحوط فيه وفيما قبله. (أحمد الخونساري). * إلا في موارد الحرج والضروره. (مفتي الشيعه).
- ٣-٣. بل يدفنان في غير مقبره المسلمين والكفار، غير مجتمعين في مكان. (محمد رضا الغلپايگاني).
- ٤-٤. الأحوط دفنهما مع الإمكان منفردين عن مقبره المسلمين ومقبره الكفار، ومنفردين أحدهما عن الآخر. (زين الدين). * قيل بوجوب دفنهما في مكان آخر مستقلاً عن المسلمين والكفار. (مفتي الشيعه). * إن لم يمكن دفنهما خارج مقابر المسلمين والكفار، وإلاّ تعيّن. (السيستاني).
- ٥-٥. عمداً أو نسياناً. (مفتي الشيعه).
- ٦-٦. نش قبر المسلم مشكل، والتعليل عليل. (الفيروز آبادي). * فيه إشكال. (أحمد الخونساري). * بل قد يجب لو كان بقاء الكافر هتكاً على المسلمين، أو بقاء المسلم هتكاً عليه. (الخميني). * بل يجب على الأحوط. (محمد رضا الغلپايگاني). * بل قد يجب لو كان بقاء الكافر فيها موجباً للهتك على المسلمين، أو بقاء المسلم فيها مستلزماً للهتك عليه. (مفتي الشيعه). * بل قد يجب مع استلزام العدم للهتك. (اللكراني).
- ٧-٧. إطلاق الحكم بجواز النش فيما إذا دفن المسلم في مقبره الكفار محلّ تأمل. (السيستاني).
- ٨-٨. فيه إشكال. (الإصفهاني). * في إطلاقه تأمل. (الإصطهباناتي). * إلا أن يميّز قبره بتميّزات توجب تجليله وحفظ شؤونه وجلب التوجّه إليه. (المرعشي). * في إطلاقه إشكال. (الآملي). * إذا لم يكن في نبشه هتك له يزيد على ذلك. (زين الدين).

(مسألة ١١): لا يجوز دفن المسلم (١) في مثل المزبله والبالوعه ونحوهما ممّا هو هتك لحرمة.

(مسألة ١٢): لا يجوز الدفن في المكان المغصوب، وكذا في الأراضى الموقوفه (٢) لغير الدفن، فلا يجوز الدفن في المساجد (٣) والمدارس (٤) ونحوهما (٥)، كما لا يجوز (٦)

ص: ٢٤٠

- ١-١. إذا كان مؤمناً، وإلّا ففى الجزم بعدم الجواز إشكال. (تقيالقمي).
- ٢-٢. ليس الحكم على إطلاقه، وكذا في الفرع التالي. (الميلاني).
- ٣-٣. فيه تأمل. (الإصفهاني، أحمد الخونساري). * على الأحوط، إلّا أن يضّرّ بالمسلمين، أو يزاحم المصلّين فلا يجوز. (الخميني). * فيه تأمل لو لم يزاحم حقّ المصلّين. (الأملي). * على الأحوط. (محمد الشيرازي)
- ٤-٤. مع المزاحمه لحقّ الموقوف عليهم، وإلّا ففيه تأمل. (مهدي الشيرازي). * على الأحوط في غير صورته المزاحمه للمصلّين، وعلى الأقوى في تلك الصورة. (المرعشي). * فيه تأمل مع عدم المزاحمه لجهه الوقف، ولحقّ الموقوف عليهم. (حسن القمي).
- ٥-٥. من الحسينيات المتعارفه في زماننا والخانات الموقوفه وإن أذن الولي. (مفتي الشيعة). * مع الإضرار بالعين الموقوفه، أو المزاحمه مع جهه الوقف، وإلّا فعلى الأحوط. (السيستاني).
- ٦-٦. يشكل القول بعدم الجواز بعد النباش. (أحمد الخونساري). * فيه منع، بل الظاهر الجواز إذا كان القبر منبوشا. (الخوئي). * إذا لم يترتب عليه عنوان الهتك لاوجه لعدم الجواز، فإنّه لا دليل معتبر على عدم جواز النباش مطلقا. (تقيالقمي). * جوازه من حيث هو قريب، نعم، ربّما يتوقف على مقدمه محرّمه كالنباش ونحوه. (السيستاني).

(مسألة ١٣): يجب (٥) دفن الأجزاء المبانه من الميت (٦)، حتى الشعر

ص: ٢٤١

- ١-١. بل يجوز إذا كانت الأرض مباحه، نعم، لا يجوز نبشه لذلك. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢-٢. فيه تأمّل، مع عدم استلزام النباش، ولا- ينبغي ترك الاحتياط. (الخميني). * فيه تأمّل، مع عدم استلزامه النباش، وعدم استلزام التصرف في ملك الغير بغير إذنه. (حسن القمّي).
- ٣-٣. هذا إذا لم يكن القبر منبوشاً، وإلا فعدم جواز الدفن محلّ إشكال، ولا يحتاج إلى استئذان أولياء الميت السابق. (الآملی).
- ٤-٤. بصيرورته تراباً، هذا إذا لم يكن القبر منبوشاً، أمّا إذا نبش ففي حرمة الدفن نظر إذا أذن ولي المدفون السابق. (الحكيم). * ولا حدّ لإحراز اندراسه وتبدّله تراباً، وتحديد البعض بثلاثين سنه ضعيف؛ إذ الأبدان متفاوتة في سرعه البلى إليها وبطئها، كما أنّ الأراضي مختلفه من حيث الجفاف والرطوبه، وكذا الأهويه. (المرعشي). * وإنّما يحرم الدفن فيه لحرمة نبشه، فءاذا كان منبوشا وكانت الأرض مباحه أو موقوفه للدفن جاز دفنه فيه على الأقوى. (زين الدين). * وصيرورته تراباً. نعم، إذا كان القبر منبوشا جاز الدفن فيه إذا كانت الأرض غير مملوكه أو مباحه. (مفتي الشيعة).
- ٥-٥. الظاهر أنّه لا دليل معتبر على ما أفاده، فالحكم المذكور مبني على الاحتياط. (تقيالقمي).
- ٦-٦. والأحوط لو لم يكن الأقوى إلحاقه بالميت والدفن معه إن لم يستلزم النباش. (الخميني).

والسنّ والظفر (١). وأمّا السنّ أو الظفر من الحيّ فلا يجب دفنهما وإن كان معهما شيء يسير من اللحم، نعم، يستحبّ دفنهما (٢)، بل يستحبّ حفظهما حتّى يدفنا معه، كما يظهر من وصيّته مولانا الباقر للصادق (الوسائل: باب ٧٧ من أبواب آداب الحمام، ح ٢). صلوات الله عليهما (٣). وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنّ النّبىّ _ صلوات الله عليه وآله _ أمر بدفن أربعه: الشعر والسنّ والظفر والدم» (الخصال: ٢٨٠ باب الأربعه، ح ١٢٠). وعن عائشه، عن النّبىّ صلى الله عليه وآله: أنّه أمر بدفن سبعة أشياء: الأربعه المذكوره، والحيض والمشيمه والعلقه. (الخصال: ٣٧٣ باب السبعه، ح ١).

(مسأله ١٤): إذا مات شخص فى البئر ولم يمكن إخراجه يجب (٤) أن

ص: ٢٤٢

- ١- ١. على الأحوط فيها. (الخوئى، الروحاني). * على الأحوط فى هذه الثلاثه. (حسن القمى). * على الأحوط فيها، نعم، لو عثر عليها قبل دفنه يجب جعلها فى كفنه على الأقوى. (السيستانى).
- ٢- ٢. رجاءً، وكذا فيما بعده. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. المذكور فيها هو الأمر بدفن الضرس فقط. (حسين القمى). * المذكور فى تلك الوصيه الشريفه هو دفن الضرس فقط، ولم يذكر فيه الظفر فاستشهاد الماتن بها على استحبابهما لا يخلو من نظر، فلعلّه وقف على نسخه أخرى من الوصيه قد ذكر فيها الظفر، والله أعلم. (المرعشى).
- ٤- ٤. مع عدم محذور، ككون البئر للغير. (الخمينى). * مالم يستلزم محذورا شرعياً. (حسن القمى).

يسدّ (١) ويجعل قبراً له (٢).

موت الجنين في بطن الحامل أو حياته وموتها

(مسألة ١٥): إذا مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقائه وجب التوصل إلى إخراجهِ بالأرفق فالأرفق ولو بتقطيعه قطعه قطعه، ويجب أن يكون المباشر النساء أو زوجها (٣)، ومع عدمهما فالمحارم من الرجال، فإن تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمة. ولو ماتت الحامل وكان الجنين حياً وجب إخراجهِ ولو بشقّ بطنها، فيشقّ جنبها الأيسر (٤).

ص: ٢٤٣

- ١-١. إن كان البئر للغير يجب استرضاء المالك، وإن كان للميت وكان للبئر ماله معتد بها وانتقل إلى الورثة فهل يجب بذله، أولاً؟ الظاهر أنّ الإرث بعد [إخراج] مؤونه التجهيز فهي تخرج من التركة فلا يحتاج إلى بذلهم. (مفتى الشيعة).
- ٢-٢. مع استرضاء المالك إن كان لغيره، وإن كان للبئر ماله كثيره فهل يجب على الورثة بذل المال من التركة؟ وإن انتقل البئر إليهم بالإرث فهل يجب عليهم بذله؟ فيه تفصيل. (السبزواری).
- ٣-٣. لا يبعد تقديمه على النساء مع الإمكان. (صدر الدين الصدر). * ولا يبعد تقدّم الزوج. (الإصطهباناتي). * بل زوجها، وإلا فالنساء. (الميلاني). * الأولى تقديم الزوج، بل الزوج، أولى من الجميع. (مفتى الشيعة). * لا يبعد تقدّم الزوج على النساء مع الإمكان. نعم، يجوز لها اختيار الأرفق بحالها مطلقاً ولو كان هو الأجنبي. (السيستاني).
- ٤-٤. تعيّن ذلك يختصّ بصوره احتمال دخله في حياته. (الحكيم). * إذا كان الشقّ من هذا الجانب أرفق، وإلا فلا دليل على تعينه. (الفاني). * على الأحوط، مع عدم الفرق بين جنبها الأيسر وغيرها، وإلا فيشقّ الموضع الذي يكون الخروج أسلم. (الخميني). * المعيار شقّ محلّ يكون إخراجهِ أيسر وأسهل، أي طرفٍ كان. (المرعشي). * هذا إذا احتمل دخله في حياته، وإلا فلا خصوصيّة له. (الخوئي). * إن كان لخصوص الأيسر دخل في حياة الطفل، أو في جهة راجحه أخرى، وإلا فلا وجه لتعينه، بل يتبع نظر أهل الخبرة بذلك. (السبزواری). * مع احتمال بقائه حياً بسبب ذلك، لا مطلقاً. (زين الدين). * تعيينه لولم يحتمل دخله في حياته مبني على الاحتياط. (حسن القمي). * لا دليل على خصوص الأيسر، بل يتبع نظر أهل الخبرة. نعم، إذا كان أصلح في حفظ حياة الطفل يتعيّن. (مفتى الشيعة). * إذا كان شقّها أوثق ببقاء الطفل وأرفق بحاله، وإلا فيختار ما هو كذلك، ومع التساوي فيختار. (السيستاني).

ويخرج الطفل، ثمَّ يخاط وتدفن، ولا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الإخراج، وعدمه (١). ولو خيف مع حياتهما (٢) على كلٍّ منهما انتظر حتى يقضى (٣).

ص: ٢٤٤

-
- ١-١. جواز الشقّ مع عدم رجاء حياته بعده ولو قليلاً فضلاً عن الوجوب محلّ تأمل وإشكال. (آل ياسين). * مع احتمال بقاء الطفل حيّاً بعد الإخراج ولو قليلاً، وأمّا مع العلم أو الاطمئنان بالعدم فالظاهر عدم الجواز. (السيستاني).
- ٢-٢. أى فيما لا يمكن حفظهما معاً بالشقّ والإخراج. (الميلاني).
- ٣-٣. لو كان الإخراج ولو بشقّ بطنها موجباً لتلفهما أو لتلف أحدهما، وإلاّ فيجب الإخراج وحفظ كليهما. (الشاهرودى). * لو أمكن المراجعته إلى من يطمئنّ من عمله بسلامتها وجب ذلك. (السبزواري). * بل حياة الأمّ مقدّمة على الأ-حوط. (محمد الشيرازي). * فلا يجوز قتل أحدهما استنفاذاً لحياه الآخر، بلا فرق في ذلك بين الأمّ وغيرها على الأقوى. (السيستاني).

فصل: فى المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده

المستحبات المتعلقة بالدفن

وهى أمور (١):

الأول: أن يكون عمق القبر إلى الترقوه أو إلى قامه (٢)، ويحتمل كراهه الأزيد.

الثانى: أن يجعل له لحد (٣) ممّا يلى القبلة فى الأرض الصلبة، بأن يحفر بقدر بدن الميت فى الطول والعرض، وبمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه فى العمق، ويشقّ فى الأرض الرخوة وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت ويسقف عليه (٤).

ص: ٢٤٥

١-٢. الأولى قصد الرجاء فيها؛ لعدم ثبوت الاستحباب فى بعضها. (مهدى الشيرازى). * بعضها لم يثبت إلّا بناءً على قاعده التسامح، فاللازم الإتيان بها برجاء المشروعيه، وكذا الكلام فى المكروهات. (الحكيم). * هى أكثر ممّا ذكره، والأولى رعايتها رجاءً. (المرعشى). * لا- بأس بالعمل بتلك الأمور رجاءً. (الآمل). * يؤتى بها برجاء المطلوبيه؛ فإنّ بعضها مبنى على قاعده التسامح فى أدله السنن. (زين الدين). * استحباب بعض ما ذكر محلّ تأمل، ولا بأس بإتيانها رجاءً، وكذلك فى المكروهات يتركها رجاءً. (حسن القمى).

٢-٣. لعلّه إلى الترقوه أولى. (حسين القمى).

٣-٤. فى التفصيل المذكور تأمل. (حسين القمى).

٤-٥. أو ما بحكمه، بأن تجعل اللبن أو الآجر أو الحجر باتكاء كلّ واحد على الآخر من رأس الميّت إلى قدمه، وقد شاهدت فى قبور بعض المقابر الإسلاميه القديمه كذلك. (المرعشى).

الثالث: أن يدفن في المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء، إلا أن يكون في البعيده مزيه بأن كانت مقبره للصلحاء، أو كان الزائرون هناك

أزيد.

الرابع: أن توضع الجنازه دون القبر بذراعين أو ثلاثه أو أزيد(١) من ذلك، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل قليلاً ويوضع، ثم ينقل في الثالثه مترسلاً ليأخذ الميت أهبتة، بل يكره أن يدخل في القبر دفعه، فإن للقبر أهوالاً عظيمة.

الخامس: إن كان الميت رجلاً يوضع في الدفنه الأخيره بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت في القبر، ثم يدخل في القبر طولاً من طرف رأسه، أى يدخل رأسه أولاً، وإن كان امرأه توضع في طرف القبلة، ثم تدخل عرضاً.

السادس: أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأه.

السابع: أن يُسلَّ من نعشه سلاً فيرسل إلى القبر برفق.

الثامن: الدعاء عند السلّ من النعش، بأن يقول: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مَلِّهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، اللَّهُمَّ إِلَى رَحْمَتِكَ لَا إِلَى عَذَابِكَ، اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَلَقِّنْهُ فِي حَجَّتِهِ، وَثَبِّتْهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، وَقِنَا وَإِيَّاهُ عَذَابَ الْقَبْرِ».

وعند معاينه القبر: «اللهم اجعله روضه من رياض الجنه، ولا تجعله حفرة من حفر النار».

وعند الوضع في القبر يقول: «اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك، نزل بك وأنت خير منزل به».

ص: ٢٤٦

١- ١. الأولى الاكتفاء بذراعين أو ثلاثه. (حسين القمى).

وبعد الوضع فيه يقول: «اللهم جاف الأرض عن جثتيه، وصاعد عمله، ولقه منك رضواناً».

وعند وضعه في اللحد يقول: «بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله».

ثم يقرأ فاتحه الكتاب وآية الكرسي والمعوذتين وقل هو الله أحد،

ويقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

وما دام مشتغلاً بالتشريح (شرح اللب: نضد بعضه إلى بعض، وكل ما ضم بعضه إلى بعض فقد شرج. لسان العرب: ٧/٧٠، ومجمع البحرين: ٢/٣١٢) (ماده شرج.) يقول: «اللهم صل وحدته، وأنس وحشته، وآمن روعته، وأسكنه من رحمتك رحمه تغنيه بها عن رحمه من سواك، فإنما رحمتك للظالمين».

وعند الخروج من القبر يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم ارفع درجته في عليين، واخلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحتسبه يا رب العالمين».

وعند إهاله التراب عليه يقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم جاف الأرض عن جثتيه، وأصعد إليك بروحه، ولقه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك».

وأيضاً يقول: «إيماناً بك وتصديقاً ببعثك، هذا ما وعدنا الله ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً».

التاسع: أن تحلل عُقد الكفن بعد الوضع في القبر، ويبدأ من طرف الرأس.

العاشر: أن يحسر عن وجهه، ويجعل خده على الأرض، ويعمل له وساده من تراب.

الحادي عشر: أن يسند ظهره بلبنه أو مدره لئلا يستلقى على قفاه.

الثاني عشر: جعل مقدار لَبَنه من تربته الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث لا تصل إليها النجاسه بعد الانفجار.

الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع في اللحد قبل الستر باللبن، بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن، ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوة، ويُدنى فمه إلى أذنه ويحرّكه تحريكاً شديداً، ثم يقول: «يا فلان، بن فلان اسمع افهم _ ثلاث مرّات _ الله ربُّك، ومحمّدُ نبيُّك، والإسلامُ دينُك، والقرآن كتابُك، وعليّ إمامُك، والحسن إمامُك... إلى آخر الأئمة، أفهمت يا فلان؟»، ويعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرّات، ثم يقول: «ثبتك الله بالقول الثابت، هداك الله إلى صراط مستقيم، عرّف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته، اللهم جاف الأرض عن جنّيه، وأصعد بروحه إليك، ولقّه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك».

كيفية التلقين

وأجمع كلمه في التلقين أن يقول: «اسمع افهم يا فلان بن فلان» ثلاث مرّات، ذاكرًا اسمه واسم أبيه، ثم يقول: «هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادته أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله، وسيد النبيين وخاتم المرسلين، وأنّ عليّاً أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، وإمام افترض الله طاعته على العالمين، وأنّ الحسن والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمّد بن عليّ، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن عليّ، والقائم الحجة المهدى _ صلوات الله عليهم _ أئمة المؤمنين، وحجج الله على الخلق أجمعين، وأثمتك أئمة هدى بك(١) أبرار، يا فلان بن فلان، إذا أتاك المَلَكُانِ المقربانِ رسولَين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك عن ربك وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلتك وعن أثمتك؟ فلا تخف ولا

ص: ٢٤٨

١- ١. لعلّ كلمه «بك» غلط زائد. (حسن القمّي).

تحزن، وقل في جوابهما: الله ربّي، ومحمد صلى الله عليه وآله نبيّي، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، والكعبة قبلتي، وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب إمامي، والحسن بن عليّ المجتبي إمامي، والحسين بن عليّ الشهيد بكربلاء إمامي، وعليّ زين العابدين إمامي، ومحمد الباقر إمامي، وجعفر الصادق إمامي، وموسى الكاظم إمامي، وعليّ الرضا إمامي، ومحمد الجواد إمامي، وعليّ الهادي إمامي، والحسن العسكري إمامي، والحجّة المنتظر إمامي، هؤلاء _ صلوات الله عليهم أجمعين _ أئمتي وسادتي وقادتي وشفعائي، بهم أتولّى، ومن أعدائهم أتبرأ في الدنيا والآخرة.

بقية مستحبات الدفن

ثمّ اعلم يا فلان بن فلان، إنّ الله تبارك وتعالى نعم الربّ، وإنّ محمّداً صلى الله عليه وآله نعم الرسول، وإنّ عليّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة، وإنّ ماجاء به محمد صلى الله عليه وآله حقّ، وإنّ الموت حقّ، وسوءال منكر ونكير في القبر حقّ، والبعث والنشور حقّ، والصراط حقّ، والميزان حقّ، وتطايير الكتب حقّ، وإنّ الجنّة حقّ، والنار حقّ، وإنّ الساعه آتية لا ريب فيها، وإنّ الله يبعث من في القبور». ثمّ يقول: «أفهمت يا فلان؟». وفي الحديث: أنّه يقول: «فهمت».

ثمّ يقول: «ثبتك الله بالقول الثابت، وهداك الله إلى صراط مستقيم، عرف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته». ثمّ يقول: «اللهم جاف الأرض عن جثتيه، وأصعد بروحه إليك، ولقّه منك برهاناً، اللهم عفوك عفوك».

والأولى أن يلقن (١) بما ذكر من العربيّ، ولسان الميّت أيضاً إن كان غير عربيّ.

الرابع عشر: أن يسدّ اللحد باللبن لحفظ الميّت من وقوع التراب عليه، والأولى الابتداء من طرف رأسه، وإن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن.

ص: ٢٤٩

١-١. ولعلّ الأولى منه أن يكون التلقين بلسان الملقّن نفسه. (محمد الشيرازي).

الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين فإنه باب القبر.

السادس عشر: أن يكون مَنْ يضعه في القبر على طهاره، مكشوف الرأس (١)، نازعاً عمامته ورداءه ونعليه، بل وُحْفِيه، إلا لضروره.

السابع عشر: أن يُهَيَّلَ غير ذى رحم _ مَمَّنْ حضر _ التراب عليه بظهر الكفِّ، قائلاً: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، على ما مرَّ.

الثامن عشر: أن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها (٢)، ومع عدمهم فأرحامها، وإلا فالأجانب، ولا يبعد أن يكون الأولى (٣) بالنسبه إلى الرجل الأجانب.

التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفترجه.

العشرون: ترييع القبر (٤)، بمعنى كونها ذات أربع زوايا (٥) قائمه، وتسطيحه. ويكره تسنيمه، بل تركه أحوط (٦).

الحادى والعشرون: أن يجعل على القبر علامه.

الثانى والعشرون: أن يرشَّ عليه الماء، والأولى أن يستقبل القبله

ص: ٢٥٠

١-١. محلول الأزرار. (المرعشى).

٢-٢. لعلَّ الزوج أولى، وبعده (كذا فى الأصل، والظاهر: (وبعده الأرحام فالأجانب)). فالترتيب المذكور يساعده الاعتبار. (حسين القمى). * فى روايه: «الزوج أحقَّ بامرأته حتى يضعها فى قبرها» (الوسائل: باب ٢٤ من أبواب صلاه الجنائزه، ح ٣). (مفتى الشيعه).

٣-٣. لكن بعنوان الرجاء. (حسين القمى). * فيه إشكال. (محمد الشيرازى).

٤-٤. لا مثلاً ولا مخمّساً ولا غير ذلك. (مفتى الشيعه).

٥-٥. سواء كان بشكل المربع أو المستطيل، والمتعارف هو الثانى. (مفتى الشيعه).

٦-٦. لا يُترك. (المرعشى).

ويبتدئ بالرش من عند الرأس إلى الرجل، ثم يدور به على القبر حتى يرجع إلى الرأس، ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء، ولا يبعد (١) استحباب الرش إلى أربعين يوماً، أو أربعين شهراً (٢).

الثالث والعشرون: أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها، والأولى أن يكون مستقبل القبلة، ومن طرف رأس الميت، واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة إلى من لم يصل على الميت، وإذا كان الميت هاشمياً فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد في غمز اليد، ويستحب أن يقول حين الوضع: «بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك».

وأيضاً يستحب أن يقرأ مستقبلاً للقبلة سبع مرات «أنا أنزلناه»، وأن يستغفر له ويقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه وأصعد إليك روحه، ولقه منك رضواناً وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك»، أو يقول: «اللهم ارحم غربته، وصلى وحدته، وآنس وحشته، وآمن روعته، وأفض عليه من رحمتك، وأسكن إليه من برد عفوك وسعه غفرانك ورحمتك ما يستغني بها عن رحمه من سواك، واحشره مع من كان يتولاه». ولا تختص هذه الكيفية بهذه الحالة، بل يستحب عند زيارته كل موء من قراء «أنا أنزلناه» سبع مرات، وطلب المغفرة، وقراءة الدعاء المذكور.

الرابع والعشرون: أن يلقيه الولي أو من يأذن له تلقيناً آخر بعد تمام الدفن، ورجوع الحاضرين بصوت عالٍ بنحو ما ذكر، فإن هذا التلقين يوجب عدم سوء النكيرين منه، فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع: حال الاحتضار، وبعد الوضع في القبر، وبعد الدفن ورجوع الحاضرين، وبعضهم

ص: ٢٥١

١-١ . الأولى رعايته برجاء المطلوبيه. (المرعشى).

٢-٢ . بل دائماً. (محمد الشيرازي).

ذكر استحبابه بعد التكفين (١) أيضاً.

ويستحب الاستقبال (٢) حال التلقين، وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الرأس، وقبض القبر بالكفين.

الخامس والعشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر، أو على لوح أو حجر ويُنصب عند رأسه.

السادس والعشرون: أن يجعل (٣) في فمه فص (٤) عقيق (٥) مكتوب عليه (٦): «لا إله إلا الله ربّي، محمّد نبّي، عليّ والحسن والحسين — إلى آخر الأئمة عليهم السلام — أئمتي».

السابع والعشرون: أن يوضع على قبره شيء من الحصى على ما ذكره بعضهم، والأولى كونها حُمراً.

الثامن والعشرون: تعزيه المصاب وتسلّيته قبل الدفن وبعده، والثاني أفضل، والمرجع فيها العرف، ويكفي في ثوابها روءيه المصاب (٧) إياه، ولا

ص: ٢٥٢

١-١. لم نظفر بدليله. (محمد الشيرازي). * لم يذكر له دليل خاص. (مفتي الشيعة).

٢-٢. عن بعض الأعاظم: أنه لم يقف على سنده. (مفتي الشيعة).

٣-٣. لم نجد مدرّك الحكم، فتتوجّه إليه شبهه الإسراف، إلا أن يقال: إنه نحو تقرب بالأذكار المحترمة، والله العالم. (تقيالقمي).

٤-٤. قد مرّ منا كلام مولانا العلامة الزاهد السيّد ابن طاووس الحسني الحلّي، فراجع. (المرعشي).

٥-٥. إن لم يكن في البين محذور شرعي من عدم رضا الورثة، أو كونه إسرافاً. (مفتي الشيعة).

٦-٦. لم أجد به دليلاً مأثوراً. (محمد الشيرازي).

٧-٧. أي تتحقّق التعزيه بأن يحضر عند المصاب بحيث يراه وينظر إليه، ويثاب الموء من بهذا المقدار وإن لم يقل: عظم الله تعالى أجرك. (الفيروزآبادي).

حدّ لزمانها، ولو أدّت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى(١). ويجوز الجلوس للتعزیه، ولا حدّ له أيضاً، وحدّ بعضهم بيومين أو ثلاث(٢)، وبعضهم على أنّ الأزيد من يوم مكروه، ولكن إن كان الجلوس بقصد قراءه القرآن والدعاء(٣) لا يبعد رجحانه.

التاسع والعشرون: إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثه أيّام، ويكره الأكل عندهم، وفي خبر: أنّه «عملُ أهلِ الجاهليّه» (الوسائل: باب ٦٧ من أبواب الدفن، ح ٦).

الثلاثون: شهاده أربعين أو خمسين(٤) من الموءمنين للميت بخير بأن يقولوا: اللهم إنّنا لا نعلم منه إلّا خيراً، وأنت أعلم به منّا.

الواحد والثلاثون: البكاء على الموءمن.

الثاني والثلاثون: أن يسلى صاحب المصيبة نفسه بتذكّر موت النبيّ صلى الله عليه وآله؛ فإنّه أعظم المصائب.

الثالث والثلاثون: الصبر على المصيبة والاحتساب والتأسّى بالأنبياء والأوصياء عليهم السلام والصلحاء، خصوصاً في موت الأولاد.

الرابع والثلاثون: قول: «إنا لله وإنا إليه راجعون» كلّما تذكّر.

الخامس والثلاثون: زياره قبور الموءمنين والسلام عليهم، يقول: «السلام عليكم يا أهل الديار...»، وقراءه القرآن وطلب الرحمه والغفران لهم، ويتأكّد في يوم الاثنين والخميس، خصوصاً عصره وصبيحه السبت

ص: ٢٥٣

١-١. بل قد تكون التسليه حراماً، وقد تكون واجبه بجهات خارجيه. (مفتى الشيعة).

٢-٢. في بعض الروايات ثلاثه أيام، وبه تدفع الكراهه التي لم أعثر على دليل خاصّ بها. (محمد الشيرازي).

٣-٣. بل مطلقاً. (محمد الشيرازي).

٤-٤. احتمال الأربعين أقوى. (المرعشي).

للرجال والنساء بشرط عدم الجزع والصبر.

ويستحب أن يقول: «السلام على أهل الديار من المؤمنين، رحم الله المتقدمين منكم والمتأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون(١)». ويستحب للزائر أن يضع يده على القبر، وأن يكون مستقبلاً، وأن يقرأ «إنا أنزلناه» سبع مرّات. ويستحب أيضاً قراءة الحمد والمعوذتين وآية الكرسي(٢) كلّ منها ثلاث مرّات. والأولى أن يكون جالساً مستقبلاً القبلة، ويجوز قائماً. ويستحب أيضاً قراءة يّاس. ويستحب أيضاً أن يقول(٣): «بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على أهل لا-إله إلا الله، من أهل لا إله إلا الله(٤) كيف وجدتم قول: لا إله إلا الله من لا إله إلا الله؟ يا لا إله إلا الله، بحق لا إله إلا الله، اغفر لمن قال: لا إله إلا الله، واحشرنا في زمرة من قال: لا إله إلا الله، محمّد رسول الله، على وليّ الله».

السادس والثلاثون: طلب الحاجه عند قبر الوالدين.

السابع والثلاثون: إحكام بناء القبر.

الثامن والثلاثون: دفن الأقارب متقاربين.

التاسع والثلاثون: التحميد والاسترجاع وسوءال الخلف عند موت

ص: ٢٥٤

١-١. على اختلاف يسير عمّا فى الوسائل وغيرها. (زين الدين).

٢-٢. وكذلك «قل هو الله أحد». (حسين القمى). * وقل هو الله أحد. (مهدى الشيرازى، الميلانى). * وسوره التوحيد ثلاثاً. (المرعى). * والتوحيد. (السبزوارى).

٣-٣. الأولى أن يقصد الرجاء فى الأدعيه والقراءه وسائر ما ذكر من الخصوصيات فى باب الدفن؛ لعدم ثبوت الاستحباب فى بعضها. (حسين القمى).

٤-٤. يا أهل لا إله إلا الله، بحق لا إله إلا الله. (حسين القمى، زين الدين). * ويزيد بين هذه الجملة وبين جملة «يا لا إله إلا الله» جملة «يا أهل لا إله إلا الله». (المرعى).

صلاه ليله الدفن

الأربعون: صلاه الهدية ليله الدفن (١)، وهي _ على روايه _ ركعتان: يقرأ في الأولى الحمد وآيه الكرسي، وفي الثانيه الحمد والقدر عشر مرّات، ويقول بعد الصلاه: اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد، وأبعث ثوابها إلى قبر فلان.

وفي روايه أخرى: في الركعه الأولى الحمد و«قل هو الله أحد (٢)»، مرّتين، وفي الثانيه الحمد والتكاثر عشر مرّات. وإن أتى بالكيفيتين

ص: ٢٥٥

١-١. اختصاصها بليته إنّما هو بحسب الروايه الأولى، وأمّا الروايه الأخرى فيجوز العمل بها في النهار، وفي «فلاح السائل» (فلاح السائل: ١٧٣، فيما يُعمل قبل أوّل ليله الدفن.): أنّها قبل ليله الدفن. (الميلاني). * ويعبّر عنها في ألسنه المتشرّعه بصلاه ليله الدفن، وصلاه الوحشه. (المرعشي).

٢-٢. بل الحمد و آيه الكرسي مره، و«قل هو الله أحد» مرتين، على مارواه الكفعمي (المصباح: ٥١٩، صلاه هديه الميّت ليله الدفن). عن بعض كتب أصحابنا، وكذا رواه السيّد في فلاح السائل (فلاح السائل: ص ١٧٣). عن حذيفه بن اليمان، و حيث إن روايته تشتمل على عظيم الأجر نذكرها بتمامها، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لأياتي على الميّت ساعه أشدّ من أوّل ليله، فارحموا موتاكم بالصدق، فإن لم تجدوا فليصلّ أحدكم ركعتين، يقرأ في الأولى فاتحه الكتاب مرّه و آيه الكرسي مره، «وقل هو الله أحد» مرّتين، و في الثانيه فاتحه الكتاب مرّه و«ألهاكم التكاثر» عشر مرات، ويسلمّ و يقول: اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد، و ابعث ثوابهما إلى قبر ذلك الميّت فلان بن فلان، فيبعث الله من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كلّ ملك ثوب وحله ويوسّع في قبره من الضيق إلى يوم ينفخ في الصور، و يُعطى المصلّي بعدد ما طلعت عليه الشمس حسنات، و يرفع له أربعون درجه». (الميلاني).

كان أولى. وتكفى صلاه واحده من شخص واحد، وإتيان أربعين أولى، لكن لا بقصد الورود والخصوصيه، كما أنه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب، والأحوط قراءه آيه الكرسي إلى «هم فيها خالدون(١)». والظاهر أن وقتها تمام الليل(٢)، وإن كان الأولى أوله بعد العشاء. ولو أتى بغير الكيفيه المذكوره سهواً أعاد(٣)، ولو كان بترك آيه من «إنا أنزلناه» أو آيه من آيه الكرسي. ولو نسي من أخذ الأجره عليها فتركها أو ترك شيئاً منها وجب(٤) عليه ردّها إلى صاحبها، وإن لم يعرفه تصدّق بها عن صاحبها(٥)، وإن علم برضاها(٦) أتى

ص: ٢٥٦

- ١-١. وإن كان الأقوى أن آخرها قوله تعالى: «وهو العلى العظيم». (زين الدين)
- ٢-٢. مقتضى التعليل الوارد في الروايه إتيانه في أول الليل. (مهدى الشيرازي).
- ٣-٣. لم يظهر لى وجه لزوم الإعاده مع إطلاق دليل قاعده «لاتعاد»(الفقيه: ١/٢٤٠، باب أحكام السهو في الصلاه، ح ٩٩١)، ولا وجه ظاهراً للقول بعدم شمولها للصلوات المستحبه، ولكن الاحتياط طريق النجاه. (تقيالقمي).
- ٤-٤. الظاهر أنه لا- وجه لوجوب الرد؛ فإن المفروض أن الإجاره صحيحه، غايه الأمر ثبوت الخيار للمستأجر في صورته عدم الإتيان بمورد الإجاره بين الفسخ وبين أخذ أجره المثل للعمل، هذا مع قطع النظر عمّا ذكرنا من صحه العمل ببركه قاعده «لاتعاد»، وإلا فلا وجه للفسخ أيضاً إذا كان متعلق الإجاره الصلاه الصحيحه. (تقى القمي).
- ٥-٥. مع اليأس من الوصول إليه، ويستأذن الحاكم الشرعي في ذلك على الأحوط. (السيستاني).
- ٦-٦. أى في التصرف فيه بشرط الإتيان بالصلاه وإهداء ثوابها إلى الميت، ولكن العلم بالرضا يكفي في جواز التصرف فيه بمثل الأكل والشرب وأداء الدين، وأمّا كفايته في نفوذ الشراء به لنفسه فمحل كلام، وإن كان الأظهر الكفايه لما هو المختار؛ وفاقاً للماتن من أن حقيقه البيع صرف المقابله بين المالكين في قبال التمليك المجاني، ولا يعتبر فيه دخول كل منهما في ملك مالك الآخر، وإن كان هذا هو مقتضى إطلاقه. (السيستاني).

بالصلاه (١) في وقت آخر، وأهدى ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود.

(مسأله ١): إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعتبات، أو أُخِّرَ الدفن إلى مدّة فصلاته ليله الدفن (٢) توءخّر إلى ليله الدفن (٣).

(مسأله ٢): لا- فرق في استحباب التعزیه لأهل المصیبه بین الرجال والنساء، حتّى الشابات منهنّ متحرّزاً عمّا تكون به الفتنة. ولا بأس بتعزیه أهل الذمّه مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر، إلّا مع مصلحه تقتضی ذلك.

(مسأله ٣): يستحبّ الوصیّه بمالٍ لطعامٍ مآتمه بعد موته.

ص: ٢٥٧

١- ١. فيه نظر. (الحكيم).

٢- ٢. بالكيفیه الأولى، وأمّا کیفیه الثانیه فظاهر الروایه الوارده بها استحبابها فی أول ليله بعد الموت. (السیستانی).

٣- ٣. بل تقدم أول ليله الموت، والأولی الجمع. (محمد الشیرازی).

أحكام القبور

وهي أيضاً أمور (١):

الأول: دفن مَيِّتين في قبر واحد (٢)، بل قيل: بحرمة مطلقاً، وقيل: بحرمة مع كون أحدهما امرأة أجنبيّة، والأقوى الجواز مطلقاً مع الكراهة، نعم، الأحوط الترك (٣) إلّا لضروره، ومعها الأولى جعل حائل بينهما. وكذا يكره حمل جنازه الرجل والمرأة على سرير واحد، والأحوط تركه أيضاً (٤).

الثاني: فرش القبر بالساج ونحوه من الآجرّ والحجر، إلّا إذا كانت الأرض نديّة، وأمّا فرش ظهر القبر بالآجرّ ونحوه فلا بأس به، كما أنّ فرشَه بمثل حصير وقטיפه لا بأس به، وإن قيل (٥) بكراهته أيضاً.

الثالث: نزول الأب في قبر ولده خوفاً من جزعه وفوات أجره، بل إذا خيف من ذلك في سائر الأرحام أيضاً يكون مكروهاً، بل قد يقال بكراهه

ص: ٢٥٨

١-١. الأولى عدم قصد الورود بالخصوص فيها. (مهدى الشيرازي). * لم يرد في بعضها نصّ خاص، فالأولى أن لا يقصد الورود. (الميلاني). * هي أكثر ممّا ذكره، وحالها حال سوافها. (المرعشي). * بعض هذه المكروهات مبنّى على قاعده التسامح، فاللزام أن يكون تركها برجاء المطلوبيه. (زين الدين).

٢-٢. ابتداءً، وأمّا دفن الميّت في قبر ميّت آخر قبل اندارسه المستلزم للنبش فهو حرام. (مفتى الشيعة).

٣-٣. لا يُترك مهما أمكن. (حسين القمّي).

٤-٤. لا يُترك. (حسين القمّي، تقى القمّي).

٥-٥. كما هو ظاهر الروايه. (الشاهرودي).

نزول الأرحام (١) مطلقاً، إلا الزوج في قبر زوجته، والمَحْرَم في قبر محارمه.

الرابع: أن يَهَيَّل ذوالرحم على رحمه التراب، فإنه يورث قساوه القلب.

الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه، وكذا تطيينه بغير ترابه، فإنه ثقل (٢) على الميت.

السادس: تجصيصة أو تطيينه لغير ضروره، وإمكان الإحكام المندوب بدونه، والقدر المتيقن من الكراهه إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر، لا ظاهره، وإن قيل (٣) بالإطلاق (٤).

السابع: تجديد القبر بعد اندراسه، إلا قبور الأنبياء (٥) والأوصياء عليهم السلام والصلحاء والعلماء.

ص: ٢٥٩

-
- ١- ١. فيه إشكال، كما تقدم. (محمد الشيرازي). * بل الأصدقاء والأحباء أيضاً؛ للتعليل الموجود في الخبر (الوسائل: باب ٢٥ من أبواب الدفن، ح ٤). من خوف حدوث الجزع: «ما يحبط أجره». (مفتى الشيعة).
 - ٢- ٢. كما في مرسله الصدوق (من لا يحضره الفقيه: ١/١٣٥، ح ٥٧٦). (تقى القمي).
 - ٣- ٣. وهو الأقوى. (الشاهرودي).
 - ٤- ٤. وهو مقتضى الإطلاق أيضاً. (السبزواري). * لا- يبعد أن يكون المكروه ما كان زينه داخلًا أو خارجًا، لا إحكامًا داخلًا وخارجًا. (محمد الشيرازي).
 - ٥- ٥. وبالجمله: يراد قبر من في تجديده تعظيم للشعائر وتكريم لمقامات العلم والعمل والدين. (المرعشي).

الثامن: تسليمه، بل الأحوط (١) تركه (٢).

التاسع: البناء عليه، عدا قبور من ذكر، والظاهر عدم (٣) كراهه (٤) الدفن تحت البناء والسقف.

العاشر: اتخاذ المقبره مسجداً، إلا مقبره الأنبياء والأئمه عليهم السلام والعلماء.

الحادى عشر: المقام على القبور، إلا الأنبياء والأئمه عليهم السلام (٥).

الثانى عشر: الجلوس على القبر.

الثالث عشر: البول والغائط (٦) فى المقابر (٧).

الرابع عشر: الضحك فى المقابر.

الخامس عشر: الدفن فى الدور.

السادس عشر: تنجيس القبور (٨) وتكثيفها (كذا فى الأصل، وهى كلمه عربيه إلا أن المؤلف استخدمها فى دلالتها الفارسيه والتي

تعنى الوسخ والقذاره .) بما يوجب هتك (٩)

ص: ٢٦٠

١-١. ينبغى تركه مهما أمكن، إلا أن يكون هناك محذور التقية من العامه.(المرعشى).

٢-٢. كما جرت السيره عليه. (حسين القمى).

٣-٣. فيه تأمل. (الشاهرودى).

٤-٤. فيه تردد. (السبزوارى).

٥-٥. وكذا الزوجه على قبر الزوج. (المرعشى)

٦-٦. مع عدم الهتك، وإلا فمشكل، بل لا يجوز بعض مراتبه. (محمد رضا الكلبيغانى).

٧-٧. إذا لم يكن هتكاً للمؤمنين، وإلا حرم، وكذا السادس عشر. (محمد الشيرازى).

٨-٨. إذا لم يوجب الهتك، وإلا فحرام. (الشاهرودى). * بما لا يوجب الهتك، وإلا فيحرم. (مفتى الشيعة).

٩-٩. بل الأحوط تركهما. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * مع الهتك، الأقوى الحرمة. (الكوه كمرئى). * وقد يكون

حراماً. (المرعشى). * إن أوجب الهتك فالظاهر الحرمة حينئذ. (السبزوارى). * يحتمل الحرمة فى هذه الصوره. (حسن القمى).

السابع عشر: المشى على القبر (٢) من غير ضروره.

الثامن عشر: الاتكاء على القبر.

التاسع عشر: إنزال الميِّت (٣) فى القبر بغتة من غير أن توضع الجنازه

ص: ٢٦١

١ - ١. فى جوازه مع استلزامه لهتك حرمه الميِّت إشكال. (آقاضياء). * والأحوط تركه، بل لا إشكال فى حرمه بعض مراتبه. (حسين القمى). * بل بعض مراتبه حرام. (مهدي الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط بالترك. (عبدالهاده الشيرازى). * وربما حرم ذلك. (الميلانى). * بل ربما يكون بعض مراتبه حراماً. (عبدالله الشيرازى). * مع إيجاب الهتك مشكل، بل غير جائز. (الخمينى). * مشكل، بل يحرم بعض مراتبه. (محمد رضا الكلپايگانى). * بل يحرم هتك حرمه الميِّت المؤمن مطلقاً. (السيستانى). * الظاهر الحرمة مع الإيجاب، وكذا فيما بعده. (اللكراني).

٢ - ٢. لم تثبت كراهته ما لم يكن هتكاً وتوهيناً فيحرم. (الكوه كمرئى). * فى كراهته تأمل. (الشاهرودى). * فى كراهته إشكال. (المرعشى). * فى كراهته فيما لم تكن صورته ظاهره للقبر _ كما فى صحن الأئمة عليهم السلام _ أولم تكن إهانته أبداً إشكال، بل منع. (محمد الشيرازى). * كراهته مطلقاً غير ثابتة. (الروحانى). * لم تثبت كراهته مطلقاً. نعم، لو استلزم التوهين والهتك يكون حراماً. (مفتى الشيعة).

٣ - ٣. الحكم بكراهته منظور فيه، نعم، يستحب الوضع والرفع قريباً من القبر، كما مرّ، ولا تلازم فى البين، كما أشرنا إليه مراراً، فلو أنزله دفعه فات منه العمل المندوب، لا أنه أتى بمكروه. (المرعشى).

قريباً منه، ثم رفعها ووضعها دفعات كما مرّ.

العشرون: رفع القبر(١) عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات.

الحادى والعشرون: نقل الميّت(٢) من بلد موته إلى بلد آخر(٣)، إلّا إلى المشاهد المشرّفه والأماكن المقدّسه والمواضع المحترمه، كالنقل من عرفات إلى مكّه، والنقل إلى النجف، فإنّ الدفن فيه يدفع عذاب القبر وسوء الـملـكـين، وإلى كربلاء والكاظمين وسائر قبور الأئمه عليهم السلام، بل إلى مقابر العلماء والصلحاء، بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجّحات الشرعيه.

والظاهر عدم الفرق فى جواز النقل(٤) بين كونه قبل الدفن أو بعده، ومن قال بحرمة الثانى مراده ما إذا استلزم النـبـش(٥)،

فروع تتعلق بالميت

وإلا فلو فرض

ص: ٢٤٢

١-١. إلّا أن يكون فى الزياده تعظيم للشعائر وتجليل وتكريم للدين.(المرعى).

٢-٢. فيه تأمّل، والأحوط الترك. (الشاهرودى). * ينبغى أن يذكر هذا والفروع الآتية بعنوان الخاتمه المشتمله على المسائل. (مفتى الشيعة).

٣-٣. إن كان قريباً بحيث لا يلزم التأخير كثيراً، وإلا يُترك النقل على الأحوط حتى إلى المشاهد المشرّفه. (الفيروز آبادى). * وقد نقل نعش جماعه من العلويين فى زمن الأئمه عليهم السلام، بل بمشهد منهم، فليراجع إلى مظانّ البحث من كتب التاريخ والتراجم والسير، وكذا نقلت أجساد جماعه من أعاضم الدين، كبـدن الشـريـفين المرتضى والرضى من الكاظميه إلى جوار جدّهما الحسين عليه السلام، ولم ينكره أحد من أعلام الشرع، كشيخ الطائفه وأمثاله. (المرعى).

٤-٤. إذا لم يوجب هتكاً لحرمة الميت أو أذى المسلمين. (زين الدين).

٥-٥. بل الأقوى جواز النـبـش للنقل. (الجواهرى). * بل وإن استلزم النـبـش، يجوز فى بعض الموارد. (حسن القمى).

خروج الميّت من قبره بعد دفنه بسبب من سَمِعَ أو ظالم أو صبيّ أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله (١) إلى المشاهد مثلاً، ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفه وإن استلزم (٢) فساد الميّت (٣) إذا لم يوجب أذيه

ص: ٢٦٣

- ١- ١. بل لا يبعد جواز النبش للنقل إذا كان بإذن الولي ولم يلزم هتك حرمة الميّت وأوصى الميّت بذلك، والأحوط تركه مع عدم الوصية. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. في صورته ترتب الهتك لا يُترك الاحتياط بعدم النقل. (تقى القمي). * هذه الصورة محلّ إشكال، بل منع. (اللنكراني).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (الفيروز آبادي، الحائري). * بل يبعد في هذه الصورة. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * فيه تأمل، بل منع. (الكوه كمرئي). * محلّ إشكال. (البروجردى). * بسبب طول المدّة، لا- مطلقاً. (الشاهرودي). * مالم يوجب الهتك. (الميلاني). * فيه تأمل وإشكال. (عبدالله الشيرازي). * مشكل جدّاً، بل ممنوع. (الشريعتمداري). * محلّ إشكال، بل الأحوال تركه. (الخميني). * الحكم بالجواز في هذه الصورة محلّ تأمل. (المرعشي). * مشكل مع الفرض. (محمد رضا الكلبيكاني). * يشكل ذلك، بل يمنع. (زين الدين). * فيه تأمل. (الروحاني). * محلّ إشكال، بل منع. نعم، لو أوصى بنقل جنازته إلى العتبات المقدّسه يجب العمل بالوصيه، ويُخرج مؤونه النقل من ثلث ماله. (مفتى الشيعه). * جواز تأخير الدفن إلى حين فساد بدن الميّت محلّ إشكال، والأحوط تركه. (السيستاني).

المسلمين (١)؛ فإنَّ من تمسَّك بهم (٢) فاز، ومن أتاهاهم فقد نجا، ومن لجأ إليهم آمن، ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى، والمتوسِّل بهم غير خائب، صلوات الله عليهم أجمعين.

(مسأله ١): يجوز البكاء على المَيِّت ولو كان مع الصوت، بل قد يكون راجحاً (٣)، كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب (٤)، بشرط (٥) أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله تعالى، ولا فرق بين الرحم وغيره، بل قد مرَّ استحباب البكاء على الموءمن، بل يُستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضالِّ. والخبر (انظر صحيح البخارى: ٢/١٠٠، وصحيح مسلم: ٢/٦٣٨ وسنن البيهقي: ٤/١١٩) الذى ينقل من أنَّ المَيِّت يعذب ببكاء

ص: ٢٦٤

-
- ١ - ١. أو يستلزم هتك المَيِّت. (آل ياسين). * ولا- هتك المَيِّت. (مهدى الشيرازى). * ولم يستلزم هتكه، وإلا- ففيه تأمل وإشكال. (الفانى). * ولا كان هتكاً للمؤمن المَيِّت. (محمد الشيرازى).
 - ٢ - ٢. على وجه مشروع لإصلاح حال نفسه، لا- على وجه لا يرضون به وهو للغير بحيث لا يصدق تمسك الغير بهم، وهكذا العناوين اللاحقه، فتأمل جدًّا. (الفيروز آبادى).
 - ٣ - ٣. بل قد يجب فى موقع يخاف على عقله ونفسه وكان علاجه متوقفاً على فيض الدموع. (مفتى الشيعة).
 - ٤ - ٤. فقد قال الشيخ الرئيس ابن سينا: (البكاء محلل الغم). (المرعشى).
 - ٥ - ٥. إن كان شرطاً للجواز كما يظهر من ذيل كلامه فمحلّ إشكال، بل منع. نعم، الرضا بقضاء الله من أشرف صفات الموءمنين بالله، وعدم الرضا بقضائه من نقص الإيمان بل العقل، وأمّا الحرمة فغير ثابتة، نعم، يحرم القول المسخّط للرّب. (الخمينى). * تعليق الجواز هنا وفى آخر كلامه على هذا الأمر لا يخلو من نظر. (المرعشى).

أهله ضعيف (١) مناف لقوله تعالى: «ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» (الأنعام: ١٦٤).

وأما البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فجائز ما لم يكن مقروناً (٢) بعدم الرضا (٣) بقضاء الله، نعم، يوجب حبط (٤) الأجر، ولا يبعد كراهته.

(مسأله ٢): يجوز النوح (٥) على الميت بالنظم والنثر ما لم يتضمن (٦) الكذب (٧)،

ص: ٢٦٥

١-١. فإنه عامي محرف. (الكوه كمرئي). * رواه البيهقي (سنن البيهقي: ٤/١١٩، رقم ٧١٦٦). صاحب السنن من أعيان الشافعيه، وعنه نقل بعض الأصحاب ذلك في كتب الآداب. (المرعشي). * موافق للعامه. (مفتي الشيعة).

٢-٢. * لا- يكون عدم الرضا بمجرده محرماً، وإن كان لا- يجتمع مع كمال الإيمان وعلى تقديره لا تسرى حرمة إلى غيره. (اللكراني).

٣-٣. في التقييد نظر. (السيستاني).

٤-٤. الذي وجدنا دليلاً على الحبط حديث جابر، وسنده مخدوش. (تقيالقمي).

٥-٥. وقد أوصى الإمام أبو جعفر الباقر عليهما السلام بالنياحه عليه. (المرعشي).

٦-٦. ولم يستلزم محرماً آخر. (مفتي الشيعة).

٧-٧. ولا شيئاً من المحرمات الأخر. (البروجردي). * ولا محرماً آخر. (مهدى الشيرازي). * أو محرماً آخر. (الحكيم، الآملی،

السبزواری، السيستاني). * ولم يتضمن شيئاً من المحرمات الأخر. (الشريعتمداري). * أو غيره من المحرمات. (الخميني). * أو

غيره من المحرمات، كالغناء والبهت والافتراء على ظالم الميت ونحوها. (المرعشي). * ولا- سائر المحرمات. (محمد رضا

الكلبيگانی). * أو شيئاً من المحرمات الأخرى. (زين الدين). * ولا شيئاً غيره من المحرمات. (اللكراني).

ولم يكن (١) مشتملاً على الويل والثبور (٢)، لكن يكره في الليل (٣)، ويجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل، لكن الأولى أن لا يشترط أولاً.

(مسألة ٣): لا يجوز اللطم (٤) والخدش (٥) وجز

ص: ٢٦٦

١-١. المدرك للقيد المذكور ضعيف. (تقيالقمي).

٢-٢. ولا حراماً آخر كالغناء أو غيره. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط. (الخميني، السيستاني). * وهو بالكراهه أشبه. (محمد الشيرازي).

٣-٣. الكراهه مشكله، واحتمال الإرشاد قوي. (المرعشي). * في إطلاقه تأمل، بل إشكال. (محمد الشيرازي).

٤-٤. جواز اللطم على النحو المتعارف ما لم يصل إلى حدّ الجزع الممقوت غير بعيد. (آل ياسين). * لا يبعد كراهته إن تجرد عن الخدش ونحوه. (الميلاني). * الأقوى الجواز، وقد صدر ذلك من بعض أهل البيت عليهم السلام بمشهد من الإمام عليه السلام. (المرعشي). * فيه وفيما بعده في المسألة الآتية وفي لزوم الكفاره وفي مقدارها تأمل. (حسن القمي). * لا يبعد جوازه، والحكم في الخدش وجز الشعر وشق الثوب مبني على الاحتياط. (السيستاني).

٥-٥. الظاهر جوازهما إذا لم يوءد إلى الضرر المعتد به، بل ربّما يكون راجحاً في بعض الموارد. (الحكيم). * إذا استلزم ضرراً محرماً حيث لم يكن كلّ مرتبه منه محرماً. (الأملي). * قد يتأمل في تحريمهما إذا لم يصحّ إلا إلى حدّ الجزع الممقوت، ولم يوءد إلى الضرر المعتد به، ولكن لا يترك الاحتياط. (زين الدين).

الشعر(١)، بل والصَّيرَاح الخارج عن حدِّ الاعتدال على الأحوط(٢). وكذا لا يجوز(٣) شقُّ الثوب(٤) على غير الأب والأخ(٥)، والأحوط تركه فيهما أيضاً(٦).

ص: ٢٦٧

-
- ١-١. ونتفه. (الخميني).
 - ٢-٢. وإن كان الأقوى جوازه. (الجواهرى). * ينبغي مراعاته. (محمد الشيرازي). * لا بأس بتركه. (السيستاني).
 - ٣-٣. على الأحوط. (تقيالقمي).
 - ٤-٤. عدم الجواز في شقِّ الزوجه ثوبها على الزوج غير معلوم ، نعم، هو أحوط. (حسين القمي). * الأقوى الجواز. (المرعشي).
* لا مانع منه ما لم يكن كاشفاً عن عدم الرضا بالقضاء. (الآملی). * فيه تأمل. (زين الدين).
 - ٥-٥. حرمة شقِّ الزوجه [ثوبها] على الزوج غير معلومه. (مهدي الشيرازي). * فيه نظر. (الحكيم). * وغير الزوج والأُم وقريب(كذا في الأصل). له، سوى الزوجه والولد. (الميلاني). * والأُم والزوج، بل وبعض الأقارب غير الولد والزوجه، لكنَّ ما ذكره قدس سره أحوط. (محمد رضا الكلبيكاني). * الشقُّ على الوالد والزوجه حرام، وغيره مكروه، لكن مع ذلك الأحوط الذي لا ينبغي تركه عدم الشقِّ مطلقاً. (محمد الشيرازي).
 - ٦-٦. وإن كان الأظهر الجواز. (الروحاني).

(مسألة ٤): في جَزِّ المرأة (١) شعرها في المصيبة كفَّاره شهر رمضان (٢)، وفي نتفِه كفَّاره اليمين، وكذا في خدشها (٣) وجهها (٤).

(مسألة ٥): في شَقِّ الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفَّاره اليمين (٥)، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة (٦).

ص: ٢٤٨

١ - ١. أي قطعها شعرها، فلا فرق بين جَزَّ تمام شعر الرأس أو بعضه بحيث يصدق عند العرف أنَّها جَزَّت شعر رأسها. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. على الأحوط الأولى فيه وفيما بعده، وكذا الحال في المسألة الخامسة. (الخوئي). * على الأحوط فيه وفيما بعده؛ فإنَّ السند ضعيف. (تقى القمّي).

٣ - ٣. الكفَّاره في المحالِّ الثلاثة أفضل وأحوط. (الجواهرى). * فيه تأمُّل. (مهدى الشيرازى). * إذا أدمته على الأظهر. (الميلانى). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازى). * إذا أدمت، وإلَّا تجب على الأحوط. (الخمينى). * بشرط الإدماء. (المرعشى). * إذا أدمته. (السبزواري). * مع الإدماء على الأقوى، وبدونه على الأحوط. (اللنكرانى).

٤ - ٤. الحكم في الخدش مبنى على الاحتياط، خصوصاً في صورته عدم الإدماء. (حسين القمّي). * إذا أدمته. (الحكيم). * الظاهر جوازه، ولو أدمى ما لم يوجب ضرراً محرّماً. (الأملى). * مع الإدماء، وثبوت الكفَّاره في المذكورات وكذا في المسألة التالية مبنى على الاحتياط الذى لا ينبغى تركه. (السيستانى).

٥ - ٥. على الأولى والأحوط. (الجواهرى). * على الأحوط أيضاً. (تقى القمّي).

٦ - ٦. وإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. (الخمينى). * فإن لم يتمكّن منه فصوم ثلاثة أيام، وإن لم يتمكّن فلاستغفار. (المرعشى).

(مسألة ٦): يحرم (١) نبش قبر المؤمن (٢) وإن كان طفلاً أو مجنوناً، إلا مع العلم باندراسه وصيرورته تراباً (٣)، ولا يكفى الظن (٤) به، وإن بقي عظماً (٥): فإن كان صلباً ففي جواز نبشه إشكال (٦)، وأمّا مع كونه مجرد صورته بحيث يصير تراباً بأدنى حركه فالظاهر جوازه (٧). نعم،

ص: ٢٦٩

- ١-١. فى الجزم بإطلاق الحكم شائبه من الإشكال. (تقيالقّمى).
- ٢-٢. بل قبر كلّ مسلم تجب مواراته على الأحوط. (زين الدين). * بل المسلم. (السيستانی).
- ٣-٣. وعدم محذور آخر من التصرف فى ملك الغير، أو نحو ذلك. (السبزواری).
- ٤-٤. إلا إذا حصل الاطمئنان، وقد مرّ أن لا تحديد لاندراسه وصيرورته تراباً بعد ما نرى من اختلاف الأبدان والأراضى والأهويه. (المرعشى).
- ٥-٥. فيه تأمل؛ لمنع صدق الميت عليه على وجه يكون موضوع وجوب احترامه بعدم نبشه، اللهم إلا أن يتشبه بالاستصحاب لو لا دعوى تغيير الموضوع عرفاً. (آقا ضياء).
- ٦-٦. أقرب به عدم الجواز. (الجواهرى، الإصطهباناتى، اللكرانى). * قوى. (الحكيم). * أقواه عدم الجواز. (الشاهرودى). * والظاهر عدم الجواز، بل فى صورته كونه مجرد صورته أيضاً لا يترك الاحتياط. (الشريعتمدارى). * والأقوى العدم. (المرعشى). * بل منع فى بعض الموارد. (السبزواری). * والظاهر المنع. (زين الدين). * بل منع. (محمد الشيرازى). * عدم الجواز لا يخلو من قوه. (مفتى الشيعه).
- ٧-٧. فيه تأمل. (مهدى الشيرازى، الحكيم، محمد الشيرازى). * لا يترك الاحتياط فيه. (عبدالهاده الشيرازى). * الظاهر كون هذه الصوره مثل السابقه فى الإشكال. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال إذا كان صورته محفوظه. (عبدالله الشيرازى). * فيه إشكال. (الأملى، زين الدين). * فيما لا يستلزم الهتك. (تقى القّمى).

لا يجوز(١) نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء وأولاد الأئمة عليهم السلام ، ولو بعد الاندراس(٢)، وإن طالت المدّة، سيّما المتخذ منها مزاراً أو مُستجاراً. والظاهر(٣) توقّف صدق النبش على بروز جسد الميّت(٤) فلو أخرج بعض تراب القبر وحُفر من دون أن يظهر جسده لا يكون من النبش(٥) المحرّم(٦)، والأولى الإناطة بالعرف(٧) وهتك الحرمه(٨). وكذا لا يصدق

ص: ٢٧٠

- ١-١. على الأحوط في غير المتخذ مزاراً ومستجاراً. (الخميني، حسن القمّي).
- ٢-٢. لا- نبش مع اندراس جسد الميّت وصيرورته تراباً، فحرمه تخريب القبر وإزاله آثاره في هذا الفرض تدور مدار عنوان محرّم آخر، كالهتك والتصرف في ملك الغير بلا مسوّغ، ونحو ذلك. (السيستاني).
- ٣-٣. بل الظاهر أنّ الميزان في الجواز وعدمه عدم صدق الهتك وصدقه. (تقى القمّي).
- ٤-٤. الظاهر صدقه بدونه في بعض الصور، فيكون من المحرّم. (الفيروزآبادي).
- ٥-٥. فيه إشكال، وكذا ما بعده. (محمد الشيرازي).
- ٦-٦. في إطلاقه تأمل. (مفتي الشيعة).
- ٧-٧. بل لا يخلو من قوه. (حسين القمّي). * هذا هو الجدير بالقبول. (المرعشي).
- ٨-٨. هتك الحرمه عنوان مستقلّ غير النبش، والنبش حرام، هتَكَ به الحرمه أو لا، والهتك حرام، حصل بالنبش أو بغيره. (الخميني). * المناط ذلك، فإذا استوجب الهتك كان محرّماً. (زين الدين). * الظاهر مغايره عنوان الهتك المحرّم لعنوان النبش المحرّم، وقد يتحقّق اجتماعهما. (اللنكراني).

النبش (١) إذا كان الميّت في سرداب وفتح بابه (٢) لوضع ميّت آخر (٣)، خصوصاً إذا لم يظهر جسد الميّت. وكذا إذا كان الميّت موضوعاً على وجه الأرض وبُنِيَ عليه بناء _ لعدم إمكان الدفن، أو باعتقاد جوازه أو عصيانه _ فإنَّ إخراجَه (٤) لا يكون (٥) من النبش (٦)، وكذا إذا كان في تابوت من صخره أو نحوها.

ص: ٢٧١

١-١. كما لا يصدق الدفن أيضاً بمجرد وضع الميّت في سرداب وإغلاق بابه، وإن كان مستوراً فيه بتابوت أو شبهه، نعم، إذا كان بابه مبيتاً باللبن ونحوه فلا يبعد صدق الدفن على ذلك، ولكن يشكل حينئذٍ فتح بابه لأنزال ميّت آخر فيه، سواء ظهر جسد الأول أم لا. (السيستاني).

٢-٢. ولكن في جواز وضع الميّت في السرداب الكذائي بقصد الدفن إشكال، كما أنَّ فتح بابه لوضع ميّت آخر أو لغير ذلك أيضاً محلّ إشكال، خصوصاً إذا ظهر جسد الميّت، بل لا إشكال في عدم الجواز في هذه الصورة. (الشريعتمداري). * مع صدق الدفن وظهور الجسد مشكل. (حسن القمّي).

٣-٣. والأقرب المنع فيما لو ظهر جسد الميّت. (الجواهرى). * في بعض صورهِ إشكال، وهكذا فيما بعده في الجملة، فلا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). * مع صدق الدفن وظهور الجسد مشكل. (محمد رضا الكلبيكاني).

٤-٤. لو لم يكن دفناً، وإلاّ - فالأقوى عدم الجواز ولولم يصدق النبش، من غير فرق بين هذه الصورة وسابقتها ولحققتها. (الشاهرودي). * إذا صدق عليه أنّه دفن عرفاً فالظاهر المنع من إخراجهِ. (زين الدين). * بل قد يجب الإخراج لأجل وجوب دفنه. (مفتى الشيعة). * أى لأن يدفن، ومنه يظهر وجوبه. (اللكراني).

٥-٥. بل يجب إخراجهِ ودفنه. (الكوه كمرئي).

٦-٦. بل يجب لأن يدفن بالنحو المشروع. (الميلاني). * بل إبقاؤه كذلك محذور شرعاً، ويترجح إخراجهِ ودفنه، وهو خارج عن مسأله النبش؛ لعدم مواراته في الأرض. (المرعشي).

(مسأله ۷): يُستثنى من حرمه النبش موارد(۱):

الأول(۲): إذا دُفِنَ في المكان المغصوب عدواناً أو جهلاً أو نسياناً فإنه يجب نبشه(۳) مع عدم رضا المالك(۴). ببقائه، وكذا إذا كان كفنه مغصوباً، أو دفن معه مال مغصوب، بل أو ماله المتقل بعد موته إلى الوارث فيجوز نبشه(۵) لإخراجه. نعم، لو أوصى بدفن

ص: ۲۷۲

۱- ۱. ذكر منها اثني عشر مورداً. (مفتى الشيعة).

۲- ۲. الأفضل بل الأحوط للمالك قبول القيمة في غير مورد العدوان، بل قد يجب ذلك. (السبزواری).

۳- ۳. في إطلاقه نظر. (الحكيم). * ليس الوجوب على إطلاقه. (الميلاني، حسن القمي). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (أحمد الخونساري). * قد يناقش في إطلاق هذا الحكم إذا استوجب النبش هتك الميت والمثله فيه، ولكن الظاهر جواز النبش إذا أوجب تركه ضرراً على المالك، وكذا في الكفن المغصوب والمال المدفون معه، سواء كان لورثته أم لغيرهم. (زين الدين). * إذا لم يكن هتكاً للمؤمن، لا [ما] لو كان قد تفسخ مثلاً، وإلا أعطى المالك الأجره، وكذا في الفروع التالية. (محمد الشيرازي). * نعم، إذا كان في نبشه مفسده أهم من مفسده التصرف في مال الغير فحينئذ لا يجوز نبشه. (مفتى الشيعة). * إذا لم يكن حرجاً ولو من جهة تأذى المباشر برائحته، وإلا لم يجب على غير الغاصب، وكذا لا يجب بل لا يجوز إذا كان مستلزماً لمحدور أشد، كبقائه بلا دفن أو تقطع أوصاله بالإخراج أو نحو ذلك، بل جوازه فيما إذا فرض كونه موجباً لهتك حرمة ولم يكن هو الغاصب محل إشكال، والأحوط للغاصب في مثل ذلك إرضاء المالك بإبقائه في أرضه ولو ببذل عوض زائد، ومما ذكر يظهر الحال في سائر المعطوفات. (السيستاني).

۴- ۴. ولا يجب عليه الصبر وأخذ القيمة، كما ذهب إليه بعض. (المرعشي).

۵- ۵. بل يجب في مثل هذه الموارد، وكذا للغسل والاستقبال. (كاشف الغطاء).

دعاء (١) أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه (٢)، بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه، كما لا يجوز (٣) عدم

ص: ٢٧٣

١-١. فيما كانت وصيـته نافذه. (حسين القمى). * مع نفوذ الوصيه بعدم الزيادة على الثلث أو قبول الورثه، وبعدم كونها تضييعاً للمال الكثير. (مهدى الشيرازى). * وكانت وصيـته نافذه. (المرعشى). * مع كون الوصيه جامعاً للشرائط منها عدم انطباق الإسراف على ما أوصى بدفنه معه. (السبزواري). * إذا كانت الوصيه نافذه. (تقى القمى). * وكانت الوصيه نافذه شرعاً. (السيستانی).

٢-٢. يعنى مع عدم كونه زائداً على الثلث، وكذا فيما بعده. (الإصطهباناتى). * إلا إذا كان زائداً على الثلث ولم يرضَ الورثه ببقائه، أو كانوا صغاراً. (عبدالهاده الشيرازى) * إذا كانت الوصيه جامعاً لشرط النفوذ. (الحكيم). * إلا إذا لم تكن الوصيه شرعاً نافذه. (الميلانى). * إذا لم يكن زائداً على الثلث، ولذا لزوم العمل بالوصيه مشروط به. (عبدالله الشيرازى). * إلا إذا كان زائداً على الثلث ولم يُجْزِ الورثه. (الشريعتمدارى، مفتى الشيعة). * إذا كانت وصيـته جامعاً للشرائط. (زين الدين). * إلا إذا كان زائداً على الثلث ولم يرضَ الورثه ببقائه. (الروحانى). * مع عدم كونه زائداً على الثلث، وكذا فيما بعده. (اللكراني).

٣-٣. إذا لم يكن زائداً على الثلث، وكذا فى عدم جواز النبش. (الخمينى). * فى صورته نفوذها. (المرعشى). * بمقدار الثلث. (محمد رضا الكليبايگانى). * إذا لم يكن زائداً على الثلث مع عدم قبول الورثه، وما لم يكن تضييعاً للمال الكثير بلا- غرض عقلائى. (حسن القمى).

الثاني: إذا كان مدفوناً (٣) بلا غسل (٤) أو بلا كفن، أو تبين بطلان

ص: ٢٧٤

١-١. إلا إذا كان زائداً على الثلث ولم يُجز الوارث، ففي الزائد لا يجوز العمل بها. (البجنوردى). * يشكل نفوذ الوصية في دفن مالٍ معه ما لم يرجع إلى غرض ديني، كدفن القرآن أو الدعاء أو الخاتم المنقوش بأسماء الله، ولو لم يزد على الثلث. (الأملي). * العمل على الوصية واجب إذا كانت جامعاً شرائط الصحة، منها أن يكون في الدفن غرض شرعي. (مفتي الشيعه).

٢-٢. إذا لم يكن زائداً على الثلث. (الإصفهاني، أحمد الخونساري).

٣-٣. حيث إن حرمة النش مترتبة على صحة الدفن، وتدور وجوداً وعدماً مدارها، فالضابط فيما يحرم فيه النش لإدراك ما فات من واجبات الدفن، وما يجب فيه ذلك هو: أنه لو تعذر الفات قبل الدفن وسقط بذلك كان الدفن فاقداً له صحيحاً حينئذٍ، ومستتبعاً لحرمة النش، ولا أثر للتمكن منه بعد الدفن في عود التكليف به بعد أن سقط وفات محلّه، ولو لم يكن متعذراً وقد أهمل لغفله ونحوها لم يكن الدفن حينئذٍ صحيحاً، ولا مستتبعاً لحرمة النش، ويكون وجوده كعدمه، ويستمر التكليف بالفات حال الدفن وبعده إلى أن يتعذر إدراكه، ولو كان للمتعدّر بدل كالتيّم مثلاً عند تعذر الغسل ونحوه يدور كون الدفن صحيحاً ومستتبعاً لحرمة النش وعدمه مدار كونه بعد الإتيان بالبدل وعدمه، ويستثنى الصلاة عليه من هذه الكلية [حيث] شرعت على القبر مطلقاً، ولا يبعد أن يكون توجيه الميت إلى القبلة بعكس ذلك، ويجب على المتمكن منه مطلقاً. (جمال الدين الكليايگانی).

٤-٤. الظاهر بقريته قوله: «أو تبين» أنّ المراد هو الدفن كذلك، نسياناً أو جهلاً، أو مع عدم التمكن في الغسل، لا من الماء، ولا ممياً يتيم به، وفي الكفن منه، فإنه في صورته العلم والالتفات والتمكن لا يتحقق الدفن الصحيح، فلا مجال لتوهم حرمة النش. (اللكراني).

غسله، أو كون كفنه على غير الوجه الشرعي، كما (١) إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول (٢) أو حريراً فيجوز نبشه (٣) لتدارك (٤) ذلك ما لم يكن موجباً لهتكه (٥). وأما إذا دفن بالتيّم (٦) لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه، أو كُفّن بالحرير لتعذر غيره ففي جواز نبشه إشكال (٧). وأما إذا دفن

ص: ٢٧٥

- ١-١. قد مرّ أنّ الحكم في المذكورات مبنيّ على الاحتياط. (تقى القمي).
- ٢-٢. جواز النّش لذلك محلّ إشكال. (الكوه كمرئي). * فيه تأمّل وإشكال. (الشريعتمداري). * في جلد غير المأكول إشكال. (زين الدين). * جواز النّش في موردهما محلّ إشكال؛ لما تقدّم من أنّ عدم مشروعيه التكفين بهما اختياراً مبنيّ على الاحتياط. (السيستاني).
- ٣-٣. المراد بالجواز في المقام هو بالمعنى الأعمّ المقابل لحرمة النّش، لا بالمعنى الأخصّ المقابل لكلّ من الوجوب والحرمة. (جمال الدين الكلّيايگاني). * لو لم يتلاشّ الجسد. (المرعشي).
- ٤-٤. بل يجب؛ تحصيلاً للغسل الواجب والكفن الواجب، وكذا إذا تبينّ عدم الاستقبال. (الحائري). * هذا كلّه قبل فساد البدن وتلاشيه، لا بعده. (الخميني). * بل يجب. (محمد رضا الكلّيايگاني).
- ٥-٥. بل لا يجوز وإن لم يوجب على القول بحرمة النّش بنفسه، وإن رجّحنا خلافه. (الشاهرودي). * يشكل رفع اليد عن أدلّه لزوم التغسيل والدفن، وعدم كون التكفين على الوجه غير الشرعيّ بمجرد صدق الهتك. (أحمد الخونساري).
- ٦-٦. عدم الجواز في هذه الصورة هو الأقوى، وكذا في صورته التغسيل بالقراح لأجل تعذر الخليطين. (الخميني).
- ٧-٧. أقربه العدم. (الجواهري، عبد الهادي الشيرازي). * تبين ممّا تقدّم أنّه لا مجال للإشكال في صحه الدفن، ولا في استتباعها لحرمة النّش في شيء من ذلك، خصوصاً في التيمّم، فهل بدليته عن هذا الغسل كبديته عن سائر الأغسال؟ وهل التمكن من الماء بعد الدفن إلّا كالتمكن منه بعد خروج الوقت؟ (جمال الدين الكلّيايگاني). * الأقوى جوازه ولو لم يكن موجباً لهتكه، إلّا إذا تيمّم لفقد الماء، فعدم الجواز أقوى. (الشاهرودي). * والظاهر عدم الجواز. (الشريعتمداري). * الأقوى عدم الجواز، لاسيّما في صورته تيمّمه. (الفاني). * عدم الجواز في صورته التيمّم هو الأقوى. (المرعشي). * الأظهر عدم الجواز. (الروحاني). * الظاهر جواز نبشه في هذه الموارد للتدارك، بل قد يجب في بعضها قبل فساد البدن وتلاشيه، لا بعده، ولم يستلزم هتك الحرمة، وإلّا ففيه إشكال. (مفتي الشيعة). * والأظهر عدم الجواز في جميع موارد وجوب الدفن، مع الإخلال بالغسل أو الكفن أو الحنوط أو بعض خصوصياتها من جهه سقوطها بالاضطرار. (السيستاني). * أقربه عدم الجواز. (اللكراني).

بلا صلاه، أو تبين بطلانها فلا يجوز (١) النيش لأجلها، بل يُصلّى على قبره (٢)، ومثل ترك الغسل في جواز النيش (٣): ما لو وضع في القبر على غير القبلة (٤) ولو جهلاً أو نسياناً.

ص: ٢٧٦

-
- ١-١. قد مرّ الكلام مفصلاً في المسألة السابعة عشره من فصل: شرائط صلاه الميّت. (تقى القمّي).
 - ٢-٢. تقدم التأمل فيه. (حسين القمّي). * رجاء كما تقدم. (السيستاني).
 - ٣-٣. بالشرط المتقدم. (الحكيم). * بشرط عدم التلاشى. (المرعشي).
 - ٤-٤. تقدم الكلام فيه. (الشاهرودي).

الثالث: إذا توقّف إثبات حـ (١) من الحقوق (٢) على روءيه جسده (٣).

الرابع: لدفن بعض أجزائه المبانه (٤) منه معه (٥)، لكن الأولى دفنه معه (٦) على وجه

ص: ٢٧٧

- ١- ١. فى إطلاقه تأمل. (الميلانى). * كالشهاده على عينه إذا كان النيش محصلاً للعين، ولو علم أنّها تغيّرت ولا يمكن استعمال حالها فلا إشكال فى عدم الجواز حينئذ. (المرعشى). * أو توقّف دفع مفسده على مشاهدته جسده. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. مع أهميه رعايته من حرمة النيش. (مهدى الشيرازى). * وكان ذلك الحقّ معتدّاً به عند الشرع، لا مطلقاً. (محمد الشيرازى). * فى إطلاقه إشكال. (السيستانى).
- ٣- ٣. فى إطلاقه نظر. (آل ياسين). * فى إطلاق الجواز حينئذٍ نظر. (الحكيم). * يشكل جواز ذلك، إلّا إذا أحرز أنّ ذلك الحقّ أهمّ من حرمة النيش، أو لزم منها الضّرر على ذى الحقّ. (زين الدين)
- ٤- ٤. فيه إشكال، والأحوط دفن الجزء المبان منه معه على وجه لا يظهر جسده. (الخوئى). * فيه إشكال، بل منع والمتعين دفنه من غير نيش قبره. (السيستانى).
- ٥- ٥. جواز النيش لذلك محلّ إشكال، فالأحوط دفنه معه على وجه لا يظهر جسده. (الروحانى).
- ٦- ٦. فيه تفصيل. (حسين القمى). * بل الأقوى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل لا يترك مع إمكانه. (الكوه كمرئى). * بل الأحوط. (الإصطهباناتى، السبزوارى، محمد الشيرازى، اللكرانى). * بل لا يبعد تعينه. (الشاهرودى). * تعينه لا يخلو من وجه. (الميلانى). * بل الأحوط إن أمكن. (عبدالله الشيرازى). * لا يترك الاحتياط فيه. (الشريعتمدارى). * الأحوط ذلك، وإن لم يمكن فالأقوى وجوب دفنها بحيالها منفردة عنه. (المرعشى). * بل المتعين. (الآملى). * بل الأحوط، ولا يترك. (حسن القمى). * لا يترك الاحتياط فيه. (مفتى الشيعة).

الخامس: إذا دفن في مقبره لا تناسبه، كما إذا دفن في مقبره الكفار (٢)، أو دفن معه كافر (٣)، أو دفن في مزبله أو بالوعه، أو نحو ذلك من الأمكنه الموجهه لهتك حرمة.

السادس: لنقله (٤) إلى المشاهد المشرفه والأماكن المعظمه على

ص: ٢٧٨

١- ١. بل الأحوط؛ لأنه الأقرب من حفظ احترامه مهما أمكن. (آقاضياء). * بل الأحوط. (الإصفهاني، عبدالهادي الشيرازي، أحمد الخونساري، الخميني). * لا تترك رعايه هذه الأولويه مع الإمكان. (آل ياسين). * بل هو الأحوط. (البروجردى). * بل المتعين على الأحوط. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل لا يُترك ذلك. (زين الدين).

٢- ٢. قد مرّ الكلام والتأمل في إطلاقه، ويشكل الأمر لو كانت المرأة المتوفاه كافره حاملاً لجنين من مسلم، ففيه وجوه: من شقّ بطنها ودفن الجنين في مقابر المسلمين وأمه في مقابر الكفار، أو دفنها والجنين في بطنها في مقابر المسلمين رعايه لحال ما في البطن، أو اختيار محلّ آخر لدفنها وهو في بطنها غير المقبرتين، والثالث أقرب وأوفق بالاحتياط. (المرعشي).

٣- ٣. فيه إشكال. (الإصطهباناتي). * ولم يمكن نقله منه. (اللكراني).

٤- ٤. فيه نظر، وكذا في السابع. (مهدى الشيرازي). * لو لم يستلزم الهتك وإن أوصى به. (الشاهرودى). * مراعيًا في ذلك عدم استلزامه لأمر محرّم. (الميلاني). * فيه وفيما بعده _ غير العاشر والحادي عشر _ إشكال. (عبدالله الشيرازي). * مع عدم الوصيّه أو الوصيّه بالنّش محلّ إشكال، وأمّا لو أوصى بنقله قبل دفنه فخولف عمداً أو بغير عمدٍ فالأقوى جوازه، مع عدم فساد البدن وعدم صيرورته فاسداً إلى الدفن بما يوجب الهتك أو الإيذاء، بل لا يبعد الوجوب في هذه الصوره. (الخميني). * جواز النّش لنقله في صوره عدم الوصيّه محلّ إشكال. (المرعشي). * بل يمكن أن يقال: يجوز نقله إلى كلّ مكان يكون هناك رجحان شرعي من جهه من الجهات إذا لم يستلزم الهتك ولا إيذاء الناس، وما يقال موجه جداً، كما يأتي من الماتن. (مفتي الشيعة).

- ١-١. قد مرّ الحكم، فيترك مطلقاً. (الفيروز آبادي). * لا يخلو من إشكال. (الحائري). * محلّ إشكال، وكذا السابع والثامن والتاسع والثاني عشر. (البروجردى). * إذا لم يستوجب هتكاً لحرمة الميت، فإذا استوجب الهتك فالظاهر المنع، سواء أوصى بذلك أم لم يوص. (زين الدين). * في الأقوائيه منع، نعم، لو أوصى بالنقل إليها ولم يكن موجباً لفساد بدنه ولا لمحدور آخر _ كما لو كان مريضاً بمرضٍ معدٍ يُخشى معه الانتشار _ فدفن عصياناً أو جهلاً أو نسياناً أمكن القول بجواز النيش والنقل ما لم يفسد بدنه ولم يلزم منهما محدور غيره، بل الظاهر وجوبه حينئذٍ. (السيستاني).
- ٢-٢. لا يُترك الاحتياط، خصوصاً إذا استلزم الهتك. (الشريعتمداري).
- ٣-٣. بل لا يُترك. (حسين القمّي). * لا يُترك. (محمد تقى الخونساري، الإصطهباناتي، الآملی، السبزواری، الأراكی، محمد الشيرازي). * لا- يُترك الاحتياط مع عدم الوصيه. (الكوه كمرئي). * لا- وجه لهذا الاحتياط. (الفاني). * لا يُترك، حتى مع الوصيه، إلا إذا كانت الوصيه بالنقل قبل الدفن فخولف، سواء كان عمداً أو غيره فإنه يجوز، بل يجب النيش، إلا إذا صار البدن فاسداً، أو كان النقل موجباً له. (اللنكراني).

السابع (٢): إذا كان موضوعاً في تابوت (٣) ودفن كذلك، فإنه لا يصدق عليه النباش (٤)؛ حيث لا يظهر جسده، والأولى مع إرادته

ص: ٢٨٠

- ١- ١. لا يُترك هذا الاحتياط؛ لعدم تمامية السيره المزبوره في هذه الصورة، خصوصاً مع الأمر بتعجيل دفنه. (آقاضياء). * هذا الاحتياط لا يُترك، خصوصاً إذا استلزم الهتك. (الإصفهاني). * لا يُترك. (آل ياسين، أحمد الخونساري). * هذا الاحتياط لا يُترك. (عبدالهادي الشيرازي). * بل ومعها أيضاً إذا استلزم الهتك وإيذاء الناس. (السبزواري، مفتي الشيعة).
- ٢- ٢. فيه وفي الثامن والتاسع والثاني عشر إشكال، مع أنّ الأخير لا يكون مغايراً للسادس، بل صورته منه. (اللكراني).
- ٣- ٣. لا يخلو من تأمل. (الكوه كمرئي). * محلّ نظر، بل اللازم دفنه دفناً شرعياً ثم إخراجه بعد يبسه؛ لنقله إلى أحد المشاهد حيث لا يستلزم فساد الميت، ولا أذيته أحد برائحته، أمّا مع شيء من ذلك فلا يجوز. (كاشف الغطاء). * فيه وفي الثامن والتاسع إشكال، بل الظاهر في الأخيرين عدم الجواز. (الشريعتمداري). * عدم الصدق لا يخلو من إشكال لو كان المعيار في صدق النباش إخراجه بعد مواراته في الأرض. (المرعشي).
- ٤- ٤. الظاهر صدقه مع كونه مدفوناً. (الفيروز آبادي). * لا يخلو من إشكال. (حسين القمي). * فيه نظر. (الحكيم). * محلّ منع، فلا يجوز. (الخميني). * مشكل. (محمد رضا الغلپايگاني). * عدم صدق النباش عليه موضع تأمل، واختيار هذه الكيفية مشكل. (زين الدين). * في عدم الصدق إشكال. (تقيالقمي). * فيه منع، والتابوت بحكم الكفن من هذه الجهة. (السيستاني).

١-١. إن أريد الخلو من الإشكال فليجعل أمانه، كما هو المتعارف. (حسين القمى). * مع الوصيه بالنقل. (الكوه كمرئى). * بل الأحوط لو أريد نقله أن يجعل على الأرض فى بناء وتسدّ الخلل والفرج لكتم الرائحة والتوقى، كما عليه سيره المتشرعه فى أكثر البلاد، ويعبر عنه بالأمانه. (المرعشى). * بل المتعين. (محمد الشيرازى). * لا يجوز التوديع المتعارف بوضع الميت فى الموضع والبناء عليه ثم نقله إلى المشاهد لأجل التخلص من محذور النباش، بل اللازم أن يدفن بمواراته فى الأرض مستقبل القبلة على الوجه الشرعى. (مفتى الشيعه).

٢-٢. اللازم حينئذٍ دفنه على الوجه المشروع ثم نقله. (الحكيم).

٣-٣. بل المتعين هذه الكيفية وأمثالها التى لم تستلزم الهتك. (الشاهرودى). * مع مراعاة الواجب من أحكام الدفن. (الميلانى). * لا حاجة إلى هذه الكيفية؛ إذ لا إشكال أصلاً. (الفانى). * أعنى الدفن الشرعى، لا الأمانه المعروفه؛ إذ هى تأخير فى الدفن، فيشكل وإن كان مورداً للوصايه. (الآملى).

٤-٤. مع مراعاة سائر الجهات، من عدم لزوم الهتك وإيذاء الناس. (السبزوارى).

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي (١).

التاسع: إذا أوصى (٢)...

ص: ٢٨٢

١-١. فيه تأمل. (الفيروز آبادي). * فيه وفيما بعده إشكال، أقواه عدم جواز النباش فيهما. (الإصفهاني). * وكان الولي يريد دفنه في غير ذلك الموضع لمزيه شرعيه أو عقلائي، وإلا ففيه تأمل، والأحوط له حينئذ أن يجيز ذلك الدفن. (حسين القمي). * فيه إشكال. (محمد تقى الخونساري، الأراكي، الآملی، حسن القمي). * الأحوط للولي الرضا بهذا الدفن. (الكوه كمرئي). * فيما يفوت به مزيه مهمه شرعيه أو عقلائي، لا مطلقاً. (مهدى الشيرازي). * فيه نظر، إلا أن يكون نبشه مصلحه بنظر الولي. (الحكيم). * فيه وفي التاسع إشكال. (الشاهرودي). * لكن على الولي أن يحتاط بعدم النباش وبإجازه ذلك. (الميلاني). * الأحوط للولي إسقاط حقه والرضا بذلك. (الفاني). * وكان للولي غرض عقلائي لدفنه في غير هذا المكان. (الخميني). * فيه إشكال، إلا إذا كانت في دفنه في محل آخر مصلحه ملزمه في نظر الولي، والأحوط على الولي أن يجيز بقاءه في مدفنه الأول. (المرعشي). * جواز النباش فيه محل إشكال. (الخوئي). * مشكل، بل الأحوط إذن الولي في بقاءه. (محمد رضا الكلبيكاني). * الأحوط للولي حينئذ الإذن فيه، إلا مع وجود ما هو أهم من البين. (السبزواري). * جواز النباش في هذا المورد مشكل، وكذا في ما بعده. (زين الدين). * فيه وفي التاسع والثاني عشر إشكال. (محمد الشيرازي). * قد مر الإشكال في اشتراط إذن الولي. (تقيالقمي). * في جواز النباش في هذا المورد تأمل وإشكال، وكذا في لاحقه. (الروحاني). * فيه منع، كما تقدّم. (السيستاني).

٢-٢. يشكل جواز النباش فيه وفيما قبله. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * مر الإشكال فيه. (الخميني). * مشكل. (محمد رضا الكلبيكاني).

بدفنه (١) فى مكان معيّن وخولف (٢) عصياناً أو جهلاً أو نسياناً.

العاشر: إذا دعت ضروره إلى النّش، أو عارضه أمر راجح أهمّ.

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدوّ.

الثانى عشر: إذا أوصى بنشه (٣) ونقله بعد مدّه

ص: ٢٨٣

- ١- ١. فيه وفى سابقه تأمل. (الإصطهباناتى). * وكانت وصيته تشمل هذا التقدير. (مهدى الشيرازى). * بشرط عدم التلاشى. (المرعى). * فيه إشكال. (الأملى). * قد ظهر الحال فيه ممّا تقدّم فى المسوّغ السادس. (السيستانى).
- ٢- ٢. فيه إشكال، ما لم يكن فيه رجحان دينى أو عزّه دنيا. (حسن القمى).
- ٣- ٣. على الأقرب، لكن لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمى). * مع عدم الهتك. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لو كان ما أوصى به هو النّش بعد دفنه لا تخلو صحه الوصيه من الإشكال، نعم، لو أوصى بنقله إلى المشاهد المشرفه بعد مدّه من توديعه فخولفت وصيته ودفن لم يبعد جواز النّش. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * أصل صحه الوصيه بالنّش بعد الدفن مشكله جدّاً، نعم، لو أوصى بعدم دفنه بل وضعه فى تابوت أو نحوه ممّا لا يصدق عليه الدفن ونقله بعد مدّه إلى الأماكن المشرفه فخولف ودفن فحينئذٍ يجوز النّش، كما مرّت الإشارة إليه. (الإصطهباناتى). * إن لم يكن موجباً لهتك حرمة. (الشاهرودى). * لا يخلو من الإشكال. (الشريعتمدارى). * يعنى مقدّمه للنقل، لا بما هو نّش. (الفانى). * فى صحه الوصيه بالنّش بعد الدفن تأمل، نعم، لو أوصى بالنقل فاتفق دفنه غفله أو نسياناً أو عمداً، ثمّ أريد نقله لجاز النّش عملاً بالوصيه. (المرعى). * تشكّل بل تمنع صحه الوصيه بنشه، أمّا النقل إلى المشاهد المشرفه فقد تقدّم فى الأمر السادس جوازه إذا لم يستوجب هتكاً لحرمة الميت، فإذا استوجب الهتك كان محرّماً، وإن أوصى به الميت. (زين الدين). * يشكل صحه الوصيه فى هذه الصوره. (السيستانى).

إلى الأماكن المشرفة (١)، بل يمكن أن يقال (٢) بجوازه (٣) في كلِّ مورد (٤) يكون هناك رجحان شرعي (٥) من جهة من الجهات، ولم يكن موجِباً لهتك حرمة أو لأذيته الناس؛ وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش، إلا الإجماع (٦) وهو أمرٌ

ص: ٢٨٤

- ١-١. قد مرَّ حكمه. (الفيروز آبادي). * لا تجوز الوصيَّة بالنيش، وتجاوز الوصيَّة بالنقل، وحينئذٍ لو دفن عصيانياً أو نسيانياً يجوز النيش للنقل، بل يجب. (عبد الهادي الشيرازي).
- ٢-٢. ولكنَّه ضعيف. (السيستاني).
- ٣-٣. وهو ممنوع، والتعليل الذي أفاده قدس سره ضعيف. (زين الدين).
- ٤-٤. هذه الكليَّة محلَّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالاعتصار على الموارد المزبورة. (الإصفهاني). * هذه الكليَّة محلَّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالاعتصار على ماتقدّم. (الخميني). * دليل وجوب الدفن كما يدلُّ على الفوريه من الأوَّل يدلُّ أيضاً على عدم جواز النيش الملازم لترك الدفن في زمان ما، فيشكل، إلا فيما قامت السيره عليه، كما في خصوص النقل إلى المشاهد المشرفة. (الآملی).
- ٥-٥. فيه منع إذا لم يكن واجباً. (الكوه كمرئي). * فيه إشكال في غير صورته وصول الرجحان إلى مرتبه الوجوب. (المرعشي). * فيه منع ما لم يكن واجباً. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٦-٦. الظاهر أنَّ دليل حرمة النيش هو دليل وجوب الدفن، لكن لَمَّا كان بلحاظ مصلحه الميِّت ومن حقوقه جاز النيش في بعض الموارد إذا توقفت مصلحه الميِّت عليه. (الحكيم). * ليس الدليل منحصراً به، بل يمكن استفادة الحرمة من أدله وجوب الدفن، فإذاً يمكن المناقشه في الكليَّة التي أفادها، فالأحوط قصد الجواز على الموارد المسلَّمة التي تقدّم ذكرها. (المرعشي). * لا يبعد التمسُّك بالسيره العقلانيَّة في الجملة، فإنَّهم إذا دفنوا موتاهم يُقبَّحون نيش القبر ما دام الميِّت موجوداً، إلا لغرض أهم. (السبزواري). * هناك أخبار تدلُّ على حرمة النيش أيضاً، ذكرناها في الفقه. (محمد الشيرازي). * الإجماع ليس إجماعاً تعدياً، بل اتفاق العلماء وسيره العقلاء عليه. (مفتي الشيعة).

لُبِّي (١)، والقدر المتيقن منه غير هذه الموارد، لكن مع ذلك (٢) لا يخلو من إشكال.

تخريب القبور وفروع تتعلق بالدفن

(مسألة ٨): يجوز (٣) تخريب آثار.....

ص: ٢٨٥

١ - ١. لكن الإجماع على حرمه عنوان النباش محقق، فكل ما كان اللفظ المعقد للإجماع شاملاً له يحكم بحرمة. (الفيروز آبادي).

٢ - ٢. فلا يترك الاحتياط؛ لعدم التعدى عن الموارد المتقدمة. (الاصطبهاناتي).

٣ - ٣. في إطلاقه نظر. (الحكيم). * مع عدم محذور، ككون الآثار ملكاً للباني، أو الأرض مباحه حازها ولي الميت لقبره. وبالجمله: الحكم حيثي، نعم، مع كون الأرض موقوفه مورد الاحتياج وزاحمه البناء يجوز لولي المسلمين الأمر بإزالته، ومع عدم الحاكم يجوز للمسلمين الإزالة. (الخميني). * الميزان في الجواز عدم صدق عنوان المحرم من هتك أو غيره. (تقى القمي). * إطلاقه محل إشكال، بل منع، فإنه لو كانت الآثار ملكاً للباني أو حاز ولي الميت الأرض المباحه لا يجوز، نعم، في الأرض الموقوفه يجوز التخريب مع الحاجة وإن كانت الآثار كما ذكر. (اللكراني).

القبور (١) التي علم اندراس ميّت ها (٢)، ماعدا ما ذكر من قبور العلماء (٣) والصلحاء (٤) وأولاد الأئمة عليهم السلام ، سيما إذا كانت في المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم، وكذا في الأراضى المباحه (٥)، ولكنّ الأحوط عدم

ص: ٢٨٦

- ١-١ . إطلاق الحكم لما إذا كانت الآثار وقفاً أو ملكاً لبانيها أو في حيازته ممنوع. (حسين القمّي). * إذا لم تكن وقفاً أو ملكاً لا يرضى مالکها بذلك، أو في حيازته كذلك. (مهدي الشيرازي). * إذا لم تكن مملوكة ولا موقوفه. (الميلاني). * إطلاق الحكم وشموله لما إذا كانت الآثار وقفاً أو ملكاً لبانيها أو في حيازته إشكال. (أحمد الخونساري). * بل لا يجوز إذا كانت ملكاً أو وقفاً، بل إذا كانت في حيازته بانيها. (عبدالله الشيرازي). * الحكم بالجواز فيما لو كانت أجزاء القبر وآثاره ملكاً لمحدثها، وغيره من الصور مشكل، فالإطلاق في كلامه محلّ تأمل. (المرعشي). * إن لم يكن ملكاً لأحد، وإلا فلا بدّ من استرضاء المالك. (السبزواري). * في إطلاق الحكم نظر في كلتا صورتين. (زين الدين). * إذا لم يكن ملكاً، ولا وقفاً، ولا في حيازته أحد. (محمد الشيرازي). * إذا لم تكن ملكاً للغير، وإلا فلا بدّ من تحصيل الرضا من مالکهم. نعم، إذا كانت الآثار بنيت في أرض مباحه فتخريبها محلّ تأمل، وإن كانت مستحدثه في أرض موقوفه فحكمها تابع لخصوصيات الوقف. (مفتي الشيعة).
- ٢-٢ . إلا مع انطباق عنوان محرّم عليه، كالتصرف في ملك الغير، أو ما بحكمه بلا مسوّغ، وقد مرّ أنّ هذا أيضاً هو المناط في حرمة تخريب آثار قبور العلماء والصلحاء وأمثالهم. (السيستاني).
- ٣-٣ . بل وغيرهم ممّن يعتنى بشأنهم وبقبورهم. (مفتي الشيعة).
- ٤-٤ . والشهداء. (اللكراني).
- ٥-٥ . إطلاق الحكم بالجواز في صورتين لا يخلو من تأمل. (آل ياسين).

التخريب مع عدم الحاجة، خصوصاً في المباحه غير الموقوفه.

(مسأله ٩): إذا لم يعلم أنّه قبر موء من أو كافر فالأحوط (١) عدم نبشه (٢)، مع عدم العلم باندراسه، أو كونه في مقبره الكفار.

(مسأله ١٠): إذا دفن الميت (٣) في ملكك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه (٤) ولو كان بالعوض. وإن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله (٥) أن يطالب بالنبش أو يباشره (٦)، وكذا إذا دفن مال للغير مع الميت، لكنّ الأولى بل الأحوط (٧) قبول العوض أو

ص: ٢٨٧

١-١. الراجح. (الفاني). * وإن كان الأقوى مع عدم أماره على كونه مسلماً الجواز. (الخميني). * وإن كان الأقوى الجواز. (زين الدين). * لا وجه للزوم الاحتياط؛ فإنّ مقتضى الأصل عدم كونه قبراً للمؤمن الإمامي. (تقيالقمي). * لا بأس بتركه مع عدم أماره على كونه مسلماً، ولو كانت هي الدفن في مقبره المسلمين. (النكراني).
٢-٢. بل لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). * وإن كان الأقوى الجواز. (آل ياسين). * سواء كان في البلد الإسلامى أم في غيره. (مفتى الشيعة).

٣-٣. قد ظهر الحال فيه ممّا مرّ في التعليق على المسوّغ الأوّل. (السيستاني).
٤-٤. مع عدم هتك المؤمن، ومع عدم العدوان بطريق أولى. (محمد الشيرازي).
٥-٥. يشكل الجواز فيما يكون مستلزماً للهتك. (تقيالقمي).
٦-٦. في إطلاقه نظر، وكذا ما بعده كما تقدّم. (الحكيم).
٧-٧. لا- ينبغي ترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * هذا الاحتياط لا يُترك مع استلزام النبش للهتك. (الشاهرودي). * لا يُترك فيما يستلزم النبش للهتك. (الميلاني). * لا يُترك، إلّا أن يكون المال بمقدار يُعدّ بقاؤه تحت الأرض إتلافاً وتبذيراً له، وقد مرّ سابقاً ماله ربط بالمقام. (المرعشي). * بل قد يجب ذلك. (السبزواري).

(مسألة ١١): إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز (٢) له أن يرجع (٣) في إذنه بعد الدفن (٤)، سواء كان مع العوض أو بدونه؛ لأنه المُقَدِّم على ذلك، فيشملة دليل حرمة النيش، وهذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره فإنه يجوز له الرجوع (٥) في أثناء الصلاة (٦)، ويجب على المصلي

ص: ٢٨٨

- ١- ١. لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (الإصفهاني). * إذا كان المال معتدلاً به فالأحوط النيش وإخراجه. (الخميني).
- ٢- ٢. في إطلاق الحكم نظر. (تقى القمي).
- ٣- ٣. في إطلاقه تأمل. (الميلاني). * هذا الإطلاق مشكل. (السبزواري).
- ٤- ٤. اقتضاء حرمة النيش مع بقاء السلطنة ممنوع؛ لعدم النظر في إطلاقه إلى مثل تلك الجهة، وحينئذٍ فيجوز له الرجوع، فيدخل في موضوع جواز النيش. (آقا ضياء). * فيه نظر. (الحكيم). * فيه تأمل. (أحمد الخونساري).
- ٥- ٥. فيه إشكال، والأحوط عدم الرجوع في أثناء الصلاة أيضاً. (الإصطهباناتي). * فيه تأمل. (عبدالهادي الشيرازي). * مشكل، ولا يبعد أن يقال بلزوم الإذن إلى الصلاة. (الشريعةمداري). * المسألة غير صافية من شوب الإشكال. (المرعشي). * فيه نظر، والمسألة محتاجة إلى مزيد من التأمل. (زين الدين). * فيه إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي).
- ٦- ٦. يقوى عدم جوازه. (النائني). * فيه تأمل، والتعليل غير واضح. (محمد رضا الكليبايگاني). * هذا الحكم محلّ نظر، وما ذكر من الفرق غير مؤثر مع وجود الجامع بينهما. (مفتي الشيعه).

قطعها فى سعه الوقت، فإنَّ حرمة القطع إنما هى (١) بالنسبه إلى المصلّى فقط، بخلاف حرمة النيش فإنه لا فرق فيه بين المباشر وغيره، نعم، له الرجوع (٢) عن إذنه بعد الوضع فى القبر قبل أن يُسدَّ بالتراب (٣)، هذا إذا لم يكن الإذن فى عقد لازم (٤)، وإلاّ ليس له الرجوع (٥) مطلقاً.

(مسأله ١٢): إذا خرج الميت _ المدفون فى ملك الغير بإذنه _ بنش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا والإذن بدفنه ثانياً فى ذلك المكان، بل له الرجوع عن إذنه، إلاّ إذا كان لازماً عليه بعقد لازم.

(مسأله ١٣): إذا دفن فى مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً فى ذلك المكان، بل يجوز أن يدفن فى مكان آخر، والأحوط (٦) الاستئذان من الولي (٧) فى الدفن

ص: ٢٨٩

-
- ١- ١. هذا التعليل غير واضح. (حسين القمى).
 - ٢- ٢. لولم يكن هتكا. (الشاهرودى). * لأنه لم يتحقق الدفن بعد حتى يترتب عليه النيش المحرم. (المرعشى).
 - ٣- ٣. إذا لم يستلزم هتكا محرمًا. (زين الدين).
 - ٤- ٤. إذ لم يشترط على نفسه دفنه فى ملكه. (الفانى).
 - ٥- ٥. يقوى عدم جوازه. (جمال الدين الكلپايگانى).
 - ٦- ٦. لا يترك. (الشريعتمدارى). * بل هو قوى، لاسيما فيما لو أريد دفنه فى مكان آخر. (الفانى). * بل الأقوى. (الخمينى). *
 - ٧- ٧. ولا يخلو من قوه. (السيزوارى). * الأظهر أنّ حكم الدفن الثانى مطلقاً كحكم الدفن الأوّل من هذه الجهه. (السيستانى).

الثاني (١) أيضاً. نعم، إذا كان عظماً مجزّداً أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه، وإن كان أحوط (٢) مع إمكانه (٣).

(مسألة ١٤): يكره إخفاء موت إنسان (٤) من أولاده وأقربائه (٥)، إلا إذا كانت هناك جهة رجحان فيه.

(مسألة ١٥): من الأمكنة التي يستحبّ الدفن (٦) فيها ويجوز النقل إليها: الحرم، ومكّه أرجح من سائر مواضعه. وفي بعض الأخبار (الوسائل: باب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف، ح ١): أنّ الدفن في الحرم يوجب الأمن من الفزع الأكبر. وفي بعضها: استحباب نقل (٧) الميت من عرفات إلى مكّه المعظمه (الوسائل: باب ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف، ح ٢). وفيه: «أنّ النقل إلى الحرم...» ولم يذكر خصوص مكّه المعظمه).

ص: ٢٩٠

-
- ١- ١. بل لا يخلو من قوّه مطلقاً. (البروجردى). * بل لا يخلو من قوّه. (الحكيم، زين الدين).
 - ٢- ٢. لا- يُترك. (الخميني، محمد رضا الكلّبايگاني، النكراني). * لا يُترك في بعض الموارد مثل بقاء الصورة، بل أو الرأس فقط. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
 - ٣- ٣. لا- يُترك في بعض الصور مع الإمكان. (حسين القمّي). * لا- يُترك (عبدالهادي الشيرازي). * لا- ينبغي ترك هذا الاحتياط. (محمد الشيرازي).
 - ٤- ٤. قد يكون الإخفاء مستحباً، وقد يكون محرّماً. (مفتي الشيعة).
 - ٥- ٥. بل وزوجته، لكنّ إطلاق الحكم بالكراهه في الكلّ محلّ نظر. (حسين القمّي).
 - ٦- ٦. استحبابه وما بعده غير ثابت، ويؤتى بها رجاءً. (مفتي الشيعة).
 - ٧- ٧. وقد روى نقل جُثث عدّه من أصحابه والتابعين والعلويّين في زمن الأئمة عليهم السلام بمشهدٍ منهم ومحضر، فمن تلك الموارد: نقل جسد عبدالرحمن ابن الإمام الحسن السبط عليه السلام. (المرعشي).

- (مسأله ١٦): ينبغي للموء من(١) إعداد قبرٍ لنفسه، سواء كان في حال المرض أو الصحّة، ويرجّح أن يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه.
- (مسأله ١٧): يستحبّ بذل الأرض لدفن الموء من، كما يستحبّ بذل الكفن له، وإن كان غنيّاً، ففي الخبر: «مَنْ كَفَّنَ مَوْءَماً كَانَ كَمَنْ ضَمَّنَ كَسْوَتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(الوسائل: باب ٢٦ من أبواب التكفين، ح ١).
- (مسأله ١٨): يستحبّ المباشرة لحفر قبر الموء من، ففي الخبر: «مَنْ حَفَرَ لِمَوْءٍ مِنْ قَبْرٍ كَانَ كَمَنْ بَوَّأَهُ بَيْتاً مُوَافِقاً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(الوسائل: باب ١١ من أبواب الدفن، ح ١).
- (مسأله ١٩): يستحبّ مباشره غسل الميّت، ففي الخبر: «كَانَ فِيْمَا نَاجَى اللّٰهُ بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام رَبّه قَالَ: يَا رَبِّ مَا لِمَنْ غَسَّلَ الْمَوْتَى؟ فَقَالَ: أَغْسَلَهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»(الوسائل: باب ٧ من أبواب غسل الميّت، ح ٣).
- (مسأله ٢٠): يستحبّ للإنسان إعداد الكفن(٢)، وجعله في بيته، وتكرار النظر إليه، ففي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إِذَا أَعَدَّ الرَّجُلُ كَفَنَهُ كَانَ مَأْجُوراً كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ»(الوسائل: باب ٢٧ من أبواب التكفين، ح ٣).

ص: ٢٩١

-
- ١- ١. كما نقل ذلك عن عدّه من أصحاب الأئمه من غير نكير منهم عليهم السلام ، وبإلى أنّ ممّن أعدّ القبر هي الستّ الجليله الشريفه سيّدتنا نفيسه حفيده الإمام أبي محمد الحسن السبط عليه السلام ، زوجه إسحاق المؤتمن ابن الإمام أبي عبدالله الصادق عليه السلام . (المرعشي).
- ٢- ٢. وكفى على رجحانه دليلاً فعل أئمه أهل البيت عليهم السلام ، ومنهم : الإمام أبو إبراهيم موسى بن جعفر عليهما السلام ، فليراجع سيرهم السّنيه الشريفه. (المرعشي).

وفى خبرٍ آخر: «لم يكتب من الغافلين، وكان مأجوراً كلّما نظر إليه» (الوسائل: باب ٢٧ من أبواب التكفين، ح ٢).

فصل: فى الأغسال المندوبه

إشاره

وهى كثيره (١)، وعدّ بعضهم سبعا وأربعين، وبعضهم أنهاها إلى خمسين، وبعضهم إلى أزيد من ستين، وبعضهم إلى سبع وثمانين، وبعضهم إلى مائه (٢).

وهى أقسام: زمانيه، ومكانيه، وفعليه: إمّا للفعل الذى يريد أن يفعل، أو للفعل الذى فعله.

والمكانيه أيضاً فى الحقيقه فعليه؛ لأنّها: إمّا للدخول فى مكان، أو للكون فيه.

الأغسال الزمانيه

أمّا الزمانيه فأغسال (٣):

أحدها: غُسل الجمعة (٤): ورجحانه من الضروريات، وكذا تأكد

ص: ٢٩٢

١-١. الكلام فيها هو الكلام فى السوائف. (المرعى).

٢-٢. والأخبار فى تأكد استحبابها والحثّ عليها كثيره، بل يستفاد من بعض الأحاديث كراهه تركها والأمر باستغفار تاركها. وعن المحقق الحلّى: أنّ الغُسل المندوب مستحب نفسى فلا ينحصر فى عدد مخصوص. وقد ذُكر له وجه وجهه، ولكنّه لم يثبت جملة منها إلّا بأدله التسامح فى السنن. (مفتى الشيعة).

٣-٣. ولها أفراد كثيره. (مفتى الشيعة).

٤-٤. الظاهر استحبابه للفعل أيضاً، بمعنى استحباب إيقاع الصلاه فيه. (الجواهرى). * لا يبعد استحبابها للفعل أيضاً، وهو إيقاع الصلاه معه. (الإصطهباناتى).

استحبابه معلوم من الشرع، والأخبار في الحث عليه كثيرة، وفي بعضها: «أنَّه يكون طهاره له من الجمعة إلى الجمعة» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١٨). وفي آخر: «غُسل يوم الجمعة طهور وكفاره لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١٤).

وفي جملة منها التعبير بالوجوب، ففي الخبر: «أنَّه واجب على كلِّ ذكر أو أنثى من حرٍّ أو عبد» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٢٠). وفي آخر عن غُسل يوم الجمعة؟ فقال عليه السلام: «واجب على كلِّ ذكر وأنثى من حرٍّ أو عبد» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٦). وفي ثالث: «الغسل واجب يوم الجمعة» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١). وفي رابع قال الراوى: كيف صار غُسل الجمعة واجباً؟ فقال عليه السلام: «إنَّ الله أتمَّ صلاه الفريضة بصلاه النافله _ إلى أن قال: _ وأتمَّ وضوء النافله (١) بغُسل يوم الجمعة» (الوسائل: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٧). وفي خامس: «لا يتركه إلاَّ

ص: ٢٩٣

١ - ١. في الفقيه والتهذيب: «وأتمَّ الوضوء»، وعن المحاسن: «وأتمَّ وضوء الفريضة». (البروجردى). * كذا في بعض الروايات، وفي بعضٍ آخر: «وأتمَّ الوضوء» وفي بعضٍ آخر: «وأتمَّ وضوء الفريضة». (الحكيم). * ما وجدته من النسخ: «أتمَّ وضوء الفريضة»، وفي بعض النسخ: «أتمَّ الوضوء»، ولعله قدس سره وجد نسخه غير ما عثرت عليها. (محمد رضا الكلبيكاني). * كذا في نسخه، وفي أخرى: وضوء الفريضة، وفي روايه «وأتمَّ الوضوء». (الميلاني). * وفي الأخبار تعابير أخر كلها دالَّة على رجحانه. (المرعشى). * في بعض الأخبار: «أتمَّ الوضوء»، وفي بعضها: «وضوء الفريضة»، ولعله قدس سره ظفر بما لم نظفر عليه. (السبزواري).

فاسق»(المستدرک: باب ٤ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٢). وفي سادس عَمَّن نسيه حتّى صلّى؟ قال عليه السلام: «إن كان في وقت فعله أن يغتسل ويعيد الصلاه، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»(الوسائل: باب ٨ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١). إلى غير ذلك.

ولذا ذهب جماعه إلى وجوبه، منهم: الكليني(الكافي: ٣/٤١، باب وجوب غسل الجمعة). والصدوق(الفتاوى: ١/٦١، باب ٢٢ غسل يوم الجمعة ودخول الحمام). وشيخنا البهائي(الحبل المتين: ٢٦٦). على ما نُقل عنهم، لكنّ الأقوى استحبابه، والوجوب في الأخبار منزّل على تأكّد الاستحباب(١)، وفيها قرائن كثيره على إرادته هذا المعنى، فلا ينبغي الإشكال في عدم وجوبه، وإن كان الأحوط عدم تركه.

مبدأ غسل الجمعة ومنتهاه

(مسأله ١): وقت غُسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني إلى الزوال، وبعده إلى آخر يوم السبت قضاءً(٢)، لكنّ الأولى

ص: ٢٩٤

١- ١. بل الوجوب لغّه بمعنى الثبوت، فهو أعمّ من الوجوب والاستحباب الاصطلاحيين. (الفاني).

٢- ٢. الأولى أن يأتي به بعنوان القرينه المطلقه في نهار السبت، بل وليلته. (الجواهرى). * ظاهره المشروعه في الليل أيضاً، ولم نظفر بدليل صالح عليها، كما أنّ كونه قضاءً من زوال يوم الجمعة إلى غروبها غير معلوم، فلا يُترك ما يقتضيه الاحتياط. (حسين القمّي). * مشروعيتها في ليله السبت ككونه قضاءً بعد زوال الجمعة إلى غروبها محلّ الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * لا يبعد كونه أداءً إلى الغروب من يوم الجمعة. (محمد الشيرازي). * الأظهر كونه أداءً إلى غروب يوم الجمعة، والأفضل الإتيان به قبل الزوال. (السيستاني).

فيه الغسل بعد زوال الجمعة

والأحوط (١) فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربه من غير تعرّض للأداء والقضاء، كما أنّ الأولى (٢) مع تركه إلى الغروب أن يأتي به بعنوان القضاء في نهار السبت (٣)، لا في ليله،

قضاء غسل الجمعة

وآخر وقت قضائه غروب يوم السبت، واحتمل بعضهم جواز قضائه إلى آخر الأسبوع (٤)، لكنّه مشكل (٥)، نعم، لا بأس به لا بقصد الورود، بل برجاء المطلبية؛ لعدم الدليل عليه، إلّا الرضويّ (المستدرک: باب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١) (٦) الغير معلوم

ص: ٢٩٥

-
- ١- ١. لا يترك الاحتياط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا يترك. (عبدالله الشيرازى، الشريعةمدارى، الخوئى).
 - ٢- ٢. بل هو الأقرب. (مهدى الشيرازى). * بل الأظهر. (الميلانى، حسن القمى). * بل الأحوط الذى لا يترك. (الخمينى). * بل الأحوط لو لم يكن أظهر. (تقيالقمى). * بل الأحوط. (اللكراني).
 - ٣- ٣. لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
 - ٤- ٤. لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
 - ٥- ٥. بناءً على وحده المطلوب يمكن دفع الإشكال بجواز تقديمه يوم الخميس، فلا يكون المانع من جواز التأخير، وأمّا بناءً على تعدّد المطلوب فلا يضرّ التوقيت؛ لأنّ الفرض كون ذات الغسل مطلوباً فى كلّ وقت. (مفتى الشيعة).
 - ٦- ٦. لم نجده. (تقيالقمى).

كونه (١) منه عليه السلام .

تقديم غسل الجمعة

(مسألة ٢): يجوز (٢) تقديم غسل الجمعة يوم الخميس، بل ليله الجمعة (٣) إذا خاف إعواز

ص: ٢٩٦

١- ١. بل في أواخره شواهد على عدم كونه منه، كما حَقَّقناه في محلّه. (المرعشى).

٢- ٢. الظاهر أنّ مدرك الحكم ضعيف سنداً، فلا بدّ من قصد الرجاء، وممّا ذكرنا يظهر الإشكال في الفروع المتفرّعه عليه. (تقيالقُمّي).

٣- ٣. يأتي به فيها رجاء. (حسين القمّي). * فيه إشكال، فالأولى إتيانه برجاء المحبوبيّه. (الكوه كمرّئي). * لم تثبت مشروعيته فيها. (مهدى الشيرازي). * لكن لا بقصد الورود. (الميلاني). * الأحوط أن يأتي به رجاء، لعدم دليل على استحباب إتيانه ليله الجمعة. (البجنوردی). * وإن كان الأحوط الإتيان بها فيها رجاء. (عبدالله الشيرازي). * والأحوط الإتيان به فيها رجاء. (الشريعتمداري). * الأحوط الإتيان فيها رجاء. (الخميني). * الأحوط في هاتين الصورتين الإتيان به رجاء. (المرعشى). فيه إشكال، ولا بأس بالإتيان به رجاء. (الخوئي). * لا بأس بالإتيان به فيها رجاء. (الآملی). * مشكل. (محمد رضا الكلبيگانی). * رجاء. (السبزواری). * يشكل تقديمه ليله الجمعة، نعم، لا بأس به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * في غير صوره العلم بفقدان الماء أو قلّته، وفي غير يوم الخميس إشكال، ولا بأس به رجاء. (حسن القمّي) * يأتي به فيهما رجاء. (السيستاني). * وفي إلحاقها بيوم الخميس وجه وجهه، لكنّ الأولى إتيانه برجاء المحبوبيّه. (مفتي الشيعة). * مشكل، والأولى الإتيان به رجاء. (اللكراني).

الماء (١) يومها (٢). أمّا تقديمه ليله الخميس فمشكل، نعم، لا بأس به مع عدم قصد الورود، لكن احتمال (٣) بعضهم جواز تقديمه حتّى من أوّل الأسبوع أيضاً، ولا دليل عليه (٤).

فروع فى وقت الجمعة وقضائه

وإذا قدّمه يوم الخميس ثمّ تمكّن منه (٥) يوم الجمعة (٦) يستحبّ (٧) إعادته (٨)، وإن تركه

ص: ٢٩٧

- ١- ١. أو خاف فوت الغُسل عليه يوم الجمعة لسببٍ آخر من مرضٍ ونحوه، كما سيأتى منه فى المسألة السادسة. (زين الدين).
- ٢- ٢. لا يخلو من تأمّل، فالأولى الإتيان به فيها رجاءً. (الإصفهاني). * رجاءً. (آل ياسين).
- ٣- ٣. هذا الاحتمال حسن. (الجواهرى).
- ٤- ٤. أى بالخصوص. نعم، يمكن الاستفادة من مجموع الروايات أنّه مطلوب فى كل أسبوع مرّة واحدة. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. أى قبل الزوال؛ لعدم الاستحباب بعده. (اللكراني).
- ٦- ٦. قبل الزوال، وإذا تمكّن منه بعد الزوال لم تستحبّ إعادته، نعم، لا بأس به برجاء المطلوبيه. (زين الدين).
- ٧- ٧. قبل الزوال، لا بعده، وإن تركه يستحبّ القضاء بعده ويوم السبت. (الخميني). * قبل الظهر، وإن أتى به بعده فليأت به برجاء المطلوبيه. (المرعشى).
- ٨- ٨. قبل الظهر، وأمّا بعده فيأتى به رجاءً. (حسين القمى). * يأتى به بقصد الرجاء. (الكوه كمرئى). * قبل الزوال، وأمّا بعده فلا- تُستحبّ الإعادة. (البروجردى). * قبل الزوال. (مهدى الشيرازى، الشريعةمدارى). * قبل الزوال، ولو تركها أتى بها رجاءً. (عبدالهادهى الشيرازى). * لكن لا بقصد الورود. (الميلانى). * قبل الزوال، أمّا بعده فيأتى به رجاءً. (محمد رضا الكليبايگانى). * فيه شائبه إشكال، لا- بأس بإتيانه رجاءً، وإذا تركه لا بأس بقضائه رجاءً. (حسن القمى). * الأحوط أن يأتى به برجاء المطلوبيه، سيّما إذا تمكّن منه بعد الزوال. (الروحانى). * قبل الزوال، وأمّا بعده فرجاءً. (السبزواري).

يستحب (١) قضاؤه يوم السبت، وأمّا إذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا- يستحب قضاؤه (٢). وإذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأولى اختيار الأول.

(مسألة ٣): يستحب أن يقول حين الاغتسال (٣): «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، واجعلني من التّوابين، واجعلني من المتطهّرين».

(مسألة ٤): لا- فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة، والحاضر والمسافر، والحرّ والعبد، ومن يصلّي الجمعة ومن يصلّي الظهر، بل الأقوى استحبابه للصبيّ المميّز (٤). نعم، يشترط في العبد إذن المولى إذا كان منافياً لحقه، بل الأحوط مطلقاً (٥)، وبالنسبة إلى الرجال

ص: ٢٩٨

-
- ١- ١. إذا كان لعذر، وإلاّ أتى به رجاء. (حسين القمّي). * لعذر. (مهدى الشيرازي).
 - ٢- ٢. بل يستحبّ في وجه غير بعيد. (آل ياسين). * فيه إشكال، وكذا فيما بعده (الخوئي). * فيه تأمل، فلا يأتى به بقصد الورود. (محمد الشيرازي). * بعد الزوال يأتى به رجاء. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال، وفيما بعده منع. (السيستاني).
 - ٣- ٣. يوم الجمعة. (مفتي الشيعة).
 - ٤- ٤. بناء على مشروعيّة عباداته. (حسين القمّي).
 - ٥- ٥. لا يُترك. (زين الدين). * والأقرب عدمه. (محمد الشيرازي).

أكد (١)، بلى فى بعض الأخبار (المستدرک: باب ٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٣). رخصه (٢) تركه للنساء (٣).

(مسأله ٥): يُستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه (الوسائل: باب ٧ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١)، بل فى بعضها الأمر باستغفار التارك (المصدر السابق، ح ٣)، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال عليه السلام فى مقام التوبيخ لشخص: «والله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة؛ فإنه لا يزال فى طهرٍ إلى الجمعة الأخرى» (المصدر السابق، ح ٢).

(مسأله ٦): إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا- لإعواز الماء، بل لأمرٍ آخر كعدم التمكن من استعماله، أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد (٤) جواز تقديمه أيضاً (٥) يوم الخميس، وإن كان الأولى (٦) عدم

ص: ٢٩٩

١- ١. أكديه غسل الجمعة للرجال بالنسبه إلى النساء إنّما هى فى السفر، وكذلك الرخصه فى تركه لهنّ. (زين الدين) * لم يظهر وجهه. (تقيالقمي).

٢- ٢. كما أنّ تركه رخصه للرجال أيضاً؛ لكونه مندوباً. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. فى السفر. (محمد الشيرازي).

٤- ٤. فيه إشكال. (المرعشي).

٥- ٥. رجاء. (آل ياسين، حسن القمي). * فيه إشكال. (الخوئي).

٦- ٦. بل الأحوط، ولا يُترك. (حسين القمي). * بل الأحوط. (الكوه كمرئي، محمد رضا الكلبايگاني، الروحاني، النكراني). *

بل لا- يُترك الاحتياط بهذا النحو. (عبدالله الشيرازي). * بل الأحوط عدم قصد الورود. (المرعشي). * بل هو المتعين.

(تقيالقمي). * بل المتعين. (السيستاني).

قصد الخصوصيه والورود، بل الإتيان به برجاء المطلوبيه.

(مسأله ٧): إذا شرع فى الغسل يوم الخميس من جهه خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتبين فى الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غُسله، ولا يجوز إتمامه بهذا العنوان، والعدول منه إلى غسل آخر (١) مستحب، إلا إذا كان من الأوّل قاصداً للأمرين (٢).

(مسأله ٨): الأولى إتيانه قريباً من الزوال، وإن كان يجزى من طلوع الفجر إليه، كما مرّ.

(مسأله ٩): ذكر بعض العلماء: أنّ فى القضاء كلّما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل، فإتيانه فى صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده، وكذا فى التقديم، فعصر يوم الخميس أولى من صبحه، وهكذا، ولا يخلو من وجه (٣)، وإن لم يكن واضحاً (٤). وأمّا أفضليه ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا إشكال فيه (٥)، وإن قلنا بكونه قضاءً (٦) كما

ص: ٣٠٠

١-١. فيه تأمل. (حسين القمى).

٢-٢. قد مرّ فى باب الجنابه ما له ربط بالمقام. (المرعى).

٣-٣. يشكل الاعتماد على مثل هذه الوجوه. (زين الدين).

٤-٤. الأولى التعبير بأنّه إن لم يكن لهذا القول دليل واضح، ولكنّه لا يخلو من وجه. (مفتى الشيعة).

٥-٥. كما أنّه قد مرّ أنّ الأولى فى التقديم ليله الجمعة الإتيان به رجاءً، بخلاف التقديم يوم الخميس. (اللكراني).

٦-٦. كونه قضاءً غير معلوم. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * غير معلوم، والأحوط أن ينوى به القربه المطلقه.

(الشريعمدارى). * وقد مرّ أن الأحوط الإتيان به بقصد الرجاء، لا القضاء. (المرعى). * محلّ تأمل. (اللكراني).

(مسألة ١٠): إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه (٢)، ومع تركه عمداً تجب الكفارة (٣)، والأحوط (٤) قضاؤه (٥) يوم السبت، وكذا إذا تركه سهواً،

ص: ٣٠١

١- ١. في قوّته تأمّل، بل منع. (الجواهرى). * فيه تأمّل. (الإصفهاني، عبد الله الشيرازي). * قد مرّ. (حسين القمّي). * فيه تأمّل، والأحوط الإتيان به بقصد القربة المطلقة من دون تعرّض للأداء أو القضاء. (الإصطهباناتي). * في القوه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخوئي). * لاقوّه فيه. (الآملی). * لكنّ الأقرب كونه أداءً إلى الغروب من يوم الجمعة، كما تقدّم. (محمد الشيرازي). * قد مرّ منعه. (السيستاني).

٢- ٢. أداء النذر، لا- عنوان غسل الجمعة، كما مرّ نظيره. (الخميني). * الواجب هو الوفاء بالنذر، لا- عنوان غسل الجمعة. (اللكراني).

٣- ٣. لا يترك الاحتياط بإتيانه إلى يوم السبت. (الكوه كمرئي).

٤- ٤. لا يترك. (المرعشي). * الأولى، وكذا فيما بعده (السيستاني).

٥- ٥. لا وجه لهذا الاحتياط مطلقاً، سواء تعلّق النذر بغسل الجمعة بعنوانه المعين الشامل على المقدّم منه يوم الخميس والمؤخّر منه يوم السبت قضاءً، أم تعلّق بغسلها في خصوص يومها، فإنّه على الأوّل يوم السبت داخل في العنوان، وفي الثاني يوم السبت أجنبيّ عن متعلّق النذر، ومن هنا يعلم أنّ وجوب الكفّاره إنّما هو على الفرض الثاني على تقدير الحنث، دون الفرض الأوّل. (أحمد الخونساري). * لا بأس بتركه، ولا سيّما في فرض السهو، أو عدم التمكنّ منه. (الخوئي).

أو لعدم التمكن منه فإنَّ الأحوط قضاؤه(١)، وأما الكفَّاره فلا تجب إلّا مع التعمّد.

(مسألة ١١): إذا اغتسل بتخيّل يوم الخميس بعنوان التقديم، أو بتخيّل يوم السبت بعنوان القضاء فتبيّن كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصّحّه(٢)، خصوصاً(٣) إذا قصد الأمر الواقعي(٤) وكان الاشتباه في التطبيق، وكذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبيّن كونه يوم الخميس مع خوف الإيعواز(٥) أو يوم السبت. وأمّا لو قصد غسلًا آخر غير غسل الجمعة، أو قصد الجمعة فتبيّن كونه مأموراً لغسل آخر ففي الصّحّه إشكال(٦)، إلّا إذا قصد

ص: ٣٠٢

-
- ١- ١. بل الأولى. (محمد الشيرازي). * وإن كان الأظهر عدم الوجوب؛ لعدم الدليل. (تقيالقمي).
- ٢- ٢. بل هو الأقوى. (الفاني). * في الصّحّه إشكال، وكذا في اشتباه الجمعة بغير الجمعة. (محمد الشيرازي). * إلّا إذا كان نظره أنّه لو كان في الواقع يوم الجمعة لم يقصد الامتثال، فحينئذٍ يبطل من جهه عدم وجود القصد. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. بل تختصّ الصّحّه بهذه الصورة. (تقيالقمي).
- ٤- ٤. لا. إشكال في الصّحّه في هذا الفرض، وكذا في العكس. (حسين القمي). * هذا هو معيار الصّحّه في جميع فروض المسألة. (مهدى الشيرازي). * لا إشكال حينئذٍ في الصّحّه. (الحكيم). * لا إشكال في الصّحّه في هذا الفرض، وكذا لا إشكال في الصّحّه إذا قصد الأمر الواقعي في الصورة الآتية، وللصّحّه وجه فيما عدا هذين الفرضين. (زين الدين). * لا إشكال في الصّحّه حينئذٍ. (حسن القمي).
- ٥- ٥. مشكل. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٦- ٦. بل الأقوى عدم الصّحّه مطلقاً. (البروجردي). * بل منع، إلّا في الصورة المذكوره. (الخميني). * الأقوى عدم الصّحّه. (المرعشي). * بل منع. (زين الدين). * إذا كان الغسل مستحباً نفسياً فلا إشكال في الصّحّه. (مفتي الشيعة). * بل منع في غير مورد الاستثناء. (اللكراني).

(مسأله ١٢): غُسل الجمعة لا يُنقض (٤) بشئ (٥) من الحدث (٦) الأصغر والأكبر (٧)؛ إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة وقد حصل.

ص: ٣٠٣

١- ١. الأقوى البطلان مطلقاً. (محمد رضا الكلبيكاني).

٢- ٢. بل حتّى فى هذا الفرض فى الصورة الأولى؛ لما مرّ من احتمال أن يكون قصد غُسل الجمعة دخيلاً فى تحقّقه، وكذا فى الصورة الثانية إذا كان الغسل المأمور به متقوّماً بقصد الغايه الخاصّه، كما لم نستبعد ذلك فى الأغسال الفعلية. (السيستاني).

٣- ٣. بل الصحّه مطلقاً لا تخلو من قوّه. (الجواهرى).

٤- ٤. محلّ تأمل، ولكن لا يستحبّ إعادته. (الخميني). * نعم، بالنسبه إلى استحباب إيقاع صلاه الجمعة ينقض هذا، ولا ينقض أصل استحباب الغسل. (مفتى الشيعه).

٥- ٥. بل ينقض على ما مرّ من استحبابه للفعل أيضاً من هذه الجبهه إذا كان حدوث أحدهما قبله. (الإصطهباناتي). * لكن بالنسبه إلى الأعمال المشروطه بالطهاره ينقض أثره. (الفانى). * فيه إشكال. (المرعشى).

٦- ٦. ولكن تنتقض به الطهاره فلا يمكن ترتيب آثارها. (السيستاني).

٧- ٧. مرّ أنّه يستحبّ للفعل أيضاً، فمن هذه الجبهه ينقضه الحدث الأصغر والأكبر. (الجواهرى). * فيه تأمل. (الفيروز آبادي).

(مسألة ١٣): الأقوى صحّة غسل الجمعة (١) من الجنب والحائض (٢) بل لا يبعد (٣) إجزاؤه (٤) عن غسل

ص: ٣٠٤

١-١. فيها وفي الإجزاء نظر. (حسين القمّي).

٢-٢. فيه تأمّل، بل منع، كما مرّ. (آل ياسين). * بمعنى أنّه يرفع حدث الجنابه، كما يرفع حدث الحيض بعد انقطاع الدم، أمّا مع وجود الدم فلا معنى له، إلّا جواز أو استحباب هذه الأعمال، كاستحباب وضوء الحائض وجلوّسها في مصلاّها، والحقّ عندنا أنّ طبيعه الغسل من حيث هي رافعه مطلقاً، فإنّ أصابت حدثاً أصغر أو أكبر رفعته قهراً، مستحبّاً كان الغسل أو واجباً، وإن لم تصب في المحلّ حدثاً زادته طهاره؛ فإنّ الطهاره المعنويه كالنور قابله للشدّه والضعف، فاغتنم هذه الفائده فإنّها من مبتكراتنا، ولله المنّه. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال. (عبدالله الشيرازي). * بعد النقاء، وأمّا قبله فصحّته منها محلّ إشكال. (السيستاني).

٣-٣. لكن لا ينبغي ترك الاحتياط. (الخميني). * فيه تأمّل، ولا يُترك الاحتياط. (اللكراني).

٤-٤. بل يبعد. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * فيه تأمّل، وإن وردت به روايه. (الكوه كمرئي). * تقدّم أنّ الأقوى عدم الإجزاء. (جمال الدين الكلبيگاني). * فيه تأمّل، كما مرّ سابقاً. (الإصطهباناتي). * فيه نظر. (مهدي الشيرازي). * بعيد، سيّما إذا كان غافلاً عنهما، أو ناسياً لهما. (الشاهرودي). * بل بعيد، بل الظاهر عدم الإجزاء، خصوصاً إذا كان ناسياً لهما. (الجنوردي). * فيه تأمّل وإشكال. (عبدالله الشيرازي). * فيه تأمّل، فلا يُترك الاحتياط. (الشريعتمداري، اللكراني). * بل هو الأقوى وإن لم يقصدهما. (الفاني). * الأقوى عدم الإجزاء عنهما. (المرعشي). * بل بعيد، إلّا إذا قصد عنوانين، وهو خارج عن الفرض. (الأملي). * مشكل، كما مرّ. (محمد رضا الكلبيگاني). * الأحوط عدم الإجزاء. (السبزواري). * كما تقدّم في المسألة الخامسة عشره والمسألة السادسة عشره من فصل: مستحبات غسل الجنابه. (زين الدين) * إذا نوى الجميع. (تقيالقمي). * الأحوط عدم إجزائه عنهما. (مفتي الشيعة).

الجنابه (١)، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم (٢).

التيمم بدل غسل الجمعة

(مسألة ١٤): إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح (٣) التيمم (٤).....

ص: ٣٠٥

- ١-١. الأحوط عدم الاجتزاء إلا مع قصده. (عبدالهادي الشيرازي). * بل الأظهر ذلك. (الروحاني).
- ٢-٢. تقدّم أنّ الأقوى عدم الإجزاء. (النائيني). * فيه إشكال. (الحائري، الإصفهاني). * بل لا يجزئ غسل عن غيره مطلقاً إلا الجنابه، كما مرّ. (آل ياسين). * الأقوى عدم إجزائه عنهما، كما مرّ. (البروجردى).
- ٣-٣. محلّ إشكال، فالأحوط إتيانه رجاءً. (الخميني) * ويؤتى به رجاءً. (مفتي الشيعة).
- ٤-٤. بدليته التيمم عن الأغسال والوضوءات المستحبه غير ثابتة. نعم، لا بأس به برجاء المطلق. (الشاهرودي). * فيه نظر، ولا بأس به رجاءً. (الميلاني). * لا- يخلو عن نظر وتأمل، والأحوط أن يأتي به برجاء المطلق. (البجنوردي). * فيه تأمل. (الشريعتمداري). * يؤتى به رجاءً. (السبزواري). * فيه تأمل، ولا- بأس بإتيانه رجاءً. (حسن القمي). * محلّ إشكال، والأولى الإتيان به رجاءً. (اللكراني).

ويجزئ(١)، نعم، لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط(٢) الاغتسال لإدراك المستحب(٣).

الثانى من الأغسال الزمانيّة: أغسال ليالى شهر رمضان(٤):

ص: ٣٠٦

١-١ . يأتى به رجاء. (حسين القمى). * لم يثبت بدليته التيمّم عن الوضوءات والأغسال غير الرافعه للحدث. نعم، لا بأس بالإتيان به برجاء المطلوبيه. (البروجردى). * فيه إشكال، والأحوط الإتيان به رجاء. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه تأمل، ويأتى به رجاء. (عبدالله الشيرازى). * نعم، إذا كان واجداً للماء بقدر الوضوء فالأقوى عدم إجرائه عن الوضوء فيما يشترط فيه الطهارة. (الفانى). * فيه إشكال، بل منع. (المرعشى، السيستانى). * لا بأس بالإتيان به رجاء، وإن لم تثبت البدليته عنه. (محمد رضا الكلبيكاني).
٢-٢ . الأفضل. (الفانى). * لا مجال لهذا الاحتياط بعد البناء على صحة التيمّم عند فقد الماء وغيره، كما هو الأقوى. (الآملى). *
لولم يكن أظهر. (تقيالقمى).

٣-٣ . فيه إشكال، فالأحوط الإتيان به رجاء. (الإصفهاني). * لعل المراد رجاء لدرك المستحب. (عبدالله الشيرازى).
٤-٤ . فى استحبابها إشكال، ولكن لا بأس بالإتيان بها رجاء، نعم، قد ثبت استحباب غسل الليلة الأولى من شهر رمضان وليله السابع عشر، والتاسع عشر، والحادى والعشرين، والثالث والعشرين، والرابع والعشرين. (الخوئى). * الثابت استحبابه منها: غسل الليلة الأولى، وليله السابع عشر، والتاسع عشر والحادى والعشرين، والثالث والعشرين، والرابع والعشرين، فيؤتى بغيرها رجاء. (السيستانى).

يستحب (١) الغسل في ليالى الأفراد من شهر رمضان (٢)، وتامام ليالى العشر الأخيره، ويستحب في ليله الثالث والعشرين غسل آخر في آخر الليل، وأيضاً يستحب الغسل في اليوم الأول منه (٣)، فعلى هذا، الأغسال المستحبه فيه اثنان وعشرون. وقيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالى الأزواج، وعليه يصير اثنان وثلاثون، ولكن لا دليل عليه (٤)، لكن الإتيان لاحتمال المطلوبيه في ليالى الأزواج من العشرين الأوليين لا بأس به. والآكد منها: ليالى القدر (٥)، وليله النصف، وليله السابع عشر، والخامس والعشرين، والسابع والعشرين، والتاسع والعشرين منه.

(مسأله ١٥): يستحب أن يكون الغسل في الليله الأولى واليوم الأول (٦) من شهر رمضان في الماء

ص: ٣٠٧

- ١- ١. لم يثبت الاستحباب المذكور فلا بد من الإتيان بها رجاءً إلا غسل أول ليله من شهر رمضان وليله سبع عشره منه، وليله تسع عشره منه، وليله إحدى وعشرين منه، وليله ثلاث وعشرين منه، وليله أربعة وعشرين منه. (تقيالقمي).
- ٢- ٢. في غير الليله الأولى وليله السابع عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين، وغسل الأول من ليله الثالث والعشرين وفي ليله الرابع والعشرين يأتي به رجاءً، ومن ذلك يظهر الحال في الفروع الآتيه. (حسن القمي).
- ٣- ٣. فيه تأمّل، والأولى فعله برجاء الندب. (البرجودي). * لا دليل عليه. نعم، لا بأس به برجاء المطلوبيه. (الشاهرودي). * لم أعر على دليله. (الميلاني). * فيه إشكال. (المرعشي).
- ٤- ٤. وإن أرسلت روايه بذلك، ولكنّه اشتباه في فهم الحديث. (الكوه كمرئي). * إذ المرسله المحكيه ظاهره في معنى آخر، فليراجع. (المرعشي).
- ٥- ٥. وكذا غسل أول ليله من الشهر. (البرجودي). * والليله الأولى. (الميلاني).
- ٦- ٦. يظهر للمتتبع أنّ الوارد في الأخبار: الليله الأولى، أو أول ليله فيه، ولم يرد اليوم الأول منه. (مفتي الشيعة).

الجارى(١)، كما أنه يستحب أن يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفاً من الماء ليأمن من حكه البدن(٢)، ولكن لادخل لهذا العمل بالغسل، بل هو مستحب مستقل(٣).

(مسأله ١٦): وقت غسل الليالى تمام الليل، وإن كان الأولى(٤) إتيانها أول الليل، بل الأولى إتيانها(٥)

ص: ٣٠٨

١- ١. الموجود فى النصّ (الوسائل: باب ١٤ من أبواب الأغسال المسنون، ح ٤ و ٥): أن يكون غسل الليله الأولى فى نهرٍ جارٍ، وغسل اليوم الأول فى ماءٍ جارٍ، وفيه أيضاً: أن من اغتسل أول ليله منه لا تصيبه حكه إلى شهر رمضان القابل. ويصب على رأسه ثلاثين كفاً من الماء فى الغسل الأول، وثلاثين غرفه فى الغسل الثانى. (زين الدين).

٢- ٢. هذا أثر نفس الأغسال فى الليله الأولى، وأما صب الأكف مع الاغتسال فى تلك الليله فى نهرٍ جارٍ فأثره الطهر إلى شهر رمضان من قابل، وأن يكون دواء السنه. (الميلانى).

٣- ٣. بالنسبه إلى غسل الليل، أما بالنسبه إلى غسل اليوم فالظاهر أن الجميع عمل واحد. (مهدي الشيرازى). * الظاهر خلافه. (الميلانى).

٤- ٤. لم تثبت الأولويه فيه وفيما بعده، بل جواز الغسل قبل الغروب غير ثابت. (تقيالقمي).

٥- ٥. الأحوط الإتيان بها بعد الغروب. (عبدالهادي الشيرازى). * عند غروب الشمس قبيله، كما مرّ فى الخبر الصحيح (الوسائل: باب ١٣ من أبواب الأغسال المسنون، ح ٢). (الحكيم). * لا وجه للأولويه، بل للمشروعيه قبل الغروب، بل مع المقارنه الحقيقيه بعد عدم النصّ، وعدم صدق عنوان الليل. (عبدالله الشيرازى).

قبل الغروب (١) أو مقارناً (٢) له؛ ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره، نعم، لا يبعد في الليالي العشر الأخيره رجحان إتيانها بين المغرب والعشاء؛ لما نُقل من فعل النبي صلى الله عليه وآله ، وقد مرَّ أنَّ الغُسل الثاني في الليلة الثالثة والعشرين في آخره.

(مسأله ١٧): إذا ترك الغُسل الأوّل في الليلة الثالثة والعشرين في أوّل الليل لا يبعد كفايه الغُسل الثاني (٣) عنه (٤)، وإن كان الأولى إتيانها آخر الليل برجاء المطلوبيه، خصوصاً مع الفصل بينهما، ويجوز إتيان غُسل واحد بعنوان التداخل (٥) وقصد الأمرين.

(مسأله ١٨): لا تُنقض (٦) هذه الأغسال أيضاً بالحدث الأصغر والأكبر، كما في غُسل الجمعة (٧).

ص: ٣٠٩

١-١. فيه إشكال. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل قبيل الغروب. (الروحانى).

٢-٢. وفي الصحيح (المصدر السابق): عند وجوب الشمس قبيله. (الميلانى).

٣-٣. بقصد ما هو المطلوب منه فعلاً. (حسين القمى). * بل يبعد. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).

٤-٤. فيه إشكال. (الفيروز آبادى).

٥-٥. فيه إشكال. (الفانى).

٦-٦. بل تنقض بالنسبه إلى الأعمال المشروطه بالطهاره، كما في غُسل الجمعة. (الفانى). * محلّ تأمل، وإن لا تشرع إعادتها بعد الحدث. (الخمينى). * فيه إشكال. (المرعشى).

٧-٧. فيه تأمل. (الفيروز آبادى). * وقد مرَّ حكم غُسل الجمعة. (الإصطهباناتى).

الثالث: غُسل يومى العيدين: الفطر والأضحى:

وهو من السنن المؤكّده، حتّى أنّه ورد فى بعض الأخبار: «أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ غُسلَ يومِ العيدِ حتّى صَلَّى إن كان فى وقتٍ فعليه أن يغتسل ويُعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته» (الوسائل: باب ١٦ من أبواب الأَغسالِ المسنونه، ح ٣). وفى خبر آخر عن غُسل الأضحى؟، فقال عليه السلام: «واجب، إلّا بِمَنى» (الوسائل: باب ١٦ من أبواب الأَغسالِ المسنونه، ح ٤). وهو منزّل على تأكّد الاستحباب؛ لصراحه جملته من الأخبار (الوسائل: باب ١٦ من أبواب الأَغسالِ المسنونه، ح ١) فى عدم وجوبه.

ووقته: بعد الفجر إلى الزوال، ويحتمل إلى الغروب (١)، والأولى عدم نيّة الورود (٢) إذا أتى به بعد الزوال (٣)، كما أنّ الأولى إتيانه قبل صلاه العيد؛ لتكون مع الغُسل. ويستحبّ فى غُسل عيد الفطر أن يكون فى نهر، ومع عدمه أن يباشر بنفسه الاستقاء بتخشّع، وأن يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط، ويبالغ فى التستّر، وأن يقول عند إرادته: «اللهم إيماناً بك»،

ص: ٣١٠

-
- ١ - ١. بل هو الأقوى. (البروجردى). * وهو الأقوى. (الشريعةمدارى). * ولا يخلو من قوّه. (المرعشى). * ولعلّه الأقوى. (زين الدين). * وهو غير بعيد. (محمد الشيرازى). * وهو الأظهر. (تقيالقمى، السيستانى).
- ٢ - ٢. بل الأحوط، ولا يُترك. (حسين القمى).
- ٣ - ٣. بل يأتى به برجاء المطلبويه. (زين الدين).

وتصديقاً بكتابك، واتباع سنّه نبيك(١)»، ثم يقول: «بِسْمِ اللَّهِ» ويغتسل، ويقول بعد الغسل: «اللهم اجعله كفارةً لذنوبي، وطهوراً لِدِينِي، اللهم أذهب عني الدنس». والأولى إعمال هذه الآداب في غُسل يوم الأضحى أيضاً، لكن لا بقصد الورود؛ لاختصاص النصّ بالفطر.

وكذا يستحبّ (٢) الغُسل في ليلة الفطر(٣)، ووقته من أولها إلى الفجر، والأولى(٤) إتيانه أوّل الليل، وفي بعض الأخبار: «إذا غربت الشمس فاغتسل»(الوسائل: باب ١٥ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١). والأولى إتيانه ليلة الأضحى أيضاً، لا بقصد الورود؛ لاختصاص النصّ بليله الفطر.

غسل يوم الترويه

الرابع: غُسل يوم الترويه: وهو الثامن من ذى الحِجّه، ووقته تمام اليوم.

غسل يوم عرفه

الخامس: غُسل يوم عرفه: وهو أيضاً ممتدّ إلى الغروب، والأولى عند الزوال منه، ولا فرق فيه بين مَنْ كان في عرفات أو سائر البلدان.

غسل أيام من رجب

السادس: غُسل(٥) أيام من رجب(٦): وهي أوّله ووسطه وآخره، ويوم

ص: ٣١١

١ - ١ . محمّد صلى الله عليه وآله على مافى الإقبال. (حسين القمّي). * محمد صلى الله عليه وآله . (مهدي الشيرازي). * والأولى أن يزيد بعد «نبيك» لفظه «محمد صلى الله عليه وآله»؛ لذكره في بعض كتب الآداب والسُنن. (المرعشي).

٢ - ٢ . لم يثبت استحبابه. (تقيالقمّي).

٣ - ٣ . لم يثبت استحبابه، وكذا الأغسال الآتية في «السادس» وما بعده إلى آخر هذا الفصل. (السيستاني).

٤ - ٤ . بل الأحوط بعد أوّل الليل يأتي [به] رجاء. (حسن القمّي).

٥ - ٥ . لم نجد له مدرّكاً معتبراً. (تقيالقمّي).

٦ - ٦ . أظهر عدم ثبوت استحباب الغُسل في هذه الأيام، نعم، لا بأس بالإتيان بها رجاءً، وكذا لم يثبت استحباب الغسل في يوم الغدير والنصف من شعبان واليوم السابع عشر من ربيع الأوّل إلى آخر ما ذكر في هذا الفصل. (الخوئي). * يأتي بهذه الأغسال وما بعدها إلى الرابع عشر رجاءً. (حسن القمّي).

السابع والعشرين منه، وهو يوم المبعث(١)، ووقتها من الفجر إلى الغروب، وعن الكفعمي والمجلسي استحبابه في ليلة المبعث أيضاً، ولا بأس به لا بقصد الورود(٢).

غسل يوم الغدير

السابع: غسل يوم الغدير(٣): والأولى إتيانه قبل الزوال منه(٤).

ص: ٣١٢

-
- ١ - ١ . كما عن المشهور، بل وعن العلّامة (نهاية الأحكام: ١/١٧٧) والصيمري (كشف الالتباس: ١/٣٤١) نسبته إلى الرواية. (حسين القمّي). * يؤتى بالغسل في يوم المبعث وفي ليلته برجاء المطلبية. (زين الدين). * لم يرد فيه نص بالخصوص، ويمكن الاستفادة من الأخبار الواردة في الأعياد استحبابه لكلّ عيدٍ ومن طريق الفحوى. (مفتي الشيعة).
- ٢ - ٢ . على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي).
- ٣ - ٣ . لا- يبعد أن يقال باستحباب غسل يوم الغدير، والأولى إتيانه صدر النهار، وغسل آخر لفعل صلاة قبل الزوال بنصف ساعه، فالثاني من الأغسال الفعلية. (الخميني). * استحبابه غير ثابت. (تقيالقمّي).
- ٤ - ٤ . بنصف ساعه كما في روايه (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١)، أو في صدر نهاره كما في أخرى (المستدرک: باب ٢٠ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١)، وفي غيرهما يأتي به رجاء. (حسين القمّي). * بنصف ساعه، أو في صدر النهار، وإلا فبقصد الرجاء. (مهدي الشيرازي).

غسل يوم المباهله

الثامن: يوم المباهله (١): وهو الرابع والعشرون من ذى الحِجَّه على الأقوى (٢)، وإن قيل: إنه يوم الحادى والعشرين، وقيل: هو يوم الخامس والعشرين، وقيل: إنه السابع والعشرون منه، ولا بأس بالغسل فى هذه الأيام لا بقصد الورود.

بقية الأغسال الزمانيه

التاسع (٣): يوم (٤) النصف من شعبان (٥).

العاشر: يوم المولود (٦): وهو السابع عشر من ربيع الأول.

ص: ٣١٣

- ١ - ١ . الذى ورد فى بعض النصوص (الوسائل: باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٣): غسل المباهله، لاغسل يومها. (تقيالقمى). * وما قيل: (من أن هذا الغسل غسل فعلى للمباهله، مثل غسل الاستخاره، لا غسل زمانى) وجيه. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢ . على أصح الروايات، كما فى الإقبال (إقبال الأعمال: ص ٨٤٤، فيما يتعلق بشهر ذى الحِجَّه ٤). (حسين القمى). * فى الاقوائيه نظر. (تقيالقمى).
- ٣ - ٣ . يأتى به رجاء، نعم، يستحب ليله النصف من شعبان. (الخمينى).
- ٤ - ٤ . لم يثبت استحبابه. (تقيالقمى).
- ٥ - ٥ . لم نظفر بدليله، نعم، ورد استحبابه فى ليله النصف (الوسائل: باب ٢٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١). (حسين القمى). * استحبابه مشكل، فليقصد الآتى به الرجاء. (المرعى). * الظاهر ليله النصف بدل اليوم. (السزوارى). * لعل المراد ليله النصف من شعبان. (زين الدين). * يأتى به وبالعاشر والثانى عشر والثالث عشر رجاء. (اللكراني).
- ٦ - ٦ . على ما حكى عن السيد والشهيد قدس سرهما. (حسين القمى). * يأتى رجاء كيوم التاسع من ربيع الأول ويوم دحو الأرض. (الخمينى). * فيه إشكال. (المرعى). * يؤتى بالغسل فيه وفيما بعده من الأيام المذكوره وليالى الجمعه برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * لم نجد مدركاً معتبراً له. (تقيالقمى). * يغتسل فيه رجاء. (مفتى الشيعه).

الحادى عشر: (١) يوم النيروز.

الثانى عشر: يوم (٢) التاسع من ربيع الأول (٣).

الثالث عشر: (٤) يوم دَحْوِ الأرض (٥): وهو الخامس والعشرون من ذى القعدة.

الرابع عشر: كلّ ليله من ليالى الجمعة (٦) على ما قيل، بل فى كلّ زمان شريف على ما قاله بعضهم، ولا بأس بهما لا بقصد الورود (٧).

(مسأله ١٩): لا- قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها، كما لا تتقدّم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها، إلاّ غُسل الجمعة، كما

ص: ٣١٤

١- ١. لا اعتبار بمدرك الحكم. (تقيالقمي).

٢- ٢. ليس عليه دليل معتبر. (تقى القمي).

٣- ٣. على ما نقله المجلسي رحمه الله من إخبار أحمد بن إسحاق بفعله (راجع المستدرک: باب ٢٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٤). (حسين القمي). * فيه إشكال، فلا يُترك الرجاء. (المرعشي). * باعتبار أنّه يوم عيد، وأنّ الغسل مستحبّ فى كلّ يوم عيد. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. هذا مثل سابقه. (تقى القمي).

٥- ٥. على ما نُسب إلى الأصحاب. (حسين القمي). * فيه إشكال. (المرعشي). * مشهور لم يرد فيه نصّ خاصّ. (مفتى الشيعة).

٦- ٦. لم يذكر له دليل، إلاّ أنّه يستفاد من فحوى الروايات. (مفتى الشيعة).

٧- ٧. على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي).

مرّ، لكن عن المفيد: استحباب قضاء غُسل يوم عرفه في الأضحى، وعن الشهيد: استحباب (١) قضائها أجمع، وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها، ووجه الأمرين غير واضح (٢)، لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود.

(مسألة ٢٠): ربّما قيل بكون الغسل مستحبّاً نفسياً، فيشرع الإتيان به في كلّ زمان من غير نظر إلى سبب أو غايه، ووجهه (٣) غير واضح (٤)، ولا بأس به لا بقصد الورود (٥).

فصل: في الأغسال المكاتبه

أى الذى يستحبّ (٦) عند إرادته الدخول فى مكان، وهى: الغُسل لدخول حرم مكّه، وللدخول فيها ولدخول مسجدها (٧) وكعبتها. ولدخول

ص: ٣١٥

-
- ١- ١. والعمل به فضيل، وإن كان المشهور أحوط. (محمد الشيرازى).
 - ٢- ٢. لا يخلو الأوّل من وجه لو ثبت استحباب الأصل. (الحكيم). * الوجه واضح ولكنّه غير مقبول عندهم من جهة التوقيت من باب تعدّد المطلوب وتنقيح المناط فى بعض الموارد، كغسل الجمعة. (مفتى الشيعة).
 - ٣- ٣. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
 - ٤- ٤. وقد أشرنا إلى وجهه فى أوّل الفصل، لكنّه غير مقبول عند الأكثر. (مفتى الشيعة).
 - ٥- ٥. على الأحوط الأوّل. (محمد الشيرازى).
 - ٦- ٦. الأوّل أن يقصد الرجاء فى أكثرها. (المرعى).
 - ٧- ٧. لم يثبت استحباب الغسل للدخول فيه، وكذا الحال فى مسجد النبى صلى الله عليه وآله وسائر المشاهد المشرفه، ولا بأس بالإتيان به رجاءً. (الخوئى). * يعنى للزياره. (حسن القمى). * لم نجد له مدركاً. (تقيالقمى). * لم يثبت استحباب الغُسل له، وكذا للدخول فى المشاهد المشرفه للائمه عليهم السلام. (السيستانى).

حرم المدينة، وللدخول فيها ولدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله (١)، وكذا للدخول في سائر المشاهد (٢) المشرفة للأئمة عليهم السلام .

ووقتها قبل الدخول (٣) عند إرادته، ولا يبعد استحبابها (٤) بعد الدخول (٥)

ص: ٣١٦

١ - ١ . لدخول المسجد وللدخول في سائر المشاهد يغتسل رجاءً. (حسن القمّي). * الظاهر أنّ مدركه بهذا العنوان ضعيف. (تقيالقمّي).

٢ - ٢ . لم يُعلم استحبابه لنفس الدخول غير غسل الزيارة. (مهدى الشيرازي). * يأتي [به] رجاء. (الخميني). * يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * لم نثر على دليل يدل على استحبابه لنفس الدخول فيها غير غسل الزيارة. (حسين القمّي). * مدرك هذا الحكم بهذا العنوان غير ظاهر. (تقيالقمّي).

٣ - ٣ . مع الاتصال العرفي احتياطاً. (حسين القمّي).

٤ - ٤ . فيه نظر. (الحكيم). * بل هو قريب جداً. (الفاني). * قد ورد في بعض النصوص قوله عليه السلام : «إذا دخلت الحرمين...» (الوسائل: باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١١)، فيمكن الالتزام باستحباب الغسل له، وأمّا كفايه الغسل بعد الدخول عن الغسل السابق فلا وجه للالتزام بها. (تقيالقمّي).

٥ - ٥ . فيه نظر، لا بأس بإتيانها رجاءً. (حسين القمّي). * قد ورد ذلك في البعض، وتسريتها إلى الجميع فيها نظر. (زين الدين).

للكون (١) فيها إذا لم يغتسل قبله، كما لا يبعد كفايه (٢) غُسل (٣) واحد (٤) في أوّل اليوم، أو أوّل الليل للدخول إلى آخره (٥)، بل لا يبعد (٦) عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرّر، كما أنّه لا يبعد جواز التداخل (٧) أيضاً فيما لو أراد دخول الحرم ومكّه والمسجد والكعبه في ذلك اليوم، فيغتسل غسلًا واحدًا للجميع (٨)، وكذا بالنسبة إلى المدينة وحرمها ومسجدها.

(مسألة ١): حكى عن بعض العلماء استحباب الغُسل عند إرادته الدخول في كلّ مكان شريف، ووجهه غير واضح، ولا بأس به لا بقصد الورد.

ص: ٣١٧

١ - ١ . مشكل، ولا بأس به رجاءً، إلّا- في غسل دخول الحرم فالظاهر جواز إتيانه بعد الدخول، بل بعد دخول مكة. (حسن القمّي).

٢ - ٢ . إن كان يقصد عند الغسل في أوّل اليوم أو الليل التشرف في آخره فهو مشكل. (حسين القمّي). * بل هو قويّ. (الفاني).

٣ - ٣ . فيه إشكال، بل منع إذا تخلّل الحدث بينهما، وكذا الحال فيما بعده. (الخوئي).

٤ - ٤ . يعيده كلّما انتقض. (الفيروز آبادي). * كما هو المشهور، وقد يستفاد من النصوص، لكنّه لا يخلو من شبهه. (الحكيم).

٥ - ٥ . بل يكفي غسل يومه ليلته، وغسل ليلته ليومه ما لم يُحدّث، وإن استحبّت له الإعادة. (زين الدين). * إلّا- أن يتخلّل الحدث بينهما، وكذا فيما بعده، كما سيّجىء منه قدس سره. (السيستاني).

٦ - ٦ . هو أيضاً قريب. (الفاني).

٧ - ٧ . لا- منافاه بين كفايه غُسل واحد أتى به على وجه القربة للدخول في أماكن متعدّده؛ لاستحباب الكون فيها مع الطهارة الكبرى وبين استحباب تكرار الغُسل للدخول فيها. (الفاني).

٨ - ٨ . مع رعايه اتصال الجميع به عرفاً. (حسين القمّي). * بل يغتسل لكلّ سببٍ غسلًا برأسه إذا أراد الحصول على ثواب الجميع، نعم، له الاكتفاء بواحدٍ لو أتى به بقصد القربة لحصول الغرض، وهو استحباب الكون على الطهارة في تلك البقعة مثلاً. (الفاني).

أقسام الأغسال الفعلية

وقد مرّ أنّها قسمان (٢):

القسم الأول: ما يكون مستحبّاً لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله، وهي أغسال (٣):

أحدها: للإحرام (٤)، وعن بعض العلماء: وجوبه.

الثاني: للطواف (٥)، سواء كان طواف الحجّ أو العمره أو طواف النساء، بل للطواف المستحبّ أيضاً.

الثالث: للوقوف بعرفات (٦).

ص: ٣١٨

- ١-١. في بعضها تأمّل، والأمر سهل بعد جواز الإتيان [بها] (أضفناهما ليستقيم السياق). رجاء. (الخميني).
- ٢-٢. الثابت استحبابه من القسمين: الغسل للإحرام والذبح والنحر والحلق وزياره البيت، والاستخاره، والمباهله، والاستسقاء، ولوداع قبر النبي صلى الله عليه وآله، ومسّ الميت بعد تغسيله، فيؤتى بغير ما ذكر رجاء. (السيستاني).
- ٣-٣. الأولى قصد الرجاء في أكثرها. (المرعشي).
- ٤-٤. لم يثبت استحباب أكثر ما ذكر في هذا الفصل، وإنّما الثابت استحباب الغسل للإحرام والطواف والذبح والنحر والحلق وزياره الكعبه، وزياره الحسين عليه السلام ولو من بعيد، والاستخاره، والاستسقاء، والمباهله، والمولود، وترك صلاه الكسوف عمداً مع احتراق قرص الشمس كلياً، ومسّ الميت بعد تغسيله. (الخوئي).
- ٥-٥. يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * رجاء. (حسن القمي). * لم نعر على مدرّكٍ صالح له. (تقيالقمي).
- ٦-٦. فيه وللوقوف بالمشعر يأتي [به] (أضفناهما ليستقيم السياق). رجاء. (حسن القمي). * لم نجد دليلاً معتبراً له وللرابع. (تقيالقمي).

الرابع: للوقوف بالمشعر (١).

الخامس: للذبح والنحر.

السادس: للحلق، وعن بعضهم: استحبابه لرمى الجمار أيضاً (٢).

السابع: لزياره أحد المعصومين عليهم السلام (٣) من قريب أو بعيد.

الثامن: لرويه (٤) أحد الأئمة عليهم السلام في المنام، كما نقل عن موسى بن

ص: ٣١٩

-
- ١-١. لم نظفر بدليل صالح عليه. (حسين القمّي). * رجاء، وكذا لإرادته السفر، ولدفع النازله، ولتغسيل الميت وتكفينه. (مهدى الشيرازي). * يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * رجاء. (حسن القمّي).
- ٢-٢. لم يرد دليل خاص. نعم، إذا قلنا باستحباب الغسل استحباباً نفسياً فلا بأس به. (مفتى الشيعة).
- ٣-٣. في إطلاقه تأمل، يأتي [به] (أضفناه لأجل إتمام السياق). رجاء، وكذلك في الثامن والتاسع. (حسن القمّي). * قد وردت في عداد الأغسال المسنونه في عدّه من الروايات المعتبره جمله «وغسل الزياره» (الوسائل: باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٣)، فإذا كان المراد منها مطلق الزيارات المستحبه فيكون الغسل مستحباً لما يكون كذلك، وحيث إنّ بعض الفقهاء ذهب إلى كون المراد من الزياره زياره البيت، وزيارته طوافه يكون المراد غسل الطواف، فلا يترك الاحتياط، والله العالم. (تقيالقمّي). *
- ٤-٤. مدرّك الحكم غير معتبر، وكذا التاسع والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والعشرون والحادي والعشرون والرابع والعشرون. (تقيالقمّي).

جعفر عليهما السلام : أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليالٍ ويناجيهم فيراهم في المنام (مستدرك الوسائل: باب ٢٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ١).

التاسع: لصلاه الحاجه، بل لطلب الحاجه مطلقاً (١).

العاشر: لصلاه الاستخاره، بل للاستخاره مطلقاً ولو من غير صلاه.

الحادى عشر: لعمل (٢) الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

الثانى عشر: لأخذ تربه قبر الحسين عليه السلام .

الثالث عشر: لإرادته السفر (٣)، خصوصاً لزياره الحسين عليه السلام .

الرابع عشر: لصلاه الاستسقاء، بل له مطلقاً.

الخامس عشر: للتوبه من الكفر (٤) الأصلّى أو الارتدادى، بل من الفسق، بل من الصغيره أيضاً على وجه.

السادس عشر: للتظلم (٥) والاشتكاء إلى الله تعالى من ظلم ظالم، ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه: إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه، فإنّ

ص: ٣٢٠

١- ١. فى كثير من هذه الموارد ضعف فى الدليل أو فى الدلاله، فالأحوط الإتيان بها برجاء المطلوبيه. (زين الدين)

٢- ٢. فيه وفيما بعده يأتى [به] (أضفناهما لإكمال السياق). رجاء. (حسن القمى).

٣- ٣. لم نظفر بالنص عليه، نعم ذكره السيد والمجلسى، ولا بأس بإتيانه رجاء. (حسين القمى). * فيه وفيما يذكر إلى القسم الثانى يأتى [به] (أضفناهما لإكمال السياق). رجاء، إلا للاستسقاء وللمباهله، وكذا من غسل ميتاً وكفنه. (حسن القمى).

٤- ٤. على الإجماع المحكى عن المنتهى. (حسين القمى). * لم يقم دليل معتبر على استحباب الغسل للتوبه لمطلق الذنب. نعم، ورد الأمر بالغسل فى حديث مسعده بن زياد للتوبه من الأمر العظيم. (تقيالقمى).

٥- ٥. يأتى به رجاء. (حسين القمى).

المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء على مَنْ ظلمه، لكن اغتسل وصلّ ركعتين تحت السماء، ثم قل: «اللهم إنّ فلان بن فلان ظلمني، وليس لي أحد أصول به عليه غيرك، فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة، بالاسم الذي إذا سألك به المضطرّ أجبتَه فكشفت ما به من ضرر، ومكنت له في الأرض، وجعلته خليفتك على خلقك، فأسألك أن تصلّي على محمّد وآل محمّد، وأن تستوفي ظلامي، الساعة الساعة» فستري ما تحبّ (الوسائل: باب ١٥ من أبواب بقيه الصلوات المندوبة، ح ١).

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم، فيغتسل ويصلّي ركعتين، ويحسر عن ركبته ويجعلهما قريباً من مصلاه، ويقول مائه مرّة: «يا حيّ، يا قيوم، يا حيّ لا إله إلاّ أنت، برحمتك أستغيث، فصلّ على محمّد وآل محمّد، وأغثنى الساعة الساعة»، ثم يقول: «أسألك أن تصلّي على محمّد وآل محمّد، وأن تطف بي، وأن تغلب لي، وأن تمكر لي، وأن تخدع لي، وأن تكفيني موءونه فلان بن فلان بلا موءونه»، وهذا دعاء النبي صلى الله عليه وآله يوم أحد.

الثامن عشر: لدفع النازله (١)، يصوم الثالث عشر (٢) والرابع عشر والخامس عشر، وعند الزوال من الأخير يغتسل.

التاسع عشر: للمباهله مع من يدعى باطلاً.

العشرون: لتحصيل النشاط (٣) للعباده، أو لخصوص صلاه الليل، فعن

ص: ٣٢١

١-١. يأتي به رجاء. (حسين القمي).

٢-٢. لعلّه قدس سره يريد به عمل أمّ داود، وهو عمل الاستفتاح، وهو في شهر رجب، وقد تقدم في المورد الحادي عشر. (زين الدين).

٣-٣. الأولى الإتيان [به] بقصد الرجاء، أو لغايات أخر. (الكوه كمرئي). * الأحوط أن يقصد غايه ولو الكون على الطهاره، ويكون النشاط فائدة، لا غرضاً. (المرعشي).

فلاح السائل: أنَّ أمير الموءمنين عليه السلام كان يغتسل في الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل (مستدرك الوسائل: باب ٢٣ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٢).

الحادى والعشرون: لصلاه الشكر (١).

الثانى والعشرون: لتغسيل الميت (٢) ولتكفينه (٣).

الثالث والعشرون: للحجامه على ما قيل، ولكن قيل: إنّه لا دليل عليه، ولعلّه مصحّف (٤) الجمعة (٥).

الرابع والعشرون: لإيراده العود إلى الجماع، لما نقل عن رساله الذهبيّه: أنَّ الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد (مستدرك الوسائل: باب ١١٨ من أبواب مقدمات النكاح، ح ١٩)، لكن يحتمل (٦) أن

ص: ٣٢٢

-
- ١-١. على الإجماع المحكي عن الغنيه. (حسين القمّي). * فيه وفي ما يليه وما بعدهما إشكال. (زين الدين).
 - ٢-٢. يأتي به رجاء. (حسين القمّي). * فيه تأمل. (الكوه كمرئى). * الذى وجدناه: الأمر بالغسل بالنسبه إلى مَنْ غَسَلَ الميت أو كَفَّنَه، وأما بالنسبه إلى مَنْ يريد التغسيل أو التكفين فلا. (تقيالقمي).
 - ٣-٣. الاستحباب فيهما مشكل. (المرعشى).
 - ٤-٤. بل هو كذلك بلا ريب. (المرعشى).
 - ٥-٥. وهو كذلك. (الكوه كمرئى).
 - ٦-٦. بل هو الظاهر (مهدى الشيرازى). * بل احتمال غير غسل الجنابه بعيد جداً. (الشاهرودى).

يكون(١) المراد غُسل الجنابه(٢)، بل هو الظاهر(٣).

الخامس والعشرون: الغُسل لكلّ عمل يتقرَّب به إلى الله، كما حكى عن ابن الجنيد، ووجهه غير معلوم، وإن كان الإتيان به لا بقصد الورود لأبأس به.

القسم الثاني: ما يكون مستحباً لأجل الفعل الذي فعله، وهي أيضاً أغسال(٤):

أحدها: غسل التوبه(٥)، على ما ذكره بعضهم من أنّه من جهه المعاصي التي ارتكبها، أو بناءً على أنّه بعد الندم الذي هو حقيقه التوبه، لكنّ الظاهر أنّه من القسم الأوّل، كما ذكر هناك، وهذا هو الظاهر من الأخبار ومن كلمات العلماء، ويمكن أن يقال: إنّّه ذوجهتين، فمن حيث إنّّه بعد المعاصي وبعد الندم يكون من القسم الثاني، ومن حيث إنّ تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأوّل، وخبر مسعده بن زياد في خصوص استماع الغناء في الكنيف، وقول الإمام عليه السلام له في آخر الخبر: «قم فاغتسل فصلّ ما بدا لك»(الوسائل: باب ١٨ من أبواب الأغسال المندوبه، ح ١). يمكن توجيهه بكلّ من الوجهين، والأظهر أنّه لسرعه قبول التوبه(٦)، أو لكمالها.

ص: ٣٢٣

١-١. بل هو المراد من الروايه بلا إشكال. (المرعشى).

٢-٢. هذا هو الظاهر من الدليل بلا إشكال. (البروجردى).

٣-٣. واحتمال غيره بعيد. (السبزواري). * بل احتمال غيره بعيد جداً. (زين الدين)

٤-٤. الأولى قصد الرجاء في أكثرها. (المرعشى).

٥-٥. تقدم الكلام حوله. (تقيالقمي).

٦-٦. فيه تأمل. (حسين القمي) * التي ستصدر منه. (مفتي الشيعة).

الثاني: الغسل لقتل الوزغ(١)، ويحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله، حيث إنه حيوان خبيث، والأخبار في ذمّه من الطرفين كثيره، ففي النبويّ صلى الله عليه وآله : «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبه(البحار: ٦١/٢٦٢، ح ١٧؛ كنز العمال: ١٥/١٨، ح ٤٠٠١١)»، وفي آخر: «من قتله فكأنما قتل شيطاناً(البحار: ٦٢/٢٦٣، ح ١٧؛ ميزان الاعتدال: ٤/٣٥٥، ح ٩٤٣٦)». ويحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشرة لقتله.

الثالث: غسل المولود، وعن الصدوق وابن حمزه وجوبه، لكنّه ضعيف، ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً، فالأخير إلى يومين بل ثلاثة لا يضرّ، وقد يقال ببقائه إلى سبعة أيّام، وربّما قيل: ببقائه إلى آخر العمر. والأولى الإتيان به على تقدير التأخير عن الحين العرفي بعنوان الرجاء واحتمال المطلوبيه.

الرابع: الغسل لرؤيه المصلوب(٢)، وقد ذكروا أنّ استحبابه مشروط بأمرين:

أحدهما: أن يمشى لينظر إليه متعمّداً، فلو اتّفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحبّ.

الثاني: أن يكون بعد ثلاثه أيّام إذا كان مصلوباً بحقّ، لا قبلها، بخلاف ما إذا كان مصلوباً بظلم، فإنّه يستحبّ معه مطلقاً ولو كان في اليومين الأوّلين. لكنّ الدليل على الشرط الثاني غير معلوم(٣)، إلّا دعوى

ص: ٣٢٤

١-١. يأتي [به] رجاء. (حسن القمّي). * الظاهر أنّه ليس له مدرّك معتبر، وكذلك الرابع والسادس والسابع. (تقيالقمّي).

٢-٢. رجاء. (حسن القمّي).

٣-٣. تماميه الشرط الثاني أيضاً غير بعيد. (محمد الشيرازي).

الانصراف وهي محلّ منع، نعم، الشرط الأوّل ظاهر الخبر، وهو: «مَن قصد إلى مصلوب فنظر إليه وجب عليه الغسل عقوبه» (الوسائل: باب ١٩ من أبواب الأغسال المندوبة، ح ٣)، والظاهر من الخبر: إن مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهادة أو تحمّلها لا يثبت في حقّه الغسل.

الخامس: غُسل من فَرَطَ (١) في صلاه الكسوفين (٢) مع احتراق القرص، أى تركها عمدًا، فإنّه يستحبّ أن يغتسل ويقضيها (٣)، وبعضهم حكم بوجوبه (٤)، والأقوى عدم الوجوب (٥)، وإن كان الأحوط عدم تركه (٦)، والظاهر أنّه مستحبّ

ص: ٣٢٥

١-١. لا يترك مهما أمكن. (حسين القمّي). * المتيقّن في ثبوت هذا الغسل إذا احترق قرص الشمس كلّه فاستيقظ المكلف ولم يصلّ فعليه أن يغتسل ويقضى الصلاه، وفي هذا الفرض الأحوط إن لم يكن أقوى وجوبه، وفي غير هذه الصوره يأتي به رجاء، ولا يترك الاحتياط بإتيانه في خسوف القمر أيضًا. (حسن القمّي).

٢-٢. الروايه المعتبره (الوسائل: باب ١ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٥ و ١١). وارده في الكسوف. (تقيالقمّي).

٣-٣. بل الأحوط عدم ترك هذا الغسل. (مفتى الشيعة).

٤-٤. الأحوط وجوباً عدم تركه. (مفتى الشيعة).

٥-٥. وجوبه لا- يخلو من قوّه. (الإصفهاني). * فيه نظر. (الحكيم، الميلاني). * القول بوجوبه أحوط، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين). * فيه تأمل. (السيستاني).

٦-٦. لا يترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * لا يترك. (عبدالله الشيرازي، السبزواري، الروحاني). * لا يترك الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه. (الشريعتمداري).

نفسى (١) بعد التفريط المذكور، ولكن يحتمل (٢) أن يكون لأجل القضاء، كما هو مذهب جماعه، فالأولى الإتيان به بقصد القربه (٣)، بلا- ملا- حظه سبب أو غايه، وإذا لم يكن الترك عن تفريط، أو لم يكن القرص محترقاً لا- يكون مستحباً، وإن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقاً، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقاً.

السادس: غُسل المرأة (٤) إذا تطيّبت لغير زوجها، ففي الخبر: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطَيَّبَتْ لغير زوجها لم تُقبل منها صلاه حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ طَيِّبِهَا كغسلها من جنابتها» (الوسائل: باب ٣٠ من أبواب الأغسال المندوبه، ح ١)، واحتمال كون المراد: غسل الطيب من بدنِها كما عن صاحب الحقائق بعيد، ولا داعى إليه.

السابع: غسل من شرب مسكراً (٥) فنام، ففي الحديث عن النبىِّ صلى الله عليه وآله ما مضمونه: «ما من أحد نام على شَيْءٍ إِلَّا وصار عروساً للشيطان إلى الفجر، فعليه أن يغتسل غسل الجنابه» (مستدرک الوسائل: باب نوادر ما يتعلق بأبواب الجنابه، ح ١٢، وفيه: «وجب عليه كما يغتسل من الجنابه»).

الثامن: غسل من مسَّ ميّتاً (٦) بعد غسله.

ص: ٣٢٦

-
- ١- ١. قد مرَّ أن لا مطلوبية نفسيّه لنفس الأفعال في باب من الأبواب. (المرعى).
 - ٢- ٢. ولا يخلو من وجه. (السيستانی).
 - ٣- ٣. لا يعتبر قصد السبب ولا الغايه في أىَّ غسل. (الفانى).
 - ٤- ٤. فيه وفي السابع يأتى [به] رجاء. (حسن القمى).
 - ٥- ٥. يأتى به رجاء. (حسين القمى).
 - ٦- ٦. فى الجزم بالاستحباب شائبه من الإشكال. (تقيالقمى).

(مسأله ١): حُكي عن المفيد استحباب الغُسل لمن صبَّ عليه ماء مظنون النجاسه، ولا وجه له (١).

وربّما يعدّ من الأغسال المسنونه: غُسل المجنون إذا أفاق، ودليله غير معلوم، وربّما يقال: إنّ من جهه احتمال جنابته حال جنونه، لكن على هذا يكون من غُسل الجنابه الاحتياطيّه، فلا وجه لعدّها منها، كما لا وجه لعدّ إعادته الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلاً ناقصاً مثل الجبيره، وكذا عدّ غسل من رأى الجنابه فى الثوب المشترك احتياطاً فإنّ هذه ليست من الأغسال المسنونه.

(مسأله ٢): وقت الأغسال المكانيه كما مرّ (٢) سابقاً: قبل الدخول فيها، أو بعده لإرادته البقاء (٣) على وجه، ويكفى الغسل فى أوّل اليوم ليومه، وفى أوّل الليل ليلته، بل لا- يخلو كفايه (٤) غُسل الليل للنهار (٥) وبالعكس من قوّه (٦)، وإن كان دون الأوّل فى الفضل، وكذا القسم الأوّل من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور، وأمّا القسم الثانى منها فوقتها بعد تحقّق الفعل (٧) إلى آخر

ص: ٣٢٧

١-١. لعلّ مراده قدس سره الغسل بالفتح، فيكون وجهه الاحتياط لدفع النجاسه المظنونه. (زين الدين).

٢-٢. مرّ الكلام حوله فى فصلها. (تقيالقمي).

٣-٣. تقدّم فى فصل الأغسال المكانيه أنّ ذلك قد ورد فى البعض، وتسريته إلى الجميع فيها نظر. (زين الدين).

٤-٤. لا يخلو من نوع تأمل. (حسين القمي). * فيه تأمل. (الحكيم).

٥-٥. إطلاقه لما إذا اغتسل أوائل الليل لآخر النهار مثلاً ممنوع. (مهدى الشيرازي).

٦-٦. فى القوّه إشكال. (السيستاني).

٧-٧. لا يبعد أن تكون العبره بصدق أنّه اغتسل له عرفاً، إلّا أن يدلّ الدليل على خلافه. (حسين القمي).

العمر، (١) وإن كان الظاهر اعتبار إتيانها (٢) فوراً ففوراً.

إجزاء الأغسال و كفايه غسل واحد

(مسألة ٣): تُنْتَقَضُ الأغسال الفعلية من القسم الأول والمكانية بالحدث الأصغر من أى سبب كان، حتّى من النوم على الأقوى (٣)، ويحتمل عدم (٤) انتقاضها بها (٥)، مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم، لكنّ الظاهر ما ذكرنا.

(مسألة ٤): الأغسال المستحبّه (٦) لا تكفى عن الوضوء (٧)، فلو

ص: ٣٢٨

- ١-١. المتيقّن أن يتعقّبه بحيث يصدق عرفاً أنّه اغتسل له. (مهدى الشيرازى). * التعميم محلّ تأمل. (السيستانی).
- ٢-٢. أفضلية إتيانها. (الفانى). * القاعده الأوليه لا تقتضى الاعتبار المذكور، إلّا أن تدلّ عليه قرينه حاله أو مقالیه أو غيرهما. (تقيالقمي).
- ٣-٣. على الأحوط. (عبدالله الشيرازى).
- ٤-٤. وقد اختاره قدس سره فى فصل مقدّمات الإحرام. (السيزوارى).
- ٥-٥. وهو أقرب. (محمد الشيرازى).
- ٦-٦. بل الأغسال المذكوره بجميع أقسامها وأنواعها مطلقاً، أى التى ثبت استحبابها بالدليل الخاصّ، أو بقاعده التسامح لا تغنى عن الوضوء. (مفتى الشيعة).
- ٧-٧. كفايتها عنه لا- تخلو من قوّه. (الجواهرى). * لا- يبعد الكفايه. (الفيروزآبادى). * بل تكفى فى وجه قوئ مع ثبوت استحبابها الشرعى من غير ناحيه التسامح. (آل ياسين). * على الأحوط، كما مرّ، وإن كان الأقوى الكفايه، لكن فيما ثبت استحبابه الشرعى، لا فيما يؤتى به تسامحاً أو رجاءً، فلا يترك الوضوء فيما لم يحرز استحبابه الشرعى. (الكوه كمرئى). * على الأحوط. (الحكيم، محمد الشيرازى). * الأظهر فى مثل غسل الجمعة والعيدى وليالى القدر وغسل الإحرام ونحوها، ممّا ثبت استحبابه بدليل معتبر أنّه لا يلزم بعده الوضوء، فيقدّمه عليه، ولو أخره عنه نوى الاحتياط. (الميلانى). * الأقوى كفايه كلّ غسل مشروع عن الوضوء، إلّا- غسل المستحاضه المتوسّطه فالأحوط فيه مصاحبه الوضوء. (الفانى). * الأظهر كفايه كلّ غسل ثبت استحبابه شرعاً عن الوضوء، من دون فرق بين غسل الجمعة وغيره. نعم، التيمّم البدل من الأغسال المستحبّه لا يكفى عن الوضوء على الأظهر. (الخوئى). * على الأحوط الذى لا ينبغى تركه، وإن كان الأقرب الكفايه فى الأغسال المستحبّه التى ثبت استحبابها بالدليل، لا بقاعده التسامح، فلا يجب الوضوء معها. (زين الدين). * بل الظاهر أنّها تكفى مع ثبوت استحبابها الشرعى من غير ناحيه التسامح. (حسن القمى). * الأقوى كفايتها. (تقيالقمي). * على الأحوط، والأظهر الكفايه فى الغسل الثابت استحبابه كغسل الجمعة. (الروحانى). * الأظهر كفايتها عنه، كما تقدّم. (السيستانی). * الظاهر الكفايه إذا كان استحبابه ثابتاً. (اللنكرانى).

كان محدثاً يجب أن يتوضّأ للصلاه ونحوها، قبلها أو بعدها، والأفضل قبلها(١)، ويجوز إتيانه في أثناءها إذا جىء بها ترتيباً.

تداخل الأغسال و كفايه غسل واحد

(مسألة ٥): إذا كان عليه أغسال متعدّده زمانيه أو مكانيه أو فعليّه أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها(٢) جميعاً(٣)، بل

ص: ٣٢٩

١-١ . ينبغي رعايه تقديمه على الغسل. (المرعشى).

٢-٢ . وإن لم ينوها، بمعنى كفايه الغسل المأتى به قريباً عمّا أمر لأجله، في غير الأغسال التى شرّعت عقوبه، كغسل قتل الوزغ، والنظر إلى مصلوب، فيجب إتيانها متعدّده. (الفانى).

٣-٣ . أمّا لو نوى واحداً منها فكفايه غسل واحد للتداخل القهرى بعيد. (مفتى الشيعة).

لا يبعد (١) كون التداخل (٢) قهرياً (٣)، لكن يشترط (٤) في الكفاية القهرية أن يكون ماقصده معلوم المطلوبية، لا ما كان يوءتى به بعنوان احتمال

ص: ٣٣٠

١-١. مشكل. (حسين القمى). * بل يبعد. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * فيه تأمل، والأحوط اعتبار قصد الجميع فى حصول الكفاية. (الإصطهباناتى). * تقدّم أن الأقوى عدمه. (البرجردى). * تقدّم التأمل فيه. (مهدى الشيرازى). * التداخل القهرى فى المقام بعيد. (الشاهرودى). * بل الأحوط عدمه. (أحمد الخونسارى). * قد مرّ التأمل فيه. (عبدالله الشيرازى). * لا يخلو من شوب إشكال، فالأولى نية الجميع، ومع عدمها يأتى [به] (أضفناه لكى يتم الكلام). لغير المنوى رجاء. (الخمينى). * فيه إشكال، وقد أُشير إليه فى فصل الأغسال المندوبه. (تقيالقمى).

٢-٢. التداخل القهرى غير معلوم. (الشريعتمدارى).

٣-٣. قد مرّ الكلام والإشكال فيه. (المرعشى). * مشكل. (السبزوارى). * هذا هو الأظهر. (الروحانى). * إطلاق الحكم فيه وفيما قبله محلّ إشكال، كما تقدّم فى المسألة الخامسة عشرة من فصل: مستحبات غسل الجنابه. (السيستانى). * محلّ إشكال، كما مرّ. (اللكراني).

٤-٤. الكفاية مطلقاً وعدم الاشتراط لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

المطلوبه؛ لعدم معلوميه كونه غُسلًا صحيحاً حتى يكون مجزياً (١) عما هو معلوم المطلوبه.

الكلام فى استحباب الغسل نفساً

(مسأله ٦): نقل عن جماعه: كالمفيد والمحقق والعلامة والشهيد والمجلسي: استحباب الغسل نفساً (٢)، ولو لم يكن هناك غايه مستحبّه أو مكان أو زمان، ونظرهم فى ذلك إلى مثل قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (البقره: ٢٢٢). وقوله عليه السلام: «إن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره فافعل» (الوسائل: باب ١١ من أبواب الوضوء، ح ٣)، وقوله عليه السلام: «أَيُّ وضوءٍ أظهر من الغُسل؟» (الوسائل: باب ٣٣ من أبواب الجنابه، ح ١ و ٤ و ٨)، «وَأَيُّ وضوءٍ أنقى من الغُسل؟» (الوسائل: باب ٣٤ من أبواب الجنابه، ح ٤)، ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات (الوسائل: باب ٤٤ من أبواب أحكام المساجد، ح ٢٢). من دون ذكر سبب أو غايه، إلى غير ذلك، لكنّ إثبات المطلب بمثلها مشكل (٣).

ص: ٣٣١

- ١- ١. يكفى فى امثال الأمر الواقعيّ بالغسل الإتيان بالغسل قرباً الى الله تعالى، ولا يعتبر فى صحه الغسل قصد أى عنوان، فإذا قصد مالم يؤمر به بعنوانه لم يضرّ بصحّه ما أتى به بعد فرض إتيانه على وجه قربى. (الفانى).
- ٢- ٢. قد تقدّم الكلام فيه فى بابى الوضوء وغُسل الجنابه. (المرعشى).
- ٣- ٣. ثبوته لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل إثبات الاستحباب فى كثير ممّا مرّ من الأغسال المندوبه مشكل، والأحوط الإتيان بها رجاءً. (آل ياسين). * وإن كان الاستحباب غير بعيد. (محمد الشيرازى). * لا يخلو الاستدلال المزبور من وجه قوى، ولكنّ الاحتياط لا يترك. (تقيالقمي).

(مسألة ٧): يقوم التيمم (١) مقام الغسل (٢) في جميع (٣) ما ذكر عند عدم التمكن منه.

ص: ٣٣٢

١-١. تقدّم الإشكال فيه، ولا بأس بإتيانه رجاءً. (الخميني). * تقدّم أنّه أيضاً محلّ إشكال. (اللكراني).
 ٢-٢. فيه تأمل، نعم، لا بأس بالإتيان به رجاءً. (الإصفهاني). * لا بأس به رجاءً. (حسين القمّي). * فيه إشكال، والأحوط الإتيان به رجاءً. (الإصطهباناتي). * تقدّم عدم ثبوت بدليته عن مثلها. (البروجردى). * فيه إشكال، والإتيان به رجاءً أحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * ثبوت بدليته التيمم بنحو الكليّة — كما مرّ — ممنوع. (الشاهرودي). * فيه نظر، وإن كان لا يخلو من وجه. (الميلاني). * فيه تأمل. (أحمد الخونساري، الآملي). * في إطلاقه التأمل (كذا في الأصل)، فيأتي به رجاءً. (عبدالله الشيرازي). * فيه تأمل، فالأحوط الإتيان به رجاءً. (الشريعتمداري). * فيه إشكال، وبدليته غير معلومه. (المرعشي). * لكنّه لا يغني عن الوضوء في غير التيمم عن غسل الجنابه. (الخوئي). * فيه تأمل، نعم، لا بأس بإتيانه رجاءً. (حسن القمّي). * عند التعذر في ما ثبت استحبابه بدليل معتبر، وأمّا ثبوته بنحو الكليّة محلّ تأمل، فلا بأس بإتيانه بعنوان الرجاء واحتمال المطلوبيه. (مفتي الشيعة). * تقدّم منعه. (السيستاني).

٣-٣. ثبوته بنحو الكليّة محلّ تأمل، لكن لا بأس بإتيانه رجاءً. (محمد رضا الكلبيكاني).

فصل: فى التيمم

مسوّغات التيمم

ويُسوّغُه العجز (١) عن استعمال الماء (٢)، وهو يتحقّق بأمر:

الأول: عدم وجدان الماء

وجوب الطلب ومقداره

أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء، فى سفر كان أو حضر، ووجدان المقدار غير الكافى (٣)

ص: ٣٣٣

١ - ١. بل العذر الموجب لسقوط الطهارة المائيه. (الحكيم). * بل يسوّغه كلّ مسقط للطهارة المائيه، وموجب لعدم تنجز مطلوبيتها، سواء كان هو العجز أم غيره ممّا سيأتى فى خلال الكلمات. (المرعشى). * لا يختصّ بذلك، بل يعمّ كلّ عذر مسقط للطهارة المائيه. (الآملّى). * بل مطلق العذر المسقط لوجوب الوضوء أو الغسل. (السيستانى).

٢ - ٢. لا ينحصر مسوّغ التيمم بالعجز عن استعمال الماء على الأقوى؛ فإنّ موارد لزوم الحرج من استعمال الماء ومن طلبه تكون مجرى لقاعده الحرج، ويسقط وجوب الطهارة المائيه، ووجوب طلب الماء، ويسوّغ له التيمم حين ذاك، مع أنّها لا توجب العجز، وكذلك موارد لزوم الضرر إذا كان بدرجة لا توجب تحريم تحمّله وتحريم الفعل الذى يكون سبباً له، وإنّما تكون مجرى لقاعده نفى الضرر، وهى إنّما تنفى اللزوم، لا- الجواز. (زين الدين). * الظاهر أنّ الجامع أوسع من ذلك؛ لأنّ من المسوّغات الحرج والضرر غير المحرّم ارتكابه، فالأولى أن يقال: ويسوّغه سقوط وجوب الطهارة المائيه. (الروحانى). * ثمّ تعبير جامع من الفقهاء يشمل جميع الموارد المشروع فيها التيمم، يراد منه عدم التمكن من استعمال الماء، سواء كان العجز عقلياً أم شرعياً أم عادياً. (مفتى الشيعة).

٣ - ٣. والأحوط إن لم يكن الأقوى فى هذه الصورة مزج غير الكافى بالمضاف، وتحصيل الكافى بشرط بقاء صدق الإطلاق بعد الامتزاج، وكون المورد من مصاديق فقدان محلّ تأمّل، كما سيأتى. (المرعشى). * حتّى مع المزج بالمضاف بنحو لا يخرجّه عن الإطلاق. (اللكراني).

كعدمه(١)، ويجب الفحص عنه(٢) إلى اليأس(٣) إذا كان في الحضر، وفي البرية(٤) يكفي الطلب(٥) غلوه(الغلوه: قَدَرُ رَمِيهِ
بسهم، والفرسخ: خمس و عشرون غلوه. لسان العرب: ١٠/١١٢) (ماده غلا). سهم في

ص: ٣٣٤

١- ١. إلا- مع إمكان مزجه بالمضاف بحيث يكون المجموع بعد المزج ماءً مطلقاً كافياً، فإن الأحوط حينئذٍ ذلك، كما يأتي.
(الإصطهباناتي). * إذا أمكن مزجه بالمضاف بحيث يكون المجموع ماءً مطلقاً كافياً له والأحوط عدم الانتقال إلى التيمم، وإن
كان الانتقال لا يخلو من قوه. (الروحاني).

٢- ٢. حتى مع الظن بالعدم. (المرعشي). * وكذا السعي إليه ما لم يكن بعيداً عنه بحيث يصدق عرفاً أنه غير واجد للماء.
(السيستاني).

٣- ٣. أو تحقق أحد روافع التكليف، كالحرج. (الروحاني). * العادي، وهو العجز العرفي عن الظفر به في مقام امتثال التكليف.
(مفتي الشيعة).

٤- ٤. للمسافر العرفي على الأقرب، وإن كان سفره دون السفر الشرعي، أما المقيم في البرية فلا يكفيه ذلك، بل لابد له من
الفحص عن الماء إلى حد اليأس. (زين الدين) * إذا كان مسافراً فيها فعليه الفحص عنه فيما يقرب من مكانه وفي الطريق، بل
الأحوط أن يفحص بالحدود المذكورة في المتن على نحو الدائرة، وأما الساكن فيها فحكمه ما تقدم. (السيستاني).

٥- ٥. بحيث لا يحتمل معه وجود الماء عقلاً. (مهدي الشيرازي). * مقتضى القاعده عدم التفصيل بين الحضر والسفر، وأن
الحد: اليأس من الوجدان، نعم، ادعى الاتفاق على ما في المتن، وبما ذكرنا يظهر أنه يجب الفحص على الإطلاق، إلا أن يحصل
العلم أو الاطمئنان بعدم الوجدان. (تقيالقمي).

الْحَزْنَةُ (الْحَزْنُ: مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ فِي ارْتِفَاعٍ، وَمِنْ الشَّيْءِ مَا خَشُنَ، وَجَمْعُهَا: حُزُونٌ، وَيُقَالُ: حَزَنَهُ وَحَزَنَ، وَهِيَ بَعْكَسُ السَّهْلِ) وَالسَّهْلُ. لِسَانُ الْعَرَبِ: ٣/١٥٩ (مَادَهُ حَزَنَ). وَلَوْ لِأَجْلِ الْأَشْجَارِ (١)، وَغُلُوهُ سَهْمِينَ فِي السَّهْلَةِ فِي الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعِ (٢)، بِشَرَطِ احْتِمَالِ وَجُودِ الْمَاءِ فِي الْجَمِيعِ، وَمَعَ الْعِلْمِ بَعْدَمِهِ فِي بَعْضِهَا يَسْقُطُ فِيهِ، وَمَعَ الْعِلْمِ بَعْدَمِهِ فِي الْجَمِيعِ يَسْقُطُ فِي الْجَمِيعِ، كَمَا أَنََّّهُ لَوْ عِلْمٌ وَجُودُهُ فَوْقَ الْمَقْدَارِ (٣) وَجِبَ طَلَبُهُ (٤) مَعَ بَقَاءِ (٥).

ص: ٣٣٥

- ١-١. كَفَايَةِ السَّهْمِ لَا تَخْلُو مِنْ تَأَمُّلٍ. (صَدْرُ الدِّينِ الصَّدْر). * الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَرْضَ ذَاتَ الْأَشْجَارِ لَوْ كَانَتْ سَهْلَةً فِي نَفْسِهَا يَجِبُ الْفَحْصُ فِيهَا غُلُوهُ سَهْمِينَ؛ لَعَدَمُ كَوْنِ الْاِشْتِمَالِ عَلَيْهَا مُوجِباً لَصَدَقِ الْحَزْنَةُ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ. (الرُّوحَانِيُّ).
- ٢-٢. وَالْأَحْوُطُ كَوْنُ الضَّرْبِ بِحَيْثُ يَسْتَوْعِبُ الطَّلَبُ نَقَاطَ الدَّائِرَةِ الَّتِي مَرَكَزُهَا مَبْدَأُ الطَّلَبِ، وَمَحِيطُهَا نَهَايَةُ الْغُلُوِّ أَوْ الْغُلُوتَيْنِ. (أَحْمَدُ الْخُونَسَارِيُّ). * أَيْ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْأَوَّلَى رِعَايَةُ الْجِهَاتِ الْفُرْعَانِيَّةِ أَيْضاً. (الْمَرْعَشِيُّ).
- ٣-٣. فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ، بَلْ مَنَعٌ. (آلُ يَاسِينَ).
- ٤-٤. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَعْدُ بِمَقْدَارٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْوُجْدَانِ عَرَفاً. (الْمَرْعَشِيُّ). * لَوْلَمْ يَكُنْ بَعِيداً بِحَيْثُ يَصْدُقُ عِنْدَهُ فَقْدَانُ الْمَاءِ عَرَفاً، وَإِلَّا فَيَشْكَلُ وَجُوبُ طَلَبِهِ، وَإِنْ كَانَ أَحْوُطَ. (الْأَمَلِيُّ). * فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. (حَسَنُ الْقَمِّيِّ). * فِيهِ تَفْصِيلٌ، كَمَا عِلْمٌ مِمَّا سَبَقَ. (السَّيِّسْتَانِيُّ). * مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ وَالْعُسْرِ. (الْاَلْكَرَانِيُّ).
- ٥-٥. إِذَا كَانَ الْمَاءُ بَعِيداً بَنَحْوٍ يَصْدُقُ مَعَهُ عَدَمُ الْوُجْدَانِ عَرَفاً فَفِي وَجُوبِ طَلَبِهِ إِشْكَالٌ، وَإِنْ كَانَ أَحْوُطَ. (الْحَكِيمُ).

الوقت (١). وليس الظنّ به كالعلم في وجوب الأزيد، وإن كان أحوط، خصوصاً إذا كان بحدّ الاطمئنان (٢)، بل لا يترك في هذه الصورة (٣)، فيطلب إلى أن يزول ظنّه، ولا عبره بالاحتمال (٤) في الأزيد.

محققات الطلب ومسقطاته

(مسألة ١): إذا شهد عدلان (٥) بعدم الماء في جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه، وإن كان الأحوط (٦) عدم

ص: ٣٣٦

١-١. وعدم العسر والمشقة أو غيرهما من الأعذار. (الخميني). * ومع عدم الحرج الشديد، وإلا فيسقط. (الرفيعي). * وعدم طروء أحد العناوين المسقطه، كالعسر والحرج ونحوهما. (المرعشي). * مع عدم الضرر أو الحرج، وعدم كونه بعيداً جداً بحيث يصدق عليه عدم الوجدان عرفاً. (محمد الشيرازي). * إلا أن يلزم منه مشقة لا يتحمّلها المتعارف، وكذا الحال لو كان الماء بعيداً بدرجته لا يصدق معها الوجدان، أي كون الماء عنده. (مفتي الشيعة).

٢-٢. الظاهر أنّه كالعلم. (السيستاني). * وقد تقدّم في موارد عديده: أنّه إذا حصل له الاطمئنان فهو عالم في نظر الشارع، على ما يستفاد من الكتاب والسنة. (مفتي الشيعة).

٣-٣. بل مطلقاً. (حسين القمي). * بل لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل لا يبعد وجوبه. (الميلاني). * الأقوى وجوب الفحص في هذه الصورة. (الفاني). * بل الأظهر فيها وجوب الطلب. (الخوئي). * بل يجب مع الاطمئنان على الأقوى، كما في صورة العلم. (محمد رضا الكلبيكاني).

٤-٤. بعد تعيين الشارع حدّ الفحص. (مفتي الشيعة).

٥-٥. حجيّه قولهما في مثل المورد وإن لم تخلُ من قوّه إلا أنّه لا يترك الاحتياط مع عدم حصول الاطمئنان. (حسين القمي).

٦-٦. لا يترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * لا يترك. (الآملی). * هذا الاحتياط لا يترك. (حسن القمي).

- ١- ١. هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصفهاني). * لا يُترك. (البروجردى). * إذا لم يحصل الاطمئنان العادى. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. الأقرب السقوط مع حصول اليأس، والعدم مع العدم. (الجواهرى). * الأظهر الجواز. (الفيروز آبادى). * لا يبعد عدم وجوب الطلب إن أفاد قوله الاطمئنان. (الكوه كمرئى). * الأقوى عدم الاكتفاء به، بل بشهادة العدلين أيضاً لو لم يحصل الاطمئنان بعدم الماء من شهادتهما. (جمال الدين الكلپايگانى). * الأظهر العدم. (الحكيم). * إذا لم يُفد الاطمئنان. (الشاهرودى). * مع عدم حصول الوثوق والاطمئنان. (أحمد الخونسارى). * بل عدم الاكتفاء لا يخلو من القوة. (عبدالله الشيرازى). * إلا إذا أفاد قوله الاطمئنان. (الشريعتمدارى). * يقوى الاكتفاء بقول من يوثق بقوله، فلا تعتبر العدالة والتعدد، ومنه يعلم جواز ترك الاحتياط فى صورته إخبار البينة بالعدم. (الفانى). * قد مرّ فى باب النجاسات: عدم حجّيه قوله فى الموضوعات، إلا إذا أفاد الاطمئنان. (المرعشى). * لا يبعد الاكتفاء بإخبار العدل الواحد، بل بإخبار مطلق الثقة، وكذا الحال فى المسألة الآتية. (الخوئى). * إن لم يُفد الاطمئنان العقلانى. (السبزوارى). * والأقرب الاكتفاء. (محمد الشيرازى). * لا وجه له؛ فإنّه يكفى شهادته العدل الواحد، بل لا يبعد الكفاية بشهادة الثقة. (تقيالقمى). * الأظهر الاكتفاء به. (الروحانى). * لا يُترك الاحتياط بالطلب، بل لا إشكال فيه بعد اعتباره فى الموضوعات، خصوصاً إذا حصل منه الاطمئنان. (مفتى الشيعة). * إذا لم يحصل الاطمئنان بقوله، وكذا الحال فى غيره. (السيستانى). * بل منع، كما مرّ. (اللكراني).

يُترك الاحتياط (١) بالطلب.

(مسألة ٢): الظاهر وجوب (٢) الطلب في الأزيد (٣) من المقدارين (٤) إذا شهد عدلان (٥) بوجوده في الأزيد (٦)، ولا- يُترك الاحتياط (٧) في

ص: ٣٣٨

١- ١. إلا إذا أفاد قوله الاطمئنان. (صدر الدين الصدر).

٢- ٢. هذا الإطلاق ممنوع، بل يدور ذلك مقدار (كذا في الأصل، والمناسب (مدار) بدل (مقدار) أو قبلها). الزيادة قلّة وكثرة، واختلاف الموارد والأشخاص. (السبزواري).

٣- ٣. مرّ التأمل في إطلاقه. (حسن القمّي).

٤- ٤. بل الأحوط. (الإصفهاني).

٥- ٥. حكم اليّنه كحكم العلم؛ وقد تقدّم، وكذا الاطمئنان الحاصل من شهادته العدل الواحد، أو من سائر المناشئ العقلية. (السيستاني).

٦- ٦. تقدّم التأمل في إطلاقه مع العلم فضلاً عن اليّنه. (آل ياسين). * إذا لم يكن بنحو يصدق معه عدم الوجدان عرفاً، وإلاّ ففيه إشكال، كما تقدّم. (الحكيم). * لكن حيث لم يكن البعد مفراطاً بحيث صدق عدم الوجدان عرفاً. (المرعشي). * مرّ اشتراط أن لا يصدق عرفاً فقدان الماء، وإلاّ فيشكل وجوب الطلب. (الآملی).

٧- ٧. لا يبعد وجوبه إذا أفاد قوله الاطمئنان. (الكوه كمرئي). * في صورته إفاده الاطمئنان. (المرعشي). * لا يلزم هذا الاحتياط، إلاّ- إذا أفاد قوله الاطمئنان. (زين الدين). * بل أظهر وجوبه. (الروحاني). * إذا إفاد قوله الاطمئنان. (اللكراني). * بل لا يخلو من قوّه، ولا يعتنى باحتمال عدم حجّيته. (مفتي الشيعة).

(مسألة ٣): الظاهر كفايه (٢) الاستنباه (٣) فى الطلب (٤)، وعدم وجوب المباشرة (٥)، بل لا يبعد كفايه (٦) نائب واحد (٧) عن جماعه، ولا

ص: ٣٣٩

- ١- ١. إذا حصل منه الاطمئنان. (الجواهرى). * الأظهر وجوب الطلب فيه أيضاً. (الفيروز آبادى). * الظاهر جواز تركه. (الحكيم). * مع حصول الاطمئنان بقوله. (أحمد الخونسارى).
- ٢- ٢. الظاهر اعتبار حصول الاطمئنان، أو قيام أماره شرعيه. (صدر الدين الصدر) * كفايتها مع عدم حصول الاطمئنان من قوله مشكل. (الخمينى). * المناطق تحقق اطمئنان المتعارف بعدم الوجدان، سواء حصل ذلك بالمباشرة أم الاستنباه، أم من جهه أخرى. (السبزوارى).
- ٣- ٣. بل كفايه طلب الغير إذا كان موثقاً، وإن لم يكن بنحو النيابة. (الحكيم).
- ٤- ٤. إن كان إخباره مفيداً للاطمئنان. (البروجردى). * بل الظاهر العدم. نعم، لو كان قول النائب واجداً لشرائط الحجّيه وأخبر عن عدم الماء يكتفى به لذلك، لا لكونه نائباً. (الروحانى).
- ٥- ٥. يكتفى بطلب الغير إذا أوجب الاطمئنان بعدم الماء، وإن لم يكن ذلك الغير نائباً. (زين الدين).
- ٦- ٦. بل هو الأقرب. (المرعشى). * بل الظاهر الكفايه؛ لتحقيق الاطمئنان العرفى بعدم الوجدان، سواء تحقق هذا بالمباشرة أم بالاستنباه. (مفتى الشيعة).
- ٧- ٧. لو حصل الاطمئنان من قوله. (الآملى).

يلزم كونه عادلاً بعد كونه أميناً موثقاً(١).

(مسألة ٤): إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافله وجب الفحص(٢) حتّى يتيقّن العدم، أو يحصل اليأس(٣) منه، فكفايه المقدارين خاصّ بالبرّيّه(٤).

(مسألة ٥): إذا طلب قبل دخول وقت(٥) الصلاة ولم يجد ففى كفايته بعـد دخول الوقت مع احتمال العثور(٦) عليه(٧) لو أعاده

ص: ٣٤٠

١- ١. إذا حصل الاطمئنان من قوله. (حسين القمّي). * إذا حصل من قوله اليأس عن الماء، أو كان بينه شرعيه، وحينئذٍ فلا يلزم كونه نائباً. (مهدى الشيرازي). * يطمئنّ بإخباره. (الميلاني). * وحصل من قوله الاطمئنان بعدم الماء. (حسن القمّي). * العبره بحصول الاطمئنان بقوله، سواء كان نائباً أم لا. (السيستاني). * ومفيداً قوله للاطمئنان، وإلاّ فالكفايه ممنوعه. (اللكراني).
٢- ٢. على الأحوط، ولا يبعد عدم وجوبه فيما تيقّن بعدمه سابقاً. (الخوئي). * إلاّ إذا كان متيقناً بعدم سابقاً واحتمل حدوثه. (السيستاني).

٣- ٣. أى الاطمئنان بعدمه. (حسين القمّي).

٤- ٤. تقدم الكلام فيه. (السيستاني). * أى بالمساحه المكانية في البرّ، فالرحل والمنزل ونحوهما خارجان عنها. (مفتى الشيعة).
٥- ٥. لو احتمل تجدد الماء احتمالاً عقلياً يجب إعادته الفحص، وإلاّ فلا، ولا فرق في ذلك بين كون الفحص الأوّل قبل الوقت أو بعده. (الآملّي).

٦- ٦. لاحتمال تجدد وجوده احتمالاً معتدّاً به، فلا- يُترك الاحتياط لو كان الاحتمال عقلياً، وإلاّ فلا بأس بترك الاحتياط. (مفتى الشيعة). * لاحتمال تجدد الماء لا مطلقاً، وإن كان عدم الوجوب في هذه الصورة أيضاً لا يخلو من وجه. (اللكراني).
٧- ٧. لأجل احتمال تجدد الماء لا مطلقاً، فإذا احتمل كون الماء موجوداً حين الطلب ولم يعثر عليه لغفله واشتباة فالظاهر عدم وجوب الإعادة، بل عدم وجوبها مطلقاً لا يخلو من وجه. (الخميني).

١- ١. أقرب الكفايه. (الجواهرى). * لا- يبعد عدم وجوب الإعادة إذا كان احتمال العثور من جهة احتمال وجوده حين الطلب، وكذا مع احتمال تجدد من دون أماره عليه. نعم، لو احتمل التجدد مع وجود أماره ظني عليه فالظاهر وجوب الإعادة، وهكذا الحكم فى المسألة التالية. (الإصفهاني). * أقرب عدم الوجوب، إلا مع مظنه تجدد الماء، أو قصور الطلب الأول عن حده المعتبر فعلاً، ولو كان معتبراً حينه لعجز أو غبره أو غيرهما، وعليه فيعيد ولو كان الطلب الأول فى الوقت. (مهدى الشيرازى). * وفى كفايه الطلب السابق قوه، وكذا فى المسألة الآتية. (عبدالهادهى الشيرازى). * الظاهر عدم وجوب الإعادة، إلا مع احتمال تجدد وجوده احتمالاً معتداً به. (الحكيم). * لا إشكال ظاهراً فى كفايه الفحص قبل الوقت للصلاه بعده؛ لإطلاق الروايه؛ فإن قوله عليه السلام: «يطلب الماء فى السفر غلوه سهم إن كانت الحزونه وإن كانت سهوله فغلوتين» (الوسائل: باب ١ من أبواب التيمم، ح ٢). مطلق بالنسبه إلى ما قبل الوقت وما بعده. (البجنوردى). * أظهره الكفايه، وعدم وجوب الإعادة. (الخوئى). * غير موجّه وإن كان الاحتياط حسناً. (محمد رضا الكلبيكاني). * للإشكال فى تماميه الإطلاق لخبر السكونى (المصدر السابق نفسه). فى تناول ما قبل الوقت، فلعله غير ناظر إلى هذه الجبهه. (زين الدين). * أظهره الكفايه وعدم وجوب الإعادة. (حسن القمى). * لا إشكال فى الاكتفاء به، وإن احتمل حدوث الماء. (الروحانى). * والأظهر الكفايه، نعم، إذا ترك الفحص فى بعض الأمكنه للقطع بعدم الماء فيه ثم شكّ فلا بدّ من تكميل الطلب. (السيستانى).

بالإعادة (١)، وأمّا مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال في وجوبه (٢) مع الاحتمال المذكور (٣).

(مسألة ٦): إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات (٤)، فلا تجب الإعادة عند كلّ صلاه إن لم يحتمل (٥).

ص: ٣٤٢

١- ١. مع احتمال ماء جديد بعد الفحص. (الحائري). * إذا احتمل حدوث الماء بعد الطلب. (الكوه كمرئي). * الأقوى عدم وجوب الإعادة، إلّا إذا كان احتمال العثور على الماء ممّا يعتنى به العقلاء. (صدر الدين الصدر). * الاحتياط بإعادة الفحص في صورته احتمال العثور على الماء حسن. نعم، إذا اطمأنّ بالعثور يجب عليه الفحص ثانياً. (الفاني). * إذا احتمل احتمالاً عقلاً حدوث الماء بعد الطلب والنشيدان (النشيدان والمناشدة: السؤال والبحث، وأنشد الشيء ونشده: عرفه وطلبه ونادى به. لسان العرب: ١٤/١٣٨) (ماده نشد). (المرعشي). * لو كان الاحتمال عقلاً (السبزواري). * فيما إذا احتمل حدوث الماء بعد الطلب. (الشريعةمداري). * هذا الاحتياط غير لازم، إلّا مع تبدل الموضوع عرفاً، كنزول مطر مثلاً، وكذا في المسألة السادسة. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. بتكميل الطلب مع التداخل في بعض المساحه واستثناؤه مع عدمه. (السيستاني).

٣- ٣. أي مع احتمال وجوده. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. إن لم يحتمل حدوث ماء جديد. (الشريعةمداري).

٥- ٥. احتمالاً عقلاً معتدّاً به. (المرعشي).

العثور (١) مع الإعادة (٢)، وإلا (٣) فالأحوط (٤) الإعادة (٥).

(مسألة ٧): المناط (٦) في السهم والرمي (٧) والقوس والهواء والرامي هو المتعارف (٨) المعتدل الوسط في القوّة والضعف.

ص: ٣٤٣

١ - ١ . احتمالاً - معتدلاً به على ما سبق. (الحكيم). * بل وإن احتمله؛ لكفايه الطلب السابق كما ذكرنا في المسألة السابقة، وإلغاء هذا الاحتمال شرعاً. (البجنوردي).

٢ - ٢ . بحيث زالت عنه حاله اليأس من وجود الماء التي حصلت له بطلبه الأول. (زين الدين).

٣ - ٣ . أي مع احتمال وجوده احتمالاً معتدلاً به يحكم بالإعادة على الأحوط. (مفتي الشيعة).

٤ - ٤ . إذا احتمل التجدد لا مطلقاً، كما تقدّم، وتقدّم أنّ لعدم الوجوب مطلقاً وجهاً. (الخميني). * الأولى، نعم، يجب التكميل في الصورة المتقدمة. (السيستاني).

٥ - ٥ . عدم وجوب الإعادة لا يخلو من قوّة. (الجواهرى). * إن احتمل العثور على ماء جديد. (الحائري). * مع احتمال الحدوث. (الكوه كمرئي). * ما ذكرناه في الحاشية السابقة يأتي في المقام. (صدر الدين صدر). * استحباباً. (الفاني). * والأظهر عدم وجوبها. (الخوئي، حسن القمي). * والأقوى العدم. (محمد رضا الغلپايگانی). * في الاحتمال العرفي. (السبزواری). * وإن كان الأظهر العدم. (الروحاني).

٦ - ٦ . بل المناط غايه ما يبلغه السهم عادة. (السيستاني).

٧ - ٧ . المناط في الرمي هو أبعد ما يقدر عليه الرامي. (الخميني). * المناط في الرمي غايه ما يقدر الرامي عليه. (اللكراني).

٨ - ٨ . وتحديده بثلاثمائة ذراع وغيره من التحديدات لا وجه له يعتدّ به. (المرعشي).

(مسأله ۸): يسقط (۱) وجوب (۲) الطلب (۳) في ضيق الوقت (۴).

لو ترك الطلب متعمداً صحّت صلاته وإن عصى

(مسأله ۹): إذا ترك الطلب حتّى ضاق الوقت عصى (۵)، لكنّ الأقوى صحّه صلاته حينئذٍ، وإن علم أنّه لو طلب لعثر، لكنّ الأحوط (۶) القضاء (۷)، خصوصاً في الفرض المذكور.

ص: ۳۴۴

۱- ۱. ويتقدّر بقدره، فإذا ضاق عن مطلق الطلب يسقط مطلقاً، وإذا ضاق عن تمام الطلب يسقط بمقداره. (الخميني).
۲- ۲. عن تمام الجوانب إن لم يفِ الوقت بشيء منها، وإلاّ فالسقوط بالنسبة إلى ما لا يسعه. (المرعشي).
۳- ۳. لأهمّيه رعايه الوقت من الطهارة المائيّة، وكذا فيما كان في طلبه حرج ومشقّة لا تحتلّ. (مفتي الشيعة).
۴- ۴. بمقدار لا يتمكّن من إتيان تمام صلاته في وقته، ولا يجدى في المقام عموم «من أدرك»؛ لعدم إطلاقه على وجه يوجب توسعه الوقت اختياراً، فمهما لم يتمكّن من إتيان تمام الصلاة بالطهارة المائيّة يجب التّنزّل إلى الترابيه، وليس له تفويت الوقت ولو في ركعه مقدّمه لتحصيل الماء لأهمّيه الوقت من الطهور جزءاً. (آقا ضياء). * أو خوفه. (آل ياسين). * بقدر ما يتضيق عنه. (السيستاني).

۵- ۵. وجوب الطلب ليس نفسياً ليتحقّق العصيان بتركه مطلقاً، نعم، على ما هو المختار، يكون عاصياً بتفويت الواجب المطلق، وهو الطهارة المائيّة فيما إذا علم أنّه لو طلب الماء لعثر عليه وفي غير هذه الصوره يكون متجرّياً، أمّا صلاته حينئذٍ فهي صحيحة على أي حال. (زين الدين). * والأولى التعبير بالخطأ، لا العصيان. (الروحاني). * على فرض عثوره على الماء لو طلب، وإلاّ كان متجرّياً. (السيستاني).

۶- ۶. ينبغي عدم تركه. (المرعشي).

۷- ۷. استحباباً. (مفتي الشيعة).

(مسألة ١٠): إذا ترك الطلب في سعه الوقت وصلى بطلت صلاته (١) وإن تبين عدم وجود الماء، نعم، لو حصل منه قصد القربة (٢) مع تبين عدم الماء (٣) فالأقوى صحتها (٤).

إذا أخطأ الماء أو اعتقد ضيق الوقت فتبين العكس

(مسألة ١١): إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد، فتيمم (٥) وصلى، ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوه أو الغلوتين أو الرحل أو القافله صحت صلاته (٦)، ولا يجب (٧).

ص: ٣٤٥

- ١- ١. وكذا تبطل صلاته إن ظهر وجود الماء، وإن حصل منه قصد القربة. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. أو أتى بالصلاة برضاء الواقع. (الحائري). * ولو بأن أتى بها بداعي احتمال الأمر. (الروحاني). * إنما الكلام في تحقق هذا القصد، مع توجهه بأنه يستلزم ترك الواجب. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. وعدم الاهتداء إليه لو طلب. (حسين القمي). * أو عدم الاهتداء إليه لو طلبه. (الخميني).
- ٤- ٤. بل الأقوى بطلانها. (النائني). * بل الأحوط الإعادة. (آل ياسين). * فيه تأميل، بل لا يخلو البطالان من قوه. (الإصطهباناتي). * محل إشكال. (البروجردى). * بل الأقوى البطالان؛ لعدم الأمر الفعلي بالتيمم قبل الطلب. (الرفيعي). * وفي الإعادة احتياط. (زين الدين). * في صحة كل من التيمم والصلاة إشكال. (السيستاني).
- ٥- ٥. مع عدم رجاء زوال العذر في الوقت. (السيستاني).
- ٦- ٦. بناءً على كون الوجدان عبارته عن تمكنه الفعلي ولو بالتفاتة إليه، وإلا فلا وجه له لصدق التمكن واقعاً، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * بطلانها لو كان التبين في أثناء الوقت لا يخلو من قوه. (الميلاني).
- ٧- ٧. الأولى، بل الأحوط الوجوب. (الإصطهباناتي).

(مسألة ١٢): إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمّم وصلى، ثم تبَيَّن سعه الوقت لا يبعد (٣) صحّه (٤).

ص: ٣٤٦

١- ١. الأقوى التفصيل بين الإعادة والقضاء بوجوب الإعادة دون القضاء. (الرفيعي).

٢- ٢. ولا- يخلو لزوم الإعادة في الوقت من قوّه، نعم، لو لم يتبيّن فيه ليس عليه القضاء. (جمال الدين الكلبيگانی). * الأولى عدم ترك الإعادة. (المرعشي). * لا يُترك الاحتياط بالإعادة. (الخوئي). * لا إشكال في عدم وجوب القضاء لو انكشف الحال بعد انقضاء الوقت، وأمّا لو انكشف الحال في الوقت ففي عدم الوجوب إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإعادة. (الأملي). * لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة إذا تبَيَّن له وجود الماء في محلّ الطلب والوقت باقٍ. (زين الدين). * إذا تبَيَّن في الوقت فالأحوط الإعادة. (حسن القمّي). * بل الأحوط وجوبها إن لم يكن أظهر. (تقيالقمّي).

٣- ٣. في إطلاقه تأمل، بل منع. (صدر الدين صدر). * بل الأقوى بطلان صلاته. (الفاني). * بل يبعد. (تقيالقمّي). * والتفصيل: أنّه إن كان في مكان صلى فيه يجب عليه الطلب مع سعه الوقت، فإن لم يجد الماء تجزئ صلاته، وإن وجده أعادها، ومع عدم السعه فالأحوط تجديد التيمّم وإعادة الصلاة، وإن انتقل إلى مكان آخر: فإن علم بأنّه لو طلبه لوجده يعيد الصلاة وإن كان في هذا الحال غير قادر على الطلب وكان تكليفه التيمّم. وإن علم بأنّه لو طلب لما ظفر به صحّت صلاته ولا يعيدها، ومع اشتباه الحال فالأحوط الإعادة أو القضاء. (اللكراني).

٤- ٤. بل الظاهر وجوب تجديد الطلب مع احتمال الماء إن كان في المكان الذي صلى فيه وكان الوقت في الحال واسعاً، ومع عدم السعه فالأحوط تجديد التيمّم وإعادة الصلاة، ومع الانتقال عن ذلك المكان: فإن علم عدم وجدانه لو طلب في المكان الأوّل فالظاهر صحّه صلاته، وإن علم وجدانه فالأقوى إعادته الصلاة مع الطهارة المائيّة مع التمكن منها، وإلاّ فالأحوط تجديد الطهارة المائيّة أو التيمّم لإعادة الصلاة، ومع الشكّ فيه فالأحوط إعادته الصلاة مع تجديد الطهارة المائيّة أو التيمّم. والظاهر عدم الفرق فيما ذكر بين الإعادة والقضاء، فيجب القضاء فيما تجب الإعادة، ويحتاط به فيما يحتاط بها. (الخميني).

١- ١. إذا تبين له السعة في مكانٍ صَلَّى فيه فليجدد الطلب، فإن لم يجد ماءً بنى على صحته صلاته، وإلا أعادها، وإن كان في غير ذلك المكان: فإن علم بأنه لو كان طالباً له لوجده فالظاهر وجوب إعادته الصلاة، وإن كان في هذا الحال غير قادر على الطلب وكان تكليفه التيمم. كما أنه لو كان قاطعاً بأنه لو طلب ما ظفر به صحّت صلاته ولا يعيدها، وأمّا مع الاشتباه واحتمال الأمرين ففيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإعادة أو القضاء. (الإصفهاني). * مع تبين عدم وجود الماء، وإلا- لزم الإعادة والقضاء. (مهدى الشيرازي). * الأقوى بطلانها، إلا إذا تبين عدم الماء في مكان الطلب. (الميلاني). * إذا لم يتبين وجوده حتّى بعد الطلب، وإلا يجب الطلب والإعادة بعد الوجدان. (عبدالله الشيرازي). * إذا كان على تقدير الطلب غير واجدٍ له فلا يظهر صحة التيمم والصلاة. (الشريعتمداري). * بل هي بعيدة فيما إذا كان الانكشاف في سعة الوقت. (الخوئي). * المدار على وجود الماء واقعاً وعدمه، فيجب السعي، لو وجد الماء فتجب الإعادة أو القضاء، وإن لم يجد لا تجب الإعادة والقضاء. (الآملي). * بل لا يخلو من قوّه، بناءً على جواز البدار لذوى الأعذار، وأمّا بناءً على عدم جوازه فلا وجه لصحة صلاته. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * وإن كان على تقدير الطلب واجداً له، ولا تُترك الإعادة في هذه الصورة، وأمّا إذا كان على تقدير الطلب غير واجدٍ له فالأقوى صحة التيمم والصلاة. (الكوه كمرئي). * لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). * لا- يُترك. (البروجردى، أحمد الخونسارى، محمد رضا الكلبيگاني). * بل الأقوى فيما إذا لو طلب لعثر؛ لأنّ تيممه حينئذٍ لم يكن في محله؛ لكونه واجداً الماء في هذه الصورة. نعم، هو تخيّل من جهه اعتقاده ضيق الوقت أنّ تكليفه الصلاة مع تيمم، فالصلاة التي صلاها لم يكن مأموراً بها بالأمر الواقعي الثانوي حتّى تكون مجزيه عن الإتيان بالمأمور به بالأمر الواقعي الأولي، كما هو مقتضى أدلّه الإجزاء، ولا فرق في ذلك بين الإعادة والقضاء. (البجنوردى). * لا تترك الإعادة إن كان على تقدير الطلب واجداً للماء، وأمّا لو كان غير واجدٍ إياه على تقدير الطلب فالأقوى صحة التيمم والصلاة. (المرعشي). * لا يُترك، إلا إذا كان على تقدير الطلب لا يعثر عليه، فإنّ الأظهر حينئذٍ صحته. (الروحاني).

١- ١. بل ولا بالقضاء أيضاً؛ لما أشرنا إليه سابقاً من أنّ موضوع التيمّم غير الواجد للماء في تمام الوقت المعلوم انكشاف خلافه. (آقاضياء). * والقضاء أيضاً. (آل ياسين). * ولا بالقضاء. (الحائري). * والقضاء. (حسين القمّي، حسن القمّي). * والقضاء، إلّا أن يطلب في ذلك المكان بعد ذلك ولم يجد، أو يتحقّق له العدم. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * ولا بالقضاء أيضاً. (الشاهرودى). * بل القضاء أيضاً لو تركها، ويأتى منه رحمه الله في المسألة (٣٤) الفتوى بوجوب الإعادة. (السبزوارى). * ولا سيّما فيما إذا تبين له وجود الماء في الحدّ الذى يجب فيه الطلب. (زين الدين). * بل ينبغى مراعاة هذا الاحتياط. (محمد الشيرازى). * بل القضاء أيضاً لو تركها. (مفتى الشيعه).

وأما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده، وأنه لو طلب لعشر فالظاهر وجوب (١) الإعادة (٢) أو القضاء (٣).

حكم إراقه الماء بعد الوقت وقبله أو إبطال الوضوء

(مسأله ١٣): لا يجوز إراقه الماء (٤) الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت (٥) إذا علم (٦) بعدم وجدان ماء آخر (٧)، ولو كان على وضوء (٨) لا يجوز له إبطاله (٩) إذا علم بعدم وجود الماء، بل

ص: ٣٤٩

١-١. فيه إشكال، إلا أن يكون عالماً بالماء فنسيه. (السيستاني).

٢-٢. بل الأحوط. (محمد الشيرازي).

٣-٣. لا حاجه إلى القضاء إذا كان الانكشاف في خارج الوقت. (الخوئي).

٤-٤. بل يجوز في وجهه، وكذا الإبطال، على احتياطٍ فيهما لا ينبغي تركه. (آل ياسين).

٥-٥. على المختار من كون الواجب المشروط قبل تحقق شرطه يكون فعلياً، لا فرق في عدم جواز إراقه الماء بين قبل الوقت وبعده لو علم، بل احتمال عدم وجود ماء آخر، وكذلك الأمر في إبطال الوضوء. (الآمل).

٦-٦. أو قامت أماره معتبره عليه، وكذا في الفرع الآتي، والأحوط عدم الإراقه مع الاحتمال العقلاني لعدمه. (الخميني). * علماً وجدائياً أو تعبدياً. (المرعشي). * بل وإن احتمل، وكذا فيما بعده. (تقيالقمي).

٧-٧. بل أو احتمال عدمه. (حسين القمي، أحمد الخونساري).

٨-٨. غير معلوم. (الرفيعي).

٩-٩. فيه تأمّل، والأقرب الجواز. (الجواهري). * فيه إشكال، بل منع، وإن كان أحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * مع عدم لزوم مشقه أو حرج. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط. (الإصطهباناتي، الشاهرودي، السيستاني). * فيه إشكال، وإن كان أحوط. (الشريعتمداري).

الأحوط (١) عدم الإراقه (٢) وعدم الإبطال (٣) قبل الوقت أيضاً (٤) مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت، ولو عصى فأراق أو أبطل يصحّ تيمّمه وصلاته، وإن كان الأحوط القضاء.

ص: ٣٥٠

- ١ - ١. الأولى. (مهدي الشيرزاي). * في جواز الإراقه وجه. (الفاني). * بل لا- يخلو من قوّه، ومع الاحتمال الأحوط تركه. (الخميني). * لا بأس بتركه. (الخوئي). * لا إشكال في حُسن الاحتياط، لكنّ القاعده تقتضي جوازهما. (تقيالقمي).
- ٢ - ٢. جواز الإراقه لا يخلو من قوّه. (الجواهري).
- ٣ - ٣. الأظهر جوازهما. (الروحاني).
- ٤ - ٤. جواز الإبطال لا- يخلو من وجه؛ لظهور قوله: «إذا دخل الوقت وجب الطهور» (الوسائل: باب ٤ من أبواب الوضوء، ح ١). في إناطه وجوب حفظه ببعد الوقت، فقبله لا يجب حفظه. نعم، بالنسبه إلى حفظ مقدّمته من حفظ مائه أمكن إثبات وجوبه من إطلاق التكليف من جهته؛ إذ مجرد اشتراطه من جهه الوقت لا- يقتضي منع إطلاقه من سائر الجهات؛ ولذا نلتزم بحرمة تفويت المقدمات المفوّته قبل الشرط والوقت في الواجب المشروط أيضاً، ومن هذه الجهه يفرّق بين إراقه الماء وإبطال الوضوء، ولولا الإجماع من الخارج على عدم جواز تفويت الماء في مثل المقام لكان مقتضى الإطلاقات حرمة أيضاً. (آقا ضياء).

حكم الطلب عند الخوف أو الحرج أو اختلاف الأرض

(مسألة ١٤): يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله (١) من لصٍّ أو سبعٍ أو نحو ذلك، كالتأخر عن القافلة (٢)، وكذا إذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل (٣).

(مسألة ١٥): إذا كانت الأرض في بعض الجوانب (٤) حزنه وفي بعضها سهله يلحق (٥) كلاً حكمه (٦) من الغلوه والغلوتين (٧).

الثاني: عدم الوصول إلى الماء

الثاني: عدم الوصول إلى الماء الموجود: لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لصٍّ، أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل، وعدم

ص: ٣٥١

١ - ١. المعتقد به. (الخميني، السيستاني). * في الجزم بسقوط الطهارة المائي في هذه الصورة على نحو الإطلاق تأميل؛ فإنّ الحديث المتضمن للخوف على المال ضعيف. (تقيالقمي).

٢ - ٢. التأخر عن القافلة لا- يسقط وجوب الطلب، إلّا- إذا أوجب خوفاً على نفسه أو ماله، أو سبب له حرجاً لا يتحمل. (زين الدين). * الموجب للخوف على نفسه أو ماله، لا مطلقاً. (الروحاني).

٣ - ٣. أي عادةً بحسب حال نفسه. (السيستاني).

٤ - ٤. ومنه يعلم حكم ما لو كان كلّ جانبٍ أو بعضه مختلفاً حُزونه وسُهُوله، وأنّه حينئذٍ لا بدّ من ملاحظه الأكثرية في كلّ جانب. (المرعشي).

٥ - ٥. ولو كان في كلّ جانب بعضه سهل وبعضه حزن لا- تبعد ملاحظه النسبه، لكن لا- يُترك الاحتياط بغلوه سهمين. (الخميني).

٦ - ٦. وكذا إذا كان بعض الجوانب بعضه حزنه وبعضه سهله، لكن بالتوزيع. (الإصطهباناتي).

٧ - ٧. والأحوط الطلب بمقدار غلوتين. (أحمد الخونساري). * وإذا كان الجانب الواحد منها بعضه حزنًا وبعضه سهلاً لحقه حكم السهلة على الأحوط، فلا بدّ فيه من الغلوتين. (زين الدين). * أي من الرميّة أو الرميّتين. (مفتي الشيعة).

إمكان إخراجه بوجه آخر (١)، ولو بإدخال ثوب (٢) وإخراجه بعد جذبه الماء وعصره.

أنحاء تحصيل الماء

(مسألة ١٦): إذا توقّف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استئجارهما، أو على شراء الماء أو اقتراضه وجب ولو بأضعاف (٣) العوض (٤) ما لم يضرّ بحاله (٥)، وأمّا إذا كان مضرّاً بحاله (٦) فلا كما أنّه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظنّ بعدم إمكان الوفاء (٧) لم يجب (٨).

ص: ٣٥٢

- ١- ١. على الأحوط لزوماً لو لم يكن أقوى فيما إذا أمكن الإخراج بطريق غير متعارف، كما في الفرض المذكور في المتن، والأظهر في غيره. (الروحاني).
- ٢- ٢. مع عدم فساد به. (الخميني).
- ٣- ٣. المتيقّن منه وجوب اشتراء نفس الماء ولو بأضعاف عوضه، وأمّا آلاّت تحصيله فوجوب اشترائها ولو بأضعاف القيمة بحيث يوجب الضرر الفاحش محلّ التأمل. (المرعشي).
- ٤- ٤. على الأحوط فيما إذا كان الثمن الخطير أكثر من ثمن مثله في ذلك الزمان والمكان، والأظهر فيما إذا لم يكن كذلك. (الروحاني). * هذا في الشراء ونحوه، وأمّا الاقتراض فلا يجوز بالأزيد؛ لأنّه ربا. (السيستاني).
- ٥- ٥. إذا أوجب ذلك الحرج، ولعلّ هذا مراد الماتن أيضاً. (زين الدين).
- ٦- ٦. يعني إذا وصل إلى حدّ الحرج. (الآملی). * الظاهر أنّه ليس دليل معتبر على الميّدعي، وعليه يكون الميزان في وصول النوبة إلى التيمّم تحقق الحرج، وممّا ذكرنا يظهر الإشكال في الفرع الآتي. (تقيالقمي).
- ٧- ٧. أو ما هو بمنزلة الوفاء. (الميلاني). * بحيث كان الوفاء حرجياً عرفاً. (السبزواری). * وما بحكمه. (السيستاني).
- ٨- ٨. بحث يلزم منه الحرج عرفاً. (مفتي الشيعة).

ذلك (١).

(مسألة ١٧): لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب (٢)، كما أنه لو وهبه غيره بلا منته (٣) ولا ذلّه (٤) وجب القبول (٥).

الثالث: الخوف من استعمال الماء

الثالث: الخوف (٦) من

ص: ٣٥٣

١-١ . إذا استلزم ترك وفائه حرجاً أو خوف ضرر من جهة أخرى، وإلاّ فيصدق عليه التمكن من تحصيله، فيجب مقدّمه للواجب. (آقا ضياء). * بل جوازه مع العلم لا يخلو من إشكال. (آل ياسين). * إذا كان عدم الوفاء حرجاً. (الحكيم). * إذا كان الوفاء حرجياً. (الآملى). * إذا أوجب له الحرج. (زين الدين).

٢-٢ . فى إطلاقه تأمل، بل منع. (آل ياسين).

٣-٣ . بل مع بعض مراتب المنه أيضاً. (حسين القمى). * لا- تُتحيل عادة. (الإصطهباناتى، اللكرانى). * توجب الحرج. (الحكيم). * يكون تحمّلها حرجاً على مثله. (الرفيعى). * لا يسوغ تحمّلها عادة، وكذا الكلام فى الذلّه. (المرعشى). * ليست المنه بنفسها مجوّزه للتيمّم، نعم، لو استلزم حرجاً تكون مجوّزه له. (الآملى). * بحيث لا- تتحمل عادة. (السبزوارى). * والأحوط قبول المنه التى ليست حرجاً تحمّلها. (محمد الشيرازى). * فى عدم الوجوب فى صورته المنه على نحو الإطلاق تأمل. (تقيالقمى).

٤-٤ . نعم، لو كانت ممّا يتحمّلها عامه الناس فى حوائجهم العرفيه وجب القبول مع المنه أيضاً. (مفتى الشيعة).

٥-٥ . لا يجب عليه قبول الهبة إذا كان فى قبولها منّه أو ذلّه توجب له الحرج، ويجب فى ما عدا ذلك. (زين الدين).

٦-٦ . بل المسوّغ هو نفس الضرر، وأمّا الاحتمال المعتقد به عند العقلاء ولو بملاحظته لا يهتم بالاحتمال المعبر عنه بالخوف فهو طريق إليه كالعلم، نعم، الخوف بمعنى القلق والاضطراب النفسى الذى يكون تحمّله حرجياً من مصاديق المسوّغ الرابع الآتى. (السيستانى).

استعماله(١) على نفسه، أو عضو من أعضائه بتلف أو عيب، أو حدوث مرض أو شدته أو طول مدته أو بيطء برئه أو صعوبه علاجه أو نحو ذلك مما يعسر(٢) تحمله عادة، بل لو خاف من الشين(٣) الذي يكون تحمله شاقاً(٤) تيمم، والمراد به: ما يعلو البشره من الخشونه المشوّهه(٥) للخلقه، أو الموجه لتشقّق الجلد وخروج الدم، ويكفى الظنّ بالمذكورات، أو الاحتمال(٦) الموجب للخوف، سواء حصل له من نفسه أم قول طبيب أم

ص: ٣٥٤

- ١-١. إذا كان عن منشأ عقلائي. (محمد الشيرازي). * ولو مع الوضوء، أو الغسل جبراً في موارد مشروعيتها. (السيستاني).
- ٢-٢. بل يكفي الصدق العرفي، ولا- يعتبر فيه أن يصل إلى حدّ العسر. (صدر الدين الصدر). * الظاهر أنّه لا وجه للتقييد المذكور؛ فإنّ الميزان في عدم الوجوب حدوث مرض أو شدته أو نحوهما، نعم، الاحتياط يقتضي ما أُفيد في المتن. (تقيالقمي).
- ٣-٣. سواء كان بحيث يقع صاحبه في معرض التعيب والاعتياب، أم لا. (المرعشي). * وهو العيب لغه، وقد عرف ما هو المراد منه في المتن. (مفتي الشيعه).
- ٤-٤. إذا كانت بحيث لا تتحمل عادة. (البروجردى، أحمد الخونساري). * مشقّه لا يقدم عليها العقلاء. (الحكيم). * لا يتحمّله العقلاء. (المرعشي). * إذا كان حرجياً. (الآملی).
- ٥-٥. كفايه مجرّد تشويه الخلقه للانتقال محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٦-٦. وكان موجباً له عند العقلاء. (حسين القمي). * إذا كان له منشأ يعتنى العقلاء بمثله. (البروجردى). * العقلائي. (الفاني).
- * الناشئ من منشأ يعتنى به العقلاء. (الخميني). * المعتدّ به لدى العقلاء. (المرعشي). * إذا كان له منشأ عقلائي. (اللكراني).

غيره، وإن كان فاسقاً أو كافراً، ولا- يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف، كما أنه لا- يكفى الضرر اليسير الذى لا- يعتنى به العقلاء، وإذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء(١) وجب ولم ينتقل إلى التيمم.

حكم الطهارة المائيه مع الضرر والخرج

(مسأله ١٨): إذا تحمّل الضرر وتوضأ أو اغتسل: فإن كان الضرر فى المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء أو الغسل وصحّ(٢)، وإن كان فى استعمال الماء(٣) فى أحدهما بطل(٤)، وأمّا إذا لم يكن استعمال

ص: ٣٥٥

١- ١. بل بأى وجه يدفع به ضرر الماء. (السيستانی).

٢- ٢. إنّما يتوجّه ذلك فى المقدمات التى تتقدّم على ذیها زماناً، كتحصیل الماء ونحوه، ویشکل الحكم فى المقدمات التى تقارنه زماناً، كما إذا كان الاعتراف ضررياً. (زين الدين).

٣- ٣. بحيث يوجب حرمة. (حسين القمى).

٤- ٤. مع حرمة تحمّله، وإلاّ- فحكمه حكم الحرج. (مهدى الشيرازى). * فى إطلاق البطالان لمطلق الضرر نظر. (عبدالهادهى الشيرازى). * إذا كان ضرراً يحرم تحمّله. (الفانى). * على الأحوط، إلاّ- إذا كان حرجاً فبطل على الأقرب. (الخمينى). * فيه إشكال، ولا- تبعد الصحّة فى بعض مراتب الضرر. (الخوئى). * إذا كان الضرر بحدّ يكون حراماً، وإلاّ- حاله حال الحرج. (الأملى). * لا يبعد الصحه مع زوال الضرر بسره بحيث لا يعتنى به العقلاء. (السبزواری). * لا ريب فى اختلاف مراتب الضرر؛ فإنّ بعضها يوجب تحریم تحمّله، وتحریم الفعل الذى يكون سبباً له، ولا ريب فى بطلان الوضوء والغسل إذا كان استعمال الماء فيهما سبباً لهذا النوع من الضرر، وبعضها يوجب نفى الحكم الإلزامى الذى يكون سبباً له، كما هو مفاد قاعده «لا ضرر ولا ضرار» والأقوى صحّه الوضوء والغسل إذا كان استعمال الماء فيهما ضررياً بهذا المقدار؛ لأنّ قاعده نفى الضرر إنّما تنفى اللزوم، ولا تنفى الجواز. (زين الدين). * إذا كان ضرراً لا يجوز تحمّله لا مطلقاً. (محمد الشيرازى). * إن كان الضرر ممّا يحرم إلقاء النفس فيه، وإلاّ- حكمه حكم الحرج. (حسن القمى). * الظاهر أنّه لا وجه للبطالان؛ فإنّ الإضرار بالنفس على نحو الإطلاق لا دليل على حرمة، بالإضافة إلى أنّ استعمال الماء مقدّمه للإضرار ومقدّمه الحرام غير محرّمه، إلاّ- أن يقال: أنّه مع عدم توجّه الخطاب بالطهارة المائيه لأجل الضرر أو الحرج لا مجال لقصد التقرب بالوضوء، ولازمه البطالان، فلا بدّ من الاحتياط فى كلا الموردين بالتيمم. (تقيالقمى). * بل صحّ وإن لم يجب، وجاز التيمم. (الروحانى). * إذا لم يحصل له قصد القربة، وإلاّ صحّ، ولكنّ الكلام فى تحقق قصد القربة مع التفاته إلى النهى والمبغوضيه الفعلية، كما أشرنا إليه. (مفتى الشيعه). * مجرد الضرر فى الاستعمال لا يوجب البطالان، إلاّ إذا كان حرجياً فإنّه حينئذٍ يوجب؛ لأنّ الظاهر كون نفى الحرج من باب الغزيمه، لا الرخصه، ومنه يظهر حكم الفرض الآتى. (اللكراني).

الماء مضرًا بل كان موجباً للحرّج والمشقه، كتحمّل ألم البرد أو الشّين _ مثلاً _ فلا تبعد الصّحّه (١)، وإن كان يجوز معه التيمّم؛ لأنّ نفى الحرّج من

ص: ٣٥٦

١ - ١ . بعيد غايته، بل لا يبعد القطع بعدم التخيير بين الطهارة المائيّة والترابيه. (النائني). * والأقرب البطلان. (آل ياسين). * فيه تأمّل. (الكوه كمرئي). * بعيد غايته، بل يبعد التخيير بين الطهارة المائيّة والترابيه. (جمال الدين الكلّبايگاني). * فيها إشكال. (الشاهرودي). * بل هي الأقوى. (الفاني). * ويتقرّب بقصد الملاك، وهو الترخّج والمحبوبية عند المولى. (زين الدين). * بل هي الأظهر، فلا يجب ضمّ التيمّم. (الروحاني).

باب الرخصة (١) لا العزيمة (٢)، ولكنّ الأحوط ترك الاستعمال (٣) وعدم الاكتفاء به على فرضه، فيتمّ أيضاً.

التيّم أو الوضوء باعتقاد الضرر أو خوفه وتبين الخلاف

(مسألة ١٩): إذا تيّم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبيّن عدمه (٤) صحّ تيّمه (٥) وصلاته (٦)، نعم، لو تبين قبل الدخول في الصلاة وجب الوضوء

ص: ٣٥٧

١- ١. أى من جهة اقتضاء الامتنان نفى الإلزام. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. محلّ إشكال، لا يُترك الاحتياط الآتي، بل كونه عزيمة والبطلان لا يخلو من وجه قوى. (الخميني).

٣- ٣. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني، الرفيعي). * لا- يُترك. (حسين القمّي، محمد تقى الخونسارى، الإصطهباناتي، البروجردى، أحمد الخونسارى، محمد رضا الكلپايگاني، الأراكي). * لا- يُترك الاحتياط بضمّ التيمّم. (الشاهرودى). * إن لم يكن الأقوى. (الميلاني). * لا يُترك، ومع الاستعمال لا يُترك الاحتياط بضمّ التيمّم أيضاً. (السبزواري). * استحباباً، لا لزوماً. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. بعد خروج الوقت، أمّا قبله فيلزم إعادتها، كما يأتى منه رحمه الله فى المسألة الرابعة و الثلاثين. (مهدي الشيرازي).

٥- ٥. إذا صادف ضيق الوقت على وجه لا يتمكّن من تحصيل الطهارة المائيّة بعد التفاته، بل مع كون الضرر مائتاً لا يجدى هذا المقدار فيحتاج إلى كونه حين تيّمه مضيقاً، لا حين التفاته. (آقا ضياء).

٦- ٦. إذا كان ذلك بعد خروج الوقت، وأمّا قبله فيعيد. (حسين القمّي). * فيه نظر، والأوجه بطلانهما. (الميلاني). * فيه إشكال، والاحتياط بالإعادة لا يُترك. (الخوانساري). * موضوع مشروعيه التيمّم هو نفس الضرر الواقعيّ أو خوفه، أمّا اعتقاد الضرر فإنّما هو طريق إثبات ما هو الموضوع؛ ولذلك فتشكل صحّة التيمّم إذا تيّم باعتقاد الضرر وكان اعتقاده غير موجب للخوف، ثمّ تبين له عدم الضرر واقعاً. (زين الدين). * إذا تبين فى الوقت فالأحوط الإعادة. (حسن القمّي). * الظاهر أنّ القاعده تقتضى البطلان؛ فإنّ الحكم تابع للموضوع الواقعيّ، فلا أقلّ من الاحتياط. (تقيالقمّي). * فيه إشكال، بل منع، إلّا مع تحقّق القلق النفسى الذى يعسر تحمّله. (السيستاني).

أو الغسل. وإذا توضّأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبىّـن وجوده صحَّ (١)، لكنَّ الأـحوط (٢) مراعاة الاحتياط (٣) في الصورتين (٤). وأمّا إذا

ص: ٣٥٨

-
- ١-١. قد مرّ الكلام حوله قريباً. (تقيالقّمى). * لا يبعد البطلان. (السيستاني).
 - ٢-٢. لا يُترك في الصورة الأولى. (البروجردى، الشاهرودى). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط في الصورة الأولى. (الآملى). * لا يُترك في الصورة الأولى، خصوصاً إن لم يتحقّق الخوف العقلائي حين التيمّم. (السبزوارى).
 - ٣-٣. لا يُترك الاحتياط. (الإصطهباناتى). * لا يُترك. (أحمد الخونسارى). * لا بأس بترك هذا الاحتياط في الصورتين. نعم، لا ينبغي تركه في الصورة الأولى إن لم يتحقّق الخوف حين التيمّم. (مفتى الشيعة).
 - ٤-٤. لا يُترك الاحتياط في الصورة الأولى. (الإصفهاني). * لا يُترك في الثانية. (محمد رضا الكلبيكاني). * الاحتياط قوى في الصورة الثانية فيما إذا كان الضرر الذى استبان وجوده ممّا يحرم ارتكابه. (زين الدين).

١ - ١. الصّحّه في هذه الصوره والتي تليها قويه جدّاً، نعم، لو أخلّ اعتقاده المذكور بقصد قربته فوضوؤه وغسله باطلان لذلك.
(الفانى).

٢ - ٢. لا- تبعد الصّحّه مع تحقّق قصد القربه. (الفيروز آبادى). * صّحّه الوضوء أو الغسل في هذه الصوره كصّحّه التيمّم في الصوره الثانيه إذا حصل منه قصد القربه غير بعيد، وإن كان الأحوط ما ذكر في المتن في الصورتين. (الإصفهاني). * عدم الصّحّه في كلا الفرعين مع عدم حصول نيه القربه منه - كما هو المفروض ظاهراً - لا إشكال فيه، وأمّا مع تحقّق نيه القربه فلا تبعد الصّحّه، وإن كان الأحوط ما في المتن، بل لا يُترك. (الإصطهباناتي). * صّحّه الوضوء أو الغسل في هذه الصوره كصّحّه التيمّم في الصوره الثانيه إذا حصل منه قصد القربه غير بعيد. (أحمد الخونسارى). * صّحّه الوضوء أو الغسل في هذه الصوره والتيمّم فيما بعدها مع حصول قصد القربه لا يخلو من قوّه. (عبد الهادى الشيرازى). * الظاهر الصّحّه مع حصول نيه القربه إن تبين عدمه، وصّحّه التيمّم إن تبين وجوده لو فرض حصول قصد القربه. (الخميني). * احتمال الصّحّه في صوره تمشّى القربه قوياً. (المرعشى). * إلا إذا حصل منه قصد القربه، وكذا في الفرع الثانى. (محمد رضا الكليبايگانى). * مع عدم تحقّق قصد القربه، وأمّا معه فلا تبعد الصّحّه في الصورتين، وإن كان ما في المتن أحوط، وقد مرّ منه رحمه الله الفتوى بالصّحّه في نظير المقام [فى] فصل الجبائر المسأله (٣٣). (السبزوارى). * لا- وجه لعدم الصّحّه في الصورتين مع تحقّق قصد القربه. (تقيالقمي). * مع فرض تحقّق قصد القربه الحكم هو الصّحّه، وكذا في الفرض الآتى. (اللكراني).

٣ - ٣. تقدم من المصنّف فى الجبائر فى نظير المسأله الحكم بالصّحّه فى الصورتين أيضاً مع قصد القربه، وتقدّم الاحتياط منّا أيضاً. (الكوه كمرئى). * الظاهر الصّحّه إذا حصل له قصد القربه، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * على الأحوط، وإن كان الضرر ممّا يجوز تحمّله، فالظاهر الصّحّه. (حسن القمى).

عدمه (١). كما أنه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح (٢) وإن تبين وجوده (٣).

ص: ٣٦٠

١-١. بعد خروج الوقت، أما قبله فيلزم إعادتها، كما يأتي منه رحمه الله في المسألة الرابعة والثلاثين. (مهدى الشيرازي). إذا لم يتحقق منه قصد القربة ولو رجاءً، وإلا ففيه تفصيل. (عبدالله الشيرازي). * الأقوى الصحة إذا لم يكن الضرر بالغاً حد الحرمة، وإلا فلا. وجه مع عدم وجود الضرر المحرم. (الآملی). * إذا كان الضرر المعتقد ممّا يجوز ارتكابه فلا موجب للبطلان، سواء انكشف الخلاف أم لم ينكشف، وكذلك إذا كان الضرر الخوف ممّا لا يجب فيه الاحتياط، وأما إذا كان الضرر المعتقد ممّا يحرم ارتكابه فالوجه بطلان الوضوء والغسل إذا لم يتبين له عدم الضرر، وأما إذا تبين عدمه فالظاهر صحتهما إذا تمشى منه قصد القربة، ولكن الاحتياط ممّا لا ينبغي تركه. (زين الدين). * الأقرب الصحة في هذه الصورة، وفي الصورة التالية فيه إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي). * الأظهر الصحة، تبين العدم أم لم يتبين. (الروحاني). * بل الظاهر صحته حينئذ مع تمشى قصد القربة، وكذا فيما بعده. (السيستاني).

٢-٢. الصحة لا تخلو من قوه في صورتين مع حصول نيّة القربة. (الجواهري). * تقدّم منه رحمه الله في أحكام الجبائر الصحة في هاتين صورتين مع حصول قصد القربة، وهو الأظهر مع كون الضرر ممّا يجوز تحمّله، وإلا فلا يُترك الاحتياط. (مهدى الشيرازي). * على الأحوط. (حسن القمّي).

٣-٣. الظاهر الصحة مع تبين وجوده وتحقق القربة. (الفيروزآبادي). * لا تبعد الصحة مع فرض تحقق نيّة القربة. (الشريعتمداري). * الظاهر صحّة التيمم إذا تمشى منه قصد القربة، ثم تبين وجود الضرر. (زين الدين). * مع عدم حصول نيّة القربة كما هو المفروض، وإلا فالأظهر الصحة. (الروحاني).

(مسألة ٢٠): إذا أجنب عمداً مع العلم بكون استعمال الماء مضرّاً وجب التيمّم (١) وصحّ عمله، لكن لمّا ذكر بعض العلماء (٢) وجوب الغسل في الصورة المفروضة وإن كان مضرّاً (٣)

ص: ٣٤١

١-١. بل جاز. (الروحاني).

٢-٢. مجرّد فتوى بعض العلماء لا يصلح منشأ للاحتياط. (الفاني).

٣-٣. في هذا الحكم نظر من وجهين: الأول: إنّ أدلّه رفع الضرر مطلقه من حيث السبب القهري أو الاختياري. الثاني: ما ذكره قدس سره في المسألة التالية (٢١) من وجود النصّ في جواز الجنابه لمن يعلم بعدم تمكّنه من استعمال الماء، وظاهره إطلاق الجواز في الوقت وقبله، وهو موافق للقاعده، فإنّ إطلاق أدلّه بدليته التراب عن الماء مثل: «التراب أحد الطهورين» (الوسائل: باب ٢٣ من أبواب التيمّم، ح ٥، وفيه: أنّ التيمّم أحد الطهورين. «)، و«يكفيك الصعيد عشر سنين» (المصدر نفسه، ح ٤).» تقتضي جوازه في الوضوء والغسل، والنصّ موءّد للقاعده، لا- مخالف. وظهر ممّا ذكرنا أنّه لا يجوز الغسل ولا الوضوء مع الضرر مطلقاً، وأنّه يجوز للمتطهّر أن يحدث بالأ- كبر أو الأصغر مطلقاً قبل الوقت وفي الوقت مع تمكّنه من استعمال الماء، ومع عدمه. (كاشف الغطاء). * لعلّ مراده قدس سره الضرر اليسير الذي لا يُعتنى به، وأمّا الضرر المعتنى به الذي لا يُتحمّل فكيف يكون الأولى حينئذٍ الجمع؟! نعم، إعادة الصلاة بعد زوال العذر هو الأحوط، كما سيأتي في فصل: أحكام التيمّم المسألة (٨). (السبزواري).

١- ١. لا وجه لهذه الأولوية مع احتمال الحرمة. (الإصفهاني). * لا وجه للأولوية المزبوره مع فرض الضرر، نعم، لا بأس برعايه الأولوية الثانيه. (آل ياسين). * لا أولويه فيه، بل لا يجوز. (تقى الخونسارى، الأراكى). * مع احتمال الحرمة لا وجه لهذه الأولوية. (أحمد الخونسارى). * بل الأحوط لو لم يكن الأقوى ترك الغسل. (الخميني). * بل الأحوط ترك الغسل لو لم يكن أقوى. (اللكراني).

٢- ٢. إن كان الضرر بمثابة ما يحرم معه استعمال الماء تعين التيمم، ولا وجه للأولوية المذكوره وإن لم يكن كذلك، فما ذكره من الجمع أحوط، وإن كان الاقتصار على الغسل لا يخلو من وجه. (حسين القمى). * مع العلم بالضرر البدنى مقتضى الاحتياط ترك الغسل دون الجمع. نعم، بعد زوال العذر إعادته الصلاه مع الغسل موافق للاحتياط. (الكوه كمرئى). * مع كون الضرر ممّا يجوز تحمّله، وإلا اقتصر على التيمم. (مهدى الشيرازى). * فيه منع، ويقتصر على التيمم. (الحكيم). * لا وجه لهذه الأولويه مع احتمال الحرمة. (عبدالله الشيرازى). * الأقوى منع الغسل مع العلم بالضرر، كما هو الفرض، فلا مسرح للأولويه المذكوره. (المرعشى). * إن كان الضرر ممّا لا يجوز تحمّله فلا وجه لهذه الأولويه. (حسن القمى). * الأولويه تختصّ بمورد لا يكون الإضرار حراماً. (تقيالقمى). * إذا لم يبلغ الضرر حدّ المحرّم منه، وإلا اقتصر على التيمم. (السيستانى).

٣- ٣. لا وجه لهذا الاحتياط مع احتمال الحرمة؛ لعدم التمكن من قصد القربه. (الجنوردى). * لا وجه لهذه الأولويه، بل يتعين التيمم. (الشريعتمدارى). * إذا كان الضرر المترتب على الغسل ممّا يحرم إيجاده، أو قلنا بحرمة الإضرار بالنفس مطلقاً، كما ربّما يظهر من المتن ونُسب إلى المشهور فلا وجه لأولويه الجمع، كما هو ظاهر، بل يتعين عليه التيمم. (الخوئى). * لا وجه لهذه الأولويه إذا كان الضرر فى استعمال الماء ممّا يحرم ارتكابه لحرمة الغسل عليه، وإذا كان الضرر ممّا يجوز ارتكابه صحّ التيمم منه وكفى أيضاً، كما تقدّم، ولعلّ هذا هو المراد من الروايات الآمره بالغسل، وإن تضرّر فتكون محموله على الاستحباب فى هذه الصوره. (زين الدين). * فيه إشكال، بل منع؛ لعدم المنافاه بين وجوب فعله، وبين الحرمة المانعه من استعمال الماء، كمن يجب قتله قصاصاً. (محمد الشيرازى). * لا أولويه لهذا الجمع، فإذا كان استعمال الماء مضرّاً فالاحتياط بترك الطهاره المائيه، لا الجمع بينها وبين الطهاره الترابيه. نعم، الأولى إعادته الصلاه بعد زوال العذر. (مفتى الشيعه).

بل الأولى (١) مع ذلك إعادته الغسل والصلاه بعد زوال العذر.

حكم إبطال الوضوء أو الجماع مع عدم التمكن من الماء

(مسأله ٢١): لا يجوز (٢) للمتطهر بعد دخول الوقت (٣) إبطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن (٤) من الوضوء بعده (٥)، كما مرّ (٦)، لكن يجوز له الجماع مع عدم إمكان الغسل (٧)، والفارق وجود

ص: ٣٦٣

-
- ١-١. لهذا الاحتياط وجه حسن. (مفتى الشيعة).
 - ٢-٢. تقدّم المنع عنه. (النائني، جمال الدين گلپایگانی). * على الأحوط، كما مرّ. (الإصطهباناتي، السيستاني). * على الأحوط. (الشاهرودي).
 - ٣-٣. تقدم التأمل في ذلك. (الشريعتمداري).
 - ٤-٤. أي عليم بعدم تمكّنه. (اللكراني).
 - ٥-٥. مرّ الحكم فيه. (الجواهرى). * وقد مرّ أنّ الجواز لا يخلو من وجه. (آل ياسين).
 - ٦-٦. وقد مرّ التفصيل. (صدر الدين الصدر).
 - ٧-٧. لفقد الماء، أمّا إذا كان لغيره من الأعذار ففيه إشكال. (الحكيم). * أي لعدم الماء. (حسين القمّي). * لعدم الماء ونحوه، لا لمثل الضيق، كما مرّ. (مهدى الشيرازي). * يختصّ الجواز بفقد الماء، وأمّا غيره من الأعذار فالظاهر عدم الجواز؛ لاختصاص النصّ بالأوّل. (الآملی).

النص (١) في الجماع، ومع ذلك الأحوط تركه أيضاً (٢).

الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو استعماله

الرابع: الحرج في تحصيل الماء (٣)، أو في استعماله (٤) وإن لم يكن ضرر أو خوفه (٥).

ص: ٣٦٤

١-١. لكنّ مورده خصوص فقد الماء دون غيره، بل لولا إطلاق النصّ (الوسائل: باب ٢٧ من أبواب التيمّم، ح ١). لحمل على من كان محدثاً بحيث كانت وظيفته التيمّم على كلّ حال. (الميلاني). * النصّ يختصّ بصوره عدم وجدان الماء، فالحكم يختصّ بذلك المورد، فلا تغفل. (تقيالقمي).

٢-٢. في شمول النصّ الدالّ على جواز الجماع لمن كان متطهراً إشكال، بل لعلّ المنساق إلى الذهن منه هو كون الرجل غير متطهّر، كما هو الغالب، كما أنّ الظاهر منه هو جواز الجماع لمن لا يجد الماء مطلقاً، فلا يعمّ من يجد من الماء ما يكفي الوضوء ولا يكفي الغسل، ولا يعمّ أيضاً من جاز له التيمّم للمسوّغات الأخرى غير فقد الماء، فلا يترك الاحتياط في هذه الموارد كلّها، وقد تقدّم بيان ذلك في مبحث «غسل الجنابة». (زين الدين)

٣-٣. أي بحيث لا يتحمّل عادة. (حسين القمي).

٤-٤. إن كان ممّياً لا يتحمّل عادة. (البروجردى) * أو فيما يلزم استعماله، كما لو كان قليلاً لا يكفي للجمع بين استعماله في الوضوء وبين أن يبلّل رأسه به مع فرض حاجته إليه؛ لشدّة حراره الجو مثلاً بحيث يقع لولاه في المشقّة والحرج. (السيستاني).

٥-٥. الميزان فيه: أن يكون احتمال حدوث المكروه معتدّاً به عند العقلاء. (زين الدين).

الخامس: الخوف على نفسه أو غيره من العطش لو توضأ بالماء

الخامس: الخوف (١) من استعمال الماء (٢) على نفسه، أو أولاده (٣)

ص: ٣٦٥

١-١. إن خاف من استعمال الماء ضرراً موجباً لهلاكه نفسه، أو نفس محترمه، أو حصول مرض أو اشتداده، أو حرج عليه، ولا شبهه في الحرمة عندها، وأمثاً دون ذلك فيشكل ترك التيمم. (الآمل). * الظاهر أن الميزان في جواز التيمم أحد أمرين: أما الخوف من قلّه الماء وعدم استبقائه، وأما وجوب صرفه في غير الطهارة المائيّه، وبذلك يظهر الحال في الفروع المذكوره في المتن. (تقيالقمي).

٢-٢. الخوف المسوّغ للتيمم إنّما يتحقّق في موارد: الأوّل: أن يخاف من صرف الماء في الطهارة على نفسه _ فعلاً أو فيما بعد _ من عطش موءدٍ إلى التلف أو المرض أو الحرج. الثاني: أن يخاف على غيره من التلف أو مادونه مع فرض وجوب حفظه عليه. الثالث: أن يخاف من العطش على غيره ممّن يهّمه أمره على نحو يقع في الضرر أو الحرج، وفي غير ذلك لا يجوز له حفظ الماء، بل يجب صرفه في الطهارة، وبذلك يظهر الحال في الفروع المذكوره في المتن. (الخوئي). * إنّما يسوّغ الخوف فيما إذا خاف على نفسه، أو نفس محترمه من التلف لو صرف الماء في الطهارة، أو خاف على نفسه من عطش مؤدٍ إلى المرض أو الحرج، أو خاف على من يهّمه أمره من العطش على نحو يقع في الضرر أو الحرج، وفي غير ذلك لا يجوز التيمم، وبذلك يظهر الحال في الفروع المذكوره في المتن. (الروحاني). * المناط في هذا المسوّغ هو خوف العطش على نفسه، أو على من يرتبط به، ولو لم يكن من النفوس المحترمه إذا كان ممّن يهّمه أمره؛ لشدّه العلاقه به، أو لتضرّره المالي من عدم صرف الماء عليه، أو للزوم رعايته عرفاً _ كالصاحب والجار _ بحيث تترتب على تركها حزازه عرفيه لا- تتحمل عاده، ونحو ذلك. (السيستاني).

٣-٣. الخوف المسوّغ للتيمم إذا كان على الغير، فلا بدّ وأن يكون ذلك الغير ممّن يجب حفظه عليه، أو كون الضرر أو الحرج على الغير أو تلفه مستلزماً للضرر أو الحرج عليه، وإلا- لا- يجوز التيمم، فحينئذٍ كلّما كان المسوّغ للتيمم وجوب حفظ نفسه أو غيره من التلف أو الضرر يتعيّن التيمم، وإن كان المسوّغ هو الحرج فيتخيّر بينه وبين الوضوء أو الغسل، ومثلاً ذكر يظهر حكم الفروع الآتيه. (حسن القمي).

وعياله، أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلاً، أو بعد ذلك من التلف بالعطش، أو حدوث مرض (١)، بل أو حرج أو مشقه لا تتحمل، ولا يعتبر العلم بذلك، بل ولا الظن، بل يكفي احتمال (٢) يوجب الخوف (٣) حتى إذا كان موهوماً (٤)؛ فإنه قد يحصل الخوف مع

ص: ٣٦٦

١-١. هذا وما بعده يختص به، ولا يكفي في مشروعته التيمم إذا كان متعلقاً بغيره. (الحكيم). * المناط أحد الأمرين: إما الخوف من تلف نفسه وكذا تلف نفس محترمه لا بد من حفظها، أو الخوف من الضرر والحرج ولو بوجه من الجهات، فيلزم مراعاة ذلك فيما يذكر من الصور. (الميلاني).

٢-٢. عقلائي يعتنى به العقلاء، ولو مع موهومي—ته لأجل أهميه المحتمل. (الخميني).

٣-٣. قد مرّ اعتبار كونه موجباً له للعقلاء. (حسين القمي). * احتمالاً عقلائياً. (الشاهرودي). * إذا كان له منشأ عقلائي، كما مرّ. (اللكراني). * الخوف المعتنى به عند متعارف الناس، الحاصل من العلم أو الظنّ العقلائي. (مفتي الشيعة).

٤-٤. بشرط أن يكون عقلائياً. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * إذا كان ممّا يعتنى به العقلاء. (الكوه كمرئي). * يعني إذا كان عقلائياً، كما فيما فرضه في المتن. (الإصطهباناتي). * إن كان ممّا يعتنى به العقلاء. (عبدالهادي الشيرازي). * أي بحيث يهتمّ العقلاء بشأنه. (الميلاني). * إذا كان الاحتمال احتمالاً عقلائياً. (الفاني). * ولكن كان معتنى به لدى العقلاء. (المرعشي). * بشرط أن يكون عقلائياً ولو بلحاظ الاهتمام بالمحتمل. (السيستاني).

الوهم (١) إذا كان المطلب عظيماً، فيتيمم حينئذٍ، وكذا إذا خاف على دوابه أو على نفس محترمه (٢)، وإن لم تكن مرتبطة به (٣).

ص: ٣٦٧

١- ١. المناط ترتب الأثر على الاحتمال عند العقلاء. (صدر الدين الصدر)

٢- ٢. صرف الخوف على النفس المحترمه التي ليست مرتبطة به لا-يوجب عدم لزوم استعمال الماء في الوضوء، وإن قلنا بوجوب حفظها في مورد العلم بالتلف، أو قيام أماره شرعيه معتبره عليه؛ لعدم وجوب الاحتياط في مورد احتمال التلف قطعاً، وأما في صورته احتمال حدوث مرض لها أو وجود حرج أو مشقه لها فعدم وجوب الاحتياط معلوم، بل لو علم بذلك أمكن القول بعدم لزوم إعطائه الماء. (البجنوردى).

٣- ٣. ما يكون خوف حدوثه فيما بعد مسوغاً للتيمم فعلاً- هو قلّه الماء عمداً يحتاج إليه بنفسه، أو بما يرتبط به من الحيوان والإنسان المحترم وغيره، بل ولو كان واجب القتل دون ما لا يرتبط به. نعم، إذا عرض لشخص عطش مهلك فعلاً وكان واجب الحفاظ أو جائزه تعين أو جاز صرف الماء إليه والتيمم، مرتبطاً كان أو غيره. (البروجردى). * إذا كان صرف الماء يوءدى إلى تلفها، أما إذا كان يوءدى إلى مرضها أو وقوعها في الحرج فلا يشرع التيمم، فمرجع هذا المسوغ أن يكون صرف الماء موءدياً إلى وقوع الحرام، أو الوقوع في الضرر المالى أو البدنى أو الحرج، والأول يعتم نفسه وغيرها، والباقي يختص به. (الحكيم). * ما لا يرتبط به لا يجوز حفظ الماء بخوف عطشه، نعم، لو كان في معرض الهلاك فعلاً لعروض العطش يجوز صرف الماء فيه وحفظه من الهلاك. (الشريعةمدارى). * لا- يخلو من إشكال، وإن لا- يخلو من قوه، هذا في غير الإنسان وبعض الحيوانات المحترمه الغاليه القيمه التي لم تعد للذبح، وأما فيهما فينتقل إلى التيمم. (الخمينى). * والفرق بين المرتبطة وغيرها: أن في الأولى يكفى خوف المشقه حتى بالنسبه إلى دوابه، وفي الثانيه لا يكفى إلا خوف الهلاك، من غير فرق بين واجب الحفاظ وجائزه. نعم، حفظ الماء في الأول واجب، وفي الثانى جائز. (محمد رضا الكليايگاني). * الظاهر أن مجرّد الخوف على نفس محترمه إذا كانت غير مرتبطة به لا-يوجب حفظ الماء وتسويغ التيمم، إلا- أن يسبب ذلك له حرجاً لايتحمّل عادةً، كما في بعض النفوس الرقيقه المشاعر. نعم، إذا وقع الشخص المحترم في عطش مهلك وجب عليه صرف الماء لحفظه وتيمم، وكذا إذا كان الشخص شديد الاحترام بحيث يجب الاحتياط في حفظه عند خوف تلفه. (زين الدين). * إذا خاف العطش على من لا يرتبط به ولا يهّمه أمره فهو خارج عن حدود هذا المسوغ، ولكن ربّما يندرج في المسوغ السادس بلحاظ وجوب حفظه عليه شرعاً، أوفى المسوغ الرابع بلحاظ الاطمئنان بوقوعه في الحرج، ولو من جهه القلق النفسى الحاصل من هلاكه عنده عطشاً. (السيستانی).

وأما الخوف على غير المحترم (١) كالحربى والمرتد الفطرى ومن وجب قتله (٢) فى الشرع (٣) فلا يسوغ التيمم (٤)، كما أن غير المحترم الذى لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير والذئب ونحوها لا يوجبه،

ص: ٣٤٨

-
- ١-١. قد ظهر التفصيل فيه مما سبق، وأنه ربما يندرج فى هذا المسوغ إذا كان ممن يهّمه أمره، وربما يندرج فى غيره، وفيما عدا ذلك لا يسوغ التيمم، بل يجب صرف الماء فى الوضوء أو الغسل. (السيستانى).
 - ٢-٢. وجوب قتله بكيفية خاصه لا يقتضى جواز منع الماء عنه حتى يموت عطشاً. (السيستانى).
 - ٣-٣. إن كان المراد به ما يشمل من يجب قتله حداً ففيه إشكال، بل منع. (اللكراني).
 - ٤-٤. إلا أن يوجب ذلك حرجاً على مالك الماء. (زين الدين).

١ - ١ . عدم الجواز أظهر. (الجواهرى). * جوازه فى الأمثلة الثلاثة ونحوها مشكل. نعم، فى غير المؤذى من الحيوان غير المحترم لا يبعد جوازه. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * فيه تأمل. (الإصفهاني، الخمينى). * بل لا يجوز التيمم إلا حيث يجب الحفظ على الأقوى. (آل ياسين). * الجواز فى الأمثلة المذكورة من الحيوانات المؤذيه مشكل. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا ظهور فيه. (الكوه كمرئى). * فيه إشكال أظهره عدم الجواز، نعم، فى غير المؤذى من الحيوان غير المحترم لا يبعد ذلك. (الإصطهباناتى). * جواز التيمم فيه وفى النفس المحترمه التى لا يجب حفظها مشكل، إلا إذا كان عليه فى تلفها حرج أو ضرر يجوز تحمله. (مهدى الشيرازى). * الظاهر عدم جوازه. (الحكيم). * جوازه فى الأمثلة الثلاثة ونحوها مشكل، بل فى غير المؤذى من الحيوانات الغير محترمه لا يخلو من إشكال. (الشاهرودى). * فيه منع. (الرفيعى). * مشكل فيما إذا لم يكن عدم إشرابه الماء وإعطائه له حرجاً عليه، نعم، لا بأس به ويجوز التيمم إذا كان حرجياً. (البجنوردى). * مشكل، نعم، لا يبعد جواز صرف الماء على الحيوانات المزبوره والانتقال إلى التيمم، وأما حفظ الماء لاحتمال عطش الحيوانات وتلفها فيما بعده والتيمم فعلاً فلا وجه له، اللهم إلا إذا كانت من توابع المسافر، كالكلب الحارس أو الصائد إذا كانا معه. (الشريعتمدارى). * أما قبل الوقت فلا مجال للإشكال، وأما بعده فالمنع بالنسبه إلى الأمثلة المذكورة من الحيوانات المؤذيه غير المفيدة أوفق بحسب القواعد. (الفانى). * فيما لو كان مرتبطاً به. (المرعشى). * جواز التيمم فيما مثل به إشكال. نعم، لا إشكال فى جوازه لحفظ مال الغير وإن لم يجب عليه. (محمد رضا الكلبيگانى). * فيه إشكال، بل منع، إلا أن تكون ممياً تهمة سقايتها وحفظها لبعض الأغراض. (زين الدين). * فى المسأله تفصيل ذكرناه فى «الفقه». (محمد الشيرازى). * فيه إشكال، بل منع. (اللكراني).

ففى بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء وعدم استعماله، كخوف تلف النفس أو الغير ممّن يجب حفظه، وكخوف حدوث مرض (١) ونحوه، وفى بعضها: يجوز حفظه (٢) ولا يجب مثل تلف النفس المحترمه (٣) التى لا يجب حفظها (٤) وإن كان

ص: ٣٧٠

١-١. يختصّ ذلك به. (الحكيم). * بالنسبه إلى نفسه أو من فى حضانتّه، ويختصّ الوجوب فى الأول بالمرض العدى يبلغ حدّ الإضرار المحرّم بالنفس. (السيستاني).

٢-٢. لا يجوز حفظه والتمّم، بل يجوز صرفه والتمّم بعده. (محمد الخونسارى، الآراكى).

٣-٣. إذا كان تلفه موجبا لتضرّره لامطلقاً، والظاهر أنّ هذا القسم غير ما ذكره سابقاً من غير المحترم العدى لا يجب قتله بل يجوز. (الكوه كمرئى).

٤-٤. ويكون عليه فى تلفها حرج أو ضرر يجوز تحمّله. (حسين القمى). * إذا كانت كذلك لزمت الطهاره المائيه إذا لم يكن فى تلف النفس حرج أو ضرر مالى. (الحكيم). * لا تخلو العبارة من الاضطراب؛ لأنّه قدس سره عبّر عنه أولاً بغير المحترم، وقال بجواز قتله. (عبدالله الشيرازى). * إذا كان متضرراً بتلفها. (الشريعتمدارى). * وتكون من المرتبطات به، لكن يكون تلفه سبباً لحرج أو ضرر جائز التحمّل. (المرعشى). * تقدّم الإشكال فيه. (زين الدين). * كالذمى، فالعطش فى هذا المورد أيضاً يسوّغ معه التيمّم. (مفتى الشيعة). * إذا كانت ممّن يهّمه أمرها، أو كان عدم صرف الماء عليها موجباً لوقوعه فى الحرج، كما تقدّم، وأمّا فى غير ذلك فالظاهر وجوب حفظ الماء واستعماله فى الطهاره المائيه. (السيستاني).

لا يجوز (١) قتلها (٢) أيضاً، وفي بعضها يحرم حفظه (٣)، بل يجب استعماله في الوضوء أو الغسل، كما في النفوس التي يجب إتلافها (٤)، ففي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم، وفي الثانية يجوز (٥)، ويجوز الوضوء أو الغسل أيضاً،

ص: ٣٧١

١-١. بل وإن جاز ولو بالذبح الشرعي. (الخميني).

٢-٢. هذا منافٍ لما ذكر آنفاً من أن هذا القسم يجوز قتله. (الإصفهاني). * هذا لا ينافي ما تقدم آنفاً من جواز القتل كما توهم؛ لاختلاف الموضوع؛ لكونه في ما تقدم هو غير المحترم، وهنا هي النفس المحترمة. (الإصطهباناتي). * كالدمى والحيوانات المحللة الأكل، وإن جاز ذبحها شرعاً. (اللكراني).

٣-٣. فيه تأمل، بل يجوز صرفه في سقى من يجب قتله، فيسقى ثم يُقتل. (مفتي الشيعة).

٤-٤. بأي وجه. (السيستاني).

٥-٥. ما لا-يبعد جوازه هو إعدام الماء بصرفه على ذلك الحيوان فينتقل التكليف إلى التيمم، أما التخيير بين الطهارتين مع التمكن من الماء عقلاً وشرعاً فقد تقدم أنه لا يبعد القطع بعدمه. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * في جواز التيمم مع عدم صدق الإتلاف بصرفه في تيممه نظر؛ لصدق الوجدان حينئذٍ جزماً. (آقا ضياء). * قد مرّ التأمل فيه. (الإصفهاني). * إن جاز وجب، ولا أرى وجهاً للحكم بالتخيير بين الوضوء والتيمم مع فرض عدم وجوب حفظ الماء. (صدر الدين الصدر). * مشكل مع فرض كون النفس محترمة لا-يجوز قتلها، والأحوط تعيين التيمم. (الإصطهباناتي). * الظاهر أنه لا-يجوز، ويجب الوضوء أو الغسل. (الحكيم). * إعدام الماء بصرفه إلى ذلك الحيوان مشكل. (الشاهرودي). * إن كانت الثانية مثل الكلب العقور فقد تقدم التأمل فيه، ولا تخلو عبارته من نوع تشويش. (الخميني). * مرّ ما فيه. (السبزواري).

وفى الأولى يجب ولا يجوز الوضوء أو الغسل.

وظيفة من كان معه ماء: طاهر ونجس

(مسألة ٢٢): إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته وماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال إلى التيمم؛ لأنَّ وجود الماء النجس (١) حيث إنَّه يحرم شربه كالعدم (٢) فيجب التيمم وحفظ الماء الطاهر لشربه.

نعم، لو كان الخوف على دابَّته لا- على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل وصرف الماء النجس فى حفظ دابَّته، بل وكذا إذا خاف على طفل من العطش (٣)؛ فإنَّه لا دليل على حرمة إشرابه الماء

ص: ٣٧٢

- ١- ١. بل لأنَّه يكفى فى هذا المسوِّغ خوف العطش، ولو لم يكن بحدِّ يجوز شرب الماء النجس. (السيستاني).
- ٢- ٢. الجزم بكونه كالعدم مشكل، فإنَّ المقام من صغريات باب التراحم، ودعوى أنَّ الاستفادة من دليل الوضوء الوجدان الذى لا محذور فيه عُهدتُها على مدَّعيها، فلا بدَّ من الأخذ بالحائِطه. (تقيالقَمي).
- ٣- ٣. إن كان الطفل مرتبطاً به وهو يموِّنه فلا إشكال فى وجوب التيمم وإبقاء الماء الطاهر له، بل لا يخلو من قوِّه فى غيره أيضاً إذا توقَّف حفظه عليه، وكذا الرفيق. (البروجردى). * أعمَّ من أن يكون الطفل متعلِّقاً به أم لا. (الرفيعى). * قد مرَّ الكلام ممَّا فيه فى أحكام الماء المتنجِّس. (المرعشى). * فيه إشكال، بل يتعيَّن أن يُشربه الماء الطاهر ويتيمم هو إذا كان الطفل مرتبطاً به، وكذلك الحكم فى رفيقه فى السفر. (زين الدين).

المتنجس (١)، وأما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل، فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء _ مثلاً _ ويحفظ الماء النجس ليشربه الطفل، بل يمكن أن يقال: إذا خاف على رفيقه أيضاً يجوز التوضؤ (٢) وإبقاء الماء النجس لشربه؛ فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس، نعم، لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز (٣).

ص: ٣٧٣

- ١- ١. مَرَّ حَرَمُهُ إِشْرَابَهُ. (الجواهرى). * قد تقدّم الإشكال فى جوازه. (الشاهرودى).
- ٢- ٢. فيه تأمل، والفرق بينه وبين الصورة التالية محلّ النظر. (الإصفهاني). * بل يمكن القول بتعيينه. (حسين القمى). * فيه تأمل. (الكوه كمرئى). * بل الظاهر تعيينه، وكذا فى الصورة التالية، ولكن لا يباشر الإعطاء، بل يجوز له. (مهدى الشيرازى). * فيه نظر، كما يفهم ممّا ورد فى وجوب الإعلام بالنجاسه فى بيع الدهن المتنجس. (الحكيم). * إذا لم يعلم الصديق بالنجاسه فعلاً، وإلاّ ففيه تأمل، بل منع. (الفانى). * فيه إشكال. (الآملى). * بل يتعين. (تقيالقمى). * بل يجب إبقاء الطاهر إذا وجب رفع عطشه. (الروحانى). * بل يجب إذا كان رفيقه جاهلاً بنجاسته، أو لم يكن يتورّع عن شرب الماء النجس. (السيستانى).
- ٣- ٣. فى الجزم بعدم الجواز تأمل؛ لعدم دليل معتبر على الحرمة. (تقيالقمى). * كما أنّه لا دليل على وجوب إعطائه الماء الطاهر، بل له منعه عن ذلك فيضطرّ إلى شرب الماء النجس. (اللنكرانى).

إعطاؤه(١) الماء النجس(٢) ليشرب مع وجود الماء الطاهر، كما أنه لو باشر الشرب بنفسه(٣) لا يجب منعه(٤).

ص: ٣٧٤

١ - ١. فيه أيضاً نظر؛ لأنه لا يجب عليه تحصيل اختيار غيره أيضاً في هذه الجهة. (آقاسياء). * بل يجوز عدم إعطائه الماء الطاهر؛ حتى يضطرّ بنفسه إلى شرب النجس، ولا يجب عليه رفع اضطراره. (الخميني). * فيه إشكال، وعلى فرض عدم الجواز يجب المنع ولو باشر الشرب بنفسه. (الخوئي). * على الأحوط. (محمد الشيرازي).

٢ - ٢. بل الظاهر جوازه. (حسين القمّي). * بل الأظهر جواز الامتناع عن بذل الماء الطاهر له، وإن انحصر طريق رفع عطشه حينئذٍ بشرب الماء النجس. (السيستاني).

٣ - ٣. أي لعذر شرعي. (الميلاني).

٤ - ٤. لا يخلو من إشكال، بل الأقرب وجوب بذل الطاهر ومنعه عن شرب النجس. نعم لو كان معذوراً من غير جهة الاضطرار من غفله أو غيرها فلا يبعد عدم وجوب منعه أو إعلامه. (الإصفهاني). * إذا كان جاهلاً. (الإصطهباناتي). * إذا كان معذوراً في شربه بجهل أو غيره، وإلاّ وجب النهي عن المنكر. (مهدى الشيرازي). * فيه نظر، كما تقدّم. (الحكيم). * إذا كان جاهلاً بنجاسته. (الشاهرودي). * مع اضطراره إليه. (الخميني) * فيه تأمّل. (الآملي، تقيالقمي). * لا يجب منعه إذا شرب الماء النجس غفله، وأمّا إذا شربه مضطراً كما هو مفروض الكلام فعليه منعه وإعطاؤه الماء الطاهر. (زين الدين) * بل يجب المنع من باب النهي عن المنكر إلاّ إذا كان جاهلاً بنجاسته، أو صار مضطراً إلى شربه؛ لعدم بذل الماء الطاهر له، وفي الصورة الأخيرة تجوز مباشرة الإعطاء أيضاً. (السيستاني).

السادس: إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب (١) أهم (٢)، كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجساً ولم يكن عنده من الماء إلا بقدر

ص: ٣٧٥

- ١- ١. لا- يبعد أن يكون مطلق المحذور الشـرعى - من ترك واجب أو فعل محرّم أو ترك شرط أو إيجاد مانع - موجباً للانتقال إلى التيمّم، لا لما ذكره، بل لاستفاده ذلك من مجموع ما ورد في الانتقال إليه. (الخميني).
- ٢- ٢. بل كلّ واجب ليس له بدل، ولعلّ هذا مراد الماتن بقرينه تعليله لتقديم رفع الخبث بأنّ الوضوء له بدل. (الإصفهاني). * بل مطلق الواجب. (الحكيم). * يعني ما لا بدل له، كما يظهر من الأمثلة. (الفاني). * لا يكون كل واجب ليس له البدل أهمّ مما له البدل. (الأملي). * مقتضى ما يأتي من التعليل: كلّ ما لا بدل له، ولكنّه على إطلاقه مشكل. (السبزواري). * وكذلك إذا كان الواجب محتمل الأهمّيّة، بل وكذا إذا كان مساوياً للطهارة المائيّة، أو كان كلّ منهما محتمل الأهمّيّة، فإنّ الحكم في هاتين الصورتين هو التخيير بينها وبين ذلك الواجب، وإذا سقط وجوب الطهارة المائيّة ولو لأجل التخيير ساغ التيمّم. أمّا إذا كانت الطهارة المائيّة أهمّ، أو كانت محتملة الأهمّيّة بالخصوص فالأقوى وجوب الطهارة المائيّة فيهما. (زين الدين). * أو مساوٍ. (السيستاني). * يستفاد من الروايات بل من الفطريات تقديم الأهمّ على المهمّ، بل محتمل الأهمّيّة عليه. وفي المقام قيل: إنّ كلّ ما لا بدل له يُقدّم على ما له بدل، ولكن في إطلاقه تأمل. (مفتى الشيعة). * بل مطلق ترك الواجب، أو فعل الحرام، أو ترك شرط معتبر في الصلاة، أو حصول مانع، ولا دلاله لثبوت البدل على عدم الأهمّيّة، ولا لعدمه على ثبوتها. (اللنكراني).

أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث، ففي هذه الصورة يجب (١) استعماله (٢) في رفع الخبث (٣) ويتيمم لأنّ الوضوء له بدل (٤)

لو قدم الطهارة الحديثية على الخبثية

وهو التيمم (٥)، بخلاف رفع الخبث، مع أنّه منصوص (٦) في بعض صورته،

ص: ٣٧٦

- ١-١ . وجوب استعماله في رفع الخبث مبني على تقديم ما له بدل طولّي على غيره في باب التراحم، وعلى أنّ المقام داخل في ذلك الباب، وفي كلا الأمرين إشكال: أمّا عدم كون ما له البدل الطولّي مقدّمًا فتقدّم الكلام حوله في المسألة الثانية والعشرين وأمّا عدم كون المقام داخلًا في ذلك الباب فلائذّ التراحم متقوم بتوجه خطابين لا يمكن الجمع بينهما، وفي المقام لا أمر إلاّ بالصلاة مع الطهارة من الحدث والخبث، وحيث أنّه لا يمكن الجمع بين الأمرين يقع التعارض بين دليليهما، والأحدث منهما غير معلوم، فلا بدّ من تقديم الطهارة الحديثية؛ لإطلاق الآية الشريفة، ولكن لا يترك الاحتياط بضّم التيمم إليه. (تقى القمّي).
- ٢-٢ . على الأحوط، والأظهر التخيير. (الخوئي). * بل الأظهر فيها التخيير بين استعماله في رفع الحدث، أو الخبث. (الروحاني).
- ٣-٣ . على تفصيل يأتي في المسألة (٣١) من فصل: أحكام التيمم. (السبزواري). * على الأحوط. (حسن القمّي).
- ٤-٤ . بل لأمر آخر. (عبدالهادي الشيرازي). * بل لوجه آخر غير الوجهين المذكورين. (السيستاني).
- ٥-٥ . في إثبات الأهميّة بهذا التعليل نظر. (زين الدين)
- ٦-٦ . دلالة النصّ (وسائل الشيعة: باب ٢١ من أبواب الحيض، ح ١). على ذلك مبني على لزوم الوضوء مع غسل الحيض؛ لوروده في الحائض، وقد عرفت أنّ الأظهر خلافه. (الروحاني).

والأولى (١) أن يرفع الخبث (٢) أولاً، ثم يتيمّم ليتحقّق كونه فاقداً للماء حال التيمّم، وإذا توضّأ (٣) أو اغتسل حينئذٍ بطل (٤).

ص: ٣٧٧

١- ١. بل الأحوط. (آل ياسين). * بل الأحوط استحباباً أن يصرف الماء أولاً في إزاله الخبث، ثم التيمّم بعد ذلك. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. بل الأحوط، بل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). * بل الأحوط. (مهدى الشيرازي، حسن القمّي). بل لعله المتعيّن. (الرفيعي). * بل الأحوط ذلك. (الميلاني).

٣- ٣. فلا يُترك الاحتياط بضمّ التيمّم، من غير فرق بين مورد النصّ وغيره. (الشاهرودي).

٤- ٤. بل يصحّ على الأقوى، وإن أثم. (الجواهرى). * فى إطلاقه نظر، والتعليل ضعيف. (الحكيم). * بل يصحّ. (عبدالهادهى الشيرازي). * مشكل. (محمد رضا الكلبيكاني). * وللصحّ وجه، حتى على القول بوجوب صرف الماء فى رفع الخبث. (الخوئى). * لا يخفى أنّ المسأله من مصاديق مسأله الضدّ، فبناءً على عدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده وكفايه وجود الملاك أو تصحيح الأمر الترتبى يصحّ الوضوء، وهو الأظهر، وإن كان عاصياً بترك الإزاله. (الشريعتمداري). * بل يصحّ، وإن أمكن المصير إلى القول بالعقوبه فى بعض الصور. (الفانى). * فيه تأمّل. (الأملى). * التعليل عليل، ويمكن التصحيح بالترتب، والأحوط ضمّ التيمّم أيضاً. (السبزواري). * فى إطلاق الحكم بالبطالان وفى التعليل نظر، ولا يُترك الاحتياط بضمّ التيمّم إلى الطهاره المائيه. (زين الدين). * لا وجه للبطالان حتّى على القول بوجوب استعمال الماء فى رفع الخبث؛ إذ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، ومن ناحيه أخرى أنّ الترتب على القاعده. (تقيالقمّي). * بناءً على ما قُرّر فى الأصول من امتناع الترتب، وأمّا بناءً على جوازه صحّ عمله؛ لوجود الخطاب، بل صحّ لوجود الملاك وصحّه تقربه به. نعم، لو غفل عن تكليفه وتوضّأ بالماء أو اغتسل صحّ وضوؤه وغُسله. (مفتى الشيعة). * لا يبعد الصحه. (السيستاني).

تعيّن تقديم الطهارة الحديثه لو فقد التراب

ولا أمر (٢) بالوضوء أو الغسل، نعم لو لم يكن عنده ما يتيّم به أيضاً يتعيّن صرفه في رفع الحدث (٣)؛ لأنّ الأمر يدور بين الصلاه مع نجاسه البدن أو الثوب أو مع الحدث وفقد الطهورين، فمراعاة رفع الحدث أهمّ، مع أنّ الأقوى (٤) بطلان (٥) صلاه فاقد

ص: ٣٧٨

-
- ١- ١. فيه نظر، ولا تخلو الصحّه من وجه. (حسن القمّي).
 - ٢- ٢. مرّ أنه لا يتعلّق الأمر الغيرى بهما مطلقاً، فالظاهر حينئذٍ هي الصحّه. (اللكراني).
 - ٣- ٣. هذا يتمّ بناءً على عدم وجوب الصلاه على فاقد الطهورين، وإلاّ فالأظهر التخيير. (الروحاني).
 - ٤- ٤. سيأتى أنّ الأقرب الصحّه. (الجواهري). * يأتى الكلام فيه. (الحكيم). * فى القوه تأمّل، وإن كان الأمر كما ذكره. (الفاني). * سيأتى بيانه. (الآملی). * سيأتى التعرّض له فى الفصل التالى. (السبزواری). * فى الأقوائيه نظر، بل منع؛ فإنّ الصلاه لا تُترك بحال؛ لأنها عماد الدين. (تقيالقمّي).
 - ٥- ٥. سيأتى. (حسين القمّي). * فى كون البطلان هو الأقوى تأمّل. بل الظاهر لزوم الإتيان بها عليه فى الوقت، و لزوم قضائها فى خارج الوقت لو تمكّن من الطهور. (جمال الدين الكلبيگاني). * يعنى عدم كفايتها عن القضاء إن تمكّن من الطهور بعد الوقت، بل الأداء فى الوقت، ولكنّ التعليل المذكور عليل. (الرفيعی). * سيأتى أن لا قوه فيه. (محمد الشيرازى). * بناءً على هذا القول يتعيّن رفع الحدث، فلا يكون هنا تراحم. (مفتى الشيعة).

الطهورين(١)، فلا ينفعه رفع الخبث حينئذٍ.

دوران الأمر بين صرف الماء للوضوء أو إزاله بعض الخبث

(مسألة ٢٣): إذا كان(٢) معه ما يكفيه لوضوئه، أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه، أو ثوبه بحيث لو تيمّم أيضاً يلزم الصلاه مع النجاسه ففي تقديم رفع الخبث حينئذٍ على رفع الحدث إشكال(٣)، بل لا يبعد(٤) تقديم الثاني(٥). نعم، لو كان

ص: ٣٧٩

- ١- ١. يأتي الكلام عليه في محلّه. (الميلاني). * يأتي القول فيه إن شاء الله تعالى. (زين الدين).
- ٢- ٢. إذا دار أمره بين رفع الحدث وتطهير بدنه طهر بدنه وتيمّم، وإن دار أمره بين رفع الحدث وتطهير ساتره رفع الحدث وصلى عارياً، وإذا دار أمره بين رفع الحدث وبين تطهير البدن أو الساتر مع فرض نجاستهما رفع الحدث وطهر بدنه، و صلى عارياً على الأقوى في الجميع. (صدر الدين صدر).
- ٣- ٣. فيتخير. (الفيروز آبادي). * والأحوط تقديم رفع الحدث ثم التيمّم. (الميلاني). * مورد الإشكال ما إذا لم يكن تقليل الخبث بحدّ يصير معفواً عنه في الصلاه. (السيستاني).
- ٤- ٤. ويحتاط بضّم التيمّم أيضاً. (الشاهرودي). * الظاهر تقديم الأول. (الخميني)
- ٥- ٥. تقديم الأول لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بل الأقرب تقديم الأول. (الإصفهاني). * بل لا يبعد تقديم الأول في بعض الموارد. (حسين القمّي). * بل الأول، بناءً على وجوب تقليل النجاسه، كما مرّ منه في محلّه، ولكنّ وجوبه لا يخلو من تأمّل. (آل ياسين). * بل الأول. (محمد تقى الخونسارى، الأمراكي، السيستاني، اللكراني). * مع ضّم التيمّم إليه على الأحوط. (الإصطهباناتي). * بل تقديم الأول. (البروجردى). * بل يصرف الماء في رفع الخبث أولاً، ثمّ يتيمّم، وكذا في الفرع التالي. (مهدى الشيرازي). * بل الأقرب تقديم رفع الخبث وتقليله. (عبدالهادي الشيرازي). * الأقرب تقديم الأول. (الحكيم). * بل الأول؛ لأنّ الأمر بإزاله النجاسه عن الثوب والبدن للصلاه تكليف انحلالى، ففي كلّ قطعه منها تكليف مستقلّ، له امثال مستقلّ، فيزاحم في المقدار الممكن رفعه وجوب الطهاره المائيه التى لها بدل فيقدّم عليهما. (البجنوردى). * بل هو المتعين؛ إذ لا دليل على وجوب تقليل النجاسه، خصوصاً إذا كان مزاحماً لواجب. (الشريعتمدارى). * فى إطلاق القول بالتقديم ولا سيما بالنسبه إلى بعض الأخبار تأمّل واضح. (الفانى). * هذا يتمّ بناءً على عدم لزوم تخفيف النجاسه وتقليلها، وأمّا بناءً على اللزوم مطلقاً حتّى فى صورته المزاحمه فلا يبعد الأول، بل هو المتعين. (المرعشى). * بل هو بعيد، والأظهر التخيير، وإن كان الأولى استعماله فى رفع الخبث، وكذا الحال فيما بعده. (الخوئى). * بل الأقوى تقديم الأول؛ إذ مانعيه الخبث فى الصلاه على نحو الطبيعه الساريه. (الأملى). * الأوفق بالقواعد تقديم الأول. (محمد رضا الكلبيكاني). * لا يبعد تقديم الأول، ولو توضعاً فالأحوط ضّم التيمّم أيضاً. (السبزواري). * إن أمكن جمع الماء بعد الوضوء فى إناء، ثمّ تطهير بعض مواضع النجاسه به تعين ذلك، وإلاّ تيمّم بعد الوضوء على الأحوط. (زين الدين). * ولا احتمال التخيير وجه. (محمد الشيرازي). * ويحتاط بضّم التيمّم بعد الوضوء. (حسن القمّي). * الأظهر التخيير بينهما. (الروحانى). * بل يتعين التقديم _ أى تقديم رفع الخبث _ بناءً على ما تقدّم من تقديم ما لا بدل له على ماله البدل. (مفتى الشيعة).

بدنه (١) وثوبه كلاهما نجسان، وكان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء، أو تطهير البدن، أو الثوب (٢) ربّما يقال (٣) بتقديم (٤) تطهير البدن (٥) والتيمّم والصلاه مع نجاسه الثوب (٦)، أو عرياناً على اختلاف القولين، ولا يخلو ما ذكره من وجه (٧).

ص: ٣٨١

- ١-١. تقديم الأول لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازي).
- ٢-٢. إن أمكن جمع الماء بعد أن يتوضأ به، ثم تطهير البدن به تعيّن ذلك عليه، وإلا فالإشكال في الفرض المتقدّم آت بعينه هنا، وعلى أيّ حال فإذا طهر البدن أولاً ثم تيمّم وصلى في الثوب النجس عارياً على القولين صحّت صلاته. (زين الدين).
- ٣-٣. وهو الأقوى، وقد مرّ وجوب الصلاه عارياً. (الخميني).
- ٤-٤. هذا هو المتعيّن على ما هو المشهور الأقوى من وجوب الصلاه عارياً مع الانحصار، نعم، على القول بتعيّن الصلاه في الثوب النجس ففي تقديم التطهير على رفع الحدث إشكال، وعلى فرض التقديم ففي تقديم أحدهما على الآخر أيضاً إشكال، نعم، على القول بالتخير لا يخلو من وجه قوى. (الشاهرودي). * على الأحوط. (محمد الشيرازي).
- ٥-٥. وهو الظاهر، كما مرّ. (اللكراني).
- ٦-٦. الأحوط تكرار الصلاه بإتيانها في الثوب النجس تارةً، وعرياناً أخرى، كما مرّ. (الإصطهباناتي).
- ٧-٧. بل هو الأقوى. (الجواهرى). * بل هو المتعيّن على ما هو الأقوى من وجوب الصلاه عارياً مع الانحصار. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * بل هو الوجه بناءً على ما قوّيناه آنفاً من الصلاه عارياً مع انحصار الساتر في النجس. (آل ياسين). * بل هو الأقوى بناءً على وجوب الصلاه عارياً عند انحصار الساتر في النجس. (البروجردى). * وجهه. (الحكيم). * بل هو الوجه؛ لأنّه بعد لزوم تقديم طهاره البدن على الثوب يقع التراحم بين وجوب طهاره البدن ووجوب تحصيل الطهاره المائيه التي لها بدل فتقدّم عليها. (البجنوردى). * هو الأقوى بناءً على وجوب الصلاه عارياً عند انحصار الساتر في النجس أو جوازها. (عبدالله الشيرازي). * بل هو المتعين، ولا فرق بين أن يقال بوجوب الصلاه عارياً أو التخير بينه وبين الصلاه في النجس. (الآملی). * ممّا تقدم يظهر ما فيه. (تقيالقّمی). * الأظهر التخير بين صرف الماء في تطهير البدن والصلاه عرياناً مع التيمّم وبين صرفه في الوضوء والصلاه عارياً، وإن كان الأول أحوط. (الروحاني). * هذا إذا قلنا بوجوب الصلاه عليه عرياناً، وأمّا بناءً على عدم وجوب الصلاه عرياناً يصرف الماء في الطهاره الخبيثه. (مفتى الشيعة).

(مسألة ٢٤): إذا دار أمره بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس _ كما إذا كان معه ما يكفي لوضوئه من الماء الطاهر، وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه، ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقي فاقد الطهورين _ ففي تقديم أيهما إشكال(١).

ص: ٣٨٢

١- ١. حيث إنَّ الأقرب صحَّه [صلاه] فاقد الطهورين، فلا إشكال في تعيين الطاهر للشرب. (الجواهرى). * مع الشك في الأهم هنا وفي غيره يتخير. (الفيروزآبادى). * مع استلزام ترك الشرب ضرراً أو حرجاً يقدم الشرب على الصلاة، وإن كان الأحوط حينئذٍ الصلاة بلا طهور مع قضائها بعد الوقت عند التمكن من الطهور. (آقاسية). * لا يبعد تقديم الصلاة بناءً على بطلان صلاة فاقد الطهورين. (الإصفهاني). * والأظهر تقديم الصلاة مع الوضوء، والأحوط أن يقصد به غايه غيرها، ولا يؤخر شرب الماء النجس عن الوضوء، بل وعن الصلاة إن أمكن. (حسين القمى). * لا يبعد تقديم الصلاة. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا يبعد وجوب الوضوء. (الكوه كمرئى). * والأقرب شرب الماء النجس، وصرف الماء الطاهر في الوضوء. (صدر الدين الصدر) * الظاهر أنه إن حضر وقت الصلاة ولم يحتج فعلاً إلى الماء يتوضأ ويصلى وإن اضطرَّ بعد ذلك إلى شرب الماء النجس، ولا يجب عليه حفظه لدفع الاضطرار وإن احتاج إلى الماء قبل حضور وقت الصلاة، سواء اضطرَّ إليه أم لا، فيحرم عليه شرب الماء النجس، وإن تراحماً فيقدم حرمة الشرب، ويكون فاقد الطهورين على الأقوى. (جمال الدين الكلپاگانى). * لا يبعد تقديم الوضوء بناءً على بطلان صلاة فاقد الطهورين، ويشرب بعد ذلك من الماء النجس بمقدار رفع الضروره. (الإصطهباناتى). * الأقرب شرب الماء الطاهر، والصلاة فاقدًا للطهورين، ثم القضاء خارج الوقت على الأحوط. (عبدالهدى الشيرازى). * والأقوى تقديم الصلاة بناءً على بطلانها مع فقد الطهورين. (الحكيم). * يرجح دفع الاضطرار بالماء الطاهر. (الشاهرودى). * الأقوى تقديم الصلاة عن طهاره مائه، والأولى تأخيرها عن شرب الماء إن لم تنجس به شفتاه، أو طهرهما بعده. (الميلانى). * والأقوى تقديم الصلاة مع الطهاره بالماء الطاهر؛ لأنها أهم من شرب النجس. (البجنوردى). * لا يبعد تقديم وجوب الوضوء والصلاه. (الشريعتمدارى). * الأقوى صرف الماء الطاهر لشربه، ثم العمل بوظيفه فاقد الطهورين من الصلاة في الوقت والقضاء خارجة. (الفانى). * لا إشكال في لزوم تقديم الصلاة. (الخمينى). * الأقوى تقديم الصلاة مع الوضوء بالماء الطاهر إن كان في الوقت، ولم يضطرَّ بعدُ إلى شرب الماء، وجواز شرب الماء النجس بعد طرؤه الاضطرار بقدر رفعه لا الرى، وكذا لو كان هناك تراحم على الأظهر، وأما لو كان الاضطرار قبل دخول الوقت مع العلم بعدم التمكن من تحصيل الماء الطاهر بعد دخوله _ كما لعله هو الفرض _ ففي جواز شرب الطاهر حينئذٍ وعدمه إشكال، والأظهر الأول، فيعامل بعد دخوله معاملة فاقد الطهورين على الأقوى. (المرعشى). * أظهره تقديم الصلاة عن طهاره. (الخوئى). * الأظهر وجوب تقديم الصلاة مع الوضوء بناءً على بطلان صلاة فاقد الطهورين؛ لاحتمال أهميه الطهور على ترك شرب النجس، هذا إذا لم يكن شرب النجس حرجياً لبعض الجهات، وإلاَّ يقدم الشرب. (الأملى). * الأقرب تقديم الصلاة. (محمد رضا الكلپاگانى). * إن أمكنه الوضوء وجمع الغساله ثم شربها تعين ذلك، وإلاَّ فالمقام من دوران الأمر بين ترك الصلاة وشرب النجس والصلاه محتمله الأهميه من الثانى، فتقدم عليه. (السبزوارى). * يقدم الصلاة على الأقرب، فيتوضأ بالماء الطاهر ويرفع اضطراره بشرب الماء النجس، ويؤخر شربه النجس إلى ما بعد الوضوء، بل وإلى ما بعد الصلاة إن أمكن. (زين الدين) * والتخير غير بعيد، والاحتياط لا ينبغى تركه، وكذا في فرع المسأله التاليه.

(محمدالشيرازى). * الأظهر تقديم الصلاه مع الوضوء، والأحوط أن يقصد به غايه أخرى، ويؤخر شرب الماء النجس عن الوضوء إن أمكن. (حسن القمى). * يمكن أن يقال: إن الصلاه مع الطهاره محتمله الأهميه لو لم تكن مقطوعاً بها، فيلزم تقديمها على ترك شرب النجس. (تقيالقمى). * لا- إشكال فى جواز شرب النجس، وتقديم الصلاه عن طهاره وعدم تركها فى الوقت. (الروحانى). * الظاهر أهميه الصلاه فى وقتها؛ لذا فهو يشرب الماء النجس بقدر رفع الضروره، فيصلى مع الطهاره المائيه، نعم، إذا تمكّن من الوضوء بالماء الطاهر، ثم الأخذ من غُساله الوضوء للشرب يتعين عليه هذا الطريق. (مفتى الشيعه). * والأظهر تقديم الصلاه مع الطهاره، إلّا- إذا كان الماء النجس من الخبائث التى تستقذرها الطباع السليمه فإنه مورد الإشكال. (السيستانى). * والظاهر لزوم تقديم الصلاه. (اللكراني).

(مسألة ٢٥): إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر (١) لا يبعد (٢) ترجيح الساتر (٣) والانتقال إلى التيمم،

ص: ٣٨٥

١-١. يعنى صرف الماء لتحصيل الساتر. (مفتى الشيعة).

٢-٢. الذى يختلج بالبال عاجلاً بمقتضى الصنائه تقديم جانب الوضوء، ولكنّ المقام يحتاج إلى الفحص الزائد؛ ولذا لا يمكننا الجزم بالحكم. (تقيالقمي).

٣-٣. بل لا يخلو من قوه. (عبدالهادهى الشيرازى). * بل هو قوى. (الفانى). * بل هو المتعين. (الآملى). * الأقوى التخيير بينهما، إلا- إذا كان تحصيل كل منهما متوقفاً على بذل مال كثير غير مضرّ بحاله، مع كونه أزيد من قيمه كل منها، فإنه حينئذ يسقط وجوب تحصيل الساتر، وليس كذلك وجوب تحصيل الطهاره على الأحوط لو لم يكن أظهر؛ وعليه فيتعين صرفه فى تحصيل ماء الوضوء. (الروحانى).

لكن لا يخلو من إشكال (١)، والأولى صرفه (٢) في تحصيل الساتر أولاً؛ ليتحقق كونه فاقد الماء، ثم يتيمم، وإذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة (٣) ففي تقديم (٤) أيهما إشكال (٥).

ص: ٣٨٦

- ١- ١. بل الأقوى تقديم الساتر والتيمم، وكذا القبلة. (الجواهرى). * لا إشكال فيه. (صدر الدين صدر). * وجه إشكال جواز الصلاة عارياً مع (كذا في الأصل، والأصح حذف (مع)). أن شرطه الطهارة في المرتبة المتقدمة على تحصيل الساتر. (الرفيعى). * والأظهر التخيير، وكذا الحال فيما بعده. (الخوئى). * الأظهر التخيير؛ لعدم إحراز الأهميَّة. (الآملى). * الظاهر عدم الإشكال من جهة تقديم مالا بدل له على ماله البدل في تقديم الصرف في تحصيل الساتر. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. بل الأقوى. (حسين القمى). * بل الأحوط. (الإصطهباناتى، حسن القمى). * بل الأقوى ذلك. (المرعشى).
- ٣- ٣. فيه تفصيل لا يسعه المقام، ولعلَّ تحصيل الماء أولى. (الرفيعى).
- ٤- ٤. لو لم يتمكَّن من الصلاة إلى أربع جهات، أو تحصيل القبلة ظناً، وإلا فالتمتين تحصيل الماء، كما أنه في صورته الدوران لا يبعد تقديم الصلاة إلى القبلة على الصلاة متوضَّئاً. (الشاهرودى).
- ٥- ٥. الأقرب تقديم القبلة. (حسين القمى). * لا يبعد تقديم القبلة. (الكوه كمرئى). * قدَّم القبلة، وتيمم على الأظهر. (صدر الدين صدر). * لو تمكَّن من الصلاة إلى القبلة ولو بالاحتياط فالظاهر وجوب تحصيل الماء، وإن لم يتمكَّن أو كونه حرجياً عليه فالأولى تقديم تحصيل القبلة، ولزوم التيمم عليه. (جمال الدين الكلبايگانى). * أظهره تقديم القبلة، مع إمكان الصلاة إلى أربع جهات، وإلا فلا ينبغي الإشكال في تقديمها. (مهدى الشيرازى). * إذا تمكَّن من الصلاة إلى أربع جهات وجب تحصيل الماء، وإلا فالأقرب تقديم القبلة. (عبدالهاده الشيرازى). * والأقوى ترجيح القبلة. (الحكيم). * الأقوى تقديم الأول إن تمكَّن من العلم إجمالاً. بالصلاة إلى القبلة بتكرارها وتقديم الثانى إن لم يمكن ذلك. (الميلانى). * فيما إذا لا يسعه الوقت للصلاة إلى أربع. (عبدالله الشيرازى). * تقديم القبلة غير بعيد. (الشريعتمدارى). * تقديم القبلة قوى. (الفانى). * لا إشكال في تقديم القبلة إذا كان الطرف استدبارها، وفي غيره محلَّ تأمل، وإن لا يبعد تقديم القبلة أيضاً إذا كان الطرف هو نقطه المشرق والمغرب، وإذا كان الطرف بين المشرق والمغرب فالظاهر التخيير. (الخمينى). * تقديم القبلة أقوى. (المرعشى). * إن لم يستلزم الخروج من بين المشرق والمغرب، وإلا. فالتيمم متعين. (محمد رضا الكلبايگانى). * الأقرب تقديم القبلة لو لم يمكنه الصلاة إلى أربع جهات. (السبزوارى). * إن أمكنت له الصلاة إلى الجهات الأربع وجب عليه تحصيل الماء للوضوء وإن لم يمكن ذلك فالأقرب تقديم القبلة. (زين الدين). * الأحوط تقديم القبلة. (حسن القمى). * إذا تمكَّن من الاحتياط بالنسبة إلى القبلة لو حصل الماء يجب تحصيل الماء تعييناً، ولعلَّه خارج عن مفروض المتن، وإن لم يتمكَّن منه أو كان الاحتياط حرجياً؛ فإن كان الأمر دائراً بين الصلاة من غير وضوء وبين الصلاة إلى غير القبلة يقيناً الأظهر هو التخيير، وإن كان الأمر دائراً بين الصلاة من غير وضوء وبين الصلاة إلى طرف يحتمل كونه قبله الأحوط تحصيل الماء والصلاة مع الوضوء. (الروحانى). * الظاهر تقديم القبلة مع عدم التمكن من الصلاة إلى أربع جهات لاحتمال أهميتها عن الطهارة المائية التى لها البدل. (مفتى الشيعه). * إذا لم يكن مستلزماً للخروج عما بين المشرق والمغرب، وأما معه فلا يبعد تقديم القبلة، وإذا تمكَّن من تحصيل العلم بوقوع الصلاة إلى القبلة من جهة التكرار يتقدَّم الوضوء، ولكنه خارج عن محلَّ الكلام. (السيستانى). * والظاهر تقديم القبلة، خصوصاً فيما إذا كان ترك

رعايتها بالاستدبار. (النكراني).

السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة، ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت (١). وربما يقال: إنَّ المناطق عدم إدراك ركعه منها في الوقت، فلو دار الأمر بين التيمم وإدراك تمام الوقت أو الوضوء وإدراك ركعه أو أزيد قدّم الثاني (٢)؛

ص: ٣٨٨

١ - ١. الأصحّ أن قاعده «من أدرك» «من أدرك ركعه فقد أدرك الصلاة». الوسائل: باب ٢٠ من أبواب المواقيت، ح ٤. حاكمه على أدله التيمم؛ لأنّ مفاد أدله التيمم جوازه عند ضيق الوقت، والقاعده تقول: لا ضيق في الوقت، فمن أدرك ركعه أو أكثر بالطهاره المائيه فقد أدركها بالمائيه في تمام الوقت فلا يشرع له التيمم. وبالجمله: فمشروعيه التيمم عند العجز عن أداء الصلاة بالطهاره المائيه في الوقت كامله، والقاعده ترفع العجز وتصيره متمكناً من أدائها في الوقت كامله. وبهذا البيان قد اندفع ما ذكره السيد الأستاذ قدس سره من أنّ الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاة... إلى آخره. فإنّا نقول: إنّ الصلاة وقعت بتمام أجزائها في الوقت، ولم يقع شيء منها خارج الوقت، وحصل مراعاة الوقت ومراعاة الطهاره المائيه، فالتيمم غير مشروع؛ لعدم تحقق موضوعه، فاغتنم هذا وتدبره. (كاشف الغطاء).

٢ - ٢. بل يقدّم الأول ويأتى تمام الصلاة في الوقت مع التيمم. (مفتى الشيعة).

لأن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت (١)، لكن الأقوى ما ذكرنا (٢)، والقاعده مختصه بما إذا لم يبق من الوقت فعلاً إلا مقدار ركعه، فلا تشمل ما إذا بقي بمقدار تمام الصلاه ويوءخرها إلى أن يبقى مقدار ركعه، فالمسأله من باب الدوران (٣) بين مراعاة الوقت ومراعاة الطهارة المائيه، والأول أهم. ومن المعلوم أن الوقت معتبر في تمام أجزاء الصلاه، فمع استلزام الطهارة المائيه خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها (٤)، بل ينتقل إلى التيمم، لكن الأحوط القضاء (٥) مع ذلك، خصوصاً (٦) إذا استلزم وقوع جزء من الركعه خارج الوقت.

ص: ٣٨٩

- ١- ١. في إطلاقه إشكال. (تقى القمى).
- ٢- ٢. الأقوائيه مشكله، بل لو توضحاً لغايه أخرى وصلّى مُدركاً للركعه فلا إشكال في الصحه. (حسين القمى). * في القوه إشكال، والأحوط في المقام أن يتوضاً بقصد غايه أخرى ثم الصلاه بعده، ولا يلزمه حينئذ القضاء. (عبدالهاده الشيرازى). * بل الأحوط، وإن كان التخيير غير بعيد. (محمد الشيرازى) * بل الأحوط، ولو توضحاً لغايه أخرى وصلّى مدركاً للركعه فلا إشكال في صحه الصلاه. (حسن القمى). * الأظهر التخيير، سواء كان الأمر دائراً بين إيقاع الصلاه بتمامها في الوقت مع الطهارة الترابيه وإيقاعها بتمامها في خارجه مع المائيه، أم كان دائراً بين التيمم وإدراك تمام الوقت، والوضوء وإدراك ركعه من الوقت أو أزيد. (الروحاني).
- ٣- ٣. بل الدوران بين الوقت الأصلي والمائيه. (الفانى).
- ٤- ٤. قد مرّ أن الأظهر جوازه. (الروحاني).
- ٥- ٥. لا يترك. (الإصطهباناتى، الرفيعى). * لا بأس بتركه. (الفانى). * استحباباً بعد خروج الوقت. (مفتى الشيعه).
- ٦- ٦. الظاهر لزوم الطهارة المائيه في هذا الفرض. (الخوئى).

(مسأله ٢٦): إذا كان واجداً للماء وأخّر الصلاة عمداً إلى أن ضاق الوقت عصي، ولكن يجب عليه التيمم (١) والصلاه، ولا يلزم القضاء وإن كان الأحوط (٢) احتياطاً شديداً (٣).

الشك في ضيق الوقت وسعته

(مسأله ٢٧): إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء (٤)، وتوضاً أو اغتسل (٥). وأما إذا علم ضيقه (٦) وشك في كفايته لتحصيل الطهارة والصلاه وعدمها وخاف الفوت إذا حصلها فلا (٧) يبعد الانتقال إلى التيمم (٨).

ص: ٣٩٠

١-١. بل يجوز ذلك، كما يجوز أن يتوضأ ويصلي قضاءً. (الروحاني).

٢-٢. لا ينبغي تركه. (المرعشي).

٣-٣. في الشده تأمل، نعم، هو حسن. (الفاني). * لا بأس بترك الاحتياط، ولم يعلم وجه شدة الاحتياط. (مفتي الشيعة).

٤-٤. لو أغمض عن بعض المناقشات في هذا الاستصحاب. (المرعشي). * الأظهر لزوم التيمم فيه وفيما بعده. (السيستاني).

٥-٥. فيه إشكال، والظاهر وجوب التيمم في كلتا الصورتين. (الخوئي). * الظاهر أنّ المدار على خوف الفوت، فمتى تحقق خوف الفوت انتقل إلى التيمم، من دون فرق بين الصورتين. (زين الدين). * لا يخلو من إشكال، ولم يتضح الفرق بين الصورتين. (حسن القمي).

٦-٦. بأن علم بقاء قطعه محدوده من الوقت وشك في كفايتها لتحصيل الطهارة والصلاه. (صدر الدين الصدر). * أي علم

مقدار الوقت ولو تقريباً بحيث لا يجرى فيه الاستصحاب، ولولا ذلك لم يكن فرق بين الصورتين. (محمد رضا الكلبيكاني).

٧-٧. بل يبعد، فإن مقتضى الاستصحاب الاستقبالي بقاء الوقت؛ ولذا لا فرق بين الصورتين المذكورتين، وما دلّ من النص على التيمم في صورته خوف الوقت لا يشمل المقام. (تقي القمي).

٨-٨. الأقرب عدم الانتقال. (الجواهر). * بل هو المتعين في هذه الصورة. (آل ياسين). * يصدق خوف الفوت في الأولى

أيضاً والمدار عليه، فإذا صدق الخوف في شيء من الصورتين فينتقل إلى التيمم. (الكوه كمرئي). * وكان مظنه له. (مهدي الشيرازي). * بل الأظهر في هذه الصورة أيضاً تعيين الوضوء كسابقتهما. (الروحاني).

- ١- ١. لا فرق بينهما في حصول خوف الفوت ولزوم التيمم. (الخميني). * فيه إشكالٌ بعد كون احتمال الضيق مستلزماً لخوف الفوت، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي).
- ٢- ٢. في الفرق تأمل ظاهر. (آقاضياء). * الظاهر عدم الفرق بين الصورتين إلا في مجرّد العبارة، إلا أن يكون المراد من الصورة الثانية ما إذا أحرز مقدار ما بقي من الوقت ولو تقريباً وشكّ في كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة. (الإصفهاني). * لم يتّضح الفرق. (حسين القمّي). * الفرق بينهما غير واضح، ولو كان غير فارق، ففي صورة العلم بالضيق والشكّ في الكفاية مثل الشكّ في الضيق والسعة، واحتمال الفوت محقّق فيهما معاً، وكذلك الخوف بلا فرق أصلاً. (كاشف الغطاء). * لم يظهر فرق بينهما، كيف واحتمال الضيق مستلزم لخوف الفوت. (البروجردى). * لا فرق بينهما من حيث الخوف. (عبدالهادي الشيرازي). * الفرق غير ظاهر، ومع خوف الفوت يتيمم. (الحكيم). * لعلّ مبنى كلامه أن الاحتمال لم يبلغ مرتبة يورث الخوف، بل مجرّد خطره، وبالجمله الاحتمال غير العقلاني. (الرفيعي). * لا فرق بينهما في احتمال سعه الوقت للصلاة مع الوضوء أو الغسل. وأيضاً خوف الفوت لو لم يتيمم يكون في كليتهما. نعم، يجري الاستصحاب في الصورة الأولى؛ لعدم العلم بمقدار الوقت الباقي دون الثانية؛ لمعلوميته على الفرض بناءً على أن المراد من العلم بالضيق هو العلم بالضيق مع الشكّ في إمكان أداء الصلاة مع الطهارة المائيّة في ذلك المقدار المعلوم. (البجنوردى). * يشكل الفرق بينهما. (أحمد الخونساري). * لعلّ المراد من الصورة الثانية: ما إذا علم بما بقي من الوقت وشكّ في كفايته له فيوجب خوف الفوت، ولا- يجري استصحاب بقاء الوقت لتحصيل الطهارة والصلاة، فيرتفع موضوع الخوف؛ لأنّه بحكم الشارع الوقت باقٍ، ومع ذلك العمل بالاستصحاب _ مع كون احتمال الضيق غالباً يلازم مع خوف الفوت خصوصاً إذا ظلّ بالضيق _ مشكلاً؛ لأنّ الموضوع في النصّ خوف فوت الوقت. (عبدالله الشيرازي). * الظاهر عدم الفرق في الحكم بين الصورتين بعد احتمال الضيق في الأولى الملازم لخوف الفوت. (الشريعتمداري).
- * لا فرق بين الصورتين ومع خوف الفوت يجب التيمم. (الآملی). * مناط وجوب التيمم إنّما هو خوف فوت الوقت، وهو متحقّق فيهما، فلا- فرق بينهما من هذه الجهة. نعم، يجري الأصل الموضوعي في الصورة الأولى ولا يجري في الثانية، ولكنّه لا ينفع مع تحقّق خوف الفوت فعلاً؛ إذ لا- أثر للأصل مع الأماره المعبره. (السبزواری). * مثلاً: في الأوّل لا يعلم أنّ الوقت أوّل الظهر أو قريب الغروب، وفي الثاني يعلم أنّه بقي إلى الغروب ربع ساعه فقط ولا- يعلم كفايته، لكنّ في الفارقيه إشكالاً؛ لصدق خوف الفوت عليهما، وجريان أركان الاستصحاب فيهما. (محمّد الشيرازي). * قال بعض المعاصرين: الفرق بينهما بالأصل _ وهو الاستصحاب _ يجري في الأولى ولا يجري في الثانية؛ للعلم بمقدار الزمان والشكّ في كفايته، والاستصحاب حاكم على أدله الخوف. وقد يشكل عليه: بأنّ إجراء الأصل الموضوعي _ وهو الاستصحاب _ لا- ينفع مع جريان أدله الخوف التي هي من الأمارات المعبره، الظاهر عدم الفرق في الحكم بين الصورتين بعد احتمال الضيق في الأولى الملازم لضيق الوقت، فبعد جعل الملاك والمناط خوف الفوت فيتعيّن التيمم في الصورة الثانية أيضاً؛ لأنّه متحقّق بينهما. (مفتي الشيعه). * لا فرق بينهما؛ لصدق الخوف في الأولى أيضاً، وعليه فالحكم فيهما هو التيمم. (اللكراني).

وفى الثانيه(١) يعلم ضيقه، فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى.

والحاصل: أنّ المجوّز للانتقال إلى التيمّم(٢) خوف الفوت(٣) الصادق فى الصورة الثانيه دون الأولى.

ضيق الوقت عن تحصيل الماء الموجود

(مسأله ٢٨): إذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو فى بعض أجزاء الصلاه(٤) انتقل أيضاً إلى التيمّم(٥)، وهذه الصورة أقلّ إشكالاً من الصورة السابقه،

ص: ٣٩٣

١- ١. لا يخفى أنّه فى الصورة الثانيه أيضاً يحتمل سعه الوقت بمقتضى الشكّ فى كفايه الوقت، فإن كان خوف الفوت موجباً للحكم فهو موجود فى الفرض الأوّل أيضاً، فالأظهر عدم الفرق، وأنّ المكلف لا ينتقل حكمه إلى التيمّم لاستصحاب الوقت. ومنشأ التوهّم اعتبار الضيق فى الفرع الأولى حقيقياً _ أى كون الوقت أقلّ من العمل _ وفى الثانى عرفياً، وجعله متعلّق العلم مع الشكّ فى كونه أقلّ حتى يفوت العمل، أم لا. (الفيروزآبادى).

٢- ٢. بل المجوّز فى الثانيه أهمّيه إحراز الوقت على الطهاره المائيه بضميمه أنّ الاستصحاب فى الأولى رافع لموضوع الدوران العقلى، ولا مورد له فى الثانيه لفرض العلم بالوقت، كما مرّ. (محمد رضا الكلپايگانى).

٣- ٣. فى كفايه الخوف المزبور فى المقام نظر؛ لعدم اقتضاء دليل موضوعيته ولا طريقيته، فالمدار بمقتضى الإطلاقات على نفس الفوت واقعاً. (آقا ضياء).

٤- ٤. إطلاقه حتى فيما إذا أدرك من الوقت ركعه مع الطهاره المائيه محلّ تأمل، وتقدّم الكلام فى نظيره. (حسين القمى).

٥- ٥. على الأحوط، وقد مرّ الكلام فيه. (حسن القمى).

وهي ضيقه عن استعماله مع وجوده؛ لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة، بخلاف السابق^(١)، بل يمكن أن يقال بعدم الإشكال أصلاً، فلا حاجة^(٢) إلى الاحتياط بالقضاء هنا.

من ضاق وقته عن استعمال الماء فخالف واستعمله

(مسألة ٢٩): مَنْ كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف وتوضأ أو اغتسل بطل^(٣)؛ لأنَّه ليس مأموراً بالوضوء^(٤) لأجل تلك الصلاة. هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك

ص: ٣٩٤

- ١- ١. في التعليل إشكال؛ حيث إنَّه لم يسلم كون عدم الوجدان بمعنى فقدان. (المرعشي). * الظاهر صدق عدم الوجدان فيها أيضاً، فإنَّ العبرة بعدم الوجدان بالإضافة إلى الصلاة لا مطلقاً. (الخوئي).
- ٢- ٢. لا يلزم الاحتياط، لكنَّ محلَّه باقٍ لأجل بعض الاحتمالات. (الخميني).
- ٣- ٣. بل لا تخلو الصَّحَّة من قوَّه، مع حصول تيه القربة. (الجواهرى). * لا يبعد القول بالصَّحَّة وإن كان عاصياً بتفويت الوقت، ولا- مدخله لقصد الغايه في صَّحَّة الوضوء والغسل. (الفانى). * الأقوى صَحَّتْهُمَا في جميع صور المسألة؛ لِمَا تقدَّم من أنَّ صَحَّتْهُمَا لا تتقوَّم بالأمر الغيرى، بل هو غير دخیل فيها على فرض صَحَّتْهُ وتحققه، مع أنَّه لا أصل له رأساً. (الخمینی). * فيه نظر. (حسن القمى). * بل صحَّ؛ لِمَا عرفت من عدم تعین التيمم عند ضيق الوقت مطلقاً، وبه يظهر الحال في بقیه المسألة. (الروحانى). * لا تبعد الصَّحَّة فيما إذا لم يقصد التشريع المنافى لقصد القربة، وكذا الحال فيما إذا كان جاهلاً بالضيق. (السيستانی). * قد مرَّ أنَّ الحكم هو الصَّحَّة في جميع مثل هذه الموارد. (اللكرانی).
- ٤- ٤. ولكنَّ انفكاك قصد الكون على الطهارة في الجملة عن الوضوء لتلك الصلاة غير ممكن، فيصحَّ من هذه الجهة. (السبزواری).

الصلاه، وأما إذا توضأ بقصد غايه أخرى (١) من غاياته، أو بقصد الكون (٢) على الطهاره (٣) صح (٤)؛ على ما هو الأقوى (٥) من أن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده. ولو كان جاهلاً بالضيق (٦) وأنَّ وظيفته التيمم

ص: ٣٩٥

١- ١. أو قصد أمره النفسى إن قيل به، وإن كان الحق خلافه كما مرّ، فعليه لا تبعد الصحه، سواء كان هناك ضيق أم لا، وسواء علم المكلف بذلك أم لم يعلم. (المرعى).

٢- ٢. قد مرّ منّا أن الوضوء الصحيح ما يتحقق بقصد الكون على الطهاره، وعليه لا مجال للتفصيل. (تقى القمى).

٣- ٣. قد تقدّم الكلام فيه فى مبحث الغايات، فليراجع. (المرعى).

٤- ٤. ويصحّ كذلك إذا أتى به بقصد الملاك. (زين الدين).

٥- ٥. لا يكفى فى صحه العباده عدم النهى، فالأظهر التعليل بكونه محبوباً وإن لم يكن الأمر متوجّهاً، فلا يرد أن الأمر بالشئ وإن لم يقتضِ النهى عن الضد لكن يقتضى عدم الأمر به. (الفيروز آبادى). * فى صحته إشكال، لا من جهه ما ذكر (من جهه كون الأمر بالشئ الى آخره)، بل من جهه مزاحمه الاستعمال المشروط بالقدره الشرعيه للوقت، وأهميه الوقت منه مطلقاً. (جمال الدين الكلبيگانى). * إذا كان الوضوء مزاحماً للوقت وكان الوقت أهمّ فالوضوء ليس مأموراً به مطلقاً، فيشكل صحه الوضوء حينئذٍ لعدم الأمر به. (الرفيعى).

٦- ٦. فيه نظر كما سبق. (الرفيعى). * يمكن أن يقال بالصحه فى هذه الصوره؛ إذ الأمر الغيرى فى باب الطهاره غير مقرب، إلّا باعتبار أنّه يدعو إلى متعلّقه، وهو أمر راجح وعباده، وقصدها مشتمل على قصد القربه، ولا يضرّ فى ذلك عدم تحقّق الأمر الغيرى واقعاً بعد فرض القطع به، كما لا يخفى، بل يمكن أن يقال فى صوره العلم بالضيق أيضاً بالصحه إذا فرض على وجه تمشّى منه قصد القربه. (الشريعتمدارى). * فلا يبعد الحكم بالصحه فى هذه الصوره، بل فى صوره العلم بالضيق أيضاً إذا تحقّق منه قصد القربه. (مفتى الشيعة).

فتوضاً فالظاهر أنه كذلك فيصح (١)، إن كان قاصداً لإحدى الغايات الآخر (٢)، ويبطل (٣) إن قصد الأمر المتوجه إليه (٤) من قبل تلك الصلاة.

التيّم لصلاه أو غايه ضاق وقتها لايبح غيرها

(مسألة ٣٠): التيمّم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التي ضاق وقتها، فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاة، ولو صار فاقداً للماء حينها (٥) بل لو فقد الماء (٦) في أثناء الصلاة (٧) الأولى أيضاً لا تكفى

ص: ٣٩٦

- ١- ١. في صحته إشكال، كما مرّ. (جمال الدين الكلبيّ كاني). * ظهر حكم صورته الجهل من سابقها. (الفاني).
- ٢- ٢. أو أمره النفسي لو قيل به. (المرعشي). * أو بقصد الملاك. (زين الدين).
- ٣- ٣. لا تبعد الصحّة. (أحمد الخونساري). * في بطلانه مع عدم الإخلال بقربته ولو بصرف تشريعه إلى تطبيقه نظر، بل الأقوى صحته، كما هو الشأن في جميع موارد قصوده التشريعيّة، فاحفظ ذلك كلّ. (آقا ضياء). * لا تبعد الصحّة في فرض الجهل، بل مع العلم أيضاً إذا لم يقصد به التشريع. (الخوئي). * لا- تبعد الصحّة لو تمشى قصد القربة حيث يكون التشريع في التطبيق. (الأملي). * بل يصحّ على الأقوى. (الميلاني، حسن القمي). * عرفت أنّ الحكم هو الصحّة. (اللكراني).
- ٤- ٤. هذا إذا كان المصحّح للعبادة قصد الأمر، وقد مرّ أنّ المصحّح قصد القربة، وكونه محبوباً له تعالى، فإذا كان قصد كونه على الطهارة فهو مستلزم قصد كونه محبوباً له تعالى، فهو يكفي في صحته هذا الوضوء. (مفتي الشيعة).
- ٥- ٥. أو بعدها بقدر غير متّسع للطهارة المائيّة. (المرعشي).
- ٦- ٦. لا تبعد كفايته. (الرفيعي).
- ٧- ٧. لا تبعد كفايته لصلاه أخرى، بل ولو فقد بعدها بلا فصل بحيث لم يسع الوقت للتوضّؤ أو الاغتسال به. (الشاهرودي). * الأظهر أنّه لا- عبره بالوجدان في حال الصلاة كما سيّجىء، وكذا فيما بعدها إذا لم يتّسع الزمان للطهارة المائيّة، ففي هاتين الصورتين يحكم بكفايته التيمّم لصلاه أخرى، حتّى مع التمكن من الوضوء أثناء الصلاة الأولى على وجه لا يستلزم وجود المنافى لها، واحتمال وجوب الوضوء في هذه الصورة لانتقاض التيمّم بالنسبة إلى ما بعدها ولو من بقيه تلك الصلاة بعيد. (السيستاني).

١- ١. على الأحوط. (البروجردى). * الأوجه الكفاية، وكذا لو طرأ مسوِّغ آخر قبل التمكن من الوضوء. (عبدالهادي الشيرازي).
* الظاهر كفايته لها. (مهدي الشيرازي). * يكفي تيممه الأول للصلاة الأخرى في هذه الصورة، ويكفي لها أيضاً إذا فقد الماء بعد الصلاة الأولى بمقدار لا يسع الطهارة المائيه، ولكنَّ الأحوط تجديد التيمم فيهما. (زين الدين).
٢- ٢. وهو الأظهر. (الفيروزآبادي). * بل هو أقوى؛ لصدق عدم الوجدان حينئذ ولو بملاحظه عدم تمكنه من تحصيل الوضوء حين صلاته ولا قبلها، نعم، مع التمكن منه حالها بلا لزوم محذور فعل كثير الأقوى عدم الكفاية؛ لصدق وجدانه حين تيممه، فلا يجدي بالنسبه إلى سائر أعماله، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * بل لا يخلو من قوه. (الإصفهاني). * بل الصورة الأولى أيضاً إذا كان الفقدان مقارناً للفراغ من الصلاة الأولى، بل قبل تخلل مقدار زمان الوضوء بين الصلاتين. (آل ياسين). * وهو الأقرب مع عدم التمكن من الوضوء في أثناء الصلاة. (الكوه كمرئي). * كفايته عن تجديده لغايه أخرى في الصورة المذكوره لا يخلو من قوه، وإن كان الأحوط تجديده. (جمال الدين الكلبيگاني). * احتمالاً بعيداً. (صدر الدين الصدر). * بل هو الأقوى، ولا يبعد ذلك لو فقدته بعد الصلاة بمقدار لا يسع الطهارة المائيه. (الحكيم). * بل لا يخلو من قوه. (أحمد الخونساري). * بل الأقوى الكفاية. (الشريعتمداري). * بل هو الأقوى، وكذا في الصورة الأولى إذا لم يكن زمان الوجدان كافياً للطهارة المائيه. (الفاني). * بل لا يبعد. (الخميني، محمد رضا الكلبيگاني). * ولعله الأقرب، لكنَّ ذلك في صورته عدم التمكن من الوضوء في أثناء الصلاة بدون لزوم محذور من المحاذير الشرعيه، ككثره الفعل، أو الانحراف عن القبلة ونحوهما، وإلا فعليه الوضوء في حال الصلاة. (المرعشي). * وهو الأقوى؛ لصدق عدم الوجدان، نعم، مع التمكن منه حالها بلا لزوم محذور فعل الكثير فالأقوى عدم الكفاية؛ لصدق وجدانه، فلا يجدي بالنسبه إلى سائر أعماله. (الأملي). * وهو الأقوى، وكذا لو فقد بعدها بحيث لا يسع الوقت للطهارة المائيه، وإن وسع لتجديد التيمم. (السبزواري). * وهو الأوجه. (محمّد الشيرازي). * بل هو الأقوى في هذه الصورة، وفي تلك الصورة أيضاً إذا لم يكن مجالاً للطهارة المائيه، فإنَّ التراب أحد الطهورين يكفي عشر سنين. (تقي القمي). * الأوجه الكفاية بناءً على تعيين التيمم عند الضيق وعدمها بناءً على عدم التعيّن كما هو الأظهر. (الروحاني).

فى هذه الصورة(١).

(مسأله ٣١): لا يستباح(٢).....

ص: ٣٩٨

- ١- ١. بل الأقوى هو الكفايه فى الصورة الأخيره، فلا وجه لتجديده ما دام العذر مستمرًا، وعلى هذا فلو فقد الماء بعد الصلاه ولم يسع الوقت للطهاره المائيه وإن وسع بتجديد التيمم فلا يحتاج إلى تجديد التيمم. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الخمينى). * بل يستباح به كل غايه بشرط تحقق الموضوع؛ فإن التراب أحد الطهورين. (تقى القمى). *
- بل يستباح بالطهاره الحاصله لهذه الغايه؛ لأن هذه الطهاره واقعیه حين الصلاه ما دام غير متمكن من استعمال الماء، فيصح بهذا التيمم الإتيان بالغايات المشروطه بها. نعم، الأحوط الاقتصار على خصوص الصلاه التى ضاق وقتها وترك قراءه العزائم، وترك مسّ المصحف، وإن كان بدلاً عن الغسل. (مفتى الشيعه).

بالتيمّم (١) لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الآخر (٢)، حتّى فى حال الصلاة (٣)، فلا يجوز له (٤) مسّ كتابه القرآن (٥) ولو فى حال

ص: ٣٩٩

١- ١. هذا يتم بناءً على كون التيمّم مبيحاً، أمّا بناءً على الرافعيّ فلا وجه للتبعيض، ولما كان ظاهر الأدلّة مثل قوله عليه السلام: «يكفيك الصعيد عشر سنين» (الوسائل: باب ٢٣ من أبواب التيمّم، ح ٤). هو الثانى فجميع الغايات المترتبة على المائيّة تجوز بالترائيّة، ولكن إلى نهايه تأثيره، وهو عدم الماء، أو عدم التمكن من استعماله، فمع وجوده والتمكن يبطل بذاته. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. إلّا ما كان مشاركا معها فى الضيق. (السيستاني).

٣- ٣. فيه تأمل، بل لا يبعد استباحتها حال الصلاة. (الإصفهاني). * التى لا تكليف بها ولو استحباباً فى خصوص هذا الوقت ولو عرضاً، وكذا فى المسألة الخامسة والثلاثين. (مهدى الشيرازى). * احتمالاً قوياً. (عبدالله الشيرازى). * بل يجوز ما دامت وظيفته التيمّم. (الفانى). * لا تبعد الاستباحه فى هذا الحال. (السيستاني).

٤- ٤. فيه نظر. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * نعم، لو كان المسّ واجباً مضيقاً فلا بأس به. (الآملى).

٥- ٥. إلّا إذا لزمّت المبادره إليه قبل انتهاء الصلاة. (الحكيم). * على الأحوط، وإن كان لا يبعد الجواز. (عبدالهاده الشيرازى). * الأظهر جوازه، وكذا قراءه العزائم فى حال الصلاة. (الروحانى).

الصلاه (١)، وكذا لا يجوز له قراءه العزائم إن كان بدلاً عن الغسل، فصحتّه واستباحته مقصوره على خصوص تلك الصلاه (٢).

المدار ضيق الوقت عن الواجبات لا مع المستحبات

(مسأله ٣٢): يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاه فقط، فلو كان كافياً لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها، بل لو لم يكف لقراءه السوره تركها وتوضاً؛ لسقوط وجوبها (٣) في ضيق الوقت.

ص: ٤٠٠

١-١. الفرق بين مجوّزيه التيمم للوقوف في المسجد عند أقصرّيه زمانه عن زمان الغسل وبين مجوّزيه التيمم للمس في الآن غير المتمكّن من الوضوء مع أقصرّيه زمانه عن زمان الوضوء نظر جذاً. ووجه الإشكال ظاهر لمن تأمل وتدبّر. (آقا ضياء). * الأقرب الجواز في حال الصلاه. (الكوه كمرئي). * فيه تأمل. (أحمد الخوانساري). * احتمال الجواز في صورته لزوم المسارعه إلى المس كما لو كان منذور الإتيان في تلك الساعه التي هو في الصلاه لا يخلو عن قوّه إن لم يناقش في انعقاد النذر. (المرعشي). * الأقوى الجواز في تلك الحاله. (محمد رضا الكلبيگاني). * إلا إذا وجب عليه مس كتابه القرآن قبل الفراغ من الصلاه أو بعدها بدون فصل يسع الوضوء. (زين الدين).

٢-٢. مطلقاً. (الفيروزآبادي). * على الأحوط. (جمال الدين الكلبيگاني). * على الأحوط الأولى. (السبزواري). * على الأحوط الذي لا ينبغي تركه. (محمد الشيرازي).

٣-٣. فيه تأمل. (حسين القمي). * فيه إشكال. (أحمد الخوانساري).

(مسألة ٣٣): في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال (١)، فلو ضاق وقت صلاه الليل مع وجود الماء والتمكّن من استعماله يشكل (٢) الانتقال (٣) إلى التيمم.

ص: ٤٠١

١- ١. لا- يبعد الانتقال إلى التيمم. (الجواهرى). * الجواز لا- يخلو من قوّه. (الإصفهاني، أحمد الخونساري، الفاني). * إلا أنّ الإتيان به رجاءً ثمّ بالغايه المستحبّه كذلك خالٍ من الإشكال. (آل ياسين). * لا إشكال فيه. (محمد تقى الخونساري، الأراكي) * أقرب الجواز. (صدر الدين الصدر). * لا يبعد الجواز، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). * الأظهر جوازه إذا استلزمت المائيه فواتها. (مهدي الشيرازي). * ضعيف. (الحكيم، السيستاني). * الأظهر الجواز. (الشريعتمداري). * الأقوى الجواز. (المرعشي). * لكنّه ضعيف. (الخوئي). * ضعيف، بل لا يخلو الجواز من قوه. (الآملي). * لا يخلو الجواز من قوّه. (محمد رضا الكلبيكاني). * والأقرب الجواز. (السبزواري) * يمكنه أن يتيمم برجاء المطلوبيه، ثمّ يأتى بالغايه المستحبّه برجاء المطلوبيه كذلك. (زين الدين). * والجواز أوجه. (محمد الشيرازي). * إذا كان المستحبّ ممّا لا- قضاء له، وإلاّ- فالأظهر الانتقال إلى التيمم رخصه. (الروحاني).

٢- ٢. الظاهر أنّه لا وجه للإشكال؛ فإنّ إطلاق دليل البدليه يقتضى الجواز. (تقى القمّي).

٣- ٣. الانتقال لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * الأولى أن يأتى بتلك المستحبات مع التيمم بقصد الرجاء، لاسيّما إذا كانت ممّا لا قضاء لها. (الميلاني). * الإشكال ضعيف؛ لما يستفاد من الأخبار أهميّه الوقت، فهي مرخصه للتيمم، مضافا إلى ما مرّ من أنّه لو قصد أمرها الواقعي أو الظاهري يلزمه قصد الكون على الطهاره، فلا مانع من الحكم بالصحّه، كما لو قصد الملاك والمناط. (مفتي الشيعة). * وإن كان الانتقال غير بعيد، خصوصا فيما لا يكون له قضاء. (اللكراني).

(مسألة ٣٤): إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مرّ (١) أنه إن كان وضوءه بقصد الأمر المتوجّه إليه من قبل تلك الصلاة بطل (٢)؛ لعدم الأمر به (٣)، وإذا أتى به بقصد غايه

ص: ٤٠٢

-
- ١-١. وقد مرّ الكلام فيه. (الخميني). * ومرّ ما هو الحقّ. (اللكراني).
 - ٢-٢. مرّ حكم المسألة. (الجواهرى). * قد مرّ الكلام فيه. (آقا ضياء). * صحّته لا تخلو من وجه. (حسين القمى). * بل صحّ على الأقوى. (الميلانى). * قد مرّ أنه لا يبعد الصحّ. (أحمد الخونسارى). * بل صحّ، كما مرّ. (الفانى). * تقدّم الكلام فيه. (الخوئى). * بل صحّ، سواء قصد الأمر المتوجّه إليه من قبل تلك الصلاة، أم أتى به بقصد غايه أخرى، وإن علم ضيق الوقت كما تقدم، وعليه فيصحّ لو اعتقد السعه فبان ضيقه. (الروحانى) * مرّ أنه لا تبعد الصحّ. (السيستانى).
 - ٣-٣. وقد مرّ الكلام فيه، وأنّ الأظهر الصحّ. (الشريعتمدارى). * وقد مرّ إمكان التصحيح. (السبزوارى). * بل يصحّ، وقد مرّ. (حسن القمى). * قد تقدم من أنّ قصد الأمر غير معتبر، ومن إمكان التصحيح بما مرّ. (مفتى الشيعة).

أخرى (١) أو الكون (٢) على الطهارة صح (٣)، وكذا إذا قصد المجموع (٤) من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلاً لأجلها، وأما لو تيمّم باعتقاد الضيق (٥) فبان سعيه بعد الصلاة فالظاهر وجوب إعادتها (٦)، وإن تبين قبل

ص: ٤٠٣

١-١. ومثله قصد الأمر النفسى لو قيل به. (المرعى).

٢-٢. قد مرّ أنّ الصحّة تختصّ بهذه الصورة. (تقى القمى).

٣-٣. قد مرّ عدم الفرق بينهما. (جمال الدين الكليبانى). * تقدّم عدم الفرق بينهما. (الآمل).

٤-٤. سواء كانت تلك الغايات مراده بنحو العموم للأفرادى، أم المجموعى. (المرعى).

٥-٥. أى باعتقاد ضيق الوقت عن الوضوء مع التمكن من الماء كما هو مفروض الكلام وهذا غير ما يأتى فى المسألة السابعة من فصل أحكام التيمّم فإنّ مفروض الكلام فيها عدم التمكن من استعمال الماء من غير جهه الضيق فلو اعتقد عدم السعه فبان السعه صحّ التيمّم والصلاه على مختار المصنّف من جواز التيمّم فى سعه الوقت لمن لا يتمكن من استعمال الماء فلا تغفل والأظهر ما استظهره فى المقامين. (الكوه كمرئى). * أى ضيق الوقت عن الوضوء مع التمكن من الماء، وهذا غير ما يأتى فى المسألة السابعة من أحكام التيمّم، فلا منافاه. (المرعى).

٦-٦. فى وجوب الإعادة مع صدق الضيق باعتقاده نظراً، بملاحظه كون المدار على وجدانه الفعلى ولو بمبادئ التفاته، كما ظهر منه فى بعض الفروع السابقة، وإلاّ فلو قلنا: إنّ المدار على وجدانه واقعاً فالأمر كما أفيد، ولكنّه خلاف مختاره، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * على الأحوط. (الحكيم، زين الدين). * على الأحوط فيها وفى إعادته التيمّم فى الفرض الآتى. (عبدالهاده الشيرازى). * بل عدم وجوب إعادتها على مختارنا ومختار المصنّف رحمه الله أيضاً، وهو أيضاً حكم بصحّ الصلاة فى فصل أحكام التيمّم فى المسألة السابعة، حيث قال: (إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيمّم وصلّى ثمّ بان السعه فعلى المختار صحّت صلاته ويحتاط بالإعادة). (الفيروزآبادى). * على الأحوط فيه وفيما تبين سعه الوقت. (محمد الشيرازى). * ولا تبعد الصحّة بناءً على جواز البدار، وأما بناءً على عدمه فالحكم بالبطلان من جهله. (مفتى الشيعة). * فيه إشكال. (السيستانى).

الشروع فيها وكان الوقت واسعاً تَوْضُاً وجوباً، وإن لم يكن واسعاً فعلاً بعد ما كان واسعاً أولاً وجب إعادته التيمّم (١).

الثامن: العجز عن استعمال الماء لمانع شرعى

الثامن: عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى، كما إذا كان الماء (٢) فى آنيه الذهب أو الفضّة (٣)، وكان ظرفه منحصراً فيها بحيث لا يمكن تفريغه (٤) فى ظرف

ص: ٤٠٤

١- ١. فيه نظر. (الحكيم، الآمل). * على الأحوط. (زين الدين، السيستانى).

٢- ٢. هذا مبنى على حرمه استعمال آنيه الذهب والفضّة فى غير الأكل والشرب، وقد تقدّم أنّها مبنيّة على الاحتياط. (الخوئى).

٣- ٣. تقدّم الكلام عن هذه المسألة فى مبحث الأوانى، فليرجع إليه. (آل ياسين). * تقدّم التفصيل فى الوضوء والغسل فى آنيه الذهب والفضّة أو المغصوب. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط فيهما. (الفانى). * بناءً على حرمه استعمالها فى غير الأكل والشرب أيضاً، كما هو الأحوط. (السيستانى).

٤- ٤. بل وفيما إذا كان متمكناً من التفريغ فى المغصوب مطلقاً، وفى الإناءين إذا كان استعمالاً عُرفاً، ومجرّد قصد التفريغ لا يجوز التصرّف، إلّا إذا كان التفريغ واجباً أو جائزاً. (عبدالله الشيرازى). * ولا إخراج الماء منه بنحو غير محرّم، وقد تقدّم الكلام المرتبط بالمقام فى باب الوضوء. (المرعشى).

آخر(١)، أو كان في إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل(٢) إلى التيمم(٣)، وكذا إذا كان محرم الاستعمال من جهة أخرى(٤).

ص: ٤٠٥

١- ١. ولا إخراج الماء منه بوجه لا يكون محرماً، كما لو أخذه منه بتوسيط صبي أو حيوان أو بقصد التفريغ على أعضائه أو فيما لا يعدّ الأخذ تصرفاً فيه عرفاً وإلاّ لم ينتقل إلى التيمم. (حسين القمّي). * تقدّم الكلام فيه في مبحث الأواني، وفي المسألة الثامنة عشره من مسوّغات التيمم. (زين الدين). * أو تمكّن منه، ولكن كان التفريغ إعمالاً. للإناء فيما أُعدّ له، أو فيما يسانخه، وكان التوضؤ أو الاغتسال منه مباشرة أيضاً كذلك، وقد مرّ توضيح ذلك في بحث الأواني. وأمّا إذا لم يكن الوضوء أو الغسل منهما استعمالاً لهما أو متوقفاً عليه فلا تصل النوبة إلى التيمم. وكذا إذا فرض كون التفريغ واجبا ولم يمكن إلاّ بالتوضؤ أو الاغتسال — كما مرّ منه قدس سره في شرائط الوضوء — ففي هذه الموارد تتعيّن الطهارة المائيّة وفي غيرها يشكل الحكم بسقوطها، كما مرّ في بحث الأواني. هذا في آنية الذهب والفضة، وأمّا المغصوب فينتقل الأمر فيه إلى التيمم إذا كان الوضوء أو الغسل تصرفاً فيه، أو متوقفاً عليه مطلقاً. (السيستاني).

٢- ٢. فيه نظر، وكذا ما بعده، كما تقدّم. (الحكيم). * للمناقشه في الانتقال مجال واسع؛ لكون المقام داخلاً في باب التراحم، وعدم كون ماليس له البدل مقدّماً. نعم، التيمم طريق الاحتياط. (تقي القمّي).

٣- ٣. نعم، لو توضّأ بالاغتراف يمكن تصحيح الوضوء، فإنّه يصدق عليه واجد الماء وإن كان آثماً؛ للاغتراف. (مفتي الشيعة).
٤- ٤. هذا إذا كانت تلك الجهة خارجيه كي يتحقّق التراحم، وأمّا إذا كانت داخلية ككون الماء غصباً أو مضرّاً فيدخل في باب التعارض. (تقي القمّي).

(مسألة ٣٥): إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد: فإن أمكنه (١) أخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل إلى التيمم، وإن لم يكن له آنية لأخذ الماء، أو كان عنده ولكن لم يمكن أخذ الماء إلا بالمكث: فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك، وإن لم يمكن ذلك أيضاً، أو كان الماء في أحد المسجدين _ أعني المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله _ فالظاهر (٢) وجوب التيمم (٣)

ص: ٤٠٦

- ١ - ١. في العبارة تشويش واضطراب، فإنه مع عدم الآنية كيف يمكن الاغتسال بالمرور؟ ومع وجودها واستلزام أخذ الماء للمكث لا حاجة إلى الاغتسال بالمرور، بل يأخذ الماء ويغتسل خارج المسجد. (اللكراني).
- ٢ - ٢. تقدّم أنه من فاقده الماء. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * تقدّم الإشكال فيه الذي أشار إليه أخيراً. (صدر الدين الصدر). * بل الظاهر عدم استباحة المكث في المساجد والعبور في المسجدين لأخذ الماء، أو للاغتسال بهذا التيمم، فهو كفاقد الماء يتيمم للصلاة وغيرها. (البروجردى). * بل الظاهر كونه فاقده الماء، يتيمم للصلاة وغيرها. (أحمد الخونساري، حسن القمي).
- ٣ - ٣. تقدّم الكلام فيه في غير المسجدين، وأما فيهما فلا يجوز له الدخول ولو لأخذ شيء منهما. (الشاهرودى). * بل الظاهر عدم وجوبه، وإنما يتيمم لأجل الصلاة. (الميلاني). * فيه إشكال تقدّم. (المرعشي). * كما تقدّم في المسألة الثامنة من فصل: ما يحرم على الجنب. (زين الدين). * وقد يعلّل بأنه فاقده الماء يلزم عليه التيمم، والأحوط استحباباً أن يكون تيممه بقصد غايه أخرى؛ حتى يكون تيممه لدخول المسجد خالياً من إشكال المشروعه. (مفتي الشيعة). * لا دليل على مشروعيه هذا التيمم، بل الظاهر الانتقال إلى التيمم في هذه الصورة. (اللكراني).

لأجل (١) الدخول في المسجد (٢)، وأخذ الماء أو الاغتسال فيه (٣). وهذا التيمم إنما يُبيح (٤) خصوص هذا الفعل (٥)، أى الدخول والأخذ أو الدخول والاعتسال، ولا يرد الإشكال (٦) بأنّه يلزم من صحّته بطلانه (٧)؛ حيث إنّهُ

ص: ٤٠٧

١- ١. بل يجب التيمم عليه؛ لكونه غير واجدٍ للماء، ولا يعتبر في صحّته قصد الغايه؛ لأنّ الغايه سبب للأمر به، وليست عنوانا قصديا مأخوذاً في التيمم، فإذا تيمم يكون قادراً على تحصيل الطهاره المائيه لمشروعيه المكث في المسجد حينئذٍ له، ومنه يظهر الخلل فيما ذكره من الوجه والتفريع. (الفانى). * في جواز المكث في المسجد ودخول المسجدين مع التيمم تأمّل. (حسن القمى).

٢- ٢. تقدّم أنّ الأظهر وجوب التيمم للصلاه حينئذٍ، ولا يسوّغ به المكث في المسجد والدخول في المسجدين. (الخوئى).
٣- ٣. إذا لم يلزم منه محذور، وكذا في مثل الفرع. (الخمينى). * بشرط عدم لزوم محذور من التلوّث ونحوه. (المرعشى). *
مرّ تعين الأول في بعض الموارد، وتعيّن الثانى فى البعض الآخر فى المسأله (٨) ممّا يحرم على الجنب. (السيستانى).
٤- ٤. إطلاق الحكم ممنوع؛ فإنّ التيمم رافع بالكتاب والسّنه. (تقى القمى).
٥- ٥. فيه إشكال، بل منع، كما تقدم. (السيستانى).

٦- ٦. إذ الوجدان الناقض هو التمكن من استعماله مع قطع النظر عن صحّحه التيمم، لا التمكن الحاصل من طرف التيمم كما فيما نحن فيه. (المرعشى). * والوجدان وإن كان مبطلاً للتيمم لكنّ المراد منه الوجدان حين التيمم، لا- وجدان الماء بالتيمم، فلا يستلزم وجوده فى زمان عدمه فى هذا الزمان بعينه، بل فى زمان آخر. (مفتى الشيعة).
٧- ٧. لأنّ الوجدان المبطل هو غير هذا الوجدان الحاصل من ناحيه التيمم. (الإصطهباناتى). * إذ الوجدان الحاصل من ناحيه التيمم لا يعقل تأثيره فى بطلان التيمم؛ لأنّ المعلول لا يكون علّه لعدم علّته، مع أنّ الوجدان إنّما يصدق بعد التيمم بالقياس إلى غير المكث من الغايات، وأمّا بالقياس إليه فلا يصدق ما لم يغتسل. (الروحانى).

يلزم منه كونه واجداً للماء فيبطل، كما لا يخفى(١).

موارد مشروعيه التيمم مع وجدان الماء

(مسأله ٣٦): لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا في موضعين(٢):

أحدهما: لصلاه الجنازه، فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقاً(٣)، لكنّ القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم، لما كان الحكم استحبابياً يجوز(٤) أن يتيمم

ص: ٤٠٨

- ١- ١. لأنّ الوجدان الموجب للبطلان هو التمكن من استعمال الماء مع قطع النظر عن التيمم وصحته، لا التمكن الناشئ من قبل التيمم. (الإصفهاني). * لأنّ الوجدان الناشئ من قبله لا يصلح لرفع موضوعه. (محمد رضا الكلبايكاني).
- ٢- ٢. بل في مواضع منها ما تقدّم منه رحمه الله في المسوّغ الخامس، ومنها موارد الحرج أو الضرر الذي يجوز تحمّله. (مهدى الشيرازي). * بناءً على مبناه قدس سره من جواز التيمم مع التمكن من الطهاره المائيه، كما في بعض صور النوع الخامس، وبعض موارد الحرج إن تحمّله، وبعض مراتب الضرر كذلك؛ لا- اختصاص للجواز بموضعين. ثمّ إنّه هل يُستباح بمثل هذا التيمم الغايات المشروطه بالطهاره مع فقد الماء بعده بلا فصل، أو لا؟ وجهان: أقربهما الأوّل. (السبزواري). * ليس الجواز مختصاً بهما، بل يجوز في بعض الضرر والحرج وغيرهما، فلا مانع من تحمّلهما، ولا يُستباح بمثل هذا التيمم سائر الغايات المشروطه بالطهاره مع فقد الماء بعده بلا فصل، إلاّ على الوجه الذي تقدّم ذكره. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. وهو الأشبه. (الجواهرى). * وهو الأظهر. (الفيروزآبادي).
- ٤- ٤. لو تمّت قاعده التسامح، وقد مرّ مراراً عدم تماميتها لإثبات الندب أو الكراهه. (المرعشى).

مع عدم خوف الفوت أيضاً، لكن برجاء المطلوبيه (١)، لا بقصد الورود والمشروعيه (٢).

الثاني (٣): للنوم، فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل (٤) على المشهور أيضاً مطلقاً (٥)، وخصّ بعضهم بخصوص الوضوء، ولكنّ القدر المتيقّن من هذا أيضاً صورته خاصّه، وهى ما إذا آوى إلى فراشه فتذكر أنّه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره، لا- أن يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمّداً مع إمكان الوضوء. نعم، هنا أيضاً لا- بأس به، لا- بعنوان الورود، بل برجاء المطلوبيه، حيث إنّ الحكم استحبابي.

وذكر بعضهم (٦) موضعاً ثالثاً، وهو: ما لو احتلم فى أحد المسجدين فإنّه- يجب أن يتيمم للخروج وإن أمكنه الغسل، لكنّه مشكل (٧)، بل

ص: ٤٠٩

-
- ١- ١. على الأحوط؛ لضعف الروايه، وجبرانه بعمل المشهور بناءً على التسامح فى أدله السنن فى باب المستحبات محلّ تأمل. (مفتى الشيعه). * بل بقصد الأمر، وكذا فى المورد الثانى، ولو فى غير الصورة الخاصه المذكوره فى المتن. (الروحانى).
 - ٢- ٢. الظاهر عدم الإشكال فى قصد الورود أيضاً هنا وفى الثانى. (محمد الشيرازى).
 - ٣- ٣. دليله غير تام. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. المذكور فى النصّ هو التيمم للمُحْدِث بالحدث الأصغر، وأمّا التيمم للمُحْدِث بالحدث الأكبر فلا دليل عليه، ولا اعتداد بالتسامح، ولا- اطمئنان بالمناط فى العباديات، فالتعدّى عن مورد الحكم إلى غيره محلّ تأمّل، فالإتيان به رجاءً نعم السبيل. (المرعى).
 - ٥- ٥. وهو الأشبه. (الجواهرى).
 - ٦- ٦. تقدم الكلام فيه. (المرعى).
 - ٧- ٧. لا- إشكال فى مشروعيه التيمم ووجوبه، سواء كان زمانه أقلّ من زمان الغسل أو زمان الخروج، أم لم يكن كذلك. (الروحانى).

المدار (١) على أقلّيه زمان التيمّم، أو زمان الغسل (٢) أو زمان الخروج (٣)، حيث إنّ الكون في المسجدين جنباً حرام، فلا بدّ من اختيار ما هو أقلّ زماناً من الأمور الثلاثة، فإذا كان زمان التيمّم أقلّ من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا في مسوّغات التيمّم: من أنّ من موارده: ما إذا كان هناك مانع شرعيّ من استعمال الماء، فإنّ زياده الكون في المسجدين جنباً مانع شرعيّ من استعمال الماء.

خلط المطلق بالمضاف

(مسأله ٣٧): إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيّه لوضوئه أو غسله، وأمكن تميمه بخلط شيء من الماء المضاف المذوّ لا يخرجّه عن الإطلاق، لا يبعد وجوبه (٤)، وبعد الخلط يجب

ص: ٤١٠

- ١- ١. فيه إشكال، والظاهر أنّه لو كان واحداً لما يتيّم به بلا تأخير وجب عليه ذلك، وإلاّ خرج مسرعاً على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني).
- ٢- ٢. مع إمكان التطهير بدون تنجيس المسجد. (الكوه كمرئي). * أقلّيه زمان الغسل فيهما عن زمان التيمّم مجرّد الفرض؛ لوضوح احتياج الغسل إلى أزيد من زمان التيمّم، مع أنّه يحتاج إلى تطهير البدن ولو رأس الآله، وهو متعسّر أو متعذّر غالباً، مع أنّه يحتاج إلى زمان، ولعلّه هو السرّ في وجوب التيمّم. (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. تلاحظ المسأله الأولى من: ما يحرم على الجنب. (زين الدين).
- ٤- ٤. وجوبه محلّ النظر، وإن كان أحوط. (الإصفهاني). * فيه تأمل، ولكنّه أحوط. (آل ياسين). * بعيد وجوبه. (جمال الدين الكلبيگاني). * على الأحوط، كما تقدّم. (الإصطهباناتي). * بل الأقوى ذلك في الخلط بالمضاف، بخلاف الخلط بالتراب ونحوه. (الكوه كمرئي). * الوجوب غير معلوم. نعم، بعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل. (الرفيعي). * بل الوجوب في غايه البعد. (الشريعتمداري). * قد تقدّم الكلام في هذه المسأله وما هو المختار فيها، فليراجع. (المرعشي). * وجوبه محلّ نظر، لكنّه أحوط (الأملي). * بل بعيد، نعم، هو أحوط. (الروحاني). * بل لا يخلو من قوّه. (مفتي الشيعة).

الوضوء (١) أو الغسل، وإن قلنا بعدم وجوب الخلط؛ لصدق وجدان الماء حينئذٍ.

فصل: في بيان ما يصح التيمم به

جواز التيمم على مطلق وجه الأرض

يجوز التيمم على مطلق (٢) وجه الأرض (٣) على الأقوى (٤)، سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً (٥) أو مدراً أو غير ذلك (٦)، وإن كان حجر الجصّ

ص: ٤١١

١-١. الأحوط ضمّ التيمم إليه. (جمال الدين الكلبي گانی).

٢-٢. الأحوط تقديم التراب الخالص مع التمكن. (الإصطهباناتي). * الأحوط تقديم التراب إن أمكن. (الرفيعي).

٣-٣. لا يترك الاحتياط بالاعتصار على التراب الخالص مع التمكن منه. (أحمد الخونساري).

٤-٤. فيه نظر، فلا يترك الاحتياط بالاعتصار على التراب الخالص مع التمكن منه، وبدونه يكفي كلّ ما يصدق عليه اسم الأرض. (حسين القمي). * بل الأقوى تقديم التراب على غيره مع وجوده. (صدر الدين الصدر). * بل الأحوط. (مهدي الشيرازي).

٥-٥. ولو كان الحجر ما يسمّى بالمرمر بأقسامه وألوانه. (المرعشي).

٦-٦. ولا يعتبر علوق شيء منه باليد، وإن كان الأحوط استحباباً بالاعتصار على التراب مع الإمكان، ومع عدم التمكن من التراب والمدر والحجر يتيمم بالغبار، وإذا عجز عنه تيمم بالطين. (مفتي الشيعه).

حكم التيمّم بالجص والنوره والطين قبل الإحراق وبعده

وأما بعده فلا يجوز (١) على الأقوى (٢)، كما أنّ

ص: ٤١٢

١-١ . عدم الجواز يتوقّف على الجزم بعدم صدق عنوان الأرض عليه، وكذلك الحكم فيما بعده. (تقى القمّي).

٢-٢ . بل الأقوى الجواز، والأحوط العدم. (الجواهرى). * بل الأحوط مع وجود غيره من التراب أو غيره. (الإصفهاني). * هو الأحوط مع التمكن من غيره. (الكوكمرئي). * بل الأحوط إذا وجد غيره ممّا تقدّم، وكذا الحكم فيما بعده. (الحكيم). * بل على الأحوط إن وجد شيئاً ممّا تقدّم، وكذلك الحكم فى التيمّم بالطين المطبوع. (الميلاني). * بل الأحوط. (أحمد الخونسارى، الخميني، محمدرضا گلپايگانی). * بل الأحوط مع وجود غيره من المرتبة الأولى، وإلاّ فإيراعى الاحتياط. (عبدالله الشيرازي). * القول بالجواز لا يخلو من قوّه، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بترك التيمّم عليه مع وجود غيره. (الفاني). * بل الأقوى الجواز. (الشريعةمدارى). * فى أقوائته تأمّل، ولكنّه أحوط. (المرعشى). * بل على الأحوط، ومثله التيمّم على الطين المطبوع والعقيق، وعليه فالأحوط الجمع بين التيمّم بالغبار والتيمّم بأحد هذه الأمور عند عدم التمكن من التيمّم بالتراب وغيره من المذكورات. (الخوئي). * بل على الأحوط مع وجود غيره ممّا تقدّم ذكره، ومع عدمه فالأقوى جوازه. (الآملی). * بل على الأحوط إذا وجد غيره ممّا يجوز التيمّم به، وكذا فى الطين المطبوع. (زين الدين). * بل الأظهر الجواز، وكذا فى الطين المطبوع. (الروحاني). * الأقرب جوازه، وكذا جواز التيمّم بالآجر ونحوه. (محمد الشيرازي). * على الأحوط مع التمكن من التراب ونحوه، ومع عدم التمكن يتيمّم بالغبار. (مفتى الشيعة). * الأقوى فيه وفيما بعده الجواز بشرط تحقّق العلوق؛ لما سيجىء من اعتباره. (السيستاني). * بل على الاحوط. (اللكراني).

الأقوى (١) عدم الجواز (٢) بالطين المطبوع (٣)، كالخزف والآجر،

حكم التيمم بالمعادن ونحوها ممّا خرج عن اسم الأرض

وإن كان مسحوقاً مثل التراب، ولا يجوز على المعادن، كالملح والزرنخ والذهب والفضّة والعقيق (٤) ونحوها ممّا خرج عن اسم

ص: ٤١٣

١-١ . حكمه حكم سابقه. (الكوه كمرّئي). * الحكم فيه كسابقه. (الفانى). * بل الأحوط فى الموردين مع التمكن من غيرها، ثمّ إنّّه قدس سره تأمّل فى كتاب الطهارة فى تحقّق الاستحالة فى الخزف والآجر، وهو ينافى الفتوى هنا وفيما يأتى من مسجد الجبهه المسأله (١). (السبزواري). * بل الأحوط فيها مع وجود غيرهما من التراب وغيره. (حسن القمى).

٢-٢ . الظاهر هو الجواز. (اللكراني).

٣-٣ . بل الأقوى الجواز، والأحوط العدم. (الجواهرى). * الجواز فيه لا يخلو من وجه، وإن كان الاحتياط لا ينبغي أن يترك. (الخميني). * الجواز فيه وفى ما قبله وفى المسألتين الثانية والثالثة لا يخلو من قوّه، وما ذكره أحوط. (عبدالهادهى الشيرازى). * هذا هو الأحوط فى صورته التمكن من التراب أو وجه الأرض، أمّا مع عدمه فيتيمّم بالخزف والآجر، ومع عدمهما فبالجصّ والنوره، كما ذكره قدس سره فى المسأله الثانية من هذا الفصل. (كاشف الغطاء).

٤-٤ . يجوز التيمم على العقيق والفيروزج وما أشبههما ممّا لم يخرج عن اسم الأرض، وإن طبق عليه عنوان آخر غير الأرض، ولا منافاه بين صدق عنوان وعنوان آخر على شىء واحد. (الفانى). * فى خروجه عن اسم الأرض تأمّل، فلا يترك مقتضى الاحتياط. (حسن القمى).

جواز التيمّم بالغبار ومع فقدته فبالطين

ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمّم بغبار الثوب (٢)، أو اللبد، أو عرف الدابة ونحوها ممّا فيه غبار (٣) إن لم يمكن جمعه تراباً

ص: ٤١٤

١- ١. ولكنّ الأحجار الكريمة غير خارجة عن اسم الأرض. (السيستاني).

٢- ٢. أى الغبار الواقع عليه بحيث يضرب على الغبار، أمّا إذا كان فى باطنه بحيث يثور بالضرب عليه فالأحوط الجمع بين التيمّم به وبالطين. (مهدى الشيرازى). * إذا كان على وجهها، ولا يكفى الغبار الباطنى، وإن ينشر بالضرب، ولو ضرب فينشر ثم ضرب على ذى الغبار يجوز، ويقدم على الطين. (الخمينى). * الكائن على وجهه، وأمّا لو كان فى الباطن ولكن بالضرب يعلو على الجسم ففي تقديمه على الطين تأمل. (المرعشى). * إذا كان على ظاهرها غبار الأرض ضارباً على ذى الغبار، وأمّا الضرب على ما فى بطنه بحيث لو أثاره بالضرب ففي تقديمه على الطين إشكال. (الآملى). * إذا كان على وجهها الغبار، وإلا ففي تقديمه على الطين تأمل. (حسن القمى). * تأخر الغبار - إذا عدّ تراباً دقيقاً بأن كان له جرم فى النظر العرفى - مبنى على الاحتياط الاستحبابى، نعم، الشىء المغتبر متأخر حتّى عن الطين، ومن ذلك يظهر مراتب ما يتيمّم به على المختار. (السيستاني).

٣- ٣. إذا كان على وجهها الغبار، وأمّا إذا كان فى باطنها لكن ينتشر بالضرب على ذى الغبار ففي تقديمه على الطين إشكال. (الإصفهاني). * إن كان على ظاهره، وأمّا الغبار فى الباطن وإن كان بحيث ينتشر بالضرب عليه ففي تقديمه على الطين إشكال، والأحوط الجمع بينهما. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن كان ظاهراً عليه، وإلا فالأحوط أن يتيمّم بالطين أيضاً. (الميلانى). * ظاهر، وأمّا ما كان باطناً ويظهر بالضرب فالأحوط الجمع بين التيمّم به وبالطين، بل لا يبعد تعيّن الأخير. (السبزواري). * إذا كان الغبار فى الباطن فالأحوط إن لم يكن أقوى أن يثير الغبار أولاً لينتشر على الظاهر، ثم يضرب عليه. (زين الدين).

بالتنْفُض، وإلاَّ وجب ودخل فى القسم الأوَّل، والأحوط (١) اختيار ما غباره أكثر (٢)، ومع فقد الغبار (٣) يتيمَّم (٤) بالطين (٥) إن لم يمكن تجفيفه، وإلاَّ وجب ودخل فى القسم الأوَّل، فلمَّا يتيمَّم به مراتب ثلاث (٦):

ص: ٤١٥

- ١-١. لا إشكال فى حسن الاحتياط، ولكن لا ملزم له. (تقى القمى).
- ٢-٢. وكذا الأحوط نفضه إذا كان سبباً لكثرة الغبار. (حسين القمى). * هذا الاحتياط استحبابى. (السيستانى).
- ٣-٣. سواء كان هناك غبار أصلاً، أم لا، ولكن فى القلَّة بمثابه لا يصدق التيمَّم على الغبار، بل على الجسم المغبر. (المرعى).
- ٤-٤. إن كان الغبار بحيث يلاقى تمام أجزاء اليد وإن لم يكن مجتمعاً بحيث يصدق عليه التراب فهو مقدَّم على الطين، وأمَّا إذا لم يكن كذلك، بل بمقدار يصدق التيمَّم على الشئ المغبر لا الغبار فالأقوى تقدُّم الطين عليه. (الكوه كمرئى).
- ٥-٥. والأحوط استحباباً الجمع بين التيمَّم بواحد منها وبين الغبار والطين اللذين هما فى مرتبه متأخره. نعم، لو انحصر بواحد منها فالأحوط وجوباً التيمَّم بها والصلاه، ثمَّ الإعادة فى الوقت مع الطهارة المائيه، أو مع التيمَّم بشئ مع المراتب السابقه، وإلاَّ قضاه خارج الوقت. (مفتى الشيعة). * إن كان المراد بالطين ما هو الغليظ المتماسك فالظاهر أنَّه من القسم الأوَّل، فاللزام أن يكون المراد الوحل الذى هو الطين الرقيق الخارج عن صدق اسم الأرض، وسيأتى ذلك فى بعض المسائل الآتية. (اللكراني).
- ٦-٦. بل أربع؛ لما عرفت من كون الغبار مرتبه ثانيه، والشئ المغبر مرتبه رابعه، والأوَّل مقدَّم على الطين والثانى مؤخر عنه. (الكوه كمرئى). * بل أربع: أولها التراب الخالص، ثمَّ الرمل، ثمَّ أخواه. (صدر الدين الصدر). * وهناك احتمال مرتبه رابعه، وهى التيمَّم على الجسم المغبر الذى لا يصدق على التيمَّم به التيمَّم على الغبار، بل على المغبر، وهى متأخره عن التيمَّم على الطين، ولا ريب أنَّ الأوَّل من هذين مقدَّم على الطين، والثانى مؤخر عنه. (المرعى).

الأولى (١): الأرض مطلقاً (٢) غير المعادن، الثانية: الغبار، الثالثة: الطين (٣). ومـع فقد الجميع (٤) يكون فاقد الطهورين، والأقوى (٥) فيه سقوط الأداء (٦) ووجوب القضاء (٧)، وإن كان الأحوط (٨) الأداء أيضاً،

حكم التيمم بالغبار

وإذا

ص: ٤١٦

- ١-١. قد مرَّ أنَّ الأحوط تقديم التراب مع التمكن. (الإصطهباناتي)
- ٢-٢. قد مرَّ اعتبار الترتيب بين التراب وغيره. (حسين القمّي).
- ٣-٣. في وجوب التيمم بالطين عن ذى الغبار تأمّل، أقربه العدم. (الجواهرى).
- ٤-٤. فالأحوط وجوباً أن يصلّى فى الوقت من دون طهاره، ثمّ يقضيها خارج الوقت. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥. قد مرَّ الإشكال فيه، وأنّه يجب الأداء فاقدًا، والقضاء مع أحد الطهورين إن تمكّن. (جمال الدين الكلّيايگانى). * لا وجه للأقوائيه مع التعليل الوارد فى الصحيح؛ فإنّه عليه السلام علّل حكمه بعدم ترك الصلاه بحال، بقول النبى صلى الله عليه وآله حيث قال: «الصلاه عماد دينكم» (الوسائل: باب ١ من أبواب المستحاضه، ح ٥). (تقى القمّي).
- ٦-٦. لا-قوّه فيه، فالاحتياط بالجمع بين الأداء والقضاء لا-يترك. (الفانى). * بل الأقوى إتيان الصلاه فاقدًا. (الرفيعى). * والقضاء، وعدم وجوب شيء عليه. (الروحانى).
- ٧-٧. بل الأقوى فيه وجوب الأداء والاحتياط بالقضاء. (الجواهرى). * ثبوت القضاء مبنى على الاحتياط. (الخمينى). * على الأحوط. (اللكرنانى).
- ٨-٨. لا-يترك هذا الاحتياط. (الإصفهانى). * لا-يترك. (حسين القمّي، عبدالله الشيرازى، المرعشى، الآملى، محمد رضا الكلّيايگانى، السبزوارى). * محلّ إشكال. (اللكرنانى).

وجد فاقِدُ الطهورين ثلجاً أو جمداً قال بعض العلماء بوجوب (١) مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل وإن لم يجرِ (٢)، ومع عدم إمكانه حُكِمَ بوجوب التيمم بهما (٣)، ومراعاة هذا القول (٤) أحوط (٥)، فالأقوى لفاقد

ص: ٤١٧

- ١-١. لا يخلو وجوبه من قوّه، وأمّا التيمم به فلا يجوز. (جمال الدين الكلبي يگاني).
- ٢-٢. المدار على بلّ الجسد بالماء وإمكان المسح ببقية البلّ، وحينئذٍ فيجب الوضوء أو الغسل بهما في صورته بلّ أعضاء الوضوء أو الغسل بهما، ومسح الرأس والقدمين ببلّتهما. (الفاني). * بل كان كالتدهين. (المرعشي).
- ٣-٣. لا يصحّ التيمم بهما. (الفاني).
- ٤-٤. لا يُترك المسح إذا كان يؤثّر نداوة في الأعضاء مع قضاء الصلاة. (عبدالله الشيرازي).
- ٥-٥. لكن لا- يكتفى بالصلاة مع المسح والتيمم المزبورين، بل يصلّى كذلك ثمّ يقضيها. (الإصفهاني). * بل لا- يُترك الاحتياط بالجمع بين التيمم به والدلك مع إمكانه، وعدم لزوم أو حرج لا يتحمّل عادة، ضرر وإلاّ فيتيمم به. (حسين القمّي). * ولكن الأقوى عدم وجوبه. (الكوه كمرئي). * مع صدق أوّل مرتبه من الغسل يجب، وإلاّ فلا دليل عليه، بل ولا على الاحتياط. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك القسم الأوّل مع إمكانه، وليكن على وجهٍ تتنّدى به الأعضاء كالدهن. (البروجردى). * لا وجه لمراعاة التيمم به، نعم، المسح به على أعضاء الوضوء والغسل على وجهٍ تصير نديّه له وجه، فلا- يُترك الاحتياط. (الشريعتمداري). * لا يُترك المسح على الأعضاء إن أمكن بحيث تحصل لها النداهة. (المرعشي). * لا يُترك. (محمد رضا الكلبي يگاني). * لا يُترك إن كان بنحو يبلّ المحلّ ولو بنحو التدهين. (السبزواري). * لا تجب مراعاة هذا الاحتياط، وإذا راعاه فلا بدّ من قضاء الصلاة. (زين الدين). * وإن كان الأظهر عدم وجوبه. نعم، إذا أمكن استعمال الثلج بإمراره على مواضع الغسل من الوضوء بنحو يجرى الماء على الأعضاء يتعيّن ذلك، ويكون مقدّماً على التيمم بمراتبه الثلاث إذا لم يكن حرجاً، وإلاّ فيتخير بينه وبين التيمم بما له من المراتب. (الروحاني). * فإنّه جمع بين التيمم بالتراب والتيمم بالثلج، ولكنّ هذا الاحتياط ليس بواجب. (مفتي الشيعة). * وإن كانت غير واجبه. (اللكراني).

الطهورين كفايه القضاء (١)، والأحوط ضمّ الأداء (٢) أيضاً،

تعين الطهارة المائيّة لو أمكن إذابه الثلج

وأحوط (٣) من ذلك مع وجود الثلج المسح به (٤) أيضاً. هذا كلّ إذا لم يمكن إذابه الثلج أو مسحه على وجهه يجرى (٥)، وإلاّ تعيّن الوضوء أو الغسل، ولا يجوز معه

ص: ٤١٨

-
- ١-١. بل الأقوى كفايه الأداء، ولا ينبغي ترك الاحتياط بضمّ القضاء أيضاً. (محمد الشيرازي).
 - ٢-٢. لا يترك هذا الاحتياط. (جمال الدين الكلبيّاني). * لا يترك. (المرعشي). * تقدّم عدم جواز تركه. (السبزواري).
 - ٣-٣. عرفت أنّ الأقوى عدم وجوبه. (الكوه كمرئي).
 - ٤-٤. في غير مواضع المسح في الوضوء، وأمّا فيها فلا بدّ وأن يكون بنداوه اليد. (السيستاني). * لا يترك الاحتياط بذلك، ويكون مهماً أمكن بنحوٍ تتنّدى به بشره ولو كالدهن، وهكذا الأمر في الجمد. (الميلاني).
 - ٥-٥. يمكن أن يقال بكفايه مثل الدهن ولو لم يعلم صدق الجريان عليه. (حسين القمّي). * أي أقلّ مراتب الجريان وحصول الغسل. (الخميني). * المقصود كونه على وجه يصدق معه الغسل، والأظهر عدم توقّفه إلّاّ على استيلاء الماء دون الجرى. (السيستاني).

الأحوط الترتيب بين أنواع الأرض بحسب الإمكان

(مسأله ١): وإن كان الأقوى _ كما عرفت _ جواز التيمّم بمطلق وجه الأرض، إلّا أنّ الأحوط (١) مع وجود التراب عدم التعدّي عنه، من غير فرق فيه بين أقسامه من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر، كما لافرق في الحجر والمدّر أيضاً بين أقسامهما (٢)، ومع فقد التراب الأحوط (٣) الرمل (٤)، ثمّ المدّر (٥)،

ص: ٤١٩

- ١-١ . هذا الاحتياط لا يُترك، وكذا مابعده، ويقدم ما فيه الغبار من الحجر والمدّر على غيره على الأحوط. (آل ياسين). * لا يُترك. (البروجردى، أحمد الخونسارى، المرعى). * لا يُترك، كما مرّ. (الإصطهباناتى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (جمال الدين الكلپايگانى). * عرفت أنّه أقوى. (صدر الدين الصدر). * استحباباً. (مفتى الشيعة).
- ٢-٢ . ولو كان مَرَمراً. (المرعى).
- ٣-٣ . لا يُترك. (البروجردى، الرفعى).
- ٤-٤ . هذا الترتيب ليس بلازم. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥ . جواز التيمّم على مطلق وجه الأرض قوى كما اختاره الماتن قدس سره ، ولو أراد الاحتياط فليجمع بين التيمّم بأحد المذكورات وبالمرتبه المتأخّره. (الحائرى). * بل الأحوط حينئذٍ الجمع بين التيمّم بالأوّلين. (حسين القمى). * وهو الطين اليابس. (المرعى). * فيه إشكال. (الخوئى). * هذا إذا كان الرمل دقيقاً بحيث يصدق عليه اسم التراب، وإلّا فالأحوط تقديم المدّر عليه. (السيستانى).

(مسألة ٢): لا يجوز (٢) في حال الاختيار (٣) التيمم على الجص

ص: ٤٢٠

١- ١. والتخير بينهما غير بعيد. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. على الأحوط، كما مر. (الإصفهاني). * على الأحوط في غير الرماد، والأقوى فيه. (الكوه كمرئي). * لا يخلو الجواز فيما عدا الرماد من قوه. (الميلاني). * على الأحوط كما عرفت. نعم، لا يجوز التيمم على الرماد. (الفاني). * على الأحوط، وإن كان الجواز بالطين المطبوخ كالآجر لا يخلو من وجه، كما مر. (الخميني). * على الأحوط. (حسن القمي). * على الأحوط، والأظهر الجواز فيها جميعاً، إلا في رماد غير الأرض. (السيستاني). * قد مر الجواز كذلك. نعم، لا يجوز في الرماد. (اللكراني).

٣- ٣. بل مطلقاً، فلا مورد لما ذكره من الاحتياط أولاً وثانياً. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط، كما تقدم. (الحكيم، الآملي، السبزواري). * على الأحوط، كما مر. (عبدالله الشيرازي). * قد مر أن الأقوى الجواز. نعم، لا يجوز بالرماد. (الشريعتمداري). * على الأحوط في غير الرماد، وفيه على الأقوى. (المرعشي). * على الأحوط في غير الرماد، كما مر. (الخوئي). * بل الأقرب الجواز، كما تقدم، إلا بالرماد. (محمد الشيرازي). * قد مر أن الأظهر جوازه في غير الرماد، وأما فيه: فإن كان رماد الحطب ونحوه فلا يتيّم به وإن فقد ما يتيّم به، وإن كان رماد الأرض فيحتاج بعدم التيمم به في حال الاختيار. وفي حال عدم وجود وجه الأرض يحتاج بالجمع بين التيمم به والتيمم بالمرتبه المتأخره، ومع عدمها الأحوط التيمم به والصلاه أداءً، ولا يجب عليه القضاء. (الروحاني).

المطبوخ والآجر والخزف (١) والرماد، وإن كان من الأرض (٢)، لكن في حال الضرورة _ بمعنى عدم وجدان التراب والمدر والحجر _ الأحوط الجمع (٣) بين التيمم بأحد المذكورات، ماعدا رماد الحطب ونحوه، وبالمرتبة المتأخره من الغبار (٤) أو الطين، ومع عدم الغبار (٥) والطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات والصلاه، ثم إعادتها أو قضاؤها (٦).

من لا يجد إلا الجص المطبوخ أو الآجر أو الخزف أو الرماد

(مسألة ٣): يجوز (٧) التيمم (٨) حال الاختيار (٩) على الحائط (١٠) المبنى بالطين واللبن والآجر (١١) إذا

ص: ٤٢١

- ١- ١. على الأحوط. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لا يبعد الجواز في المذكورات إلا الرماد إذا كان من غير الأرض. (الجواهرى). * لا من العود والشجر. (المرعشى).
- ٣- ٣. لا يُترك. (المرعشى، مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. مَرَّ عدم تأخر الغبار عن غيره. (السيستاني).
- ٥- ٥. قد عرفت: أنه لو أمكن تلاقي اليد مع الغبار بمثابه يصدق تلاقيها مع التراب فالتيمم عليه مقدّم على الطين والمراتب المتأخره، وأما لو لم يكن كذلك بل كان بحيث يصدق التيمم على الجسم المغبر لا على الغبار فالطين مقدّم عليه بلا إشكال. (المرعشى).
- ٦- ٦. الإعادة والقضاء أولى. (الكوه كمرئى).
- ٧- ٧. مع رعايه الاحتياط المذكور، وكذا فيما بعده. (البروجردى).
- ٨- ٨. والأولى تقديم التراب عليه. (المرعشى).
- ٩- ٩. فى إطلاقه تأمّل؛ لمكان الفرج منها أحياناً على وجه لا- يستوعب تمام الكفّ، نعم، مع الاستيعاب ولو عرفاً لأبأس به. (آقاضياء).
- ١٠- ١٠. فيه نظر، نعم، هو كذلك حال عدم التمكن من التراب، بل ومن مطلق وجه الأرض. (حسين القمى). * فيه تأمّل. (الإصطهباناتى).
- ١١- ١١. الخالى من التبن، كما يأتى. (صدر الدين الصدر). * مَرَّ الجواز به، فلا- يعتبر الطلى، وإن كان الاحتياط لاينبغى أن يُترك. (الخميينى).

جواز التيمم على الحائض من الطين ونحوه مما لا يخرج عن اسم الأرض

(مسأله ٤): يجوز التيمم بطين الرأس (٢) وإن لم يُسَحَق، وكذا بحجر الرّحى (٣) وحجر النار وحجر السنّ (٤) ونحو ذلك؛ لعدم كونها من المعادن (٥) الخارجة عن صدق الأرض، وكذا يجوز التيمم بطين الأرمني (٦).

وجوب إزاله ما لصق باليد من الطين عند التيمم

(مسأله ٥): يجوز التيمم (٧) على الأرض السبخة إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن عليها الملح.

ص: ٤٢٢

-
- ١- ١. بل مطلقاً، كما مرّ. (السيستاني).
 - ٢- ٢. كالطين المستعمل في النجف الأشرف دون المستعمل في بعض البلدان مما لا يصدق عليه الأرض. وأمّا الطين الأرمني فالظاهر صدق الأرض عليه. (الشاهرودي).
 - ٣- ٣. بل كلّ ما يصدق عليه الحجر، ومنه المرمر. (المرعشي).
 - ٤- ٤. بل وحجر المرمر على الأقوى. (الخميني).
 - ٥- ٥. في فرض صدق اسم الأرض على المذكورات لا- إشكال فيه، نعم، يراعى اعتبار التراب مقدّماً على غيره، كما تقدّم. (حسين القمّي).
 - ٦- ٦. فيه إشكال. (النائني، جمال الدين الكلّبايگانی، الإصطهباناتي). * قد يقال: إنّه معدن، وعليه فيشكل التيمم به. (الرفيعي). * فيه وفي بعض أقسام طين الرأس ممّا كثرت دهيتته ولونه إشكال. (عبدالله الشيرازي). * الأحوط اجتناب الطين الأرمني، إلّا مع الانحصار به، فيتيمم به ويصلّي، ثمّ يقضى الصلاه على الأحوط. (زين الدين). * فيه وفي مثله إشكال. (محمد رضا الكلّبايگانی).
 - ٧- ٧. على كراهيه، بل لا يجوز في بعض أفرادها الخارج عن اسم الأرض، وسيأتى في المسأله العاشره من الفصل الآتي. (اللكراني).

١- ١. في وجوب الإزالة مطلقاً تأمّل، والأقوى وجوب إزاله المقدار الذى ينافى صدق المسح باليد. (الجواهرى). * فيه تأمّل، بل إزالته تماماً وإن لم يكن بالغسل لا يخلو من الإشكال. (آل ياسين). * وجوبها غير معلوم، نعم، الأحوط مع الإمكان مسح إحدى اليدين بالأخرى حتى تزول نداوته، أو الصبر عليه حتى ييبس، ثم يفركه ويمسح به، وأمّا الغسل بالماء فالأقوى عدم جوازه. (البروجردى). * إن لم يصدق معه المسح باليد. (الميلانى). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازى). * عدم الوجوب أظهر، نعم، ينبغي أن يفرك الوحل كنفض التراب، وأمّا الإزالة بالغسل فغير جائز. (الخمينى). * بالفرّك ونحوه، ولكن يلزم علوق شيء منه على اليد. (المرعشى). * على الأحوط، والأحوط مع الإمكان الصبر إلى أن يجفّ ثم يفركه ويمسح بها. (محمد رضا الكلبيكانى). * على الأحوط فى الجملة، لا تماماً بالمرّة، ولو كان بغير الغسل. (السبزوارى). * وجوب إزالته غير معلوم، نعم، إذا أمكن فركه باليد أو الصبر عليه حتى يجفّ ويكون تراباً فيتيمّم به وجب ذلك، أمّا إزالته بالغسل فالظاهر عدم جوازها. (زين الدين). * فيه تأمّل، بل إزالته تماماً وإن لم يكن بالغسل لا يخلو من إشكال. (حسن القمى). * بمسح إحدى اليدين بالأخرى حتى يزول الطين، أو الصبر عليه حتى ييبس، ثم ينفضه عن اليد إذا لم يلزم فوات الموالاة. (الروحانى). * الأحوط عدم إزاله شيء منه، إلّا ما يتوقّف على إزالته صدق المسح باليد، ولا يبعد عدم جواز إزاله جميعه بحيث لا يعلق شيء منه بها، ومنه يظهر حكم الإزالة بالغسل. (السيستانى). * بل تستحب كاستحباب النفض. (اللكراني).

أولاً (١) ثم المسح بها، وفي جواز إزالته بالغسل إشكال (٢).

حكم التيمم بالتراب الممزوج بغيره

(مسألة ٧): لا يجوز التيمم (٣) على التراب الممزوج بغيره من التبن أو الرماد أو نحو ذلك، وكذا على الطين الممزوج بالتبن، فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به، إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكاً (٤).

(مسألة ٨): إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد أو أمكن إذابته وجب كما مرّ، كما أنه إذا لم يكن إلا الطين وأمكنه تجفيفه وجب.

ص: ٢٢٤

١ - ١. وجوبه غير معلوم، بل الأحوط عدم إزاله مجموعته وعلوق شيء منه على اليد، كما أن الأقوى عدم جواز إزالته بالغسل. (الشريعةمداري). * فيه إشكال، بل لا يبعد عدم جواز الإزالة تماماً ولو بغير الغسل. (الخوئي). * إن كان كثيراً حائلاً، وإلا فلا. (محمد الشيرازي).

٢ - ٢. أقربه عدم الجواز. (الجواهرى). * الأظهر الجواز. (الفيروز آبادي). * لكنّه ضعيف. (الحكيم). * الأقوى عدم الجواز. (المرعشى، محمد رضا الكلبيكاني). * المنع هو الأوجه. (الرفيعي). * يختلج بالبال أنه ضعيف. (تقى القمي). * بل الجواز لا يخلو من قوه، ومنشأ الإشكال أمور استحسانيه لا يعتمد عليها، والماتن أفتى بوجوب الإزالة في المقام، واحتاط في مسأله السجود بإزالة الطين اللاصق بالجبهه في السجده الأولى بالنسبه إلى الثانيه. (مفتى الشيعة). * والأقوى عدم الجواز. (اللكراني).

٣ - ٣. حيث لا يصدق التيمم على الأرض، أو صدق التيمم عليها وغيرها. (المرعشى).

٤ - ٤. فيصح التيمم به، وفي فرض كون الخليط غالباً أو مساوياً لا يصح التيمم به، وفي مورد الشك في الغلبه لا يصح أيضاً، إلا إذا كانت حالته السابقه استهلاك الخليط فيصح. (مفتى الشيعة).

(مسألة ٩): إذا لم يكن عنده ما يتيم به وجب تحصيله (١) ولو بالشراء (٢) أو نحوه (٣).

(مسألة ١٠): إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم (٤) ما غباره أزيد (٥) كما مر (٦).

حكم التيمم على الأرض النديّة

(مسألة ١١): يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديّة (٧) والتراب النديّ (٨)، وإن كان

ص: ٤٢٥

- ١-١. على الأحوط. (الشاهرودي). * إن لم يكن حرجياً. (تقى القمى). * بالشرط المذكور فى ماء الوضوء. (اللكراني).
- ٢-٢. إذا لم يكن مضرّاً بحاله. (الإصطهباناتي). * ما لم يوجب ذلك له الحرج. (زين الدين).
- ٣-٣. إن لم يكن مضرّاً بحاله. (الروحاني).
- ٤-٤. على الأحوط. (الإصفهاني، جمال الدين الكلبيگاني، الخميني). * فيه منع. (الحكيم).
- ٥-٥. قد عرفت أنّ الأقوى العدم. (صدر الدين الصدر). * على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي، السبزواري، حسن القمى، مفتى الشيعة). * وجوبه غير معلوم. (الرفيعي). * على الأحوط، كما مرّ فى المتن. (الخوئي). * على الأحوط، كما تقدّم أوّل الفصل. (زين الدين). * على الأحوط الذى لا ينبغى تركه، كما تقدّم. (محمد الشيرازي).
- ٦-٦. ومرّ الكلام حوله. (تقى القمى). * لا يجب ذلك، نعم، هو أحوط. (الروحاني). * ومرّ أنّه الأحوط الأولى. (السيستاني).
- ٧-٧. بشرط صدق التراب بالإطلاق عليها. (المرعشى).
- ٨-٨. مع كون اسم التراب بقول مطلق صادقاً عليه. (حسين القمى). * والصخر إذا كان له رطوبه ولو مسريه. (الحكيم). * والرمل والحجر كذلك وإن كانت نداوتها مسريه. (السبزواري).

الأحوط (١) مع وجود اليابسه تقديمها.

حكم التيمّم بما لا يصح التيمّم به جهلاً

(مسأله ١٢): إذا تيمّم بما يعتقد جواز التيمّم به فبان خلافه بطل، وإن صلّى به بطلت، ووجبت الإعادة أو القضاء، وكذا لو اعتقد أنّه من المرتبه المتقدمه فبان أنّه من المتأخره مع كون المتقدمه وظيفته.

تحديد المراد من الطين

(مسأله ١٣): المناط (٢) فى الطين (٣) الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد (٤)؛ ولذا عبّر بعضهم عنه بالوَحْل، فمع عدم لصوقه يكون من المرتبه الأولى (٥) ظاهراً، وإن كان الأحوط (٦) تقديم اليابس والندى

ص: ٤٢٦

- ١-١. لا يُترك هذا الاحتياط. (جمال الدين الغلپايگانى). * لا يُترك. (الروحانى). * هذا الاحتياط مستحبّ إذا لم تصل الندواه مرتبه الطين، وإن وصلت تقدّم الطين اليابس على الندى. (مفتى الشيعه).
- ٢-٢. بل المناط صدق العنوان المأخوذ فى الدليل. (تقى القمى).
- ٣-٣. بل المناط هو الصدق العرفى. (حسين القمى). * للطين مراتب، منها: الوحل، وهو الطين الرقيق الذى يلصق باليد، وهو فى رتبه ثالثه. (مفتى الشيعه).
- ٤-٤. بل المناط فيه الصدق العرفى. (الخوئى). * المناط فيه هو صدق الطين عليه عرفاً، فلا يتيمّم به مع وجود اليابس والندى. (زين الدين). * بل المناط هو الصدق العرفى. (حسن القمى). * بل المناط ما يصدق عليه الطين عرفاً، وهو أعمّ من ذلك. (السيستانى).
- ٥-٥. محلّ تأمل، فلا يُترك الاحتياط. (الخمينى).
- ٦-٦. لا يُترك. (الإصطهباناتى، المرعشى، الروحانى). * لا يُترك، ومع عدمهما يجمع بينه وبين الغبار. (البروجردى).

فصل: فى شرائط ما يتيم به

اشتراط الطهاره والإطلاق والإباحه

يشترط فيما يتيم به: أن يكون طاهراً(٢)، فلو كان نجساً بطل(٣) وإن كان جاهلاً بنجاسته أو ناسياً. وإن لم يكن عنده من المرتبه المتقدمه إلا النجس(٤) ينتقل إلى اللاحقه(٥)، وإن لم يكن من اللاحقه أيضاً إلا النجس كان فاقد الطهورين، ويلحقه حكمه. ويشترط أيضاً: عدم خلطه(٦) بما لا يجوز التيم به، كما مرّ.

ص: ٤٢٧

- ١-١. لا يُترك، ومع الانحصار يجمع بينه وبين التيم بذى الغبار احتياطاً. (آل ياسين).
- ٢-٢. إطلاق الحكم مورد الإشكال والتأمل، ومبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * وكذا نظيفاً عرفاً على الأحوط. (السيستانی).
- ٣-٣. على الأحوط فى الثوب ونحوه، فلو انحصر ما يصح التيم به فيه فالأحوط الجمع بين الصلاه مع التيم به والقضاء. (الخوئى). * فى الثوب ونحوه تأمّل، فلا يُترك مقتضى الاحتياط. (حسن القمى). * على الأحوط. (الروحانى). * على الأحوط فى الشىء المغبرّ، فمع وصول النوبه إليه فالأحوط الجمع بين التيم به والقضاء. (السيستانی).
- ٤-٤. فالأحوط وجوباً أن يتيم به ويصلّى، وعليه قضاؤها أيضاً وإن كان جاهلاً أو ناسياً. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥. بل يجمع بين التيم به، والتيم باللاحقه. (الروحانى).
- ٦-٦. إلا على وجه الاستهلاك، كما مرّ أيضاً. (الإصطهباناتى). * فى غير صورته الاستهلاك. (الرفيعى). * وذلك فى صورته صدق عنوانى: الخليط وما يتيم به كليهما، وصوره استهلاك ما يتيم به فى الخليط. (المرعشى).

١- ١. حيث عدّ الضرب للتيم عرفاً تصرفاً في مكان الغير، وإلاّ فالأقوى عدم اشتراط الإباحه. (المرعشى). * إذا كان الضرب عليه يُعدّ تصرفاً في مكانه عرفاً. (زين الدين). * إذا عدّ الضرب عرفاً تصرفاً في ذلك المكان. (الروحاني). * إذا كان التصرف في التراب تصرفاً عرفياً له. (مفتى الشيعة). * اشتراط الإباحه في غير ما يتيم به مبنى على الاحتياط الاستجابي. (السيستاني).

٢- ٢. يعنى فضاء يديه ووجهه، ولا ضير في كون المتمكن في المكان الغصبي. (الرفيعي). * على الأحوط اللازم. (الفاني). * قد مرّ الكلام بالنسبه إليه في بابي الوضوء وغسل الجنابه. (المرعشى). * على الأحوط وجوباً. (الخوئي). * إذا كانت حركات اليد الواقعه في الفضاء تصرفاً في الفضاء عرفاً، كما مرّ في الوضوء والغسل. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. في شرطيه إباحه الفضاء لصحه التيم إشكال لولا دعوى مقدّميه المسح للتصرف فيه، فتأمل. (آقاضياء). * لا تعتبر إباحته. (الروحاني).

٤- ٤. لا تعتبر إباحه موقفه، ولا الفضاء الذي يشغله بدنه في صحه التيم على الظاهر. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * في اشتراط إباحه مكان المتيم نظر، بل منع، فلو جلس على بساط مغصوب، مطروح على أرض مباحه وضرب يديه على تراب مباح صحّ تيممه، فالمعتبر إباحه ما يتيم به، والفضاء الذي تقع أفعال المتيم فيه. (الإصفهاني). * فيما إذا استلزم التيم تصرفاً فيه، وإلاّ فلم يظهر له وجه. (حسين القمي). * الأقوى أنّ إباحته ليست شرطاً في صحه التيم، كمكان المتوضي. (آل ياسين). * مع إباحه الفضاء الذي يتيم فيه لا تعتبر إباحه مكان المتيم. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * لا يشترط إباحه مكان المتيم، بل الفضاء الذي يتيم فيه. (الكوه كمرئي). * الأقوى عدم اشتراط إباحه مكان المتيم. (صدر الدين الصدر). * إن عدّ التيم تصرفاً فيه، وإلاّ فلا. (كاشف الغطاء). * لا وجه ظاهراً لاشتراط إباحه مكان المتيم، بل المعتبر إباحه الأمور المتقدمه عليه، يعنى ما يتيم به، ومكانه، والفضاء الذي تقع أفعال التيم فيه، وإن كان ما في المتن مع التمكن أولى. (الإصطهباناتي). * لا تعتبر إباحه مقرّ المتيم مع عدم الانحصار. (البروجردى). * إذا استلزم نفس التيم تصرفاً فيه، وإلاّ فلا يشترط حتى مع الانحصار. نعم، لا يجب التيم معه، لكن لو عصي وتيم صحّ. (مهدى الشيرازي). * فيه منع. (الحكيم، الآملی). * لا تعتبر إباحه موقفه، ولا الفضاء الذي يشغله بدنه. (الشاهرودي). * الأقوى عدم اشتراط إباحته، وإنما تعتبر إباحه مكان نفس التيم، كما ذكره. (الميلاني). * فيه إشكال، بل الشرط هو أن لا يقع نفس التيم وأفعاله في المكان المغصوب لا المتيم. (البجنوردی). * إذا كان التيم مستلزماً للتصرف فيه، وإلاّ فلا. (أحمد الخونساري). * لا تعتبر إباحه مكان المتيم بمعنى مقرّه وفضاء بدنه، فلو جلس في مكان غصبيّ أو فضاء كذلك ولكن أخرج يديه إلى مكان مباح وتيم صحّ، وكذا صحّ إذا كان مكان بدنه غصباً، ولكنّ الفضاء كان مباحاً وجعل ما يصحّ التيم [به] في حجره مثلاً فتيم، نعم، لو كان المكان أو الفضاء منحصراً بالمغصوب لا يكون مأموراً بالتيم، وبصير فاقد الطهورين. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط في الفضاء، وأمّا مكان المتيم فلا تعتبر إباحته إلاّ في صورته الانحصار. (الشريعتمداري). * لا تعتبر إباحه مكان المتيم. (الفاني). * الأقوى عدم اشتراط إباحه مكانه ومقرّه. (المرعشى). * لا تعتبر إباحه مكان المتيم إذا كان مكان التيم مباحاً. (الخوئي). * الأقوى عدم البطلان بغصبيّه مكان المتيم، إلاّ مع الانحصار. (محمد رضا الكلبيكاني). * على الأحوط الأولى. (السبزواري). * لا تعتبر إباحه مكان المتيم على الأقوى. (زين الدين). * الظاهر عدم بطلان التيم إذا كان محل ضرب اليدين ومكان الجبهه مباحاً. (محمد الشيرازي). * الأقوى عدم

شرطيّه إباحه مكانه فى صحّه التيمّم، فلا يبطل مع الغصبيه. (حسن القمى). * كون مكان المتيمّم غصبيّاً لا يوجب بطلان التيمّم؛ إذ التركيب انضمامى. (تقى القمى). * فى صورته الانحصار، وأمّا فى صورته عدمه فلا. يعتبر ذلك. (الروحانى). * فإذا ضرب بيديه على أرض يملكها لكنّه فى أرض الغير بدون إذن صاحبها ومسح جبهته بيديه عليها بطل التيمّم، فهذا يرجع إلى اشتراط إباحه مكان المتيمّم وفضائه. (مفتى الشيعة).

حكم التيمّم حال الجهل بالغصبيه أو نسيانها

فيبطل (١) مع غصبيّه أحد هذه مع العلم والعمد (٢)، نعم

ص: ٤٣٠

-
- ١ - ١ . على الأ-حوط فيما يتيمّم به، وأمّا في غيره فالأقوى عدم الإبطال، خصوصاً مقرّر المتيمّم إذا لم يكن مكان التيمّم. (الخميني). * يجرى فيه ما مرّ في الموضوع. (النكراني).
- ٢ - ٢ . لعدم التمكن من قصد القربه بما هو مبغوض عند الشارع. (مفتى الشيعة).

التيمم بالتراب في آنية الذهب والفضة

(مسألة ١): إذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة فتيّم به مع العلم والعمد بطل (٤)؛ لأنّ التيمم بالضرب على التراب فيهما يعدّ

ص: ٤٣١

١- ١. أمّا في صورته الجهل فيبطل؛ إذ الحكم الواقعي في ظرف الجهل فعلى، والتركيب اتحادى، وأمّا في صورته النسيان فيفصل بين كونه قصورياً وتقصيراً، فيصحّ على الأول، ويبطل على الثانى. (تقى القمى).

٢- ٢. يعنى الجهل بالغصب، أمّا إذا كان جاهلاً بالحكم فلا بدّ من الإعادة إذا كان مقصراً، كما تقدّم في الوضوء، كما لا يشمل الاستثناء نسيان الغاصب إذا كان ممّن لا يبالي مع الالتفات، كما في الوضوء والغسل، وقد تقدّم. (زين الدين).

٣- ٣. الذى يعذر به لا مثل نسيان الغاصب الذى لا يفرق حاله بالالتفات وعدمه. (مهدى الشيرازى). * الظاهر أنّه لا فرق بين العلم والجهل، فإذا بطل في فرض العلم بطل مع الجهل أيضاً، وبذلك يظهر الحال في المسألة الآتية. (الخوئى). * الأظهر البطلان في صورته الجهل غير الموجب لسقوط الحرمة واقعاً في الأولين. (الروحانى). * نعم، لو كان النسيان من الغاصب لا- يكون معذوراً، فيحكم بالبطلان، خصوصاً إذا كان الغاصب، تذكّر فلا يعتنى به. (مفتى الشيعه). * في صحّحه تيمّم الغاصب مع كونه ناسياً إشكال. (السيستانى).

٤- ٤. أيضاً مرّ الكلام في هذه المسألة ونظائرها في مبحث الأوانى، فليراجع. (آل ياسين). * الأقوى عدم البطلان. (الخمينى). * على الأ-حوط. (الخوئى). * تراجع المسألة الثالثة عشره من فصل: حكم الأوانى. (زين الدين). * بل مع الجهل غير الموجب لسقوط الحرمة أيضاً. (الروحانى). * مرّ عدم البطلان. (اللنكرانى). * فيه إشكال، بل منع. (السيستانى).

استعمالاً (١) لهما عرفاً (٢).

اشتباه التراب النجس بغيره والمباح بالمغصوب

(مسألة ٢): إذا كان عنده ترابان مثلاً أحدهما نجس (٣) يتيّم بهما (٤)، كما أنّه إذا اشتبه التراب بغيره يتيّم بهما، وأمّا إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما (٥)، ومع الانحصار انتقل إلى المرتبة اللاحقة، ومع فقدانها يكون فاقد الطهورين (٦)، كما إذا انحصر في المغصوب المعين.

ص: ٤٣٢

١-١. فيه إشكال. (الحكيم). * إطلاق التعليل محلّ نظر. (المرعشي). * على الأحوط مع صدق الاستعمال، وصدقه أيضاً في بعض فروضه محلّ نظر. (حسن القمي).

٢-٢. صدق الاستعمال في بعض فروضه محلّ نظر، أو منع. (حسين القمي). * لكن لم تثبت حرمة جميع الاستعمالات. نعم، ما ذكره أحوط. (الفاني).

٣-٣. يعنى مع جفاف الترابين وجفاف الأعضاء عن الرطوبة المسريه. (زين الدين).

٤-٤. بعد إزاله ما علق بأعضائه من التيمّم الأوّل. (آل ياسين). * مع الانحصار، وعدم التمكن من رفع الاشتباه على الأحوط الأولى، كما أنّ الأحوط إزاله ما بقى من أثر التراب على مواضع التيمّم قبل الصلاه. (الإصطهباناتي). * وعليه إزاله الأثر عن مواضع التيمّم بعد الفراغ من التيمّم الأوّل على الأقرب، ومن الثانى على الأولى. (المرعشي). * ويزيل ما علق بأعضائه من التيمّم بالأوّل قبل التيمّم بالثاني، والأحوط أن يزيل ما علق بها من الثانى قبل الصلاه. (زين الدين). * والأولى إزاله ما بقى من التراب قبل الشروع فى الصلاه. (مفتى الشيعة).

٥-٥. ما أفاده مبنى على ما ذهبوا إليه من تنجّز العلم الإجمالى بالنسبه إلى جميع الأطراف، ولكن قد ذكرنا فى محله أنّه لا مانع بحسب الأدلّه عن جريان الأصل فى بعض الأطراف؛ وعليه لا وجه للاجتناب المطلق، ولا يتحقّق موضوع فاقد الطهورين. (تقى القمي).

٦-٦. لا يبعد وجوب التيمّم بأحد الترابين حينئذٍ. (الخوئي). * فيه نظر. (حسن القمي). * تعبدًا، أى شرعاً. (مفتى الشيعة).

(مسأله ٣): إذا كان عنده ماء و تراب (١) وعلم بغصبيه أحدهما لا يجوز (٢) الوضوء (٣)، ولا التيمم (٤)، ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين، وأما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافاً يجب عليه مع الانحصار (٥)

ص: ٤٣٣

- ١- ١. أى فى محلّ ابتلائه. (حسين القمى).
- ٢- ٢. يظهر الإشكال فيما أفاده ممّا ذكرنا فى الفرع السابق، وعلى ذلك المبنى يتعيّن الوضوء؛ لإمكان جريان الأصل فى الماء. (تقى القمى).
- ٣- ٣. ولوجوب الوضوء وجه ضعيف. (المرعشى).
- ٤- ٤. فى إطلاقه تأمل. (الميلانى). * لا يبعد وجوب الوضوء؛ لأنّه من دوران الأمر بين المحذورين فى كلّ من الوضوء والتيمم، فيحكم بالتخير، وإذا جاز الوضوء لم ينتقل الأمر إلى التيمم. (الخوئى). * مع كون التراب مورد الابتلاء عرفاً، من غير جهة التيمم به أيضاً. (السبزواري). * إذا كان الماء مسبقاً بالإباحه، أو الإذن من مالكة ولم يكن التراب محلاً للابتلاء من غير جهة التيمم فالظاهر صحّه الوضوء، وجواز الاكتفاء به، وكذلك مع العلم بنجاسه أحدهما. وإن كان التراب محلاً للابتلاء، أو لم يكن الماء مسبقاً بالإباحه فمع ذلك صحّه الوضوء لا تخلو من وجه، ومع العلم بالنجاسه فى هذا الفرض يتيمم أولاً، ويمسح غباره عن الوجه واليدين، ثم يتوضأ على الأ-حوط. (حسن القمى). * إلّا فى صورته عدم ترتّب أثر آخر غير جواز التيمم على التراب، فإنّه فى هذه الصورة يتوضأ بالماء مع الانحصار وعدمه. (الروحانى).
- ٥- ٥. ولكن يقدّم التيمم ويزيل أثره من الأعضاء قبل الوضوء، وإلّا يعلم تفصيلاً ببطالان تيممه؛ لنجاسه الأعضاء؛ أو لنجاسه التراب فى صورته تأخّره، ويعلم تفصيلاً بنجاسه البدن بمجرد وصول الماء فى صورته بقاء الأثر. والقول بجواز الاكتفاء بالوضوء ضعيف ولا- وجه له، إلّا- تأخّر رتبة التيمم، فلا يتوجّه النهى عن استعمال الماء من جهة النجاسه، ولكنّ جوابه: أنّ جواز السجود على التراب أثر فى عرض جواز الوضوء، فيكون العلم الإجمالى منجزاً، فلا يجوز شرب هذا الماء أيضاً. (عبدالله الشيرازى).

١- ١. مع تقديم التيمم في الصورة الأولى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * مع تقديم التيمم على الوضوء في الصورة الأولى وإزاله ما بقى من أثر التراب على أعضائه قبل أن يتوضأ، كى لا يعلم ببطلان تيممه تفصيلاً: إمّا من جهة نجاسه محلّه، أو نجاسه ما يتيمم به، وكى لا يتبلى بنجاسه أعضائه: إمّا من جهة نجاسه الماء أو نجاسه التراب، وإن كان ما ذكر من الوجه للحكم بتقديم التيمم لا يخلو من مناقشه، إلّا أنّه أحوط. (الإصطهباناتى). * لكن فى صورة العلم بنجاسه أحدهما يقدّم التيمم، ويزيل أثره ثم يتوضأ. (الميلانى). * مع تقديم التيمم فى الفرض الأول. (الخمينى). * مع تقديم التيمم فى صورة العلم بنجاسه أحدهما، وإزاله التراب بعد التيمم، وتجفيف الماء بعد الوضوء. (محمد رضا الكليبايگانى). * إن قلنا باشتراط الطهارة فى مواضع التيمم وبنينا على تنجيس المتنّجس يلزم تقديم التيمم، وإلّا يقطع ببطلانه. إمّا من ناحيه كون ما يتيمم به نجساً، أو كون مواضعه كذلك فيكون باطلاً قطعاً. (تقى القمى). * فيما إذا كان للتراب أثر آخر غير جواز التيمم به، كما هو الغالب، وإلّا فلا يبعد جواز الاجتزاء بالوضوء فقط، وفى صورة الجمع والعلم بنجاسه أحدهما لا بدّ من إزاله أثر المتقدّم، فلو قدّم التيمم لا بدّ من إزاله الأجزاء الترابيه، ومع تقديم الوضوء لا بدّ من التجفيف، والأحوط الأولى تقديم التيمم. (السيستانى).

٢- ٢. مع تقديم التيمم فى فرض النجاسه، وتنظيف الأعضاء من أثر التراب قبل الوضوء ولو بذلك الماء. (مهدي الشيرازى). * لكن فى الفرض الأوّل يتيمم أولاً، ويمسح الغبار ثم يتوضأ، ولا يجوز العكس. هذا إذا كان التراب محلاً للابتلاء به من غير جهة التيمم، وإلّا اجتزأ بالوضوء فقط. (الحكيم). * بتقديم التيمم فى فرض النجاسه إن أمكن إزاله ذرات التراب على فرض نجاسته، وإلّا تعيّن تقديم الوضوء. (أحمد الخونسارى). * مع تقديم التيمم، وإزاله التراب وأثره عن الأعضاء الوضوئيه فى الصورة الأولى، فلو عكس وقدّم الوضوء حصل العلم له بفقدان الصّحّه فى التيمم؛ لأنّه يعلم إجمالاً حينئذٍ: إمّا بنجاسه التراب، أو نجاسه الوجه واليد فى حال العمد والاختيار. (المرعشى). * إن كان التراب محلاً للابتلاء من غير ناحيه التيمم، وإلّا يكفى الوضوء فقط، وعلى فرض الابتلاء فى صورة العلم بنجاسه أحدهما يقدّم التيمم على الوضوء. (الأملى).

١- ١. مع وجوب تقديم التيمم على الوضوء كى لا- ينتهى إلى العلم الإجمالى بنجاسه التراب أو محلّ التيمم، فيعلم تفصيلاً ببطلان التيمم، وحينئذٍ فيجب أيضاً نفض التراب على فرض وجوده عن يده ووجهه؛ كى لا يلزم هذا المحذور فى طرف وضوئه. (آقاسياء). * جواز الاكتفاء بالوضوء فى الصورة الأولى لا يخلو من وجه، لكن لا يترك الاحتياط بالجمع المزبور مقدماً للتيمم؛ لأنه لو قدّم الوضوء يعلم تفصيلاً ببطلان تيممه: إمّا من جهة نجاسه محالّه، أو نجاسه ما يتيمم به. (الإصفهاني). * بتقديم التيمم فى فرض النجاسه. (حسين القمى). * بتقديم التيمم على الوضوء فى الصورة الأولى، ويظهر وجهه بالتأمّل. (آل ياسين). * بتقديم التيمم على الوضوء بعد نفض ما علق باليد من التراب. (صدر الدين الصدر). * مع تقديم التيمم وإزاله التراب عن أعضائه قبل الوضوء فى الصورة الأولى. (البروجردى). * لمّا كان التراب فى المرتبه المتأخره عن الماء فأصاله طهاره الماء محكمه ولا تعارضها أصاله طهاره التراب؛ لتأخر المرتبه فيتوضأ، وإن كان الأحوط ما ذكره. (الرفيعى). * وليقدّم التيمم ويزيل ما بقى من أثر التراب على أعضائه؛ إذ لو قدّم الوضوء يحصل له العلم باختلال شرائط صحّحه التيمم: إمّا من جهة نجاسه الوجه واليد، أو من جهة نجاسه التراب ونجاسه محالّ التيمم، وإن كان غير معتبر عند الاضطراب، إلّا- أنّه لا يجوز الإخلال به اختياراً. (الشريعتمدارى). * مع تقديم التيمم فى فرض العلم بالنجاسه بناءً على اعتبار طهاره البدن فى صحّته. (الخوئى). * مع تقديم التيمم ثم نفض أثر التراب بالكليه فيما لو علم إجمالاً بالنجاسه. (السبزوارى). * ويقدم التيمم فى الفرض الأول، ويُرّيل ما علق بأعضائه من آثار التراب قبل الوضوء. (زين الدين). * فى صورته النجاسه الأحوط الأولى تقديم التيمم، ثم إزاله آثاره، ثم الوضوء. (محمد الشيرازى). * مع تقديم التيمم وإزاله ما بقى من أثر التراب على الأعضاء قبل أن يتوضأ، هذا فيما إذا ترتّب على التراب أثر آخر كالسجود عليه، وإلّا فيكتفى بالوضوء وحده. (الروحانى). * ولكن يقدم التيمم ويزيل ما بقى من أثر التراب على أعضائه، ثم يتوضأ ويجفّفه قبل الصلاه، فلو أخره يحصل له العلم الإجمالى بنجاسه أعضاء التيمم، أو ترابه فيما لو علم إجمالاً بنجاسه أحدهما. (مفتى الشيعة). * مع تقديم التيمم وإزاله التراب عن الأعضاء فى الفرض الأول. (اللكراني).

(مسأله ٤): التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيمم به، إلا مع كون

ص: ٤٣٦

التيّم بما يشكّ في كونه تراباً

(مسأله ٥): لا- يجوز التيمّم (١) بما يشكّ (٢) في كونه تراباً (٣) أو غيره (٤) ممّا لا- يتيمّم به، كما مرّ (٥)، فينتقل (٦) إلى المرتبه
اللاحقه (٧) إن

ص: ٤٣٧

- ١-١. فيما إذا لم تكن حالته السابقه تراباً وشكّ في استحاله. (عبدالله الشيرازي).
- ٢-٢. إلّا مع وجود الحاله السابقه مع بقاء موضوعه، كما في صورته الشكّ في طبع التراب وصورته آجراً. (آقاياء). * إلّا إذا كان تراباً وشكّ في استحاله إلى غيره. (الإصفهاني). * إلّا- مع العلم بكونه تراباً سابقاً وشكّ في صورته غيره لاحقاً. (الإصطهباناتي). * إلّا مع العلم بترايئه سابقاً، والشكّ في استحاله. (الخميني). * ولم تحرز الترايئه سابقاً. (المرعشي).
- ٣-٣. إلّا أن يعلم بكونه تراباً سابقاً فيستصحب كونه تراباً ويتيمّم به. (زين الدين).
- ٤-٤. إلّا إذا كان مسبوقاً بالترايئه، وشكّ في تبديله إلى غيره. (السيستاني).
- ٥-٥. لا أتذكر سبقه بالخصوص. (حسين القمّي).
- ٦-٦. بل يجب الجمع بين التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه. (البروجردى). * بل يحتاط بالتيمّم لكلّ منهما، وهو أولى بال لزوم من الاحتياط اللاحق. (مهدي الشيرازي). * بل يحتاط بالجمع بين التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه، إلّا إذا علم عدم ترايئه سابقاً وشكّ في صورته تراباً. (الخميني). * بل يحتاط بالجمع بينه وبين المرتبه اللاحقه. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل يجب الجمع بينهما؛ فإنّه لا يحزر الامثال إلّا به. (تقى القمّي). * بل يحتاط بالجمع بين التيمّم به، والتيمّم بالمرتبه اللاحقه. (اللكراني).
- ٧-٧. بل يجمع بين التيمّم به وبالمرتبه المتأخّره. (الحائري). * بل يحتاط بالجمع بين التيمّم بالمشكوك والمرتبه اللاحقه إن كانت. (الإصفهاني). * بل يتيمّم بهما، ولم يظهر الفرق بينه وبين الفرع اللاحق. (حسين القمّي). * بل يجمع بينه وبين المرتبه اللاحقه إذا لم يكن له حاله سابقه، وإلّا- عمل عليها. (آل ياسين). * بل يجمع بين التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه. (محمد تقى الخونساري، عبدالله الشيرازي، الشريعتمداري، السبزواري، الأراكي). * بل الأحوط الجمع بين التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه. (الكوه كمرئي). * الأحوط الجمع بين التيمّم بالمشكوك والمرتبه اللاحقه إن كانت. (الإصطهباناتي). * فيه نظر، والجمع بينهما أحوط. (الميلاني). * بل يحتاط بالجمع بين التيمّم بالمشكوك والمرتبه اللاحقه إن كانت. (أحمد الخونساري). * بل يجمع بين المرتبتين. (الفاني). * والأحوط القريب من القوّه الجمع بين التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه. (المرعشي). * مقتضى العلم الإجمالي وعدم وجود أصل يوجب الانحلال وجوب الجمع بين التيمّم بالمشكوك والمرتبه اللاحقه. (الآملی). * بل الأحوط الجمع بين المشكوك والمرتبه اللاحقه. (محمد الشيرازي). * وإن كان الأحوط التيمّم به وبالمرتبه اللاحقه. (الروحاني). * والأحوط الجمع بين التيمّم به والتيمّم بالمرتبه اللاحقه. نعم، لو قلنا بجريان أصل العدم الأزلي يحكم بعدم وجوب الاحتياط، لكنّ صحّه إجراء الأصل موضوعاً وحكماً محلّ تأمل. (مفتي الشيعه). * مع سبق عدم كونه قادراً على التراب، وإلّا- فيحتاط بالجمع بينه وبين المرتبه اللاحقه. (السيستاني).

كانت، وإلاّ فالأحوط (١) الجمع بين التيمّم به (٢) والصلاه، ثمّ القضاء خارج

ص: ٤٣٨

١- ١. لا إشكال في حسن الاحتياط، لكنّ مقتضى الصناعه أن يصلّى بلا طهور. (تقى القمّي).

٢- ٢. على الأحوط الأولى. (الخوئي).

حكم تيمم المحبوس في مكان مغصوب ووضوئه بمائه

(مسألة ٦): المحبوس (٢) في مكان مغصوب (٣) يجوز أن يتيمم فيه (٤) على إشكال (٥)؛ لأن هذا

ص: ٤٣٩

١- ١. على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي). * وإن كان الأظهر عدم وجوب القضاء خارج الوقت، بل عدم وجوب التيمم به والصلاة أيضاً. (الروحاني).

٢- ٢. المحبوس في مكان إذا كان مأؤه وترابه مغصوبين يصلّي مع التيمم، ولا- إعادته ولا قضاء عليه، وإذا كان مأؤه مباحاً أو يرضى المالك بالتوضؤ به يصلّي مع الوضوء. (الفاني).

٣- ٣. يجوز للمحبوس الوضوء في ذلك المكان إذا كان الماء مباحاً، وخصوصاً إذا كانت غسله وضوئه لا تقع على أرض المحبس، بل يجوز الوضوء إذا كان الماء مغصوباً للحابس، ولم يكن للمحبوس ماء سواه بحيث كان مضطراً إلى ذلك الماء كاضطراره إلى ذلك المكان فيجوز له الوضوء منه، وإن ضمن قيمته للمالك، وأمّا في غير ذلك فلا يجوز له الوضوء وإن كان الماء ممّا لا قيمة له، ويجوز له التيمم إذا كان التراب مباحاً، ولا يجوز له الضرب على أرض المحبس، فإن لم يجد التراب المباح كان من فاقد الطهورين. (زين الدين).

٤- ٤. أي به، وإلا فلا إشكال فيه لو كان ما يتيمم به مباحاً. (عبدالله الشيرازي). * إن كان التيمم فيه على شيء مباح فالأوجه جوازه، وإن كان عليه فالأظهر عدم الجواز، وللجواز وجه ضعيف غير معتد به. (المرعشي). * بل يجب عليه التيمم فيه، وإن كان الأحوط الجمع بين التيمم والصلاة فيه، ثم الإعادة أو القضاء في خارج الوقت. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. لولا يصدق التصرف الزائد على ضربه عرفاً، اللهم إلا أن يقال: إن الضرب منتزع عن وصول اليد إلى الأرض عن حركه سريعه، وهذا المعنى لا- يكون تصرفاً زائداً مع فرض غصبيه الفضاء والمكان؛ إذ في كلّ مكان كان، اليد مماساً مع المغصوب وكائن (في النسخة المعتمدة: مماساً... وكائناً، وهو من اشتباه النساخ والصحيح ما اثبتناه). فيه بلا زياده في انتقاله من محل إلى محل، كما لا يخفى. (آقاضياء). * لا إشكال في جواز التيمم فيه، وأمّا التيمم به فلا يخلو من إشكال، وإن كان الجواز غير بعيد، وأمّا التوضؤ فيه: فإن كان بماء مباح فهو كالتيمم فيه لأبأس به، خصوصاً إذا توضأ على نحو لم تقع قطرات الوضوء على أرض المحبس، وأمّا بالماء الذي فيه فلا- يجوز التوضؤ به ما لم يحرز رضا صاحبه، وإن كان ممّا لا قيمة له. (الإصفهاني). * إن كان المراد التيمم بتراب مباح فالإشكال ضعيف، وإن كان المراد بترابه فالإشكال قوى، والتعليل ضعيف، وكذا ما بعده. (الحكيم). * الظاهر منه التيمم بتراب غصبي، ولكن الأقوى عدم الجواز؛ لأنه تصرف. نعم، لو كان التراب مباحاً فالأظهر جوازه وكذلك حال الوضوء، وأمّا الاحتياط بما ذكر فلا- وجه له؛ لأنّه إمّا أن يتعين له الوضوء، أو التيمم، وإلا- فهو فاقد الطهورين. (الآملی). * الإشكال ضعيف. (مفتى الشيعة). * ضعيف إذا اقتصر في التيمم على مجرد وضع اليدين. (السيستاني).

- ١- ١. التعليل منظور فيه. (المرعى). * التعليل غير تام، والظاهر أنّ المكلف فى الصورة المفروضة فاقد الطهورين، فيصلّى بلا طهور. (تقى القمى).
- ٢- ٢. ولكنّه قد يُعدّ تصرفاً زائداً. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. وقد يُعدّ تصرفاً زائداً. (الكوه كمرئى). * هذا فيما إذا كان عنده ترابّ مباح، وأمّا إذا لم يكن غير تراب ذلك المكان المغصوب فالظاهر أنّه يُعدّ عرفاً تصرفاً زائداً، وهكذا الأمر بالنسبة إلى الوضوء، فيجوز لو كان عنده ماء مباح ولم تقع قطرات الوضوء على المكان المغصوب، وإلا فلا. (البجنوردى). * لا يبعد دعوى كون التيمّم تصرفاً زائداً بنظر العرف من جهة التصرف فى الأرض، وإن لم يكن بالدقه الفلسفيه كذلك، ولكنّ الأحوط ما ذكره لو لم يكن أظهر. (الروحانى).

١- ١. مجرد عدم قيمه للماء لا يوجب جواز التصرف فيه إذا كان ملكاً للغير بدون رضاه. (الكوه كمرئي). * قد مرّ النظر في التقييد بعدم قيمه في باب الوضوء، وأنه لا يوجب جواز التصرف بدون رضا المالك. (المرعشي). * المدار على إحراز رضا المالك، كانت له قيمه، أم لا. (السبزواري). * عدم قيمه موجب لعدم الضمان، لا لعدم حرمة التصرف إذا كان ذلك الشيء ملكاً للغير كما هو المفروض، فالأظهر عدم التوضؤ به، بل يتيمم ويصلّى ولا يقضيها خارج الوقت. (الروحاني). * هذا القيد يدلّ على كونه ملكاً للغير، وعليه لا فرق بين أن تكون له قيمه، أم لا؛ لتوقف الجواز في كلتا صورتين على إذن المالك. نعم، إذا خالف وتوضأ يكون وضوؤه صحيحاً، كما مرّ. (اللكراني). * لا فرق بين ما كانت له قيمه أو لا، فالمناط إحراز رضا المالك. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. والجواز فيهما لا يخلو من قوه. (الجواهرى). * مجرد عدم قيمه لا يخرج عن ملكه، فالتصرف ياتلاف مقدار منه غصب زائد وحرام. (آقاضياء). * مع ضمان قيمته لصاحبه. (صدر الدين الصدر). * بناءً على القول بجواز التصرف في ما لا ماله له، وإلا فلا وجه له، كما لا وجه لما احتاط به. (الميلاني). * لا يجوز، ولا وجه للجمع، بل ينتقل إلى التيمم إذا قلنا بجوازه، وإلا فيكون فاقداً الطهورين. (عبدالله الشيرازي). * الظاهر عدم الجواز، نعم، لو توضأ به لا يبعد القول بالصحة؛ حيث إنّها مقتضى القواعد، والإجماع على فرضه لم يثبت في المقام. (الخميني). * مشكل غايه الإشكال، ولا وجه لما يحتاط به أيضاً. (حسن القمي). * فيه نظر، والأحوط التيمم فقط والصلاه، ولا قضاء عليه. (محمد الشيرازي).

١- ١. لا سيّما مع استلزامه إتلاف شيء من العين، أو فقد وصف من أوصافه المعتدّ بها، بل الظاهر عدم الجواز في هذه الصورة. (آل ياسين). * بل لا يترك الاحتياط بترك الوضوء به، ومنه يظهر الإشكال فيما جعله أحوط من الجمع بين الأمرين. (السيستاني).

٢- ٢. هذا الاحتياط لا يترك. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * بل الأحوط الاقتصار على التيمّم، ثمّ إعادتها أو قضاؤها بعد ذلك. (الحائري). * لا- وجه لهذا الاحتياط، بل يتعيّن عليه التيمّم إن صحّحناه هنا مع عدم الماء، وإلّا فهو داخل في فاقد الطهورين. (الإصفهاني). * بل الأحوط الاقتصار على التيمّم، ثمّ الإعادة أو القضاء. (محمد تقي الخوانساري، الأراكي). * لعلّ هذا الاحتياط خلاف الاحتياط. (الكوه كمرئي). * بل بين التيمّم والصلاة، ثمّ الإعادة أو القضاء، فإنّ المغصوب لا يجوز بحالٍ إلّا حال الضرورة، ولا ضروره في المقام. (كاشف الغطاء). * بل الأحوط لو لم يكن أقوى ترك الوضوء مع عدم رضا صاحبه، كما هو المفروض، والاقتصار بالتيمّم والصلاة ثمّ إعادتها أو قضاؤها. (الإصطهباناتي). * بل الأحوط تحصيل ماء، وإلّا فتراب مباح والتطهير به، ولا قضاء معه، ولو لم يمكن فالأظهر كفايه الوضوء بماء المحبس إذا كان للحابس، وإلّا تعيّن التيمّم بترابه. (مهدى الشيرازي). * هذا الاحتياط بالإضافة إلى التكليف بالصلاة، لا بالإضافة إلى حرمة الغصب، فإذا بنينا على حرمة التصرف في المملوك وإن لم يكن مالاً- يكون كلّ من الوضوء والتيمّم معصيةً وباطلاً. (الحكيم). * يجوز التوضؤ للمحبوس في المكان الغصبي بالماء المباح مع التحفّظ من وقوع قطرات وضوئه على أرض المحبس، وأمّا بالماء الذي في المحبس فلا يجوز له التوضؤ إلّا- مع إحراز رضا صاحبه، وإلّا فهو كفاقد الماء ينتقل فرضه إلى التيمّم إن كان له تراب مباح، بل وإن لم يكن له إلّا المحبس أيضاً فإنّ التيمّم به لا- يُعدّ تصرفاً زائداً في المغصوب عرفاً. (الشاهرودي). * هذا الاحتياط خلاف الاحتياط. (الفاني). * بل الأحوط ترك الوضوء، ويصلّي مع التيمّم وصحتّ صلاته. (الخميني). * هذا الاحتياط مراعيّ بالنسبة إلى الصلاة، وأمّا بالنسبة إلى الغصب والتصرف في مال الغير فلعلّه خلاف الاحتياط. (المرعشي). * لا- وجه للاحتياط بالجمع؛ إذ ما لم يحرز جواز التصرف في الماء لا وجه للتوضوء به احتياطاً، ومع إحرازه لا وجه لضّمّ التيمّم إليه. (الخوئي). * بل الأحوط الاقتصار على التيمّم ثمّ القضاء أو الإعادة. (محمد رضا الكلبيكاني). * هذا الاحتياط بالنسبة إلى الصلاة، وأمّا بالنسبة إلى التصرف فهو خلاف الاحتياط. (السبزواري). * الجمع بالنسبة إلى الصلاة، وأمّا بالنسبة إلى التصرف والغصب خلاف الاحتياط؛ لأنّه تصرف في ملك الغير بدون رضاه. (مفتي الشيعة). * بل الأحوط ترك الوضوء. (اللكراني).

والتيمم (١)، والصلاه ثم إعادتها أو قضاؤها (٢) بعد ذلك.

إذا كان التراب لا يكفي لضرب الكفين معاً

(مسألة ٧): إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به

ص: ٤٤٣

-
- ١ - ١. بل أظهر كفايه الوضوء بالماء الذي غصبه الحابس فيما يكون زمان الحبس مدّه طويله، لا برهه قليله؛ لخرجيه الاجتناب في الأول دون الثاني. نعم، لو كان للماء قيمه ضمنها لصاحبه. (حسين القمّي).
 - ٢ - ٢. لا يترك. (الرفيعي).

ما يكفي لكفّيه [معاً] يكرّر (١) الضرب حتى يتحقّق الضرب بتمام الكفّين عليه (٢)، وإن لم يمكن يكتفى بما يمكن، ويأتى بالمرتبه المتأخّره (٣) أيضاً إن كانت، ويصلّى، وإن لم تكن فيكتفى به (٤)، ويحتاط (٥) بالإعاده (٦) أو القضاء أيضاً (٧).

مستحبات التيمّم وما يتيمّم به ومكروهاته

(مسألة ٨): يستحبّ (٨) أن يكون على ما يتيمّم به (٩) غبار يعلق (١٠).

ص: ٤٤٤

- ١-١. لا يبعد أن يكون المستفاد من النصوص اشتراط الدفعه، فلا أثر للتعاقب. (تقى القمّي).
- ٢-٢. ويأتى بالمرتبه المتأخّره أيضاً على الأحوط. (الإصطهباناتي).
- ٣-٣. بل يأتى بالمرتبه المتأخّره فقط. (الكوه كمرّئي). * في الصورتين. (محمد رضا الكلبيكاني). * هذا هو المتعيّن، ولا يجب ضمّ التيمّم بما أمكن من الأرض. (الروحاني). * على الأحوط. (السيستاني).
- ٤-٤. الظاهر كونه فاقده الطهورين، الذي عرفت أنّه لا- يجب عليه الأداء ولا- القضاء. نعم، لو تمكّن في الوقت من الصلاه مع الطهاره أتى بها. (الروحاني).
- ٥-٥. أمّا الاحتياط بالإعاده فلم يظهر لى المراد منه؛ إذ مع إمكانها ينكشف عدم صحّه التيمّم وأمّا القضاء فالظاهر أنّه لا ملزم له. نعم، الاحتياط حسن. (تقى القمّي). * في لزومه منع. (السيستاني).
- ٦-٦. ينبغي أن لا يُترك. (المرعشي). * مقتضى العمل بالعلم الإجمالي أن يحتاط في هذه الصوره وفي الصوره السابقه. (مفتى الشيعه).
- ٧-٧. لا- يُترك هذا الاحتياط في جميع فروض المسأله. (زين الدين). * على الأ-حوط الأولى، كما تقدّم غير مرّه. (محمد الشيرازي).
- ٨-٨. بل الأحوط اعتباره مهما أمكن. (مهدي الشيرازي).
- ٩-٩. الأحوط اعتبار العلوق مهما أمكن. (حسين القمّي).
- ١٠-١٠. اعتبار العلوق موافق للاحتياط، واستحباب النفّض لأجل عدم بقاء شيء من التراب في يده. (مفتى الشيعه).

باليد (١)، ويستحب (٢) أيضاً نفضها بعد الضرب.

(مسألة ٩): يستحب (٣) أن يكون ما يتيم به من رُبى الأرض وعواليها، لبعدها عن النجاسة (٤).

(مسألة ١٠): يُكره التيمم (٥) بالأرض السبخة (٦) إذا لم يكن يعلوها الملح، وإلا فلا يجوز، وكذا يُكره بالرمل (٧)، وكذا بمهايط الأرض، وكذا

ص: ٤٤٥

١-١. بل ينبغي أن يحتاط به. (الميلاني). * الأحوط اعتبار العلوق لو لم يكن أقوى. (الشريعتمداري). * اعتبار العلوق لا يخلو من قوة. (المرعشي). * الأحوط اعتباره مهما أمكن، كما أن الأحوط وجوب النفض. (الخوئي). * الأحوط اعتباره مهما أمكن. (حسن القمي). * اعتبار العلوق إن لم يكن أقوى فهو أحوط. (السيستاني).

٢-٢. المستفاد من جملة من النصوص وجوب النفض، فلا بد من رعايته. (تقى القمي).

٣-٣. الحكم بالاستحباب مشكل؛ لعدم تحقق الإجماع المصطلح بالشروط المقررة عند المتأخرين، وعدم حجته خبر فقه الرضا؛ لعدم ثبوته عنه عليه السلام، بل المعلوم عدمه. (المرعشي).

٤-٤. بل للإجماع والنقل عن أهل البيت عليهم السلام. (الروحاني).

٥-٥. بعض المذكورات مبنية على قاعده التسامح، وعلى شمولها لفتوى الفقيه. (زين الدين). * ما ذكر في هذه المسألة من المكروهات لم يستند إلا إلى الإجماع المنقول والشهره، بناءً على جريان التسامح، فلا بأس بها رجاءً. (مفتي الشيعه).

٦-٦. ينبغي تركه مهما أمكن. (حسين القمي). * على المشهور فيها وفي الرمل، وإن كان فيما استدلل به للكراهه نظر. (الروحاني).

٧-٧. بل الأحوط ترك التيمم به مع التمكن من التراب، ومع العدم يقدم على غيره، كما مر الاحتياط بذلك. (آل ياسين). * على المشهور، وإن كان في دليله نظر، ولا بأس به رجاءً. (الكوه كمرئي).

بترابٍ يُوطَأُ، وبتراب الطريق.

فصل: فى كَيْفِيَةِ التَّيَمِّمِ

إشاره

ويجب فيه أمور (١):

الأول: ضرب باطن اليدين معاً اختياراً وبما تيسر مع الاضطرار

الأول: ضرب باطن اليدين (٢) معاً دفعه (٣) على الأرض، فلا يكفى الوضع (٤) بدون الضرب، ولا الضرب بإحدهما، ولا بهما على التعاقب (٥)،

ص: ٤٤٦

١-١. اعتبار جملة من القيود والشروط المذكورة فى هذا الفصل محلّ تأمل، ولكنّه أحوط. (آل ياسين).

٢-٢. أى الكفّين. (اللكراني).

٣-٣. الأحوط فى التيمّم أن يضرب ضربتين: الأولى للوجه واليدين، والثانية لليدين خاصّه، من غير فرق بين ما هو بدل الوضوء، أو الغسل. (صدر الدين الصدر).

٤-٤. الظاهر كفايه الوضع. (الجواهرى). * على الأحوط، والكفايه لا تخلو من وجه. (الخميني). * على الأحوط. (محمد رضا الكلبايگانى). * على الأحوط، وإن كانت الكفايه غير يعيده. (محمد الشيرازى). * على الأحوط، وللکفايه وجه قوى حتى مع التمكن من الضرب، ومنه يظهر الكلام فى جملة من المسائل الآتية. (السيستانى).

٥-٥. لا- يبعد كفايه الضرب على التعاقب. (الجواهرى). * على الأحوط. (حسن القمى). * اعتبار المعيه مبنى على الاحتياط. (السيستانى).

ولا الضرب بظاهرهما حال الاختيار. نعم، حال الاضطرار يكفي (١) الوضع، ومع تعذر ضرب إحداهما يضعها ويضرب بالأخرى، ومع تعذر الباطن (٢) فيهما أو في إحداهما (٣) ينتقل إلى الظاهر (٤) فيهما أو في إحداهما (٥)، ونجاسه الباطن (٦) لا تُعدّ عذراً (٧)، فلا

ص: ٤٤٧

- ١ - ١. بل لا- يكفي في جميع الفروض المذكوره، فإن مقتضى النصوص الواردة اختصاص الحكم بالكيفيه الخاصه، وقاعده الميسور لا اعتبار بها. نعم، الاحتياط حسن ولا ينبغي تركه، بل لا يُترك. (تقى القمى).
- ٢ - ٢. ويحتاط بالجمع بين بعض الباطن وتام الظاهر، مع تعذر البعض. (أحمد الخونسارى). * مطلقاً، وأما مع تعذر البعض يحتاط بالجمع بين بعض الباطن غير المتعذر وتام الظاهر، والأحوط الجمع بين المسح بالظاهر وبالذراع، بل تقديم الذراع لا يخلو من وجه. (الخميني).
- ٣ - ٣. ومع تعذر البعض يحتاط بالجمع بين بعض الباطن وتام الظاهر. (حسين القمى).
- ٤ - ٤. هذا في صورته تعذر الباطن بتمامه واضح، وأما لو تعذر بعضه لا كله فالأحوط أن يضرب البعض المقدور من الباطن ومن الظاهر بمقدار المتعذر من الباطن، ويحتمل في هذا الفرض بعد ضرب المقدور من الباطن الضرب بتمام الظاهر. (المرعشى).
- ٥ - ٥. يعنى فيضرب بظاهرها وبباطن الأخرى. (زين الدين).
- ٦ - ٦. والأحوط في هذه الصوره الجمع بين الضرب بالباطن والضرب بالظاهر. (الإصطهباناتي).
- ٧ - ٧. بشرط عدم التعدي. (المرعشى). * على تفصيل يأتي في المسأله (٧). (السبزواری). * كما سيأتى في المسأله السابعه. (زين الدين). * في هذا الحكم تفصيل يأتي بيانه في المسأله السابعه. (مفتى الشيعة). * وسيأتى حكمها. (اللكراني).

ينتقل (١) معها (٢) إلى الظاهر.

الثاني: مسح الجبهة والجبينين

الثاني: مسح الجبهة (٣) بتمامها والجبينين بهما (٤) من قصاص الشعر (٥) إلى طرف الأنف الأعلى، وإلى الحاجبين، والأحوط (٦) مسحهما (٧) أيضاً، ويعتبر كون المسح (٨)

ص: ٤٤٨

- ١-١. لكنّ الأحوط الجمع بين التيمّم بالظاهر والباطن. (محمد رضا الغلپايگانی).
- ٢-٢. الأحوط الجمع بين الظاهر والباطن. (أحمد الخونساری).
- ٣-٣. المراد من الجبهة: الموضع المستوي، والمراد من الجبينين: ما بينها وبين طرف الحاجب إلى قصاص الشعر. (مفتي الشيعة).
- ٤-٤. لزوم مسح الجبينين هو الأحوط الذي لا يترك. (السيستاني).
- ٥-٥. فالواجب مسح تمام الجبهة وتمام الجبينين بباطن اليدين مطلقاً، ولو كان استيعاب الممسوح ببعض الماسحين كما يشير إليه معبراً عنه بالتوزيع. (المرعشي).
- ٦-٦. لا يترك هذا الاحتياط. (الكوه كمرئي، اللنكراني). * الاحتياط في محله، ولا بدّ من رعايته، لكنّ الصنّاعه تقتضي عدم الوجوب. (تقي القمي).
- ٧-٧. لا- يترك. (حسين القمي، أحمد الخونساري، الخميني، المرعشي، الروحاني). * الأقوى عدم وجوبه. (الحكيم). * لا يجب مسحهما على الأقوى، نعم، يمسح شيئاً منهما ومن سائر أطراف الجبهة والجبينين من باب المقدمه. (زين الدين). * بل الأولى. (محمد الشيرازي). * من باب المقدمه العلميه، نعم، يمكن استفاده وجوبها من بعض الروايه، كما يمكن استفاده استحباب مسح تمام الوجه منه. (مفتي الشيعة). * والأقوى عدم وجوبه. (السيستاني).
- ٨-٨. الأقوى الاجتزاء بالمسح بالأصابع، فلا يجب المسح بمجموع الكفّ. (أحمد الخونساري). * في نظر العرف مسحاً بهما عليهما. (المرعشي).

بمجموع (١) الكفّين (٢) على المجموع (٣)، فلا يكفي المسح (٤) ببعض كلّ من اليدين (٥)، ولا- مسح بعض الجبهه والجبينين، نعم، يجرى التوزيع (٦)، فلا يجب المسح بكلّ من اليدين على تمام أجزاء الممسوح.

الثالث: مسح ظاهر كل من الكفين بباطن الأخرى

الثالث: مسح تمام ظاهر الكفّ اليمنى بباطن اليسرى (٧)، ثمّ

ص: ٤٤٩

- ١-١ . مقتضى بعض النصوص كفايه المسح بالأصابع لكن الاحتياط بما فى المتن لا يُترك. (تقى القمّى).
- ٢-٢ . على نحو يصدق فى العرف أنّه مسح بهما. (الخوئى). * بحيث يصدق عرفا المسح بهما على الأ-حوط. (محمد الشيرازى). * الأظهر عدم وجوب الاستيعاب فى الماسح وإن وجب فى الممسوح، فيكفى مسح تمام الممسوح ببعض اليدين. نعم، لا يكفي المسح بإحدهما. (الروحانى). * بل يكفي صدق المسح بهما عرفا، ولا يجب الاستيعاب. (السيستانى).
- ٣-٣ . يجب استيعاب الجبهه والجبينين بالمسح، وأن يكون المسح بمجموع الكفّين فى الجملة، وإن لم يستوعبهما. (زين الدين). * بل يكفي المسح ببعض كلّ منهما على نحو يستوعب الجبهه والجبينين. (مفتى الشيعة).
- ٤-٤ . على الأحوط. (محمد رضا الكلبيغانى).
- ٥-٥ . يعنى المسح بإحدهما أو بعض المجموع. (النائنى، جمال الدين الكلبيغانى). * الظاهر أنّه يجب مسح تمام الجبهه والجبينين بالكفّين فى الجملة ولو ببعض كلّ منهما، فلا- يجب الاستيعاب فى الماسح، ولكن يجب فى الممسوح. (الحكيم). * ولا بأحدهما. (الشاهرودى، السبزوارى). * ولا بأحدهما، بل لا يمكن عادة دفعه. (مفتى الشيعة).
- ٦-٦ . بأن يمسح طرف اليمين باليد اليمنى وطرف اليسار باليسرى. (مفتى الشيعة).
- ٧-٧ . الأحوط استيعاب الماسح فى اليسرى واليمنى. (أحمد الخونسارى). * بتمامها على الأحوط، وكذا باطن اليمنى مثل ما فى الجبهه والجبينين. (محمد رضا الكلبيغانى).

مسح (١) تمام ظاهر اليسرى (٢) بباطن اليمنى من الزند (٣) إلى أطراف الأصابع (٤)، ويجب من باب المقدمه (٥) إدخال شيء من الأطراف (٦)، وليس ما بين (٧) الأصابع من الظاهر، فلا يجب مسحها؛ إذ المراد به ما يُماسّه ظاهر بشره الماسح، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه، بل المناطق صدق مسح التمام عرفاً.

وأما شرائطه فهي أيضاً أمور:

شرائط التيمّم

الأول: النية

الأول: النية مقارنة (٨) لضرب اليدين (٩) على الوجه الذى مرّ فى الوضوء، ولا يعتبر فيها (١٠) قصد رفع (١١) الحدث، بل ولا

ص: ٤٥٠

-
- ١-١. اعتبار الترتيب بين المسحين مبنى على الاحتياط. (الخوئي).
 - ٢-٢. اعتبار الترتيب بين المسحين مبنى على الاحتياط. (السيستاني).
 - ٣-٣. لا من المرفق، كما عُرِىَ إلى بعض، وهو ضعيفٌ مضعّف. (المرعشى).
 - ٤-٤. لا إلى أصولها التى يعتبر عنها بالأشاجع، كما توهمه بعض. (المرعشى).
 - ٥-٥. على الأحوط. (محمد الشيرازى).
 - ٦-٦. إن توقف العلم بالفراغ عليه. (مفتى الشيعة).
 - ٧-٧. الإطلاق يشمل حتى ما بين السبابة والإبهام، والأولى أن يمرّ الماسح على الفرجه بينهما. (المرعشى).
 - ٨-٨. كما مرّ فى الوضوء حدوثاً وبقاءً. (مفتى الشيعة).
 - ٩-٩. اعتبار النية فى ضرب اليدين أو وضعهما هو الأحوط لزوماً. (السيستاني).
 - ١٠-١٠. ولا يعتبر قصد البدليّه أيضاً، بل يعتبر قصد التعيين فيما إذا كان من عليه متعدّداً. (اللكراني).
 - ١١-١١. التيمّم غير رافع للحدث، فلا معنى لقصده به، وأما قصد الاستباحه فلاعتباره وجه تقدّم فى الوضوء. (البروجردى). *
- إن قيل بأنّ التيمّم البدلى رافع، وإلا فلا مورد لذكر عدم اعتباره، وكذا لا يعتبر قصد الوجه، ولا قصد وجه الوجه كما مرّ فى باب النية من الوضوء، ولا قصد البدليّه عن الطهارة المائيّه، إلا إذا كان على ذمّته تيمّمان _ كما فى الحائض _ أحدهما بدل عن الوضوء، والآخر عن الغسل، وقلنا بكفايه ضربه واحده فى كلا البدلين، فإنّه لا بدّ وأن ينوى البدليّه ليحصل التمييز. (المرعشى).

الثاني: المباشرة مع الاختيار

الثاني: المباشرة حال الاختيار.

الثالث: الموالاه ولو كان بدلاً عن الغسل

الثالث: الموالاه وإن كان بدلاً عن الغسل، والمناطق فيها عدم الفصل المخلّ بهيئته عرفاً بحيث تمحو صورته (٢).

الرابع: الترتيب، بمسح الوجه ثم اليد اليمين ثم اليسرى

الرابع: الترتيب على الوجه المذكور.

الخامس: الابتداء بالأعلى ومنه إلى الأسفل في الوجه واليدين

الخامس: الابتداء (٣) بالأعلى (٤) ومنه إلى الأسفل في الجبهة واليدين.

السادس: عدم الحائل بين الماسح والممسوح

السادس: عدم الحائل (٥) بين الماسح والممسوح (٦).

السابع: طهاره الماسح والممسوح مع الاختيار

السابع (٧): طهاره الماسح (٨)...

ص: ٤٥١

١-١. فيكفي قصد الكون على الطهاره، كما مرّ في الوضوء. (مفتى الشيعة).

٢-٢. الأحوط رعايه الموالاه العرفيه. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣-٣. على الأحوط. (اللكراني).

٤-٤. في وجوبه مطلقاً نظر، والأقرب العدم. (الجواهرى). * على الأحوط. (الخوئي، زين الدين، حسن القمي، مفتى الشيعة، السيستاني). * أي: الأعلى فالأعلى، وهو احتياط لا يترك. (محمد الشيرازي). * على الأحوط، وإن كان الأظهر عدم اعتباره. (الروحاني).

٥-٥. لا ينبغي عدّ هذا من الشرائط. (الحكيم).

٦-٦. على الأحوط فيهما. (محمد الشيرازي). * الاظهر عدم اعتبار طهارتهما ما لم تكن النجاسه حائله أو متعديه إلى ما يتيمّم به. (السيستاني).

٧-٧. مقتضى الصنائه عدم الاعتبار، لكن الاحتياط لا يترك. (تقى القمي).

٨-٨ . على الأحوط. (المرعشي). * على الأحوط، والأقوى عدم اعتبارها. (الروحاني).

والممسوح (١) حال الاختيار (٢).

لو بقى فى الممسوح ما لم يمسح عليه

(مسألة ١): إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزءاً يسيراً بطل (٣)، عمداً كان أو سهواً أو جهلاً، لكن قد مرّ أنّه لا يلزم المدأقه والتعميق.

مسح اللحم الزائد

(مسألة ٢): إذا كان فى محلّ المسح لحم (٤) زائد يجب مسحه أيضاً (٥)، وإذا كانت يد زائده فالحكم فيها كما مرّ فى الوضوء (٦).

(مسألة ٣): إذا كان على محلّ المسح (٧) شعر يكفى المسح

ص: ٤٥٢

١- ١. اشتراطها مبنى على الاحتياط. (حسين القمى). * على الأحوط. (مهدى الشيرازى). * على الأحوط فيهما. (الحكيم، حسن القمى، مفتى الشيعة). * لا- دليل عليه أيضاً، وإن كان هو الأحوط فى حال الاختيار. (الشاهرودى). * على الأحوط، وإن كان عدم اشتراطها لا يخلو من قوّه. نعم، يجب مراعاة أن لا تسرى النجاسة إلى ما يتيمّم به. (الميلانى). * بل الظاهر عدم اعتبارها فيهما، وإن كان الاحتياط لا بأس به. (الخوئى).

٢- ٢. تلاحظ المسألة السابعة. (زين الدين).

٣- ٣. هذا مع فوات الموالاه، وأما مع عدمه فيعيد المسح على تمام العضو الذى بقى منه جزء لم يُمسح، وعلى ما بعده إن لم يكن هو العضو الأخير؛ مراعاةً للترتيب، ويصحّ التيمّم حينئذٍ، ولا يجب استينافه من رأس كما يأتى. (الإصطهباناتى). * إن لم يمكن التدارك مع حفظ الموالاه. (المرعشى). * وإذا لم تفت الموالاه وجب تداركه وصحّ التيمّم. (زين الدين). * مع فوات الموالاه، وإلا فيمسح ذلك الجزء وما بعده. (الروحانى).

٤- ٤. بحيث يُعدّ تابعاً. (تقى القمى).

٥- ٥. إذا عُدّ جزءاً عرفاً. (محمد الشيرازى).

٦- ٦. تراجع المسألة الحادية عشره من فصل: أفعال الوضوء. (زين الدين).

٧- ٧. قد تقدّم فى باب الوضوء احتمال التفصيل بين دقاق الشعر وغيرها. (المرعشى).

عليه(١)، وإن كان في الجبهه بأن يكون منبته فيها، وأمّا إذا كان واقعاً عليها من الرأس فيجب رفعه(٢)؛ لأنّه من الحائل.

حكم الجبيره على الماسح أو الممسوح

(مسأله ٤): إذا كان على الماسح(٣) أو الممسوح جبيره يكفي المسح(٤) بها أو عليها(٥).

(مسأله ٥): إذا خالف الترتيب بطل(٦) وإن كان لجهل أو نسيان.

ص: ٤٥٣

١-١. فيما لم يخرج عن المتعارف بحيث ينافي صدق المسح على اليد أو الجبهه، وكذا في الفرع الثاني لا يجب رفع الشعر إذا كان كذلك. (حسين القمّي). * إذا لم يكن خارجاً عن المتعارف، وإلاّ ففيه إشكال. (آل ياسين، زين الدين). * الأحوط الجمع بين المسح عليه وبين المسح على بشره. (أحمد الخونساري). * إذا لم يكن خارجاً عن المتعارف، وإلاّ وجب إزاله المقدار الزائد. (السيستاني).

٢-٢. إذا عدّ حائلاً عرفاً، لا مثل شعره وشعرتين. (الخميني). * إلاّ إذا كان واحداً أو اثنين. (اللنكراني).

٣-٣. إذا كانت الجبيره على الماسح فالأحوط الجمع بين المسح بها وبالظهر، وإذا كانت في الممسوح فالأحوط الجمع بينه وبين القضاء. (زين الدين).

٤-٤. الأحوط الجمع بين المسح بها وبالظهر. (مهدى الشيرازي). * قد تقدّم الكلام في باب الجبائر وأنّ الأحوط في بعض الصّور الجمع، ففيما نحن فيه يجمع بين المسح المذكور في المتن وبين المسح على الظهر. (المرعشي). * الاحتياط يقتضي أن يأتي بالمسح في الصورة المفروضة رجاءً. (تقى القمّي). * مع الاستيعاب، ومع عدمه يكفي المسح بالباقي. (السيستاني).

٥-٥. في الإطلاق نظر، والجمع بينها وبين الظهر أحوط. (حسين القمّي). * الأحوط الجمع بين المسح على الجبيره وبها، وبين البشره إن كان رفع الجبيره ممكناً مع طهاره المحلّ، وبين التيمّم بظهر الكفّ مع عدم طهارته أو عدم إمكان رفعه. (أحمد الخونساري).

٦-٦. ويمكن الحكم بالصّحّه، خصوصاً بعد الوقت، إلاّ أنّه لا يُترك الاحتياط. (حسين القمّي). * إذا لم يكن تحصيله بإعادة بعض الأفعال مع بقاء الموالاه. (السيستاني).

(مسألة ٦): يجوز الاستنابه (١) حال عدم إمكان المباشرة، فيضرب (٢) النائب بيد المنوب عنه، ويمسح بها وجهه ويديه، وإن لم يمكن الضرب (٣) بيده (٤) فيضرب

ص: ٤٥٤

١- ١. بل يجب. (السبزواري). * جوازه بالنسبة إلى الحكم الوضعي، وأمّا بالنسبة إلى الحكم التكليفي فهو وجوب الاستنابه. (مفتي الشيعة). * إذا تمكّن من المباشرة ولو بالاستعانة بغيره في ضرب يديه أو وضعهما على ما يتيمّم به، ثمّ وضعهما على جبهته ويديه مع تصديّيه هو للمسح بهما تعيّن ذلك، وهو الذي يتولّى النية حينئذٍ، وإن لم يتمكّن من المباشرة ولو بهذا النحو وجب عليه أن يطلب من غيره أن يُمِمّه على النحو المذكور في المتن، والأحوط حينئذٍ أن يتولّى النية كلّ منهما. (السيستاني).

٢- ٢. الترتيب المذكور في هذه المسألة موافق مع الاحتياط، فيؤتى به رجاء؛ فإنّ النصّ الوارد في المقام مورد الإشكال سنداً ودلالة. (تقي القمي).

٣- ٣. ولا الوضع مطلقاً. (محمد رضا الكلبيكاني).

٤- ٤. وتعذر الوضع أيضاً مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * ولا- الوضع بنفسه أو بمعونه الغير. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * ولا الوضع. (عبد الهادي الشيرازي، الفاني). * وتعذر الوضع أيضاً. (الشاهرودي، حسن القمي). * ولا وضع يده. (الميلاني). * وكان وضع يده أيضاً متعذراً. (البجنوردي). * والأحوط مع ذلك مسح جبهته ويديه على الأرض مع الإمكان. (أحمد الخونساري). * ولم يمكن وضع اليد أيضاً. (الخوئي). * ولا الوضع ولو بمعونه الغير. (السبزواري). * ولا الوضع ليد المريض على ما يصح التيمّم به، ولو برفعه على قطعه ووضع يد المريض عليه. (محمد الشيرازي). * ولم يمكن وضعها على الأرض أيضاً. (زين الدين). * فإن أمكن الوضع فهو المتعيّن، وإلاّ فالأظهر أنّه فاقد الطهورين. (الروحاني). * أي بيد الميت، ولا الوضع ولو بمعونه الغير، وإلاّ كان مقدّماً. (مفتي الشيعة). * وكذا وضع يده مطلقاً ولو بمعونه الغير. (اللكراني).

حكم ما لو كان باطن اليدين نجساً

(مسألة ٧): إذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره (٣) إن أمكن (٤)،

ص: ٤٥٥

١ - ١ . أى النائب يضرب بيديه على الأرض، ثم يمسح بهما على جبهه العاجز وظهر يديه إن لم يمكن ضرب النائب يدي المنوب عنه على الأرض، وإلا كانت هي الوظيفة، والأحوط فى الفرض الأول إن أمكن الجمع بين ما ذكرنا وبين مسح المنوب عنه جبهته وظاهر يديه على الأرض ولو بمعاونه الغير، ثم الأحوط فيما لو كانت الوظيفة إمرار النائب يدي نفسه على أعضاء العاجز أن يلاحظ النحو الذى كان على المنوب عنه، بأن يمسح باليمنى ما كان يمسحه المنوب عنه بيمنه، وباليمنى كذلك، وأسهل الطرق لتحصيل هذا الاحتياط أن يجلس القادر خلف العاجز ويضرب يدي نفسه على ما يصح، ويمسح بهما على جبهه العاجز، ثم يمسح باطن يديه على ظاهر يدي العاجز. (المرعى).

٢ - ٢ . والأحوط المسح للمنوب جبهته وظاهر يديه بالتراب أيضا إن أمكن. (الكوه كمرئى).

٣ - ٣ . ما ذكره فى هذه المسألة مبنى على اشتراط الطهارة فى اليدين وما يتيم به، وكلاهما مورد الإشكال، والاحتياط طريقه النجاه. (تقى القمى). * على الأحوط. (حسن القمى، مفتى الشيعة).

٤ - ٤ . مرّ أنه الأحوط الأولى (الخوئى). * قد مرّ عدم اعتبار طهاره الماسح والممسوح، وبه يظهر الحال فى هذه المسألة. (الروحانى). * على الأحوط الأولى، كما تقدّم. (السيستانى).

وإلا سقط اعتبار طهارته (١)، ولا ينتقل (٢) إلى الظاهر (٣) إلا إذا كانت نجاسته (٤) مسريه (٥) إلى ما يتيم به ولم يمكن تجفيفه (٦).

حكم الأقطع في التيمم

(مسألة ٨): الأقطع (٧) بإحدى اليدين يكتفى (٨) بضرب

ص: ٤٥٦

- ١- ١. فيضرب به ويمسح. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. قد مر الاحتياط فيه بالجمع. (محمد رضا الغلپايگانی).
- ٣- ٣. قد مر أن الأحوط الجمع بين الضرب بالباطن والضرب بالظاهر. (الإصطهباناتي). * الأحوط الجمع بينهما. (البروجردی، أحمد الخونساری، الآملی). * الأحوط الجمع بضرب الباطن والظاهر. (الرفيعی). * الأحوط الجمع بين التيمم بالظاهر والباطن، وكذلك فيما إذا كانت نجاسته مسريه في باطن اليد. (البجنوردی) * الأحوط الجمع. (عبدالله الشيرازي). * ينبغي الاحتياط بالجمع بين المسح على الباطن والظاهر. (المرعشي).
- ٤- ٤. فإنه حينئذ ينتقل إلى الظاهر، والانتقال إلى الذراع مكان الظاهر لا يخلو من وجه، والأحوط الجمع بينهما. (اللنكراني).
- ٥- ٥. والأحوط حينئذ أن يتيمم تارةً بباطن اليدين، وأخرى بظاهرهما، ويقدم التيمم بالظاهر إن لم يكن ما يتيمم به متعدداً. (الميلاني). * الأحوط حينئذ الجمع بين التيمم بالظاهر والباطن مع تقديم التيمم بالظاهر، إن كان ما يتيمم به منحصراً في واحد. (الخوئي).
- ٦- ٦. فيتيمم بالظاهر أولاً ثم يحتاط بتيمم آخر بباطنهما. (حسين القمي). * فيتيمم بالظاهر أولاً ثم يحتاط بتيمم آخر بالباطن. (حسن القمي).
- ٧- ٧. الأحوط العمل بما ذكره في الفرعين، مع إضافه التيمم بالذراع في الفرع الأول، وبالاستنباه في الثاني. (مهدى الشيرازي).
- ٨- ٨. إن لم يكن له ذراع، وإلا فليتيمم بها وبالموجوده، والأحوط مسح تمام الجبهه والجبينين بالموجوده أيضاً. ومقاطع اليدين لو كان له ذراع يتيمم بها، وهو مقدم على مسح الجبهه على الأرض وعلى الاستنباه، بل الأحوط تنزيل الذراعين منزله الكفين في المسح على ظهرهما أيضاً. (الخميني). * على الأقطع أن يجمع بين المحتملات، فأقطع اليد الواحده يضرب الأرض بيده الموجوده وبذراع يده المقطوعه ويمسح بهما جبهته، ثم يمسح باليد الموجوده وحدها جبهته، وله أن يقدم أي الممسحين شاء، ثم يمسح بباطن الذراع على ظهر اليد الموجوده، وباليد الموجوده على ظهر الذراع، مقدماً للأيمن منهما على الأيسر، ثم يمسح ظهر اليد الموجوده على الأرض، ثم يعيد تيممه مع الاستنباه كما هو مذكور في المتن. وأقطع اليدين يمسح جبهته على الأرض، ثم يضرب بباطن ذراعيه على الأرض ويمسح بهما جبهته، ويمسح بباطن ذراعيه الأيسر على ظهر الأيمن، وبالأيمن الأيسر، ثم يتيمم مع الاستنباه. (زين الدين). * مقتضى الصنائه سقوط التيمم، ودخول المكلف تحت عنوان فاقد الطهورين في الصورتين، والاحتياط طريق النجاه. (تقى القمي).

١- ١. فى الاكتفاء بما ذكره فى الفرعين نظر، وطريق الاحتياط إضافه التيمم بالذراع فى الفرع الأول، وبالاستنباه فى الفرع الثانى. (حسين القمى). * الأحوط الجمع بين محتملات التكليف من الاحتمالين المذكورين فى المتن، وبين التيمم بالذراع على فرض وجودها، وغيره من الوجوه، فلا- يترك الاحتياط برعايته إلى حد لا يوجب العسر. (المرعشى). * بل يحتاط بالجمع بين ذلك وبين الاستنباه، والضرب بالذراع بدلاً عن الكف المقطوعه، وكذا أقطع اليدين يحتاط بالجمع بين ضرب ذراعيه ومسح الجبهه بهما، والاستنباه، ومسح الجبهه بالأرض. (الروحانى). * بل الظاهر أنه تقوم الذراع مقام الكف. نعم، ما ذكره تآم إذا كان القطع من المرفق، ومنه يظهر حكم أقطع اليدين. (السيستانى).

٢- ٢. إن لم يكن له ذراع، وإلا- فهى مقدّمه على الاستنباه. (البروجردى). * مقتضى الاحتياط الكامل الجمع بين مسح تمام الجبهه باليد الموجوده وبين مسحه بها وبيد واحده للنائب، كما أنّ مقتضاه الجمع بين مسح ظهر اليد الموجوده على الأرض وبين مسح النائب إيّاها. هذا كلّه إذا لم يكن له ذراع، وأمّا مع وجوده: فإن كان مقطوع الأصابع فقط فلا يبعد الاكتفاء بالمقدار الباقي من الكف، وإن كان مقطوع الكف فالظاهر قيام الذراع مقامه فى المسح على الجبهه، ودونه فى الظهور قيامه مقامه فى المسح على ظهرها أيضاً، ومنه يُعلم الحكم فى مقطوع اليدين. (اللكراني).

١-١. لا يترك هذا الاحتياط فيه وفيما بعده، ولا يبعد كفايه الاستنباه، بل وفي ما يأتي من مقطوع اليدين. (صدر الدين الصدر).
* لا يُترك، وكذا ما بعده. (الحكيم). * إن لم يكن له ذراع، أو لم يتمكّن من التيمّم بها وعليها، وإلا فلا يترك الاحتياط بذلك.
(الميلاني). * بل الأحوط الجمع بين جميع الاحتمالات ممّا ذكره في المتن، والتيمّم بالذراع من اليد المقطوعه إن كان.
(الجنوردي). * إذا لم يكن له ذراع، وإلا فهو مقدّم على الاستنباه، بل لا يُترك الاحتياط بالمسح به وعليه في الجملة. (عبدالله الشيرازي). * بل الأحوط الجمع بينهما وبين التيمّم بالذراع من اليد المقطوعه. (الخوئي). * لا يُترك. (الآملی). * بل الأولى.
(محمد الشيرازي). * بل الأحوط إضافه التيمّم بالذراع في الفرع الأول، وبلاستنباه في الفرع الثاني، ولا يُترك. (حسن القمّي). *
الاحتياطات المذكوره في هذه المسأله الناشئه من الاحتمالات الموجوده فيها _ لأجل عدم ورود دليل خاص في الأقطع _
ضعيفه، مثل احتياط بعض العلماء بالجمع بين مسح ظاهرها وبين التيمّم بالذراع بدل اليد المقطوعه مع اليد الموجوده. (مفتي الشيعه).

للنائب (١) ويمسح بهما جبهته (٢)، ويمسح النائب ظهر يده الموجوده، والأحوط مسح ظهرها (٣) على الأرض أيضاً (٤)، وأما أقطع اليدين (٥) فيمسح بجبهته على الأرض، والأحوط مع (٦) الإمكان (٧) الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه والمسح بهما وعليهما.

لو كان على الباطن نجاسه لها جرم ولا يمكن إزالتها

(مسألة ٩): إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يُعدّ حائلاً ولم يمكن إزالتها فالأحوط (٨) الجمع بين الضرب به (٩) والمسح به (١٠)، والضرب بالظاهر والمسح به.

ص: ٤٥٩

- ١- ١. مع عدم الذراع، ومعه فيتمم به أيضاً. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢- ٢. الأحوط الجمع بينه وبين إتمام مسح جبهته بيده. (الإصطهباناتي).
- ٣- ٣. لا يُترك. (الآملی). * بل الأقرب. (محمد الشيرازي).
- ٤- ٤. بعد مسح مجموع الوجه بباطنه مستقلاً. (عبدالله الشيرازي).
- ٥- ٥. فالأحوط في حقه أنه لو كان له ذراعان يتمم بهما، ثم يفعل ما ذكر في المتن من الأمرين. (المرعشي).
- ٦- ٦. هذا الاحتياط لا يُترك، وكذا في السابق. (محمد تقى الخونساري، الأراكي).
- ٧- ٧. لا- يُترك الاحتياط في المقام وفي الفرع السابق، ولو للتشكيك في إقامة الدليل على الاجتزاء بما أُفيد اجتهاداً؛ لاتهم الفقيه في حدسه في تطبيق قاعده الميسور على أي واحدٍ من الصورتين. (آقاضياء). * هذا الاحتياط لا يُترك. (آل ياسين). * لا يُترك. (الحكيم، عبدالله الشيرازي، الآملی). * لا يُترك مع الاستنابه أيضاً لمسح الجبهه والذراعين. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٨- ٨. لا يُترك. (المرعشي).
- ٩- ٩. وإن كان الاكتفاء بالباطن حينئذٍ غير بعيد. (محمد الشيرازي).
- ١٠- ١٠. وإن كان له الاكتفاء بضرب الظاهر والمسح به. (الروحاني).

(مسألة ١٠): الخاتم حائل (١) فيجب نزعه (٢) حال التيمّم (٣).

تعين المبدل عنه ولو إجمالاً عند تعدّد التيمّم

(مسألة ١١): لا يجب تعيين المبدل منه (٤) مع اتّحاد (٥) ما عليه (٦)، وأمّا

ص: ٤٦٠

- ١- ١. ولو كانت حلقة رقيقه دقيقه، ولا يُقاس باب التيمّم باب الوضوء من الاكتفاء بتدويره. (المرعشى).
- ٢- ٢. أو نقله من محلّه إلى المحلّ الممسوح حتّى يمسح محلّه. (المرعشى).
- ٣- ٣. فى حال المسح على اليد. (السيستاني).
- ٤- ٤. إذا قصد ما هو المأمور به فعلاً. (حسين القمى). * بل يكفى قصد ما هو الواجب فعلاً، وهذا المقدار كافٍ فى التعيين الإجمالى. (المرعشى). * إذا قصد ما عليه فعلاً. (حسن القمى). * بدليه التيمّم عن الوضوء، أو الغسل، أو عن مجموعهما من الأمور القهرية، لا من العناوين القصديّة، فلا يجب قصدها فضلاً عن تعيين المبدل منه، نعم، فى مورد الإتيان بتيمّمين بدلاً عن الغسل والوضوء _ إمّا لزوماً أو من باب الاحتياط _ لا بدّ من المميّز بينهما: إمّا بالميّز الخارجى المبحوث عنه فى المسألة الثامنة عشره، أو بالميّز القصدى، ولكن لا ينحصر فى قصد المبدل منه، بل يكفى التمييز من ناحيه الموجب أو الغايه إن أمكن، وإلّا فيتعيّن التمييز من ناحيه تعيين المبدل منه، كما هو الحال فى المستحاضه المتوسّطه بناءً على وجوب غسل واحد عليها مضافاً إلى الوضوء، كما هو الأحوط. (السيستاني). * بل لا يجب تعيين قصد البدليه، فيكفى قصد رفع الحدث الأصغر والأكبر. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. هذا مع اتّحاد ما هو بدل الوضوء والغسل فى كفايه الضربه الواحده، أو لزوم التعدّد ولو احتياطاً، وأمّا على المشهور فلا بد من التعيين ولو إجمالاً؛ ليتأتّى له الإتيان بما هو وظيفته، إلّا أن يحتاط بالضربه الثانيه. (الإصطهباناتي). * مع قصد ما عليه يتعيّن إجمالاً إذا لم يكن عليه غيره. (الخميني).
- ٦- ٦. التعيين ولو بالإجمال يعتبر حتى مع الاتّحاد، إلّا أنّ قصد ما عليه تعيين إجمالى فى صوره الاتّحاد، بخلافه فى صوره التعدّد فإنّه لا بدّ من تعيينه بوجه آخر. (الإصفهاني). * بل يجب، ويكفى فيه قصد ما عليه. (آل ياسين). * إذا كان قصد الأمر المتوجّه إليه. (الحكيم). * لا- يترك ولو بنحو الإجمال مطلقاً على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * مقتضى بدليه التيمّم لزوم تعين المبدل، واحداً كان أم متعدّداً، غايه الأمر عند الوحده يكفى قصد الأمر المتوجّه إليه. (الآملی). * فيقصد امتثال الأمر المتوجّه إليه. (زين الدين).

مع التعدّد كالحائض والنفساء فيجب تعيينه (١) ولو بالإجمال.

كفايه قصد ما فى الذمه من الغايات

(مسألة ١٢): مع اتّحاد الغايه لا يجب تعيينها (٢)، ومع التعدّد يجوز

ص: ٤٤١

١- ١. عدم وجوب التعيين مطلقاً لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). * بعد اقتضاء الإطلاقات، بل الأصول وحده حقيقه التيمّم فى بدل الغسل، والوضوء لا يحتاج إلى قصد التعيين فى بدليته عن أىّ واحد ما لم ينته إلى الإخلال بالقربه ولو بتشريع فى أمره، وإلاّ فلا- بأس فى تطبيقه كما أشرنا. (آقاضياء). * وحده الأمر لا- توجب عدم اعتبار التعيين، غايه الأمر أنّه يمكن معها التعيين الإجمالى. (البروجردى). * يكفى فى صحه التيمّم إتيانه بقصد القربه فى مورد مشروعيتها، ولا يعتبر فيه قصد البدليه، ولا تعيين المبدل مطلقاً. (الفانى).

٢- ٢. على فرض وقوعه وقصد ما هو مأمور به بالفعل. (حسين القمى). * بل يجب؛ إذ الامتثال بعنوان الوجوب الغيرى لا يتحقّق بغير ذلك. نعم، يكفى قصد الأمر المتوجّه إليه. (الأملى). * لكن لا بدّ له من قصده ولو إجمالاً بأن يقصد ما عليه. (محمد رضا الكلبيگانى). * بل لا يجب التعيين مطلقاً؛ لعدم الدليل على دخاله قصد الغايه فى قوام التيمّم. (الفانى). * الكلام فى قصد الغايه فى التيمّم هو الكلام فيه فى الوضوء، وقد تقدّم فى التعليق على المسألة (٢٨) من شرائط الوضوء ما ينفع المقام. (السيستانى).

قصد الجميع، ويجوز قصد ما في الذمه (١)، كما يجوز قصد واحده (٢) منها فيجزى (٣) عن الجميع (٤).

حكم ما لو قصد غايه فانكشف عدمها أو غيرها

(مسألة ١٣): إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل (٥)، وإن تبين غيرها صحَّ

ص: ٤٤٢

١-١. قصد ما في الذمه مع التعدد لا يجوز، إلا مع قصد جميع ما في الذمه أو بعضها المعين. (محمد رضا الكلبيكاني). * بنحو ينطبق إجمالاً على الجميع، وأما قصد المردّد من حيث هو ففي صحته إشكال، بل منع. (السبزواري). * بأن يقصد جميع ما في الذمه إجمالاً، أو يقصد الواحد مع التعدد. (زين الدين). * بحيث يشمل الجميع، أما قصد ما في الذمه على التريد فلا يجرى. (مفتي الشيعه).

٢-٢. الأولى قصد الجميع أو ما في الذمه الزّاجع إلى قصد الجميع إجمالاً. (المرعشي).

٣-٣. في الإجزاء إشكال، كما مرّ في الغسل. (تقي القمي).

٤-٤. فيه تأمّل، فالأحوط قصد الجميع، أو ما في الذمه. (الإصطهباناتي). * فيه نظر. (الرفيعي). * إلا- إذا كان مسوّغ التيمّم مختصاً بتلك الواحد، كما سيأتى في المسألة التاسعه من الفصل الآتي. (زين الدين). * في بدل الوضوء، وأما بدل الغسل ففيه التفصيل المتقدّم في المسألة الخامسة عشره من أحكام غسل الجنابه. (محمد الشيرازي).

٥-٥. سبق أنّ قصد الغايه غير معتبر في صحه التيمّم، بل العبره بكونه مأموراً به واقعا ولو للكون على الطهاره. (الفاني). * بل صحّ؛ فإنّ الأظهر أنّ التيمّم محبوبٌ نفساً، وكذا صحّ في الفرضين الآخرين. (الروحاني).

له إذا كان الاشتباه (١) في التطبيق (٢)، وبطل إن كان (٣) على وجه التقييد (٤).

(مسألة ١٤): إذا اعتقد (٥) كونه محدثاً بالأصغر فقصد البدليه عن الوضوء فتبين أنه محدث بالأ-كبر: فإن كان على وجه التقييد (٦) بطل (٧)،

ص: ٤٦٣

١- ١. أى كان قاصداً للأمر الفعلى. (حسين القمى).

٢- ٢. المناط فى الصحه والفساد فى هذا المورد، بل وغيره من العبادات: وجود الأمر الداعى إلى الامتثال، وعدم وجوده واقعا. (صدر الدين الصدر). * أى فى توصيف ما يجب عليه فى نفس الأمر بعد أن كان قاصداً لامتناله، وإلاّ فالأحوط الإعادة. وكذا الحكم فى المسأله التاليه. (الميلانى). * إذا كان معناه وجود الداعى للغير، وهكذا بالنسبه إلى الخطأ فى التطبيق فى المسأله اللاحقه. (عبدالله الشيرازى).

٣- ٣. قد تقدّم مراراً احتمال الصحه فى صورته التقييد أيضاً، وأنه لا أثر له مع فرض تمسّى القربه وكون الفعل الكذائى مقرباً. (المرعشى). * فيه وفى المسأله الآتيه نظر. (حسن القمى).

٤- ٤. الصحه مطلقاً مع حصول قصد القربه لا تخلو من قوه. (الجواهرى). * مرّ أنه لا أثر للتقييد فى أمثال المقام. (الخوئى). * بل صحّ أيضاً؛ لأنّ المفروض إتيانه بقصد القربه، والتقييد بغايه لا أثر له فى البطلان إذا تبين غيرها. (الفانى). * قد مرّ فى نظير المسأله أنه يمكن القول بالصحه إذا فرض تحقّق قصد القربه، وتبين عدم الغايه المقصوده لا يضّر. (الشريعتمدارى). * بل يصحّ كما مرّ، فى نظائره. (السيستانى).

٥- ٥. تقدم ما هو المناط فى الصحه والفساد. (صدر الدين الصدر).

٦- ٦. قد تقدّم احتمال الصحه وعدم الأثر فى التقييد بعد تمسّى القربه من العامل. (المرعشى).

٧- ٧. الصحه مطلقاً مع حصول قصد القربه لا تخلو من قوه. (الجواهرى). * بل الظاهر بطلانه مطلقاً. (البروجردى). * قد مرّ أنه يمكن القول بالصحه ولو على التقييد، هذا على فرض تساوى ما هو بدل عن الوضوء مع ما هو بدل عن الغسل. (الشريعتمدارى). * الصحه فى جميع الصور هو الأقوى، لما مرّ فى المسائل السابقه. (الفانى). * الظاهر البطلان مطلقاً. (محمد رضا الكلبيگانى). * بل صحّ هذا أيضاً. (الروحانى). * الأمر كما تقدّم فى المسأله السابقه، بناءً على تساوى بدل الوضوء مع ما هو بدل عن الغسل فى الحكم. وقد مرّ فى بحث النيه فى الوضوء: أنّ المناط فى صحه العباده كونها محبوبه لله فى الواقع مقروناً بقصد التقرب إليه تعالى، فإذا حصل هذا الملاك فلا يضّر التقييد. (مفتى الشيعه). * بل يصحّ إذا لم يُخلّ بقصد القربه، وأمّا قصد البدليه فلا أثر له، كما مرّ، وكذا الكلام فيما بعده. (السيستانى).

وإن أتى به من باب الاشتباه (١) في التطبيق (٢) أو قصد ما في الذمه صح (٣)، وكذا إذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وأنه ماس للميم مثلاً.

شرطيّه إمرار الماسح على الممسوح

(مسأله ١٥): في مسح الجبهه واليدين يجب إمرار الماسح (٤) على

ص: ٤٦٤

١-١. هذا على ما يقويه في المتن من تساوى ما هو بدل عن الوضوء مع ما هو بدل عن الغسل في كفايه الضربه الواحده، وأما على ما هو المشهور من وجوب التعدد في ما هو بدل عن الغسل فلا يصح، إلا إذا أتى بالضربه الثانيه احتياطاً، أو كان التبين قبل فوات الموالاه فيأتى بالضربه الثانيه. (الإصطهاناتى).

٢-٢. على ما مرّ في سابقته. (حسين القمى). * الظاهر هو البطلان في هذا الفرض أيضاً. (الخوئى).

٣-٣. لو كان الفعل المأتى به المخطئ فيه قابلاً للانطباق على ما هو بدل الغسل، كما لو اختير التساوى في التيمم بين بدل الوضوء وبدل الغسل في تعدد الضرب أو وحدته، وإلا فيشكل الحكم بالصحة، فالإطلاق في كلامه منظور فيه. (المرعشى).

٤-٤. فيه نظر، وإن كان أحوط. (الحكيم). * فيه نظر، لكنّه أحوط. (محمد الشيرازى).

الممسوح (١)، فلا يكفي جَرَّ المسح تحت الماسح، نعم، لا تضر الحركة (٢) اليسيره في المسح إذا صدق كونه ممسوحاً (٣).

(مسأله ١٦): إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل (٤) وأتم (٥) فالظاهر كفايته، وإن كان الأحوط (٦) الإعادة.

(مسأله ١٧): إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر [وعلم بأحدهما إجمالاً] يكفي (٧) تيمم واحد (٨) بقصد ما في

ص: ٤٦٥

١-١. فيه منع، والمدار على وصول الأثر، سواء كان الماسح متحركاً أو ثابتاً، وكذلك المسح. وقد تقدّم نظيره في المسأله الثلاثين من فصل: أفعال الوضوء. (زين الدين).

٢-٢. سواء كان صدورهما بالاختيار أم لا، كحركة المرتعش. (المرعشي).

٣-٣. صدقاً حقيقياً في العرف. (حسين القمي).

٤-٤. أو مع فصل قليل لا يضر بالموالاه عرفاً. (مفتي الشيعة).

٥-٥. يعني مسح باقى المسح، والمراد بالإعادة: إعادته مسح ذلك العضو، لا إعادته التيمم رأساً. (الرفيعي).

٦-٦. هذا الاحتياط لا يترك. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني، الإصطهاناتي). * لا يترك. (محمد رضا الكلبيگاني، اللكراني). * يمكن أن يقال: إن مقتضى التيممات البيانيه لزوم الاتصال، فلا بد من رعايه الاحتياط المذكور. (تقي القمي).

٧-٧. هذا على ما هو الأقوى عنده من تساوى التيممين في كفايه الضربه الواحده، وأما على المشهور فلا يكفي تيمم واحد بالقصد المذكور، إلا مع الإتيان بالضربه الثانيه احتياطاً. (الإصطهاناتي).

٨-٨. مع رعايه الكيفيتين. (البرجودي). * إذا أتى بما سيأتى من مختارنا في المسأله الآتيه. (الشاهرودي). * إن قلنا بوجوب الضربه الواحده في الجميع، وإلا فالواجب أن يضرب واحد بقصد مسح الوجه واليدين وضربتين لمسح كل واحد، يعني يقصد في إحداهما مسح الوجه، وفي الأخرى يقصد مسح اليدين. (الرفيعي). * مع مراعاة الاحتياط الآتي في المسأله التاليه. (السبزواري). * على المختار من تساوى التيممين في عدد الضربات. (الروحاني). * مع فرض وحده الكيفيه، كما هو الأقوى، وإلا فالواجب رعايه الكيفيتين. (اللكراني).

كفايه ضربه واحده للتيمم بدلاً عن الوضوء والغسل

(مسأله ١٨): المشهور (٢) على أنه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه واليدين، ويجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل، والأقوى (٣) كفايه (٤) الواحد (٥) فيما هو بدل الغسل أيضاً، وإن كان

ص: ٤٦٦

- ١- ١. بل بقصد القربه، كما عرفت. (الفانى). * بناءً على قول من لا يفرّق بين ما هو بدل عن الوضوء أو بدل عن الغسل، وأمّا لو قلنا باختلافهما في الكيفيه فلا بدّ من إتيان التيمم بالكيفيتين. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. الأحوط إن لم يكن أقوى التعدد فيهما، ولا يترك هذا الاحتياط. (الكوه كمرئى). * الأحوط بل الأقوى التعدد في البدلين، من غير تفصيل بينهما وبين بدل غسل الجنابه، وبين بدل غيره من الأغسال. (المرعشى).
- ٣- ٣. بل الأقوى التعدد فيما هو بدل الغسل. (جمال الدين الغلپايگانى). * بل الأقوى بمقتضى حديث الكندى (الوسائل: باب ١٢ من أبواب التيمم، ح ٣). الذى يكون أحدث من غيره أن يضرب ضربيتين، الأولى للوجه، والثانيه للكفين، ولكن الاحتياط طريق النجاه. (تقى القمى).
- ٤- ٤. لم يثبت كونه أقوى. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. ولا يترك الاحتياط في بدل الغسل بمراعاة الضربتين. (الشريعتمدارى).

- ١-١. بل لا يخلو من قوّه. نعم، لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بما جعله أولى. (البروجردى). * لا يُترك. (أحمد الخونسارى).
- * لا يُترك، بل لا يُترك ما جعله أولى. (عبدالله الشيرازى). * وهو الأقوى. (الآملّى). * لا يُترك هذا الاحتياط في البدل عن الغسل برعايه الضربتين، وفي البدل عن الوضوء هذا الاحتياط استحبابى. (مفتى الشيعة).
- ٢-٢. لا يُترك ذلك مطلقاً. (النائنى). * بل لا يخلو من قوّه. (الحكيم). * بل الأقوى. (الرفيعى).
- ٣-٣. لا يُترك ذلك مطلقاً. (جمال الدين الكلبيگانى، الاصطهباناتى). * أو أن يضرب مرّتين ويمسح وجهه ويديه، ثمّ يضرب أخرى ويمسح يديه أيضاً. (الكوه كمرئى). * قد عرفت أنّه الأحوط. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك ذلك، وإنّما الأولى أن يضرب بكفّيه مرّتين ويمسح بهما الجبهه واليدين، ثمّ يضرب مرّه ويمسح يديه. (الميلانى). * لا يُترك. (البجنوردى). * بل الأحوط، وهناك وجه آخر للاحتياط ذهب إليه بعض المحدثين من أصحابنا، وهو: أن يضرب مرّتين ويمسح الوجه واليدين، ثمّ يضرب مرّه أخرى ويمسح اليدين أيضاً، لكنّه غير موجّه في مقام الجمع بين الروايات. (المرعشى). * بل الأحوط. (السبزوارى). * هذا هو الأحوط، وإن كان الأقوى كفايه الضربه الواحدة في كلّ من الوضوء والغسل؛ وفاقاً للماتن، كما تقدّم. (زين الدين). * يتعيّن هذا النحو في الغسل على الأحوط. (مفتى الشيعة). * وأفضل من ذلك ثلاث ضربات، اثنتان متعاقبتان قبل مسح الوجه، وواحدة قبل مسح اليدين. (اللكراني).

بيديه (١) ويمسح بهما جبهته ويديه، ثم يضرب مِرَّةً أُخرى ويمسح بها يديه، وربما يقال (٢): غايه الاحتياط (٣) أن يضرب مع ذلك مِرَّةً أُخرى (٤) يده اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى، ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى.

الشك بعد الفراغ أو في الأثناء من التيمم

(مسألة ١٩): إذا شكَّ في بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه (٥) لم يعتنِ به (٦)، وبني على

ص: ٤٦٨

١- ١. بل الأحوط، ولا- يُترك. (حسين القمى). * لا- يُترك فيه رعايه هذه الأولويَّة في كلا التيممين. (آل ياسين). * أو أن يضرب مَرَّتَيْن ويمسح بهما جبهته، ثم يضرب مِرَّةً أُخرى ويمسح بهما يديه، وأولى منهما أن يضرب بيديه مَرَّتَيْن ويمسح بهما جبهته ويديه، ثم يضرب مِرَّةً ثالثة فيمسح بهما يديه أيضاً. (الروحاني).

٢- ٢. لم نعثر له على وجه وجهه. (الفانى).

٣- ٣. لا حاجه إلى ذلك. (الكوه كمرئى). * لكنَّه ضعيف. (محمد الشيرازى). * منشؤه خبر ضعيف. (مفتى الشيعه).

٤- ٤. وإن أراد الاحتياط بالضربات الثلاث ضرب ثالثه باليمنى لليد اليسرى، كما ذكره الشيخ المرتضى فى حاشيه نجاه العباد، وإن لم نجد له مدركاً فى الأخبار. (الفيروز آبادى). * بل الأحوط منه تكرار الضرب فى كلِّ موقع متعاقباً؛ من جهه مجيء احتماله فى روايات الباب. (آفاضياء).

٥- ٥. ولو لم يدخل فى غيره. (مفتى الشيعه).

٦- ٦. قد تقدّم أنَّه مع الشكِّ فى الجزء الأخير يكفى فى عدم الاعتناء به تحقُّق الفراغ البنائى. (الحكيم). * إذا كان المشكوك فيه ما عدا الجزء الأخير، أو كان الشكُّ بعد الانتقال إلى حاله أُخرى، وإلا- فلا يُترك الاحتياط. (الميلانى). * الأحوط لزوم الاعتناء به إذا كان الشكُّ فى الجزء الأخير، ولم يدخل فى الأمر المترتب عليه، ولم تفتِ الموالاه. (الخوئى). * إذا كان الشكُّ فى الجزء الأخير، ولم تفتِ الموالاه ولم يدخل فيما يترتب عليه فالأحوط الاعتناء به. (حسن القمى). * إلا إذا كان الشكُّ فى وجود الجزء الأخير، ولم يدخل فى الأمر المترتب، ولم تفتِ الموالاه، فإنَّه حينئذٍ يجب الإتيان به. (الروحاني). * إذا كان الشكُّ فى الجزء الأخير فحكمه ما تقدّم فى المسألة (٤٥) من شرائط الوضوء. (السيستانى).

الصَّحَّة (١)، وكذا إذا شكَّ في شرط من شروطه. وإذا شكَّ في أثناؤه قبل الفراغ في جزء أو شرط (٢): فإن كان بعد تجاوز محلّه (٣)

ص: ٤٦٩

- ١- ١. بل الظاهر أنّه يأتي به، ولا فرق في الشكّ في الأجزاء بعد تجاوز المحلّ، أو عدم التجاوز عنه، كما هو الحال في الوضوء. (عبدالله الشيرازي). * ويكفي الفراغ البنائي إذا كان الشكّ في الجزء الأخير، كما في الوضوء والصلاة. (زين الدين). * لعموم قاعده التجاوز الجارية في المقام أيضا، وإنما خرج عنها الوضوء بدليل خاصّ. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. تقدّم منّا في المسألة السابعة والأربعين من فصل «شرائط الوضوء» أنّ قاعده التجاوز لا- تجرى في غير الصلاة من المركّبات، فإذا شكّ في جزء أو شرطٍ من التيمّم أتى به وبما بعده، وإن تجاوز محلّه، من غير فرق بين ما هو بدل الوضوء أو غيره. (زين الدين).
- ٣- ٣. قد تقدّم أنّ تجاوز المحلّ لا أثر له هنا، فيجب الإتيان به وبما بعده. (البروجردى). * في اعتبار التجاوز في التيمّم إشكال. (الرفيعي). * بل يأتي به وبما بعده في هذه الصورة أيضا، وكذا لو شكّ في الجزء الأخير قبل الانتقال من مكانه أو إلى حاله أخرى. (الفاني). * فيه إشكالٌ قد مرّ في الوضوء، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي).

بنى (١) على الصحه، وإن كان قبله أتى به وما بعده، من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل، لكن الأحوط (٢) الاعتناء به (٣) مطلقاً (٤) وإن جاز محلّه، أو كان بعد الفراغ ما لم يقم (٥) عن

ص: ٤٧٠

- ١-١. فيه إشكال؛ لعدم تماميه قاعده التجاوز عندنا. هذا فيما يكون الشك في أصل الوجود، وأمّا إذا شك في صحه الوجود فتجرى قاعده الفراغ. (تقى القمى).
- ٢-٢. بل الأقوى فيه وفي ما بعده، وكذا لو شك في الشرط. (صدر الدين الصدر). * هذا الاحتياط لا يترك مطلقاً. (جمال الدين الكلبيگانی، الإصطهباناتی). * هذا الاحتياط لا يترك. (مهدى الشيرازى). * لا يترك. (المرعشى). * لا يترك مطلقاً. (الآملی). * لا يترك الاحتياط. (السبزواری).
- ٣-٣. بل لا يخلو من وجه. (حسين القمى).
- ٤-٤. هذا الاحتياط لا يترك مطلقاً. (النائنى). * لا يترك الاحتياط في الشك في الأثناء مطلقاً. (الحائرى). * لا يترك جداً؛ لقوّه احتمال إجراء حكم الوضوء في الطهارات الثلاث، كما يظهر من شيخنا العلامة دعوى إطباقهم عليه. (آقاضياء). * هذا الاحتياط لا يترك. (الإصفهاني). * لا يترك. (أحمد الخونسارى، محمد رضا الكلبيگانی).
- ٥-٥. بل الاعتناء قوى في هذه الصورة إذا كان الشك في الجزء الأخير. (البروجردى). * وفي الاعتناء به في صورتى القيام والدخول في حاله أخرى لو كان الشك في الجزء الأخير وجهه، لكنه ضعيف. (المرعشى).

مكانه(١)، أو لم ينتقل إلى حاله أخرى(٢) على ما مرّ في الوضوء، خصوصاً فيما هو بدل عنه.

حكم التيمّم إذا علم فوات جزء منه بعد الفراغ

(مسألة ٢٠): إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه والإتيان به وبما بعده مع عدم فوت الموالاة، ومع فوتها وجب الاستئناف(٣)، وإن تذكّر بعد الصلاة وجب إعادتها أو قضاؤها، وكذا إذا ترك شرطاً مطلقاً ماعداً(٤) الإباحة(٥) في الماء(٦) أو التراب(٧) فلا تجب، إلّا

ص: ٤٧١

- ١- ١. لا يُترك إذا كان الشكّ في الجزء الآخر. (عبدالله الشيرازي). * بل ما لم ينصرف عن عمله، على ما مرّ. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. بل لا بدّ من الانتقال إلى حاله أخرى إذا كان المشكوك فيه الجزء الأخير منه. (آل ياسين).
- ٣- ٣. إذا كان ركنا بل مطلقاً على الأحوط، وكذا الحال في الشرط. (السيستاني).
- ٤- ٤. ذكر الماء: إمّا بلحاظ مورد الجمع بين الطهارة المائية والترايبه احتياطاً، وإمّا من باب ذكر بعض أحكام الوضوء هنا استطراداً، والأوّل أنسب، والأمر في ذلك سهل. (الإصطهباناتي).
- ٥- ٥. ومثله إباحة فضاء التيمّم، واستعمال أواني الذهب والفضة. (الكوه كمرئي). * وفي الفضاء الذي يقع فيه التيمّم. (صدر الدين الصدر).
- ٦- ٦. لا- وجه لذكر الماء، ولعلّه من طغيان القلم. (الرفيعي). * وكذا إباحة الفضاء وإباحة استعمال الأواني، وكلّ ما اشترطت إباحته. (المرعشي).
- ٧- ٧. بل والاستعمال لآنيته الذهب والفضة، كما لا- يخفى وجهه. (آقازيلاء). * أي في الطهارة المائية والترايبه، وإلّا فإباحه المكان والمصبّ والآنية ومحلّ التراب أيضاً كذلك، ولو من حيث الذهبية. (مهدى الشيرازي). * وفي كلّ ما يشترط فيه الإباحه كالفضاء والأواني حيث يشترط إباحه استعمالها فلا يجوز إذا كان من الذهب والفضة (الشريعتمداري). * الحال في التيمّم كما مرّ في الوضوء. (الخوئي). * وكذا الظرف والفضاء ونحوهما. (محمد الشيرازي). * لعلّ هذا من سهو القلم؛ إذ لا وجه لذكر الماء في المقام، كما لا خصوصيّة للتراب من بين سائر ما يعتبر إباحته في صحّة التيمّم. (السيستاني).

مع العلم والعمد، كما مرّ (١).

فصل: فى أحكام التيمم

حكم التيمم قبل الوقت

(مسأله ١): لا يجوز (٢) التيمم (٣).....

ص: ٤٧٢

١- ١. وقد تقدّم أنّ اشتراط أن لا يكون التراب فى آنيه الذهب والفضه أيضا مختصّ بحال العلم والعمد. (السبزواری). * وقد مرّ الكلام حوله. (تقى القمى). * من أنّ اشتراط عدم كون التراب فى أوانى الذهب والفضه؛ فإنّ الاشتراط مختصّ بحال العلم والعمد. (مفتى الشيعه).

٢- ٢. وإن كان الأحوط لمن يعلم بعدم التمكن من التيمم فى الوقت وصيرورته فيه من فاقد الطهورين أن يتيمم قبل الوقت بقصد غايه أخرى، واجبه أو مندوبه، وإبقائه حتى يصلّى به بعد دخول الوقت، كما سيأتى. (الإصطهباناتى). * قد ذكرنا فى محله: أنّ التيمم دائماً يكون للكون على الطهاره، كالوضوء والغسل. (تقى القمى).

٣- ٣. بل يجوز إذا علم ببقاء عذره إلى دخول الوقت. (الفانى). * على الأحوط والأظهر جوازه مع عدم رجاء زوال العذر فى الوقت، بل يجب مع العلم بعدم التمكن منه بعد دخوله، نعم، الأحوط مع الإتيان به قبل الوقت قصد غايه أخرى. (السيستانى). * على الأحوط، لكن لو علم بعدم التمكن منه فى الوقت الأحوط _ احتياطاً لا يترك _ إيجاداً قبله لشيء من غاياته، وعدم نقضه إلى وقت الصلاه، بل وجوبه لا يخلو عن قوّه. (اللكراني).

- ١- ١. اشتراط صحّ التيمم بدخول الوقت غير ظاهر، خصوصاً لمن علم بعدم التمكن بعد دخول الوقت. (الجواهرى). * لا يخلو من شبهه وإشكال. (الحكيم).
- ٢- ٢. والأحوط لمن يعلم بعدم التمكن من التيمم فى الوقت إيجاده قبله لشيء من غاياته، وعدم نقضه إلى وقت الصلاة مقدّمه لإدراك الصلاة مع الطهور فى وقتها. (الإصفهاني). * على الأحوط، لكنّ الأحوط لمن يعلم بعدم التمكن فى الوقت إيجاده قبله لشيء من الغايات، وعدم نقضه إلى أن يدخل الوقت فيصلّى، بل لزومه لا يخلو من قوّه. (الخميني).
- ٣- ٣. لعدم الدليل على كون التيمم فى نفسه عباده. (الرفيعي). * مقتضى القاعده جوازه، ولكن ادّعى الإجماع على عدم الجواز، فلو تمّ فيها، وإلاّ فيجوز، وكما يجوز الوضوء والغسل قبل وقتها، ولو احتمل عدم التمكن منه بعد الوقت تعيّن إتيانه قبل الوقت، ثمّ إتيانه بداعى القضاء مشكل؛ لعدم جواز البدار مع احتمال وجود الماء. (الآملی). * فيما أفاده قدس سره تأمل، والأحوط لمن يعلم بعدم تمكّنه من التيمم فى الوقت، وأنّه يكون فاقداً للطهورين أن يتيمم قبل الوقت لغايه أخرى، واجبه أو مندوبه، ويبقى على تيممه إلى أن يصلّى به بعد دخول الوقت. (زين الدين).
- ٤- ٤. على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازي، الشاهرودي، السبزواري). * الأحوط للعالم بعدم قدرته للتيمم بعد دخول الوقت الإتيان به قاصداً غايه من الغايات، وعدم نقضه إلى بعد دخول الوقت؛ حتّى لا- يكون فاقداً للطهورين بعد دخول الوقت. (المرعشى). * إلاّ إذا علم أنّه لايمكنه التيمم بعد دخول الوقت، فيمكن أن يقال بصحه التهيؤ. (محمد الشيرازي). * الأظهر جواز التيمم للتهيؤ، كالوضوء لولا الإجماع على عدمه، وعليه فما ذكره أحوط. (الروحاني). * نعم، لو علم بعد التمكن منه فى الوقت فالأحوط بل الأظهر إيجاده قبله لشيء من غاياته، وعدم نقضه إلى وقت الصلاة حتى يدرك الصلاة مع الطهاره الترابيه فى وقتها. (مفتى الشيعة).

بقصد غايه أخرى (١) _ واجبه أو مندوبه _ يجوز (٢) الصلاه به (٣) بعد دخول وقتها (٤)، كأن يتيمم لصلاه القضاء (٥) أو للنافله إذا كان وظيفته التيمم.

ص: ٤٧٤

- ١-١. قد يكون ذلك أحوط، كما يأتي في المسأله (٣٢). (السبزواری).
- ٢-٢. والأحوط التأخير مع الرجاء. (الإصطهباناتی).
- ٣-٣. مع الإتيان بتلك الغايه، ورعايه ما يأتي اعتباره في صحه الصلاه مع التيمم. (حسين القمّي).
- ٤-٤. إذا أتى بتلك الغايه. (عبدالله الشيرازی). * على تفصيل يأتي في المسأله (٣). (السبزواری).
- ٥-٥. في جواز بداره في القضاء مع علمه بوجدانه بعد ذلك تأمل، بل منع، وهكذا مع رجائه بوجدانه على إشكال فيه؛ من جهه أنّ استصحاب عدم وجدانه للماء إلى آخر عمره لا يثبت عدم وجدانه عن طبيعه إلاّ بالملازمه العقلية، اللهم إلاّ أن يقال: في الآن الأول يصدق عليه عدم وجدانه للطبيعه الخاصه؛ حتى مع علمه بتمكّنه منها بعدها فيستصحب هذا المعنى، ولكن بناء الأصحاب على إلحاق صورته الرجاء بفرض العلم بوجدانه بعده في الوقت، فإن تمّ ذلك إجماعاً منهم وإلاّ فلا وجه فيه بعد اقتضاء الاستصحاب المزبور كونه غير واجد في تمام الوقت الجائز عليه البدار جزماً، فتدبر. (آقاضياء). * يأتي أنّه محلّ تأمل. (الحكيم). * إن جاز الإتيان بالقضاء. (أحمد الخونساری). * في صورته الاطمئنان بعدم زوال العجز عن المائيه، أو على القول بجواز البدار في القضاء مع التيمم. (المرعشي). * هذا فيما إذا جاز له التيمم لها. (الخوئي).

(مسأله ٢): إذا تيمم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز(١) إتيان الصلوات(٢) التي لم يدخل وقتها بعد دخوله(٣)، ما لم يحدث أو يجد(٤) ماءً، فلو تيمم لصلاه الصبح يجوز أن يصلّي به الظهر(٥)، وكذا إذا تيمم لغايه أخرى(٦) غير الصلاه.

حكم التيمم في سعه الوقت

(مسأله ٣): الأقوى جواز التيمم في سعه الوقت(٧)، وإن احتمل

ص: ٤٧٥

١-١. قد تقدّم أنّ الأحوط التأخير مع الرجاء. (الإصطهباناتي).

٢-٢. إذا أتى في وقتها. (عبدالله الشيرازي). * في ضيق الوقت أو سعته مع كونه ممّن يجوز له التيمم في سعه الوقت على فرض كونه محدثاً. (الروحاني).

٣-٣. مع اليأس عن زوال العذر. (السبزواري). * مطلقاً، أي سواء يئس عن زوال العذر، أم لا. (مفتي الشيعة).

٤-٤. إذا كان مؤسّساً من وجدان الماء، وزوال عذره في وقت تلك الفريضه على الأحوط. (جمال الدين الكلبيگاني). * وإن كان الأحوط الأولى تجديد التيمم لكلّ صلاه. (السيستاني).

٥-٥. يشكل مع رجاء زوال العذر في أثناء الوقت، فضلاً عن القطع. (الحائري). * الأقوى عدم جواز البدار، إلّا مع اليأس عن وجدانه في تمام الوقت، كما أشرنا إلى وجهه في الحاشيه السابقه على إشكال فيه. (آقاضياء).

٦-٦. قد مضى. (حسين القمّي).

٧-٧. بل الأقوى عدم جوازه، مع رجاء زوال العذر في الوقت. (البروجردی). * لا يترك الاحتياط في صورته رجاء زوال العذر في الوقت. (الشريعتمداري). * بل الأقوى عدم جوازه في صورته رجاء زوال العذر في الوقت. (المرعشي). * الأقوى جواز التيمم في سعه الوقت إذا علم باستمرار عذره إلى آخر الوقت، وكذلك إذا يئس من زوال العذر الذي من أجله ساغ له التيمم، وأمّا إذا علم بزوال العذر في آخر الوقت فالأقوى عدم جواز البدار، وكذلك إذا احتمل زواله على الأحوط، وخصوصاً مع الرجاء. (زين الدين). * الأظهر عدم جوازه إلّا مع اليأس عن زوال العذر، أو احتمال طروء العجز عنه مع التأخير. (السيستاني).

ارتفاع العذر (١) في آخره (٢)، بل أو ظنّ به (٣)، نعم، مع العلم (٤) بالارتفاع يجب الصبر (٥)، لكنّ التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الرفع (٦) أحوط (٧)، وإن كان موهوماً، نعم، مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا إشكال في

ص: ٤٧٦

- ١-١. الأحوط عدم البدار مع رجاء الارتفاع. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك الاحتياط بالتأخير، مع الاحتمال المتعارف بارتفاع العذر. (السبزواري).
- ٢-٢. الأقوى عدم جوازه مع احتمال زوال العذر. (الروحاني).
- ٣-٣. لا يجوز مع الظنّ به. (الفيروز آبادي). * الأقوى عدم الجواز مع الظنّ بالارتفاع، بل يقوى ذلك أيضاً لو احتمله عادة. (الميلاني). * ظناً غير اطمئنانيّ. (المرعشي).
- ٤-٤. بل مع الحجّة. (تقى القمّي).
- ٥-٥. ومع الرجاء العقلاني أيضاً على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * بل لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * بل لا يخلو من قوّه، مع رجاء زوال العذر، ومع اليأس يجوز التقديم. (الحكيم). * بل ومع الاحتمال العقلاني أيضاً على الأحوط. (الشاهرودي). * على الأحوط. (الفاني، محمد رضا الكلبيگاني، محمد الشيرازي).
- ٦-٦. لا يُترك. (الإصطهباناتي). * احتمالاً عقلائياً، فيجب الانتظار على الأحوط. (مفتي الشيعة).
- ٧-٧. بل أقرب. (حسين القمّي). * بل أقوى. (صدر الدين الصدر). * بل مع رجاء الزوال أقوى. (الرفيعي). * لا يُترك إذا كان احتمالاً عقلائياً. (البجنوردي). * لا يُترك في غير صورته الرجاء، وأمّا فيها فعدم الجواز هو الأقوى، كما تقدّم. (المرعشي). * لا يُترك. (حسن القمّي).

فتحصّل أنّه: إمّا عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت، أو عالم بارتفاعه قبل الآخر، أو محتمل للأمرين، فيجوز المبادره مع العلم بالبقاء، ويجب التأخير (٢) مع العلم بالارتفاع، ومع الاحتمال الأقوى (٣) جواز (٤) المبادره (٥)، خصوصاً مع الظنّ بالبقاء، والأحوط (٦) التأخير (٧) خصوصاً

ص: ٤٧٧

-
- ١-١. الأحوط فيه أيضا التأخير إلى آخر الوقت، خصوصاً مع الظنّ بالارتفاع. (مفتى الشيعة).
 - ٢-٢. على الأحوط. (محمد رضا الكلبايگانی).
 - ٣-٣. بل الأقوى عدم جوازه، مع رجاء زوال العذر في الوقت. (أحمد الخونساری).
 - ٤-٤. مع اليأس من زوال العذر. (الحكيم). * بل الأقوى عدم الجواز مع رجاء رفع العذر. نعم، لو صادف بقاء الاضطراب إلى آخر الوقت صحّ التيمّم. (الآملی).
 - ٥-٥. في غير صورته الرجاء، كما مرّ. (المرعشي). * في الصورتين المتقدمتين خاصّه. (السيستاني).
 - ٦-٦. لا يترك هذا الاحتياط. (جمال الدين الكلبايگانی). * لا يترك. (الشاهرودي). * لا يترك الاحتياط بالتأخير في غير صورته الرجاء، وفيها الأقوى التأخير. (المرعشي).
 - ٧-٧. وكذا مع احتماله على الأقوى. (صدرالدين الصدر). * لا يترك، خصوصاً في موارد وجوبه للخرج. (الرفيعی). * هذا الاحتياط لا يترك. (الخوئي). * لا يترك. (مفتى الشيعة).

البدار إلى صلاة أخرى لمن تيمّم لصلاة سابقة

(مسألة ٤): إذا تيمّم لصلاة سابقة(٢) وصلى ولم ينتقض تيمّمه حتّى دخل وقت صلاة أخرى يجوز الإتيان بها(٣) في أوّل وقتها(٤)، وإن احتمل زوال العذر(٥) في آخر الوقت على المختار(٦)، بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم(٧)، لكنّ الأحوط(٨)

ص: ٤٧٨

- ١- ١. لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). * لا يُترك الاحتياط مع الظنّ بالارتفاع. (الفيروزآبادي).
- ٢- ٢. الظاهر عدم الفرق. (الرفيعي).
- ٣- ٣. بلا إشكال في صورته عدم ارتفاع العذر في أثناء الوقت، وأمّا في صورته الارتفاع فالأحوط إعادته الصلاة. (المرعشي). *
- لكنّه إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت أعاد الصلاة على الأحوط. (الخوئي).
- ٤- ٤. رجاء، وإذا ارتفع العذر في الوقت يُعيد الصلاة، ولا يُترك ذلك. (حسن القمي). * إذا علم باستمرار العذر إلى آخر الوقت، أو يئس من زوال العذر الذي من أجله تيمّم للصلاة السابقة، ولا يجوز له الإتيان بالصلاة في أوّل وقتها إذا علم بزوال العذر في آخر الوقت، ولا مع احتماله على الأحوط، كما تقدّم في غير التيمّم من الأعذار سواء بسواء. (زين الدين).
- ٥- ٥. مع احتمال العذر العقلاني يجب الانتظار، والأحوط مراعاة الضيق. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. وعلى مختارنا: عليه التأخير مع الظنّ بارتفاع العذر. (الفيروزآبادي).
- ٧- ٧. كشيخ الطائفة؛ لأنّ مورد تنازع أرباب المواسعة والمضايقة هو الشخص غير المتيمّم، كما هو المترأى من كلماتهم. (المرعشي).
- ٨- ٨. مع الرجاء لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكلّبايگاني). * لا يُترك مع احتمال زوال العذر. (البرجودي، عبد الله الشيرازي). * هذا الاحتياط أيضاً لا يُترك مع الاحتمال العقلاني بزوال العذر. (الشاهرودي). * لا يُترك مع رجاء زوال العذر. (البجنودي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشريعتمداري). * لا يُترك. (المرعشي). * بل أظهر ذلك. (الروحاني). * لا يُترك مع رجاء زوال العذر، وعدم احتمال طروء العجز عن الصلاة مع الطهارة الترابية. (السيستاني).

التأخير (١) في الصلاة الثانية أيضاً، وإن لم يكن مثل الاحتياط السابق، بل أمره أسهل، نعم، لو علم (٢) بزوال العذر يجب التأخير (٣) كما في الصلاة السابقة.

المراد من آخر الوقت

(مسألة ٥): المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير إليه، أو يكون أحوط: الآخر العرفي (٤)، فلا يجب المداهة

ص: ٤٧٩

١ - ١. لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا يُترك جداً كما، أشرنا قبلاً. (آقاضياء). * لا يُترك. (حسين القمي، الاصطهباناتي، الميلاني، السبزواري). * لا يُترك، نعم، لو صَلَّى رجاءً وانكشف استمرار العذر فلا يبعد الإجزاء. (آل ياسين). * الأقوى إجراء حكم غير المتيمم على المتيمم، فلا- تصحّ صلاته إلا- مع اليأس. (الحكيم). * بل الأقوى التأخير، إلا مع اليأس عن رفع العذر. (الأملي).

٢ - ٢. بل ولو احتمل. (صدر الدين الصدر). * قد مرّ أنّ الميزان قيام الحجّة. (تقى القمي).

٣ - ٣. على الأحوط. (محمد رضا الكلبيكاني، السيستاني). * على الأحوط كما تقدم. (الفاني، محمد الشيرازي).

٤ - ٤. بل حين صيروره الواجب مضيّقاً، الملازم مع انقطاع الرجاء عن تحصيل الطهارة المائية، وإتيان الصلاة معها بما لها من الأجزاء الواجبه في الوقت دون ما قبله. (السيستاني).

فيه (١)، ولا الصبر إلى زمان (٢) لا يبقى الوقت إلا بقدر الواجبات، فيجوز التيمم والإتيان بالصلاة مشتمله (٣) على المستحبات (٤) أيضاً، بل لا ينافي إتيان بعض المقدمات القريبه بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع في الصلاة، بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار.

التيمم للصلاة القضاء والنافله

(مسأله ٤): يجوز (٥).....

ص: ٤٨٠

- ١ - ١ . الأحوط لو لم يكن الأقوى الاقتصار في التحديد على الواجبات، وما جرت سيره المتشرعه والمصلين على إتيانه من المندوبات المختصره التي قل ما تُترك. (المرعشى).
- ٢ - ٢ . فيه تأمّل، ووجهه ظاهر. (آقاضياء). * فيه تأمّل. (الحكيم، الآملى). * الأحوط إلى زمان يكفى لأداء الواجبات فقط، خصوصاً مع العلم بزوال العذر في ذلك الوقت. (البجنوردى). * مع العلم بارتفاع العذر في آخر الوقت بمقدار إدراك الواجبات فقط، فالأحوط وجوب التأخير، نعم، لو قلنا بوجوب التأخير مع رجاء الارتفاع فالأمر كما في المتن. (الخميني). * إلا مع العلم بارتفاع العذر في آخر الوقت بمقدار يمكن إدراك الواجبات فقط. (النكرانى).
- ٣ - ٣ . الميزان عدم التمكن من الواجبات، ولا اعتبار بغيرها. (تقى القمى).
- ٤ - ٤ . بالمقدار العدى تقدّم الكلام فيه. (المرعشى). * لعل المنصرف من الأدله أن يبقى من الوقت مقدار ما يؤدى واجبات الصلاة ومستحباتها المتعارفه، بما فيها من أذان وإقامه، لا- مطلق المستحبات. (زين الدين). * المتعارفه عند عامه الناس، كالقنوت، لا مطلقاً. (الروحانى).
- ٥ - ٥ . يظهر حكمه ممّا تقدم. (صدر الدين الصدر). * يجوز البدار مادام لا يقوم حجّه على الزوال. (تقى القمى).

١-١. محل نظر. (مهدى الشيرازي). * فيه إشكال. (المرعشي).

٢-٢. قد تقدّم الإشكال في إطلاقه. (آقاضياء). * فيه تأمل. (حسين القمّي، أحمد الخونساري). * في القضاء لنفسه، وكذا في القضاء الذي عليه من الميّت، كالولد الأكبر، ولكنّ الأحوط فيه الترك، وأمّا القضاء الاستنجاري عن الميّت فهو مشكل، إلّا مع الاضطرار، نعم، لو انعقدت الإجاره على ذلك صحّ للأجير. (محمد الشيرازي).

٣-٣. لكنّه يعيدها إذا ارتفع العذر بعد ذلك. (الخوئي). * في صحّتها مع رجاء زوال العذر، والتمكّن من الإتيان بها مع الطهاره المائيه إشكال، وكذا الحال في النوافل الموقّته، نعم، في غير الموقّته يجوز التيمّم لها والإتيان بها مطلقاً. (السيستاني).

٤-٤. الأحوط التأخير، إلّا مع ظنّ الفوت، وكذا في النوافل الموقّته. (الإصطهباناتي). * مشكل، خصوصاً في صورته العلم أو الرجاء. (الرفيعي). * لا يترك الاحتياط بالتأخير مع الاحتمال المعتدّ به، كما سيأتى منه قدس سره في صلاه القضاء المسأله (٣٤). (السبزواري). * الأحوط إن لم يكن أقوى تأخير القضاء إلى ارتفاع العذر، وتراجع المسأله الرابعه والثلاثون من فصل: صلاه القضاء. (زين الدين).

٥-٥. مع العلم باستمرار العذر إلى آخر العمر، وإلّا فيجب، إلّا مع ظنّ الفوت، هذا بناءً على القول بالمواسعه في القضاء، وأمّا على القول بالمضايقه فلا يجب التأخير إلّا مع العلم بزواله عمّا قريب، أو احتمال ذلك. (الروحاني).

٦-٦. بل ومع احتمال زواله أيضاً محلّ إشكال. (البروجردى). * لا يترك الاحتياط بالتأخير إلّا مع الظنّ بالفوت. (الشاهرودي). * وكذا في صورته رجاء زوال العذر. (المرعشي).

- ١-١. وَكَذَا مَعَ رَجَاءِ زَوَالِهِ. (آلِ يَاسِينَ، الْحَكِيمِ). * بَلْ مَعَ احْتِمَالِ زَوَالِهِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، وَهَكَذَا فِي النَّوَافِلِ فِي سَعَةِ وَقْتِهَا. (الْمِيلَانِي). * أَوْ رَجَاءِ زَوَالِهِ. (الْبَجْنُورْدِي). * بَلْ مَعَ الْإِحْتِمَالِ. (عَبْدُ اللَّهِ الشَّيرَازِي). * وَكَذَلِكَ مَعَ رَجَاءِ الزَّوَالِ عَلَى الْأَحْوَطِ، وَفِي النَّوَافِلِ الْمَوْقَّتَةِ أَيْضًا، وَلَا يُتْرَكُ الْإِحْتِيَاطُ مَعَ رَجَاءِ الزَّوَالِ عَمَّا قَرِيبَ. (الشَّرِيعَتِمُدَارِي). * بَلْ مَعَ الرِّجَاءِ بِزَوَالِهِ مُحَلٌّ تَأْمَلِ. (الْأَمَلِي). * لَا يُتْرَكُ الْإِحْتِيَاطُ بِالتَّأْخِيرِ إِلَّا مَعَ الْإِطْمِنَانِ بِالْفَوَاتِ. (حَسَنُ الْقَمِّي). * وَكَذَا مَعَ الْإِطْمِنَانِ الْمُتَعَارِفِ، وَالْأَحْوَطِ الْوَجُوبِي قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ، وَيَأْتِي مِنَ الْمَاتِنِ الْإِحْتِيَاطُ الْوَجُوبِي فِي قِضَاءِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا. (مَفْتَى الشَّيْعَةِ).
- ٢-٢. مَعَ الْعِلْمِ بِزَوَالِهِ مُطْلَقًا يَشْكُلُ الْإِثْنَانِ بِهَا مَعَ التَّيَمُّمِ، إِلَّا إِذَا بَلَغَ حَدًّا خَافَ الْفَوْتَ. (الْخَمِينِي).
- ٣-٣. وَمَعَ رَجَائِهِ الْأَحْوَطِ التَّأْخِيرُ أَيْضًا. (الْحَاضِرِي). * بَلْ مَعَ الْعِلْمِ بِالزَّوَالِ يَشْكُلُ الْإِثْنَانُ بِهَا قَبْلَهُ مُطْلَقًا، إِلَّا مَعَ الظَّنِّ بِالْفَوْتَ، فَيَجِبُ الْإِثْنَانُ بِهَا كَذَلِكَ. (الْلَنْكَرَانِي).
- ٤-٤. بَلْ الْأَقْوَى عَدَمُ الْجَوَازِ. (أَحْمَدُ الْخُونَسَارِي).
- ٥-٥. الْمَخْتَارُ فِيهَا هُوَ الْمَخْتَارُ فِي الْفَرَائِضِ، حَسَبَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ. (الْمَرْعَشِي). * حُكْمُ النَّوَافِلِ الْمَوْقَّتَةِ هُوَ حُكْمُ الْفَرِيضَةِ الْمَوْقَّتَةِ، فَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِاسْتِمْرَارِ الْعِذْرِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، أَوْ الْيَأْسِ مِنْ زَوَالِهِ، أَمَّا غَيْرُ الْمَوْقَّتَةِ فَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لَهَا مَعَ وَجُودِ الْعِذْرِ. (زَيْنُ الدِّينِ). * أَى لَهَا وَقْتُ مَعَيَّنٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ اللَّيْلَةِ، فَيَجُوزُ فِي سَعَةِ وَقْتِهَا حَتَّى فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا. (مَفْتَى الشَّيْعَةِ).

التيّم بتخيّل ضيق الوقت

(مسألة ٧): إذا اعتقد عدم سعه الوقت (٢)

ص: ٤٨٣

١-١. بل يأسه بوجدانه بناءً على تماميّة الإجماع في كفايه الرجاء في وجوب التأخير، وإلاّ ففي اعتبار اليأس في البدار إشكال؛ للاستصحاب المزبور. (آقاضياء). * بل بشرط اليأس عن زواله إلى آخر وقتها. نعم، يجوز له الإتيان رجاءً مع الشكّ. (آل ياسين). * وعدم احتماله أيضاً. (البروجردى). * بل ولا الاحتمال العقلانيّ أيضاً على الأحوط. (الشاهرودي). * أو احتمال زواله على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط. (محمد رضا الكلبيكاني). * وعدم الاحتمال الصحيح أيضاً على الأحوط. (السبزواري). * بل بشرط العلم باستمراره إلى آخره. (الروحاني).

٢-٢. أي لارتفاع العذر، والحكم بالصحة حينئذٍ وإن كان له وجه لكنّ الأحوط بل الأقوى في بعض الصور هي الإعادة، أمّا لو اعتقد عدم السعه للطهاره المائيه فبان خلافها فلا إشكال في البطلان. (الميلاني). * وكان له عذر مسوّغ للتيّم غير ضيق الوقت. (الحكيم، الآملي). * ظاهر الفرض فيما إذا كان هناك مسوّغ آخر غير ضيق الوقت، وإلاّ فهو معلوم البطلان. (البجنوردى). * في الفرض السابق، أي وجود العذر غير ضيق الوقت، وفيه لا فرق. (عبدالله الشيرازي). * إذا كان العذر المسوّغ غير ضيق الوقت، وإلاّ فتجب الإعادة على القولين. (الشريعتمداري). * في عذر غير ضيق الوقت. (الخميني). * في عذر غير ضيق الوقت؛ لعدم جريان القولين فيه. (اللكراني).

فَتِيْمَم (١) وَصَلَّى، ثُمَّ بَانَ السَّعَةِ: فَعَلَى الْمَخْتَار (٢) صَحَّت (٣) صَلَاتُهُ (٤)، وَيَحْتَاطُ بِالْإِعَادَةِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ التَّأْخِيرِ تَجِبُ الْإِعَادَةُ (٥).

ص: ٤٨٤

١ - ١. وَكَانَ لَهُ عَذْرٌ آخَرٌ مِنْ مَسْوَغَاتِ التَّيْمَمِ غَيْرُ ضَيْقِ الْوَقْتِ. (المرعشى). * وَكَانَ مُسَوِّغُ التَّيْمَمِ غَيْرُ ضَيْقِ الْوَقْتِ. (حسن القمى).

٢ - ٢. وَكَذًا عَلَى مَخْتَارِنَا. (الفيروز آبادى). * مَعَ وَجُودِ الْعَذْرِ الْمَسْوَغِ لِلتَّيْمَمِ غَيْرِ ضَيْقِ الْوَقْتِ. (الإصفهاني). * وَكَانَ تَيْمَمُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الضَّيْقِ، أَمَّا لَوْ كَانَ لَضَيْقِ الْوَقْتِ فَبَانَ خِلَافُهُ فَالظَّاهِرُ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ. (آل ياسين). * بَلِ الظَّاهِرُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ عَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ. (الشاهرودى). * وَهُوَ جَوَازُ التَّيْمَمِ فِي السَّعَةِ. (المرعشى).

٣ - ٣. بَلِ لَمْ تَصَحَّ. (تقى القمى).

٤ - ٤. إِذَا لَمْ يَكُنْ عَذْرُهُ ضَيْقُ الْوَقْتِ. (الفانى). * مَعَ كَوْنِ الْعَذْرِ غَيْرِ ضَيْقِ الْوَقْتِ، وَهَذَا هُوَ الْفَارَقُ بَيْنَ الْمَقَامِ وَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ (٣٤)، حَيْثُ أَفْتَى قَدَسُ سِرِّهِ فِيهَا بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ. (السبزواري). * إِذَا فَرَضَ عِلْمُهُ بِبَقَاءِ الْعَذْرِ إِلَى حَدٍّ مِنَ الزَّمَانِ يَسَاوِي آخِرَ الْوَقْتِ وَاقِعًا. (الروحانى). * نَعَمْ، إِذَا كَانَ الْعَذْرُ الْمَسْوَغُ ضَيْقِ الْوَقْتِ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ. (مفتى الشيعة). * وَكَذًا عَلَى الْمَخْتَارِ مِنْ لَزُومِ التَّأْخِيرِ مَعَ رَجَاءِ زَوَالِ الْعَذْرِ. (السيستانی).

٥ - ٥. الظَّاهِرُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ فِي الْمَقَامِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * وَهُوَ الْأَحْوَطُ الَّذِي لَا يُتْرَكُ. (الحائرى). * عَلَى الْأَحْوَطِ إِنْ تَحَقَّقَ مِنْهُ قَصْدُ الْقُرْبَةِ، وَإِلَّا فَيَجِبُ بَلَا إِشْكَالٍ. (السبزواري). * وَكَذًا عَلَى الْمَخْتَارِ مِنَ التَّفْصِيلِ، إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ اسْتِمْرَارُ الْعَذْرِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَتَصَحَّ الصَّلَاةُ. (زين الدين).

(مسألة ٨): لا تجب إعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر، لا في الوقت (١)، ولا في خارجه (٢) مطلقاً. نعم، الأحوط استحباباً إعادتها في موارد:

أحدها: من تعمد الجنابه (٣) مع كونه خائفاً من استعمال الماء (٤) فإنه يتيمم ويصلي، لكن الأحوط إعادتها (٥) بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت.

الثاني (٦): من تيمم (٧) لصلاه

ص: ٤٨٥

- ١- ١. بل تجب إعادة الصلاة إذا زال العذر فيه. (الشاهرودي). * لا يترك الاحتياط بالإعادة فيه بعد زوال العذر. (السبزواري). *
- بل تجب. (تقى القمي). * وما دلّ على وجوب الإعادة حملها المشهور على الاستحباب. (مفتي الشيعة).
- ٢- ٢. في موارد تبين زوال العذر في الأثناء الأحوط الإعادة. (الحائري). * البدار لذوى الأعذار هو الأصح؛ وفقاً لسيدنا الأستاذ قدس سره، ولكن إذا زال العذر في الأثناء، أو تبين بعد الوقت زواله في الوقت فلا يترك الاحتياط بالإعادة. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. بل الجنابه مطلقاً. (الروحاني).
- ٤- ٤. على الوجه المتقدم. (حسين القمي).
- ٥- ٥. تراجع المسألة العشرون من فصل: مسوغات التيمم. (زين الدين).
- ٦- ٦. الظاهر وجوب الإعادة. (تقى القمي).
- ٧- ٧. لا- دليل على استحباب الإعادة في المقام بالخصوص، ومورد الرواية (الوسائل: باب ١٥ من أبواب التيمم، ح ١، ٢). غير ذلك. (الكوه كمرئي). * لا يبعد وجوب الإعادة ظهراً. (الحكيم). * استشكلنا في استفادة الحكم المذكور من الروايات (تقدم المصدر آنفاً) في محله. (الفاني). * بناءً على القول بالوجوب التخيري يشكل الاكتفاء بالجمعه مع التيمم لذلك، بل الظاهر وجوب الإعادة أي الإتيان بالظهر. (اللكراني).

- ١ - ١. مع تعينها عليه، وإلا وجب إعادتها ظهراً بالمائه. (مهدى الشيرازي). * الأقوى وجوب الإعادة ظهراً، إلا فيما تكون صلاة الجمعة متعينه. (الميلاني). * بناءً على وجوبه التعيني، وأمّا بناءً على الوجوب التخيري فالظاهر وجوب الظهر مع الطهارة المائه. (عبدالله الشيرازي). * الأظهر وجوب إعادتها ظهراً بالطهارة المائه. (المرعشي). * الظاهر وجوب الإعادة في هذا الفرض. (الخوئي). * لا يبعد وجوب الإعادة ظهراً. (حسن القمي). * لا دليل على استحباب الإعادة في هذا المورد؛ لأنّ مورد النصّ غير ذلك. (الروحاني). * الأظهر وجوب إعادتها ظهراً في هذا الفرض. (السيستاني).
- ٢ - ٢. هذا على القول بالوجوب العيني لا يخلو من وجه، وإن كان الأحوط الإعادة معه أيضاً. وأمّا على القول بالوجوب التخيري فالأقوى وجوب الإعادة، بل لا يبعد عدم جواز الدخول في الجمعة مع التيمّم حينئذٍ. (الخميني). * فلو صلّى بالتيمّم فله الإعادة بالوضوء أو الغسل ظهراً. (مفتى الشيعة).
- ٣ - ٣. والأظهر لزوم إتيان الظهر حينئذٍ بالطهارة المائه. (حسين القمي). * بل لا يُترك الاحتياط بالإعادة هنا. (آل ياسين). * فيعيدّها ظهراً على الأظهر. (السبزواري). * لعلّ الأقوى وجوب الإعادة. (زين الدين).

الثالث: مَنْ ترك طلب الماء عمداً إلى آخر الوقت وتيمّم وصلّى، ثمّ تبَيّن وجود الماء في محلّ الطلب.

الرابع: مَنْ أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظنّ بعدم وجوده بعد ذلك، وكذا لو كان على طهاره فأجنب (١) مع العلم أو الظنّ بعدم وجود الماء.

الخامس: من أخر الصلاة متعمداً إلى أن ضاق وقته فتيمّم لأجل الضيق.

التميم لغايه بحكم الطاهر تشريع له الغايات الأخر

(مسأله ٩): إذا تيمّم لغايه (٢) من الغايات كان بحكم الطاهر مادام باقياً لم ينتقض وبقي عذره، فله أن يأتي (٣) بجميع ما يشترط (٤) فيه الطهاره، إلّا إذا كان المسوّغ للتميم مختصاً بتلك الغايه، كالتميم لضيق الوقت، فقد (٥) مرّ أنّه لا يجوز (٦) له

ص: ٤٨٧

١-١. الاحتياط هنا ضعيف غايته. (آل ياسين). * أي تعمّد الجنابه وصلّى بالتميم. (مفتى الشيعة).

٢-٢. قد مرّ أنّ التيمّم دائماً لا بدّ أن يكون بقصد الكون على الطهاره. (تقى القمّي).

٣-٣. المسأله غير صافيه عن شوب الإشكال. (المرعشي).

٤-٤. قد مرّ الكلام والتأمل في إطلاقه. (آقاضياء).

٥-٥. وقد مرّ ما فيه. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * وقد مرّ أن الأقرب جواز ذلك في حال الصلاه. (الكوه كمرئي). * ومرّ الكلام فيه. (مهدي الشيرازي). * وقد مرّ الكلام حول هذه الجبهه في مسوّغات التيمّم في المسأله الحاديه والثلاثين. (تقى القمّي).

٦-٦. على الأحوط، وإن كان الأقوى خلافه في الثلاثه المذكوره. (جمال الدين الكلبيگاني). * قد مرّ التأمل فيه. (عبدالله الشيرازي). * قد مرّ أنّه يجوز له تلك الأمور المذكوره في المتن، إلّا في التيمّم للنوم مع وجود الماء. (الفاني). * وقد مرّ الكلام فيه. (المرعشي). * على الأحوط. (السبزواري، مفتى الشيعة). * ومرّ ممّا أنّه احتياط لا ينبغي تركه. (محمد الشيرازي).

مسّن كتابه (١) القرآن (٢)، ولا قراءه العزائم، ولا الدخول فى المساجد، وكالتيمّم لصلاه الميّت، أو للنوم مع وجود الماء.

غايات الوضوء والغسل غايات للتيمّم

(مسأله ١٠): جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمّم (٣) أيضاً، فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل، ويندب (٤).

ص: ٤٨٨

- ١-١. قد مرّ خلافه. (الفيروز آبادى). * قد مرّ الكلام فيه. (آقاسياء). * وقد مرّ التأمل فيه، وأنّه لا يبعد جواز المسّن حال الصلاه. (الإصفهاني). * وقد مرّ الكلام فيه. (عبدالهاده الشيرازى). * مرّ الكلام فيه. (الحكيم). * فيه إشكال. (أحمد الخونسارى). * على الأحوط فى التيمّم للضييق، كما مرّ. (الخمينى). * الظاهر أنّه بحكم الطاهر إلى تمام الصلاه. (محمد رضا الكلبيگانى).
- ٢-٢. كما تقدّم فى المسأله الحاديه والثلاثين من فصل: مسوّغات التيمّم. (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأظهر جوازه فى حال الصلاه. (الروحانى). * قد مرّ الكلام فيه، وأنّه بحكم الطاهر فى حال الصلاه. (السيستانى).
- ٣-٣. لكن فيما كان بدلاً عن الأغسال المندوبه _ كغسل الجمعة والزياره ودخول مكه المعظمه وأمثالها من الأغسال الزمانيه والمكانيه _ يؤتى بها برجاء المطلق، كما هو الحال فيما هو بدل عن وضوء الحائض والوضوء التجديدى. (الشاهرودى).
- ٤-٤. فى إطلاقه إشكال. (أحمد الخونسارى).

- ١-١. في إطلاقه خصوصاً لمثل التجديدي نظر، نعم، لا بأس به رجاءً مطلقاً. (حسين القمّي). * ليس على إطلاقه، فلا يقصد الورود إذا أتى به بدلاً عما لا يرفع الحدث. (الميلاني).
- ٢-٢. في بدليته عن الأغسال المندوبه والوضوءات المستحبّه غير المبيحه للصلوات تأمّل، والأحوط الإتيان به برجاء المطلوبيه. (الإصطهباناتي).
- ٣-٣. إطلاق الطهور على التيمم كثير في الأخبار، فيشكل صحته فيما لم يكن رافعا للحدث، أو رافعا لحكمه. (الرفيعي). * يأتي في تلك الموارد برجاء المطلوبيه، وإلاّ- ففي بدليته عنها إشكال. (البجنوردي). * في صحته بدلاً عن الأغسال المستحبّه والوضوءات المستحبّه ممّا لا- تكون رافعه للحدث إشكال، فلا- يأتي به بدلها إلاّ- رجاءً. (الخميني). * في بدليته عما لا يرفع الحدث إشكال، ولا- بأس بالإتيان به رجاءً. (الخوئي). * في بدليته عن غير الطهور إشكال، فالأحوط قصد الرجاء فيه. (محمد رضا الكلبيكاني). * في بدليته عن الأغسال والوضوءات المستحبّه حتّى للمتطهر عن الحدث مطلقاً إشكال، أو منع. (السيستاني). * في بدليه التيمم عن الغسل أو الوضوء غير الرافعين للحدث إشكال، فالأحوط الإتيان به رجاءً. (اللكراني).
- ٤-٤. في صحته بدلاً عن الأغسال المندوبه والوضوءات المستحبّه خصوصاً الوضوء التجديدي إشكال، نعم، لا بأس بإتيانه فيها رجاءً للمطلوبيّه. (الإصفهاني). * في صحته إشكال، إلاّ أنّ الإتيان به رجاءً لا إشكال فيه. (آل ياسين). * في بدليته عن غسل الجمعه إشكال، والأحوط الإتيان به رجاءً. (عبدالهادي الشيرازي). * لم يثبت بدليته عن الوضوءات والأغسال المندوبه غير الرافعه للحدث. (عبدالله الشيرازي). * لو أتى به رجاءً لكان أحوط وأولى. (السبزواري).

والوضوءات المستحبّة حتّى وضوء الحائض (١) والوضوء (٢) التجديدي (٣) مع وجود شرط صحّته من فقد الماء ونحوه. نعم، لا يكون بدلاً عن الوضوء التهيؤ (٤) كما

ص: ٤٩٠

١-١. لم يثبت بدليّه التيمّم عن الوضوء والغسل غير الرافعين للحدث، كما مرّ. (البروجردى). * بدليّه التيمّم عن الوضوء الغير الرافع ومشروعىّته محلّ إشكال، ولكن لا مانع له برجاء المحبوبيّه. (كاشف الغطاء). * يأتى فيها وما بعدها برجاء المطلقيه. (الكوه كمرئى).

٢-٢. الأحوط أن يأتى بهما برجاء المطلقيه. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * فيهما تأمّل يأتى رجاء. (حسن القمى).

٣-٣. فيه تأمّل. (مهدى الشيرازى). * فيه إشكال؛ لعدم اعتبار دليله. (تقى القمى). * بناءً على مشروعىّته. (مفتى الشيعة).

٤-٤. قد مرّ حكم المسأله. (الجواهرى). * على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * الوضوء التهيؤى ليس إلّا عبارته عن الوضوء للكون على الطهاره، فيكون التيمّم بدلاً له؛ إذ التيمّم طهاره العاجز عن استعمال الماء، فيشرع عند العجز عنه، والكون على الطهاره ليس إلّا. ترتّب أثره عليه، وسائر الغايات ليست إلّا ما يكون التيمّم شرطاً لصحتها أو كمالها. (الفانى). * على الأحوط كما مرّ (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأظهر بدلىّته عنه لولا الإجماع. (الروحانى). * نعم، لو رجع إلى الكون على الطهاره متهيئاً للصلاه فلا إشكال أيضاً، ولم يتّضح لنا الفرق بين الوضوء التجديدى والكون على الطهاره من هذه الجهه، وإن كان بينهما فرق من جهه الحاله السابقه. (مفتى الشيعة).

١- ١. مَرَّ الكلام في جواز التيمم قبل الوقت. (السيستاني).

٢- ٢. أقربه الجواز. (الجواهرى). * الأقوى بدليّ-ته؛ لكونه أحد الطهورين. (آقاضياء). * ولا- تبعد البدليّ. (عبدالهادهى الشيرازى). * الظاهر أنّه لا- إشكال فيه، كما لا إشكال فى بدليّ-ته عن الوضوء التهيؤى بناءً على كون مرجع التهيؤى قصد الكون على الطهارة عند دخول الوقت. (جمال الدين الكليايگاني). * وإن كان الأظهر بدليّ-ته عنه. (مهدي الشيرازى). * الإشكال ضعيف. (الحكيم). * بناءً على عدم الرجحان الذاتى له، وإلا فالظاهر مشروعى-ته، وإن كان الأحوط مع ذلك ما ذكره فى المتن من إتيانه برجاء المطلوبيه. (الشاهرودى). * لكنّ الظاهر جوازه. (الميلانى). * بل يمكن القول بعدم الإشكال فيه، بل أولى من سائر الغايات. (عبدالله الشيرازى). * الفرق بين التجديدى والكون على الطهارة غير واضح، والأقوى الجواز فى كلا الموردین. (الشريعتمدارى). * لا تبعد صحّه بدليّ-ته عنه. (الخوئى). * لا إشكال فيه. (الآملی). * لا إشكال فيه، وحينئذ فيمكن أن يكون بدلاً عن التهيؤ أيضاً؛ لأنّه يرجع إلى الكون على الطهارة متهيئاً للصلاه. (السبزواری). * الظاهر بدليّ-ته عنه. (زين الدين). * لكنّه غير بعيد. (محمد الشيرازى). * والأظهر بدليّ-ته عنه. (حسن القمى). * الظاهر أنّه لا إشكال فيه، ومنه يظهر الإشكال فيما أفاده فى ذيل المسأله. (تقى القمى). * لا إشكال فيه، والأظهر كونه كالوضوء والغسل مستحباً نفسياً. (الروحانى). * قد مرَّ أنّ ما يترتب على الوضوء هو الكون على الطهارة، وسائر الغايات إنّما هى فى طوله، لا فى عرضه، فلا إشكال فى البدليّ حينئذ. (اللكراني).

نعم، إتيانه برجاء المطلوبية لا مانع منه، لكن يشكل (١) الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة، أو يستحب إتيانه مع الطهارة.

إغناء تيمم الجنب عن الوضوء

(مسألة ١١): التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله كحاله في الإغناء عن الوضوء، كما أنّ ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج إلى الوضوء (٢) أو التيمم (٣) بدله (٤) مثلها، فلو تمكّن من الوضوء تَوْضُأً (٥) مع التيمم بدلها (٦)، وإن لم يتمكّن

ص: ٤٩٢

- ١- ١. الأقرب الاكتفاء به. (الجواهرى). * لا إشكال فيه بناءً على وجود الإطلاقات الدالة على البدلية مطلقاً. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. حكمه حكم مبدله. (الكوه كمرئى). * على الأحوط. (الحكيم، محمد الشيرازى). * بل لا- يحتاج إليهما؛ لكفايه كلّ غُسلٍ مشروع عن الوضوء. (الفانى). * بل لا يحتاج، إلّا أن يكون بدلاً عن غسل الاستحاضه المتوسطه. (تقى القمى). * الأظهر بحسب الأدلّة عدم الاحتياج إليه كما فى مبدله. (الروحانى).
- ٣- ٣. على الأحوط. (حسن القمى). * الأظهر عدم الاحتياج إلى أحدهما وإن كان أحوط. (السيستانى).
- ٤- ٤. على الأحوط، كما هو الحال فى الأغسال نفسها. (زين الدين).
- ٥- ٥. الأظهر كفايه التيمم، وعدم وجوب الوضوء معه. (الجواهرى).
- ٦- ٦. مبني على الاحتياط، وكذا فى المسائل الآتية كلّما يحكم بالوضوء مع التيمم أو تيممين. (الميلانى).

فى نواقض التيمّم

الأول: الحدث

أحدهما بدلاً عن الغسل، والآخر عن الوضوء.

(مسألة ١٢): ينتقض التيمّم (٢) بما ينتقض (٣) به (٤) الوضوء (٥) والغسل من الأحداث، كما أنّه ينتقض بوجدان الماء أو زوال العذر، ولا يجب عليه إعادته ما صلّاه كما مرّ (٦) وإن زال العذر (٧) فى الوقت، والأحوط (٨)

ص: ٤٩٣

- ١- ١. الأقوى كفايه تيمّم واحد. (الجواهرى).
- ٢- ٢. يأتى تفصيله فى المسألة (٢٤). (السيستانى).
- ٣- ٣. يعنى ينتقض ما يكون بدلاً عن الوضوء بما ينتقض به الوضوء، وما يكون بدلاً عن الغسل بما ينتقض به الغسل. وأمّا انتقاض ما يكون بدلاً عن الغسل بما ينتقض به الوضوء فيجىء حكمه فى المسألة الرابعة والعشرين. (الإصفهانى). * أى نواقض المبدّل منه، نواقض البدل. (الخمينى). * أى ينقض البدل بما ينقض به المبدّل، فلا ينتقض ما هو بدل عن الغسل بنواقض الوضوء، وسيأتى. (اللكراني).
- ٤- ٤. لا إشكال فى انتقاض ما هو بدل عن الوضوء بما ينتقض به الوضوء، وما يكون بدلاً عن الغسل بما ينتقض به الغسل، والإشكال فى انتقاض ما هو بدل عن الغسل بما ينتقض به الوضوء، وسيجىء حكمه. (الآملى).
- ٥- ٥. أى بما ينتقض به مبدله. (عبدالله الشيرازى).
- ٦- ٦. فى المسألة الثامنة. (زين الدين). * ومرّ الكلام حوله وما بعده. (تقى القمى).
- ٧- ٧. مرّ حكم ذلك. (الخوئى).
- ٨- ٨. لا يترك. (البروجردى، الآملى). * مع عدم اليأس. (أحمد الخونسارى). * لا يترك، خصوصاً إذا لم يكن عالماً ببقاء العذر إلى آخر الوقت. (عبدالله الشيرازى). * لا يترك فى الوقت. (السبزوارى). * هذا الاحتياط لا يترك فى الوقت. (مفتى الشيعة).

الإعاده حينئذٍ، بل والقضاء أيضاً في الصور الخمس المتقدمه (١).

وجدان الماء في زمان لا يسع الوضوء أو الغسل

(مسأله ١٣): إذا وجد الماء (٢) أو زال عذره قبل الصلاه لا يصح أن يصلّى به (٣)، وإن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمّم ثانياً، نعم، إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل، بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كافٍ لهما لا يبعد عدم بطلانه (٤)، وعدم وجوب تجديده، لكنّ الأحوط (٥) التجديد مطلقاً، وكذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر في ضيق الوقت، فإنّه لا يحتاج إلى الإعاده حينئذٍ للصلاه التي ضاق وقتها (٦).

وجدان الماء أثناء الصلاه قبل الركوع أو بعده

(مسأله ١٤): إذا وجد الماء في أثناء الصلاه: فإن كان قبل الركوع من الركعه الأولى بطل (٧)

ص: ٤٩٤

-
- ١-١ . تقدّم ما يظهر منه الفرق بينهما. (حسين القمّي). * كما بيّن في المسأله الثامنه. (مفتى الشيعه).
 - ٢-٢ . وتمكّن من استعماله شرعاً وعقلاً. (الخميني، مفتى الشيعه). * المقدور استعماله. (المرعشي).
 - ٣-٣ . فيجب عليه تحصيل الطهاره المائيه. (مفتى الشيعه).
 - ٤-٤ . بل هو الأقرب. (الكوه كمرئي). * بل هو الأقوى. (مهدى الشيرازي). * الصحه قويه. (الفاني). * بل هو الأقوى، إلا إذا كان فقد الماء بتقصير منه، فيجدّد تيمّمه على الأحوط. (زين الدين). * بل هو الأظهر. (الروحاني). * بل هذا لا يخلو من قوّه. (مفتى الشيعه).
 - ٥-٥ . لا وجه لهذا الاحتياط. (أحمد الخونساري).
 - ٦-٦ . ولا لغيرها ممّا لا يتمكّن من المائيه له. (مهدى الشيرازي).
 - ٧-٧ . فيه إشكال. (المرعشي). * لا يبعد القول بالصحه واستحباب الاستئناف. (اللنكراني).

١- ١. الأقوى صحّتهما واستحباب الرجوع. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأظهر عدم بطلانهما، نعم، يُستحب استئنافها بالطهارة المائيّة، بل هو أحوط. (مهدى الشيرازى). * الأ-حوط الإتمام والإعاده مع الوضوء. (عبدالله الشيرازى). * المشهور الموافق للجمع بين الأخبار استحباب الرجوع، وإن كان الأ-حوط ما ذكره، فلا- يُترك. (الفانى). * لا- يبعد عدم البطلان مع استحباب استئناف الصلاه مع الطهارة المائيّة، لكنّ الاحتياط بالإتمام والإعاده مع سعه الوقت لا ينبغى تركه. (الخمينى). * على الأ-حوط، وإن لا يبعد الحكم بالصّحّه مع استحباب القطع. (محمد رضا الكلپايگانى). * الأقوى صحّه التيمّم والصلاه، ولكنّ الأفضل إعاده الصلاه إذا كان وجدان الماء قبل الركوع. (زين الدين).

٢- ٢. بل جواز المضى وإن لم يركع أقوى. (الجواهرى). * فيه تأمّل، بل عدم البطلان مع استحباب الرجوع لا يخلو من قوّه. (الإصفهانى). * فى الحكم بالبطلان نظر. نعم، استحباب القطع ثمّ الاستئناف بالطهارة المائيّة لا يخلو من وجه، بل هو أحوط. (حسين القمى). * الظاهر صحّه التيمّم والصلاه، وإن كان الأفضل الاستئناف. (الحكيم). * مقتضى الجمود على الجمع بين الأدله صحه الإتمام واستحباب الإعاده. (السبزوارى). * على الأحوط، وإن كان لا تبعد صحه التيمّم والصلاه بمجرد الدخول فى الصلاه. (محمد الشيرازى). * على الأحوط، والأظهر صحّتهما، واستحباب الانصراف وإعاده الصلاه مع الطهارة المائيّة. (الروحانى). * والأحوط أن يتمّها ثمّ يستأنفها بالطهارة المائيّة. (مفتى الشيعة). * الأظهر عدم البطلان، وإن كان الأولى قطع الصلاه قبل الركوع، بل وبعده ما لم يتمّ الركعه الثانيه. (السيستانى).

يبطل (١)، ويتم الصلاة، لكنّ الأحوط (٢) مع سعه الوقت (٣) الإتمام والإعادة مع الوضوء، ولا فرق (٤) في التفصيل المذكور بين الفريضة والنافله على الأقوى، وإن كان الاحتياط بالإعادة في الفريضة أكد من النافله (٥).

وجدان الماء أثناء غير الصلاة من العبادات

(مسألة ١٥): لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثناءها، بل تبطل مطلقاً، وإن كان قبل الجزء الأخير منها، فلو وجد في أثناء الطواف (٦) ولو في الشوط الأخير (٧) بطل (٨)، وكذا لو وجد في أثناء صلاه

ص: ٤٩٦

- ١- ١. وهذا التفصيل مختص بالفريضة على الأقوى. (الفيروزآبادي).
- ٢- ٢. لا يُترك. (الآمل).
- ٣- ٣. لا وجه وجه له. (محمد الشيرازي). * لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. جريان هذا التفصيل في النافله محلّ تأمل وإشكال. (الشاهرودي).
- ٥- ٥. بل لا يُترك. (الكوه كمرئي). * من جهه وجوبها، وإلا فبحسب الأدله يكون الأمر بالعكس. (الروحاني).
- ٦- ٦. يأتي تفصيله في محله، إن شاء الله تعالى. (السبزواري).
- ٧- ٧. إن كان الوجدان بعد تجاوز النصف فالأحوط بعد الوضوء الإتيان بطواف كامل بقصد ما عليه من الإتمام أو التمام. (حسن القمي).
- ٨- ٨. لا- يبعد مساواه الطواف للفريضة. (الجواهرى). * فيه تأمّل، والأحوط فيما لو وجد الماء بعد الشوط الرابع أن يتطهر به ويتم الطواف، ويصلّى ركعتيه، ثم يعيد الطواف وصلاته. (الميلاني). * فيه إشكال، والأحوط الإتيان بعد الطهاره المائيه بطواف كامل بقصد الأعم من الإتمام والتمام إذا كان وجدان الماء بعد تجاوز النصف، وكان طوافه مع التيمم مشروعاً في نفسه. (الخوئي). * مقتضى الاحتياط أنّه إذا كان الحدث بعد الشوط الرابع أن يأتي بالطهاره المائيه، ثم يأتي بالطواف الكامل بقصد الأعم من التمام والإتمام. (تقي القمي). * نعم، إذا كان الوجدان بعد تماميه الشوط الرابع يحتاط بإتيان الطواف الكامل. (مفتي الشيعة). * لا يبعد جواز إتمامه بعد تحصيل الطهاره المائيه إذا كان زوال العذر بعد إكمال الشوط الرابع. (السيستاني).

المَيِّت بمقدار غسله بعد أن يُمَمَّ لفقد الماء، فيجب الغُسل وإعادته الصلاة، بل وكذا (١) لو وجد قبل تمام الدفن (٢).

زوال العذر غير فقدان

(مسألة ١٦): إذا كان واجداً للماء وتيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة هل يلحق (٣) بوجدان الماء (٤) في التفصيل المذكور؟

إشكال (٥)، فلا يترك ...

ص: ٤٩٧

١ - ١. وأما بعد تمام الدفن فقد مرّ الإشكال في النُبش. (تقي القمّي). * وجوب إعادة الصلاة في هذا الفرض محلّ إشكال. (اللكراني).

٢ - ٢. إعادة الصلاة في هذا الفرض مبنيّة على الاحتياط، بل لا يبعد عدم لزومها. (الخميني). * قبل تحقّق عنوان الدفن بنيه ما عليه من الإتمام والتمام. (مفتي الشيعة). * على إشكال في لزوم إعادة الصلاة في هذه الصورة. (السيستاني).

٣ - ٣. الإلحاق غير بعيد، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط حتى قبل الركوع. (الخميني). * الظاهر هو الإلحاق، لكن مرّ بطلان التفصيل، وعليه فالاحتياط استحبابي. (اللكراني).

٤ - ٤. والأقرب الإلحاق. (محمد الشيرازي).

٥ - ٥. أقربه الإلحاق. (الجواهرى). * والإلحاق غير بعيد. (عبدالهادي الشيرازي). * الظاهر عدم الإلحاق بوجدان الماء. (الخوئي). * لا إشكال في الإلحاق. (الروحاني). * والأظهر الإلحاق فيما تقدم. (السيستاني).

الاحتياط (١) بالإتمام والإعادة إذا كان بعد الركوع (٢) من الركعة الأولى (٣). نعم، لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها، وكذا لو لم يفِ زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإن الظاهر عدم بطلانه، وإن كان الأحوط الإعادة.

وجدان الماء بعد الركوع ثم فقدانه

(مسألة ١٧): إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع (٤)، ثم فقد في أثنائها أيضاً أو بعد الفراغ منها بلا فصل، هل يكفي ذلك التيمم لصلاة أخرى (٥)، أو لا؟ فيه تفصيل: فإما أن يكون زمان الوجدان وافياً للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة، أو لا، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلاة، الأخرى أيضاً (٦). وأما على الأول (٧)

ص: ٤٩٨

-
- ١-١. الرواية تختص بوجدان الماء، لكن الاحتياط حسن. (تقى القمي).
 - ٢-٢. بل وقبل الركوع. (حسين القمي). * وكذا قبل الركوع. (الحكيم، عبدالله الشيرازي، مفتي الشيعة). * بل قبله أيضاً. (الفاني). * بل قبل الركوع. (الآملی). * بل قبله أيضاً، وكذا بعد الصلاة مع سعة الوقت للإعادة. (السبزواری).
 - ٣-٣. وكذا قبل الركوع منها. (زين الدين).
 - ٤-٤. أو قبله. (الفاني).
 - ٥-٥. الظاهر هو الكفاية، حتى لو وجد قبل الركوع؛ لما تقدم من أن وجدانه في أثناء الصلاة غير ناقض للتيمم. (السيستاني).
 - ٦-٦. وكذا في الصورة الأولى أيضاً على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * وكذا على الأول إذا كانت الصلاة فريضه مضيقه وتوقف الوضوء أو الغسل على إبطالها، وإذا كانت غير مضيقه فلا يترك الاحتياط، كما في المتن، وإذا كانت نافله فالظاهر عدم الاكتفاء به ولزوم تجديده للصلاة الأخرى. (زين الدين).
 - ٧-٧. الظاهر عدم الانتقاض مع عدم القدره على الاستعمال. (الشاهرودي).

١ - ١. وإن كان الاكتفاء به لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). * الأقوى هو الاكتفاء به. (الفيروز آبادى). * بل الأقوى لو كانت الصلاة نافله جواز قطعها، وإلا فمع كونها فريضه لا يبعد المصير إلى عدم صدق وجدانه مادام فيها، فيترتب عليه ما أفاده من الفروع الآتية. (آقاضياء). * الأقوى الاكتفاء به إذا كانت الصلاة المتشاغل بها فى ضيق الوقت. (الإصفهاني). * ويحتمل قوياً الاكتفاء به، لا سيما إذا كانت الصلاة واجبه وتوقف الوضوء على إبطالها. (آل ياسين). * بل الأقوى عدم الفرق بين الصورتين فى الاكتفاء به فى الفريضه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * وإن كان الأظهر جواز الاكتفاء به، سيما مع عدم التمكن من الوضوء والغسل فى أثناء الصلاة. (الكوه كمرئى). * وإن لم يبعد الاكتفاء به. (عبدالهاده الشيرازى). * والأقرب الاكتفاء به إذا كانت الصلاة فريضه، وعدم الاكتفاء به إذا كانت نافله. (الحكيم). * لو كانت الصلاة نافله فالأقوى جواز قطعها، ولو كانت فريضه لا- يبعد عدم صدق الوجدان مادام فيها. (أحمد الخونسارى). * وإن كان الأقوى الاكتفاء به إذا كان بعد الركوع، بل لا يبعد إذا كان قبل الركوع أيضاً، وما ذكر من التعليل غير وجيه. هذا بالنسبه إلى الفريضه، وأما النافله ففي الاكتفاء به بل فى مشروعيتها إتمامها لو وجد الماء فى أثناءها تأمّل، فلا- يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء ورفع اليد عن النافله، أو إتمامها رجاء. (الخمينى). * لا يترك الاحتياط إذا كانت الصلاة المشتغل بها فريضه مع ضيق الوقت. (الأملى). * والظاهر الاكتفاء، وعدم لزوم التجديد بالإضافة إلى الفريضه، وأما النافله فتشكل مشروعيه إتمامها فى هذه الصوره. (اللكراني).

الاكتفاء (١) به (٢)، بل تجديده لها؛ لأنَّ القدر (٣) المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع، إنما هو بالنسبة إلى الصلاة التي [هو] مشغول بها، لا مطلقاً.

بعض فروع وجدان الماء بعد الركوع

(مسألة ١٨): في جواز مسّ كتابه القرآن وقراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاة التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال (٤)؛

ص: ٥٠٠

١- ١. احتمال جواز الاكتفاء به فيما لو كان بعد الركوع، سيما مع عدم التمكن من الطهارة المائيّة في أثناء الصلاة؛ لكثرة الفعل، أو الانحراف عن القبلة ونحوهما من المحاذير قويّة، خصوصاً في الفريضة، نعم، رعايه الاحتياط أولى. (المرعشي). * وجوب هذا الاحتياط مشكل، وكذا في المسألة اللاحقة. (السبزواري). * وإن كان الاكتفاء لا يخلو من قوة، خصوصاً إذا لم يتمكن من الوضوء والغسل في أثناء الصلاة. (مفتي الشيعة).

٢- ٢. خصوصاً إذا كانت في أثناء النافلة، كما أنّ الأقوى الاكتفاء إذا كانت الصلاة المستند بها في ضيق الوقت. (محمد الشيرازي). * بل الأقوى هو الاكتفاء به. (البجنوردي). * هذا في النافلة، وفي الفريضة إذا كان الوجدان قبل الركوع أو بعده مع التمكن من الغسل أو الوضوء في أثناءها، وأمّا إذا كان الوجدان بعده في الفريضة ولم يتمكن من الطهارة المائيّة في أثناءها فالأظهر جواز الاكتفاء به. (الروحاني).

٣- ٣. القدر المعلوم لا يمنع عن الإطلاق، فلا وجه للتفصيل بحسب الصنائه. (تقي القمي).

٤- ٤. لكنّ الجواز أقوى. (النائيني، جمال الدين الكلبيگانی). * لا- يبعد الجواز فيه وفيما بعده. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * الأقرب الجواز. (الكوه كمرئي). * لا إشكال فيه، وكذا في العدول إلى الفائته. (صدر الدين الصدر). * الأقرب الجواز، كما مرّ. (عبدالهادي الشيرازي). * الجواز غير بعيد، نعم، جواز العدول محلّ إشكال. (الخميني). * لا يبعد الجواز فيه. (اللكراني).

لما مرَّ (١) من أنَّ القدر المتيقَّن من بقاء وصَّحَّه التيمُّم إنَّما هو بالنسبه إلى تلك الصلاه (٢). نعم، لو قلنا بصحَّته إلى تمام الصلاه مطلقاً _ كما قاله بعضهم (٣) _ جاز المسَّ وقراءه العزائم مادام في تلك الصلاه، وممَّا ذكرنا ظهر (٤)

ص: ٥٠١

١- ١. أقربه الجواز. (الجواهرى). * الأظهر الجواز. (الفيروز آبادى). * الظاهر هو الجواز، وكذا في الإشكال الآتى. (الفانى). * وتقدَّم الكلام فيه. (المرعشى). * ومَرَّ مِنَّا _ غير مرَّه _ أنَّه مبنئ على احتياطٍ ينبغى مراعاته، وعليه فصَّحَّه العدول المذكور فى آخر المسأله غير بعيد، وإن كان الاحتياط فى محلّه. (محمد الشيرازى). * وقد مرَّ الإشكال. (تقى القمى). * قد مرَّ أنَّ الأظهر الجواز. (الروحانى). * الظاهر عدم الإشكال من جهة وجود الإطلاق والعموم. نعم، الأحوط عدم الجواز. (مفتى الشيعه). * والأظهر الجواز مطلقاً، لِمَا تقدم. (السيستانى).

٢- ٢. لا يختصَّ بقاء التيمُّم بتلك الصلاه، لكن على التفصيل المتقدم مِنَّا. (مهدى الشيرازى).
٣- ٣. وهو قوى جداً، كما أنَّ الأقوى جواز العدول، بل وجوبه حيث يجب. (آل ياسين). * وهو الأقوى، كما مرَّ. (محمد رضا الكلبيكانى).

٤- ٤. بل ظهر أنَّه ضعيف. (تقى القمى).

الإشكال (١) في جواز (٢) العدول (٣) من تلك الصلاة إلى الفائتة التي هي مترتبة عليها؛ لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة إليها.

(مسألة ١٩): إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بالركوع، كما لو كان في السجود وشك في أنه ركع أم لا، حيث إنه محكوم بأنه ركع، فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني (٤) أم لا؟ إشكال (٥)

ص: ٥٠٢

١- ١. لا يبعد جواز العدول. (الكوه كمرئي). * إذ جواز العدول مترتب على عدم الوجدان، المترتب على عدم بقاء الماء إلى الفراغ عن الصلاة وحرمة قطعها، وإنما الكلام في هذين. (المرعشي). * لا إشكال فيه من هذه الجهة. (الروحاني). * الإشكال فيه ضعيف. (السيستاني).

٢- ٢. الظاهر عدم الإشكال في جوازه في المقام، ولا في وجوبه في الحاضره المنسيه. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني).
٣- ٣. أقرب جواز العدول. (الجواهرى). * الأظهر عدم جواز العدول. (الفيروز آبادي). * الظاهر جوازه. (الشاهرودي). * الظاهر جواز العدول، وعدم الإشكال فيه. (البجنوردي).

٤- ٤. وكذا ما هو بمنزلته، كما ثبت الركوع بطريق تعبدي. (المرعشي).

٥- ٥. أقواهما الأول، لكن الإعادة بعد الإتمام أحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * أقواه أنه من الوجدان بعد الركوع. (آل ياسين). * أظهره أنه كالوجدان بعد الركوع. (الكوه كمرئي). * أقواه أنه بحكم ما بعد الركوع الوجداني. (البروجردى). * أقواه الأول. (مهدى الشيرازى، حسن القمى). * والحكم بكونه كالركوع الوجداني لا يخلو من قوه. (عبدالهادهى الشيرازى). * الظاهر أن حكم الشارع بأنه بعد الركوع بمنزله الركوع الوجداني. (البجنوردي). * لا- إشكال فيه. (الفانى). * الأظهر أنه كالوجداني. (المرعشى). * أظهره أنه بحكم الركوع الوجداني. (الخوئى). * مقتضى أماريه قاعده التجاوز وإطلاق دليل اعتبارها أنها كالوجدان بعد الركوع الوجداني. (الآملی). * والأقرب أنه بحكمه بعد الركوع الوجداني. (محمد الشيرازى). * الأقوى الأول. (زين الدين). * لكنه ضعيف. (تقى القمى). * لا إشكال في أنه محكوم بحكم الوجدان بعد الركوع الوجداني. (الروحاني). * الإشكال ضعيف، من جهة أنه واجد له بعد الركوع ولو تعبدًا. (مفتى الشيعه). * والأظهر هو الأول، ولكن قد مرّ الحكم بالصحة مطلقا، فلا يظهر الفرق إلا في تأكد أولويه الإعادة فيما إذا كان قبل الركوع. (السيستاني). * أقربه أنه كالوجدان بعد الركوع، وإن تقدم أنه لا فرق بين الوجدانين. (اللكراني).

فالاحتياط (١) بالإتمام والإعادة لا يترك (٢).

صحته صلاه من أتمها مع وجوب قطعها

(مسألة ٢٠): الحكم بالصحة في صورته الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بحرمة قطع الصلاة، فمع جواز القطع أيضاً كذلك ما لم يقطع (٣)، بل يمكن أن يقال في صورته وجوب القطع أيضاً إذا عصى ولم يقطع: الصحة

ص: ٥٠٣

-
- ١- ١. الظاهر أنه كالوجدان بعد الركوع الوجداني، وكذلك لو قامت أماره أخرى عليه. (الحكيم).
 - ٢- ٢. وإن كان الأقوى كفايه الإتمام. (صدر الدين الصدر). * وإن كان الاكتفاء بالإتمام لا يخلو من قوه. (محمد رضا الكلبيكاني). * لا بأس بتركه. (السبزواري).
 - ٣- ٣. لا يخلو من شائبه إشكال، وإن كان هو الأقرب. (حسين القمي).

باقية(١)، بناءً على الأقوى(٢) من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع(٣) إذا تركه وأتم الصلاة.

وجدان المتيّم تيمّمين ما يكفي لأحدهما

(مسألة ٢١): المجنب المتيّم بدل الغسل إذا وجد ماءً بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيمّمه(٤)، وأمّا الحائض(٥) ونحوها(٦) ممّن تيمّم تيمّمين إذا وجد بقدر الوضوء بطل(٧) تيمّمه الذي هو بدل(٨) عنه،

ص: ٥٠٤

١ - ١. فيه تأمّل، والأقرب عدم الصحّة في الفرض. (الجواهرى). * أى عرضاً، بمعنى وجوب لازمه، والإتيان بضدّ صلاته. (آقاضياء). * على إشكال. (آل ياسين). * فيه إشكال. (المرعشى). * الظاهر أنّها لا تبقى، ومنشؤه انصراف النصّ. (الخوئي). * فيه نظر. (حسن القمّي).

٢ - ٢. محلّ تأمّل. (الإصطهباناتي). * فيه نظر. (مهدى الشيرازي)

٣ - ٣. نعم، لو رجع وجوب القطع إلى حرمة الإتمام بنظر العرف فتبطل الصلاة؛ لعدم تمشّي القربة بالأمر المبعوض. (مفتي الشيعة).

٤ - ٤. بل إذا كان له الماء بمقدار الوضوء فقط من الأول يصحّ تيمّمه بدلاً عن الغسل، ويكفي عن الوضوء أيضاً. (السبزواري). * بل يصحّ تيمّمه بدلاً عن الغسل، ويكفي عن الوضوء أيضاً لو كان له ماء بمقدار الوضوء فقط من الأول. (مفتي الشيعة). ٥ - ٥. مرّ أنّها محكوم به بحكم الجنب، وأنّه لا- يجب الوضوء والتيمّم به، ومنه يظهر الكلام في جميع الفروع المبنيّة على وجوبهما. (السيستاني).

٦ - ٦. قد عرفت كفايه كلّ غسل مشروع عن الوضوء، فلا فرق بين الحائض والجنب وغيرهما من هذه الجهة. (الفاني).

٧ - ٧. قد مرّ عدم وجوب الوضوء، وكفايه تيمّم واحد. (الجواهرى).

٨ - ٨. وعلى المختار لا يحتاج إلى التيمّم بدلاً عن الوضوء إلاّ احتياطاً (الكوه كمرئي). * على المبنى المشهور المنصور من عدم كفايه الأغسال غير غسل الجنابة عن الوضوء، وأمّا بناءً على الكفايه لا ملزم للتيمّم البديل عن الوضوء. (المرعشى). * بناءً على المختار من إغناء كلّ غسلٍ وما هو بدله عن الوضوء: حكم الحائض حكم الجنب. (الروحاني).

وإذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه في الوضوء (١) بطل تيممه الذي هو بدل عن (٢) الغسل، وبقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء (٣) وإذا وجد ما يكفي لأحدهما وأمكن صرفه في كل منهما بطل (٤) كلا التيممين (٥)، ويحتمل (٦) عدم

ص: ٥٠٥

١- ١. كما إذا أباح له مالك الماء صرفه في الغسل، لا في الوضوء. (زين الدين).

٢- ٢. قد مرّ كفايه الغسل مطلقاً عن الوضوء. (الجواهرى).

٣- ٣. على المذهب المشهور المذكور. (المرعشى).

٤- ٤. على الأحوط. (الفيروز آبادى). * أمّا على القول بالتراحم في أمثال المقام _ كما هو كذلك عند القوم _ فبطلان الغسل على القاعده؛ لكونه محتمل الأهميه، وأمّا على القول بالتعارض كما هو الصحيح عندنا: فإن كان الدليل لأحد الطرفين أحدث يؤخذ به، ومع عدم تشخيص الأحدث يكون المكلف مخيراً بين الطرفين، فتكون النتيجة بطلان كليهما، ولا يخفى أنّه قد مرّ منّا أنّ الغسل يكفي عن الوضوء، إلّا في المستحاضه المتوسطه. (تقى القمى).

٥- ٥. وعلى المختار يجب الغسل حينئذٍ، ويبطل التيمم الذي هو بدل عنه، ولا- يحتاج إلى ما هو بدل من الوضوء. (الكوه كمرئى). * على الأقوى في بدل الغسل، على الأحوط في بدل الوضوء. (الميلانى). * على المشهور، وأمّا على المبنى الآخر فينتقض التيمم البدل عن الغسل، ويجب الغسل فقط. (المرعشى).

٦- ٦. بل هو الأحوط، بل لا يخلو من وجه. (صدر الدين الصدر). * هذا لا يخلو من قوه. (البروجردى، اللنكرانى). * هذا هو الأظهر. (مهدى الشيرازى). * والأحوط صرفه في الغسل والتيمم بدل الوضوء، وإن كان عدم بطلان ما هو بدل الوضوء لا يخلو من وجه. (الخمينى).

بطلان (١) ما هو بدل (٢) عن الوضوء (٣)؛ من حيث إنه حينئذٍ يتعين صرف ذلك (٤) الماء في الغسل (٥)، فليس مأموراً بالوضوء، لكن الأقوى (٦)

ص: ٥٠٦

١-١. وهو الأظهر. (الفيروزآبادي). * هذا الاحتمال بناءً على تعيين صرف الماء حينئذٍ في الغسل قوى جداً. (الإصفهاني). * بل هو المتعين بناءً على عدم كفايه الغسل عن الوضوء وتقديم جانب الغسل، أمّا على القول بإغناء الغسل عن الوضوء كما قوّيناه فالظاهر بطلانهما معاً، وتظهر الثمره فيما لو تلف الماء قبل الغسل، فتأمل. (آل ياسين). * وهو الأقوى. (الحكيم). * بل هو الأقوى. (الشاهرودي، البجنوردي). * هذا الاحتمال بناءً على تعيين صرف الماء في الغسل قوى جداً. (عبدالله الشيرازي). * بل هو الأقوى؛ لاحتمال أهميه الحدث الأ-كبر. (الآملی). * هذا الاحتمال قوى. (حسن القمّي). * وهو الأقوى، على ما سيأتي في المسأله (٢٣). (السبزواری). * بل عدم البطلان لا يخلو من قوّه. (مفتي الشيعة).

٢-٢. هذا الاحتمال قوى في غير الاستحاضه المتوسطه. (الخوئي).

٣-٣. وهو الأقوى. (الشريعتمداري، زين الدين).

٤-٤. ولا إشكال فيه على المبني غير المشهور، وأمّا على المشهور فما ذكره يتم بناءً على تعيين صرفه في الغسل، وإلا فلا وجه لتعيينه. (المرعشي).

٥-٥. وهو متين على المختار من إغناء كلِّ غُسلٍ عن الوضوء. (الروحاني).

٦-٦. لا-قوه في البطلان فيما هو بدل الوضوء. (محمد تقی الخوانساری، الأراكي). * بل الأحوط. (الإصطهباناتي). * بل الأ-حوط، وعدم بطلان التيمم عن الوضوء قوى. (عبدالهادي الشيرازي). * لم تثبت الأقوائيه، بل الحكم ببطلانهما موافق للاحتياط. (مفتي الشيعة).

(مسألة ٢٢): إذا وجد جماعة متيمّمون ماءً مباحاً لا يكفي إلا لأحدهم (٢) بطل (٣)

ص: ٥٠٧

١- ١. في القوّه تأمل، كما لا يخفى وجهه، وإن كان أحوط. (آقاضياء). * إطلاق الحكم مبنّى على الاحتياط. (حسين القمّي).
* إطلاق البطلان بعد ما علم من اختلاف المباني محلّ نظر. (المرعشي). * بل الأحوط والأقوى بطلان الغسل. (محمد رضا
الكلبائي). * فيه إشكال، بل منع، ولا يبعد التخيير إن لم نقل بكفايه الغسل مطلقاً عن الوضوء، وإن قلنا بها _ كما لم نستبعده
على تأمل _ فالغسل متعيّن للبطلان. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. ولم يكن مانع من استعماله ولو لأجل مزاحمه بعضهم لبعض. (حسين القمّي). * ولم يكن مانع من استعماله ولو لمزاحم
أو حرج أو ضرر. (مهدي الشيرازي). * إذا وجد المتيمّمون مثل هذا الماء المباح في سعه الوقت: فإن تركوا حيازته جميعاً مع
قدرتهم عليها بطل تيمّمهم جميعاً، وإن سبق إليه واحد منهم بطل تيمّمه، أمّا الآخرون: فإن كانوا تركوا السبق مع قدرتهم عليه
بطل تيمّمهم كذلك، وإن تركوه لعدم قدرتهم بقي تيمّمهم، وإن تساوا في السبق إليه لم يبطل تيمّمهم جميعاً، وكذلك إذا
سبق إليه أكثر من واحد لم يبطل تيمّم السابقين، ولا المغلوبين، إلا إذا تركوه مع قدرته، وإذا كانوا في ضيق الوقت لم يبطل
تيمّمهم جميعاً، وكذلك الحكم في الماء المملوك إذا أباحه مالكه للجميع. (زين الدين).

٣- ٣. بل يصحّ تيمّم الجميع، والميزان في البطلان القدره على الطهارة المائية. (تقي القمّي). * مع تمكّن كلّ واحدٍ منهم من
استعمال الماء شرعاً، وكذا عقلاً بحيث لم يتزاحموا عليه بنحوٍ لم يتمكّن أحد منهم من الاستعمال، وإلا فلا يبطل تيمّم غير
المتمكّن، سواء كان هو الجميع، أو البعض. (اللكراني).

١- ١. مع تَمَكَّنَ كُلِّ واحدٍ منهم من السبق إليه ولم يفعل، ولعلَّ المراد. (آل ياسين). * إذا كان كُلُّ واحدٍ منهم متمكِّناً من استعمال الماء. (الكوه كَمَرْتَى). * إن لم يُخْزَهُ جميعهم، ولم يتزاحموا عليه بحيث لم يتمكن أحد منهم من التصرف، وإلاّ فلا يبطل تَيَمُّمُ أحدٍ منهم. (البروجردى). * إن تَمَكَّنَ كُلُّ منهم من التطهّر به بلا مُزَاحِم. (الميلانى). * إذا أمكن تَصَيُّفُ كُلِّ واحدٍ منهم؛ لعدم المزاحمة. (عبدالله الشيرازى). * مع إمكان تَصَرَّفَ كُلِّ منهم شرعاً وعقلاً وإلاّ بطل وضوء من يمكن تَصَرُّفه كذلك. (الخمينى). * مع عدم المانع للكُلِّ، وإلاّ لم يبطل من الممنوع ولو للتزاحم. (محمد رضا الكلبيگانى). * هذا إن تَمَكَّنَ كُلُّ واحدٍ من الوضوء أو الغسل؛ لعدم المزاحمة، ولو تنازعوا وتسابقوا اليه جميعاً ولو للتزاحم لم يبطل. فمن حاول السبق إلى الماء بحيث أوجب إقدام الآخرين بالمسابقة المانعه عن حيازته لم يبطل، نعم، إن سبق واحد منهم بطل تَيَمُّمُ السابق. (مفتى الشيعة). * إذا تسابقوا إليه فوراً فحازه الجميع لم يبطل تَيَمُّمُ أىٍّ منهم؛ بشرط عدم تَمَكَّنَ كُلِّ واحدٍ من تحصيل جواز التصرف فى حصص الباقيين ولو بعوض، وإلاّ فيبطل تَيَمُّمُ المتمكِّن خاصه، وإن تسابق الجميع فسبق أحدهم بطل تَيَمُّمه، وإن تركوا الاستباق، أو تأخروا فيه فمن مضى عليه منهم زمان يتمكن فيه من حيازه الماء بكامله واستعماله فى الغسل أو الوضوء يبطل تَيَمُّمه، وأمّا مَنْ لم يمضِ عليه مثل هذا الزمان _ ولو لعلمه بأنَّ غيره لا يبقَى مجالاً لحيازته أو لاستعماله على تقدير حيازته _ فلا يبطل تَيَمُّمه، ومن هذا يظهر الحال فى الفرض الثانى المذكور فى المتن. (السيستانى).

٢- ٢. إن كان بحيث يمكن لكل واحدٍ منهم على البدل التوضؤ به، وإلاّ فبالنسبه إلى من أمكن فقد يكون فى المسأله البطلان بالنسبه إلى الواحد المعين، وفى المسأله التفصيل. (الفيروزآبادى). * فيه نظر، بل إذا تزاخموا عليه ولم يتمكن أحدهم من التصرف فيه لم يبطل تَيَمُّمُ واحدٍ منهم، فضلاً عن جميعهم. (كاشف الغطاء). * مع ترك الجميع، وإلاّ لو صرفه بعضهم ففى بطلان وضوء غيره تأمل. (صدر الدين الصدر). * إذا كانوا جميعاً منصرفين عن حيازته، أمّا إذا تسابقوا إليه: فإن سبق إليه واحد دون غيره بطل تَيَمُّمُ السابق دون غيره، وإن سبقوا إليه جميعاً لم يبطل تَيَمُّمُ واحدٍ منهم، وإن حازه واحد منهم وانصرف الآخرون عن حيازته بطل تَيَمُّمُ الحائز، وأمّا غيره: فإن كان قادراً على التغلب عليه بطل تَيَمُّمه أيضاً، وإلاّ لم يبطل. (الحكيم). * هذا فيما إذا لم يتزاحموا عليه بحيث لم يتمكن أحدهم من الوضوء به، وإلاّ فمع التزاحم: فإن لم يكن غالب فى البين فلا يبطل تَيَمُّمُ أحدهم، ومع غلبه بعضهم بطل تَيَمُّمه فقط. (البجنوردى). * لو كان كُلُّ واحدٍ منهم متمكِّناً من استعمال الماء. (الشريعتمدارى). * إذا حازه جميعهم دفعه واحدة لم يبطل تَيَمُّمهم أجمع؛ لصيرورته ملكاً للجميع، وعدم كفايه الماء لوضوء الجميع. وإذا استبقوا إليه وتغلب أحدهم عليه بطل تَيَمُّمه فقط. وإذا أمكن حيازه كُلِّ واحدٍ له مستقلاً فتركوا أو ترك بعضهم الاستباق إليه بطل تَيَمُّمُ الجميع فى الأوّل، والتارك للاستباق فى الثانى. (الفانى). * فى صورته كون كُلِّ منهم متمكِّناً من استعمال الماء لكنّه غير مريد للحيازه، وإلاّ فلو أرادها كُلُّ واحدٍ منهم أو تسابق الكلّ بحيث كان كُلُّ واحدٍ مبتلىً بالمزاحم: فإن لم يغلب فى التسابق أحد منهم لم يبطل تَيَمُّمُ واحدٍ منهم، وإن غلب كان تَيَمُّمُ السابق الغالب منهم باطلاً، وتَيَمُّمُ المسبوق المغلوب منهم صحيحاً. وكذا لو كان بعضهم مريداً للحيازه دون الآخر كان تَيَمُّمُ المريد باطلاً وغير المريد صحيحاً. (المرعشى). * هذا فيما إذا لم يقع التزاحم عليه بينهم، وإلاّ لم يبطل تَيَمُّمُ المغلوب، ومع عدم الغلبه لم يبطل تَيَمُّمهم أجمع. (الخوئى). * موضوع بطلان التَيَمُّم: هى قدره على استعمال الماء، وهى محترمه (كذا فى أصل التعليقه ويحتمل: مخترمه). للجميع فى فرض انصرافهم عن حيازه الماء وأمّا فى

فرض إرادتهم الحيازه فلا قدرة للمزاحمه، فلا يبطل تيمم الجميع، فلو سبق بعضهم دون بعض بطل تيمم السابق فقط. (الآملی). *

إن تمكّنوا عرفا من استعمال الماء، لكنّه فرض غير واقع؛ إذ المفروض عدم كفايه الماء إلّا لأحدهم. نعم، يجب على كلّ منهم المبادره إلى حيازه الماء، ولكنّه غير قدره الجميع على استعماله، والثاني ينقض الوضوء دون الأوّل، فتكون القُدره في حاقّ الواقع بدلها، لا- عرضيا، نعم، وجوب المسابقه إلى الحيازه عرضي، ولكن لا- ربط له بالقدره الواقعيه التي هي مناط التكليف. (السبزواری). *

إن حازه جميعهم لم يبطل تيمم أحدٍ منهم، وإن سبق إليه بعضهم بأن زاحم الآخرين بطل تيمم السابق فقط، ومنه يعلم صوره الإِذن. (محمد الشيرازی). *

مع عدم المانع لكلّ منهم من مزاحم أو ضرر أو حرج، وإلّا لم يبطل تيمم من كان له مانع. (حسن القمّي). *

إذا تمكّن كلّ واحدٍ منهم من استعمال الماء ولم يتزاحموا عليه، وإلّا فيبطل تيمم خصوص المتمكّن، كما أنّه لو تزاحموا: فإن لم يتمكّن أحد منهم لا يبطل تيمم أحدهم، وإلّا بطل تيمم الغالب خاصّه. (الروحاني).

الجميع، وكذا إذا كان الماء المفروض للغير وأذن للكل في استعماله(١). وأمّا إن أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمّم ذلك البعض فقط، كما أنّه إذا كان الماء المباح كافياً للبعض دون البعض الآخر؛ لكونه جُنباً ولم يكن

ص: ٥١٠

١-١. على التفصيل الذي تقدّم في الصورة السابقة. (الجنوردي).

بقدر الغسل لم يبطل تيمّم ذلك البعض.

إذا وجد ماء يكفى الغسل أو الوضوء وهو محدث بغير الجنابه

(مسأله ٢٣): المحدث بالأكبر غير الجنابه (١) إذا وجد ماء لا يكفى إلا الواحد (٢) من الوضوء أو الغسل قدّم الغسل (٣) وتيمّم (٤) بدلاً عن الوضوء (٥)، وإن لم يكف إلا للوضوء فقط

ص: ٥١١

١- ١. مرّ أنّه لا فرق بينهما فى الحكم. (السيستاني).

٢- ٢. إذا كان الماء وافياً للغسل اغتسل، ولا حاجة إلى تيمّم بدلاً عن الوضوء، وكذا فى صورته كفايه الماء للوضوء لا حاجة إليه، بل التيمّم بدلاً عن الغسل كافٍ عن الوضوء. (الفانى). * يعنى لا يمكن صرفه إلا فى واحد، وإلا فلا ريب أنّ كلّ ما يكفى للغسل يكفى للوضوء. (السبزواري). * المقصود من هذه العبارة: أنّه لا يمكن صرفه إلا فى واحد، وإلا بناءً على أنّ الغسل مطلقاً يُغنى عن الوضوء يكفى ما للغسل من الماء للوضوء أيضاً. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. بناءً على أهمّيه الغسل من الوضوء مطلقاً. (حسين القمى). * على الأحوط، بل لا يخلو من وجه. (الخمينى). * لمكان أهمّيه رفع الحدث المزال به فى مقام الدوران. (المرعشى). * وقد تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الوضوء، ولكنّه أحوط. (زين الدين). * قد مرّ الكلام حوله. (تقى القمى).

٤- ٤. قد مرّ عدم وجوبه. (الجواهرى). * على الأحوط، وإن كان الأظهر إغناء الغسل مطلقاً عن الوضوء، كما مرّ. (آل ياسين). * قد ظهر حكم المسأله ممّا سبق. (الكوه كمرئى). * على الأحوط، وقد مرّ أنّ الأقوى كفايه الغسل عن الوضوء، إلا غسل الاستحاضه المتوسطه، ويظهر من ذلك حكم الفروع الآتية. (حسن القمى). * على الأحوط. (اللكراني).

٥- ٥. على الأحوط الأولى فى غير المستحاضه المتوسطه، وأمّا فيها فهى مخيّره بين الغسل والوضوء. (الخوئى). * لا يجب ذلك على المختار من إغناء كلّ غسل عن الوضوء. (الروحانى).

توضاً(١) وتيمم بدل الغسل.

هل ينقض التيمم بدل الغسل بالحدث الأصغر

(مسألة ٢٤): لا يبطل (٢) التيمم (٣) الذي هو بدل عن الغسل من جنبه أو غيرها بالحدث الأصغر (٤)، فما دام عذره عن الغسل باقياً تيممه بمنزلته،

ص: ٥١٢

١- ١. قد مرّ عدم وجوبه. (الجواهرى). * إن قلنا بالإغناء فى الغسل والتزمنا بعموم المنزلة فى التيمم لا- يجب الوضوء. (تقى القمى).

٢- ٢. بل يبطل على الأحوط الأقوى، فيتيمم بدلاً عن الغسل، لكنّ الأحوط لغير الجنب أن يأتى تيممه الذى هو بدل الغسل بعنوان الاحتياط، وأمّا الجنب فيكفيه تيمم واحد بقصد ما يجب عليه واقعا، وإن كان معه من الماء مقدار يكفيه الوضوء فالأحوط الجمع بينه وبين التيمم بدل الغسل. (الإصطهباناتى). * لكنّ الأحوط أن يجمع بينه وبين الوضوء بعد انتفاض التيمم الأوّل بالحدث الأصغر. (جمال الدين الكلبيگانى). * بل يبطل على الأقوى، وإن كان الأحوط ما ذكره. (صدر الدين الصدر). * لا يترك الاحتياط بالجمع. (الشاهرودى). * بل يبطل. (الفانى). * لا يترك الاحتياط بالجمع بين الوضوء والتيمم بعد حدوث الحدث الأصغر. (البجنوردى).

٣- ٣. فيه تأمّل، فلا يترك الاحتياط. (حسين القمى). * الأظهر أنّه يبطل به، فيجب بعده التيمم بدل الغسل، والأحوط الجمع بينه وبين الوضوء. (الخوئى). * فيه إشكال، فالأحوط الجمع بين التيمم بدل الغسل والوضوء. (حسن القمى).

٤- ٤. بل الأقوى البطلان به مطلقاً. (الجواهرى). * الأقوى بطلانه به. (الفيروز آبادى). * بل يبطل على الأقوى، لكنّ الأحوط أن يجمع بينه وبين الوضوء بعد انتفاض التيمم الأوّل بالحدث الأصغر. (النائنى).

فإن كان عنده ماء بقدر (١) الوضوء تَوْضُأً (٢)، وإلا تيمّم بدلاً عنه (٣). وإذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل، فإن كان عن جنبه لا حاجه معه إلى الوضوء، وإلا تَوْضُأً أيضاً (٤). هذا، ولكنّ الأحوط (٥) إعادته التيمّم أيضاً، فإن كان عنده الماء بقدر الوضوء تيمّم بدلاً عن الغسل (٦) وتَوْضُأً، وإن لم يكن تيمّم مرتين: مرّة عن الغسل، ومرّة عن الوضوء، هذا إن كان غير غسل

ص: ٥١٣

- ١-١. إن كان غير جنب، وكذا إن كان جنباً على الأحوط، مع ضمّ التيمّم بدلاً عن غسل جنبه، كما تقدّم. (الإصطهباناتي).
- ٢-٢. مرّ عدم وجوب الوضوء، ووجوب التيمّم. (الجواهرى). * لا يجب الوضوء في جنبه. (الفيروزآبادي).
- ٣-٣. تيمّم بدلاً عن غسل جنبه في جنب، وفي غيره تيمّم تيممين بعد الحدث؛ لبطلانهما قبله. (الفيروزآبادي).
- ٤-٤. مرّ الكلام فيه وفي المسألة الآتية. (الخوئي). * على الأحوط، كما تقدّم في فصل: أحكام الحائض. (زين الدين). * قد مرّ أن الغسل يُغنى عن الوضوء، إلّا في المستحاضه المتوسّطه، وبما ذكرنا يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (تقى القمي). * لا يجب ضمّ الوضوء، وبه يظهر الحال في المسألة الآتية. (الروحاني). * الأقوى عدم وجوبه، كما مرّ، ومنه يظهر حكم الفرع الآتي. (السيستاني).
- ٥-٥. لا- يُترك الاحتياط لو لم نقل بأنّ الإعادة هي الأقوى؛ لما أشرنا إلى وجهه في بعض الحواشي السابقة. (آقا ضياء). * لا يُترك هذا الاحتياط. (جمال الدين الكلبيكاني). * قد مرّ أنّه الأقوى. (الإصطهباناتي). * لا يُترك الاحتياط بهذا، حتى فيما هو بدل غسل جنبه. (البروجردى). * لا يُترك. (الميلاني، أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، الخميني، الآملی).
- ٦-٦. قد مرّ أن الأحوط الجمع بينه وبين الوضوء. (الشاهرودي).

الجنابه، وإلا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمّم واحد بقصد ما فى الذّمّه (١).

التداخل فى التيمّات

(مسأله ٢٥): حكم التداخل (٢) الذى مرّ سابقاً فى الأغسال يجرى فى التيمّم (٣) أيضاً، فلو كان هناك أسباب عديده للغسل يكفى تيمّم واحد (٤) عن الجميع (٥)، وحينئذٍ فإن كان من جملتها الجنابه (٦) لم يحتج إلى الوضوء أو التيمّم بدلاً عنه، وإلا وجب (٧) الوضوء أو تيمّم آخر بدلاً عنه.

ص: ٥١٤

- ١-١ . بالكيفيه الاحتياطيه التى عرفتها. (آل ياسين). * ومع الماء للوضوء التيمّم بدلاً عن الغسل، والوضوء بالماء يكون احتياطاً، هذا على مبنى الماتن قدس سره . (الفيروز آبادى). * من دون قصد الوضوء والغسل. (مفتى الشيعه).
- ٢-٢ . فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الرفيعى). * فيه إشكال. (الخمينى).
- ٣-٣ . فى إجراء أحكام التداخل فى المقام نظر؛ لعدم اختلاف فى حقيقته؛ حتى فى البذل عن الغسل، كما لا يخفى. (آقاضياء). * على إشكال أحوطه العدم. (آل ياسين). * محلّ تأمّل. (البروجردى، أحمد الخونسارى، عبد الله الشيرازى). * محل نظر. (مهدى الشيرازى). * فيه تأمّل. (الأملى). * لكنّه غير خالٍ من الإشكال. (اللنكرانى).
- ٤-٤ . لا يخلو من شائبه إشكال، وإن كان هو الأوجه. (حسين القمى). * إذا قصد الجميع، ولكنّ الأحوط عدم التداخل مطلقاً. (الكوه كمرئى).
- ٥-٥ . بشرط قصد الجميع تفصيلاً أو إجمالاً، كأن يقصد ما فى الذّمّه. (المرعشى). * لو قصد الجميع، والأحوط استحباباً عدم التداخل مطلقاً. (مفتى الشيعه).
- ٦-٦ . فتواه خاصّه، أو نوى الجميع. (مفتى الشيعه).
- ٧-٧ . مرّ عدم وجوب الوضوء والتيمّم. (الجواهرى). * لا يجب. (الفانى). * هذا فيما إذا كان مُحدثاً بالأصغر، أو كان من جمله تلك الأسباب: الاستحاضه المتوسّطه. (الخوئى). * على الأحوط. (زين الدين). * مرّ عدم وجوبهما. (السيستانى).

(مسألة ٢٦): إذا تيّم بدلاً (١) عن أغسال عديده فتبيّن عدم بعضها صحّ (٢) بالنسبة إلى الباقي، وأمّا لو قصد معيّنًا وتبيّن أنّ الواقع غيره فصحّته مبنيّه (٣) على أن يكون من باب الاشتباه (٤) في التطبيق (٥)، لا

ص: ٥١٥

١-١. بناءً على التداخل، وقد مرّ الإشكال فيه. (اللكراني).

٢-٢. بناءً على التداخل، لكن مرّ الإشكال فيه. (الخميني).

٣-٣. قد مرّ ما هو المناط. (صدر الدين الصدر). * الأوجه هو البطلان مطلقاً. (الميلاني). * الظاهر هو البطلان مطلقاً. (الجنوردي). * قد مرّ تفصيله. (عبدالله الشيرازي). * بل صحّته مبنيّه على إتيان العمل بقصد القرّبه مع كونه مأموراً به واقعاً، فهو صحيح مطلقاً. (الفاني). * فيه نظر. (حسن القمي). * بل مبنيّه على تمشّي قصد القرّبه، ولا- أثر لقصد البدليه، كما مرّ. (السيستاني).

٤-٤. الظاهر عدم اندراجها فيما يجدي من الاشتباه في التطبيق في صحّ العباده، فيتّجه البطلان مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلايگاني). * في انطباق ذلك على المورد خفاء، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين).

٥-٥. الأقوى هو البطلان مطلقاً. (البروجردی). * الظاهر عدم اندراجها في ضابط الخطأ في التطبيق، فيتّجه البطلان ولو لم يكن على نحو التقييد. (الشاهرودي). * محلّ الكلام ليس من هذا القبيل، فالظاهر فيه البطلان. (الخوئي). * على المختار من عدم اعتبار قصد البدليه في التيمّم، وأنّه حقيقه واحده تختلف آثاره باختلاف حالات التيمّم، محلّ الكلام ليس من هذا القبيل، فيصحّ مطلقاً. (الروحاني). * فيبطل إذا قصد التقييد؛ لعدم تحقّق قصد الأمر الواقعي، ويصحّ مع الخطأ في التطبيق؛ لتحقّق القصد المذكور؛ لأنّه قصد الأمر الواقعي بعنوانه الإجمالي، واشتبه في تطبيقه على عنوان خاصّ من عناوين الأغسال، وأمّا ما ذكره بعض الأعاضم من أنّ محلّ الكلام ليس من هذا القبيل فليس في محله. (مفتي الشيعة).

إذا تراحم جنب وميت ومحدث بالأصغر على الماء

(مسألة ٢٧): إذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر، وكان هناك ماء لا يكفي إلا لأحدهم: فإن كان مملوكاً لأحدهم تعين صرفه(٣) لنفسه، وكذا إن كان للغير وأذن(٤) لواحد منهم، وأمّا إن كان مباحاً، أو كان للغير وأذن للكل(٥)...

ص: ٥١٦

- ١- ١. قد مرّ في بابي الوضوء والغسل عدم تأثير قصد التقييد. (المرعشي).
- ٢- ٢. قد مرّ أنّه يصحّ حتى إذا وقع على نحو التقييد، إذا قصد فيه القربة. (الجواهرى). * ومرّ أنّ الأقوى في مثله البطلان مطلقاً. (محمد رضا الكلبايگانی).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الخميني). * إن كان للميت أو للجنب، وإلاّ ففي إطلاق تعينه عليه نظر. (مهدى الشيرازي).
- ٤- ٤. وكذا إذا سبق إليه واحد من الثلاثة: الولي أو الجنب أو المحدث بالأصغر. (المرعشي).
- ٥- ٥. يجري فيه التفصيل السابق من لزوم السبق إليه، فإذا سبق إليه واحد اختصّ به، وإذا لم يمكن السبق إليه أو سبقوا إليه جميعاً فحينئذٍ يتعين للجنب، وفي كونه على وجه الوجوب أو الاستحباب خلاف وإشكال، والأحوط الأول. (الحكيم). * فتسابق الكل ولم يغلب أحدهم على الباقي، أو لم يمكن السبق لأحد منهم. (المرعشي). * عليهم في الفرضين الاستباق إلى الماء، فإن سبق إليه أحدهم اختصّ به، وإن سبقوا إليه جميعاً أو لم يمكنهم السبق إليه جميعاً اختصّ به الجنب على الأحوط. (زين الدين). * أي لكلّ من المحدثين وولي الميت، وحينئذٍ فمن تمكّن منهم من تحصيل الاختصاص بالماء المفروض ولو بالتسابق إليه أو ببذل العوض تعين عليه ذلك، وإلاّ لزمه التيمّم، نعم، إذا توجه إلى شخص واحد تكليفان برفع الحدث عن نفسه وتغسيل الميت فمع التراحم بينهما لعدم كفايه الماء يتعين الأول عليه على الأحوط. (السيستاني).

- ١-١. على الأحوط. (اللكراني).
- ٢-٢. على الأحوط. (البرجودي، الفاني، الخميني). * لمكان الأهميه وللنص. (المرعشي). * فيه إشكال. (الخوئي). * لو حاولا وولّى الميت الحيّاه وتحققت المزاحمه، وإلاّ- فمن سبق فهو أولى. (الآملی). * إذا سبق الجنب إلى الماء، وإذا سبق إليه غيره وجب عليه تكليفه، وأما وجوب سبق فهو غير معلوم. (محمد الشيرازي). * للنص الصحيح والشهره. نعم، إذا أمكن له الوضوء ولم يكن له محذور شرعي وكان الماء بعد الوضوء كافياً لاغتسال الجنب لا يبعد مبادرته إلى الوضوء، كما يشير إليه في المسأله (٣١). (مفتي الشيعة).
- ٣-٣. على الأحوط، إذا لم يزاحمه الآخر، أو ولى الميت. (عبدالله الشيرازي).
- ٤-٤. بل يجب عليه المبادره إلى الوضوء مع التمكن ما لم يستلزم حراماً من إيذاء الغير ونحوه. (محمد رضا الكليايگاني).
- ٥-٥. الظاهر وجوب مبادرته إلى الوضوء لو أمكن ولم يكن محذور شرعي في البين، وكان الماء بعد الوضوء كافياً لأحدهما، وسيأتي في المسأله (٣١) ما يرتبط بالمقام. (السزواری).

(مسأله ٢٨): إذا نذر نافله مطلقه أو موءقته في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلاً (١) عنه وصلى، وأما إذا نذر مطلقاً لا مقيداً بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر (٢) إلى زمان إمكان الوضوء (٣).

ص: ٥١٨

- ١-١. مع اليأس عن زوال العذر. (المرعشي).
- ٢-٢. الأقوى جواز التيمم في هذه الصورة. (الجواهرى). * على الأحوط احتياطاً لا يترك. (الكوه كمرئى). * بل الأحوط. (مهدى الشيرازى، الشريعةمدارى، حسن القمى). * إن علم بالتمكن من قريب، وإلا فالظاهر جواز التيمم. (عبدالهادهى الشيرازى). * إلا مع اليأس من ارتفاع العذر. (الحكيم، السيستانى). * مع احتمال ارتفاع العذر احتمالاً عقلاً وإلا فمع اليأس لا يجب الصبر. (الجنوردى). * على الأحوط. (الفانى). * مع العلم بزوال العذر. (الخمينى). * مع العلم بزوال العجز، أو رجاء زواله. (المرعشى). * بمعنى أنه لا يجوز التيمم لتلك النافله، وأما إذا كان متيمماً في نفسه فلا يبعد جواز الإتيان بها، وإن كان التأخير أحوط. (الخوئى). * نعم، عند اليأس من رفع العذر يجوز البدار. (الآملى). * على الأحوط، والأقوى عدم وجوب الصبر، والاكتفاء بالتيمم، إلا إذا كانت المنويّه حال النذر مع الوضوء. (محمد رضا الكليايگانى). * بل الأحوط إن لم يكن نذره مقيداً بالطهاره المائيه. (السبزوارى). * على الأحوط، فلا فرق بين أن يكون متيمماً في نفسه، أم لا. نعم، إذا كانت نية في حال النذر أن يكون مع الوضوء يتعين عليه الصبر. (مفتى الشيعه). * إلا مع الظنّ بالفوت. (اللكراني).
- ٣-٣. إلا إذا يئس من زوال العذر. (زين الدين). * مع رجاء زوال العذر رجاءً عرفياً. (محمد الشيرازى).

استئجار من وظيفته التيمم للصلاه عن الميت

(مسألة ٢٩): لا يجوز (١) الاستئجار (٢) لصلاه الميت ممن وظيفته التيمم (٣) مع وجود من يقدر (٤) على الوضوء (٥)، بل لو استأجر من كان قادراً ثم عجز عنه يشكل جواز الإتيان (٦) بالعمل (٧) المستأجر عليه مع التيمم، فعليه التأخير إلى التمكن مع سعه الوقت، بل مع ضيقه أيضاً يشكل كفايته (٨)، فلا يترك مراعاة الاحتياط.

المجنب المتيمم مع كون الماء في المسجد

(مسألة ٣٠): المجنب (٩) المتيمم (١٠) إذا وجد الماء في المسجد وتوقف غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيممه (١١) بالنسبة إلى حرمه

ص: ٥١٩

-
- ١- ١. على الأحوط. (الخميني).
 - ٢- ٢. أى عن الميت. (عبدالله الشيرازي). * مع الإيضاء به، بل مطلقاً على الأحوط. (السيستاني).
 - ٣- ٣. وهذا الحكم يجرى في سائر ذوى الأعذار. (مفتى الشيعة).
 - ٤- ٤. وفي صورته الانحصار به تفصيل سيأتى في باب الصلاه. (المرعشى).
 - ٥- ٥. ولو في زمان آخر. (آقاضياء).
 - ٦- ٦. بل لا يجوز، وسيأتى منه الفتوى بعدم الجواز في المسألة (١٢) من صلاه الاستئجار. (السبزواري).
 - ٧- ٧. الظاهر الجواز. (الفيروز آبادي).
 - ٨- ٨. بل يمنع. (زين الدين).
 - ٩- ٩. فيه تأمل وإشكال، كفرضه الأخير. (صدر الدين الصدر).
 - ١٠- ١٠. هذه المسألة مكثرة، وقد مرّت في المسألة (٨) من فصل: ما يحرم على الجنب، والمسألة (٣٥) من فصل التيمم. (السبزواري).
 - ١١- ١١. لكن وجوب الغسل عليه محل تأمل. (الميلاني). * قد مرّ أنّه من فاقد الماء، وأنّه لا يجوز له المكث في المسجد، وبه يظهر حال بقيه المسألة. (الخوئي). * كما تقدّم في المسألة الخامسة والثلاثين من فصل: مسوغات التيمم، وفي المسألة الثامنة من فصل: ما يحرم على الجنب. (زين الدين). * قد مرّ. (حسن القمّي).

المكث، وإن بطل (١) بالنسبة (٢) إلى الغايات الآخر (٣)، فلا يجوز (٤) له قراءه العزائم (٥)، ولا مسّ (٦) كتابه القرآن، كما أنّه لو كان جنباً وكان الماء منحصراً فيما في المسجد ولم يمكن أخذه إلا بالمكث وجب (٧) أن يتيمّم (٨) للدخول، والأخذ كما مرّ سابقاً (٩)، ولا يستباح له بهذا التيمّم إلا

ص: ٥٢٠

- ١-١. قد مرّ الإشكال في إطلاقه سابقاً. (آقاضياء). * لا يبعد عدم البطلان فيه وفيما بعده. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). *
- ٢-٢. أى لا يستباح به سائر الغايات. (المرعشى).
- ٣-٣. على التفصيل المتقدم فيه وفي الفرع التالى. (مهدي الشيرازى). * على الأحوط فى حال المكث كما مرّ، وكذا فيما لو تيمّم للدخول. (الروحانى).
- ٤-٤. على الأحوط فى حال المكث. (الكوه كمرئى). * وقد مرّ الجواز فيما سبق. (الفانى).
- ٥-٥. فى حال المكث على الأحوط. (مفتى الشيعة).
- ٦-٦. لا يبعد الجواز فيهما وفي الفرع اللاحق، وما ذكره أحوط. (عبدالهاده الشيرازى).
- ٧-٧. قد مرّ الكلام فيه. (البروجردى). * قد مرّ ما هو المختار فى هذه المسأله. (الشاهرودى).
- ٨-٨. قد مرّ الإشكال فيه. (أحمد الخونسارى). * قد مرّ الكلام فيه. (اللكرانى).
- ٩-٩. وقد مرّ أنّ الأقوى عدم الجواز، وأنّه من فاقد الماء. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * وقد مرّ الكلام فيه، وأنّ الأقوى أن يتيمّم ويصلّى، وليس عليه أن يدخل المسجد. (الميلانى). * على نحو ما مرّ، راجع المسأله (٣٥). (الفانى). * قد تقدّم الكلام فيه فى مبحث الجنابه، وأنّ احتمال صدق فقدان الماء فى حقّه قوى. (المرعشى). * وقد مرّ أيضاً تعليقنا عليه فى المسأله الثامنه من فصل: ما يحرم على الجنب. (محمد الشيرازى).

المكث، فلا يجوز له المسّ وقراءه العزائم.

لو أمكن الجمع في سائر الفروض تعيّن

(مسألة ٣١): قد مرّ (١) سابقاً أنّه لو كان عنده ما يكفيه من الماء لأحد الأمرين، من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه، ورفع الحدث قدّم رفع (٢) الخبث (٣)، ويتيمّم للحدث (٤)، لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الوضوء أو الغسل وجمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث، وإلاّ تعيّن ذلك (٥)، وكذا الحال (٦) في مسأله اجتماع الجُنُب (٧) والميّت والمحدث

ص: ٥٢١

١-١. ومَرَّ الكلام في المسوِّغ السادس. (تقى القمّي).

٢-٢. وقد مرّ حكم ذلك. (الخوئي).

٣-٣. يراجع السادس من مسوِّغات التيمّم في فصل: المسوِّغات. (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأظهر التخيير. (الروحاني).

٤-٤. بعد صرف الماء في رفع الخبث على الأحوط. (مفتي الشيعة).

٥-٥. ومثله ما لو تمكّن من الاكتفاء فيهما بمسّى الغسل الحاصل باستيلاء الماء على تمام بشره، ولو بإعانه اليد، من دون غسله تنفصل عنها ولو كانت قطره واحده. (السيستاني).

٦-٦. فيه تأمّل، لكن لا يُترك الاحتياط. (الخميني). * فمع الإمكان يصرف الماء في رفع الحدث الأصغر، ثمّ يصرف الماء المستعمل فيه ولو بضمّ الباقي في غُسل الجنباه، ثمّ يصرف كذلك في غُسل الميّت، والأحوط ضمّ التيمّم في الأخير. (اللكراني).

٧-٧. فالأحوط تقديم الوضوء، ثمّ صرف الماء المستعمل فيه ولو بضميمه البقية في غُسل الجنباه، ثمّ في غُسل الميّت وضمّ التيمّم في الأخير. (الإصطهباناتي). * قد مرّ أنّ الأحوط ضمّ التيمّم بالغسل بالماء المستعمل في رفع الحدث في صورته الانحصار. (جمال الدين الكلّيايگانی).

بالأصغر(١)، بل فى سائر الدورانات.

لو علم بعدم وجدان ما يتيم به بعد الوقت

(مسأله ٣٢): إذا علم قبل الوقت(٢) أنه لو أخر التيمم إلى ما بعد دخوله لا- يتمكن من تحصيل ما يتيم به، فالأحوط(٣) أن يتيمم(٤) قبل الوقت(٥)

ص: ٥٢٢

١- ١. إذا جمعت غسله الوضوء للمحدث بالأصغر صح أن يغتسل بها الجنب، أو يغسل بها الميت إذا كانت كافيه لذلك، أما غسله غسل الجنابه فقد تقدّم الإشكال فيها، فإذا انحصر الماء بها جمع بين الطهاره منها والتيمم، وأما غسله الميت فهي نجسه. (زين الدين). * على الأحوط، ثم إنه إن فعل ذلك قدّم الوضوء، ثم غسل الجنابه، ثم غسل الميت، وضم التيمم إلى الأخير. (الروحاني).

٢- ٢. قد مرّ البحث عنه فى أوائل التيمم، وتقدّم حرمة تفويت القدره، أو وجوب تحصيل غرض المولى. (المرعشى).
٣- ٣. بل لزومه لا يخلو من قوّه، وكذا الحال فى الوضوء، بل الوضوء قبل الوقت لأجل الصلاه فى الوقت لا مانع منه. (الخميني).
* بل لا يخلو من قوّه. (المرعشى). * كما تقدّم فى المسأله الأولى من هذا الفصل. (زين الدين).

٤- ٤. بل الأقوى، نعم، كونه لغايه أخرى أحوط، كما مرّ فى المسأله (١). (السيستاني).
٥- ٥. لا- يخلو وجوبه من قوّه، وإن كان للصلاه. (الجواهرى). * الأقوى عدم وجوبه، لما عرفت من شرطيه الوقت فى وجوب الطهور، وكذا فى وضوئه، كما أشرنا إليه سابقاً. (آقاضياء). * بل لا يخلو من قوّه. (الخوئى). * بل الأظهر ذلك فى التيمم، وفى الوضوء الأظهر عدم الوجوب. (الروحاني). * بل الأظهر، وكذا الوجوب بالنسبه إلى الوضوء. (مفتى الشيعه).

لغايه أخرى (١) غير الصلاه فى الوقت، ويُبقي تيممه إلى ما بعد الدخول فيصلى به، كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى الوضوء (٢) إذا أمكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعده، فيتوضأ على الأحوط (٣) لغايه أخرى (٤)، أو للكون (٥) على الطهاره (٦).

التيمم لمس القرآن

(مسأله ٣٣): يجب التيمم (٧) لمس (٨) كتابه القرآن (٩) إن وجب، كما أنه يستحب (١٠) إذا كان مستحباً، ولكن لا يشرع إذا كان مباحاً (١١). نعم، له أن يتيمم لغايه أخرى ثم يمسح المسح المباح.

ص: ٥٢٣

١-١. يكفى تيممه بقصد القربه، وكذا فى الوضوء. (الفانى).

٢-٢. عدم الوجوب بالنسبه إليه أظهر. (الخوئى).

٣-٣. وجوبه لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

٤-٤. لا ملزم لذلك، بل يجوز الإتيان به لأجل الصلاه فى الوقت أيضاً. (السيستانى).

٥-٥. فى جعله مقابلاً لغايه أخرى نظرٌ تقدّم وجهه فى مبحث الغايات. (المرعشى). * التيمم والوضوء دائماً للكون على الطهاره. (تقى القمى).

٦-٦. قد مرّ أنّ الكون على الطهاره ليس فى عرض الغايات الأخرى، واللازم فى مفروض المسأله الوضوء قبل الوقت. (اللكراني).

٧-٧. الأحوط لغايه أخرى ثم المس. (عبدالله الشيرازى).

٨-٨. إذا وجب المس وجب التيمم لغايه أخرى. (الحكيم). * تقدّم أنّ غايه التيمم دائماً هو الكون على الطهاره، كالوضوء والغسل. (تقى القمى).

٩-٩. الأحوط أن يتيمم لغايه من الغايات، ثم يمس القرآن. (حسين القمى). * متطهراً، والأولى مع ذلك أن يتيمم لغايه أخرى، ثم يمس. (المرعشى). * بل عليه أن يتيمم لغايه أخرى ثم يمس، وكذا فى المستحب والمباح. (زين الدين).

١٠-١٠. فيه إشكال. (الخمينى).

١١-١١. لا يبعد المشروعيه. (الجواهرى). * يمكن أن يقال بمشروعيتها، بل لا يخلو من قوه. (الفيروزآبادى).

(مسألة ٣٤): إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة (١) فإن كان زائداً على المتعارف (٢) وجب في التيمم رفعه ومسح البشرة، وإن كان على المتعارف لا يبعد (٣) كفايه (٤) مسح (٥) ظاهره (٦) عن البشرة (٧) والأحوط (٨) مسح كليهما (٩).

ص: ٥٢٤

- ١-١. بل يجب رفعه، زاد عن المتعارف أم لا، بعد فرض كونه شعر الرأس. (صدر الدين الصدر).
- ٢-٢. عليه أن يرفعه ويمسح على البشرة، سواء كان متعارفاً أم زائداً على المتعارف. (زين الدين).
- ٣-٣. بل بعيد غايته، ويكتفى بمسح البشرة. (الشاهرودي). * بل يبعد. (الميلاني). * بل بعيد، فيتعين مسح البشرة. (محمد رضا الكلپايگانی). * بعيد جداً، من جهة ورود الأمر بمسح الجبهة. نعم، لو كان الشعر يسيراً بحيث كان في رفعه الحرج لا يبعد إجراء المسح عليه. (مفتي الشيعه). * بل هو بعيد. (السيستاني).
- ٤-٤. الأقوى عدم الكفايه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٥-٥. لا يجزى مسحه عن مسح الجبهة على كل تقدير. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانی). * لصدق مسح الجبهة على مسحه، وللحرج غالباً لو لا الاكتفاء، ولغيرهما من الوجوه. (المرعشى).
- ٦-٦. بل يبعد، ويتعين مسح البشرة، إلا المقدار اليسير الذى يكون في رفعه الحرج. (السبزوارى).
- ٧-٧. الأظهر تعين مسح الجبهة على كل تقدير. (الروحانى).
- ٨-٨. الأحوط بل الأقوى مسح خصوص البشرة. (اللكراني).
- ٩-٩. بل مسح البشرة. (البروجردى). * بل ما هو اللازم مسح خصوص البشرة. (الجنوردى). * بل مسح للبشرة. (عبدالله الشيرازى). * بل الأحوط مسح البشرة. (الفانى).

(مسألة ٣٥): إذا شكَّ (١) في وجود حاجب (٢) في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص (٣)؛ حتى يحصل اليقين أو الظنَّ (٤) بالعدم (٥).

ص: ٥٢٥

- ١-١. قد تقدّم الكلام فيه في مبحثي الوضوء والغسل. (المرعشي).
- ٢-٢. الحال فيه كما تقدم في الثالث من شرائط الوضوء. (السيستاني).
- ٣-٣. مع كون المنشأ احتمالاً يعتنى به العقلاء، ومعه يشكل الاكتفاء بالظنَّ بالعدم. (الخميني). * إذا كان معرضاً للحاجب عرفاً، ومعه لا يكفي غير الاطمئنان من الظنَّ، كما تقدم. (محمد الشيرازي).
- ٤-٤. بل الاطمئنان. (محمد تقى الخونساري، الكوه كمرئي، محمد رضا الكليايگاني، الأراكي). * والأحوط في المسبوق بالمانع العلم بالزوال. (الإصطهباناتي). * الظن بالعدم لا يكفي، خصوصاً إذا كان مسبوقاً بالمانع. (الشاهرودي). * يعني الاطمئنان منه. (حسن القمي). * الاطمئنان منه. (السبزواري). * إذا كان اطمئنانياً. (تقى القمي). * بمعنى الاطمئنان. (اللكراني).
- ٥-٥. مرَّ أنَّه لا يجب فيهما، فكذا في التيمم. (الجواهرى). * والأحوط عدم الاكتفاء بمطلق الظنَّ، نعم، الظاهر كفايه الاطمئنان. (الحائري). * إذا بلغ حدَّ الاطمئنان. (حسين القمي). * تقدّم الكلام عليه في شرائط الغسل. (عبدالهادي الشيرازي). * البالغ حد الاطمئنان. (الميلاني). * أى الاطمئنان منه، لا مطلق الظن. (البجنوردى). * ظناً إطمئنانياً. (الفاني، المرعشي). * لا اعتبار به ما لم يبلغ مرتبه الاطمئنان. (الخوئي). * لا اعتبار به ما لم يبلغ حدَّ الاطمئنان. (الروحاني). * لا مجرد الظنَّ، بل الظنَّ المعتبر، وهو الظنَّ الاطمئنانى. (مفتى الشيعة).

الأحوط في موارد الحدث الأكبر غير الجنابه

(مسأله ٣٦): في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلاً عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء وماس الميّت، الأحوط (١) تيمم ثالث (٢) بقصد (٣) الاستباحه؛ من غير نظر إلى بدليّته عن الوضوء أو الغسل، بأن يكون بدلاً عنهما؛ لاحتمال (٤) كون المطلوب (٥) تيمماً واحداً من باب التداخل، ولو عيّن أحدهما في التيمم الأول وقصد بالثاني ما في الذمه أغنى عن الثالث.

نقش لفظ الجلاله على العضو

(مسأله ٣٧): إذا كان بعض أعضائه منقوشاً باسم الجلاله أو غيره من

ص: ٥٢٦

- ١-١. ولكن لا حاجة إليه. (الكوه كمرئي). * الأولى. (الخميني). * والأولى. (اللكراني).
- ٢-٢. لا- مورد له بعد الاكتفاء بالتيمم بدلاً عن الغسل عن الوضوء أيضاً. (الفاني). * لا حاجة إليه، بل عرفت أنه ليس هناك مورد يجب [فيه] تيممان. (الروحاني). * لا حاجة إلى هذا الاحتياط، فلاحتمال المذكور ضعيف، ولا يستفاد من الدليل وجوب الاحتياط. نعم، الاحتياط حسن رجاء. (مفتي الشيعة). * مرّ أنّ الأقوى عدم وجوب التيمم الثاني، فضلاً عن الثالث. (السيستاني).
- ٣-٣. وإن كان غير لازم. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٤-٤. لكنّه ضعيفٌ، كما تقدّم. (المرعشي). * الاحتمال ضعيف، فلا تلزم مراعاة الاحتياط. (زين الدين). * هذا الاحتمال مبنيّ على التداخل في الأسباب، والحقّ أنّ التداخل في المسببات، وقد مرّ أنّ التيمم الواحد كالغسل في كفايته عن المتعدّد. (تقي القمي).
- ٥-٥. هذا الاحتمال ضعيف. (الخوئي). * هذا الاحتمال ضعيف، فلا وجه وجيه للاحتياط. (محمد الشيرازي).

أسمائه تعالى، أو آيه من القرآن فالأحوط (١) محوه (٢) حذراً من وجوده على بدنه في حال الجنابه أو غيرها من الأحداث؛ لمناطق حرمة (٣) المس على المحدث، وإن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه (٤) فيحرم إمرار اليد (٥) عليه حال الوضوء أو الغسل، بل يجب إجراء الماء عليه من غير مس، أو الغسل ارتماساً، أو لف خرقة (٦) بيده والمس بها، وإذا فرض عدم إمكان الوضوء (٧) أو الغسل إلا بمسه (٨) فيدور الأمر (٩) بين سقوط حرمة

ص: ٥٢٧

١- ١. بل الظاهر؛ لصدق عنوان المس. (تقى القمي).

٢- ٢. الأولى. (الفيروز آبادي، السيستاني). * إن لم يستلزم عسراً أو ضرراً. (مهدى الشيرازي).

٣- ٣. في إحراز المناطق في المقام إشكال. (الخوئي).

٤- ٤. كما هو الأقوى. (الخميني، حسن القمي).

٥- ٥. إذا كان لون النقش فوق الجلد. (عبدالله الشيرازي). * إذا كان في ظاهر البدن، أي فوق الجلد، فلو كان تحت الجلد

بحيث لا يصدق عليه المس عرفاً فلا يحرم. (مفتي الشيعه).

٦- ٦. والأحوط تقديم الإجراء على الارتماس، وهو على اللف. (المرعشي).

٧- ٧. في صورته عدم إمكان المحو. (المرعشي).

٨- ٨. إذا لم يمكنه محو النقش عن بدنه كما هو الفرض ولم يمكنه الوضوء أو الغسل إلا بمسه، فيمكنه رفع التراحم بأن يتيمم

لإحدى الغايات، كما تقدم في المسألة الثلاثين، فيجوز له المس حينئذ ويتوضأ بعدها أو يغتسل، وإن كان النقش في أعضاء

التيمم سقطت حرمة المس، وجازت له الطهارة المائية، كما يجوز له التيمم إذا كان ممن وظيفته التيمم. (زين الدين).

٩- ٩. والأحوط الجمع بين مسحه بنفسه والاستنابه. (صدر الدين الصدر). * مع عدم التمكن من محوه. (الشاهرودي). * لا

يدور الأمر فيما ذكر، بل الظاهر وجوب الطهارة المائية مع الاستنابه، نعم، إذا لم يتمكن من الاستنابه يصح الدوران المذكور،

لكن الظاهر عدم سقوط حرمة المس، فينتقل الأمر إلى التيمم إذا لم يكن النقش في مواضعه، وإلا تعينت الطهارة المائية.

(الخوئي). * بل لا بد أولاً من التيمم لمس الكتابه إذا لم تكن في مواضع التيمم، وإلا تسقط حرمة المس. (السيستاني).

المسّ أو سقوط وجوب المائيّه والانتقال إلى التيمّم (١)، والظاهر (٢) سقوط (٣) حرمة المسّ (٤)، بل ينبغي القطع به إذا كان في محلّ التيمّم؛ لأنّ

ص: ٥٢٨

١- ١. بل الوظيفة التيمّم بقصد القربه، ثمّ الوضوء أو الغسل. (الفانى).

٢- ٢. بل الظاهر الانتقال إلى التيمّم لو كان على غير موضعه، ويمكن أن يقال بلزوم التيمّم لأجل هذا المسّ الواجب، ويستباح به المسّ للغسل أو الوضوء فقط، وإذا لم يكن في موضعه فالظاهر سقوط الحرمة، وإن كان مراعاة الاحتياط أولى. (الخميني). * بل يتعيّن التيمّم أولاً، ثمّ يغتسل أو يتوضّأ، ولا يباح بهذا التيمّم إلّا المسّ للغسل أو الوضوء، نظير التيمّم لدخول المسجدين، هذا إذا كان في غير محلّ التيمّم. وإن كان فيه فيحتاج بالغسل مع الجبيرة والاستنابه، ثمّ يغتسل مختاراً بلا تيمّم، وكذا الوضوء. (محمد رضا الكليايگاني).

٣- ٣. هذا مع إحراز أهميه الطهاره المائيّه، وإلّا فلا محيص عن القول بما تقتضيه القاعده من تقدّم ما لا بدل له على ما له البدل. (الشاهرودي). * الظاهر أنّه ينتقل إلى التيمّم إذا لم يكن في موضعه هذا المحذور. (الجنوردي). * تفصيل ذلك هو: أنّ النقش إذا لم يكن في محلّ التيمّم وقلنا بمشروعيه التيمّم للمسّ الواجب يتيمّم ثمّ يتوضّأ، وإن لم نقل بمشروعيته فينتقل إلى التيمّم للصلاه وتسقط الطهاره المائيّه، وإن كان النقش في محلّ التيمّم ففي الانتقال إلى الجبيرة أو الوضوء وسقوط حرمة المسّ وجهان، وإن كان الثاني أولى. (الأملي).

٤- ٤. والأظهر عدم سقوطها، وحينئذٍ فإن لم يكن في محلّ التيمّم تيمّم أولاً بقصد ما في الذمّه، ويحتاج بما سيأتى من الجبيرة والاستنابه، ثمّ يتوضّأ أو يغتسل، وإن كان في محلّ التيمّم احتاط أولاً بالجبيرة والاستنابه، ثمّ يتوضّأ أو يغتسل بنفسه. (حسين القمّي). * لا أرى وجهاً لسقوطها، ويحتمل إجراء حكم الجبيرة في المقام، والأحوط مع ذلك التيمّم بقصد ما عليه، ثمّ الوضوء التام، والله أعلم. (آل ياسين). * بل الأوفق بالقواعد سقوط المائيّه، والانتقال إلى التيمّم. نعم، لو كان في مواضع التيمّم سقطت حرمة المسّ؛ لأنّ وجوب الصلاه أهمّ من حرمة المسّ. (كاشف الغطاء). * محلّ إشكال فيما إذا كان في غير مواضع التيمّم، بل الانتقال إلى التيمّم فيه أقرب. (البروجردى). * في السقوط إشكال، والظاهر وجوب التيمّم إن لم يكن في مواضعه. (عبدالهادي الشيرازي). * بل سقوط وجوب المائيّه على تقدير التراحم كما تقدّم، ويمكن رفع التراحم بالتيمّم لغايه، فيجوز معه المسّ، فيتمكّن من الوضوء، نظير ما تقدّم في المسأله الثلاثين. (الحكيم). * بل الأقوى وجوب التيمّم إن لم يستلزم التيمّم أيضاً المسّ، وإلّا- فالسقوط كما ذكره. (الرفيعي). * بل الظاهر الانتقال إلى التيمّم إذا كان في غير مواضع التيمّم. (عبدالله الشيرازي). * بل الظاهر التيمّم لأجل جواز المسّ في ضمن الوضوء أو الغسل، كالتيمّم للمكث في المسجد وأخذ الماء، كما تقدم، نعم، لا يجري ما ذكرنا لو كان في موضع التيمّم، وفيها يتوجّه ما ذكره المصنّف من سقوط حرمة المسّ. (الشريعتمداري). * إن كان في محلّ التيمّم فالأحوط الجبيرة ثمّ التيمّم، وكذلك إذا كان في محلّ الوضوء أو الغسل واضطرّ إلى المسح عليه. (محمد الشيرازي). * فيه إشكال، بل منع، وحينئذٍ فإن كان في غير محلّ التيمّم تيمّم لأجل المسّ، ثمّ يتوضّأ أو يغتسل، وإن كان في محلّ الوضوء أو التيمّم يحتاج بما في المتن ويتطهّر. (السبزواري). * الظاهر عدم السقوط فيما إذا كان في غير محلّ التيمّم، بل ينتقل إلى التيمّم. (اللكراني). * فيه إشكال، والأحوط الاستنابه، وإجراء حكم الجبيرة والتيمّم بقصد ما عليه، ثمّ الوضوء التام. (حسن القمّي). * فيه تأمّل إذا كان في غير مواضع التيمّم، بل سقوط وجوب الطهاره المائيّه وانتقال الفرض إلى التيمّم أظهر. (الروحاني). * بل

يتعين عليه التيمم إذا لم يكن في مواضع المسح التيمم، ثم يغتسل ويتوضأ، ولا يباح بهذا التيمم إلا المسح في الوضوء والغسل، ويجوز له أن يتيمم بقصد بعض غايات التيمم، ثم يتوضأ أو يغتسل، وإن كان المنقوش في محل التيمم فيجوز له الوضوء أو الغسل، ولا يحتاج إلى النياه أو الجبيرة. نعم، لا بأس بالاحتياط على ما ذكره في المتن، فعليه تقديم الجبيرة على الاستنابه على مسحه بنفسه. (مفتى الشيعه).

الأمر حينئذٍ دائر بين ترك الصلاة (١) وارتكاب المسّ، ومن المعلوم أهميته وجوب الصلاة (٢) فيتوضّأ، أو يغتسل في الفرض الأول، وإن استلزم المسّ، لكنّ الأحوط مع ذلك الجبيرة أيضاً بوضع شيء عليه والمسح عليه باليد المبلّلة، وأحوط من ذلك (٣) أن يجمع (٤) بين ما ذكر والاستنابه (٥) أيضاً:

ص: ٥٣٠

-
- ١-١. بناءً على سقوطها أداءً عمّن فقد الطهورين. (المرعشى).
 - ٢-٢. مع طهور. (تقى القمّي).
 - ٣-٣. لا يُترك. (المرعشى).
 - ٤-٤. لا يُترك مع تقديم الاستنابه، ثمّ التيمّم على التوضؤ والاغتسال، ويقدم فيهما الجبيرة على المباشرة. (الميلاني).
 - ٥-٥. قد عرفت أنّ الأظهر كفايتها. (صدر الدين الصدر). * مع تأخير المباشرة، وكذا فيما بعده. (الروحاني).

بأن يستنّب متطهراً يباشر غسل هذا الموضع، بل وأن يتيمّم مع ذلك (١) أيضاً إن لم يكن في مواضع التيمّم، وإذا كان ممّن وظيفته التيمّم وكان في بعض مواضعه وأراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه (٢) والجبيرة (٣) والاستنابه (٤)، لكنّ الأقوى (٥) _ كما عرفت _ كفايه مسحه وسقوط حرمة المسّ حينئذ.

إنتهى الجزء الخامس وبه ينتهى كتاب الطهارة

وما تضمّن من تعليقات عليه

وسيليه الجزء السادس بكتاب الصلاة ، إن شاء الله تعالى

ص: ٥٣١

-
- ١ - ١ . الحاصل أنّه يحتاط بأمور: منها: مسحه بنفسه، ومنها: الجبيرة، ومنها: الاستنابه، ومنها: التيمّم قبل الشروع في الغسل. (الفيروز آبادي).
 - ٢ - ٢ . الأحوط تقديم الأخيرتين. (الحكيم). * لكن يقدّم الجبيرة على الاستنابه، والاستنابه على المسح بنفسه، ولا يترك هذا الاحتياط مهما تيسّر. (الفاني).
 - ٣ - ٣ . الأحوط تقديم الجبيرة، والاستنابه عن مسحه بنفسه، والله تعالى هو العالم. (السبزواري).
 - ٤ - ٤ . بتقديم الأخيرتين، ولا يترك. (حسين القمّي).
 - ٥ - ٥ . لكن لا يترك الاحتياط بالجمع المتقدم مع تأخير المباشرة عن غيرها. (الإصطهباناتي). * والأحوط الجمع، كما ذكره سابقاً. (الرفيعي).

فهرس المحتويات الجزء الخامس من كتاب

العروه الوثقى والتعليقات عليها

فصل: فى أحكام الأموات

(٩ _ ١٥)

وجوب التوبه وحقيقتها ٩

ما يجب فعله عند ظهور علامات الموت ١٠

الوصيه بأداء الواجبات من صوم وصلاه وحج ونحوها ١٢

تمليك غير الوارث ١٣

هل يجب الإعلام بمال لا يعلمه الوارث؟ ١٣

هل يجب نصب القيم على الأطفال؟ ١٤

فصل: فى آداب المريض

(١٧ _ ١٥)

فصل: فى استحباب عياده

المريض

(١٨ _ ١٩)

آداب العياده ١٨

فصل: فيما يتعلّق بالمحتضر ممّا

هو وظيفه الغير

(٢٠ _ ٢٥)

الأول: توجيه الميّت إلى القبلة ٢٠

هل يجب أن يوجّه المحتضر نفسه؟ ... ٢١

فروع فيما يتعلق بتوجيه الميت ... ٢٤

الثاني والثالث: استحباب تلقين الميت الاعتقادات الحقه وتلقينه كلمات الفرج ... ٢٤

ص: ٥٣٢

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع ٢٤٠٠٠

الخامس: قراءه القرآن سيّما بعض السور ٢٤٠٠٠

فصل: فى المستحبات بعد

الموت

(٢٦ _ ٢٧)

فصل: فى المكروهات

(٢٧ _ ٢٨)

فصل: فى حكم كراهه الموت

(٢٨ _ ٢٩)

فصل: فى أنّ وجوب تجهيز

الميت كفايى

(٢٩ _ ٣٤)

كفائيه وجوب التجهيز وشرطيّه إذن الولي ٢٩٠٠٠

إذا امتنع الولي سقط اعتبار إذنه ٣٠٠٠٠

عدم اعتبار الصراحه فى إذن الولي ٣٢٠٠٠

سقوط وجوب المبادره بالعلم بمباشره الغير ٣٢٠٠٠

الظنّ بمباشره الغير ٣٣٠٠٠

العلم بصدور الفعل عن الغير والشك فى صحته ٣٣٠٠٠

الكلام فى تجهيز الصبي المميّز وكفايته عن البالغين ٣٣٠٠٠

فصل: فى مراتب الأولياء

الزوج أولى بزوجه والمالك أولى بممولكه ... ٣٥

بعض المرحجات فى الأولويه وفروعها ... ٣٧

وصيه الميت لغير الولي ... ٤٢

دعوى الولاية على الميت ... ٤٤

ص: ٥٣٣

إذا غُسل الميت أو صَلَّى عليه عن إجبار ... ٤٦

فصل: فى تغسيل الميت

(٤٩ _ ٥٣)

وجوب تغسيل كلّ مسلم ... ٤٩

كيفية تغسيل المخالف ... ٥٠

حرمة تجهيز الكافر وما ألحق به ... ٥٠

حكم أطفال المسلمين وأطفال غيرهم ... ٥١

تجهيز الأسير واللّقيط والسقط ... ٥٢

فصل: فيما يتعلّق بالتّيه فى

تغسيل الميت

(٥٤ _ ٥٥)

وجوب قصد القربه فى غسل الميت ... ٥٤

كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثه ... ٥٤

جواز تعدّد من يغسل الميت ... ٥٥

فصل: فى اعتبار المماثله بين

الميت والغاسل

(٥٦ _ ٦٩)

اعتبار المماثله فى الذكوريه والأنوثيه إلّا فى موارد ... ٥٦

الأوّل: الطفل الذى لم يتجاوز الثلاث سنين ... ٥٦

الثانى: تغسيل الزوج وزوجته وبالعكس ... ٥٧

إلحاق المنقطعه ونحوها بالدائمه ... ٥٧

تغسيل المطلق مطلقته وبالعكس ... ٥٨

حكم التغسيل بعد انقضاء العده ... ٥٨

الثالث: المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهره ... ٥٩

ما قيل باشتراطه فى تغسيل المحارم ... ٦٠

الرابع: المولى والأمه على إشكال ... ٦١

ص: ٥٣٤

حكم الخنثى المشكل ٦٢ ...

حكم الميت أو عضوه المشتبه بين الذكر والانثى ٦٥ ...

تغسيل الكتابي المماثل للمسلم ٦٥ ...

إذا حضر المسلم المماثل بعد تغسيل الكتابي ٦٧ ...

انحصار التغسيل بالمخالف المماثل ٦٧ ...

إذا فقد المماثل في غير موارد الاستثناء المتقدمه ٦٨ ...

شرائط المَغْسَل ٦٨ ...

فصل: في موارد سقوط

غسل الميت

(٧٠ _ ٨٩)

الأول: الشهيد ومن قتل في حفظ بيضه الإسلام ٧٠ ...

المدار في سقوط التغسيل وعدمه في الشهيد ٧١ ...

الثاني: من وجب قتله برجم أو قصاص ٧٢ ...

الأمر بالاغتسال للقصاص والرجم قبلهما ٧٢ ...

ما يعتبر في غسل وتكفين المرجوم والمقتص منه ٧٣ ...

اعتبار استناد الموت إلى الرجم أو القصاص ٧٤ ...

سقوط الغسل عزيمه لارخصه ٧٦ ...

الحكم بجواز تكفين الشهيد فوق الثياب ٧٧ ...

ما يجوز وما لا يجوز نزع من الشهيد ٧٨ ...

الشك في شهاده من وجد ميتاً في المعركة ٨٠ ...

من لا يجرى عليه حكم الشهيد ... ٨١

إذا اشتبه المسلم بالكافر ... ٨٢

حكم مسّ الشهيد والمقتول بالقصاص ... ٨٥

حكم القطعه المبانه من الميت ... ٨٦

جريان أحكام الميت لو بقى عظاماً بلا لحم ... ٨٨

حكم العضو المردد بين الذكر والأنثى ... ٨٩

ص: ٥٣٥

فصل: فى كيفية غسل الميت

(٩٠ _ ١٠٥)

٩٠ ... ما يُعتبر فى غسل الميت

٩٠ ... غسل الميت كغسل الجنابه على كلام فى الارتماسى

٩٠ ... إزاله النجاسه عن بدن الميت قبل التّغسيل

٩١ ... ما يعتبر فى السدر والكافور

٩٢ ... الوضوء مع غسل الميت

٩٣ ... مقدار الماء الذى يغسل به الميت

٩٤ ... حكم تعذر أحد الخليطين أو كليهما

٩٤ ... بدليه التيمم عن تغسيل الميت

٩٥ ... كفايه الماء لغسل واحد

١٠٠ ... حكم من تعذر تغسيله لجرح أو حرق ونحو ذلك

١٠١ ... الميت المحرم لا يُمسّ بالكافور

١٠٣ ... حكم ارتفاع العذر عن الغسل أو الخليط

١٠٣ ... كيفية التيمم بالميت

١٠٤ ... حكم مس الميت الميمم

فصل: فى شرائط الغسل

(١٠٦ _ ١١٧)

١٠٦ ... اشتراط الغسل بما اشترط فى الوضوء

١٠٩ ... الغسل بالمغصوب نسياناً أو جهلاً

أفضليه تجريد الميت حين التغسيل أو أفضليته من وراء الثياب *** ١٠٩

إجزاء غسل الميت عن غيره *** ١١٠

تغسيل الميت قبل برده *** ١١٠

حرمة النظر إلى عوره الميت *** ١١٠

واجبات الميت التي يجوز النباش لأجل تداركها *** ١١١

أخذ الأجره على تغسيل الميت *** ١١٢

استعمال الميسور من الصدر والكافور عند تعذره *** ١١٥

تنجس بدن الميت بعد الغسل أو أثناءه *** ١١٥

ص: ٥٣٦

طهاره الآلات بعد كل غسل ... ١١٦

فصل: فى آداب غسل الميت

(١١٧ _ ١٢٢)

فصل: فى مكروهات الغسل

(١٢٣ _ ١٢٥)

فصل: فى تكفين الميت

(١٢٦ _ ١٥٤)

وجوب التكفين بالأثواب الثلاثة: المتر والقميص والإزار ... ١٢٦

حكم تعذر بعض أثواب الكفن ... ١٢٨

نية التكفين ... ١٢٨

اعتبار حصول الستر بتمام الأثواب أو بكل واحد منها ... ١٢٩

التكفين بجلد الميتة أو بالمغصوب اضطراراً ... ١٣٠

ما لا يجوز التكفين به اختياراً ... ١٣١

صور الدوران بين أفراد ما لا يجوز التكفين به اختياراً ... ١٣٢

حكم التكفين بالحرير غير الخالص ... ١٣٦

يلزم إزاله ما لو تنجس من الكفن بغسله أو بقرضه ... ١٣٦

حكم تجهيز الزوجه وشرائطه ... ١٣٧

تجهيز غير الزوجه من واجبي النفقه ... ١٤٤

القول فى مالكيه الكفن ... ١٤٥

فروع فى التجهيز ... ١٤٦

خروج مؤنه التجهيز من التركة ... ١٤٨

حكم الزائد عن الواجب فى التجهيز ... ١٤٩

هل يقدم الكفن على الحقوق المتعلقة بالتركة كحق الرهن؟ ... ١٥١

هل يجب على المسلمين بذل الكفن؟ ... ١٥٣

تكفين المحرم كغيره ... ١٥٤

ص: ٥٣٧

فصل: فى مستحبات الكفن

(١٥٥ _ ١٥٦)

فصل: فى بقيه المستحبات

(١٦٣ _ ١٦٤)

فصل: فى مكروهات الكفن

(١٦٥ _ ١٧٤)

فصل: فى الحنوط

(١٦٥ _ ١٧٤)

تحنيط المساجد السبعه بالكافور ... ١٦٥

ما يستحب مسحه بالكافور من أعضاء الميت ... ١٦٦

محلّ التحنيط ... ١٦٧

شروط الكافور ... ١٦٧

يجب تحنيط كل ميت ماعدا المحرم ... ١٦٨

نيه التحنيط ... ١٦٩

مقدار الحنوط الواجب والمستحب ... ١٦٩

سقوط الحنوط بتعذر الكافور ... ١٦٩

فروع فى مكروهات التحنيط ومستحباته ... ١٧١

تقديم التغسيل بالكافور على التحنيط فى مورد التراحم ... ١٧٤

تقديم الجبهه على سائر المواضع فى التحنيط ... ١٧٤

فصل: فى الجريدتين

استحباب وضعهما مع كل مئتين ... ١٧٤

أولويه جريده النخل مع الإمكان ... ١٧٥

اعتبار الرطوبه فى الجريده ... ١٧٥

بقية مستحبات الجريده ... ١٧٦

ص: ٥٣٨

كيفية وضع الجريدتين في القبر ... ١٧٦

لو ترك وضع الجريدتين جعلت على القبر ... ١٧٧

الكتابه على الجريدتين ... ١٧٧

فصل: في التشيع

(١٧٨ _ ١٨٢)

استحباب الإعلام بموت المؤمن ... ١٧٨

استحباب التشيع ... ١٧٨

آداب التشيع ... ١٧٩

مكروهات التشيع ... ١٨١

فصل: في الصلاه على الميت

(١٨٣ _ ٢٠٢)

وجوب الصلاه على كل مسلم ... ١٨٣

حرمة الصلاه على كل كافر ... ١٨٣

الصلاه على الطفل ... ١٨٣

الصلاه على من لا يعلم إسلامه ... ١٨٤

شروط الصلاه على الميت ... ١٨٥

صلاه الصبي المميز على الميت ... ١٨٥

اشتراط تأخر الصلاه عن التكفين ... ١٨٧

الصلاه عند تعذر الكفن ... ١٨٧

عدم سقوط سائر الواجبات بتعذر الكفن ... ١٨٧

جواز تعدّد الصلاه على الميت مع الكلام فى التّيه ... ١٨٨

حكم الصلاه على بعض الميت ... ١٨٩

الصلاه قبل الدفن ... ١٩٠

اعتبار الاستئذان من جميع الأولياء ... ١٩٠

حكم ما إذا كان الولى إمراه ... ١٩٣

تعيين الميت من يصلّى عليه ... ١٩٣

مشروعيه صلاه الميت جماعه ... ١٩٥

ص: ٥٣٩

شروط إمامه صلاة الميت ... ١٩٥

إمامه المرأة للنساء في صلاة الميت ... ١٩٧

صلاة العراء على الميت ... ١٩٧

فروع في الصلاة جماعة على الميت ... ١٩٨

حضور المرأة جماعه الرجال ... ١٩٨

حكم العدول في جماعه الميت ... ١٩٨

التكبير قبل الإمام في الصلاة الميت ... ١٩٩

من حضر أثناء صلاة الجماعه على الميت ... ٢٠١

فصل: في كيفية صلاة الميت

(٢٠٣ _ ٢١٠)

وجوب الإتيان بخمس تكبيرات ... ٢٠٣

صوره الأذكار بين تكبيرات الصلاة ... ٢٠٤

الآتيان بالناقص عن الخمس تكبيرات ... ٢٠٦

كيفية الأدعية بين التكبيرات ... ٢٠٦

اعتبار العربية في الأدعية بالقدر الواجب ... ٢٠٧

ما لا يعتبر في صلاة الميت ممّا يعتبر في الصلاة ... ٢٠٧

الشك في ذكوريه الميت ... ٢٠٨

الشك بين التكبيرات ... ٢٠٨

فصل: في شرائط صلاة الميت

(٢١٠ _ ٢٢٨)

الأول: كون الميت مستلقياً ... ٢١٠

الثاني: اتجاه رأسه إلى يمين المصلّى ... ٢١٠

الثالث: وقوف المصلّى خلف الميتّ محاذياً له ... ٢١٠

الرابع: الحضور عند الميتّ ... ٢١٠

الخامس: عدم الحائل بين المصلّى والميت ... ٢١١

السادس: عدم الإفراط في البعد عن الميتّ ... ٢١١

السابع: عدم العلوّ المفرط بين المصلّى والميت ... ٢١١

الثامن: استقبال القبلة عند الصلاة ... ٢١١

التاسع: القيام حال الصلاة ... ٢١١

العاشر: تعيين الميت ... ٢١١

ص: ٥٤٠

الحادى عشر: قصد القربه ... ٢١١

الثانى عشر: إباحه المكان ... ٢١١

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات والأدعيه ... ٢١٢

الرابع عشر: الاستقرار حال الصلاه ... ٢١٢

الخامس عشر: تأخر الصلاه عن الغسل والكفن ... ٢١٢

السادس عشر: أن يكون الميت مستور العوره ... ٢١٢

السابع عشر: إذن الولى ... ٢١٢

ما يعتبر فى صلاه الميت ... ٢١٣

ما يلزم فى شرطيه القيام والاستقرار ... ٢١٤

حكم الصلاه عند اشتباه القبلة ... ٢١٤

غصبيه مكان الميت دون المصلّى ... ٢١٥

صلاه غير المأذون من الولى ... ٢١٦

إذا دفن الميت ولم يصلّ عليه ... ٢١٦

التيمّم لصلاه الجنازه ... ٢١٧

الكلام بغير الصلاه أثناء صلاه الجنازه ... ٢١٧

الإشكال فى صلاه العاجز مع وجود من يستطيع القيام ... ٢١٨

انكشاف وجود القادر بعد الصلاه من العاجز ... ٢١٩

الشك فى صلاه الغير ... ٢١٩

الصلاه على الميت مع العلم بطلانها تقليلًا أو اجتهاداً ... ٢٢٠

الصلاه على المصلوب ... ٢٢١

تكرار الصلاة على الميت ... ٢٢٢

لو تركت الصلاة قبل الدفن ... ٢٢٣

الصلاة على المصلّي عليه قبل الدفن ... ٢٢٤

استحباب المبادرة إلى صلاة الجنازة ... ٢٢٥

الصلاة على الجنازة أثناء الفريضة اليومية ... ٢٢٧

كيفية الصلاة إذا تعددت الجنازات ... ٢٢٧

إذا تواردت جنازه أثناء أخرى ... ٢٢٧

ص: ٥٤١

فصل: فى آداب الصلاه على

الميت

(٢٢٩ _ ٢٣٣)

فصل: فى الدفن

(٢٣٤ _ ٢٤٥)

ما يعتبر فى وجوب مواراه الميت ... ٢٣٤

شرطيه الاستقبال فى الدفن ... ٢٣٥

حكم الموت فى السفينه ... ٢٣٦

حكم الجنين من مسلم إذا مات فى بطن كافره ... ٢٣٧

فروع فى واجبات الدفن وأحكامه ... ٢٣٨

موت الجنين فى بطن الحامل أو حياته وموتها ... ٢٤٤

فصل: المستحبات قبل الدفن

وحينه وبعده

(٢٤٦ _ ٢٥٨)

المستحبات المتعلقة بالدفن ... ٢٤٦

كيفيه التلقين ... ٢٤٩

بقيه مستحبات الدفن ... ٢٥٠

صلاه ليله الدفن ... ٢٥٦

فصل: فى مكروهات الدفن

(٢٥٩ _ ٢٩٣)

أحكام القبور ... ٢٦٠

فروع تتعلق بالميت ... ٢٦٣

حرمة نبش قبر المؤمن ... ٢٧٠

مستثنيات حرمة نبش القبور ... ٢٧٣

تخريب القبور وفروع تتعلق بالدفن ... ٢٨٦

ص: ٥٤٢

فصل: فى الأغسال المندوبه

(٢٩٣ _ ٣١٦)

الأغسال الزمانيه ٢٩٣...

استحباب غسل الجمعه ٢٩٣...

مبدأ غسل الجمعه ومنتهاه ٢٩٥...

نيه الغسل بعد زوال الجمعه ٢٩٦...

قضاء غسل الجمعه ٢٩٦...

تقديم غسل الجمعه ٢٩٧...

فروع فى وقت الجمعه وقضائه ٢٩٨...

صححه غسل الجمعه من الجنب والحائض ٣٠٥...

التيمم بدل غسل الجمعه ٣٠٦...

أغسال لىالى شهر رمضان ٣٠٧...

غسل يومى العيدين ووقته ٣١١...

غسل يوم الترويه ٣١٢...

غسل يوم عرفه ٣١٢...

غسل أيام من رجب ٣١٢...

غسل يوم الغدير ٣١٣...

غسل يوم المباهله ٣١٤...

بقيه الأغسال الزمانيه ٣١٤...

فصل: فى الأغسال المكانيه

(٣١٦ _ ٣١٨)

فصل: فى الأغسال الفعلية

(٣١٩ _ ٣٣٣)

أقسام الأغسال الفعلية ... ٣١٩

بعض الأغسال المسنونه ... ٣٢٨

إجزاء الأغسال و كفايه غسل واحد...٣٢٩

تداخل الأغسال و كفايه غسل واحد ... ٣٣٠

ص: ٥٤٣

الكلام فى استحباب الغسل نفساً ... ٣٣٢

بدليه التيمم فى المقام ... ٣٣٣

فصل: فى التيمم

(٢١٩ _ ٣٣٣)

مسوّغات التيمم ... ٢٣٤

الأول: عدم وجدان الماء ... ٢٣٤

وجوب الطلب ومقداره ... ٢٣٥

محققات الطلب ومستقطاته ... ٢٣٧

لو ترك الطلب متعمداً صحّت صلاته وإنْ عصى ... ٣٤٥

إذا أخطأ الماء أو اعتقد ضيق الوقت فتبين العكس ... ٣٤٦

حكم إراقه الماء بعد الوقت وقبله أو إبطال الوضوء ... ٣٥٠

حكم الطلب عند الخوف أو الحرج أو اختلاف الأرض ... ٣٥٢

الثانى: عدم الوصله إلى الماء ... ٣٥٢

أنحاء تحصيل الماء ... ٣٥٣

الثالث: الخوف من استعمال الماء ... ٣٥٤

حكم الطهاره المائيه مع الضرر والحرج ... ٣٥٦

التيمم أو الوضوء باعتقاد الضرر أو خوفه وتبين الخلاف ... ٣٥٨

الإجتناب عمداً مع العلم بالتضرر باستعمال الماء ... ٣٦٢

حكم إبطال الوضوء أو الجماع مع عدم التمكن من الماء ... ٣٦٤

الرابع: الحرج فى تحصيل الماء أو استعماله ... ٣٦٥

الخامس: الخوف على نفسه أو غيره من العطش لو توضأ بالماء ... ٣٦٦

وظيفة من كان معه ماء: ان: طاهر ونجس ... ٣٧٣

السادس: إذا عارض الوضوء أو الغسل واجب أهم ... ٣٧٦

لو قدم الطهارة الحدثية على الخبثية ... ٣٧٨

تعين تقديم الطهارة الحدثية لو فقد التراب ... ٣٧٩

دوران الأمر بين صرف الماء للوضوء أو إزاله بعض الخبث ... ٣٨٠

الدوران بين الترك في الوقت أو شرب النجس ... ٣٨٣

دوران الأمر بين تحصيل الماء وتحصيل الساتر ... ٣٨٦

ص: ٥٤٤

الدوران بين تحصيل الماء أو القبلة ٣٨٧ ...

السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء ٣٨٩ ...

لو ضيق الوقت على نفسه بالاختيار ٣٩١ ...

الشك في ضيق الوقت وسعته ٣٩١ ...

ضيق الوقت عن تحصيل الماء الموجود ٣٩٤ ...

من ضاق وقته عن استعمال الماء فخالف واستعمله ٣٩٥ ...

التيمم لصلاه أو غايه ضاق وقتها لا يبيح غيرها ٣٩٧ ...

المدار ضيق الوقت عن الواجبات لا مع المستحبات ٤٠١ ...

حكم ضيق الوقت في المستحبات ٤٠٢ ...

التيمم باعتقاد السعه فتبين الضيق أو العكس ٤٠٣ ...

الثامن: العجز عن استعمال الماء لمانع شرعى ٤٠٥ ...

حكم من كان جنباً مع عدم الماء إلا في المسجد ٤٠٧ ...

موارد مشروعيه التيمم مع وجدان الماء ٤٠٩ ...

خلط المطلق بالمضاف ٤١١ ...

فصل: في بيان ما يصح التيمم به

(٤٢٨_ ٤١٢)

جواز التيمم على مطلق وجه الأرض ٤١٢ ...

حكم التيمم بالجص والنوره والطين قبل الإحراق وبعده ٤١٣ ...

حكم التيمم بالمعادن ونحوها ممّا خرج عن اسم الأرض ٤١٤ ...

جواز التيمم بالغبار ومع فقدّه فبالطين ٤١٥ ...

وظيفه من فقد الأرض والغبار والطين ... ٤١٧

حكم التيمم بالثلج ... ٤١٨

تعين الطهارة المائيه لو أمكن إذابه الثلج ... ٤١٩

الأحوط الترتيب بين أنواع الأرض بحسب الإمكان ... ٤٢٠

من لا يجد إلا الجص المطبوخ أو الآجر أو الخزف أو الرماد ... ٤٢٢

جواز التيمم على الحائط من الطين ونحوه مما لا يخرج عن اسم الأرض ... ٤٢٢

وجوب إزاله ما لصق باليد من الطين عند التيمم ... ٤٢٤

حكم التيمم بالتراب الممزوج بغيره ... ٤٢٥

ص: ٥٤٥

وجوب شراء ما يتيمّم به ٤٢٦ ...

حكم التيمّم على الأرض النديّة ٤٢٦ ...

حكم التيمّم بما لا يصح التيمّم به جهلاً ٤٢٧ ...

تحديد المراد من الطين ٤٢٧ ...

فصل: فى شرائط ما يتيمّم به

(٤٢٨ _ ٤٤٧)

اشتراط الطهارة والإطلاق والإباحة ٤٢٨ ...

حكم التيمّم حال الجهل بالغصبيه أو نسيانها ٤٣٢ ...

التيمّم بالتراب فى آنيه الذهب والفضه ٤٣٢ ...

اشتباه التراب النجس بغيره والمباح بالمغصوب ٤٣٣ ...

العلم الإجمالى بغصبيه الماء أو التراب أو نجاسه أحدهما أو إضافته ٤٣٤ ...

التيمّم بما يشك فى كونه تراباً ٤٣٨ ...

حكم تيمّم المحبوس فى مكان مغصوب ووضوئه بمائه ٤٤٠ ...

إذا كان التراب لا يكفى لضرب الكفين معاً ٤٤٤ ...

مستحبات التيمّم وما يتيمّم به ومكروهاته ٤٤٥ ...

فصل: فى كيفية التيمّم

(٤٤٧ _ ٤٧٣)

ويعتبر فيه أمور:

الأول: ضرب باطن اليدين معاً اختياراً وبما تيسّر مع الاضطرار ٤٤٧ ...

الثانى: مسح الجبهه والجبين ٤٤٩ ...

الثالث: مسح ظاهر كل من الكفين بباطن الأخرى ... ٤٥٠

شروط التيمم

الأول: النية ... ٤٥١

الثاني: المباشرة مع الاختيار ... ٤٥٢

الثالث: الموالاة ولو كان بدلاً عن الغسل ... ٤٥٢

الرابع: الترتيب، بمسح الوجه ثم اليد اليمين ثم اليسرى ... ٤٥٢

الخامس: الابتداء بالأعلى الأعلى ومنه إلى الأسفل في الوجه واليدين ... ٤٥٢

ص: ٥٤٦

السادس: عدم الحائل بين الماسح والممسوح ... ٤٥٢

السابع: طهاره الماسح والممسوح مع الاختيار ... ٤٥٢

لو بقى فى الممسوح ما لم يمسح عليه ... ٤٥٣

مسح اللحم الزائد ... ٤٥٣

حكم الجبيره على الماسح أو الممسوح ... ٤٥٤

جواز الاستنابه مع تعذر المباشره ... ٤٥٥

حكم ما لو كان باطن اليدين نجساً ... ٤٥٦

حكم الأقطع فى التيمم ... ٤٥٧

لو كان على الباطن نجاسه لها جرم ولا يمكن إزالتها ... ٤٦٠

الخاتم حائل يجب نزعه ... ٤٦١

تعيين المبدل عنه ولو إجمالاً عند تعدد التيمم ... ٤٦١

كفايه قصد ما فى الذمه من الغايات ... ٤٦٢

حكم ما لو قصد غايه فانكشف عدمها أو غيرها ... ٤٦٣

شرطيّه إمرار الماسح على الممسوح ... ٤٦٥

كفايه ضربه واحده للتيمم بدلاً عن الوضوء والغسل ... ٤٦٧

الشك بعد الفراغ أو فى الأثناء من التيمم ... ٤٦٩

حكم التيمم إذا علم فوات جزء منه بعد الفراغ ... ٤٧٢

فصل: فى أحكام التيمم

(٤٧٣ _ ٥٣٢)

حكم التيمم قبل الوقت ... ٤٧٣

الصلاه بالتيمم السابق لصلاه دخل وقتها ... ٤٧٦

حكم التيمم فى سعه الوقت ... ٤٧٦

البدار إلى صلاه أخرى لمن تيمم لصلاه سابقه ... ٤٧٩

المراء من آخر الوقت ... ٤٨٠

التيمم للصلاه القضاءيه والنافله ... ٤٨٢

التيمم بتخيّل ضيق الوقت ... ٤٨٥

إجزاء التيمم عما صلاه لو زال العذر ... ٤٨٦

موارد استحباب إعاده الصلاه لو زال العذر ... ٤٨٦

ص: ٥٤٧

المتيمّم لغايه بحكم الطاهر تشرع له الغايات الآخر ... ٤٨٨

غايات الوضوء والغسل غايات للتيمّم ... ٤٨٩

إغناء تيمّم الجنب عن الوضوء ... ٤٩٣

فى نواقض التيمّم

الأول: الحدث ... ٤٩٤

الثانى: وجدان الماء ... ٤٩٤

الثالث: زوال العذر ... ٤٩٤

وجدان الماء فى زمان لا يسع الوضوء أو الغسل ... ٤٩٥

وجدان الماء أثناء الصلاة قبل الركوع أو بعده ... ٤٩٥

وجدان الماء أثناء غير الصلاة من العبادات ... ٤٩٧

زوال العذر غير فقدان ... ٤٩٨

وجدان الماء بعد الركوع ثمّ فقدانه ... ٤٩٩

بعض فروع وجدان الماء بعد الركوع ... ٥٠١

صحّه صلاه من أتمّها مع وجوب قطعها ... ٥٠٤

وجدان المتيمّم تيممين ما يكفى لأحدهما ... ٥٠٥

إذا وجد ماء يكفى الغسل أو الوضوء وهو محدث بغير الجنابه ... ٥١٢

هل ينقض التيمّم بدل الغسل بالحدث الأصغر ... ٥١٣

التداخل فى التيمّمات ... ٥١٥

التيمّم بدل أغسال عديده أو غسل معين إذا انكشف غيره ... ٥١٦

إذا تراحم جنب وميت ومحدث بالأصغر على الماء ... ٥١٧

التيمم لصلاه مندوره ٥١٩

استئجار من وظيفته التيمم للصلاه عن الميت ٥٢٠

المجنب المتيمم مع كون الماء في المسجد ٥٢٠

لو أمكن الجمع في سائر الفروض تعين ٥٢٢

لو علم بعدم وجدان ما تيمم به بعد الوقت ٥٢٣

التيمم لمس القرآن ٥٢٤

وجوب إزاله الحاجب عن مواضع التيمم ٥٢٦

الأحوط في موارد الحدث الأكبر غير الجنابه ٥٢٧

نقش لفظ الجلاله على العضو ٥٢٧

ص: ٥٤٨

- ١ _ فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام : تأليف العلّامه محمّد جواد مغنيه؛، (دوره فقهيه كامله محققه فى ست مجلّدات).
- ٢ _ قصص القرآن الكريم دلاليّاً وجماليّاً: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني (فى مجلّدين).
- ٣ _ محاضرات الإمام الخوئى رحمه الله فى الموارد: بقلم السيّد محمّد على الخرسان. تقديم ومراجعته مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٤ _ المولى فى الغدير، نظره جديده فى كتاب الغدير للعلّامه الأمينى: لجنه التّأليف والبحوث العلميه _ القسم العربى.
- ٥ _ أدب الشريعه الاسلاميه: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني.
- ٦ _ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعته وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٧ _ أنصار الحسين عليه السلام .. الثوره والثوار: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعته وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٨ _ التحريف والمحزّفون: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعته وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٩ _ الحسن بن على عليهما السلام (رجل الحرب والسلام): تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعته وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٠ _ بضعه المصطفى صلى الله عليه و آله : تأليف السيد المرتضى الرضوى، تحقيق وتنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه، يشتمل على حياه فاطمه عليها السلام من ولادتها إلى شهادتها عليها السلام .
- ١١ _ الحتميات من علائم الظهور: تأليف السيّد فاروق البياتى الموسوى، تحقيق تنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۱۲ _ معالم العقی_ ده الإسلامیه: لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم العربی.

۱۳ _ هوئیہ الشیع: للدكتور الشیخ أحمد الوائلی رحمه الله ، تحقیق مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۴ _ نحن الشیعہ الإمامیہ وهذه عقائدنا: تألیف السید محمد الرضی الرضوی. مراجعه وتصحیح مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۵ _ لماذا اخترنا مذهب الشیعہ الإمامیہ: تألیف السید محمد الرضی الرضوی. مراجعه وتصحیح مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۶ _ المثل الأعلى: تألیف السید محمد الرضی الرضوی. مراجعه وتصحیح مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۷ _ الشیعہ وفنون الإسلام: تألیف آیت الله السید حسن الصدر قدس سره ، مراجعه وتصحیح مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۸ _ هدیہ الزائرین وبهجه الناظرین (فارسی): تألیف ثقه المحدثین الشیخ عباس القمّی رحمه الله ، تحقیق مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

۱۹ _ قطره ای از دریای غدیر (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم الفارسی.

۲۰ _ مهربانترین نامه (شرح الخطبه ۳۱ لنهج البلاغه) (فارسی): تألیف السید علاء الدین الموسوی الإصفهانی.

۲۱ _ پرسش ها و پاسخ های اعتقادی (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم الفارسی.

۲۲ _ روز شمار تاریخ اسلام (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم الفارسی.

۲۳ _ غربت یاس (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم الفارسی.

۲۴ _ حجاب حریم پاکی ها (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیه _ القسم الفارسی.

۲۵ _ سکینه؛ پرده نشین قریش (فارسی): قسم الترجمه.

۲۶ _ شهاده فاطمه الزهراء علیها السلام حقیقه تاریخیه (أردو): قسم الترجمه.

۲۷ _ قطره ای از دریای غدیر (أردو): قسم الترجمه.

٢٨ _ مشفقانه وصيت نامه (شرح الخطبه ٣١ لنهج البلاغه) (أردو): قسم الترجمة.

٢٩ _ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣٠ _ شهاده فاطمه الزهراء عليها السلام حقيقه تاريخيه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣١ _ بحوث حول الإمامه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣٢ _ بحوث حول النبوه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣٣ _ علوم قرآنيه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣٤ _ مفاهيم قرآنيه (انجليزى): قسم الترجمة.

٣٥ _ بحوث عقائديه فى ضوء مدرسه أهل البيت عليهم السلام : نصوص مختاره من مؤلفات الإمام السيد الخوئى قدس سره . إعداد الشيخ ابراهيم الخزر جى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه..

٣٦ _ عصر الغيبه، الوظائف والواجبات. تأليف الشيخ على العبادى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٧ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها (وتضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الأول: التقليد _ الطهاره (المياه _ الماء المستعمل).

٣٨ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها (وتضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الثانى: الطهاره (الماء المشكوك _ طرق ثبوت الطهاره).

٣٩ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها (وتضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الثالث: الطهاره (حكم الأوانى _ حكم دائم الحدث).

٤٠ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها. الجزء الرابع (الأغسال - غسل مس الميت).

٤١ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها. الجزء الخامس (أحكام الأموات _ أحكام التيمم).

٤٢ _ الإمام الجواد عليه السلام الإمامه المبكره... وتداعيات الصراع العباسي: تأليف السيد محمد علي الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٤٣ _ أطيّب البيان في تفسير القرآن: الجزء (الأول _ السابع): فارسي، تأليف آيت الله سيد عبدالحسين الطيب قدس سره ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. (يحتمل أن تتم هذه الدورهِ التفسيريه في عشرين جزء).

٤٤ _ مع السنه أتباع المذاهب الأربعه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى، مراجعه و تصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٤٥ _ تفسير القرآن الكريم للشرىف المرتضى (مجموعه من آرائه التفسيريه قدس سره اول تفسير إمامى، فقهى، كلامى، أدبى): إعداد وسام الخطاوى _ خزعل غازى. تحت إشرام ورعايه مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الأول: المقدمه، سوره الحمد، البقره (١ _ ١٨٠).

تحت الطبع

١ _ الجزء السادس من العروه الوثقى والتعليقات عليها. (كتاب الصلاه).

٢ _ الجزء الثامن من أطيّب البيان في تفسير القرآن.

٣ _ الجزء الأول من تفسير القرآن الكريم للشرىف المرتضى ١.

٤ _ فاطمه بنت أسد.

ص: ٥٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

